المجلد الثالث

الفصل	عنوان الفصل	من	الي
1	تبني المعايير الدولية للتقارير المالية الدولية د	15	62
2	المدفوعات المبنية على أسهم د.م	65	156
3	التنقيب و استكشاف الموارد التعدينية د.م	159	191
4	الاستثمار العقاري م.د	195	251
5	انخفاض قيمة الأصول م.د	255	373
6	الزراعة م.د	377	418
7	الأصول غير الملموسة د.م	421	504
8	عقود التأمين د.م	507	571
9	ريحية السهم الواحد د.م	575	697
10	مفاهيم و أنواع المشتقات	701	764

الفصل الأول

تبنى المعايير الدولية للتقارير المالية الدولية لأول مرة IFRS (1)

محتويات هذا الفصل :

- ملامح وعناصر المعيار المحاسبى الدولى IFRS (1)
- شرح المعيار المحاسبى الدولى IFRS (1)
  - مقدمة .
  - المصطلحات الأساسية .
  - الإعتراف والقياس.
  - الإعفاءات من المعيار.
  - التقديرات.
  - العرض والإفصاح.
  - مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ليس له معيار مقابل مصرى .

تبنى معايير التقارير المالية الدولية لاول مرة

المعيار المحاسبى للتقارير المالية IFRS 1

مقدمة :

يتسع نطاق الدول والشركات التى تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية عاما بعد عام وذلك نتيجة للجودة العالمية التى تتضمنها تلك المعايير فى توفير ارشادات للمحاسبين حول العالم فى كافة المشكلات المحاسبية التى تواجههم وسواء فى مجال الاعتراف والتسجيل فى الدفاتر أو القياس المبدئى واللاحق وعرض القوائم المالية وتقديم الافصاحات المطلوبة، بالإضافة إلى ذلك مشروع التقارب بين مجلسى معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية والذى يهدف فى النهاية إلى أن يتحدث العالم لغة محاسبية واحدة ، ولذلك بدأت كثير من الدول والشركات التحول من تطبيق معايير محاسبية وطنية غير متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية أو تطبيق مبادئ محاسبية متعارف عليها إلى التطبيق الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية والالتزام بكافة معاييرها ونصوصها وفقراتها .

2 – الهدف من المعيار :

يوفر هذا المعيار إرشادات للشركات التى سوف تتحول إلى التطبيق الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وتصف هذه الإرشادات عملية التحول والانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ، وأهمها تقديم تأكيدات أن أول قوائم مالية (شاملة التقارير المالية الدورية أو المرحلية ربع السنوية أو نصف السنوية) فى ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية سوف تحتوى على معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة مع كل الفترات المعروضة ، وهو بذلك يمدنا بنقطة بداية مناسبة فى اطار الشفافية وعدم نقص القابلية للمقارنة .

يقدم المعيار إرشادات بشأن الإجراءات والقواعد والمتطلبات الاساسية الواجب أن تتبعها المنشأة عندما تتحول إلى التطبيق الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية ، حيث قد تختلف المعايير الدولية للتقارير المالية عن المعايير المحاسبية أو المبادئ

المحاسبية الوطنية المطبقة سواء فى المعالجة المحاسبية لبعض البنود أو توقيت الإعتراف بها أو أساليب القياس والافصاح والعرض فى القوائم المالية ، ولذلك يحتاج الأمر إلى إزالة التعارضات والتناقضات للبدء فى صفحة جديدة تكون فيها بنود الميزانية الافتتاحية والفترة السابقة متسقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية ، وكيفية معالجة الفروق.

3 – **إجراءات الانتقال** :

1. يعد هذا المعيار أول معيار يجب العمل به عند الانتقال إلى تبنى المعايير الدولية للتقارير المالية ، وذلك لإنه يتضمن :
   أ- وصف المرحلة الانتقالية .
   ب- الإجراءات والقواعد والمتطلبات الأساسية الواجب اتباعها من طرف المنشآت التى تتبنى هذه المعايير للمرة الأولى .
   ج- معالجة الفروق التى تنشأ نتيجة الانتقال من المعايير المحاسبية الوطنية إلى المعايير الدولية للتقارير المالية .
   د- متطلبات العرض والافصاح فى القوائم المالية الافتتاحية .
2. يهدف المعيار إلى التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية الدورية (لفترة أقل من سنة) والتى تعد للمرة الأولى عند تبنى الالتزام الكامل بالمعايير الدولية للتقارير المالية عالية الجودة سوف يتوافر فيها ما يلى :
   أ- توفير الشفافية والقابلية للمقارنة عن الفترة الأولى وكل الفترات المعروضة .
   ب- توفير نقطة بداية مناسبة للميزانية الافتتاحية بأن بنودها وأساليب قياسها متسقة مع ما جاء فى ظل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية .
   ج- أن المنافع التى تعود على مستخدمى القوائم المالية تفوق تكلفة إعداد القوائم المالية فى الفترات المقارنة .

3. هناك أمثلة عديدة يمكن أن توجد نتيجة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية :

العنصر	ما قد يوجد فى المعايير الوطنية	المعايير الدولية للتقارير المالية
1 – تكلفة الاقتراض المرتبطة بتمويل أصل مؤهل للرسملة .	قد يتاح فى المعايير الوطنية أما رسملة تكلفة الاقتراض أو اعتبارها مصروف فى سنة حدوثها.	يتاح فقط رسملة تكلفة الاقتراض .
2 – القياس اللاحق للأصول الثابتة والاصول غير الملموسة وأصول الاستكشاف والتنقيب.	قد تقتصر على نموذج التكلفة التاريخية فقط .	يتاح الاختيار بين نموذجين : - نموذج التكلفة . - نموذج إعادة التقييم.
3 – معالجة المنصرف من المخزون .	قد يتاح استخدام اكثر من طريقة منها طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .	يحظر المعيار استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .
4 – مصاريف تأسيس.	يتم رسملتها	لا يتم رسملتها
5 – مصاريف البحث .	يتم رسملتها	تعتبر مصروف فور حدوثها .
6 – اعلان بمبلغ كبير .	تم رسملته كنفقة إيرادية مؤجلة تستهلك على فترة من 3 إلى 5 سنوات .	تعتبر مصروف ويتم استنفاذه فور تكبده .

4. المحاور الأساسية للمعيار :

أ- تعريف التطبيق للمرة الأولى للمعايير الدولية للتقارير المالية والتى تعتبر فيها المنشأة مطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى والتى يجب عليها الالتزام بكل المعايير نافذة المفعول فى تاريخ الاعلان .

ب- إعداد الميزانية الافتتاحية بالاستناد إلى المعايير الدولية للتقارير المالية فى تاريخ الانتقال .

ج- قياس بنود القوائم المالية بالرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية .

د- تحديد الاصول والالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل التى تم الاعتراف بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المطبقة أو معايير المحاسبة الوطنية غير المتوافقة مع المعايير الدولية والتى لا يتم الاعتراف بها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

ه- تحديد الأصول والالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل التى لم يتم الاعتراف بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو معايير المحاسبة الوطنية المطبقة ولكن تستوفى متطلبات الاعتراف الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية .

و- القيام بعمليات التقدير حسب الأسس التى تضعها المعايير الدولية للتقارير المالية .

ز- تحديد عناصر وبنود القوائم المالية التى يتطلب الأمر إعادة تصنيفها حسبما جاء فى التقارير المالية الدولية .

ح- تحديد السياسات والمفاهيم المحاسبية المختلفة عما جاء فى المعايير الدولية للتقارير المالية .

ط- التعرف على الإعفاءات الاختيارية والاستثناءات الالزامية التى تضمنها المعيار من التطبيق بأثر رجعى .

ي- تلبية كافة متطلبات العرض والافصاح التى تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية.

ك- عرض المعلومات المقارنة عن السنة السابقة (وهى سنة واحدة) بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

المفاهيم والقواعد والأمثلة

أولاً : مفهوم تبنى المعايير الدولية للتقارير المالية :

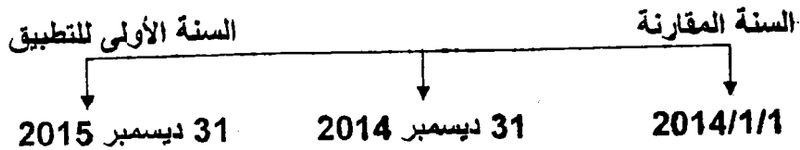
هو إعلان المنشأة بعبارات واضحة لا لبس فيها وبدون أى تحفظات إنها سوف تلتزم بتطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية ، وإنها سوف تقوم بإعداد قوائمها المالية وعرضها للمستخدمين الخارجيين فى الفترة الأولى وأيضاً الفترة السابقة للمقارنة، وأن ذلك لا يتم لأغراض الاستخدام الداخلى أو لأى سبب خارجى آخر .

ثانياً : إعداد قائمة مركز مالى إفتتاحية وفقاً لأحدث إصدار للمعايير الدولية للتقارير المالية، يتم ذلك من خلال ما يلى :

1. إعداد قائمة مركز مالى إفتتاحية فى تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية للتقارير المالية ، وتعتبر نقطة الانطلاق فى محاسبة المنشأة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية .
2. تكون قائمة المركز المالى الافتتاحية هى بداية الفترة السابقة المعروضة عنها القوائم المالية المقارنة وهى نقطة البداية .

حالة عملية (1) :

تنتهى السنة المالية لإحدى المنشآت فى 31 ديسمبر من كل عام وتنوى المنشأة أن تتبنى المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة فى 31 ديسمبر 2015 ، وتقدم المنشأة معلومات مقارنة عن سنة سابقة ، فى هذه الحالة تكون الفترة الزمنية كما يلى :



يكون تاريخ الانتقال هو أول يناير 2014 ، وينبغى على المنشأة إدخال التعديلات اللازمة لصياغة قائمة مركز مالى افتتاحية فى أول يناير 2014 طبقاً لنسخة المعايير الدولية للتقارير المالية السارية فى 31 ديسمبر 2015 وباستخدام أساس المقارنة لمعلومات عام 2014 .

ويلاحظ أن ذلك الأمر يتطلب :

أ إعداد وعرض قائمة المركز المالى الافتتاحى وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية السارية المفعول للفترات المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2015 وكذلك .

ب. إعداد وعرض قائمة المركز المالى وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية فى أول يناير 2014 .

ج إعداد وعرض قائمة مركز مالى فى 31 ديسمبر 2015 (بما فى ذلك الارقام المقارنة لعام 2014) وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة حتى 31 ديسمبر 2015 (بما فى ذلك الارقام المقارنة لعام 2014) وتقديم الافصاحات المطلوبة لعام 2015 وأيضاً لعام 2014.

د. إذا وجدت معايير دولية للتقارير المالية جديدة ولم يبدأ سرياتها بعد (حيث يسمح بفترة انتقالية) مثلاً عند يصدر معيار محاسبى دولى جديد فى عام 2015 ويسمح بسرياته فى أول يناير 2017 ولكن يسمح بالتنفيذ المبكر ، فإذا أرادت المنشاة تنفيذ هذه المعايير مبكراً ، فإنه يسمح لها بذلك إذا أرادت.

ه. يجب على المنشاة أن لا تطبق إصدارات مختلفة سابقة من المعايير الدولية للتقارير المالية والتى كانت سارية المفعول فى فترات سابقة ، وإنما عليها تطبيق أحدث نسخة من المعايير فى تاريخ الانتقال .

3. ينبغى على المنشاة عند إعداد قائمة المركز المالى الإفتتاحية أن تقوم بما يلى :

أ تطبيق قواعد الاعتراف والتسجيل فى الدفاتر الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية على كافة الاصول والالتزامات .

ب. عدم الاعتراف ببعض بنود الاصول والالتزامات إذا لم تكن تلبى الشروط والمتطلبات الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية .

ج إعادة تصنيف البنود التى تم الاعتراف بها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة سابقاً كبند من بنود الأصول أو الالتزامات أو كمكون لحقوق الملكية، ليتسق التصنيف الجديد مع ما هو وارد وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

د. تطبيق نماذج القياس الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية لقياس كافة بنود الأصول والالتزامات .

4. يمكن للسياسات المحاسبية التى تستخدمها المنشاة فى قائمة المركز المالى الافتتاحية والمستخدمة فى ظل المعايير الدولية للتقارير المالية أن تختلف عن تلك السياسات التى كانت تستخدمها المنشاة فى نفس التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التى كانت تتبعها ، وينشأ عن ذلك فروق وتعديلات ناجمة عن الأحداث والمعاملات قبل تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ولهذا يجب على المنشاة أن تعترف مباشرة بتلك التعديلات فى الارباح المحتجزة أو إذا كان ذلك مناسباً فئة آخرى من حقوق الملكية وذلك فى تاريخ الانتقال .

حالة عملية (2) :

فيما يلى بعض الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التى كانت تطبقها الشركة (س) وقواعد الاعتراف والقياس الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية .

المطلوب : توضيح المعالجة المحاسبية لهذه الاختلافات والتى كانت على النحو التالى :

1. كانت الشركة (س) تقوم باعتبار تكاليف الاقتراض التى تمت خصيصاً لتمويل إنشاء أصل طويل الآجل (مؤهل للرسملة) على إنها مصروف فى سنة حدوثها وذلك طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها الوطنية أو طبقاً لنسخة سابقة من المعايير الدولية للتقارير المالية والتى كانت تتيح الاختيار بين اعتبارها مصروف فور تكبدها أو رسملتها وإضافتها للأصل وبلغت تكاليف الاقتراض فى السنتين

السابقتين ما قيمتها 400000 جنيه أما النسخة الأخيرة من المعايير الدولية للتقارير المالية فإنها تستوجب رسملة تلك التكاليف .

الحـــــل

يجب أن تطبق المنشأة قاعدة (1) وهى :

الاعتراف بكل الاصول والالتزامات حسب ما جاء فى المعايير الدولية للتقارير المالية ، وهو الأمر الذى قد يتطلب الاعتراف ببنود لم يتم الاعتراف بها سابقاً ، ولذلك يتم رسملة تكاليف الاقتراض من خلال القيد التالى :

من حـ/ الأصل المعنى (المؤهل للرسملة)		400000
إلى حـ/ الأرباح المحتجزة	400000	

بشرط إستيفاء شروط الرسملة والافصاح عن ذلك .

2. قامت المنشأة بتكوين مخصص لمقابلة التزامات ممكنة الحدوث (احتمال عدم حدوثها أكبر من احتمال حدوثها) وغير معلومة المقدار والتوقيت وذلك بمبلغ 5 مليون جنيه نتيجة قيام الصيادين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة لأن إحدى ناقلاتها تسببت فى أضرار لهم نتيجة تسرب بقعة زيت وقد أفتى المستشار القانونى للشركة بأن احتمال كسبهم للقضية لا يزيد عن 25% .

الحـــــل

هنا تطبق قاعدة (2) وهى إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات التى لا تستوفى شروط معايير الاعتراف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولكن تم الاعتراف بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التى كانت تتبعها .

ونظراً لأن المعيار الدولى للتقارير المالية IAS 37 الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة يشترط لتكوين المخصص أن يكون لمقابلة التزامات مؤكدة الحدوث أو مرجحة الحدوث وغير محددة التوقيت أو المقدار ، لذلك يجب الغاء الاعتراف بالمخصص ويتم معالجة ذلك بالقيد التالى :

من حـ/ مخصص دعاوى وقضايا		5000000
إلى حـ/ الأرباح المحتجزة	5000000	

3. قامت المنشأة بتصنيف الاسهم الممتازة القابلة للاسترداد بمبلغ 3 مليون جنيه على إنها حقوق ملكية، كما قامت بتصنيف سندات قابلة للتحويل لأسهم عادية بعد 5 سنوات قيمتها 4.8 مليون جنيه على أنها التزامات علماً بأن القيمة العادلة للسندات المماثلة فى المخاطر والمدة والعائد كان 4.3 مليون جنيه وبدون خاصية التحويل لأسهم عادية.

الحـــــل

قد يحتاج الأمر لإعادة تصنيف الاسهم الممتازة القابلة للاسترداد كالتزامات وليس حقوق الملكية، كما أن الأمر يحتاج إلى تجزئة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية إلى مكونين هما : أداة التزام بمبلغ 4.3 مليون جنيه وأداة حق الملكية (المقابلة لخاصية إمكانية التحويل إلى أسهم عادية) بمبلغ 0.5 مليون جنيه .

4. مصاريف بحث قدرها 200000 جنيه تم دمجها مع تكاليف التطوير البالغ 2.5 مليون جنيه ورسملة المجموع ضمن الأصول وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المطبقة فى حينها .

الحـــــل

هنا ينبغى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية عند قياس كل الأصول والالتزامات المعترف بها، وقد ينتج عن ذلك إعادة صياغة القيمة الدفترية لبعض بنود الأصول والخصوم وفى هذه الحالة يجب عدم الاعتراف بمصاريف البحث قبل بدء التطوير كأصل وإنما كان ينبغى اعتبارها كمصروف عند حدوثها ويتم التصحيح بالقيد التالى :

من حـ/ الأرباح المحتجزة		200000
إلى حـ/ نفقات التطوير (الأصل)	200000	

حالة عملية (3) :

عرضت شركة رولا قوائمها المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى البلد حتى عام **2014** وطبقت المعايير الدولية للتقارير المالية عام **2015** ، وكانت الإدارة المالية للشركة بإعداد قائمة مركز مالى افتتاحية اعتباراً من أول يناير **2014** وعند إعداد قائمة المركز المالى الافتتاحية لوحظ ما يلى :

1. قامت المنشأة برسملة تكلفة إعلان بمبلغ كبير **2** مليون جنيه وكذلك رسملة مصاريف بحث لم تصل إلى مرحلة التطوير بعد بمبلغ **200000** جنيه وكانت المبادئ المحاسبية المطبقة وقتها تسمح بذلك .
2. لم تقم المنشأة بتكوين مخصص ضمانات ما بعد البيع بقيمة **600000** جنيه رغم إنها نفقات مؤكدة أو مرجحة الحدوث ولكنها غير محددة المقدار أو التوقيت وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقتها وذلك لأن مفهوم الالتزام الاستدلالى لم يكن معترفاً به وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها سابقاً .
3. لم تقم المنشأة برسملة مصاريف تركيب آلات ضخمة (شاملة أتعاب الخبراء الذين قاموا بالتركيب وتكلفة إقامة القواعد الخرسانية لتثبيت الآلات) وبلغت تلك التكاليف **30000** جنيه .

المطلوب : تحديد كيفية معالجة البنود السابقة والقيود اللازمة للتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية لضمان إعداد قائمة مركز مالى إفتتاحية متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

الحـــــل

البند (1) :

رسملة تكاليف وإضافتها للأصول رغم إنها تستنفذ كمصروف وقت حدوثها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بقيمة **2.2** مليون جنيه ويتم تصحيح ذلك من خلال القيد التالى :

2.2 مليون		من حـ/ الأرباح المحتجزة
2.2 مليون		إلى حـ/ الأصل (نفقة إيرادية مؤجلة ونفقات البحث والتطوير)

البند (2) :

عدم تكوين مخصص ضمانات بعد البيع رغم إنها مستوفية شروط المخصص فى المعيار الدولى رقم **IAS 37** ويتم تصحيح ذلك من خلال القيد التالى :

600000		من حـ/ الأرباح المحتجزة
	600000	إلى حـ/ مخصصات ضمانات

البند (3) :

لم تقم برسملة تكاليف مرتبطة مباشرة بإعداد وتهيئة الآلات للاستخدام واعتبرتها مصروف وقت حدوثها فى حين تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية رسملة تلك التكاليف المباشرة المرتبطة بتهيئة وتجهيز الاصل للاستخدام ، ويتم تصحيح الخطأ من خلال القيد التالى :

30000		من حـ/ الآلات والمعدات (الأصل)
	30000	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

ملاحظات :

1. **لا يجيز المعيار المحاسبى الدولى IAS 38 الخاص بالأصول غير الملموسة الاعتراف ببعض المصروفات كأصل غير ملموس فى حالة عدم توافر الشروط اللازمة للاعتراف بها كأصل وتشمل :**
   - **مصاريف التأسيس .**
   - **مصاريف البحث .**
   - **مصاريف ما قبل التشغيل .**
2. **لايجيز المعيار المحاسبى الدولى IAS 10 المتعلق بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية تصنيف التوزيعات المعلنة أو المقترحة بعد تاريخ إعداد الميزانية كالتزامات فى تاريخ الميزانية فقرة (12) ، (13) ، وإنما تظهر ضمن الأرباح المحتجزة ، فإذا قامت المنشأة بتصنيفها كالتزام (دائنوا توزيعات) وفقاً للمبادئ**

المحاسبية المتعارف عليها المطبقة ، فإنه عند إعداد قائمة المركز المالى الافتتاحية أن يعاد التصنيف وتدرج ضمن الأرباح المحتجزة كما جاء فى المعايير الدولية للتقارير المالية .

3. يجب على المنشأة الاعتراف بكل من الاصول والالتزامات التى يتطلب الأمر الاعتراف بها بموجب معايير التقارير المالية الدولية حتى ولو لم يتم الاعتراف بها مطلقاً فى ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها السابقة ، ومثال ذلك الاعتراف بأصول والتزامات الايجار التمويلى وفقاً لمعيار التأجير التمويلى IAS17 المتعلق بالإيجارات .

حالة عملية (4) :

عرضت شركة هبة قوائمها المالية طبقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها غير متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية حتى عام 2014 ، وقد أعلنت الشركة بوضوح ودون أى تحفظ أنها ستطبق المعايير الدولية للتقارير المالية بداية من عام 2015 ، ويرغب المحاسبون فى الشركة فى إعداد قائمة مركز مالى افتتاحية متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية ، وفى سبيل ذلك واجهتهم بعض النقاط التى تشير إلى وجود اختلاف بين ما كان مطبقاً من مبادئ محاسبية متعارف عليها ، وبينما القواعد المحاسبية الواردة فى المعايير الدولية للتقارير المالية وتشمل :

1. قامت المنشأة بتصنيف توزيعات الارباح المقترحة بعد تاريخ الميزانية بقيمة 6 مليون جنيه كالتزام متداول (دائنو توزيعات) ، فى حين أن المعايير الدولية للتقارير المالية تدرجها كما هى ضمن الأرباح المحتجزة .
2. قامت المنشأة بإثبات عقود إيجار تمويلى لآلات ومعدات مستأجرة (تستوفى جميع الشروط اللازمة لتصنيفها كعقد إيجار تمويلى) وذلك على إنها عقود إيجار تشغيلى وذلك بقيمة 5 مليون جنيه وذلك لأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية كانت تتطلب ذلك .
3. قامت المنشأة برسملة مصاريف بحث بإضافتها إلى تكلفة التطوير وقيمتها 200000 جنيه .

المطلوب : التعديلات الواجب إدخالها لعمل قائمة مركز مالى افتتاحية .

الحـــــل

البند الأول :

1 لا يسمح المعيار المحاسبى الدولى IAS 10 بالاعتراف بتوزيعات الارباح المعلنة أو المقترحة كالتزام حيث تنص الفقرة (13) منه على أنه "إذا تم الاعلان عن توزيعات أرباح الاسهم بعد فترة إعداد التقارير ولكن قبل أن يتم التصريح بإصدار القوائم المالية فإنه لا يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الاسهم كالتزام فى فترة إعداد التقارير المالية لإنها لا تلبى معايير الالتزام الحالى ، ويتم الافصاح عن توزيعات أرباح الاسهم هذه فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية لإنها لا تلبى معايير الالتزام الحالى ، ويتم الافصاح عن توزيعات أرباح الاسهم هذه فى الايضاحات وفقاً لمعيار المحاسبى الدولى رقم (1) عرض القوائم المالية، ولذلك ينبغى إلغاء الاعتراف بالالتزام المتداول ، والقيام بالافصاح عن توزيعات الارباح المقترحة فى الايضاحات المتممة .

2. نظراً لأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية التى كانت مطبقة سابقاً كان تتطلب معالجة عقود الايجار التمويلية كإنها تشغيلية ، لذلك ينبغى الاعتراف بالآلات والمعدات المستأجرة (والتى تستوفى متطلبات معالجتها كعقود إيجار تمويلى طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى 17 IAS كأصول ومقابلها التزامات وتقوم بحساب إهلاك لها وذلك عند إعداد قائمة مركز مالية إفتتاحية .
3. قامت المنشأة برسملة مصاريف البحث وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية التى كانت مطبقة ، فى حين لا يسمح المعيار المحاسبى الدولى IAS38 برسملة مصاريف البحث وإنما يتم تحميلها كمصروف عند تكبدها ، ولذلك ينبغى إلغاء الاعتراف بمصاريف البحث كأصل وذلك بالقيد التالى :

من حـ/ الأرباح المحتجزة		200000
إلى حـ/ الأصل (بقيمة مصاريف البحث)	200000	

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

المعيار المحاسبى الدولى رقم (IFRS 1)

- **مقدمة :**

إن أى تغيير فى استخدام إطار محاسبى ما ، من المحتمل أن يسبب للكيانات مشكلات انتقالية مع تغييرها من مجموعة معايير إلى أخرى. والغرض منه IFRS 1 – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى – هو إرساء قواعد إرشادية وممارسات مشتركة للكيانات التى تعد قوائمها المالية لأول مرة طبقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) .

إن IFRS 1 هو فى جوهره خريطة طريق تبين كيفية الانتقال من إعداد القوائم المالية باستخدام معايير المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) إلى استخدام المعايير الدولية، وهو يقلل عدم التأكد بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية ويساعد فى إحداث شفافية. وبصفة خاصة، يعنى IFRS 1 أنه ستكون هناك تفرقة واضحة بين التغيرات فى الإيرادات المثبتة الناشئة من :

- النشاط الاقتصادى الأساسى – و
- التغيرات فى معايير القياس والإعتراف المحاسبية.

- **أهـــداف الفصل :**

عند الإنتهاء من قراءة هذا الفصل، ينبغى أن تكون قادراً على :

- فهم نطاق وأهداف IFRS 1 .
- فهم معايير الإعتراف والقياس الرئيسية فى IFRS 1.
- إظهار معرفة بقضايا الإفصاح والعرض الرئيسية المرتبطة باستخدام المعايير الدولية للمرة الأولى .

- **أهداف ونطاق وتعريفات IFRS 1 :**

إن الهدف من IFRS 1 هو التأكد من أن أولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS (وتقاريره المالية المرحلية عن أى جزء من الفترة التى تغطيها تلك

القوائم المالية) تحتوى على معلومات عالية الجودة شفافة بالنسبة للمستخدمين والتأكد فى الوقت ذاته من أن قابلية المقارنة لم تتقوض. ويتضمن IFRS 1 عدداً من الاختيارات التى يستطيع الكيان القيام بها ، وبرغم أن توفير مثل هذه الاختيارات يقلل من إمكانية المقارنة، فقد قرر IASB أن تكلفة إعداد المعلومات الانتقالية فى أولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS ينبغى ألا تفوق المنفعة المحتملة لإدراج مثل هذه المعلومات .

ويسرى IFRS 1 على إعداد أولى القوائم المالية للكيان طبقاً لـ IFRS. بالإضافة إلى ذلك، ينبغى أيضاً إعداد أى تقارير مالية مرحلية (مؤقتة) معدة عن جزء من الفترة التى تغطيها أولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS ، وطبقاً للمتطلبات الانتقالية فى IFRS .

وأولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS هى أولى القوائم المالية السنوية التى يطبق فيها الكيان IFRS بالكامل. وينبغى أن تتضمن تلك القوائم المالية عبارة صريحة وغير متحفظة تفيد الالتزام بـ IFRS . وإذا كان الكيان يطبق بالفعل IFRS ولكنه يجرى تغييرات فى سياساته المحاسبية ، ينبغى عليه اتباع IAS 8 – السياسات المحاسبية، والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء – وليس IFRS1 .

- **الإعتراف والقياس :**

- متطلبات إعداد التقارير فى سنة التطبيق :

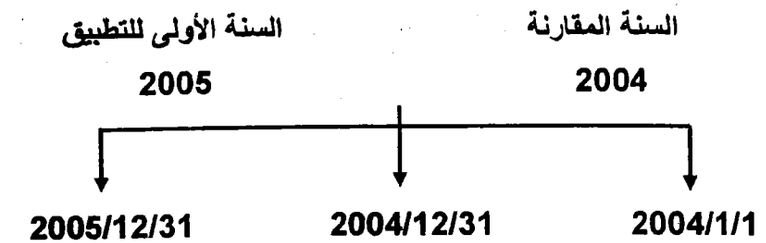
ينبغى على الكيان إعداد ميزانية عمومية افتتاحية طبقاً لـ IFRS فى تاريخ انتقاله إلى IFRSs . وهى بداية أسبق فترة معروضة عنها المعلومات المالية المقارنة وهى نقطة البداية لتطبيق IFRS .

وينبغى أن يختار الكيان سياسته المحاسبية بناءً على أحدث نسخ المعايير الدولية السارية فى تاريخ تقاريره – أى نهاية أخر فترة تغطيها أولى قوائمه المالية المعدة طبقاً لـ IFRS . وبعد اختيارها، ينبغى تطبيق هذه السياسات المحاسبية على

كل الفترات المثبتة ، وينبغى عدم استخدام النسخ الأسبق للمعايير فى الفترات المقارنة. وتستخدم أخر المعايير لأنها تحتوى على أحدث المعلومات ولذلك فهى توفر أفضل معالجة محاسبية .

● **مثـــال إيضاحى** (1) :

نهاية السنة المحاسبية لأحد الكيانات هى 31 ديسمبر وهو ينوى إعداد قوائمه المالية طبقاً لـ IFRS لأول مرة فى السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2005 ، ويثبت الكيان سنة واحدة من المعلومات المقارنة .



تاريخ الانتقال إلى IFRS هو 1 يناير 2004

وينبغى إعادة صياغة "ميزانية IFRS العمومية الافتتاحية" فى 1 يناير 2004 طبقاً لـ IFRS السارية فى 31 ديسمبر 2005 كأساس لمعلومات 2004 المقارنة.

ومع مراعاة بعض الإعفاءات المذكورة بإيجاز لاحقاً ، ينبغى على الكيان إعادة صياغة المعلومات على أساس IFRS إذا كان الكيان اتبع دائماً المعايير الدولية.

الفعـــل	مثـــال
اعـترف بكـل الأصـول والالتزامـات حـسب نص IFRS . وقد يتطلب ذلك الإعتراف ببنود لم يتم الإعتراف بها سابقاً .	تكـاليف التطوير المثبتـة كمصروفات فـى قائمة الدخل وفقاً لـ GAAP المحلية قد يحتاج الأمر لرسملتها إذا انطبقت عليها معايير الإعتراف فى IFRS .

إلغاء الإعتراف بالأصول والالتزامات التى لا تنطبق عليها معايير الإعتراف فى IFRS ولكن تم الإعتراف بها طبقاً لـ GAAP القائمة .	المخصصات العامة المعترف بها سابقاً بموجب GAAP المحلية قد لا تكون جائزة طبقاً لـ IAS 37 – المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.
إعادة تصنيف البنود المعترف بها طبقاً لـGAAP سابقة كأحد أنواع الأصول أو الالتزامات أو مكون حقوق ملكية وفق تصنيف مختلف.	الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد المصنفة حالياً كحقوق ملكية قد تحتاج لإعادة تصنيف كالتزامات .
طبق IFRS عند قياس كل الأصول والالتزامات المعترف بها. وقد ينتج عن ذلك إعادة صياغة المبلغ الدفترى المرحل للأصول والالتزامات .	ربما تكون أرصدة الضريبة المؤجلة قد تم خصمها من القيمة الحالية وفق GAAP المحلية للكيان. ولا يسمح IAS 12 – ضريبة الدخل – بالإفصاح عن الضريبة المؤجلة، وبالتالى سوف يحتاج المبلغ لأن يعاد قياسه على أساس غير مخصوم.

● **مثـــال إيضاحى** (2) :

يطبق كيان IFRS للمرة الأولى، وكان فى السابق يعد تقاريره المالية طبقاً لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) . وقد حدد الكيان البنود التالية باعتبارها تتطلب معالجة مختلفة فى الميزانية العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS .

1 – أصل معنوى تم اقتناؤه قبل عامين ولم يتم الإعتراف به كأصل طبقاً لـ GAAP المحلية ، ولكن تنطبق عليه معايير الإعتراف فى IFRS . وينبغى الإعتراف بالأصل فى الميزانية العمومية الافتتاحية.

2 – تكاليف التطوير المعترف بها طبقاً لـ GAAP المحلية فى الميزانية العمومية الافتتاحية لا تنطبق عليها معايير الإعتراف فى IFRS . وينبغى خصم تكاليف التطوير من الربح المحتجز وحذفها من الميزانية العمومية الافتتاحية .

• **الإعفاءات :**

كما شرحنا سابقاً ، عند تطبيق IFRS لأول مرة، يكون مطلوباً من الكيان إعادة بيان نتائجه كما لو كان اتبع دائماً المعايير الدولية. ومع ذلك هناك عدد من الإعفاءات المسموح بها على أساس التكلفة/العائد – أى عندما يحتمل أن تزيد تكلفة إعداد مثل هذه المعلومات عن أى منفعة محققة من إعادة بياتها .

هناك مخاطرة أن يتم عند إعادة بيان المعلومات استخدام نتيجة الأحداث المؤثرة على البنود المعادة صياغتها فى تنقيح وتعديل تلك المعلومات. وسوف نناقش هذه النقطة أكثر فيما يلى فيما يتعلق باستخدام تقنيات التقدير . ويتضمن IFRS 1 عدداً من النصوص التى تحظر استخدام التطبيق الرجعى فى الأحوال التى يعتقد أن ذلك قضية خاصة .

ونعرض فيما يلى بإيجاز الإعفاءات المذكورة فى IFRS 1 :

- اندماجات الأعمال :

إعفاء من الاضطرار لتطبيق IFRS 3 – اندماجات الأعمال على كل اندماجات الأعمال السابقة. ومع ذلك مسموح للكيان بتطبيق IFRS 3 على اندماجات الأعمال السابقة ، ولكن إذا فعل ذلك، ينبغى عندئذ إعادة بيان كل الاندماجات التالية طبقاً لـ IFRS 3 .

- القيمة العادلة أو إعادة التقييم كتكلفة معتبرة :

مسموح للكيان الذى يطبق نموذج التكلفة على الأرض والمنشآت والمعدات طبقاً لـ IAS 16 – الأرض والمنشآت والمعدات – أن تستخدم القيمة العادلة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS . ويتم عندئذ تجميد هذه القيمة (أى تصبح تكلفة معتبرة deemed cost) ضمن القوائم المالية المعدة طبقاً لـ IFRS . وهذا الأسلوب مسموح به أيضاً فى حالة العقارات الاستثمارية والأصول المعنوية . ويجوز أيضاً استخدام تثمين سابق كتكلفة معتبرة شريطة أن يكون مشابهاً بشكل عريض للقيمة العادلة (أو التكلفة المهلكة) .

- مزايا العاملين :

غير مطلوب من الكيان تجزئة كل المكاسب والخسائر الاكتوارية فى خطة مزايا تقاعد منذ إنشائها، حتى إذا كان ينوى استخدام ما يمثل فى جوهره طريقة تأجيل للمكاسب والخسائر المستقبلية المعروفة باسم الـ "Corridor" فى IAS 19 – مزايا العاملين.

- فروق الترجمة التراكمية :

يشترط IAS 21 – تأثيرات التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية – أن يتعرف الكيان على فروق الترجمة التى لم يتم إثباتها فى قائمة الدخل للإعتراف بها لاحقاً. ويسمح الإعفاء باعتبار كل فروق الترجمة من هذا النوع صفراً فى تاريخ الانتقال .

- الأدوات المالية المركبة :

الأداة المالية المركبة هى تلك التى تحمل صفات الالتزام وحقوق الملكية معاً. وتشترط المعايير الدولية أن يتم فصل العنصرين. ولا يشترط الإعفاء الفصل عندما لا يعود عنصر الالتزام معلقاً (مستحق السداد) .

- توقيت التطبيق فى المجموعات :

عندما يطبق كيان أم والشركات التابعة له المعايير الدولية فى توقيتات مختلفة، يكون من الجائز القيام باختيارات لتبسيط عملية التطبيق فى القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة .

• **التقديرات :**

بعد أن يختار الكيان سياساته المحاسبية المطابقة لـ IFRS ، قد يحتاج إلى إعادة النظر فى التقديرات التى تم القيام بها وفق الإطار المحاسبى القائم. وينبغى أن يدرس الكيان ما إذا كانت مثل هذه التقديرات تنطبق عليها معايير القياس وفقاً للمعايير الدولية. وعند إعادة تقييم التقديرات، ينبغى على الكيان ألا يأخذ فى الاعتبار المعلومات التى اتضحت منذ أن تم إعداد القوائم المالية ذات الصلة. وعلى سبيل

المثال: ينبغى على الكيان القيام بتقديرات وفقاً لـ IFRS فى تاريخ الانتقال إلى IFRS كما لو كانت محتسبة باستخدام IFRS فى تاريخ تقييمها الأصلى. وينبغى مراعاة المعلومات التالية بنفس أسلوب الأحداث غير المعدلة Non-adjusting events وفق IAS 10 – الأحداث الواقعة بعد تاريخ الميزانية العمومية إلا إذا كانت هناك أدلة على أن التقديرات الأصلية احتوت على أخطاء .

وقد يحتاج الأمر إلى إجراء تقديرات جديدة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS. وعندما يكون ذلك هو الحال، ينبغى إجراء هذه التقديرات بناءً على المعلومات التى كانت موجودة فى تاريخ الانتقال .

- **العرض والإفصاح :**

- **المعلومات المقارنة :**

طبقاً لـ IAS 1 – عرض القوائم المالية – مطلوب من الكيان أن يثبت سنة واحدة على الأقل من المعلومات المقارنة .

وربما تكون الكيانات قد عرضت ملخصات تاريخية للمعلومات المالية عن فترات سابقة للفترة الأولى المعروضة عنها معلومات مقارنة كاملة – مثل قائمة دخل ملخصة عن 3-5 سنوات . ومثل هذه الملخصات ليس مطلوباً إعادة بيانها تماشياً مع متطلبات الإعتراف والقياس فى IFRS . ومع ذلك عندما يتم عرض هذه الملخصات ولم يعاد بيانها وفقاً لـ IFRS ، ينبغى توضيح أن المعلومات معدة طبقاً لإطار محاسبى مختلف. وبرغم أنه ليس ضرورياً إعادة بيان هذه المعلومات ، إلا أن التعديلات الرئيسية التى كانت ستكون مطلوبة لو تمت إعادة صياغتها طبقاً لـ IFRS ، ينبغى التعريف بها وشرحها. وليس من الضرورى إجراء قياس كمى .

- **شرح الانتقال :**

ينبغى على الكيان أن يشرح كيف أثر الانتقال من GAAP السابقة إلى IFRS على القوائم المالية فيما يتعلق بأدائه ومركزه المالى وتدفقاته النقدية .

- **عمليات المطابقة (التسوية) :**

للمساعدة فى تنفيذ المتطلب الخاص بشرح الانتقال فى أولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS ، مطلوب من الكيان عرض عدد من عمليات المطابقة وتشمل :

- **مطابقة بين حقوق الملكية (أى الميزانية العمومية) المثبتة وفقاً لـGAAP السابقة وحقوق الملكية المثبتة وفقاً لـ IFRS عن تاريخ الانتقال إلى IFRS . بالإضافة إلى ذلك، ينبغى إجراء مطابقة لحقوق الملكية فيما يتعلق بالأرقام المثبتة سابقاً المعروضة عن أخر فترة فى أحدث قوائم مالية سنوية للكيان وفقاً لـ GAAP السابقة مع IFRS . على سبيل المثال: بالنسبة للكيان الذى يطبق IFRS لأول مرة فى قوائمه المالية عن السنة حتى 31 ديسمبر 2005 ويعرض سنة واحدة من المعلومات المقارنة ، ينبغى عرض مطابقة لميزانيته العمومية فى 1 يناير 2004 و31 ديسمبر 2004 .**
- **مطابقة بين الربح أو الخسارة المثبتة وفقاً لـ GAAP السابقة عن اخر فترة فى أحدث قوائم مالية سنوية للكيان وربحه أو خسارته وفقاً لـ IFRS عن ذات الفترة. وباستخدام المثال السابق، سيكون ذلك مطابقة لقائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى 31 ديسمبر 2004 .**
- **عندما يكون الكيان أعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لـ GAAP السابقة ، ينبغى شرح التعديلات الرئيسية التى أجريت لإعادة بيان المعلومات المقارنة – و**
- **ينبغى عرض إفصاحات إضافية فيما يتصل بأى خسائر تدهور فى القيمة (أى انخفاض مبلغ الأصل القابل للاسترجاع دون المبلغ المرحل له فى الميزانية العمومية) أو عمليات عكس لخسائر التدهور فى القيمة المعترف بها لأول مرة عن إعداد ميزانيته العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS .**

تبنى معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1 ـ الخلفيـــة :

1-1 عندما يقرر كيان يعد تقاريره المالية طبقاً لمجموعة من معايير المحاسبة غير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) – مثل معاييره الوطنية – أن يغير إلى IFRS ينبغى عليه الالتزام بمتطلبات معينة محددة فى IFRS 1 - تطبيق IFRS لأول مرة .

2-1 سجل ميشيل برادا رئيس اللجنة الفنية لـ IOSCO فى كلمته الهامة التى ألقاها فى مؤتمر مائدة مستديرة حول التلاقى المحاسبى العالمى عقد فى باريس فى فبراير 2006 تحت رعاية منتدى الاستقرار المالى بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام حول التطبيق العالمى لـ IFRS نوردها فيمايلى :

- من أصل الرسملة السوقية العالمية التى بلغ مجموعها ما يزيد على 36 تريليون دولار امريكى فى نهاية 2005 ، ارتبطت 11 تريليون دولار بأسواق الـ IFRS إما مطلوبة أو مسموح بها فيها و 17 تريليون دولار بأسواق تشكل فيها GAAP الامريكية القاعدة ، ومن أصل الباقى ، تتصل 4 تريليون دولار بـ GAAP اليابانية .
- من حيث أكبر الشركات المندرجة فى قائمة فورتشن 500 ، تعد 176 شركة حساباتها طبقاً لـ GAAP الأمريكية و 200 طبقاً لـ IFRS و 81 طبقاً لـ GAAP اليابانية .

مثل هذه الاحصائيات عن القبول العالمى لـ IFRS تؤيد حقيقة أن المزيد والمزيد من الشركات تطبق IFRS باعتبارها معايير محاسبتها الوطنية .

3-1 اكتسب IFRS 1 أهمية عملية كبيرة بالنسبة للشركات التى يتوقع أن تطبق IFRS فى المستقبل القريب . وفى الواقع كان أكثر من 7000 كيان مسجل فى البورصة فى الاتحاد الاوروبى سيكون قد طبق IFRS فى قوائمه المالية المجمعة اعتباراً من 2005 . وهكذا فالكيانات التى تستعد لتنفيذ IFRS 1 لديها حاجة ملحة لفهم المغزى الحقيقى لهذا المعيار .

4-1 تم تناول هذا الموضوع فى وقت سابق بواسطة تفسير لـ IAS 1 وهو SIC 8 الذى تم إصداره بواسطة لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) هيئة وضع المعايير السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) . وقد تناول هذا التفسير المسائل الناشئة من تطبيق الكيان IAS لأول مرة ، ولهذا السبب سمى SIC 8 – تطبيق IAS لأول مرة كأساس للمحاسبة . ونظراً لكونه تفسيراً لمعيار وليس معياراً فى حد ذاته فقد كانت القواعد الارشادية فى SIC 8 محدودة بعض الشيئ وليست تفصيلية كـ IFRS 1 وغطى جوانب متعددة ومختلفة لتطبيق IFRS لأول مرة . وبسبب الأهمية العملية لهذه المسألة ، فقد أصدره مجلس IASB كمعيار منفصل .

2 ـ النطـــاق :

1-2 يسرى IFRS 1 على الكيان الذى يعرض قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS ويضع قواعد أساسية يجب أن يلتزم بها الكيان عندما يطبق IFRS لأول مرة باعتبارها أساس اعداد قوائمه المالية ذات الاغراض العامة . بعبارة أخرى : هو يسرى على جميع الكيانات التى تعرض لأول مرة قوائمها المالية طبقاً لـ IFRS . ويشير المعيار إلى هذه الفئة من الكيانات باسم " الكيانات المطبقة لـ IFRS لأول مرة " .

2-2 علاوة على ذلك ، فإنه طبقاً لـ IFRS 1 ، ينبغى على الكيان أن يطبق هذا المعيار ليس فقط فى قوائمه المالية المعدة لأول مرة طبقاً لـ IFRS ولكن أيضاً فى كل تقرير مالى مرحلى (أو مؤقت) يعرضه طبقاً لـ IAS 34 عن الجزء من الفترة التى تغطيها قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS . ويقصد بالقوائم المالية الأولى للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS القوائم المالية السنوية الأولى التى يطبق فيها الكيان IFRS بواسطة عبارة صريحة وخالية من التحفظ (فى تلك القوائم المالية) تفيد التزامه بـ IFRS .

3-2 سوف تتأهل القوائم المالية المعروضة بواسطة كيان ما فى السنة الجارية " كقوائم مالية أولى طبقاً لـ IFRS " حسبما هى مشروحة فى المعيار إذا عرض كيان أحدث قوائمه المالية السابقة :

(1) طبقاً لمبادئ المحاسبة الوطنية المتعارف عليها (GAAP) أو معايير كانت غير منسجمة مع IFRS من جميع النواحي .

(2) تماشياً مع IFRS من جميع النواحي ، لم تحتوى هذه القوائم المالية مع ذلك عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد التزامها بـ IFRS .

(3) أفاد بشكل قاطع وصريح أن القوائم المالية ملتزمة بمعايير IFRS معينة ولكن ليس كلها .

(4) طبقاً لـ GAAP وطنية أو معايير مختلفة عن IFRS ولكنها تستخدم بعض المعايير الدولية للتقارير المالية لمحاسبة بنود لا تتناولها GAAP الوطنية أو المعايير.

(5) طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP الوطنية أو المعايير مع إجراء تسوية (مطابقة) لبعض البنود مع مبالغ مقررة بموجب IFRS .

الأمثلة الأخرى للمواقف التى تتأهل فيها القوائم المالية للكيان عن السنة الجارية لأن تكون " القوائم المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS " هى :

(6) أن يكون الكيان قد أعد القوائم المالية فى الفترة السابقة طبقاً لـ IFRS 5 ولكن كان القصد من وراء القوائم المالية " الاستخدام الداخلى فقط " ولم تتاح لملاك الكيان أو أى مستخدمين خارجيين .

(7) أن يكون الكيان قد أعد حزمة من التقارير فى الفترة السابقة طبقاً لمعايير IFRS من أجل اغراض التجميع دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية حسب نص IAS 1 .

(8) لم يعرض الكيان قوائم مالية عن الفترات السابقة .

3- تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقاً لـ IFRS 1) :

- تاريخ الانتقال إلى IFRS : هو تاريخ جوهرى بالنسبة للكيانات التى تطبق IFRS لأول مرة ويشير إلى بداية أبكر فترة يعرض الكيان عنها معلومات مقارنة كاملة طبقاً لـ IFRS فى " قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS " (أى المعايير الدولية للتقارير المالية) .

- التكلفة التقديرية : مبلغ يحل محل " التكلفة المهلكة " فى تاريخ معلوم . وفى الفترة السابقة ، يقوم الاهلاك أو الإستهلاك على مثل هذه التكلفة التقديرية على أساس أن الكيان اعترف مبدئياً بالأصل أو الالتزام فى التاريخ المعلوم وأن تكلفته كانت مساوية للتكلفة التقديرية .
- القيمة العادلة : المبلغ الذى يمكن له مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين متراضيين وعارفين فى معاملة تتم وفقاً لآلية السوق .
- القوائم المالية الأولى المعدة طبقاً (IFRS : أول قوائم مالية سنوية يطبق فيها الكيان معايير IFRS بواسطة عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد الالتزام بـ IFRS .
- الكيان المطبق لـ IFRS لأول مرة : مصطلح يقصد به الكيان الذى يعرض " قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS " فى الفترة التى يقوم فيها بذلك.
- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) : الاسم الجماعى للمعايير المصدرة بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات المصدرة بواسطة لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) . وهى تشمل أيضاً كل المعايير السابقة (IAS) المصدرة بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، هيئة وضع المعايير السابقة لـ IASB والتفسيرات المصدرة بواسطة لجنة تفسيرات المعايير (SIC) والمطبقة بواسطة IASB.
- الميزانية العمومية الافتتاحية المعدة طبقاً لـ IFRS : هى الميزانية العمومية المعدة طبقاً لمتطلبات IFRS 1 فى تاريخ " الانتقال إلى IFRS " . (حيث أن IFRS 1 يشترط فقط أن يعد الكيان المطبق لأول مرة ميزانية عمومية افتتاحية ، مقابل أن يعرض ميزانية عمومية افتتاحية ، فإنه سواء كانت هذه الميزانية العمومية منشورة إلى جانب " القوائم المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS أولا ، فسوف تظل معتبرة ميزانية عمومية افتتاحية معدة طبقاً لـ IFRS) .

- GAAP السابقة : وتشير إلى أساس المحاسبة (مثل المعايير الوطنية) الذى استخدمه الكيان المطبق لأول مرة قبل تطبيق IFRS مباشرة .
- تاريخ المحاسبة: نهاية أخر فترة تغطيها القوائم المالية أو تقرير مالى مؤقت (أو مرحلى) . (بالنسبة لـ IFRS 1 يعد هذا التاريخ تاريخاً جوهرياً أخر حيث أنه بناء على هذا التاريخ يقرر الكيان المطبق لأول مرة السياسات المحاسبية الواجب تطبيقها عند إعداد ميزانية عمومية افتتاحية طبقاً لـ IFRS . وهذه السياسات يجب أن تكون متماشية مع معايير IFRS السارية فى ذلك التاريخ) .

4 ـ الاستثناءات المتصورة من قاعدة " المطبق للمرة الأولى " :

1-4 فى حالة اشتمال القوائم المالية لكيان ما فى السنة السابقة على عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد الإلتزام بـ IFRS ولكنها لم تتقيد فعلاً بكل جوانب IFRS ، لن يعتبر هذا الكيان " مطبقاً للمرة الأولى " من أجل أغراض IFRS 1 . بعبارة أخرى : الانحرافات المفصح عنها أو غير المفصح عنها عن IFRS فى القوائم المالية عن السنة السابقة لكيان أفاد فى عبارة صريحة وخالية من التحفظ إلتزامه بـ IFRS سوف يتعامل معها IFRS 1 كأخطاء تستوجب التصحيح طبقاً لـ IAS 8 .

2-4 يحدد IFRS 1 ثلاث حالات ، بما فى ذلك الحالات المذكورة أعلاه ، وينص بشكل قاطع على أنه فى كل من هذه الحالات ، لا يسرى هذا المعيار . هذه الاستثناءات هى :

- عندما يكون الكيان قد عرض قوائمه المالية فى السنة السابقة وتكون قد احتوت على عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد الإلتزام بـ IFRS وتحفظ المراجعون فى تقريرهم بشأن تلك القوائم المالية .
- عندما يكون الكيان قد عرض فى السنة السابقة قوائمه المالية طبقاً للمتطلبات الوطنية (أى GAAP الوطنية) بالاضافة إلى مجموعة أخرى من القوائم المالية احتوت على عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد الالتزام بمعايير

IFRS وفى السنة الجارية يوقف هذه الممارسة الخاصة بالعرض طبقاً لـ GAAP الوطنية ويعرض طبقاً لـ IFRS فقط .

- عندما يكون كيان قد عرض فى السنة السابقة قوائمه المالية طبقاً للمتطلبات الوطنية (GAAP الوطنية) واحتوت تلك القوائم المالية على عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد الإلتزام بـ IFRS .

5 ـ الميزانية العمومية الافتتاحية المعدة طبقاً لـ IFRS :

1-5 الكيان الذى يطبق IFRS لأول مرة ملزم بموجب هذا المعيار بإعداد ميزانية عمومية افتتاحية فى تاريخ الانتقال إلى IFRS . هذه الميزانية العمومية بمثابة نقطة البداية لمحاسبة الكيان طبقاً لـ IFRS . وبرغم أن IFRS 1 يشترط " إعداد " ميزانية عمومية افتتاحية ، إلا أن ذلك لا يعنى أن الميزانية العمومية الافتتاحية المعدة طبقاً لـ IFRS ينبغى أيضاً أن تعرض فى القوائم المالية الأولى للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS .

2-5 طبقاً لتعريف تعبير " الانتقال إلى IFRS " الوارد فى ملحق (A) لـ IFRS1 ، يشير هذا التاريخ إلى بداية أبكر فترة يعرض عنها الكيان معلومات مقارنة كاملة طبقاً لـ IFRS فى أولى قوائمه المالية المعدة طبقاً لـ IFRS . ولذلك فإن تاريخ الانتقال إلى IFRS يتوقف على عاملين : تاريخ تطبيق IFRS وعدد سنوات المعلومات المقارنة التى يقرر الكيان عرضها إلى جانب المعلومات المالية لسنة التطبيق .

دراسة الحالة (1) :

حقائق :

عرضت شركة الياسمين قوائمها المالية طبقاً لـ GAAP الخاصة بها سنوياً فى 31 ديسمبر من كل سنة ، وتم عرض القوائم المالية الأحدث المعدة طبقاً لـ GAAP السابقة فى 31 ديسمبر 2004 وقررت شركة الياسمين تطبيق IFRS اعتباراً من 2005/12/31 وعرض معلومات مقارنة عن سنة واحدة هى 2004 .

المطلوب :

متى ينبغى على شركة الياسمين أن تعد ميزانيتها العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS ؟

الحـــل :

بداية أبكر فترة ينبغى أن تعرض عنها الياسمين معلومات مقارنة كاملة هى 2004/1/1 . وفى هذه الحالة ستكون الميزانية العمومية الافتتاحية التى يحتاج الكيان إلى إعدادها طبقاً لـ IFRS إعتباراً من 2004/1/1 .

أو بدلاً من ذلك ، إذا قررت شركة الياسمين عرض معلومات مقارنة لسنتين (أى عن 2004 و 2003) ، فإن بداية أبكر فترة ينبغى للكيان أن يعرض عنها معلومات مقارنة كاملة ستكون 2003/1/1 . وفى هذه الحالة فإن الميزانية العمومية الافتتاحية التى يجب أن تعدها شركة الياسمين طبقاً لـ IFRS ستكون اعتبارا من 2003/1/1 .

6- التعديلات المطلوبة عند إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS (أو عند التحول من GAAP السابقة إلى IFRS وقت التطبيق لأول مرة) :

عند إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS ، ينبغى على الكيان أن يطبق القواعد الأربع التالية ، فيما عدا الحالات التى يمنح فيها IFRS 1 اعفاءات موجهة ويحظر التطبيق بأثر رجعى :

(1) يعترف بكل الأصول والإلتزامات المطلوب الاعتراف بها طبقاً لـ IFRS .

(2) إلغاء الاعتراف بالبنود كأصول أو التزامات إذا لم تجيز معايير IFRS مثل هذا الاعتراف .

(3) إعادة تصنيف البنود التى اعترف بها طبقاً لـ GAAP السابقة كنوع واحد من الأصول أو الإلتزامات أو مكون فى حقوق الملكية ولكنها نوع مختلف من الأصول أو الإلتزامات أو مكون فى حقوق الملكية طبقاً لمعايير IFRS .

(4) قياس كل الأصول والإلتزامات المعترف بها طبقاً لمبادئ IFRS .

7- السياسات المحاسبية :

يشترط IFRS أنه عند إعداد ميزانية عمومية إفتتاحية طبقاً لـ IFRS ينبغى على الكيان المطبق لأول مرة أن يستخدم نفس السياسات المحاسبية التى طبقها خلال كل الفترات المعروضة فى قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS . علاوة على ذلك ، ينص المعيار على أن تلك السياسات المحاسبية سوف تتقيد بكل معيار IFRS سارى فى " تاريخ التقارير المالية " (مشروح لاحقاً) فيما يتعلق بقوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS ، باستثناء أنه فى ظل ظروف معينة يطالب فيها الكيان بإعفاءات موجهة من التطبيق الرجعى لـ IFRS أو يكون محظوراً عليه تطبيق IFRS بأثر رجعى (سوف نناقش كلا المفهومين لاحقاً) . بعبارة أخرى : ينبغى على الكيان المطبق لأول مرة أن يطبق باستمرار نفس السياسات المحاسبية طوال الفترات المعروضة فى قوائمه المالية الاولى المعدة طبقاً لـ IFRS وينبغى أن ترتكز هذه السياسات المحاسبية على " آخر نسخة لـ IFRS " (سوف نناقش المبرر المنطقى لذلك لاحقاً) سارية فى تاريخ التقارير المالية . وفى حالة أن يكون معيار IFRS جديد قد تم إصداره فى تاريخ القوائم المالية ولكن تطبيقه ليس الزامياً بعد ، ولكن يتم تشجيع الكيانات على تطبيقة قبل تاريخ بدء السريان ، يكون مسموحاً للكيان المطبق لأول مرة بتطبيقه ولكن دون الزام عليه بذلك .

8- فترة التقارير المالية :

تاريخ التقارير المالية reporting date بالنسبة لاولى القوائم المالية للكيان المعدة طبقاً لـ IFRS يشير إلى نهاية آخر فترة تغطيها القوائم المالية السنوية أو القوائم المالية المؤقتة – إن وجدت – التى يعرفها الكيان طبقاً لـ IAS 34 عن الفترة المغطاة بواسطة قوائمه المالية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS .

دراسة الحالة (2) :

حقائـــق :

تعرض مؤسسة بريليانت قوائمها المالية السنوية الأولى طبقاً لـ IFRS عن السنة التقويمية 2005 . وتشمل القوائم عبارة صريحة وخالية من التحفظ تفيد

الإلتزام بـ IFRS فى الايضاحات . وتعرض بريليانت أيضاً معلومات مالية مقارنة كاملة عن السنة التقويمية 2004 . وفى هذه الحالة ، سوف تنتهى أخر فترة تغطيها هذه القوائم المالية السنوية فى 2005/12/31 ، ويكون تاريخ التقارير المالية من أجل أغراض IFRS 1 هو 2005/12/31 (بافتراض أن الكيان لا يعرض قوائم مالية مرحلية طبقاً لـ IAS 34 عن السنة التقويمية 2005) .

دراسة الحالة (3) :

حقائـــق :

بدلاً من ذلك ، إذا قررت مؤسسة بريليانت عرض قوائمها المالية المرحلية الأولى طبقاً لـ IFRS عن الستة شهور المنتهية فى 30 يونية 2005 ، بالاضافة إلى القوائم المالية السنوية الأولى المعدة طبقاً لـ IFRS عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2005 ، فإن تاريخ التقارير " قد لا يصبح 2005/12/31 ، ويعتمد الأمر على كيفية اعداد القوائم المالية المؤقتة ، فإذا كانت القوائم المالية المؤقتة عن الـ 6 شهور المنتهية فى 30 يونيو 2005 قد تم إعدادها طبقاً لـ IAS 34 ، فإن فترة التقارير المالية ستكون 30 يونيو 2005 (بدلاً من 31 ديسمبر 2005) . ومع ذلك إذا لم يتم إعداد القوائم المالية المؤقتة عن الـ 6 شهور المنتهية فى 30 يونيو 2005 طبقاً لـ IAS 34 ، فإن تاريخ التقارير المالية سيستمر 2005/12/31 (وليس 30 يونيو 2005) .

9 - المبرر المنطقى لإستخدام " النسخة الحالية لـ IFRS " :

1-9 بمرور الوقت تم تعديل معايير المحاسبة الدولية عدة مرات . وفى بعض الحالات ، تكون النسخة الحالية لـ IFRS , (IAS) مختلفة بدرجة كبيرة عن النسخ السابقة التى يكون إما تم إلغاؤها أو تعديلها . يشترط IFRS 1 أن يستخدم الكيان المطبق لأول مرة النسخة الحالية لـ IFRS دون مراعاة للنسخ الملغاة أو المعدلة .

2-9 على العكس ، طبقاً لمسودة استطلاع الآراء (ED) التى أعطت المطبق للمرة الأولى خيار إختيار تطبيق IFRS كما لو كان قد طبق IFRS دائما (أى من

البداية) ، يتعين على المطبق للمرة الأولى أن يراعى النسخ المختلفة لـ IAS المصدرة عبر فترة زمنية ما حتى تاريخ تطبيق IFRS .

3-9 لفهم الأهمية العملية لهذا التغيير فى المتطلبات ، دعونا ندرس المثال التالى .

دراسة الحالة (4) :

حقائـــق :

وفقاً لنسخة سابقة للمعيار المتصل بالأرض والمنشآت والمعدات (IAS 16) فإنه طبقاً لمعالجة البديل المسموح بها أعيد تقييم الأرض ، كانت القيمة العادلة هى قيمتها السوقية " للإستخدام القائم " . وفيما بعد تم تعديل هذا الجانب فى IAS 16 من أجل تحقيق الاتساق مع القواعد الارشادية فى IAS 22 . والآن ينص المعيار على أنه عندما يعاد تقييم الأرض والمنشآت والمعدات ، ينبغى أن تكون القيمة السوقية هى القيمة العادلة التى هى المبلغ الذى يمكن به مبادلتها بين أطراف متراضية وعارفة فى معاملة تتم وفقاً لآلية السوق بدون تقييد تعريف القيمة العادلة بالقيمة السوقية " للأستخدام القائم " .

وفى بعض الحالات ، من الممكن ان يكون لهذا الاختلاف فى المصطلحات تأثير هام على تقييم الأرض إذا تم تطبيق نسخ مختلفة لـ IAS عن فترات زمنية مختلفة تغيرت فيها المتطلبات . فكر فى حالة الأرض والمبانى الجارى استخدامها كمبنى مصنع بواسطة كيان يفكر فى التحول من GAAP الوطنية إلى IFRS . ووفقاً للنسخة السابقة من IAS 16 ، سوف تقوم القيمة العادلة على القيمة السوقية " للاستخدام القائم " ، ووفقاً للنسخة المعدلة من IAS 16 التى حذف منها ذلك التقييد ، سوف تكون القيمة السوقية هى القيمة العادلة (أى " المبلغ الذى يمكن به مبادلتها بين طرفين متراضيين وعارفين فى معاملة تتم وفقاً لآلية السوق ") وهكذا إذا كان فى نية الكيان تحويل مبنى المصنع فى تاريخ لاحق إلى مول للتسوق ، فإن قيمته السوقية ستكون مختلفة تماماً (بالمقارنة بالحالة التى لا يوجد فيها مثل هذه الخطة لتغيير " الاستخدام القائم ") لأنه سيكون تقييماً مدفوعاً بالقيمة السوقية للعقار بناءً على " استخدامه المقصود " (بالمقارنة " باستخدامه القائم ") .

10- الأحكام الإنتقالية فى IFRS الأخرى :

10-1 توجد فى بعض IAS أحكام انتقالية مدرجة فى نهايتها ، قبل الفقرة أو الفقرات المتصلة " بتاريخ بدء سريان " IAS مباشرة والقصد منها تسهيل الانتقال إلى المعيار الجديد . بعبارة أخرى : تسمح الأحكام الانتقالية للكيانات التى تطبق معياراً جديداً بالانحراف عن المعايير الأخرى القائمة إلى حد ما ، وعادة ما يحدث ذلك فى الأحوال التى يجعل فيها التطبيق الرجعى لتلك المعايير تطبيق المعيار الجديد مرهقاً .

10-2 يقر IFRS 1 بأن الأحكام الانتقالية فى IFRS الأخرى تسرى على التغييرات فى السياسات المحاسبية التى يقوم بها كيان يستخدم IFRS بالفعل ، وهكذا فإنه ينص على أن الأحكام الانتقالية فى IFRS الأخرى لا تسرى على الكيانات المطبقة لأول مرة . وإذا لم توفر IFRS 1 هذا التوضيح ، سيكون هناك لبس وارتباك شديدان ما إذا كانت الكيانات المطبقة للمرة الأولى بحاجة إلى تطبيق الأحكام الانتقالية فى معايير معينة للمحاسبة الدولية (IAS 5) .

11- الإعفاءات الموجهة من IFRS الأخرى :

11-1 فى تغيير مثير للدهشة بعض الشيئ فى المدخل للإعفاءات (أى من المدخل المأخوذ به بواسطة IAS 8 فى ED 1) ، يسمح IFRS 1 للكيان المطبق للمرة الأولى باختيار استخدام إعفاء موجه أو أكثر . واستجابة لـ ED 1 ، اختلف كثير من المعلقين فى الرأى مع منهج IASB المقترح الخاص بالسماح للكيان المطبق للمرة الأولى بكل الاعفاءات أو لا شيئ منها . وقد وجد مجلس IASB أن التعليقات على المقترحات الواردة فى ED 1 منطقية بدرجة دفعته إلى تغيير رأيه حول هذا الموضوع . وهكذا فقد تخلى عن المتطلب المقترح فى ED 1 الذى أيد الأخذ بمنهج " كل شيئ أو لا شيئ " فى الاعفاءات . ويعتقد البعض أن مواصلة المنهج فى ED 1 ربما يكون قد فتح صندوق نذور بالنسبة لـ IASB ، وهو ما أدى إلى إجراء المزيد من التعديلات فى IFRS 1 وربما تسبب أيضاً فى صعوبات للكيانات المطبقة للمرة الأولى حيث أن كثيراً من الإعفاءات لا توجد علاقة إعتماد متبادل بينها .

11-2 وفقا لـ IFRS 1 ، الفقرة 13 ، يجوز للكيان الذى يطبق IFRS للمرة الأولى أن يختار استخدام الاعفاءات من مبادئ القياس وإعادة البيان فى واحدة أو أكثر من الحالات التالية :

(1) اندماجات الأعمال التى حدثت قبل أو بعد تاريخ الانتقال إلى IFRS .
(2) الأصول (الأرض والمنشآت والمعدات ، والأصول المعنوية والاستثمار العقارى) المقاسة بالقيمة العادلة أو المعاد تقييمها وفقا لـ GAAP السابقة.
(3) مزايا العاملين .
(4) فروق الترجمة التراكمية .
(5) الأدوات المالية المركبة .
(6) أصول وإلتزامات الشركات الشقيقة والتابعة والمشروعات المشتركة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS .
(7) إلتزامات الـ decommissioning المدرجة فى تكلفة الأرض والمنشآت والمعدات .

ملحوظة :

هذا تعديل مدخل بواسطة IFRIC 1 فى IFRS 1 ويسرى على الفترات السنوية البادئة فى 2004/9/1 أو بعده . وقد تم توضيح ذلك بشكل جيد فى IC – مثال 201 فى IFRIC 1 .

12- إندماجات الأعمال :

12-1 يسمح IFRS 1 بإعفاء الكيان المطبق لأول مرة من التطبيق بأثر رجعى فى حالة اندماجات الأعمال التى حدثت قبل تاريخ الانتقال إلى IFRS . بعبارة أخرى : طبقاً لـ IFRS 1 يجوز للكيان اختيار استخدام محاسبة GAAP السابقة المتصلة باندماجات الأعمال هذه . وقد سمح IASB بهذا الاعفاء لأنه إذا جعل التطبيق الرجعى لـ IAS 22 – اندماجات الأعمال – الزامياً ، سيؤدى ذلك بالكيان إلى إجراء تقديرات ذاتية بشأن الظروف التى يفترض أنها كانت سائدة فى تواريخ اندماجات الأعمال فى الماضى ، حيث أن الكيان ربما لا يكون

قد احتفظ ببيانات من تواريخ اندماجات الأعمال الماضية . وهذه العوامل يمكن أن تؤثر على وثاقة صلة القوائم المالية واعتماديتها .

2-12 عند تقييم خطابات التعليقات المستلمة استجابة لـ ED 1 ، خلص IASB إلى أنه بالرغم من حقيقة أن إعادة بيان اندماجات الأعمال السابقة مفضلة من الناحية المفاهيمية , وعلى أساس التكلفة مقابل العائد ، فإنه سيسمح – دون إلزام – بإعادة البيان . ومع ذلك فقد قرر IASB فرض بعض القيود على هذا الإختيار : إذا قام كيان مطبق للمرة الأولى بإعادة بيان أى اندماج أعمال ، ينبغى عليه أن يعيد بيان كل اندماجات الأعمال التى حدثت بعد ذلك .

دراسة الحالة (5) :

حقائق :

على سبيل المثال إذا لم تسعى مؤسسة ميرجر للاستفادة من هذا الاعفاء واختارت بدلاً من ذلك تطبيق IFRS 3 بأثر رجعى واعادت بيان اندماج أعمال رئيسى حدث قبل عامين ، فإنه وفقاً لمتطلب IFRS 3 ، يجب على هذه الشركة إعادة بيان كل اندماجات الأعمال التى حدثت بعد تاريخ اندماج الأعمال الرئيسى . هذا الذى طبقت عليه IFRS 3 بأثر رجعى .

13- القيمة العادلة أو إعادة التقييم كتكلفة متصورة أو مقدرة :

1-13 يجوز أن يختار الكيان قياس أحد بنود الأرض والمنشآت والمعدات بالقيمة العادلة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS ويستخدم القيمة العادلة باعتبارها تكلفته المقدرة فى ذلك التاريخ . وقد يختار الكيان المطبق لأول مرة استخدام إعادة تقييم وفقاً لـ GAAP السابقة لبند من الأرض والمنشآت والمعدات فى تاريخ الانتقال إلى IFRS أو قبله باعتبارها التكلفة المتصورة أو المقدرة deemed فى تاريخ اعادة التقييم إذا كان مبلغ إعادة التقييم فى تاريخ إعادة التقييم قابل للمقارنة بشكل عريض اما بقيمته العادلة أو تكلفته (أو التكلفة المهلكة طبقاً لـ IFRS المعدلة فى ضوء التغيرات فى مؤشر أسعار عام أو خاص) .

2-13 هذه الاختيارات متاحة أيضاً فيما يتعلق بالاستثمار العقارى المقاس وفقاً لنموذج التكاليف والأصول المعنوية التى تنطبق عليها معايير الاعتراف ومعايير إعادة التقييم (بما فى ذلك وجود سوق نشطة) .

3-13 إذا كان الكيان المطبق لأول مرة حدد تكلفة تقديرية طبقاً لـ GAAP السابقة لأى من أصول أو التزاماته عن طريق قياسها بالقيمة العادلة فى تاريخ معين بسبب حدث ما مثل الخصخصة أو طرح عام مبدئى (أو أولى) (IPO) ، يكون مسموحاً له باستخدام مثل هذه القيمة العادلة المدفوعة بحدث كتكلفة تقديرية deemed Cost فى تاريخ ذلك القياس .

14- مزايا الموظفين :

1-14 وفقاً لـ IAS 19 ، ربما يكون لدى كيان مكاسب أو خسائر اكتوارية غير معترف بها فى حالة استخدامه منهج الـ Corridor . وسوف يتطلب التطبيق الرجعى لهذا المنهج تجزئة المكاسب والخسائر الاكتوارية من بداية الخطة إلى تاريخ الانتقال إلى IFRS ، إلى جزء معترف به وجزء غير معترف به .

2-14 يسمح IFRS 1 للكيان المطبق للمرة الأولى باختيار الاعتراف بكل المكاسب والخسائر الاكتوارية التراكمية فى تاريخ الانتقال إلى IFRS حتى إذا استخدم منهج الـ Corridor فيما يتعلق بخسائر أو مكاسب اكتوارية لاحقة . ومع ذلك ينص IFRS 1 على أنه إذا تم اختيار خطة مزايا عاملين واحدة فإنها ينبغى أن تسرى على كل خطط الموظفين الأخرى .

15- فروق الترجمة التراكمية :

1-15 يشترط IAS 21 أن يصنف الكيان فروق ترجمة معينة كمكون منفصل فى حقوق الملكية وأن ينقل لدى التصرف فى عملية أجنبية فروق الترجمة التراكمية (CTA) المتصلة بالعملية الأجنبية إلى قائمة الدخل كجزء من المكسب أو الخسارة على التصرف .

2-15 الكيان المطبق للمرة الأولى معفى من نقل فروق الترجمة التراكمية التى كانت موجودة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS . وإذا استخدم هذا الإعفاء ، فسوف تعتبر الـ CTA الخاصة بكل العمليات الأجنبية صفراً فى تاريخ الانتقال إلى IFRS وسوف يستبعد المكسب أو الخسارة على التصرف اللاحق فى أى عملية أجنبية فروق الترجمة التى نشأت قبل تاريخ الترجمة اللاحقة .

16- الأدوات المالية المركبة :

16-1 إذا كان كيان قد أصدر أداة مالية مركبة ، مثل سند تجارى قابل للتحويل ، فإن IAS 32 يشترط أن يقوم الكيان فى البداية بتقسيم الأداة وفصل مكون الإلتزام فى الأداة المالية المركبة عن حقوق الملكية . وإذا لم يعد جزء الإلتزام مستحق السداد ، فإن التطبيق الرجعى لـ IAS 32 سوف ينتج هذه النتيجة فيما يتعلق بالجزء الذى لا يزال مستحق السداد فى حقوق الملكية : الجزء الذى يمثل الفائدة المتراكمة على مكون الإلتزام فى الأرباح المحتجزة والجزء الآخر يمثل مكون حقوق الملكية الأصلى .

2-16 يعفى IFRS 1 الكيان المطبق للمرة الأولى من محاسبة التجزئة هذه إذا كان مكون الالتزام لم يعد مستحق السداد فى تاريخ الانتقال إلى IFRS .

17- أصول والتزامات الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة:

يناقش IFRS 1 الإعفاءات فى ظل ظرفين :

(1) إذا أصبحت شركة تابعة كياناً مطبقاً لأول مرة فى تاريخ لاحق لشركتها الأم ، فسوف تقيس الشركة التابعة فى قوائمها المالية المنفصلة أصولها وإلتزاماتها أما بـ (أ) المبالغ المرحلة التى سيتم ادراجها فى القوائم المالية المجمعة للشركة الأم بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى IFRS (إذا لم يتم إجراء تعديلات فى ضوء إجراءات التجميع وفى ضوء تأثير اندماج الأعمال الذى استحوذت فيه الشركة الأم على الشركة التابعة) أو (ب) المبالغ المرحلة

المطلوبة بواسطة بقية معيار IFRS هذا ، بناءً على تاريخ انتقال الشركة التابعة إلى IFRS .

(2) إذا أصبح كيان كياناً مطبقاً لأول مرة فى تاريخ لاحق لشركته التابعة (أو الشقيقة أو مشروعه المشترك) ، فسوف يقيس الكيان فى قوائمه المالية المجمعة أصول وإلتزامات الشركة التابعة (أو الشقيقة أو الحليفة) بنفس المبالغ المرحلة المذكورة فى القوائم المالية المنفصلة للشركة التابعة (أو الشقيقة أو الحليفة) بعد إجراء تعديلات فى ضوء التجميع وتعديلات محاسبة حقوق الملكية وفى ضوء تأثيرات إندماج الأعمال الذى استحوذ فيه الكيان على الشركة التابعة . وعلى نحو مماثل ، إذا أصبحت شركة أم مطبقاً للمرة الأولى من أجل قوائمها المالية المنفصلة فى توقيت لاحق أو سابق للتطبيق من أجل قوائمها المالي المجمعة ، فسوف تقيس أصولها وإلتزاماتها بنفس المبالغ فى نوعى القوائم المالية ، باستثناء تعديلات التجميع .

18- الاستثناءات للتطبيق الرجعى لـ IFRS الأخرى :

يحظر IFRS 1 التطبيق الرجعى لبعض جوانب IFRS الأخرى فيما يتصل بـ:

(1) إلغاء الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية : إذا قام كيان مطبق لأول مرة بالغاء الاعتراف بأصول مالية أو التزامات مالية وفقاً لـ GAAP السابقة فى سنة مالية سابقة لـ 1 يناير 2001 ، ينبغى عليه ألا يعترف بتلك الأصول والإلتزامات طبقاً لـ IFRS .

ومع ذلك ينبغى على الكيان المطبق للمرة الأولى أن يعترف بكل المشتقات والحصص الأخرى المحتجزة بعد إلغاء الاعتراف ولا تزال قائمة وأن يجمع (يوحد) كل كيانات الأغراض الخاصة (SPEs) التى يسيطر عليها فى تاريخ الانتقال إلى IFRS (حتى إذا وجدت الـ SPEs قبل تاريخ الانتقال إلى IFRS أو يحتفظ بالأصول المالية أو الإلتزامات المالية التى تم إلغاء الاعتراف بها وفقاً لـ GAAP السابقة) .

(2) محاسبة التحوط : الكيان المطبق للمرة الأولى مطالب فى تاريخ الانتقال إلى IFRS بقياس كل المشتقات بالقيمة العادلة وحذف كل المكاسب والخسائر المؤجلة على المشتقات التى تم اثباتها وفقاً لـ GAAP السابقة .

ومع ذلك ، لا يجوز أن يعكس الكيان المطبق للمرة الأولى علاقة تحوط فى ميزانيته العمومية الافتتاحية المعدة طبقاً لـ IFRS إذا لم تكن مؤهلة للخضوع لمحاسبة التحوط وفقاً لـ IAS 39 . ولكن إذا صنف كيان مركزاً صافياً بأنه بند محل تحوط وفقاً لـ GAAP السابقة ، يجوز له أن يصنف بنداً فردياً ضمن ذلك المركز الصافى كبند محل تحوط بموجب IFRS ، شريطة أن يفعل ذلك قبل تاريخ الانتقال إلى IFRS . وتسرى الأحكام الانتقالية فى IAS 39 على علاقات تحوط الكيان المطبق لأول مرة فى تاريخ الانتقال إلى IFRS.

(3) التقديرات : ينبغى أن تنسجم تقديرات الكيان المعدة وفقاً لـ IFRS فى تاريخ الانتقال إلى IFRS مع التقديرات المعدة من أجل نفس التاريخ وفقاً لـ GAAP السابقة ما لم توجد أدلة موضوعية على أن تلك التقديرات كانت " خاطئة " .

أى معلومات يحصل عليها الكيان بعد تاريخ الانتقال إلى IFRS عن التقديرات التى اجراها وفقاً لـ GAAP السابقة ينبغى أن تعامل من جانبه كحدث " غير معدل " بعد تاريخ الميزانية العمومية وأن تعالج بالأسلوب المقرر فى IAS 10 (أى " الافصاح " فى الايضاحات مقابل " تعديل " البنود فى القوائم المالية) .

19- العرض والإفصاح :

19-1 ينبغى على الكيان المطبق للمرة الأولى أن يعرض معلومات مقارنة عن سنة واحدة على الأقل . وإذا عرض كيان ملخصات تاريخية لبيانات مختارة عن فترات سابقة للفترة الأولى التى يعرض فيها معلومات مقارنة كاملة وفقاً لـ IFRS ولا تشترط IFRS أن تكون مطابقة لـ IFRS ، ينبغى أن يذكر

بوضوح أن مثل هذه البيانات غير مطابقة لـ IFRS ، وأن تفصح أيضاً عن طبيعة التعديلات التى تجعلها مطابقة لـ IFRS .

19-2 ينبغى على الكيان المطبق للمرة الأولى أن يشرح كيف أثر الانتقال إلى IFRS على مركزه المالى المثبت فى القوائم المالية وأدائه المالى والتدفقات النقدية ، وإلتزاماً بالمتطلب ، ينبغى ادراج مطابقة (تسوية) حقوق الملكية والربح والخسارة حسبما هى مثبتة وفقاً لـ GAAP السابقة لـ IFRS فى القوائم المالية الأولى للكيان المعدة وفقاً لـ IFRS .

19-3 إذا كان الكيان يستخدم القيمة العادلة فى ميزانيته العمومية الافتتاحية المعدة وفقاً لـ IFRS كتكلفة متصورة deemed لبند أرض ومنشآت ومعدات أو استثمار عقارى أو أصل معنوى ، يكون مطلوباً منه اجراء إفصاح فيما يتعلق بكل بند سطرى فى الميزانية العمومية الافتتاحية المعدة وفقاً لـ IFRS : إجمالى تلك القيم العادلة والتعديلات الاجمالية فى المبالغ المرحلة المثبتة وفقاً لـ GAAP السابقة .

19-4 إذا عرض كيان تقريراً مالياً مرحلياً بموجب IAS 34 عن جزء من الفترة المغطاة بواسطة أولى قوائمه المالية المعدة طبقاً لـ IFRS ، بالاضافة إلى الافصاحات المجراة طبقاً لـ IAS 34 ، فإن الكيان المطبق للمرة الأولى يجب أن يعرض أيضاً مطابقة (تسوية) لحقوق الملكية والربح والخسارة طبقاً لـ GAAP السابقة عن الفترة المرحلية (المؤقتة) القابلة للمقارنة مع حقوق ملكيته والربح والخسارة بموجب IFRS .

دراسة حالة شاملة :

حقائق :

تتصل المعلومات التالية بشركة فان برواكتسى وهى كيان خاص محدود يعمل فى مجال الورق والتغليف وتوريد ماكينات تصنيع الورق .

الميزانية العمومية فى 31 مايو 6 × 20

	بالملايين
الأصول :	
الأرض والمنشآت والمعدات	45
الشهرة التجارية	10
	55
المخزون	12
الذمم المدينة التجارية	8
النقدية	4
	24
مجموع الأصول	79
حقوق الملكية والإلتزامات	
رأس مال الأسهم	20
احتياطيات أخرى	10
الأرباح المحتجزة	31
مجموع حقوق الملكية	61
مجموع الإلتزامات	18
مجموع حقوق الملكية والإلتزامات	79

السنة المنتهية فى 5/31	الربح قبل خصم الضريبة	الضريبة	الربح عن الفترة
2005	14	4	10
2006	11	3	8

أسهم الكيان مملوكة بالتساوى لاثنين من اعضاء مجلس الادارة قررا أن يبيعا أسهمهما . وفى الوقت الحاضر يتم إعداد القوائم المالية باستخدام الممارسات (الأساليب) المحاسبية المتعارف عليها .

ويرغب المديران فى التحقق مما إذا كان التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية سيكون مفيداً كأساس لإعداد القوائم المالية من أجل غرض تقدير قيمة أسهمهما .

وقد تأكد المديران من المعلومات التالية :

(أ) تم تقدير ممتلكات معينة على أساس الاستخدام القائم بمبلغ 10 ملايين دولار فى 31 مارس 2006 . وإذا بيعت الأرض من أجل أغراض البناء ، يتوقع الكيان الحصول على 15 مليون دولار عند استلام اذن بالتخطيط . وفى الوقت الحاضر ، لم يتم الحصول على موافقة على التخطيط ، وبدون اذن التخطيط ، يمكن أن تباع الأرض بـ 12 مليون دولار .

(ب) استحوذ الكيان على كيان آخر فى 20 نوفمبر 2004 ، ونشأت شهرة تجارية بمبلغ 16 مليون دولار عند الاستحواذ . ولم يحدث انخفاض فى قيمة الشهرة التجارية منذ ذلك التاريخ ، وقام الكيان باستهلاك الشهرة التجارية على مدى فترة أربع سنوات .

وخلال 2006 ، تم إكتشاف خطأ وهو حذف منشآت ومعدات بقيمة 4 ملايين دولار من جدول الأصول المقتناة . وكان للمنشآت والمعدات عمر انتاجى متبقى عند الاستحواذ هو 4 سنوات وقيمة متخلفة هى صفر . ويتم تحميل نفقة تمثل استهلاك الشهرة التجارية ويتم اهلاك المنشآت والمعدات على أساس Time apportionment .

(ج) طور الكيان منتجاً جديداً . وخلال 2005 كانت المصروفات المتكبدة فى سبيل تطوير المنتج هى 5 ملايين دولار . واستطاع الكيان أن يبرهن على أن مصروفات التطوير استوفت معايير الاعتراف كأصل معنوى فى 30 نوفمبر 2004 ، وحين ذاك كان قد تم انفاق 3 ملايين دولار على التطوير . وتم تقدير المبلغ القابل للاسترجاع للأصل المعنوى بـ 2 مليون دولار فى 31 مايو 2005 من حيث " المعرفة التقنية " المكتسبة حتى تاريخه . وخلال 2006 ،

تكبد الكيان تكاليف أخرى بلغت 3 ملايين دولار وقدر المبلغ القابل للاسترجاع من إجمالى المصروفات بـ 25 مليون دولار فى 31 مايو 2006 . يشطب الكيان حالياً كل مصروفات التطوير طبقاً لـ GAAP المحلية . وإذا أريد استخدام IFRS ، سوف يختار الكيان نموذج التكاليف مع الاستهلاك على مدى 4 سنوات على أساس Time apportionment .

(د) صنف الكيان غاباته بأنها أرض ضمن بند الأرض والمنشآت والمعدات بمبلغ 6 مليون دولار ، ويرغب في إعادة تصنيف الغابات كأصول بيولوجية طبقاً لـ IFRS ، وكانت القيمة العادلة للغابات هى :

31 مايو	بالمليون
2005	10
2006	11

(هـ) عندما تعاد ماكينات الورق المباعة بواسطة الكيان لاصلاحها ، يقدم الكيان وحدة بديلة إلى أن يتم إصلاح الماكينة . ويتم ادراج قيمة الماكينات المعادة فى المخزون وفى حجم الأعمال . وعندما يتم تصليح الماكينة ، تحذف قيمة الماكينة من السجلات المالية ويتم تحميل تكاليف التصليح على العميل . هذا الأسلوب معروف كأعمال تمريرية Pass-through وهو مقبول من جانب مراجعى الحسابات المحليين . وفى 31 مايو 2005 ، و31 مايو 2006 كانت هناك أعمال تمرير بقيمة 1.5 مليون دولار و 2.5 مليون دولار مدرجة فى القوائم المالية . وعادة ما يتم إعادة الماكينات بعد اصلاحها خلال شهر من استلامها .

(و) القيمة الصافية القابلة للتحقق للمخزون بعد استبعاد الأعمال التمريرية فى 31 مايو 2006 كانت 9 مليون دولار ويتوقع أن تحقق الذمم المدينة التجارية مبلغها بالكامل .

نسبة السعر / الأرباح للكيانات المسجلة فى البورصة العاملة فى نفس القطاع الصناعى الذى تعمل فيه شركة فان برودا كتسى هى 8 تقريباً . افترض أنه لن يكون هناك تأثيرات لحدوث تغيير فى IFRS بخلاف تلك المذكورة وأن القيم الدفترية للأصول والإلتزامات تعكس قيمها العادلة ما لم يذكر خلاف ذلك . ويمكن تجاهل أى تأثيرات ضريبية .

المطلوب :

انصح عضوى مجلس الادارة بشأن قيمة أسهمهما موضحاً التأثير الذى قد يحدثه التحول إلى IFRS على تقييم الأسهم .

الحـــل :

عند تقيم أسهم فان برودا كتسى ، يمكن استخدام طريقتين رئيسيتين :

(أ) أساس الأصول . (ب) أساس نسبة السعر / الأرباح .

سوف يقيس أساس الأصول فى العادة المبلغ الاقصى الذى سيدفعه مشترى نظير الأسهم . وسوف تكون الشهرة التجارية عنصراً رئيسياً فى قيمة المنشاة . ولا ينبغى أن يؤثر التحول إلى IFRS فى أساس التقييم هذا حيث أن المشترى لن يستخدم فى العادة القيمة الدفترية المرحلة كأساس لتسعير الأسهم . وعند تقييم الأصول الصافية ، تم تقييم كل البنود بالقيمة العادلة أو المبلغ القابل للاسترجاع . وبادراج الشهرة التجارية والأصول المعنوية تكون قيمة الأسهم 72 مليون دولار .

على أساس نسبة السعر / الأرباح ، قد يكون من الأفضل استخدام متوسط لإيرادات السنتين السابقتين ، حيث أنه يوجد عنصر تقلب فى مستويات الربح . وسوف تؤثر IFRS على هذا التقييم ، حيث أن أساس احتساب الأرباح بعد خصم الضريبة سيكون مختلفاً عن GAAP . وهكذا فإن متوسط أرباح العامين السابقين هو (15.25 مليون دولار + 10.75 مليون دولار) / 2 أو 13 مليون دولار . ونسبة P/E لشركة مماثلة مسجلة فى البورصة هى 8 : وبذلك سوف تكون نسبة أقل قابلة للتطبيق على الشركة ،

ولنقل مثلاً 6 . وسوف تكون قيمة الأسهم هى 6 × 13 مليون دولار أو 78 مليون دولار . وعند مقارنتها بسعر الشراء على أساس الأصول (72 مليون) يوجد فرق كبير . ولذلك فان هذا الاحتساب سوف يعطى البارامترات اللازمة للتفاوض مع مشترين محتملين . وإذا استخدمت GAAP لتقدير قيمة الأسهم على أساس نسبة P/E ، ستكون القيمة 10 + 2/8 أو 9 مليون دولار × 6 أو 54 مليون دولار ، وهو إحتساب مختلف كثيراً عن الاحتساب السابق .

تقييم الأصـــــول

بيـــــــان	31 مايو 2006 بالملايين	التعديل بالملايين	القيمة بالملايين
الأرض والمنشآت والمعدات :	45		
الزيادة فى قيمة الأرض		2	
المنشآت والمعدات المحذوفة (ايضاح 1)		2.5	
الغابات (إيضاح 3)		5	
	45	9.5	54.5
المخزون			9
الذمم المدينة التجارية			8
النقدية			4
مجموع الإلتزامات			(18)
قيمة الأصول المادية الصافية			57.5
الأصول المعنوية			
الشهرة التجارية (ايضاح 1)			12
الأصول المعنوية (ايضاح 2)			2.5
قيمة الأصول الإجمالية			72

تقييم نسبة السعر / الأرباح

بيـــــــان	2005	2006
الربح بعد خصم الضريبة	10	8
استهلاك الشهرة التجارية (ايضاح 1)	12	4
اهلاك المنشآت والمعدات	(0.5)	(1)
	11.5	11
الأصول المعنوية : تكاليف التطوير (ايضا 2)	2	3
الاستهلاك	(0.75)	(0.75)
الأصول البيولوجية	4	1
أعمال التمرير (ايضاح 4)	(1.5)	(2.5)
الربح المعدل بعد الضريبة	15.25	(10.75)
قيمة نسبة السعر/الأرباح – GAAP المحلية :		
الربح بعد خصم الضريبة أعلاه	11.5	11
يخصم : استهلاك الشهرة التجارية	1.5	(3)
	10	8

الايضاحـــــات

(1) الشهرة التجارية والمنشآت والمعدات

	بالمليون
قيمة الشهرة التجارية	16
يخصم : المنشآت والمعدات	(4)
الشهرة التجارية	12

حيث ان الشهرة التجارية تتم رسملتها وليس استهلاكها طبقاً لـ IFRS ، فإن الاستهلاك البالغة قيمته 6 مليون دولار سوف تعاد اضافته إلى الربح فى 2005 و 2006 .

بالاضافة إلى ذلك، سيتم ادراج المنشآت والمعدات فى الميزانية العمومية بمبلغ 4 ملايين دولار ناقص اهلاك بمبلغ { 0.5 مليون (2005) + 1 مليون (2006) } أو 2.5 مليون دولار .

والمبلغ القابل للاسترجاع هو 2 مليون دولار ولذلك لم يحدث انخفاض فى القيمة .

فى 31 مايو 2006 ، سوف يتم بيان الأصل المعنوى كالتالى :

السنـــة	الأصل المعنوى	الاستهلاك	القيمة المرحلة
2005	2	(0.75)	1.25
2006	3	(0.75)	2.25
			3.5

المبلغ القابل للاسترجاع هو 2.5 مليون دولار . ولذلك يتم الاعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة بمبلغ مليون دولار فى 2006 .

(2) فى 31 مايو 2005 ، سيتم الاعتراف بـ 2 مليون دولار كأصل معنوى ناقص استهلاك بمبلغ 0.25 مليون (2 مليون دولار / 4 سنوات / ½) أو 1.75 مليون دولار .

(3) يتم ادراج مكسب أو خسارة على الاعتراف بالميدنى لأصل بيولوجى بالقيمة العادلة ومن التغير فى القيمة العادلة طبقاً لـ IAS 41 فى الربح أو الخسارة عن الفترة . وهكذا سيتم ادراج مكسب قدره 4 ملايين دولار فى قائمة دخل 2005 و 1 مليون دولار أخرى سيتم ادراجها فى قائمة دخل 2006 .

(4) ينبغى حذف أعمال التمرير حيث أنها ليست مطابقة لـ IAS 18 – الايراد – الذى ينص على أن الايرادات ينبغى أن تتضمن فقط المنافع المستلمة والقابلة للاستلام بواسطة الشركة على حسابها . ولذلك ينبغى خفض حجم الأعمال بمبلغ 1.5 مليون دولار + 2.5 مليون دولار فى 2005 و 2006 على التوالى والمخزون بنفس المبلغ فى كلتا السنتين .

أسئلة الإختيار من إجابات متعددة :

(1) فى ظل أى الظروف التالية تتأهل القوائم المالية للكيان عن السنة الجارية كقوائم مالية أولى معدة طبقاً لـ IFRS ؟

أ - الكيان أعد قوائمه المالية طبقاً لـ IFRS فى السنة السابقة وكان الغرض من هذه القوائم أن تكون لأغراض داخلية فقط .

ب - الكيان أعد القوائم المالية للسنة السابقة طبقاً لكل متطلبات IFRS لكن هذه القوائم لم تحتوى على عبارة صريحة وغير متحفظة تفيد الالتزام بـ IFRS .

ج - الكيان أعد القوائم المالية عن السنة السابقة طبقاً لـ GAAP الوطنية .

د - الكيان أعد قوائمه المالية عن السنة السابقة طبقاً لكل متطلبات IFRS واحتوت هذه القوائم على عبارة صريحة وغير متحفظة تفيد التزامها بـ IFRS .

الإجابـــة : (د)

(2) شركة XYZ مطبقة للمرة الأولى بموجب IFRS 1 والقوائم المالية الأحدث التى عرضتها طبقاً لـ GAAP السابقة كانت بتاريخ 2005/12/31 ، وقد طبقت IFRS لأول مرة وتنوى عرض أولى القوائم المالية المعدة طبقاً لـ IFRS بتاريخ 2006/12/31 . وهى تخطط لعرض معلومات مقارنة عن 2005 و 2006 ، وينبغى إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS بتاريخ :

أ - 1 يناير 2005 .

ب - 1 يناير 2003 .

ج - 1 يناير 2004.

د - 1 يناير 2006 .

الإجابـــة : (ج)

(3) أى مما يأتى ليس تعديلاً مطلوباً عند إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية طبقاً لـ IFRS ؟

أ - الاعتراف بكل الأصول والإلتزامات المطلوب الاعتراف بها وفقاً لـ IFRS .

ب - إلغاء الاعتراف بالبنود كأصول أو إلتزامات إذا لم تسمح IFRS بمثل هذا الاعتراف .

جـ - الافصاح كمعلومات مقارنة عن كل الأرقام طبقاً لـ GAAP السابقة إلى جانب الأرقام عن السنة الجارية المعروضة طبقاً لـ IFRS .

د - قياس كل الأصول والإلتزامات المعترف بها طبقاً للمبادئ الواردة فى IFRS .

الإجابـــة : (ج)

(4) أى مما يلى ليس مؤهلاً للإعفاء المسموح به فى IFRS 1 ؟

أ - اندماجات الأعمال التى حدثت قبل تاريخ الانتقال إلى IFRS أو قبله .

ب - الأدوات المالية (بخلاف الأدوات المالية المركبة) .

جـ - فروق الترجمة التراكمية .

د - المكاسب والخسائر الاكتوارية غير المعترف بها طبقاً لـ IAS 19 .

الإجابـــة : (ب)

(5) أى ممايلى غير مؤهل للاعفاء طبقاً لـ IFRS 1 لأغراض التطبيق الرجعى ؟

أ - محاسبة التحوط.

ب - الأصول والإلتزامات المالية الملغى الاعتراف بها قبل 2001/1/1 .

جـ - التقديرات المعدة طبقاً لـ GAAP السابقة .

د - محاسبة القيمة العادلة للاستثمار العقارى .

الإجابـــة : (د)

الفصل الثانى

المدفوعات المبنية على أسهم

المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) IFRS

المعيار المحاسبى المصرى رقم (39)

محتويات هذا الفصل :

- المفاهيم والملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح المعيار المحاسبى الدولى والمصرى.
  - ـ مقدمة .
  - ـ المصطلحات الأساسية .
  - ـ الشروط.
  - ـ معاملات التسوية بأداة حق ملكية .
  - ـ المعاملات مع العاملين.
  - ـ المعاملات مع غير العاملين.
  - ـ مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (39) المعدل 2015 .

المدفوعات المبنية على أساس الاسهم

المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 2

المعيار المحاسبى المصرى رقم (39)

تمهيد :

تقوم معظم المنشآت بسداد مقابل السلع والخدمات التى تحصل عليها من الموردين نقداً ، أو بما يعادل النقدية مثلاً قامت الشركة بشراء بضاعة قيمتها 2000 جنيه من المورد (س) وسددت المقابل نقداً ، فى هذه الحالة حصلت المنشأة على أصل وهو البضاعة وسددت مقابله نقدية ، ونفس الحال عندما تسدد المنشأة أجور ومرتبات وحوافز العاملين مقابل خدمات العمل التى يقدمها هؤلاء الاشخاص للشركة.

ورغبة من بعض الشركات فى ربط مصالحها مع مصالح موردى السلع والخدمات لضمان انتظام التوريد وجودة السلع والخدمات المقدمة منهم ، فإنها قد تتفق مع الموردين على أن يكون سداد مقابل السلع أو الخدمات (أو جزء منها) مرتبطاً بالاسهم العادية للشركة أو اسعار تلك الأسهم ، حيث يعمل هؤلاء الموردين فى هذه الحالة على تعظيم قيمة أسهم المنشأة لزيادة المقابل الذى يحصلون عليها نظير تقديمهم السلع والخدمات وفى نفس الوقت تحقق الشركات مصالحها (مصالح الملاك والإدارة والعاملين) من خلال زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة , ولذا ظهرت فى الأونة الأخيرة قيام بعض الشركات الكبرى بسداد مقابل السلع والخدمات التى تحصل عليها من الموردين من خلال اصدار اسهم عادية أو اعتماداً على أسعار الاسهم العادية للشركة ، ويجب أن يتم ذلك بوجود اتفاق بين الشركة وموردها بتسوية مدفوعاتها عن طريقة الاسهم العادية للشركة أو حسب اسعار تلك الاسهم .

الهدف من المعيار :

توفير ارشادات للمحاسبين حول العالم حول كيفية تسوية الالتزامات التى تقع على المنشأة من خلال سداد المقابل فى صورة الاسهم العادية للشركة أو تحمل التزاما نقدياً مرتبطاً بسعر السهم للمنشأة وذلك فى ظل اتفاق بين المنشأة وموردها على التسوية بهذا الشكل .

ويغطى المعيار كافة الاوضاع التى تتم بأى سداد على أساس الاسهم سواء بالرجوع إلى حقوق ملكية المنشأة نفسها أو الشركة الأم (القابضة) أو أى منشأة آخرى تابعة للمجموعة نفسها ، وتتناول الأمور الاساسية في المعيار :

1. توقيت الاعتراف بالعملية ومتى ؟ ومتى يجب أن تنعكس على المعاملات كمصروف ومتى تظهر فى قائمة الدخل الشامل .
2. كيف يجب قياس المبلغ الذى تسجل به العملية فى الدفاتر .
3. متطلبات الافصاح .

ويمكن ابراز أهم الخصائص والملامح الرئيسية للمعيار من خلال الجدول التالى:

جدول يبين أهم الملامح والخصائص لمعيار المدفوعات المبنية على اساس الأسهم

العناصر الرئيسية	المفاهيم والشرح
1 – نطاق المعيار	1. يطبق المعيار على كافة معاملات السداد على أساس الاسهم ، ويغطى المعيار كل من : أ – ترتيبات السداد لحوافز العاملين والمستخدمين على اساس الأسهم . ب- اصدار اسهم عادية (أو حقوق فى الاسهم) للموردين مقابل السلع والخدمات التى يقومون بتوريدها للمنشأة. 2. يغطى المعيار بصفة خاصة : أ – المعايير الواجب استيفاؤها لتعريف معاملة المدفوعات المبنية على اسهم . ب- التمييز والمحاسبة لمختلف أنواع المدفوعات المبنية على أسهم وبصفة خاصة التى يتم تسويتها بأداة حق ملكية (أسهم عادية) أو يتم تسويتها نقداً ويتحدد المقابل النقدى فيها على أساس آداء الاسهم ، والمعاملات التى يتم من خلالها إعطاء خيارات بتسوية المعاملة أما نقداً (أو مقابل أصول آخرى) أو باصدار أدوات حقوق الملكية . ويجب على المنشأة أن تقيس فى الوقت والخيار

	وقائمة المركز المالى آثار معاملات المدفوعات على أساس الاسهم ويشمل ذلك المصروفات المتعلقة بالصفقات التى يتم فيها تسليم المستخدم خيارات الاسهم.
2 –المفاهيم الاساسية	1. معاملة المدفوعات على أساس الاسهم : هى معاملة يتم من خلالها استلام المنشأة سلع أو خدمات من الموردين مقابل سداد الثمن فى صورة أداة حقوق الملكية بالمنشأة أو منشأة آخرى داخل مجموعة تنتمى اليها (مثل شركة قابضة وشركات تابعة وشقيقة ومشاريع مشتركة) بما فى ذلك الاسهم أو خيارات الاسهم أو الحصول على سلع وخدمات مقابل تسوية الالتزامات عن طريق مبالغ نقدية تتحدد حسب اسعار اسهم المنشأة أو أدوات حقوق ملكية آخرى أو إعطاء خيار بينهما . ويجب أن تتم هذه الصفقات من خلال ترتيب أو اتفاق بين المنشأة وموردى السلع والخدمات يتضمن ما إذا كانت المنشأة سوف تقوم بتسوية الصفقات نقداً (أو باصول آخرى) أو من خلال اصدار أدوات حقوق ملكية أو بإتاحة الخيار بينهما . 2. صفقات المدفوعات المبنية على أسهم التى يتم تسويتها عن طريق أداة حقوق ملكية (أى اصدار أسهم عادية) : تحصل المنشأة على السلع والبضاعة والخدمات من الموردين مقابل إعطائهم أدوات حقوق ملكية (شاملة أسهم عادية أو خيارات شراء اسهم) للمنشأة أو الشركة الأم (القابضة) أو أى منشأة آخرى داخل المجموعة ، وأداة حق الملكية هى الحصة المتبقية فى أصول المنشأة بعد خصم كافة التزاماتها . 3. صفقات المدفوعات المبنية على أساس الاسهم التى يتم تسويتها نقداً :

	تحصل المنشأة على سلع أو بضائع أو خدمات من الموردين ويتم سداد المقابل للموردين نقداً أو بأصول آخرى ، ولكن هذا المقابل النقدى يتحدد بناءً على أسعار أو قيمة أسهم المنشأة أو أى أدوات حقوق ملكية آخرى. 4. تاريخ المنح : هو تاريخ موافقة المنشأة والطرف الآخر فى الاتفاق (يشمل ذلك العاملين) على ترتيب يتم فيه سداد المقابل للسلع والخدمات التى تحصل عليها المنشأة من خلال صفقة معاملات مبنية على الأسهم . وفى تاريخ المنح تقوم المنشأة بتحويل الحق للطرق المقابل فى حصوله على نقدية أو أصول آخرى أو أدوات حقوق ملكية المنشأة بشرط استيفاء الشروط المحددة والمرتبطة بهذا التحويل ، وإذا كانت الصفقة خاضعة لضرورة موافقة جهة إدارية (مثلاً بواسطة الجمعية العامة للمساهمين أو المجلس) بهذا التحويل فإن تاريخ المنحة يكون التاريخ الذى يتم فيه الحصول على الموافقة الضرورية) . المستخدمون (العاملون) والموردون الآخرون الذين يقومون بتوريد السلع والخدمات : هم أفراد يقدمون خدمات شخصية أو مماثلة للمنشأة . شروط المعاملة : حسب ترتيب أو اتفاق المدفوعات المبنية على أساس الأسهم يحق للطرف الآخر المقابل للمنشأة الحصول على نقدية من المنشأة أو أصول آخرى أو أدوات حقوق الملكية وتقوم المنشأة بتحويلها له عند الوفاء بالشروط المحددة للمعاملة أو شروط التحويل والتى تشمل الشروط الواجب توافرها فى الخدمة أو السلع المقدمة للمنشأة ، وتكون فترة التحويل هى الفترة التى يتم خلالها الوفاء بكل شروط التحويل لترتيب أو اتفاق المدفوعات على أساس الأسهم .

	القيمة العادلة : هى المبلغ الذى يتم من خلاله مبادلة أصل أو تسوية الالتزام وبشرط أن تتم المبادلة بين طرفين على معرفة واطلاع على المعلومات فى صفقة تتم وفقاً لظروف السوق (قوى العرض والطلب) . القيمة الذاتية : هى الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التى يحصل عليها الطرف المقابل للمنشأة أو يحق له الاكتتاب فيها أو التى يكون له حق استلامها والسعر الذى يطلب منه دفعه عن هذه الاسهم ، مثال ذلك قيمة السهم العادلة 100 جنيه وتطلب المنشأة من الموظف 60 جنيه فقط ثمنا له ، فى هذه الحالة تكون القيمة الذاتية 40ج . شروط السوق : هى الشروط المتعلقة بسعر السوق الأدوات حقوق الملكية . خيارات الاسهم : هى عقد يعطى لحامله الحق فى شراء أو الاكتتاب فى أسهم المنشأة بسعر محدد أو يمكن تحديده على أسس واضحة لمدة معينة من الزمن ، ويكون لحامله الحق فى أن يختار بين الشراء أو عدم الشراء - أى أنه ليس ملزم بالشراء .
3 – المعالجة المحاسبية	يمكن تسوية المدفوعات المبنية على أسهم من خلال : 1. تسوية نقدية ويتحدد المقابل النقدى الذى يعطى للموردين على أساس قيمة أدوات حقوق الملكية . 2. تسوية عن طريق أداة حقوق الملكية (أى إعطاء أسهم) ويتم ذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة (أدوات حقوق الملكية) . 3. تسوية نقدية أو بأداة حقوق ملكية (وقد يكون الخيار فى إجراء التسوية النقدية أو إصدار الاسهم للمنشأة أو للمورد نفسه) وذلك حسب الاتفاق .

4 – الاعتراف	أ يجب على المنشأة الاعتراف بالسلع والبضائع والخدمات المستلمة أو التى تحصل عليها فى صفقة مدفوعات مبنية على أساس الاسهم عندما تحصل على السلع أو البضائع أو عند تمام آداء الخدمة لها . ب. إذا كانت السلع أو الخدمات المستلمة لا تلبى متطلبات الاعتراف بها كأصل (مثلاً تتضمن منافع اقتصادية مستقبلية) مثل المخزون ، فإنه يتم الاعتراف بها فى هذه الحالة كمصروف (مثل السلع التى تستنفذ وتستهلك فور الحصول عليها) . أمثلة لاعتبار السلع والخدمات المتلقاة كأصل : • شراء بضائع وايداعها المخزن . • مصاريف تركيب آلة ضخمة تحتاج إلى خبراء حيث تدخل ضمن تكلفة الآلات . أمثلة لاعتبار السلع والخدمات كمصروف : • إصلاح وصيانة دورية . • استنفاذ سلع فور ورودها من المورد .
5 – القياس : أ – صفقات الدفع على أساس الاسهم التى يتم تسويتها عن طريق حقوق الملكية .	1. بالنسبة للمدفوعات المبنية على الأسهم التى يتم تسويتها من خلال اصدار اسهم جديدة للموردين أو للعاملين : أ يجب على المنشأة أن تقيس السلع المستلمة أو الخدمات التى تحصل عليها والزيادة المقابلة لها فى أدوات حقوق الملكية مباشرة ، وذلك بالقيمة العادلة للسلع والخدمات التى تحصل عليها ، وفى الحالات التى يتعذر فيها على المنشأة تقدير القيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة بشكل موثوق يعتمد عليه ، فإنه يجب عليها قياس قيمة تلك السلع والخدمات والزيادة المقابلة لها فى أدوات حقوق الملكية بشكل غير مباشر عن طريق الرجوع إلى القيمة العادلة للأسهم او أدوات حقوق الملكية الممنوحة. ب. يلاحظ أن المنشأة تعترف بالسلع والبضائع والخدمات

	التى تسلمتها أو حصلت عليها فى صفقة دفع على أساس الاسهم عندما تحصل على المنشأة أو تتسلم الخدمات ، وبالنسبة لصفقات الدفع على أساس الأسهم من خلال تسوية حقوق الملكية فإن زيادة مقابلة يجب الاعتراف بها فى حقوق الملكية . يجب قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة أو التى سوف يتم اصدارها من خلال : (1) فى تاريخ المنح بالنسبة للصفقات مع المستخدمين والعاملين ومع الموردين الآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة . (2) فى تاريخ تلقى المنشأة البضائع أو السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمات المطلوبة فى كل الحالات الآخرى . ويجب الآخذ بأسعار السوق (كلما أمكن ذلك) للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة أو التى سوف تصدر ، وأن يؤخذ فى الاعتبار عند قياس القيمة العادلة فى يوم المنح الشروط المتعلقة بالمنح (مثلاً فترات الخدمة) ويجب أن تقاس الاسهم المقيدة فى البورصة بسعر السوق ، وأن يتم قياس خيارات الاسهم : أ. على أساس سعر السوق لأى خيارات تجارية معادلة . ب. باستخدام نموذج تسعير الخيارات فى غياب أسعار السوق المماثلة . ج. أى قيمة أصلية عندما لا يمكن قياس الخيارات بشكل موثوق ويعتمد عليه وكذلك عندما لا يمكن القياس على أساس نموذج تسعير الخيارات د. فى حالات نادرة عندما يكون مطلوباً أن تقيس المنشأة أدوات حقوق الملكية بقيمتها الاسمية فإنها تقيس الأدوات المالية فى كل تاريخ للتقارير المالية حتى التسوية النهائية وتعترف بأى تغير عن القيمة الاسمية فى الربح والخسارة .

	ه. على المنشأة الاعتراف بأصل أو مصروف بحسب الاحوال عند تلقى السلع أو الخدمات من الموردين وعلى زيادة مقابلة ومماثلة فى حقوق الملكية وذلك : 1) فى تاريخ اصدار الاسهم (المنح) وذلك إذا لم توجد أى شروط لم تستوفى بعد أو إذا كانت البضائع والسلع والخدمات قد تم تسلمها فعلاً . 2) عند تقديم الخدمات إذا لم تكن خدمات المستخدمين (العاملين) قد قدمت فعلاً على مدار الفترة المطلوبة. 3) على مدى فترة من الزمن لاستيفاء الشروط المطلوبة بالنسبة للمعاملات مع المستخدمين (الموظفين والعاملين) والمدفوعات الآخرى على أساس الأسهم وذلك عندما توجد فترة زمنية يتم خلالها استيفاء متطلبات وشروط معينة .
ب- معاملات المدفوعات على أساس الاسهم التى تتم بتسوية نقدية .	أولاً : الاعتراف : يجب أن تعترف المنشأة بالبضائع أو السلع أو الخدمات المستلمة أو التى يتم الحصول عليها فى صفقة مدفوعات على أساس الاسهم عند استلامها للسلع أو البضائع أو اتمام تأدية الخدمات لها ، وفى معاملات الدفع على أساس الاساس التى تتم بتسوية نقدية ، فإن ثمن السلعة أو مقابل الخدمة الواجب أن تسدده المنشأة يتم الاعتراف به كالتزام . ثانياً : القياس : 1. يجب قياس البضائع والسلع والخدمات المستلمة والالتزام الناشئ عنها بالقيمة العادلة للالتزام وحتى تاريخ تسوية الالتزام فإنه يجب على المنشأة قياس القيمة العادلة للالتزام عند تاريخ كل تقرير وعند تاريخ التسوية فإنه يجب الاعتراف بأى تغيرات فى القيمة

	العادلة المعترف بها فى الربح أو الخسارة عن الفترة . 2. إذا لم يستوفى الطرف المقابل فترة خدمة معينة (مثلاً موظف لم يستوفى فترة خدمة 20 سنة فى الوظيفة حتى يحصل على المنحة المقدمة للشركة كحافز) فى صفقة مدفوعات على أساس فإنه يجب تسوية المبلغ المعترف به على مدى فترة إستيفاء الشروط مع التغيرات فى تقدير المنافع المتوقع استيفائها ، إذا قامت المنشأة بالغاء أو تسوية منحة تطبق نفس المبادئ مثل التى نوقشت فى معاملة مدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق ملكية .
جـ- معاملات الدفع على أساس الأسهم مع خيار التسوية نقداً أو بإصدار أدوات ملكية .	تتم صفقات الدفع على أساس السهم فى ظل هذه الصفقات من خلال ترتيب أو اتفاق بين الشركة وموردها ، ويوفر هذا الترتيب : 1. أما أن يكون للمنشأة إختيار فى سداد قيم السلع والخدمات التى تتلقاها نقداً (أو بأصول آخرى) أو بإصدار اسهم (أدوات حقوق ملكية) . 2. أو أن يكون للمورد الاختيار بين حصوله على المقابل نقداً أو بإصدار أسهم (أدوات حقوق ملكية) وينبغى تطبيق المبادئ التالية على الصفقة : - يجب المحاسبة عن الصفقة كتسوية نقدية إلى الدرجة التى تكون فيها المنشأة قد تكبدت التزامات بتسوية نقدية أو التزامات آخرى . - يحب المحاسبة عن الصفقة كتسوية بأداة حقوق ملكية فى حالة وإلى الدرجة التى يكون فيها قد تم تكبد الالتزام .

د – صفقات المدفوعات على أساس الاسهم التى توفر للطرف المقابل خيار التسوية (أما نقداً أو مقابل أسهم)	بالنسبة لصفقات الدفع على أساس الاسهم حيث توفر شروط الترتيب للطرف المقابل خيار التسوية ، فإن المنشاة تكون قد منحت الطرف الآخر أداة مالية مركبة، وهذه الأداة تكون مكونة من جزاين، الاول مكون من أداة دين (حق المورد فى أخذ مستحقاته نقداً) والجزء الثانى أداة حق ملكية (هى الحق المتاح للمورد فى اخذ مستحقاته من خلال أسهم (أداة حق ملكية) وليس نقدية، وفى هذه الحالة تتم المحاسبة عن الأداتين بشكل منفصل وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (32) بعنوان : الادوات المالية : العرض .
هـ - صفقات المدفوعات على أساس الأسهم التى توفر للمنشاة خيار التسوية (أما نقداً أو مقابل أسهم)	بالنسبة لهذه الصفقات حيث توفر شروط الترتيب أو الاتفاق مع الموردين للمنشاة خيار التسوية (أى الاختيار أما بتسوية الصفقة نقداً او باصدار أسهم عادية) فإنه من الضرورى أن تحدد المنشاة ما إذا كان عليها التزام حالى للتسوية نقداً أم لا وهذا يكون فى حالة : 1. خيار التسوية ليس له أساس تجارى (مثلاً عندما تكون المنشاة ممنوعة من إصدار أسهم) عليها حظر مثلاً . 2. لدى المنشاة ممارسة سابقة أو وضعت سياسة للتسوية على أساس نقدى . 3. تقوم المنشاة بصفة عامة بعمل التسوية النقدية إذا طلب الطرف الآخر ذلك .
و – صفقات الدفع على أساس الاسهم بين شركات مجموعة (شركة قابضة وشركاتها التابعة)	1. كانت المعالجة المحاسبية بصفقات الدفع على أساس الاسهم ضمن مجموعة (شركة قابضة وشركاتها التابعة) تعالج فى اطار المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS11 بعنوان المدفوعات على أساس الاسهم ليتضمن هذه الامور بالتفصيل ويطبق من أو بعد أول يناير 2010 . 2. بالنسبة لمعاملات الدفع على أساس الاسهم بين منشآت المجموعة ، فإنه عند إعداد القوائم المالية المستقلة

	للمنشاة فإنها تقيس السلع أو الخدمات المستلمة أما على أنها المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية أو المعاملات التى تشترى فيها المنشاة البضاعة أو الخدمات مقابل التزاماتها التى تتحملها أمام المورد من خلال تقييم : أ. طبيعة العوائد الممنوحة . ب. حقوقها والتزاماتها . ويمكن أن يختلف المبلغ المعترف به من قبل المنشاة المستلمة للسلع أو الخدمات عن المبلغ المعترف به من قبل المجموعة الموحدة أو منشاة آخرى فى المجموعة تقوم بتسوية معاملة الدفع على أساس الأسهم . 3. تقيس المنشاة المستلمة للسلع أو الخدمات كل من السلع والخدمات المستلمة على إنها المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية عندما : أ. تكون المكافآت الممنوحة هى أدوات حقوق ملكيتها أو ب. لا يكون لدى المنشاة التزام بتسوية معاملة الدفع على اساس الأسهم . 4. تعترف المنشاة التى تسوى معاملة الدفع على أساس الأسهم عندما تقوم منشاة آخرى فى المجموعة باستلام السلع أو الخدمات بالمعاملة على إنها المعاملة التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية فقط إذا تم تسويتها بادوات حقوق ملكية المنشاة نفسها ، خلافاً لذلك يتم الاعتراف بالمعاملة على إنها المعاملة التى تشترى فيها المنشاة البضاعة أو الخدمات مقابل الالتزامات التى تتحملها أمام المورد .

5 –الافصاح:	1. يجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعة ونوعية ترتيبات الدفع على أساس الأسهم القائمة خلال الفترة الحالية . 2. يجب على المنشأة أن توفر ايضاحاً ووصف لكل من : - كافة أنواع ترتيبات واتفاقات الدفع على أساس الأسهم القائمة فى أى وقت خلال السنة . - الأحكام والشروط العامة لكل ترتيب مثل متطلبات التحويل والمدة القصوى للخيار الممنوح وطريقة التسوية (مثلاً هل تتم التسوية نقداً أم بأداة حق الملكية أم يوجد خيار) 3. يجب على المنشأة توفير عدد وأسعار الممارسة بالمتوسط المرجح لخيارات السهم لكل مجموعة من مجموعات الخيارات التالية : - القائمة فى بداية الفترة . - الممنوحة خلال الفترة . - الغيت خلال الفترة . - مورست خلال الفترة . - انقضت خلال الفترة . - قائمة فى نهاية الفترة . - يمكن ممارستها فى نهاية السنة . 4. بالنسبة لخيارات الاسهم الممنوحة خلال الفترة فإن المتوسط المرجح للقيمة العادلة لهذه الخيارات سوف يوفر معلومات تاريخ القياس ومعلومات عن كيف تم قياس القيمة العادلة ويتم الافصاح عنها شاملة : - نموذج التسعير المستخدم ومدخلات النموذج شاملة: أ المتوسط المرجح بسعر السهم . ب. سعر التنفيذ .

	ج التقلب المتوقع . د. مدة الخيار . ه. توزيعات الارباح المتوقعة . و. سعر الفائدة الخالى من المخاطرة . وأى مدخلات آخرى للنموذج شاملة الطريقة المستخدمة والافتراضات المستخدمة لادخال آثار الممارسة المتوقعة مبكراً : - كيفية تحديد التقلب المتوقع شاملاً ايضاح إلى أى درجة يمكن أن يحدث التقلب المتوقع والمبنى على أساس التقلب التاريخى . - ما إذا كان هناك سمات آخرى لمنحة الخيار كانت داخلة فى قياس القيمة العادلة مثل حالة السوق ومدى تأثيرها . 5. يجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم كيفية قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات التى تسلمتها المنشأة أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة . 6. بالنسبة لخيارات الأسهم التى مورست خلال الفترة فإن على المنشأة أن تفصح عن المتوسط المرجح لسعر السهم فى تاريخ الممارسة . 7. بالنسبة لخيارات الاسهم القائمة فى نهاية الفترة ، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن مدى الأسعار فى الممارسة والمتوسط المرجح للجزء المتبقى من التعاقد. 8. بالنسبة لترتيبات الدفع على أساس الأسهم التى خضعت للتعديل خلال الفترة ، فإنه ينبغى على المنشأة أن تفصح عن :

	أ ايضاح تلك التعديلات . ب. القيمة العادلة للزيادة الممنوحة (كنتيجة لتلك التعديلات) . ج المعلومات عن كيفية قياس القيمة العادلة للزيادة الممنوحة بما يتفق مع المتطلبات المذكوره أعلاه عندما تكون مطبقة 9. يجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم تأثيرات صفقات الدفع على أساس الأسهم على ربح أو خسارة المنشأة عن الفترة وعلى مركزها المالى ، ونتيجة لهذا فإنه ينبغى على المنشأة الافصاح عن البنود التالية (على الاقل) : أ المصروف الإجمالى المعترف به عن الفترة والناشئ عن المدفوعات على أساس الاسهم شاملاً الافصاح عن هذا الجزء من إجمالى المصرف الذى ينشأ من الصفقات المحاسب عنها كصفقات دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية . ب. بالنسبة للالتزامات الناشئة عن صفقات الدفع على أساس السهم . - إجمالى القيمة الدفترية فى نهاية الفترة . - القيمة الاجمالية الاصلية فى نهاية الفترة للالتزامات التى بالنسبة لها قد خولت حق الطرف المقابل فى النقدية أو أى اصول آخرى فى نهاية الفترة .

المدفوعات على أساس الأسهم

المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 2)

• خلفيات المشكلة :

تصف نظرية الوكالة المنشأة بانها مجموعة من العلاقات التعاقدية (مثل العلاقة بين المالك والإدارة ، الملاك والدائنون ، الملاك ومراقب الحسابات) ، وتنشأ مشكلات الوكالة من تعرض الأصيل لخسارة نتيجة اخلاق وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصل ، فالإدارة قد تستخدم المرونة المتاحة لها فى اختيار الطرق المحاسبية أو تغييرها أو استخدام التقديرات المحاسبية فى بعض المواقف لإظهار ربح أكبر من الحقيقة أو كقناع لمشاكل الأداء الضعيف ، وذلك للحصول على حوافز أكبر (خاصة إذا كانت الحوافز معتمدة على رقم الربح) ولدعم مراكزها الوظيفية .

ومما يزيد من فرص حدوث هذا الأمر هو أن الأصيل (المساهمين مثل) قد لا يكون لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الأصيل .

لقد اثبتت دراسات كثيرة أن الإدارة تلجأ إلى التلاعب والخداع والمخالفات المحاسبية لإظهار أرقام ربح أكبر من الحقيقة فى الحالات التى تعتمد فيها الحوافز على أرقام الربح ، وبما يؤدى إلى تعظيم منفعتها على حساب الملاك ، فزيادة رقم الربح تؤدى إلى زيادة أرقام الحوافز للإدارة والعاملين وكذلك زيادة مدفوعات ضرائب الدخل وقد يترتب عليها توزيع أرباح غير حقيقية مما يضر بمبدأ المحافظة على رأس المال .

ولذلك بدأ المساهمون فى التفكير فى أسلوب آخر لحوافز الإدارة وهو منح الحوافز للإدارة فى صورة أسهم أو خيارات أسهم بدلاً من منحها فى صورة نقدية , ووضع شروط يجب استيفائها لذلك مثل قضاء عدد سنوات معين فى الخدمة والعمل فى المنشأة (شروط خدمة) أو تطور سعر السهم وفقاً لنمط معين (شروط أداء) ، والهدف من هذا الإجراء هو جعل اهداف الملاك والإدارة متماثلة فى رفع قيمة السهم وبالتالى تحقيق هدف مشترك ، ونظراً لإنتشار المدفوعات على أساس الأسهم جاء هذا المعيار لبيان المعالجة المحاسبية السليمة .

وهكذا أصبح للمدفوعات على أساس الأسهم زخم كبير باعتبارها المشروع الأكثر جدلاً والذى تعرض له حديثاً مجلس معايير المحاسبية الدولية ، والذى يمثل أهمية ليس فقط بين المشاركين العاديين للمجلس IASB بل كذلك على المستويات السياسية ، ذلك لأن معظم صفقات الدفع على أساس الأسهم التى تلتزم بها الشركات هى مكافآت فى صورة أسهم وخياراتها كرواتب وحوافز للعاملين وخاصة الإدارة العليا ، وفى عديد من الدول تمثل الأسهم والخيارات الآن العنصر الأكبر من حزمة الرواتب الإجمالية لأفراد الإدارة كاتجاه تشجعه أمور الحوكمة الجيدة للشركة لدفع الإدارة على العمل على زيادة قيمة الأسهم فى المدى الطويل لتحقيق منفعتهم ومنفعة المساهمين معاً فى نفس الوقت .

ويهدف هذا المعيار إلى إيضاح المعلومات اللازمة فى التقارير المالية للمنشأة عندما تدخل فى صفقة يتم السداد فيها فى صور أسهم بما فى ذلك العمليات التى تتم مع العاملين أو اطراف أخرى ويتم تسويتها نقداً أو بأصول أخرى أو بأدوات حقوق ملكية ، لذلك فإن معيار التقارير المالية رقم (2) أكثر اتساعاً من مجرد تحديد المعالجة المحاسبية لخيارات الأسهم Employee Share Options حيث أنه يعالج أيضاً إصدار الأسهم (وحقوق الأسهم) مقابل سلع وخدمات .

ويتطلب هذا المعيار أن تعكس المنشأة فى قوائمها المالية الأرباح والخسائر والأثر على المركز المالى لصفقات الدفع على أساس الأسهم ، وتشمل هذه الصفقات المصروفات المقترنة بالصفقات التى يتسلم فيها العاملون خيارات الأسهم .

● هدف ونطاق المعيار (IFRS 2) :

نشر المعيار (IFRS 2) فى 19 فبراير 2004 وهدفه الوارد هو " تقديم إيضاحات دقيقة فى القوائم المالية للمنشأة عندما تدخل فى معاملة يتم فيها الدفع على أساس الأسهم ، ويدخل فى ذلك المعاملات التى تتم مع العاملين .

وينبغى أن يُطبق هذا المعيار على جميع معاملات السداد على أساس السهم وخاصة :

1 - تسويات حقوق الملكية : Equity - Settled

أى معاملات الدفع على أساس السهم لتسوية حقوق ملكية عندما تحصل المنشأة على سلع وخدمات ويتم سداد المقابل فى صورة أدوات حقوق ملكية (يشمل ذلك الأسهم وخيارات السداد) .

2 - تسويات نقدية : Cash - Settled

يقصد بذلك معاملات السداد على أساس الأسهم لتسوية نقدية حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مع تحمل التزام أمام الموردين لهذه السلع والخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس سعر (أو قيمة) أسهم المنشأة أو أى أدوات ملكية أخرى .

3 - المعاملات التى تتلقى فيها المنشأة أو تحصل على سلع أو خدمات وشروط الاتفاق تعطى المنشأة أو المورد لهذه السلع أو الخدمات الخيار فى أما أن يتم تسوية الصفقة نقداً (أو بأصول أخرى) أو من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية .

● المفاهيم الأساسية :

◄ معاملة دفع على أساس أسهم :

A Share – Based Payment Transaction

تعرف بأنها معاملة تحصل فيها المنشأة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية فى المنشآت (قد تأخذ صورة أسهم أو خيارات أسهم) أو تحصل المنشأة على سلع وخدمات مقابل التزام امام المورد الذى يقدم هذه السلع أو الخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس أسعار أسهم المنشأة أو أى أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشأة .

◄ أداة حقوق ملكية : An Equity Instrument

هو عقد يثبت حصة متبقية فى أصول المنشأة بعد خصم جميع الالتزامات على المنشأة .

◄ أداة حقوق ملكية ممنوحة : An Equity Instrument Granted

هى حق فى أداة حقوق ملكية المنشأة تعطيه لطرف آخر على أساس اتفاقية دفع على أساس أسهم .

◄معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها بحقوق ملكية :

An Equity-Settled Share-Based Payment Transaction

هى معاملة دفع على أساس أسهم تتلقى فيها المنشأة سلع أو خدمات (بما فى ذلك أسهم أو خيارات الأسهم) فى مقابل أدوات حقوق ملكية فى المنشأة .

◄معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها نقداً :

A Share – Settled Share-Based Payment Transaction

هى صفقة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها نقداً ، حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مقابل تحمل التزام بتحويل نقدى أو أصول أخرى للمورد لهذه السلع والخدمات يتم تحديده على أساس مبالغ مستمدة من سعر أو قيمة أسهم المنشأة أو أدوات ملكية أخرى .

◄العاملون وآخرون يقدمون خدمات مماثلة :

هم أفراد يقدمون خدمات شخصية أو مماثلة للمنشأة .

◄القيمة العادلة : Fair Value

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله تبادل أصل ما أو تسوية التزام ما أو اداة حقوق ملكية ممنوحة يمكن تبادلها بين اطراف مطلعة على الحقائق وراغبة فى عقد صفقة قريبة .

◄تاريخ المنـــح : The Grant Date

هو التاريخ الذى تتفق فيه المنشأة مع طرف آخر (بما فى ذلك أحد العاملين) على اتفاقية دفع على أساس الأسهم ، وفى تاريخ المنح تتفاوض المنشأة مع طرف مقابل حول نقدية أو أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية بالمنشأة بشرط استيفاء الشروط المحددة لهذا المنح .

◄قيمة ذاتيـــة : Intrinsic Value

هى الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التى يكون للطرف المقابل حق الاكتتاب فيها أو يكون له الحق فى الحصول عليه والسعر الذى يكون مطلوباً من الطرف المقابل أن يدفعه مقابل هذه الأسهم .

فعلى سبيل المثال ، إذا كانت القيمة العادلة للسهم 80 دولار ومطلوب سداد 50 دولار من الطرف المقابل فإن القيمة الذاتية تكون 30 دولار .

◄ظروف السوق : Market Condition

هى الظروف المتعلقة بسعر السوق لأدوات حقوق ملكية المنشأة .

◄خيـــار سهـــم : A Share Option

هو عقد يعطى حامله حق – دون التزام بذلك – للاكتتاب بأسهم منشأة بسعر محدد أو قابل للتحديد بالنسبة لفترة زمنية معينة .

مـثـــــال : خيار شراء سهم معين فى فترة زمنية معينة يعطى لصاحبه الحق فى أن يشترى أو لا يشترى (حسب اختياره) سهم معين بسعر محدد ووقت محدد فى المستقبل .

وفى ظل اتفاق الدفع على أساس السهم فإنه يكون للطرف الآخر الحق فى الحصول على نقدية أو أى أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية عند استيفاء شروط المنح المحددة ، وشروط المنح تشمل شروط الخدمات .

◄الفترة المحددة لاستيفاء الشروط :

تقوم قواعد الإعتراف فى معيار التقارير المالية الدولية رقم (2) على ما يسمى "نموذج تاريخ الخدمة" "Service date Model" بمعنى أن (IFRS 2) يتطلب الاعتراف بالسلع أو الخدمات التى تم تسلمها أو الحصول عليها فى معاملة دفع على أساس الأسهم فى توقيت الحصول على السلع أو تقديم الخدمات ، وهذا يتعارض مع قواعد القياس التى تتطلب أحياناً أن تقاس معاملات الدفع على أساس الأسهم من تاريخ الدخول فى هذه المعاملة ، والذى قد يكون فى بعض الأحيان قبل أو بعد تسلم الخدمات المذكورة .

ويترتب على معاملة الدفع على أساس الأسهم الاعتراف بتكلفة ، وحينما لا تكون السلع أو الخدمات المستحوذ عليها أو المستلمة غير مؤهلة للاعتراف بها كأصل (لا تتوافر فيها خصائص) فإنه يجب اعتبارها مصروف فوراً (استنفاذها) ويذكر المعيار أن الخدمات أصلاً لن تكون مؤهلة كأصل ومن ثم يجب اعتبارها مصروف فوراً ، بينما سوف يتم الإعتراف بالسلع فى البداية كأصول وتعتبر

مصروف لاحقاً حينما تستهلك ، ومع هذا فإن بعض المدفوعات مقابل خدمات قد ترسمل (مثلاً كجزء من تكلفة أصل ثابت) وبعض المدفوعات مقابل بضائع يمكن أن تعتبر مصروف فوراً (مثلاً عندما تكون بنود داخلة فى تكلفة التطوير والتى تستنفذ فور حدوثها) .

والجانب الدائن فى حالة معاملة تسويات ملكية يكون زيادة فى حقوق الملكية وفى حالة معاملة تسوية نقدية فإنها تمثل التزام (أو نقص فى النقدية أو أصول أخرى) .

وتطبيق هذه القواعد مع أشخاص من غير العاملين لا يحتمل أن يتسبب فى صعوبة ملحوظة عملياً، حيث يقابل تطبيقها مع صفقات العاملين صعوبات وتعقيدات كبيرة .

● "Vest" والتعبيرات ذات العلاقة :

فى ظل (IFRS 2) : تعتمد النقطة التى عندها تعالج الخدمات على أنه تم استلامها على مفهوم Vesting (أى إستيفاء الشروط اللازمة) .

والدفع على أساس السهم لطرف مقابل يقال أنه To Vest عندما يصير حقاً للطرف المقابل (أى إستيفاء شروط الدفع على أساس الأسهم) ويمقتضى (IFRS 2) فإن ترتيب دفع على أساس الأسهم (Vests) عند استيفاء أى من الشروط المحددة للـ Vesting .

وشروط الاستيفاء Vesting هى عبارة عن الشروط التى يجب أن يتم استيفاؤها بالنسبة للطرف المقابل فى معاملة دفع على أساس الأسهم حتى يكون له الحق فى إستلام نقد أو أصول أخرى أو أدوات حقوق الملكية للمنشأة وتشمل شروط الـ Vesting شروط الخدمة وشروط الأداء .

● شرط الخدمـــة : A Service Condition

هو ذلك الشرط الذى يتطلب فقط أن يكمل الطرف المقابل فترة محددة للخدمة ، مثلاً العاملين فى المنشاة قد يتم منحهم حوافز فى صورة خيارات أسهم بشرط أن يستمر فى الخدمة فى العمل فى المنشاة لمدة ثلاث سنوات ، فالمكافأة أو الحافز مستحقا Vests إذا امضى العامل ثلاث سنوات بعد تاريخ المنحة وأنه مازال فى

الخدمة فى ذلك التاريخ ، وبعض النظم قد تقرر الغاء أو مصادرة المكافآت فى حالة حدوث سوء سلوك جدى من جانب العامل ، ولكن حدوث مبكر لسوء سلوك جسيم يؤدى إلى إنهاء الخدمة .

● شرط الأداء : A Performance Condition

وهذا الشرط معناه أن الطرف المقابل يستحق الدفع على أساس الأسهم عندما تتطلب المعاملة من الطرف المقابل تحقيق هدف شخصى أو بصفة أساسية يتطلب أن الكيان ذاته يصل إلى هدف معين يساهم فيه الطرف المقابل ومن أمثلة أهداف الأداء أن تضع المنشاة خطة حوافز الإدارة أو العاملين عند تحقيق :

- ربح مستهدف أو مكاسب مستهدفة للسهم .

أو

- سعر مستهدف للسهم .

أو

- عائد إجمالى للمساهم (ISR) : أى عائد مستهدف على سعر السهم وغالباً يحكم عليه مقابل مجموعة مقارنة من الشركات مثلاً تحقيق عائد إجمالى للمساهم يزيد عن متوسط الصناعة التى تنتمى إليها المنشأة .
- هدف غير مالى مثل فتح عدد مستهدف من المنافذ الجديدة للتجزئة .

ويقصد بفترة استيفاء شروط السداد على أساس الأسهم Vesting Period بأنها الفترة التى يتم على مدارها استيفاء الشروط اللازمة للسداد ، والمهم التحقق من أن هذا ليس مثل فترة الممارسة أو حياة الخيار كما يصورها المثال التالى :

يتم منح العامل حافز فى صورة خيارات يمكن ممارستها إذا استمر العامل فى الخدمة على الأقل ثلاث سنوات من تاريخ المنح ، وفى أى وقت بين ثلاث وعشر سنوات من تاريخ المكافأة ، وبالنسبة لهذه المكافأة فإن فترة إستيفاء الشروط Vesting هى ثلاث سنوات – وفترة الممارسة هى سبع سنوات وحياة الخيار عشر سنوات ، ومع هذا فإن كما سيلى فإنه بالنسبة لأغراض حساب تكلفة المكافأة بمقتضى (IFRS 2) فإن فترة حياة المكافأة تؤخذ كالفترة المنتهية مع التاريخ الذى يكون فيه الطرف المقابل أكثر احتمالاً لممارسته الخيار والذى قد يكون قبل وقت ما من انقضاء الحياة الكاملة عشر سنوات .

ومن المهم كذلك التمييز بين شروط استيفاء الشروط Vesting والقيود الأخرى على ممارسة الخيارات و / أو التعامل فى الأسهم .

مثـــال : معنى فترة استيفاء الشروط Vesting :

" يتم منح العامل مكافأة من خلال خيارات يمكن ممارستها إذا استمر فى العمل على الأقل مدة ثلاث سنوات من تاريخ المنح – ويتم ممارسة الخيار فى أى وقت من خمس إلى عشر سنوات من تاريخ المنح " .

فى هذه الحالة فإن فترة استيفاء الشروط Vesting تظل كما هى ثلاث سنوات كما فى المثال السابق أعلاه ، وبشرط أن استحقاق العامل للمكافأة يصير مطلقاً فى نهاية الثلاث سنوات ، بمعنى ليس على العامل تقديم خدمات للكيان فى السنتين الرابعة والخامسة ، والقيد على ممارسة خيار المكافأة بعد فترة استيفاء الشروط (أى فى السنتين الرابعة والخامسة) ينعكس فى التقييم الأصلى للمكافأة فى تاريخ المنح ".

وفى بعض الحالات يكون الخط الفاصل بين شروط الخدمة والقيود على الممارسة أو التعامل أكثر وضوحاً – نفترض – مثلاً – أن العامل لن يفقد حق ممارسة الخيار إذا هو مجرد ترك العمل فى المنشأة فى السنتين الرابعة أو الخامسة – ولكنه يكون كذلك إذا هو التحق بالعمل لدى منافس فى تلك الفترة ، وفى الظروف الاقتصادية والعمالة المعنية للشخص المعنى (مثلاً : أن عليه العمل وبمهاراته يمكن أن يعمل فقط للمنشأة أو للمنافس) وهذا الشرط يتطلب فعلاً أن يبقى فى العمل خلال السنتين الرابعة والخامسة وهذا أساساً يكون معادلاً لشرط استيفاء الشروط Vesting .

كما يمكن كذلك أن يكون ضروريا الأخذ فى الاعتبار جوهر هذه القيود على أساس كل حالة على حدة .

- **معاملات تسويات الملكية : Equity-Settled Transaction**

يتناول هذا الجزء المعاملات التى يتم تسويتها بحقوق الملكية أى حصول المنشأة على سلع أو خدمات ، ويتم سداد المقابل فى صورة أدوات حقوق الملكية (أى أسهم أو خيارات أسهم) .

ويتم قياس جميع المعاملات التى يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة ، ومع هذا فإن المعاملات مع العاملين تقاس عادة باستخدام "نموذج تاريخ المنح" "Grant Date Model" (أى أن المعاملة تسجل بالقيمة العادلة بأداة حقوق الملكية فى التاريخ الأصلى الذى منحت فيه) ، بينما تقاس المعاملات مع غير العاملين عادة باستخدام "نموذج تاريخ الخدمة" "Service Date Model" (أى تسجل المعاملة بالقيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة فى التاريخ الذى تم تلقيها فيه) .

ويلاحظ :

أن كل المعاملات – مع ذلك تقاس عند الاعتراف بها باستخدام نموذج تاريخ الخدمة .

- **عند عمل حافز للعاملين معلق على شرط الوفاء فى المستقبل باشتراطات معينة وغير معروف تأثير هذه الشروط على تحديد القيمة العادلة للحافز ، فإنه مع ذلك ، فإنه يتم أخذ ظروف السوق فى الحسبان (بما فى ذلك المتعلقة بسعر سهم المنشأة) وذلك عند تحديد القيمة العادلة للحافز .**
- **عندما تكون المكافأة أو الحوافز متعلقة بشروط يتم الوفاء بها مستقبلاً ، فإن تكلفتها يعترف بها على مدار الفترة التى تستوفى خلالها هذه الشروط ويسجل الجانب الدائن فى حقوق الملكية .**
- **وحتى يتم استيفاء شروط أداة حقوق الملكية (أى أن استحقاقها أصبح غير متعلق بأى شروط) فإن أى مبالغ مسجلة تكون فى الواقع محتملة وسوف تسوى عندما تستوفى الشروط بحوافز أكثر أو أقل حسب مدى استيفاء الشروط وهذا الأمر يكون متوقعاً حدوثه ، ومع هذا – قد لا تتم أى تسوية سواء قبل أو بعد استيفاء الشروط مثلاً لتعكس واقع أن الحافز لن يكون له قيمة للشخص المستحق له (مثلاً فى حالة خيارات الأسهم قد يكون سعر ممارسة الخيار أعلى من سعر السوق الحالى للسهم كما فى حالة حصول العامل على خيار بشراء أو عدم شراء أسهم المنشأة بسعر 50 جنيه مثلاً وفى تاريخ الممارسة يجد العامل أن سعر السهم السوقى هو 47 جنيه ،ففى هذه الحالة لن يكون له مصلحة فى ممارسة خيار شراء السهم بسعر 50 فى**

حين أنه يباع بمبلغ 47 جنيه فى السوق) ، ومعنى هذا أنه من الممكن تماما بالنسبة للقوائم المالية تسجيل تكلفة الخيارات التى لن تمارس أبدا) .

- بالنسبة لأداة حقوق الملكية الممنوحة تحت ظروف السوق تعتبر أنها مستوفية للشروط To Vest دون اعتبار لما إذا استوفى شرط السوق أم لا بشرط أن كل الشروط الأخرى (إن وجدت) تكون مستوفاة على أساس أن تأثير الشرط قد تم أخذه فى الاعتبار فى تحديد القيمة العادلة للمكافأة فى تاريخ المنح .
- إذا الغيت أداة حقوق ملكية قبل استحقاقها أو اكتسابها فإن أى مبلغ متبقى سوف تستنفذ كعبء بالكامل عند هذه النقطة ، فإذا عدلت أى أداة حقوق ملكية قبل اكتساب الحق فيها (استيفاء الشروط) Vesting (مثلاً فى حالة خيارات الأسهم بتغيير لتظهر التكلفة على الأقل بالنسبة للقيمة العادلة للأداة الأصلية مع أى زيادة فى القيمة العادلة للأداة المعدلة على قيمة الأداة الأصلية حسب قياسها فى تاريخ التعديل .
- عند تحديد تكلفة معاملة بتسوية حقوق ملكية وفقا للمعيار (IFRS 2) سواء أوفى الكيان بالتزاماته بمقتضى الصفقة بإصدار جديد للأسهم أو بشراء أسهمه فى الأسواق المالية ، فإن الأمر لا يتعلق تماما بعبء قائمة الدخل – رغم وجود فرق بوضوح فى التدفقات النقدية وعند شراء المنشأة لأسهمها ، فتتم المحاسبة كأسهم خزانة بمقتضى المعيار المحاسبى الدولى رقم 32 .

● الفكرة العامة لمعاملات تسويات حقوق الملكية :

القاعدة العامة للقياس فى معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS 2) هى أن المنشأة يجب أن تقيس السلع والخدمات المستلمة والزيادة المقابلة فى حقوق الملكية، مباشرة ، بالقيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة إلا فى الحالات التى لا يمكن فيها تقدير القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة بشكل موثوق يمكن الاعتماد عليه ، وفى هذه الحالة فإنه يجب على المنشأة قياس قيمتها والزيادة المقابلة فى حقوق الملكية بشكل غير مباشر بالإشارة إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة ، وتعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذى يمكن من خلال تبادل الأصل أو تسوية التزام أو أداة حقوق ملكية يمكن تبادلها – بين طرفين

مستقلين وعلى بينة بالمعلومات اللازمة فى معاملة مباشرة تتم وفقاً لآليات السوق ، وهكذا فإن تبادل سلع وخدمات مقابل أداة حقوق ملكية .

يتم القياس على أساس القيمة العادلة للسلع والخدمات التى تحصل عليها المنشاة إذا أمكن قياس هذه القيمة العادلة بموثوقية .

يتم القياس على أساس القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية الممنوحة فى الحالات التى يتعذر فيها قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة بموثوقية .

ومع هذا فإن المعيار (IFRS 2) يواصل هذا الأمر موضحاً :

- فى حالة المعاملات مع العاملين – يجب استخدام القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية فيما عدا تلك الحالات شديدة الندرة التى لا يكون فيها ممكناً قياس هذه القيمة العادلة بشكل موثوق (يعتمد عليه) – عندما تكون القيمة الاصلية لأدوات حقوق الملكية ممكن استخدامها بدلاً منها ولكن .
- فى حالة المعاملات مع غير العاملين – يوجد افتراض مسبق له يبرره وهو القيمة العادلة للسلع أو الخدمات التى يتم تلقيها يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل أكثر موثوقية .

ويمكن تلخيص الوضع من خلال المصفوفة التالية :

الطرف المقابل (للمنشأة)	أساس القياس	تاريخ القياس	تاريخ الاعتراف (الإثبات)
العامل	القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة	تاريخ منح العامل الأداة	تاريخ الخدمة
غير العامل	القيمة العادلة للسلع والخدمات التى تحصل عليها المنشأة	تاريخ الخدمة	تاريخ الخدمة

قيود اليوميـــة :

القيد المحاسبى الأساسى لمعاملة دفع على أساس الأسهم يتسوية حقوق ملكية هو :

××		حـ/ تكاليف الأجور
	××	حـ/ حقوق الملكية

ويتم إقفال تكاليف الأجور فى حساب الدخل (حساب الأرباح والخسائر) ولم يحدد المعيار IFRS 2 ما إذا كان الجانب الدائن يجب أن يحدد المكون التفصيلى للحساب الذى يمثل حقوق الملكية ، ومن المتصور أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تعمد اتاحة الحرية كاملة فى هذا الشأن لضمان عدم وجود تعارض بين:

أ - المطلب الأساسى للمعيار IFRS 2 بضرورة وجود طرف دائن للقيد فى أحد حسابات " حقوق الملكية " من جهة .

ب - والمتطلبات القانونية لمختلف التشريعات بأنه يجب أن يخصص الطرف الدائن لأحد حسابات حقوق الملكية وذلك من جهة أخرى .

● المعاملات مع العاملين :

تضم هذه المعاملات الأغلبية الساحقة للمعاملات التى تتم المحاسبة عنها بمقتضى IFRS 2 وتشمل كل الحوافز والمكافآت فى شكل أسهم وخيارات الأسهم وحقوق تقدير الأسهم وأى شكل أخر من الحوافز والمكافآت يرتبط بأسعار أسهم المنشأة .

1 ـ من هو العامل ؟

مع وجود فروق هامة بين المعالجة المحاسبية للمعاملات التى يتم تسويتها بحقوق ملكية بين العاملين وغير العاملين ، فإن هناك أهمية فى تحديد المقصود بمصطلح العامل فى المعيار المحاسبى الدولى IFRS 2 ويشير المعيار IFRS 2 بدقة إلى العاملين والآخرين الذى يقدمون خدمات مماثلة والذين يعرفهم بأنهم أفراد يقدمون خدمات شخصية للمنشأة وسواء :

أ - يعتبر الأفراد من العاملين لأغراض قانونية أو ضريبية .

ب - الافراد يعملون فى المنشأة بمقتضى توجيهات بنفس الطريقة التى تتم مع الأفراد العاملين لأغراض قانونية أو ضريبية .

جـ - الخدمات المقدمة تكون مماثلة لتلك التى يقدمها العاملون ويشمل التعبير كل أفراد الإدارة أى اولئك الأشخاص ذوى السلطة والمسئولية عن التخطيط والتوجيه والرقابة على الأنشطة بما فى ذلك المديرين غير التنفيذيين ومضمون ب ، جـ فى التعريف المقدم أعلاه هو أنه عندما يقدم طرف ثالث خدمات بموجب معاملة دفع على أساس الأسهم يمكن تقديمها بواسطة العاملين (مثلاً عندما يعمل استشارى خارجى مع فريق عمل داخلى) فهذا الطرف الثالث يعامل وكأنه عامل لأغراض المعيار IFRS 2 .

2 ـ أساس القياس :

يتطلب المعيار IFRS 2 أن تقاس المعاملات بتسوية حقوق الملكية مع العاملين بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة فى تاريخ المنح، ويؤكد المعيار IFRS 2 أن هذا الأسلوب ضرورى لأن الأسهم وخيارات الأسهم وأدوات حقوق الملكية الأخرى هى أساساً فقط جزء واحد من حزمة المكافآت والحوافز بحيث أنه لن يكون عمليا تحديد قيمة العمل الذى أداه العمل فى مقابل العنصر النقدى لمجموعة الحزمة وعنصر المنافع العينية وعنصر خيار الأسهم .

فعلى سبيل المثال : حصل عامل على اجره وحوافزه كمايلى :

10000 دولار نقداً ، **3000** دولار مزايا عينية ، وكذلك خيارات أسهم .

هنا نجد صعوبة فى تحديد قيمة العمل المؤدى والاهتمام الأساسى هو ما إذا كانت المنشأة قادرة على تقييم الخيارات بالإشارة إلى الخدمات المقدمة لهم .

3 ـ تاريخ المنح :

يتطلب المعيار IFRS 2 أن المعاملات التى تتم بتسويات حقوق الملكية مع العاملين تتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة فى تاريخ المنح والذى يعرف بأنه "التاريخ الذى تتفق فيه المنشأة والطرف الآخر (شاملاً العاملين) على "ترتيب الدفع على أساس الأسهم " وهو الأمر الذى يحدث عندما تكون المنشأة والطرف المقابل فى تفاهم مشترك على أحكام وشروط الترتيب .

ولذلك فإن المعيار IFRS 2 ودليل التطبيق المصاحب له يؤكدان أن هذا يحدث فقط عندما تكون كل الشروط معروفة ومتفقاً عليها – وبهذا – فإذا قررت منشأة ما حوافز للعاملين " كمبدأ" ولكن مازالت شروط الخيارات خاضعة للمراجعة أو الاعتماد من لجنة المكافآت أو المساهمين / فإن تاريخ المنح يؤجل ويكون هو التاريخ اللاحق عندما تستكمل الشكليات الضرورية .

ويذكر دليل التطبيق للمعيار IFRS 2 أن العاملين قد يبدأون فى تقديم الخدمات مقابل المكافآت والحوافز قبل التصديق عليها رسمياً ، فمثلاً عامل جديد قد يلتحق بالمنشأة فى أول يناير سنة 2005 ويمنح خيارات متعلقة بالأداء عن مدة تبدأ فى هذا التاريخ ولكنها تخضع لاعتماد رسمى من لجنة المكافآت فى اجتماعها ربع السنوى فى 12 مارس 2005 ، فى هذه الحالة تبدأ المنشأة فى حساب المكافأة من أول يناير 2005 على أساس التقدير الأفضل لقيمتها العادلة ولكن بعد ذلك سيتم تسويتها حتى تكون التكلفة النهائية للمكافأة هى القيمة العادلة الفعلية فى 12 مارس 2005 .

- **المعاملات مع غير العاملين :**

تتمثل المعالجة المحاسبية بالنسبة للمعاملات التى يتم تسويتها بحقوق الملكية مع غير العاملين فى أنه ينبغى على المنشأة الأخذ بافتراض مسبق وهو "أن قيمة السلع أو الخدمات التى تحصل عليها المنشأة فى المعاملة هى التى توفر الإشارات الأكثر موثوقية للقيمة العادلة" ، والقيمة العادلة التى تستخدم هى تلك المقدرة فى تاريخ الحصول على السلع أو تلقى الخدمة ومضمون هذا أنه فى الحالات التى تتسلم فيها المنشأة السلع والخدمات على مدار عدة تواريخ فى فترات مختلفة ، فإنه يجب استخدام القيمة العادلة فى كل تاريخ – رغم أنه فى معظم الحالات قد لا تكون هناك تقلبات كثيرة فى القيمة العادلة وإذا حدث فى حالات نادرة أن هذا الافتراض المسبق لم يكن متاحاً ووجدت صعوبات تقلل من موثوقية القيمة العادلة للسلع والخدمات ، فإنه يستخدم بديلاً لها القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة ، ولكن منذ ذلك التاريخ الذى يتم فيه تسليم السلع والخدمات وليست التاريخ الأصلى للمنحة – ومع هذا فإنه عندما يتم تسلم السلع أو الخدمات فى فترة قصيرة نسبياً حيث لا يكون سعر

السهم قد تغير كثيراً فإنه يمكن استخدام متوسط سعر السهم فى حساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة .

- **نماذج تحديد القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم :**

وإحدى الموضوعات الأكثر صعوبة فى تطبيق المعيار IFRS 2 "الدفع على أساس الأسهم" هى تحديد القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم وتحديد القيمة العادلة لمعاملة مدفوعات على أساس الأسهم يتطلب تقديرات عديدة وتطبيق رشيد وحريص ، وقد تنشأ صعوبات القياس نتيجة أن القيمة النهائية لصفقة المدفوعات على أساس الأسهم تتحدد عند تسوية الصفقة عند نقطة معينة فى المستقبل ، ولكن يجب تقديرها فى تاريخ المنح .

ويعتبر تحديد النموذج الذى تستخدمه المنشأة أحد خيارات السياسة المحاسبية التى تتبعها المنشأة ويجب تطبيقه بالتوافق مع الصفقات المماثلة للمدفوعات على أساس الأسهم ، وإذا ما اعتبرت التحسينات على النموذج تغيير للتقدير فإنه يجب تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (8) ، IAS (8) الخاص " بالتغيرات المحاسبية" عندما تغير المنشأة النماذج المستخدمة لتقدير القيمة مثلاً التغيير من نموذج Black Scholes – إلى نموذج Binomial تتمثل نقطة القوة الرئيسية فى نموذج – Black Scholes فى أنه طريقة متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً لتقييم خيارات الأسهم ، وقد اكتسب النموذج قبولاً واسعاً من كل من المنظمين والمستخدمين ، وكل الشركات تقريباً فى خطط خياراتهم اليوم فى الأسهم تستخدم نموذج Black Scholes لحساب القيمة العادلة لخياراتهم اليوم فى الأسهم ، ويؤدى هذا التوافق فى الاستخدام إلى تعزيز القابلية للمقارنة بين الشركات .

ونقطة قوة أخرى لنموذج Black – Scholes هى أن المعادلة المطلوبة لحساب القيمة العادلة مباشرة نسبياً ، ويمكن بسهولة إدخالها فى كشوف حسابات القوائم الممتدة إلكترونيا Spreadsheets .

يوصف نموذج Binomial بإنه " حل مفتوح الشكل " Open Form" Solvtion " حيث يمكن أن يضم قيما مختلفة للمتغيرات (مثل التقلب) على مدى أجل الخيار ، كذلك يمكن ضبط النموذج لمراعاة ظروف السوق والعوامل الأخرى .

يجب أن تؤخذ عوامل كثيرة فى الاعتبار عند تقدير التقلب المتوقع ، فمثلاً تقديرات التقلب يمكن أن تركز أولاً على التقلبات الضمنية بالنسبة للمدد التى كانت متاحة فى السوق ومقارنة التقلب الضمنى بمتوسط التقلب التاريخى على المدى الطويل للمعقولية ، وبالإضافة إلى التقلب الضمنى والتاريخى فإن معيار التقارير المالية الدولية رقم (2) ، (2) IFRs يتطلب أن يؤخذ فى الاعتبار عدة عوامل لتقدير التقلب المتوقع :

- طول الوقت الذى تم فيه التعامل على أسهم المنشاة .
- الفترات البينية الملائمة والمنتظمة بالنسبة لملاحظات السعر .
- العوامل الأخرى التى تمثل ارشادات أو علامات بأن التقلب المتوقع مستقبلاً قد يختلف عن التقلب الماضى (مثلاً : التقلب غير العادى فى الأسعار التاريخية للسهم) .

بصفة أساسية – فإن الأسهم المتعامل عليها الداخلة فى الخيارات سوف تشترى من المساهمين الحاليين ولذلك لا يكون لها تاثير سلبى ، وتاثيرات هيكل رأس المال للخيارات غير التجارى فإن تخفيض ربحية السهم يمكن أن يكون ملحوظاً ويتم توقعه عموماً بواسطة السوق فى تاريخ المنح ، ومع هذا فإنه فيما عدا الحالات غير العادية بشكل أكبر – لا ينبغى أن يكون لها تاثير على قرارات العاملين الفردية ، وتعتمد توقعات السوق – بين أمور أخرى – على ما إذا كانت عملية – عائد الأسهم هى نفسها أو تتغير بالإنخفاض والأثر على النقدية ، وفى أوضاع كثيرة فإن عدد خيارات أسهم العامل المصدرة بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة ليس كبيراً وتاثير التدنى فى سعر السهم يمكن تجاهله فى هذه الحالة .

ويذكر المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) IFRS أن المصدر يأخذ فى اعتباره ما إذا كان تاثير الانخفاض الممكن لممارسة الحق فى المستقبل للخيارات الممنوحة له تاثير على القيمة العادلة لتلك الخيارات فى تاريخ المنح بتسوية نماذج تسعير الخيار .

معيار المدفوعات على أساس الاسهم

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1- خلفية ومقدمة :

1-1 ينطبق هذا المعيار على الأوضاع حيث تحصل المنشاة على سلع وخدمات مقابل مدفوعات على أساس الأسهم . هذه السلع يمكن إدخالها فى المخزون أو فى الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة – والأصول غير النقدية الأخرى . ومع هذا – يوجد استثناءات على النطاق العام للمعيار . الأول إصدار أسهم للحصول على صافى الأصول فى توحيد أعمال والمحاسب عنه بمقتضى (IFRS/3) اندماج الأعمال" و(IFRS) لا ينطبق على الصفقات المدفوعة على أساس الأسهم المغطاه بنطاق الفقرات (8-10) من (IAS/32) "الأدوات المالية والإفصاح والعرض" أو الفقرات (5-7) من (IAS/39) "الأدوات المالية والاعتراف والقياس" . وبهذا فالعقود لشراء سلع التى تدخل فى نطاق (IAS/32) و (IAS/39) مستبعدة من هذا المعيار .

2-1 وبالمثل فإن (IFRS/2) لا ينطبق على تلك الصفقات المنفذة مع العاملين بصفتهم كحملة أسهم (حقوق ملكية) فى المنشاة . وبهذا – إذا اشترت المنشاة أسهمها من العاملين بالقيمة العادلة لهذه الأسهم فإن هذه الصفقة يتم اعتبارها كشراء أسهم خزانة ولا تقع فى نطاق (IFAS/2) ما لم يكن السعر يزيد على القيمة العادلة ، وفى هذه الحالة فهذه الزيادة تعتبر أجرا .

3-1 يوضع إعفاء آخر يكون عندما تقوم المنشاة بإصدار حقوق أسهم لكل المساهمين وتشمل هذه بعض العاملين بالمنشاة . وأمثلة بعض ترتيبات الاسهم التى يحاسب عنها بمقتضى (IFRS/2) هى خيارات الشراء Call – وحقوق تقدير الأسهم ونظم ملكية الأسهم appreciation ومدفوعات مقابل خدمات أداها استشاريون خارجيون على أساس راسمال (حقوق ملكية) المنشاة .

2ـ تعاريف المصطلحات الأساسية (طبقا للمعيار IFRS 5):

- مدفوعات على اساس الأسهم : حيث تتلقى أو تشترى المنشأة سلعا وخدمات مقابل أدوات حقوق ملكية وأسهم أخرى للمنشأة.
- والمحاسبة عن المدفوعات تعتمد على كيفية تسوية الصفقة . والطرق الرئيسية لتسوية الصفقة يكون من خلال إصدار اسهم حقوق ملكية أو دفع نقدى أو عندما يكون طرف ثالث له خيار تلقى إما حقوق ملكية او نقدى.

3ـ الاعتراف بالمدفوع على أساس السهم :

3-1 يتطلب المعيار (IFRS 2) الاعتراف بالمصروف مقابل سلع أو خدمات تلقتها المنشأة والقيد المقابل فى سجلات المحاسبة إما التزام أو زيادة فى الـ حقوق ملكية للمنشأة معتمدا فى هذا على الصفقة هل تسوى نقدا او اسهم ، فإذا كانت المدفوعات عن السلع والخدمات مؤهلة للاعتراف كاصل حينئذ فإن المصروف يحمل لقائمة الدخل فقط عندما يباع الأصل أو تنخفض قيمته .

2-3 مثال هذا يكون شراء مخزون حيث تكلفة – الشراء تسوى بإصدار أسهم حقوق ملكية أو حقوق على أسهم حقوق ملكية – فى هذه الحالة يعترف بالمصروف فقط عند بيع المخزون أو تقليل قيمته written down .

3-3 السلع والخدمات المشتراه فى صفقة دفع على أساس السهم يجب الاعتراف بها عندما يتم تسلمها . وفى حالة السلع – فهذا يكون واضحا عند حدوثها. ومع هذا فإن تاريخ التسليم vesting ليس فعلا ذا علاقة . ومع هذا – فإنه متعلق بدرجة عالية بخدمات العاملين . فإذا اصدرت أسهم وتسلم vest فورا يوجد افتراض أن هذه مقابل خدمات عاملين سابقا . فى هذه الحالة – يجب الاعتراف الفورى بالمصروف عن خدمات العاملين حيث تعتبر تم تسلمها كاملة فى تاريخ منح الأسهم أو خيار الأسهم .

4-3 وكبديل – إذا كانت خيارات الأسهم لا تسلم vest لمدة من الزمن حينئذ يعتبر أن أدوات حقوق ملكية متعلقة بالخدمات التى يفترض تقديمها على مدى هذه المدة وتسمى مدة vesting .

4ـ تسوية صفقات حقوق ملكية :

4-1 صفقات تسوية حقوق ملكية مع العاملين والمديرين (D) تعتبر عادة مصروفا على أساس قيمتها العادلة فى تاريخ المنح . ويجب أن تقوم القيمة العادلة على اساس أسعار السوق كلما أمكن ذلك . وأسهم كثيرة وخيارات الأسهم لا يتاجر بها فى سوق نشطة . وغرض التقنية التوصل إلى تقدير ثمن أداة حقوق ملكية فى تاريخ القياس الذى يكون الدفع فى صفقة عادية بين طرفين عارفين راغبين . والمعيار (IFRS 2) لا يبين أى نموذج تسعير يجب استخدامه . ولكنه يصف العوامل الواجب أخذها فى الاعتبار .

4-2 هدف المعيار IFRS 2 بالنسبة للصفقات على اساس الـ حقوق ملكية مع العاملين لتحديد والاعتراف بالتكاليف المقابلة على مدة الفترة التى قدمت فيها الخدمات .

فمثلا : إذا منحت منشأة العاملين خيارات الأسهم تؤول vest السهم خلال ثلاث سنوات بشرط بقائهم فى خدمة المنشأة عن هذه الفترة فإنه يتم اتخاذ الخطوات التالية :

- يتم تحديد القيمة العادلة للخيارات فى تاريخ منحها .
- يتم تحميل القيمة العادلة على قائمة الدخل بالتساوى على ثلاث سنوات فترة التنفيذ مع عمل تسوية فى كل تاريخ محاسبة لتعكس أفضل تقدير لعدد الخيارات التى سوف تخول فى النهاية.
- حقوق ملكيةvist المساهمين تزيد بمقدار مساوى لعبء قائمة الدخل . هذا العبء فى قائمة الدخل يعكس عدد الخيارات التى تخول vested وليس عدد الخيارات الممنوحة أو عدد الخيارات التى تمارس . فإذا قرر العاملون عدم

ممارسة خياراتهم لأن سعر السهم أقل من سعر الممارسة حينئذ لا تتم تسويته لقائمة الدخل .

3-4 كثير من نظم خيارات الأسهم تحتوى شروطا يجب استيفاؤها مثل أن يصير العامل مستحقا للأسهم أو خياراتها . هذه تسمى (شروط) **vesting** وقد تتطلب مثلا – زيادة فى الربح أو نموا فى سعر السهم للمنشأة قبل تحويل الأسهم للعاملين .

4-4 معالجة هذه الشروط على الأداء تتحدد بما إذا كانت شروط السوق أى – ما إذا كانت الشروط متعلقة بصفة خاصة بسعر السوق لأسهم المنشأة . هذه الشروط يتم تجاهلها لأغراض تقدير عدد أسهم أو حقوق ملكية التى سوف تحول vest كما أن IFRS 2 يشير أن هذه الشروط تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة لأدوات الحقوق ملكية الممنوحة .

دراسة حالة (1) :

منشاة تمنح العاملين خيار أسهم بشرط بقاء العاملين فى العمل لمدة أربع سنوات وأن سعر السهم فى نهاية السنوات الأربع يتجاوز (10) دولار .

المطلوب : كيف تؤثر هذه الشروط على المحاسبة عن المدفوعات القائمة على الأسهم.

الحـــل : يذكر IFRS 2 أن شرط سعر السهم ينعكس فعلا فى التقييم المبدئى للخيار وهذا إذا بقى العامل فى العمل لمدة أربع سنوات والخيارات تعتبر أنها حولت vested دون النظر إلى ما عليه سعر السهم الحالى . والمستخدم عليه أن يظل فى العمل حتى يمكنه تحويل الاسهم .

5-4 فإذا كان شرط الأداء ليس قائما على السوق وقائما مثلا – على نمو الأرباح للسهم– فلا يعتبر قد أخذ فى الاعتبار فى تقدير القيمة العادلة للخيار فى تاريخ المنح وبهذا– فإنه يؤخذ فى الاعتبار فى تاريخ كل محاسبة عند تقدير عدد خيارات الأسهم أو الأسهم التى تخول vest .

دراسة حالة (2) :

عامل منح خيارات أسهم لشراء أسهم بشرط بقائه فى الخدمة سنتين وأن مكاسب المنشاة للسهم تزيد على الأقل (30%) على مدى الفترة . وسوف يخول خيار الأسهم فقط إذا توافر هذان الشرطان .

والمطلوب : كيف يؤثر هذان الشرطان على المحاسبة عن المدفوع على أساس الأسهم؟

الحـــل : شرطا الأداء يجب استيفاؤهما حتى تحول الأسهم . ومع هذا فالمصروف بالنسبة لخيارات الأسهم يعترف بها على مدة فترة التخويل (vesting) دون اعتبار لما إذا كانت هذه الخيارات للأسهم تمارس أم لا . ولا تسوية غير ما ربما يكون من إعادة تصنيف أو حقوق ملكية بعد تاريخ التخويل vesting – وفى حالة خيارات الأسهم – مثلا لا تتم تسوية حتى إذا كانت هذه الخيارات للأسهم لا تمارس .

6-4 والتعديلات على أدوات أو حقوق ملكية تعالج كأدوات إضافية فى حقوقها . ويتطلب مثلا المعيار IFRS 2 من المنشاة تجاهل أى تعديل إذا كان لا يزيد القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم أو إذا لم يكن غير ذلك ذات فائدة للعامل . ومعنى هذا أنه حتى إذا كان إجمالى القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية الممنوحة نقصت نتيجة تغيرات فى الأحكام والشروط . والمصروف المتعلق بالخيار الاصلى لا يزال معترفا به كما لو كانت التعديلات لم تحدث . وأى تعديل على مدى الفترة من تاريخ التعديل حتى تاريخ تخويل السهم vest .

7-4 إذا حدث التعديل بعد فترة التخويل vesting فالزيادة فى القيمة العادلة يجب الاعتراف بها فورا على أى فترة vesting معدلة . فإذا كان التعديل يوفر بعض المنفعة الإضافية للعاملين – مثلا – شرط الأداء قد يستبعد – لهذا لابد من أخذه فى الاعتبار فى تحديد عدد أدوات حقوق ملكية المتوقع استثمارها .

8-4 إذا ألغيت أداة حقوق ملكية أو سويت خلال فترة التخويل vesting تعالج إذا قدم تاريخ التخويل . ولرصيد القيمة العادلة الذى لم يعتبر مصروفا يعتبر محمل للدخل

فورا . فإذا دفع المقابل عن الإلغاء أو التسوية فأى نقدية دفعت حتى بالقيمة العادلة للخيارات فى تاريخ الإلغاء تخصم من حقوق ملكية وأى مبلغ يدفع زيادة عن القيمة العادلة يعالج كمصروف ، فإذا ألغت المنشأة أداة حقوق ملكية وأصدرت أداة تحل محلها وصفقة تعالج كتعديل . والزيادة فى القيمة العادلة هى الفرق بين القيمة العادلة للأدوات التى حلت والقيمة العادلة للأداة الأصلية .

واقع عملى :

تستخدم الخدمات المالية لزيوريخ (exposure Draft) (ED)/2 – المدفوعات على أساس الأسهم فى قوائمها المالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 . وكانت النتيجة زيادة فى الرصيد الافتتاحى للاحتياطيات (135) مليون دولار .

لتعكس كإضافة مدفوعة فى راس المال – القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم التى تمت .

5. صفقات بتسوية نقدية :

5-1 صفقات المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية نقدية تحدث حيث السلع أو الخدمات يدفع مقابلها بمبالغ تقوم على اساس سعر أسهم المنشأة أو أدوات حقوق ملكية أخرى والمصروف عن صفقات التسوية النقدية – مثلا – حقوق تقدير زيادة سعر الأسهم appreciation – تعطى العاملين الحق فى مدفوعات نقدية تساوى الزيادة فى سعر السهم لعدد معين من أسهم المنشأة على مدى فترة معينة ، وصفقة التسوية النقدية توجد التزاما والتكلفة التى يعترف بها عن هذا الالتزام تقوم على أساس القيمة العادلة للأداة فى تاريخ التقرير . والقيمة العادلة للالتزام يعاد قياسها عند كل تقرير حتى يتم تسويتها نهائيا .

5-2 وبهذا فإن المصروف المجمع المعترف به فى تاريخ التقرير يكون بالقيمة العادلة فى تاريخ التقرير مضروبة فى مبلغ فترة التخويل vesting التى انقضت . وأى تغير فى القيمة العادلة من تاريخ التخويل vesting وتاريخ التسوية يعترف به فورا .

دراسة حالة (3) :

تصدر منشأة حقوق زيادة السعر appreciation فى أول يوليه سنة 2005 ونهاية سنة المنشأة فى 30 يونيه سنة 2006 . والحقول تخول فى 30 يونيه 2009 وقيمة حقوق زيادة السهم كانت 7 مليون دولار – فى بداية السنة ، والقيمة العادلة فى 30 يونيه 2006 زادت (600.000) دولار .

والمطلوب : ما هو مصروف حقوق زيادة سعر السهم appreciation عن السنة المنتهية فى 30 يونيه 2006؟ .

الحـــــل : المصروف عن السنة يزيد إلى (400.000) من (250.000) فى السنة (250 + 4/600) تاركا الرصيد الباقى (1.2) مليون دولار يعترف به على مدى مدة السنوات الثلاث الباقية .

3-5 وعلى خلاف الصفقات ذات التسوية حقوق ملكية – فأى تخفيض فى قيمة العائد يعترف بها فورا . حتى إذا لم تمارس – ودفع الصفقة على اساس الأسهم بتسوية نقدية يمكن أن يحدث بعد أداء الخدمات.

6. صفقات يمكن تسويتها مقابل أسهم أو نقدية :

1-6 بعض صفقات مدفوعات على أساس الأسهم تتيح للشركة أو للعامل بها الخيار لما إذا كانت الصفقة تسوى نقدا أو بإصدار أدوات حقوق ملكية حقوق ملكية . فالعامل يجوز أن يكون له حق الاختيار بين أن يتقع ما يساوى سعر السوق للأسهم أو أن يعطى اسهما مع بعض الشروط – مثلا – عدم قدرته على بيعها لفترة معينة من الوقت . وتعتمد المحاسبة عن هذا النوع من الأدوات على من هو الطرف الذى له الاختيار لطريقة التسوية ومدى ما تكبدته المنشأة من التزام .

فإذا كان للعامل حق اختيار طريقة التسوية تعتبر المنشأة أنها أصدرت أداة مالية مركبة (أى : أصدرت أداة بعنصر دين – المكون النقدى – وعنصر حق ملكية حقوق ملكية – حيث يكون للعامل الحق فى تلقى أدوات حقوق ملكية.

2-6 إذا كانت القيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاه يمكن قياسها مباشرة وبسهولة فإن عنصر حقوق ملكية يتحدد بأخذ القيمة العادلة للسلع والخدمات ناقص القيمة العادلة لعنصر الدين لهذه الأداة وعنصر الدين سوف يدفع نقدا . فإذا كانت القيمة العادلة للسلع والخدمات تقاس بالرجوع إلى القيمة العادلة لأداة حقوق ملكية المعطاه – فكل الأداة المركبة compound يجب أن تكون بقيمتها العادلة ويصير عنصر حقوق ملكية هو الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية الممنوحة ناقص القيمة العادلة لمكون الدين.

دراسة الحالة (4) :

اشترت منشأة أصول ثابتة مقابل (10) مليون دولار وللمورد خيار كيفية تسوية ثمن الشراء . والخيارات هى تسلم مليون سهم من أسهم المنشأة فى مدة سنة، أو تسلم مبلغ نقدى فى خلال ستة شهور معادلا للقيمة السوقية لـ 800.000 سهم للمنشأة ويقدر أن القيمة العادلة للبديل الأول هو (11) مليون دولار ، والقيمة العادلة للبديل الثانى (9) مليون .

المطلوب : إيضاح كيفية المحاسبة عن هذه الصفقة .

الحـــــل : عندما تشترى المنشأة أصول ثابتة عليها أن تقيد التزام (9) مليون دولار وزيادة فى حقوق ملكية و(1) مليون دولار (الفرق بين قيمة الأصول الثابتة والقيمة العادلة للالتزام) .

دراسة حالة (5):

منشأة تمنح أحد عامليها حق اختيار إما (1) مليون سهم أو تلقى مبلغ نقدى يساوى (750.000) سهم . فى تاريخ المنح كان السعر السوقى للسهم (6) دولارات وتقدر المنشأة أن القيمة العادلة لبديل السهم (5) دولار للسهم .

المطلوب: إيضاح كيفية المحاسبة عن هذه الصفقة :

الحـــــل: القيمة العادلة لبديل حقوق ملكية تكون (1) مليون مضروبا فى (5) دولار أو (5) مليون دولار . وقيمة البديل النقدى (6) دولار مضروبا فى (750.000) سهم أو (4.5) مليون دولار . لذلك فالقيمة العادلة لمكون حقوق ملكية للأداة المالية المركبة تعتبر أنها الفرق بين قيمتين : أو (500.000) دولار . وفى تاريخ التسوية يجب قياس عنصر الالتزام لمكون الدين بالقيمة العادلة . وطريقة التسوية التى يختارها العامل تحدد حينئذ المحاسبة النهائية .

3-6 عندما يكون حق أدوات حقوق ملكية أكثر تقييما من حق التسوية النقدية فالقيمة العادلة الزائدة يحاسب عنها بصفقة تسوية حقوق ملكية .

4-6 عندما تختار المنشأة طريقة التسوية عليها أن تقرر ما إذا كان الالتزام بالتسوية نقدا قد وجد أم لا . عادة تعالج الصفقة كصفقة تسوية نقدية إذا كانت المنشأة لها ممارسة مقاصة أو وضعت سياسة التسوية النقدية أو إذا كان خيار التسوية بأدوات حقوق ملكية ليس لها جوهر تجارى أو إذا كانت الأدوات الحقوق ملكية يلزم إصدارها لتستعاد فإذا كانت الصفقة محاسبا عنها بصفقة تسوية حقوق ملكية والمحاسبة عند حدوث التسوية يعتمد على أى البدائل له القيمة الأكبر .

7- مضامين الضريبة المؤجلة:

1-7 فى بعض التشريعات فإن المسموحات الضريبية تكون متاحة للصفقات على اساس الأسهم . ولا يحتمل أن مبلغ خصم الضريبة يساوى المبلغ المحمل لقائمة الدخل بمقتضى المعيار .

2-7 وغالبا – فإن خصم الضريبة يقوم على اساس قيمة جوهرية للخيار ، ويحتمل أن أصل الضريبة المؤجلة ينشا بما يمثل الفرق بين وعاء ضريبة خدمات العامل المتلقاه حتى تاريخه والمبلغ المحمل والذى سيكون بالفعل عادة (صفرا).

3-7 اصل ضريبة مؤجلة يعترف أنه إذا كان لدى المنشأة أرباح خاضعة للضريبة كافية مستقبلا ومقابلها تتم المقاصة . والمنفعة الضريبية المتوقعة مستقبلا يجب تخصيصها بين قائمة الدخل وحقوق ملكية .

4-7 الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة يجب التعامل معه على الأساس التالى:

- إذا كان الخصم الضريبى المقدر أو الفعلى أقل من أو مساو للمصروف المجمع المعترف به ، فإن المنافع المقترنة بالضريبة يعترف بها فى قائمة الدخل .
- إذا كان الخصم الضريبى المقدر أو الحالى لا يتجاوز مصروف المقابل المعترف به المجمع – فإن المنافع الضريبية الزائدة يعترف بها مباشرة فى مكون منفصل باحقوق ملكية .

5-7 وبالنسبة للمدفوع على أساس الأسهم بتسوية نقدية يتطلب المعيار أن يكون خصم الضريبة المقدر على اساس سعر السهم الجارى . ونتيجة هذا كل المنافع الضريبية المقبوضة أو المتوقع قبضها يعترف بها فى قائمة الدخل.

8. الإفصاح :

1-8 يتطلب IFRS 2 متطلبات إفصاح مكثفة تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

1- معلومات تمكن مستخدم القوائم من فهم طبيعة ومدى صفقات الدفع على اساس الأسهم الموجودة خلال الفترة .

2- المعلومات التى تتيح للمستخمين فهم كيف تم تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المتلقاه أو القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية التى كانت قد منحت خلال الفترة .

3- المعلومات التى تتيح لمستخدمى القوائم المالية فهم تاثير المصروفات التى نشات من صفقات دفع على أساس الأسهم على قائمة دخل المنشاة فى الفترة .

2-8 تاريخ أساس بالنسبة للأحكام الانتقالية للمعيار هو 7 نوفمبر 2002 – تاريخ نفاذ المدفوعات على أساس الأسهم. وينطبق المعيار على أدوات حقوق ملكية الممنوحة بعد 7 نوفمبر 2002 ولكنها لم تخول vested بعد فى التاريخ الفعلى للمعيار وهو أول يناير 2005 . وينطبق IFRS 2 على الالتزامات الناشئة من الصفقات بتسوية نقدية الموجودة فى أول يناير 2005 .

دراسة حالة (6) :

شركة (أ) (placebo) شركة محدودة عامة اشترت كل أسهم Medicine (شركة محدودة عامة 0ب) بإصدار أسهم عادية للشركة (أ) وتوحيد الأعمال كانت المحاسبة عنه بطريقة الشراء- والشركة (ب) كانت خاضعة buyout combination الادارة حيث كل الأسهم كانت مملوكة حاليا لإدارة الشركة . وكجزء من مقابل الشراء وافقت الشركة (أ) أن تدفع مبلغا آخر لفريق الإدارة إذا كانت مكاسب الشركة للسهم زادت بنسبة (50%) على مدى السنة التالية وإذا كان فريق الإدارة لا يزال يعمل فى الشركة (أ) فى نهاية هذه الفترة . والمقابل الفرضى contingent كان (1) واحد سهم عادى فى الشركة (أ) عن كل (10) أسهم مملوكة بواسطة فريق الإدارة .

والشركة (أ) أصدرت أيضا خيارات أسهم لبعض العاملين فى الشركة (ب) كعلامة شهرة عند الحصول على الشركة .

والشركة (أ) شركة تتعامل رسميا بالدولار كعملتها الأساسية . والشركة مسجلة فى عدة بورصات أوراق مالية وحاليا لها عرض quotation على بورصة أوراق مالية المانية . وسع رالسوق للعرض quotation حاليا (25) دولار للسهم . وخيارات الأسهم المصدرة للعاملين بالشركة (ب) كانت تلك التى كانت عرضت quoted على البورصة الألمانية . وخيارات الأسهم لها فترة vesting ثلاث سنوات .

المطلوب : مناقشة مضامين الأحداث أعلاه .

الحـــل :

الأسهم المصدرة لفريق الإدارة مقابل شراء الشركة (ب) لايكون فى نطاق IFRS 2 ، ويعالج بمقتضى IFRS "توحيدات الأعمال" حيث الضم (acquisition) كان بالضرورة "توحيد أعمال" الأسهم تحتاج إلى فحص . والسؤال هو إذا كانت الأسهم الإضافية التى على وشك الإصدار هى تعويض (مقابل) أو هى جزء من ثمن الشراء . وهناك حاجة لفهم لماذا تحتوى اتفاقية الضم acquisition على دفع وخىفهىلذىف – من الممكن أن السعر المدفوع مبدئيا بواسطة الشركة (أ) كان قليلا

كثيرا – ولذلك فهذا يمثل – مقابل شراء أكثر . ومع هذا – فى هذه الحالة – المدفوع الإضافى مرتبط باستمرار العمل . لذلك – يمكن القول بأن سبب الصلة بين المقابل الـ contingent واستمرار العمل – فهو يمثل اتفاقية مقابل (compensation) يجب إدخالها فى نطاق IFRS 2 .

والشركة (ب) تلقت منفعة الخدمة المقدمة من عامليها . ونتيجة ذلك عليها قيد المصروف المتعلق بالدفع على أساس الأسهم هذا حتى بالرغم من أن خيارات الأسهم قد منحت بواسطة الشركة (أ) ولا يوجد مشتق محدد من embedded derivative فى هذا المدفوع على أساس الأسهم إلى العاملين والذى يكون المحاسبة عنه بمقتضى IAS 39 . وقد يبدو وجود مشتق مجسد لأن الأسهم معروض quoted بعملية أخرى . ومع هذا فإن المدفوعات على أساس الأسهم منسوبة حقوق ملكية يجب دائما أن تعين بعملة المنشأة المعمول بها منها . لذلك – فإجمالى القيمة العادلة للخيارات فى تاريخ المنح يتحدد بالدولار وليس باليورو . وقيمة المنحة لا تتغير على مدى حياة الخيارات حتى إذا كان سعر الصرف أو سعر السوق متقلبا .

ونلاحظ مع هذا أنه إذا كانت خيارات الأسهم تسوى فقط فالالتزام يقيد كالتزام معين باليورو الواجب أن يعاد قياسه عند كل تاريخ ميزانية عمومية . وأى تغييرات فى القيمة العادلة لهذا الالتزام يعترف بها فى الربح أو الخسارة .

دراسة حالة (7) :

الوقائع :

الشركة (أ) طلبت مقدارا من المخزون من المورد فى 1 يوليه 2005 . ذكر المورد أن البضاعة سوف تشحن وتسلم فى أول سبتمبر 2005 . وافق المورد على قبول (2000) سهم فى الشركة (أ) كمدفع عن المخزون وقد تلقت الشركة (أ) فاتورة بمبلغ (50.000) دولار . هذه الفاتورة هى الوحيدة لأغراض محاسبية حيث القيمة العادلة للسلع صعب تحديدها بسبب الطبقة عالية التخصص للمخزون والأسهم تخول vest مباشرة للمورد عند تسليمها .

ومديرو الشركة غير متأكدين بالنسبة لتأثير الحركة فى سعر سهم المنشأة على مدفوعات على أساس الأسهم منسوبة حقوق ملكية .

وقبل التاريخ المحدد لتطبيق IFRS 2 منحت الشركة (أ) خيارات أسهم لكل مديريها (D) . وفى أول يناير 2006 قررت الشركة (أ) إعادة تسعير الخيارات بسعر ممارسة جديد .

والشركة (أ) قد منحت كذلك حقوق زيادة أسهم appreciation right لأعضاء لجنة الإدارة المتوسطة middle وحقوق هذه الأسهم توفر لهؤلاء العاملين حق تسلم فقد معادل للزيادة appreciation فى سعر أسهم الشركة (أ) منذ تاريخ المنح – والذى كان أول يناير 2006 . وكل الحقوق المخولة فى 31 ديسمبر 2007 ، ويمكن ممارستها خلال 2008 . ويتوقع مقدما أن (5%) من أفراد الإدارة المتوسطة سيتركون خلال الفترة حتى 31 ديسمبر 2007 .

المطلوب :

ترغب المنشأة معرفة ما هى مضامين إصدار الأسهم وخيارات الأسهم عالية بالنسبة للقوائم المالية للشركة (أ) ومنشآتها التابعة subsidiary مع تجاهل آثار الضرائب المؤجلة .

الحـــل :

بمقتضى IFRS 2 فإن تاريخ قياس قيمة الأسهم هو تاريخ حصول الشركة (أ) على البضائع – لذلك فهذا التاريخ هو 30 سبتمبر 2005 . ولأن القيمة العادلة للبضائع لا يمكن تحديدها بشكل يعتمد عليه وقيمة الفاتورة (50.000) دولار هو مستحضرات تجميلية بحته – والقيمة الحالية للأسهم يجب استخدامها لأغراض المحاسبية وسعر السوق للأسهم فى 30 سبتمبر (مضروبا فى) الأسهم المصدرة يغطى المبلغ الواجب اعتباره معدوما ويعالج كقيمة الأصول.

والتغير فى سعر سهم المنشأة لا أثر له على تقييم المدفوعات على أساس السهم منسوبة حقوق ملكية واضح – فى حالة المخزون – بقيمته محدد بسعر السوق للسهم

فى هذه الحالة . وعادة فالمبلغ المعترف به كمصروف أجور remuneration يتحدد فى تاريخ المنح ويقوم على اساس عدد الأسهم التى سوف تحول vest فى النهاية . ومع هذا بالنسبة لمدفوعات على أساس الأسهم منسويه نقدية فهذه الالتزامات يعاد قياسها فى كل تاريخ للميزانية العمومية . ولذلك فالتغير فى سعر السهم لمنشاة يمكن أن تؤثر فى الالتزام المعترف به .

والشركة (أ) غير مطلوب منها تطبيق IFRS 2 على المنحة الأصلية لخيارات الأسهم حيث الأدوات كانت ممنحة قبل تاريخ سريان IFRS 2 ومع هذا مطلوب تطبيق IFRS 2 على التعديلات عند إعادة التسعير بعد أول يناير 2005 . ومصروف إجمالى المقابل يحسب بالحساب المبدئى للقيمة الزائدة Incremental المكافأة المعاد تسعيرها . وهذا هو الفرق بين القيمة المعادلة للمكافأة المعاد تسعيرها والقيمة العادلة للمكافأة الأصلية . هذه القيمة الزائدة لكل خيار أسهم يكون مضروبا فى عدد خيارات الأسهم المتوقع أن يخول vest ويعطى إجمالى مصروف المقابل compensation هذا المصروف يوزع على فترة الـ vesting مع الأخذ فى الاعتبار أى تقديرات معدلة expense للمديرين المتوقع أن يتركوا .

وفى تاريخ المنح – فالشركة (أ) تحتاج تقدير القيمة العادلة لكل حق زيادة اسهم وحساب المصروف والالتزام يتم فى 31 ديسمبر 2006 ويكون عدد العاملين الذين يكونون مؤهلين لحقوق زيادة الاسهم مضروبا فى عدد حقوق زيادة الاسهم التى سيتسلمها كل منهم مضروبا فى القيمة العادلة مضروبا فى سنة واحدة مقسوما على سنتين – حيث حقوق زيادة الاسهم تحول على مدى فترة السنتين . وحساب مماثل يتم فى السنة حتى 31 دسيمبر 2006 و31 ديسمبر 2007 فاذا افترضنا ان كل حقوق زيادة الأسهم تمارس فى 31 ديسمبر 2008 حينئذ فإن قيمة المدفوع النقدى للعاملين يعاد حسابه باستخدام القيمة العادلة لحقوق زيادة الأسهم فى التاريخ الذى تمارس فيه وهو 31 ديسمبر 2008 وأى زيادة فى الالتزام المتوقع فى 31 ديسمبر 2007 يعتبر كذلك مصروفا .

المدفوعات المبنية على أسهم

المعيار المحاسبى المصرى رقم (39) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

1 - يهدف هذا المعيار إلى تحديد كيفية قيام المنشأة بإعداد تقاريرها المالية عندما تقوم بمعاملة تنطوى على مدفوعات مبنية على أسهم. ويقتضي هذا المعيار، على وجه الخصوص، أن توضح المنشأة في أرباحها أو خسائرها أو مركزها المالي آثار المعاملات القائمة على المدفوعات المبنية على الأسهم ، بما في ذلك المصروفات المتصلة بالمعاملات التي يُمنح فيها العاملون خيار الاكتتاب في الأسهم.

نطاق المعيار

2 - على المنشأة أن تطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن جميع معاملات المدفوعات المبنية على أسهم فيما عدا ما ورد ذكره فى الفقرات من "3أ" إلى "6". سواء كان بمقدور المنشأة تحديد بعض أو كل السلع أو الخدمات المستلمة، بما في ذلك :

(أ) معاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية.

و(ب) معاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة نقدًا.

و(ج) المعاملات التي تشترى المنشأة بمقتضاها أو تتلقى سلعاً أو خدمات، وكانت شروط العقد تنص على منح إما المنشأة أو مورد تلك السلع أو الخدمات الحق في اختيار تسوية المعاملة من قبل المنشأة إما نقدًا (أو بأصول أخرى) أو عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية في المنشأة.

وفى غياب السلع أو الخدمات التى يمكن تحديدها يمكن ان تشير الظروف الأخرى إلى أن السلع والخدمات قد تم (أو سيتم) تسليمها وفى كل الأحوال ينطبق هذا المعيار عليها.

3 - ملغاة .

3أ- ما لم يكن من الواضح أن المعاملة لغاية اخرى غير سداد السلع أو الخدمات المقدمة للمنشاة التى تستلمها يمكن تسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم من قبل منشأة أخرى فى المجموعة (أو مساهم فى منشاة فى المجموعة) نيابة عن المنشأة المستلمة أو المشترية للسلع او الخدمات . وتنطبق الفقرة "2" أيضاً على المنشأة التى :

(أ) تستلم السلع أو الخدمات عندما يكون لمنشأة أخرى فى المجموعة (أو مساهم فى منشاة فى المجموعة) إلتزام بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم.

أو(ب) لديها إلتزام بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم عندما تستلم منشاة أخرى فى المجموعة السلع والخدمات .

4 - لأغراض هذا المعيار، لا تعد المعاملة التي تتم مع أحد العاملين (أو أي طرف آخر) بصفته حاملاً لأسهم أو أدوات حقوق ملكية في المنشأة على أنها معاملة قائمة على مدفوعات مبنية على أسهم. كأن تمنح إحدى المنشآت لأحد حائزى أدوات حقوق الملكية فيها الحق فى الحصول على أدوات إضافية بسعر أقل من القيمة العادلة لتلك الأدوات ، فإذا حصل العامل على ذلك الحق بصفته حائزاً لأدوات حقوق ملكية في تلك القنة بعينها، فإن منح هذا الحق أو ممارسته لا يخضع لمقتضيات هذا المعيار.

5 - طبقًا لما هو مبين في الفقرة "2"، يطبق هذا المعيار على معاملات المدفوعات المبنية على أسهم و التى تشتري المنشأة بمقتضاها أو تتلقى سلعاً أو خدمات. وتتضمن السلع المخزون، والسلع الاستهلاكية، والأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، وغيرها من الأصول غير المالية. غير أن

المنشأة لا يجوز لها أن تطبق هذا المعيار على المعاملات التي تشتري المنشأة بمقتضاها سلعًا كجزء من صافي الأصول التي تشتريها عند تجميع الأعمال التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال" ، أو مشاركة في إنشاء مشروع مشترك. ومن ثم، فإن أدوات حقوق الملكية المصدرة عند تجميع الأعمال في مقابل سيطرة المشتري لا تقع في حدود نطاق هذا المعيار. إلا أن أدوات حقوق الملكية التى تمنح للعاملين لدى المنشأة المقتناه بصفتهم هذه (على سبيل المثال مقابل الخدمة المستمرة) تدخل ضمن نطاق هذا المعيار. وبالمثل، فإن إلغاء المدفوعات المبنية على أسهم أو استبدالها أو إدخال أية تعديلات عليها نتيجة لتجميع الأعمال أو غيرها من عمليات إعادة هيكلة المنشأة يتم التعامل معها طبقًا لهذا المعيار. ويقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (29) إرشادات فى كيفية تحديد ما إذا كانت أدوات حقوق الملكية والتى صدرت فى عملية تجميع أعمال كجزء من المقابل المدفوع للحصول على السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها (وبالتالى فهى فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (29) أم أنها مقابل استمرار الخدمة وبالتالى يتم الأعتراف بها فى فترة ما بعد التجميع (وبالتالى فهى فى نطاق هذا المعيار) .

6 - لا ينطبق هذا المعيار على المدفوعات المبنية على أسهم التي تتلقى المنشأة بمقتضاها أو تشتري سلعًا أو خدمات بموجب عقد يتم إبرامه في حدود نطاق الفقرات من "8" إلى "10" من معيار المحاسبة المصري رقم (25) "الأدوات المالية: العرض" أو الفقرات من "5" إلى "7" من معيار المحاسبة المصري رقم (26) "الأدوات المالية الاعتراف والقياس".

الاعتراف

7 - على المنشأة الاعتراف بالسلع والخدمات التي تتلقاها أو تشتريها في إطار المدفوعات المبنية على أسهم عندما تحصل على السلع و بمجرد أن تتلقى الخدمات، وعلى المنشأة الاعتراف بالزيادة المقابلة في أدوات حقوق الملكية

إذا تم تلقي السلع أو الخدمات مقابل مدفوعات مبنية على أسهم تسدد في شكل أسهم، أو كالتزام إذا تم تلقي السلع أو الخدمات مقابل مدفوعات مبنية على أسهم تسدد نقدًا.

8 - إذا كانت السلع أو الخدمات التي يتم تلقيها أو شرائها مقابل مدفوعات مبنية على أسهم غير مستوفية للشروط التى تؤهلها للاعتراف بها كأصول، يتم الاعتراف بها كمصروفات.

9 - وبشكل نمطي فإن المصروفات تنشأ عن استهلاك السلع أو الخدمات. على سبيل المثال، عادةً ما يتم استهلاك الخدمات على الفور، وفي هذه الحالة يتم قيد المصروفات عندما يقوم الطرف الآخر بتقديم الخدمة، وقد يتم استهلاك السلع عبر فترة زمنية لاحقة أو- في حالة المخزون – عندما يتم بيعها في تاريخ لاحق، وفي هذه الحالة يتم قيد المصروفات في حالة استهلاك السلع أو بيعها. غير أنه، في بعض الأحيان، يكون من الضروري قيد المصروفات قبل استهلاك السلع أو الخدمات أو بيعها، لأنها لا تستوفي الشروط الواجبة للاعتراف بها ضمن بند الأصول. على سبيل المثال، قد تحصل منشأة ما على سلع كجزء من مرحلة البحث الخاصة بمشروع لتطوير منتج جديد. وعلى الرغم من عدم استهلاك تلك السلع، فإنها قد لا تستوفي الشروط اللازمة للاعتراف بها كأصول بموجب معيار المحاسبة المصرى واجب التطبيق.

المدفوعات المبنية على أسهم المسددة في شكل أسهم

نظرة شاملة

10 - بالنسبة للمدفوعات المبنية على الأسهم المسددة في شكل أسهم، يجب على المنشأة أن تقيس السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة، والزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية مباشرة، وذلك بالقيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة، ما لم يكن من المتعذر تقدير القيمة العادلة المذكورة بشكل يعتمد عليه، وإذا تعذر على المنشأة تقدير القيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة

بشكل يعتمد عليه، فإنه يجب عليها أن تقيس قيمتها، والزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية، بشكل غير مباشر، عن طريق الرجوع إلى[1] القيمة العادلة للأسهم أو أدوات حقوق الملكية الممنوحة.

11 - تطبيقًا لشروط الفقرة "10" فبالنسبة للمعاملات التي تتم مع العاملين وغيرهم ممن يقدمون خدمات مماثلة[2]، على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للخدمات المتلقاة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة حيث إنه من المتعذر- عادة - تقدير القيمة العادلة للخدمات المتلقاة بشكل يعتمد عليه، كما هو موضح في الفقرة "12"، ويجب أن يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات في تاريخ منحها.

12 - كما هو معروف فإن الأسهم وخيارات الاكتتاب فيها أو غيرها من أدوات حقوق الملكية يتم منحها إلى العاملين كجزء من حزمة المكافآت الممنوحة لهم، بالإضافة إلى المرتب النقدي وغيره من مزايا العاملين الأخرى. وفي العادة، فإنه من المتعذر أن يتم قياس الخدمات المتلقاة مباشرةً بالنسبة لبعض مكونات حزمة مكافآت العاملين، كما إنه قد يكون من المتعذر قياس القيمة العادلة لإجمالي حزمة المكافآت بشكل مستقل، بدون القياس المباشر للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة. بالإضافة إلى ذلك، فأحيانًا ما تُمنح الأسهم أو خيارات الاكتتاب فيها كجزء من نظام العلاوات، بدلاً من كونها جزءًا من المكافأة الأساسية، مثل منحها كحافز للعاملين للبقاء في خدمة المنشأة أو لمكافأتهم على جهودهم المبذولة لتحسين أداء المنشأة.

---

(1) فى هذا المعيار تستخدم عبارة "بالإشارة إلى أو بالرجوع إلى" بدلاً من "استخدام في" ، لأن المعاملة يتم قياسها في النهاية عن طريق ضرب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، التي يتم قياسها في التاريخ المحدد في الفقرة رقم "11" أو "13" (أيهما السارية)، في عدد أدوات حقوق الملكية التي تصبح مستحقة، كما هو مبين في الفقرة "19".

(2) في بقية هذا المعيار، فإن جميع الإشارات إلى العاملين تتضمن أيضًا غيرهم ممن يوردون خدمات مماثلة.

وبمنحها أسهما أو خيارات للاكتتاب في أسهم، بالإضافة إلى المكافآت الأخرى، فإن المنشأة تدفع مكافآت إضافية للحصول على مزايا إضافية. ومن المرجح أن يكون تقييم القيمة العادلة لتلك المزايا الإضافية صعبًا. ونتيجة لصعوبة القياس المباشر للقيمة العادلة للخدمات المتلقاة، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لخدمات العامل المتلقاة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة.

13 - ولتطبيق متطلبات الفقرة "10" على المعاملات التي تجرى مع أطراف أخرى بخلاف العاملين، يجب أن تكون هناك قرينة قابلة للدحض على أن القيمة العادلة للسلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة يمكن أن يتم تقييمها بشكل يعتمد عليه. ويتم قياس القيمة العادلة المذكورة في التاريخ الذي تحصل فيه المنشأة على السلع أو الذي يقدم فيه الطرف الآخر الخدمة. وفي بعض الحالات النادرة، إذا دحضت المنشأة هذه القرينة لأنها لا تستطيع إجراء التقييم بشكل يعتمد عليه للقيمة العادلة للسلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة، على المنشأة أن تقيس السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة والزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية، بشكل غير مباشر، وذلك بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، والتي تم قياسها في تاريخ حصول المنشأة على السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمات.

13أ- على وجه الخصوص ، إذا ظهر أن المبلغ القابل للتحديد المقبوض (إن وجد) من قبل المنشأة أقل من القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة أو الإلتزام المتكبد ، فإن هذا الوضع يشير عادة إلى أن المبلغ الآخر (أى السلع أو الخدمات غير قابل للتحديد) قد تم (أو سيتم) إستلامها من قبل المنشأة . وتقيس المنشأة السلع أو الخدمات القابلة للتحديد المستلمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى هذا . وتقيس المنشأة السلع أو الخدمات غير القابلة للتحديد المستلمة (أو التى سيتم استلامها) على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمدفوعات المبنية على أسهم والقيمة العادلة للسلع أو الخدمات غير القابلة

للتحديد المستلمة فى تاريخ المنح . الا أنه بالنسبة للمعاملات التى يتم تسويتها نقداً فيتم إعادة قياس الإلتزام فى نهاية الفترة المالية إلى أن يتم تسويته وفقاً للفقرات من "30" إلى "33" .

المعاملات التي يتم تلقي الخدمات بمقتضاها

14 - إذا كانت أدوات حقوق الملكية مستحقة على الفور، لا يقتضي ذلك من الطرف الآخر أن يقوم بإتمام فترة خدمة بعينها قبل أن يصبح مستحقًا بشكل غير مشروط لتلك الأدوات. وفي ظل غياب أي دليل على عكس ذلك، على المنشأة أن تفترض أن الخدمات المقدمة من الطرف الآخر في مقابل أدوات حقوق الملكية قد تم تلقيها بالفعل. وفي هذه الحالة، يجب على المنشأة في تاريخ منح الأدوات المذكورة أن تقوم بقيد الخدمات المتلقاة بالكامل، و قيد زيادة مقابلة لها في أدوات حقوق الملكية.

15 - إذا لم تكن أدوات حقوق الملكية مستحقة إلا بعد أن يتمم الطرف الآخر مدة خدمة بعينها، على المنشأة أن تفترض أن الخدمات المقدمة من قبل الطرف الآخر في مقابل تلك الأدوات سوف يتم تلقيها في المستقبل أثناء فترة الاستحقاق، ويجب على المنشأة أن تحسب تلك الخدمات كما تم تقديمها من قبل الطرف الآخر أثناء فترة الاستحقاق، مع الزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية. على سبيل المثال:

(أ) إذا تم منح العامل خيارات الاكتتاب في أسهم بشرط إتمام ثلاث سنوات من الخدمة، تعتبر المنشأة أن الخدمات التي يجب على العامل تقديمها مقابل خيار الاكتتاب في الأسهم سوف يتم تلقيها في المستقبل، خلال فترة الاستحقاق البالغة ثلاث سنوات.

(ب) إذا تم منح أحد العاملين خيار الاكتتاب في الأسهم بشرط استيفاء شرط تحقيق مستوى أداء معين و أن يظل العامل في خدمة المنشأة إلى أن يتم استيفاء هذا الشرط، وكانت فترة الاستحقاق متغيرة بحسب موعد استيفاء شرط تحقيق مستوى الأداء، على المنشأة أن

تعتبر أن الخدمات التي يجب على العامل أدائها في مقابل خيار الاكتتاب في الأسهم سوف يتم تلقيها في المستقبل خلال فترة الاستحقاق المتوقعة. وعلى المنشأة أن تقدر طول فترة الاستحقاق المتوقعة في تاريخ المنح على أساس النتيجة المرجحة لاستيفاء شرط تحقيق مستوى الأداء، وإذا كان شرط تحقيق مستوى الأداء مرتبطاً بعوامل السوق، يجب أن يكون تقييم طول فترة الاستحقاق المتوقعة ملائمًا للفروض المستخدمة في تقييم القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، و على ألا يتم تعديلها بشكل متتابع، أما إن لم يكن شرط تحقيق مستوى الأداء مرتبطاً بعوامل السوق، على المنشأة أن تعدل تقييمها لطول فترة الاستحقاق إذا لزم الأمر، إذا أشارت المعلومات اللاحقة إلى أن تقييم طول فترة الاستحقاق يختلف عما سبقها من تقييمات.

المعاملات التي تقاس بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة

تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة

16 - بالنسبة للمعاملات التي تقاس بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ القياس على أساس أسعار السوق - إن أمكن - مع الأخذ في الاعتبار الشروط والأحكام التي تم منح تلك الأدوات على أساسها (وذلك مع مراعاة متطلبات الفقرات من "19" إلى "22").

16أ- تعرف القيمة العادلة في هذا المعيار بأنها " القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو التزام بين أطراف راغبين في التعامل وعلى بينة من الحقائق ومتعاملون بإرادة حرة " وهو يختلف – في بعض النواحي – عن تعريف القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة المصرى رقم (45) ولذلك عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (39) تقيس المنشأة القيمة العادلة

وفقاً لهذا المعيار وليس طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (45) " قياس القيمة العادلة ".

17 - إذا لم تتوافر أسعار السوق، فعلى المنشأة أن تقدر القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة باستخدام أسلوب للتقييم لتقدير السعر الذي كانت تلك الأدوات ستصل إليه في تاريخ القياس في معاملة تتم بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة، ويجب أن يكون أسلوب التقييم موافقاً لمنهجيات التقييم المقبولة بصفة عامة لتسعير الأدوات المالية، ويجب أن يضم جميع العوامل و الافتراضات التي يأخذها من هم على بينة من الحقائق ومن لديهم الرغبة فى التبادل من المشاركين في السوق لتحديد الأسعار (وذلك طبقًا لمتطلبات الفقرات من "19" إلى "22").

18 - يحتوي الملحق على المزيد من إرشادات التطبيق بشأن قياس القيمة العادلة للأسهم وخيارات الاكتتاب فيها، مع التركيز على الأحكام والشروط الخاصة التي تعد من السمات المشتركة لمنح الأسهم أو خيارات الاكتتاب فيها للعاملين.

معالجة شروط الاستحقاق

19 - قد يكون منح أدوات حقوق الملكية معلقًا على شرط استيفاء شروط استحقاق محددة.على سبيل المثال، يعتبر منح أسهماً أو خيارات اكتتاب في أسهم إلى العامل مشروطا ببقاء العامل في خدمة المنشأة لمدة زمنية محددة، وقد يكون ثمة شروط أداء يجب استيفائها مثل تحقيق المنشأة لنسبة نمو معينة في الأرباح أو زيادة محددة في سعر سهم المنشأة، ولا تؤخذ شروط الاستحقاق بخلاف شروط السوق، في الحسبان عند تقييم القيمة العادلة للأسهم أو لخيارات الاكتتاب فيها في تاريخ القياس، ويتم بدلاً من ذلك أخذ شروط الاستحقاق في الاعتبار عن طريق تعديل عدد أدوات حقوق الملكية المتضمنة في قياس مبلغ المعاملة بحيث يكون المبلغ المعترف به نظير السلع أو

الخدمات المتلقاة في مقابل أدوات حقوق الملكية، في النهاية، قائمًا على أساس عدد أدوات حقوق الملكية التي تصبح مستحقة في النهاية. ومن ثم، فإنه على أساس تراكمي لا يتم الاعتراف بأي مبلغ للسلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة إذا لم تصبح أدوات حقوق الملكية مستحقة بسبب الإخفاق في استيفاء أحد شروط الاستحقاق، مثل عدم إتمام الطرف الآخر لمدة خدمة معينة، أو عدم استيفاء شرط الأداء، وذلك طبقًا لمتطلبات الفقرة "21".

20 - تطبيقًا لمتطلبات الفقرة "19"، على المنشأة أن تعترف بمبلغ مقابل السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة خلال فترة الاستحقاق بناءً على أفضل تقييم متاح لعدد أدوات حقوق الملكية المتوقع أن تصبح مستحقة خلالها، وعليها أن تراجع ذلك التقييم - إذا لزم الأمر- إذا ما أشارت المعلومات اللاحقة إلى أن عدد أدوات حقوق الملكية المتوقع أن تصبح مستحقة تختلف عن التقييمات السابقة، وفي تاريخ الاستحقاق يجب على المنشأة أن تعدل التقييم بحيث يصبح مساويًا لعدد أدوات حقوق الملكية التي استحقت بالفعل، وذلك مع مراعاة متطلبات الفقرة "21".

21 - يتم اتخاذ شروط السوق - مثل تحديد سعر سهم مستهدف يسمح بممارسة حق الاكتتاب في الأسهم - في الاعتبار عند تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، ومن ثم فبالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تمنح بشروط السوق، يجب على المنشأة أن تعترف بالسلع أو الخدمات المتلقاة من الطرف الآخر الذي يستوفي جميع شروط استحقاق ممارسة حق الاكتتاب في الأسهم الأخرى (على سبيل المثال الخدمات المقدمة من العامل الذي يظل في الخدمة طوال مدة الخدمة المحددة)، بغض النظر عما إذا كان شرط السوق المذكور قد تم استيفاؤه من عدمه.

معالجة شروط عدم الاستحقاق

21أ- على نحو مماثل، على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة شروط عدم الاستحقاق عند تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة .

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق على المنشأة أن تعترف بالسلع أو الخدمات من الطرف المقابل والتى تستوفى كافة شروط الاستحقاق والتى لا تعتبر شروطاً سوقية (مثلاً الخدمات التى تم الحصول عليها من موظف يبقى فى الخدمة للفترة المحددة لها) وذلك بغض النظر عن استيفاء شروط عدم الاستحقاق هذه.

معالجة سمة إعادة المنح Reload Feature

22 - بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم التي تتميز بسمة إعادة المنح، لا يتم اتخاذ سمة إعادة المنح في الحسبان عند تقدير القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة في تاريخ القياس. وبدلاً من ذلك، يتم حساب خيار إعادة الإصدار على أنه منح لخيار جديد للاكتتاب في الأسهم، وذلك إذا تم وعندما يتم منح خيار إعادة المنح في وقت لاحق.

بعد تاريخ الاستحقاق

23 - بعد الاعتراف بالسلع أو الخدمات المتلقاة طبقًا للفقرات من "10" إلى "22"، وبعد قيد الزيادة المقابلة في أدوات حقوق الملكية، يجب على المنشأة ألا تجري أية تعديلات لاحقة على إجمالي رأس المال بعد تاريخ الاستحقاق. على سبيل المثال، لا يجوز للمنشأة أن تقوم لاحقًا بعكس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة من أي عامل إذا تم التنازل عن أدوات حقوق الملكية المستحقة أو- في حالة خيار الاكتتاب في الأسهم - إذا لم يتم ممارسة خيار الاكتتاب. غير أن هذا الشرط لا يمنع المنشأة من الاعتراف بعملية تحويل داخل أدوات حقوق الملكية، أي التحويل من أحد مكونات حقوق الملكية المنشأة إلى مكون آخر.

إذا تعذر تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بشكل يعتمد عليه

24 - تنطبق الشروط الوارد بيانها في الفقرات من "16" إلى "23" عندما تكون المنشأة مطالبة بقياس المدفوعات المبنية على أسهم بالرجوع إلى القيمة

العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة. وفي بعض الحالات النادرة، قد يتعذر على المنشأة تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة بشكل يعتمد عليه في تاريخ القياس، طبقًا للقياسات الواردة في الفقرات من "16" إلى "22". وفي هذه الحالات النادرة فقط، يجب على المنشأة بدلاً من ذلك أن تقوم بما يلي:

(أ) قياس أدوات حقوق الملكية بما يعادل فرق القيمة بالزيادة (Intrinsic value) أوليا في تاريخ حصول المنشأة على السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمة، ويتم القياس بعد ذلك في كل تاريخ لإعداد القوائم المالية وفي كل تاريخ سداد نهائي، مع قيد أي تغيير في فرق القيمة Intrinsic value في الأرباح أو الخسائر. ولمنح خيارات الاكتتاب في الأسهم، يتم تسوية المعاملة القائمة على أساس السعر الأساسي للسهم نهائيًا عندما تتم ممارسة خيار الاكتتاب في الأسهم، أو إسقاط الحق فيه (على سبيل المثال عند التوقف عن العمل)، أو إنقضائه (على سبيل المثال في نهاية فترة خيار الاكتتاب).

(ب) الاعتراف بالسلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة على أساس عدد أدوات حقوق الملكية التي تصبح مستحقة في النهاية أو (إن أمكن) أو التي تتم ممارستها في النهاية. وتطبيقًا لهذا الشرط على خيارات الاكتتاب في الأسهم - على سبيل المثال - على المنشأة أن تقيد السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة أثناء فترة الاستحقاق - إن وجدت - طبقًا للفقرتين "14" و "15"، إلا أن الشروط الواردة في الفقرة "15(ب)" المتعلقة بشرط السوق لا تطبق، ويرتكز المبلغ المعترف به نظير السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة أثناء فترة الاستحقاق على أساس عدد خيارات الاكتتاب في الأسهم المتوقع أن تصبح مستحقة. ويجب على المنشأة أن تعدل ذلك التقدير- إذا لزم الأمر - إذا ما أشارت أية معلومات تالية على ذلك التقدير إلى أنه من

المتوقع أن يختلف عدد خيارات الاكتتاب في الأسهم التي تصبح مستحقة للممارسة عن التقديرات السابقة، وفي تاريخ استحقاق ممارسة الخيار على المنشأة أن تعدل التقدير بحيث يصبح مساويًا لعدد أدوات حقوق الملكية التي استحقت بالفعل. وبعد تاريخ الاستحقاق، يجب على المنشأة أن تعكس المبلغ المعترف به نظير السلع المستلمة أو الخدمات المتلقاة إذا تم إسقاط حق خيار الاكتتاب في الأسهم بعد ذلك، أو انقضى هذا الحق في نهاية مدة خيار الاكتتاب في الأسهم.

25 - إذا طبقت المنشأة الفقرة "24"، فإنه من غير الضروري أن تطبق الفقرات من "26" إلى "29"، حيث إن أي تعديل في الأحكام والشروط التي تمنح على أساسها أدوات حقوق الملكية سوف يتم أخذها في الاعتبار عند تطبيق طريقة فرق القيمة Intrinsic value المذكورة في الفقرة "24"، و مع هذا فإنه إذا ما قامت المنشأة بتسوية منح أدوات حقوق الملكية التي تنطبق عليها الفقرة "24" :

(أ) على المنشأة إذا حدثت التسوية أثناء فترة الاستحقاق، أن تنظر إلى التسوية على أنها أداة للإسراع في عملية استحقاق ممارسة خيار الاكتتاب، ومن ثم عليها أن تقوم على الفور بالاعتراف بالمبلغ الذي كان من المفترض أن يتم الاعتراف به نظير الخدمات المتلقاة خلال بقية فترة الاستحقاق.

(ب) أن يتم حساب أية مبالغ تسدد على أنها مخصصة لإعادة شراء أدوات حقوق الملكية - أي على سبيل الاقتطاع من حقوق الملكية - إلى المدى الذي لا تتجاوز فيه هذه المبالغ فرق القيمة Intrinsic value لأدوات حقوق الملكية، المقاسة في تاريخ إعادة الشراء، ويجب الاعتراف بأية مبالغ إضافية على هذا النحو على أنها مصروفات.

تعديل الأحكام والشروط التي يتم بمقتضاها منح أدوات حقوق الملكية، بما في ذلك الإلغاءات والتسويات

26 - يجوز لأية منشأة أن تدخل تعديلات على الأحكام والشروط التي يتم بمقتضاها منح أدوات حقوق الملكية. على سبيل المثال، يجوز لها تخفيض سعر ممارسة خيار الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين (أي إعادة تسعير الخيارات) الذي يرفع القيمة العادلة لتلك الخيارات. ويتم التعبير عن متطلبات الفقرات من "27" إلى "29"، اللازمة لحساب آثار التعديلات، في سياق معاملات المدفوعات المبنية على أسهم التي يتم إجراؤها مع العاملين. غير أن المتطلبات يتم تطبيقها أيضا على المعاملات التي تتم بناءً على المدفوعات المبنية على أسهم مع أطراف أخرى بخلاف العاملين والتي يتم قياسها بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة. وفي الحالة الأخيرة، تعتبر أية إشارة واردة في الفقرات من "27" إلى "29" إلى تاريخ المنح إشارة إلى تاريخ حصول المنشأة على السلع أو تقديم الطرف الآخر للخدمة.

27 - على المنشأة أن تعترف - كحد أدنى - بالخدمات المتلقاة والمقاسة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح، إلا إذا لم تستحق تلك الأدوات نتيجة لعدم استيفاء شرط الاستحقاق (بخلاف شرط السوق) المحدد في تاريخ المنح. وينطبق هذا الشرط بغض النظر عن أية تعديلات تدخل على الأحكام والشروط التي تم منح أدوات حقوق الملكية على أساسها، أو إلغاء أو تسوية منح أدوات حقوق الملكية المذكورة. علاوة على ذلك، يجب على المنشأة أن تعترف بآثار التعديلات التي ترفع إجمالي القيمة العادلة للمدفوعات المبنية على أسهم أو التي تعد ذات فائدة بالنسبة للعامل. ويرد في الملحق إرشادات لتطبيق هذا الشرط.

28 - إذا قامت المنشأة بإلغاء أو تسوية منح أدوات حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق (بخلاف المنح الملغاة بطريق سقوط الحق عند عدم استيفاء شروط الاستحقاق) فعليها :

(أ) أن تعتبر الإلغاء أو التسوية أنه إجراء تم اتخاذه بغية الإسراع في استحقاق خيار الاكتتاب، و لذا عليها أن تقوم على الفور بالاعتراف بالمبلغ الذي كان من المفترض أن يتم الاعتراف به نظير الخدمات المتلقاة خلال فترة الاستحقاق المتبقية.

(ب) حساب أية مبالغ تدفع إلى العامل في تاريخ إلغاء أو تسوية منح أدوات حقوق الملكية على أنها إعادة شراء لحق الملكية - أي على أنها اقتطاع من حق الملكية - إلى المدى الذي لا تتجاوز فيه تلك المبالغ القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، والمقاسة في تاريخ إعادة الشراء. ويتم الاعتراف بأية مبالغ زائدة كمصروفات. ومع هذا فإذا تضمنت ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم عناصر إلتزامات فعلى المنشأة إعادة قياس القيمة العادلة للإلتزام فى تاريخ الإلغاء أو التسوية . ويتم المحاسبة على أى مدفوعات تتم لتسوية عنصر الإلتزام هذا كإستهلاك للإلتزام .

(ج) اذا تم منح أدوات حقوق ملكية جديدة إلى العامل وفي تاريخ منح تلك الأدوات الجديدة، قامت المنشأة بتعريف الأدوات الجديدة الممنوحة على أنها بديلة عن أدوات حقوق الملكية الملغاة ، فعلى المنشأة أن تتعامل مع منح أدوات حقوق الملكية البديلة بذات الطريقة كما لو كانت تعديلاً للمنح الأصلي لأدوات حقوق الملكية، وذلك طبقًا للفقرة "27" و إرشادات التطبيق المبينة في الملحق، وتعد القيمة العادلة الإضافية الممنوحة بمثابة الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية البديلة وصافي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الملغاة، وذلك في تاريخ منح أدوات حقوق الملكية البديلة، ويعد صافي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الملغاة هو ذاته قيمتها العادلة، وذلك قبل الإلغاء مباشرة، مخصومًا منها قيمة أية مبالغ مدفوعة إلى العامل عند إلغاء أدوات حقوق الملكية المحسوبة على أنها اقتطاعًا

من حقوق الملكية طبقًا للبند (ب) أعلاه. وإذا لم تقم المنشأة بتعريف أدوات حقوق الملكية الجديدة على أنها بديلة عن أدوات حقوق الملكية الملغاة، فعلى المنشأة أن تعتبر الأدوات الجديدة بمثابة منحة جديدة من أدوات حقوق الملكية.

28أ- إذا كان باستطاعة المنشأة أو الطرف المقابل اختيار شروط عدم الاستحقاق فعلى المنشأة معالجة إخفاقها أو إخفاق الطرف المقابل في استيفاء شروط عدم الاستحقاق هذه خلال فترة الاستحقاق كعملية إلغاء .

29 - اذا أعادت المنشأة شراء أدوات حقوق الملكية المستحقة للعامل، فإنه يتم التعامل مع المبلغ المدفوع إلى العامل على أنه اقتطاع من حقوق الملكية إلى المدى الذي لا يتجاوز فيه ذلك المبلغ القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المعاد شراؤها، والمقاسة في تاريخ إعادة الشراء. ويتم قيد أية زيادة من هذا النوع كمصروفات.

المدفوعات المبنية على أسهم المسددة نقداً

30 - بالنسبة للمدفوعات المبنية على أسهم المسددة نقداً، على المنشأة أن تقيس السلع أو الخدمات المشتراة و الالتزامات المتكبدة بالقيمة العادلة للالتزام المذكور. وإلى أن يتم تسوية الالتزامات، على المنشأة أن تعيد قياس القيمة العادلة للالتزام في كل تاريخ إعداد للقوائم المالية وفي تاريخ التسوية، مع الأخذ في الاعتبار أى تغيير يطرأ على القيمة العادلة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر عن الفترة.

31 - على سبيل المثال، قد تمنح المنشأة حقوق ارتفاع قيمة الأسهم للعاملين كجزء من حزمة المكافآت المستحقة لهم، والتي يصبح العاملون من خلالها مستحقين لمدفوعات نقدية مستقبلية (بدلاً من أدوات حقوق الملكية)، القائمة على أساس الزيادة في سعر سهم المنشأة عن مستوى معين خلال مدة زمنية معينة، أو قد تمنح المنشأة لعامليها الحق في تلقي مبالغ نقدية مستقبلية عن طريق منحهم الحق في أسهم (بما في ذلك الأسهم التي يتم إصدارها عند ممارسة خيار

الاكتتاب في الأسهم) القابلة للاسترداد، سواءً كان ذلك على سبيل الإلزام (على سبيل المثال عند التوقف عن العمل) أو بناءً على رغبة العامل.

32 - على المنشأة أن تعترف بالخدمات المتلقاة، و الالتزامات التي يجب عليها سدادها مقابل تلك الخدمات، عندما يقدم العاملون الخدمات. على سبيل المثال، تستحق بعض حقوق ارتفاع قيمة الأسهم على الفور، ومن ثم لا يلتزم العاملون بإتمام مدة خدمة بعينها لكي يستحقوا السداد النقدي. وفي حالة عدم وجود دليل يؤيد عكس ذلك فعلى المنشأة أن تفترض أن الخدمات المقدمة من قبل العاملين في مقابل حقوق ارتفاع قيمة الأسهم قد تم تقديمها بالفعل. ومن ثم يجب على المنشأة أن تعترف، على الفور، بالخدمات المتلقاة وأن تتحمل مسئولية سداد مقابلها، وإذا لم يحق للعاملين ممارسة حقوق ارتفاع قيمة الأسهم إلا بعد إتمامهم لمدة خدمة معينة، يجب على المنشأة أن تعترف بالخدمات المتلقاة، وأن تلتزم بسداد مقابلها، طالما أن العامل يقدم خدمات أثناء تلك الفترة.

33 - يتم قياس الالتزام أولياً وفي كل تاريخ لإعداد القوائم المالية إلى أن يتم تسويتها بالقيمة العادلة لحقوق ارتفاع قيمة الأسهم، وذلك عن طريق تطبيق نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم، مع الأخذ في الاعتبار للشروط التي تم منح حقوق ارتفاع قيمة الأسهم على أساسها، ومدى تقديم العاملين للخدمات حتى ذلك التاريخ.

المعاملات ذات البدائل النقدية للمدفوعات المبنية على أسهم

34 - بالنسبة للمدفوعات المبنية على أسهم والتي تضم شروطا توفر لأي من المنشأة أو الطرف الآخر الخيار في إما أن تقوم المنشأة بتسوية المعاملة نقدًا (أو بأية أصول أخرى) أو عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية، على المنشأة أن تتعامل مع تلك المعاملة - أو مكونات تلك المعاملة - على أنها مدفوعات مبنية على أسهم مسددة نقدًا إذا - وإلى المدى الذي - تكبدت المنشأة في حدوده التزاما بالدفع نقدًا أو بأية أصول أخرى، أو على أنها

مدفوعات مبنية على أسهم مسددة في شكل أسهم إذا - وإلى المدى الذي- لا يتم تكبد ذلك الالتزام في حدوده.

المدفوعات المبنية على أسهم والتي تنص شروطها على منح الطرف الآخر خيار التسوية

35 - إذا منحت المنشأة إلى الطرف الآخر الحق في اختيار السداد النقدى مقابل مدفوعات مبنية على أسهم[3] أو بإصدار أدوات حقوق ملكية، تكون المنشأة بذلك قد منحت الطرف المذكور أداة مالية مركبة تتضمن مكون دين (أي حق الطرف الآخر في طلب السداد نقدًا) و مكون حقوق ملكية (أي حق الطرف الآخر في طلب السداد في شكل أدوات حقوق ملكية بدلاً عن النقد). وبالنسبة للمعاملات التي تكون بها أطراف بخلاف العاملين، والتي يتم فيها قياس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات بشكل مباشر، يجب على المنشأة أن تقيس مكون حقوق الملكية في الأداة المالية المركبة على أساس الفرق بين القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المتلقاة والقيمة العادلة لمكون الدين، في تاريخ تلقي السلع والخدمات.

36 - بالنسبة للمعاملات الأخرى، بما في ذلك المعاملات التي تتم مع العاملين، على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للأداة المالية المركبة في تاريخ القياس، آخذة في الاعتبار الأحكام والشروط التي منحت على أساسها الحقوق في الدفع نقدًا أو بأدوات حقوق ملكية.

37 - ولتطبيق الفقرة "36"، على المنشأة أن تقيس أولاً القيمة العادلة لمكون الدين، ثم تقيس القيمة العادلة لمكون حقوق الملكية آخذة في الاعتبار أنه يجب على الطرف الآخر أن يتنازل عن الحق في تلقي المبلغ نقدًا لكي يستلم أدوات حقوق الملكية، والقيمة العادلة للأداة المالية المركبة هي إجمالي القيم العادلة لكلا المكونين. إلا أن المدفوعات المبنية على أسهم التي يملك فيها الطرف الآخر خيار التسوية عادة ما تكون مهيكلة بحيث تكون القيمة العادلة لأحد بدائل التسوية هي ذاتها القيمة العادلة للبديل الآخر.

(3) في الفقرات من "35" إلى "43"، جميع الإشارات إلى النقد تتضمن أيضاً غيره من أصول المنشأة.

على سبيل المثال، قد يكون للطرف الآخر الحق في اختيار استلام خيارات لشراء الأسهم أو حقوق تقييم الأسهم المدفوعة نقدًا. في تلك الحالات، تكون القيمة العادلة لمكون حقوق الملكية صفراً، ومن ثم تكون القيمة العادلة للأداة المالية المركبة هي ذاتها القيمة العادلة لمكون الدين. وبالعكس، إذا تباينت القيم العادلة لبدائل السداد، عادة ما تكون القيمة العادلة لمكون حقوق الملكية أعلى من الصفر، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة للأداة المالية المركبة أعلى من القيمة العادلة لمكون الدين.

38 - على المنشأة أن تعترف بالسلع التى تم شراؤها أو الخدمات المتلقاة كل على حدة فيما يتصل بكل مكون من مكونات الأداة المالية المركبة. وبالنسبة لمكون الدين، يجب على المنشأة أن تعترف بالسلع المشتراة أو الخدمات المقدمة ، والتزام سداد مقابل تلك السلع أو الخدمات، طالما أن الطرف الآخر يورد سلعاً أو يقدم خدمات، طبقًا لمتطلبات تطبيق المدفوعات المبنية على أسهم المسددة نقدًا (الفقرات من "30" إلى "33"). وبالنسبة لمكون حقوق الملكية (إن وجد)، يجب على المنشأة أن تعترف بالسلع أو الخدمات المتلقاة، والزيادة في حصص رأس المال، طالما أن الطرف الآخر يورد السلع أو يقدم الخدمات، طبقًا لمتطلبات تطبيق المدفوعات المبنيه على الأسهم المسددة بأسهم (الفقرات من "10" إلى "29").

39 - فى تاريخ التسوية، يجب على المنشأة أن تعيد قياس الالتزام بقيمته العادلة. إذا أصدرت المنشأة أدوات حقوق ملكية عند التسوية بدلاً من السداد نقدًا، يتم تحويل الالتزام مباشرة إلى حقوق ملكية مقابل أدوات حقوق الملكية التي تم إصدارها.

40 - إذا دفعت المنشأة المبلغ نقدًا عند السداد بدلاً من إصدار أدوات حقوق ملكية فإنه يتم استخدام ذلك المبلغ لتسوية الالتزام بالكامل. ويظل مكون حقوق الملكية المعترف به سلفًا مثبتاً تحت بند حقوق الملكية، وعند اختيار تلقي المبلغ نقدًا عند السداد، يعتبر الطرف الآخر قد تنازل عن حقه في استلام

أدوات حقوق ملكية. إلا أن هذا الشرط لا يمنع المنشأة من الاعتراف بتحويله ضمن بند حقوق الملكية، أى تحويل أحد مكونات حقوق الملكية إلى آخر.

المدفوعات المبنية على أسهم تمنح شروطها المنشأة الحق في اختيار طريقة السداد

41 - بالنسبة للمدفوعات المبنية على أسهم تمنح شروطها المنشأة حق اختيار السداد إما نقدًا أو عن طريق إصدار أدوات حقوق ملكية، فعلى المنشأة أن تحدد ما إذا كان عليها التزام حالي بالدفع نقدًا ، ومن ثم حساب المدفوعات المبنية على أسهم على هذا الأساس، وعلى المنشأة التزام حالي بالدفع نقدًا إذا لم يكن لخيار السداد في شكل أدوات حقوق ملكية أي أساس تجاري (على سبيل المثال لأن المنشأة محظورة قانونًا من إصدار أسهم)، أو أن للمنشأة ممارسة سابقة أو سياسة معلنة للدفع نقدًا - أو أنها تدفع، بوجه عام - نقدًا عندما يطلب الطرف الآخر السداد نقدًا.

42 - إذا كان على المنشأة التزام حالي بالسداد نقدًا، فعليها أن تثبت المعاملة طبقًا لمتطلبات تطبيق المدفوعات المبنية على أسهم المسددة نقداً ، والواردة في الفقرات من "30" إلى "33".

43 - إذا لم يوجد مثل هذا الالتزام، على المنشأة أن تثبت المعاملة طبقًا لمتطلبات المدفوعات المبنية على أسهم و المسددة فى شكل أسهم ، والواردة في الفقرات من "10" إلى "29". وعند السداد:

(أ) إذا اختارت المنشأة أن تدفع نقدًا، يجب أن يتم إثبات السداد النقدي على أنه إعادة شراء لمساهمة في حقوق الملكية، أي خصمًا من حقوق الملكية، فيما عدا ما هو وارد في البند (ج) أدناه.

(ب) إذا اختارت المنشأة أن تقوم بالسداد بإصدار أسهم، فإنه لا يُشترط إجراء المزيد من الحسابات (بخلاف التحويل من أحد مكونات حقوق الملكية إلى آخر، إذا لزم الأمر)، فيما عدا ما هو مبين في البند (ج) أدناه.

(ج) إذا اختارت المنشأة بديل السداد ذا القيمة العادلة الأعلى، في تاريخ السداد، فعلى المنشأة أن تثبت مصروفات إضافية تنظير القيمة

الزائدة، أي الفرق بين المبلغ النقدي المدفوع والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي كانت ستُصدَر في حالة عدم اللجوء إلى بديل السداد المذكور، أو الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المصدرة والمبلغ النقدي الذي كان من المفترض أن يُدفع، أيهما أصلح للتطبيق.

معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة

43أ- بالنسبة لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة ، فى قوائمها المالية المستقلة أو المنفردة ، تقيس المنشأة المستلمة للسلع أو الخدمات السلع أو الخدمات المستلمة إما على أنها المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية أو المعاملات التى تشترى فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الإلتزامات التى تتحملها أمام المورد من خلال تقييم :

(أ) طبيعة المقابل الممنوح

و(ب) حقوقها وإلتزاماتها.

ويمكن أن يختلف المبلغ المعترف به من قبل المنشأة المستلمة للسلع أو الخدمات عن المبلغ المعترف به من قبل المجموعة المجمعة أو منشأة أخرى فى المجموعة تقوم بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم .

43ب- تقيس المنشأة المستلمة للسلع أوالخدمات السلع أو الخدمات المستلمة إما على أنها المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية عندما :

(أ) يكون المقابل الممنوح هو أدوات حقوق ملكيتها .

أو(ب) لا يكون لدى المنشأة إلتزام بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم .

وتعيد المنشأة لاحقاً قياس المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية فقط من أجل التغييرات فى شروط الاستحقاق غير السوقية وفقاً للفقرات من "19" إلى "21" . وفى جميع الأحوال الأخرى تقيس المنشأة

المستلمة للسلع أو الخدمات السلع أو الخدمات المستلمة على أنها معاملات مدفوعات مبنية على أسهم مسددة نقداً .

43ج- تعترف المنشأة التى تسوى معاملة المدفوعات المبنية على أسهم عندما تقوم منشأة أخرى فى المجموعة بإستلام السلع أو الخدمات بالمعاملة على أنها المعاملة التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية فقط إذا تم تسويتها بأدوات حقوق ملكية المنشأة نفسها . خلافاً لذلك ، يتم الاعتراف بالمعاملة على أنها معاملات مدفوعات مبنية على أسهم مسددة نقداً .

43د- تشمل بعض معاملات المجموعة ترتيبات سداد تقتضى من إحدى منشآت المجموعة الدفع لمنشأة أخرى فى المجموعة مقابل مخصص المدفوعات المبنية على أسهم إلى موردى السلع أو الخدمات . وفى هذه الحالات، تحاسب المنشأة التى تستلم السلع أو الخدمات معاملة المدفوعات المبنية على أسهم وفقاً للفقرة "43ب" بغض النظر عن ترتيبات السداد ضمن المجموعة .

الإفصاح

44 - على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومدى الترتيبات القائمة على المدفوعات المبنية على أسهم التي كانت قائمة أثناء الفترة.

45 - ولتفعيل المبدأ المبين في الفقرة "44"، على المنشأة أن تفصح على الأقل عما يلي:

(أ) بيان بكل نوع من أنواع عقود المدفوعات المبنية على أسهم التي كانت قائمة في أي وقت أثناء الفترة، بما في ذلك الشروط العامة لكل عقد، مثل مقتضيات استحقاق ممارسة خيار الشراء، والحد الأقصى لمدة الخيارات الممنوحة، وطريقة السداد (على سبيل المثال ما إذا كانت نقداً أو بأسهم)، ويجوز للمنشآت التي تتشابه أنواع المدفوعات المبنية على أسهم فيها بشكل جوهري أن تجمع هذه المعلومات، ما لم يكن من الضروري الإفصاح عن كل عقد أو معاملة على حدة لاستيفاء المبدأ المبين في الفقرة "44".

(ب) عدد خيارات الاكتتاب في الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة تلك الخيارات لكل من المجموعات التالية من الخيارات :

(1) قائمة في بداية الفترة المالية.

و(2) ممنوحة أثناء الفترة المالية .

و(3) سقط الحق فيها أثناء الفترة المالية.

و(4) تم ممارستها أثناء الفترة المالية.

و(5) انقضت أثناء الفترة المالية.

و(6) قائمة في نهاية الفترة المالية.

و(7) قابلة للممارسة في نهاية الفترة المالية.

(ج) بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم التي تتم ممارستها أثناء الفترة المالية، يتم الإفصاح عن المتوسط المرجح لسعر السهم في تاريخ الممارسة، و إذا تمت ممارسة الخيارات على أساس منتظم خلال الفترة، يجوز للمنشأة أن تفصح عن المتوسط المرجح لسعر السهم أثناء الفترة.

(د) بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم القائمة في نهاية الفترة المالية، يتم الإفصاح عن أسعار الممارسة والمدة التعاقدية المتبقية للمتوسط المرجح، و إذا كان نطاق أسعار الممارسة متسعًا، يتم تقسيم الخيارات المعلقة إلى نطاقات ذات مغزى ومعنى لتقدير عدد وتوقيت الأسهم الإضافية التي قد يتم إصدارها والمبالغ النقدية التي قد يتم تلقيها عند ممارسة تلك الخيارات.

46 - على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المتلقاة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، خلال الفترة المالية.

47 - إذا قامت المنشأة بقياس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المتلقاة نظير أدوات حقوق الملكية للمنشأة بشكل غير مباشر، بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات

حقوق الملكية الممنوحة لتفعيل المبدأ الوارد في الفقرة "46"، فعلى المنشأة أن تفصح على الأقل عما يلي :

(أ) بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة خلال الفترة المالية أن تفصح عن القيمة العادلة لتلك الخيارات في تاريخ القياس والمعلومات الخاصة بكيفية قياس القيمة العادلة المذكورة، بما في ذلك :

(1) نموذج تسعير الخيار المستخدم والمدخلات إلى ذلك النموذج، بما في ذلك المتوسط المرجح لسعر السهم، وسعر الممارسة، ونسبة التذبذب المتوقعة، ومدة خيار الاكتتاب في الأسهم، وتوزيعات الأرباح المتوقعة، وسعر الفائدة الخالي من المخاطرة، وأية مدخلات أخرى علىَ النموذج، بما في ذلك الطريقة المستخدمة و الافتراضات الموضوعة لإدماج آثار الممارسة المبكرة المتوقعة.

و(2) كيفية تحديد التذبذب المتوقع، بما في ذلك تفسير إلى أي مدى تم تعيين نسبة التذبذب المتوقعة على أساس التذبذب التاريخي.

و(3) ما إذا كان قد تم أو كيفية إدماج أية سمات أخرى لمنح الخيار في قياس القيمة العادلة، على سبيل المثال ظروف السوق.

(ب) بالنسبة لأدوات حقوق الملكية الأخرى الممنوحة أثناء الفترة المالية (أي بخلاف خيارات الاكتتاب في الأسهم)، يتم الإفصاح عن عدد أدوات حقوق الملكية ومتوسط القيمة العادلة المرجح لتلك الحصص في تاريخ القياس، ومعلومات عن كيفية قياس القيمة العادلة المذكورة، بما في ذلك:

(1) إن لم يتم قياس القيمة العادلة على أساس سعر السوق القابلة للرصد، فكيف تم تحديدها.

و(2) ما إذا كان قد تم إدماج توزيعات الأرباح المتوقعة في قياس القيمة العادلة وإن كان ذلك قد تم فكيف تم هذا الإدماج.

و(3) ما إذا كانت أية سمات أخرى لأدوات حقوق الملكية الممنوحة قد تم إدماجها في قياس القيمة العادلة وإن كان الأمر كذلك فكيف تم هذا الإدماج.

(ج) بالنسبة لعقود المدفوعات المبنية على الأسهم المعدلة أثناء الفترة المالية:

(1) يتم الإفصاح عن تلك التعديلات بشكل واضح.

و(2) القيمة العادلة الإضافية الممنوحة (نتيجة لتلك التعديلات).

و(3) معلومات عن كيفية قياس القيمة العادلة الإضافية الممنوحة، بما يتوافق مع الشروط المبينة في البنود (أ) و (ب) أعلاه، إن أمكن.

48 - إذا قامت المنشأة مباشرة بقياس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المتلقاة أثناء الفترة المالية، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن كيفية تحديد تلك القيمة العادلة، على سبيل المثال ما إذا كان قد تم قياس القيمة العادلة بسعر السوق لتلك السلع والخدمات.

49 - إذا قامت المنشأة بدحض القرينة المبينة في الفقرة "13"، فإنه يجب عليها الإفصاح عن هذه الواقعة، وتفسير سبب هذا الدحض.

50 - على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المعاملات القائمة على المدفوعات المبينة على أسهم التي تتم على أرباح المنشأة أو خسائرها عن الفترة المالية وعلى مركزها المالي.

51 - لتفعيل المبدأ المبين في الفقرة "50"، على المنشأة الإفصاح عما يلي على الأقل :

(أ) إجمالي المصروفات المعترف بها عن الفترة المالية والناشئة عن المعاملات القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم والتي تم بمقتضاها تلقي سلع أو خدمات غير مستوفية لشروط الاعتراف بها كأصول، ومن ثم تم الاعتراف بها على الفور كمصروفات، بما في ذلك الإفصاح المستقل عن تلك الشريحة من المصروفات التي تنشأ

عن المعاملات التي يتم التعامل معها على أنها معاملات قائمة على المدفوعات المبنية على أسهم و المسددة في شكل أسهم .

و(ب) بالنسبة للالتزامات الناشئة عن المعاملات القائمة على المدفوعات المبنية على أسهم:

(1) يتم الإفصاح عن إجمالي القيمة الدفترية في نهاية الفترة المالية.

(2) إجمالي فرق القيمة بالزيادة في نهاية الفترة المالية للالتزام الذى استحق للطرف الآخر بمقتضاها ممارسة الحق في الحصول على السداد النقدي أو بأصول أخرى في نهاية الفترة المالية (على سبيل المثال حقوق ارتفاع قيمة الأسهم).

52 - إذا كانت المعلومات الواجب الإفصاح عنها بموجب هذا المعيار غير مستوفية للمبادئ المبينة في الفقرات "44" و "46" و "50"، فعلى المنشأة الإفصاح عن أية معلومات إضافية طبقًا لما يكون ضروريًا لاستيفائها.

ملحـــق

إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (39) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه .

تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة:

أت1 تناقش الفقرات من "أت2" إلى "أت41" من هذا الملحق قياس القيمة العادلة للأسهم والخيارات الممنوحة للاكتتاب في الأسهم، مع التركيز على شروط وأحكام معينة تعد بمثابة سمات مشتركة لمنح الأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم للعاملين. ومن ثم، فإن فقرات هذا الملحق غير مستفيضة. علاوةً على ذلك، وحيث إن مسائل التقييم الواردة أدناه تركز على الأسهم والخيارات الممنوحة للعاملين للاكتتاب في الأسهم، فمن المفترض أن يتم قياس القيمة العادلة للأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم في تاريخ المنحة. إلا أن عددًا كبيراً من موضوعات التقييم الواردة أدناه (على سبيل المثال تحديد نسبة التذبذب المتوقعة) تنطبق أيضًا في سياق تقدير القيمة العادلة للأسهم أو الخيارات الممنوحة لأطراف بخلاف العاملين للاكتتاب في الأسهم في تاريخ حصول المنشأة على سلع أو تقديم الطرف الآخر لخدمة.

الأسهم :

أت2 بالنسبة للأسهم الممنوحة للعاملين، يتم قياس القيمة العادلة للأسهم بالسعر السوقي لأسهم المنشأة (أو بسعر سوقي مقدر، إذا لم تكن أسهم المنشأة متداولة بشكل علني)، المعدل بالأحكام والشروط التي تم منح الأسهم على أساسها (إلا بالنسبة لشروط الاستحقاق المستبعدة من قياس القيمة العادلة طبقًا للفقرات من "19" إلى "21").

أت3 على سبيل المثال، إذا لم يكن للعاملين الحق في تلقي حصصاً في الأرباح أثناء فترة الاستحقاق، يجب أن يتم أخذ هذا العامل في الحسبان عند تقدير القيمة العادلة للأسهم الممنوحة. وبالمثل، إذا كانت الأسهم خاضعة لقيود عند

التحويل بعد تاريخ الاستحقاق، فإنه يجب أن يتم أخذ هذا العامل في الاعتبار، ولكن إلى المدى الذي تؤثر فيه قيود ما بعد الاستحقاق على السعر الذي يُفترض أن يدفعه مشارك السوق ذى الدراية والذي لديه الرغبة في الشراء نظير ذلك السهم. على سبيل المثال، إذا كان السهم من الأسهم المتداولة بشكل نشط في سوق تتسم بالعمق والسيولة، قد يكون لقيود التحويل لما بعد الاستحقاق أثر محدود - إن وجد - على السعر الذي قد يدفعه شريك السوق ذى الدراية والذي لديه الرغبة في الشراء نظير تلك الأسهم. ولا تؤخذ القيود على التحويل أو غيرها من القيود التي تكون قائمة أثناء فترة الاستحقاق في الحسبان عند تقدير القيمة العادلة للأسهم الممنوحة في تاريخ المنح، حيث إن تلك القيود تنبع من وجود شروط الاستحقاق التي يتم التعامل معها طبقًا للفقرات من "19" إلى "21".

خيارات الاكتتاب في الأسهم

أت4 بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، لا تكون أسعار السوق متاحة في كثير من الحالات، حيث إن الخيارات الممنوحة تكون خاضعة لأحكام وشروط غير سارية على خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة، وفي حالة عدم وجود خيارات الاكتتاب في أسهم متداولة بأحكام وشروط مماثلة، يتم تقدير القيمة العادلة للخيارات الممنوحة للاكتتاب في الأسهم عن طريق تطبيق نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم

أت5 على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يراعيها مشاركو السوق الذين لديهم الرغبة في الشراء عند انتقاء نموذج تسعير خيار الاكتتاب الذي يطبقونه. على سبيل المثال، تتمتع الكثير من خيارات اكتتاب العاملين بمدة طويلة و عادةً ما يكونوا قابلين للممارسة أثناء الفترة الواقعة بين تاريخ الاستحقاق ونهاية مدة الخيارات، وغالبًا ما تتم ممارستها في وقت مبكر، ويجب أن تراعى هذه العوامل عند تقدير القيمة العادلة للخيارات في تاريخ المنح. وبالنسبة لكثير من المنشآت، قد يحول هذا دون استخدام معادلة

Black-Scholes-Merton، التي لا تسمح بإمكانية الممارسة قبل نهاية مدة خيار الاكتتاب في الأسهم وقد لا تعكس بشكل كافٍ آثار الممارسة المبكرة المتوقعة، كما أنها لا تسمح بإمكانية تغير نسبة التذبذب المتوقعة وغيرها من مدخلات النموذج الأخرى خلال مدة الخيار، إلا أنه بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم ذات المدة التعاقدية القصيرة نسبيًا، - أو التي يجب ممارستها خلال فترة زمنية قصيرة بعد تاريخ الاستحقاق - قد لا تنطبق العوامل المبينة أعلاه. وفي هذه الحالات قد ينتج عن معادلة Black-Scholes – Merton قيمة تعتبر في جوهرها مساوية للقيمة الناتجة عن نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم الأكثر مرونة.

أت6 تراعي جميع نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم، على أقل تقدير، العوامل التالية:

(أ) سعر ممارسة الخيار.

و(ب) مدة الخيار.

و(ج) السعر الحالي للأسهم الأساسية.

و(د) نسبة التذبذب المتوقعة لسعر السهم.

و(هـ) توزيعات الأرباح المتوقعة على الأسهم (إن كانت مناسبة).

و(و) سعر الفائدة الخالي من المخاطر بالنسبة لمدة خيار الاكتتاب في الأسهم.

أت7 ثمة عوامل أخرى - يجب أن تؤخذ هي الأخرى في الاعتبار- يراعيها مشاركو السوق ذوي الدراية والذين لديهم الرغبة في الاكتتاب عند تحديد السعر(فيما عدا شروط الاستحقاق وسمات إعادة الإصدار المستبعدة من قياس القيمة العادلة طبقًا للفقرات من "19" إلى "22").

أت8 على سبيل المثال، لا يمكن ممارسة خيار الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين بشكل نمطي أثناء فترات محددة (على سبيل المثال أثناء فترة الاستحقاق أو أثناء فترات محددة من قبل منظم الأوراق المالية)، ويجب أن

يراعى هذا العامل إذا كان نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم المطبق من شأنه أن يفترض أن خيار الاكتتاب يمكن أن تتم ممارسته في أي وقت أثناء مدة هذا الخيار، إلا أنه إذا استخدمت المنشأة نموذجاً لتسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم لا تقيم الخيارات التي يمكن ممارستها إلا في نهاية مدة الخيارات، فلا يوجد أي تعديل يمكن إدخاله في حالة عدم القدرة على ممارسة تلك الخيارات أثناء فترة الاستحقاق (أو غيرها من الفترات أثناء عمر الخيارات)، حيث إن النموذج يفترض أن الخيارات لا يمكن ممارستها أثناء تلك الفترات.

أت9 بالمثل، فهناك عامل آخر معتاد بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين وهي إمكانية الممارسة المبكرة لخيار الاكتتاب في الأسهم، على سبيل المثال، لأن الخيار ليس قابلاً للتحويل بحرية، أو لأن العامل يجب عليه ممارسة جميع الخيارات المستحقة عند التوقف عن العمل، ويجب أن تراعى آثار الممارسة المبكرة المتوقعة، كما هو مناقش في الفقرات من "أت16" إلى "أت21".

أت10 بالنسبة للعوامل التي لا يراعيها مشارك السوق ذى الدراية الذي لديه النية عند تحديد سعر خيار الاكتتاب في الأسهم (أو غيرها من أدوات حقوق الملكية)، لن يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم (أو غيرها من أدوات حقوق الملكية) الممنوحة. على سبيل المثال، بالنسبة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، فإن العوامل التي تؤثر في قيمة خيار الاكتتاب من منظور العامل الفرد فقط غير مرتبطة بتقدير السعر الذي قد يحدده مشارك السوق ذى الدراية والنية.

المدخلات إلى نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم

أت11 عند تقدير نسبة التذبذب المتوقعة وتوزيعات الأرباح المستحقة على الأسهم المعنية، يكون الهدف هو تقريب التوقعات التي تنعكس في سعر السوق الراهن أو سعر التبادل المتداول لهذا الخيار. وبالمثل، عند تقدير آثار الممارسة المبكرة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين، يكون الهدف هو تقريب التوقعات

التي يطورها طرف خارجي لديه إمكانية الإطلاع على معلومات مفصلة بشأن سلوك ممارسة العاملين على أساس المعلومات المتاحة في تاريخ المنح.

أت12 غالبًا، من المرجح أن يكون هناك نطاق من التوقعات المعقولة عن نسبة التذبذب المستقبلية، وتوزيعات الأرباح وسلوك الممارسة. وإن كان الأمر كذلك فإنه، يجب أن يتم حساب القيمة المتوقعة، عن طريق ترجيح كل مبلغ داخل النطاق باستخدام إمكانية حدوثه المرتبطة به.

أت13 بوجه عام تقوم التوقعات المستقبلية على أساس الخبرة، ويتم تعديلها إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يختلف المستقبل عن الماضي. وفي بعض الظروف، قد تشير عوامل بعينها إلى أن الخبرة التاريخية غير المعدلة تعد بمثابة عامل تكهن متدني نسبيًا. على سبيل المثال، إذا كانت هناك منشأة لديها خطان مختلفان ومتميزان من النشاط وتصرفت في الخط الأقل مخاطرة بشكل واضح، قد لا تكون نسبة التذبذب التاريخي هي المعلومات الأفضل والأكثر اعتماداً لبناء توقعات معقولة بالنسبة للمستقبل.

أت14 في ظروف أخرى، قد لا تكون المعلومات التاريخية متاحة. على سبيل المثال، لا يكون لدى المنشأة المسجلة حديثًا سوى القليل من البيانات التاريخية - إن وجدت - بشأن تذبذب سعر أسهمها. ويرد فيما يلي مناقشة للمنشآت غير المسجلة و المسجلة حديثًا.

أت15 إجمالاً لما سبق، على المنشأة ألا تعتمد في تقديرات التذبذب، وسلوك الممارسة وتوزيعات الأرباح على مجرد المعلومات التاريخية بدون مراعاة إلى أي مدى يُتوقع أن تكون الخبرة السابقة منبئة بشكل معقول عن الخبرة المستقبلية.

الممارسة المبكرة المتوقعة

أت16 غالبًا ما يمارس العاملون خيارات الاكتتاب في الأسهم مبكرًا، لعدد من الأسباب. على سبيل المثال، تتسم خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة للعاملين بشكل نمطي بأنها غير قابلة للتحويل أو النقل. وغالبًا ما يؤدي ذلك بالعاملين إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة لهم مبكرًا، لأن

تلك هي الطريقة الوحيدة للعاملين لتسوية موقفهم. كما أن العاملين الذين يتوقفون عن العمل عادةً ما يكونوا مطالبين بممارسة أية خيارات مستحقة خلال مدة زمنية قصيرة، وإلا سقط حقهم في خيار الاكتتاب في الأسهم. كما يتسبب هذا العامل أيضًا في الممارسة المبكرة من جانب العاملين لخيارات الاكتتاب في الأسهم. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الممارسة المبكرة النفور من المخاطر وانعدام تنوع الثروة.

أت17 تعتمد الوسائل المستخدمة في مراعاة آثار الممارسة المبكرة المتوقعة على نوعية نموذج تسعير الخيارات المطبق. على سبيل المثال، يمكن أن تؤخذ الممارسة المبكرة المتوقعة في الاعتبار باستخدام تقدير للعمر المتوقع لخيار الاكتتاب في الأسهم (والذي يكون، بالنسبة لخيار الاكتتاب في الأسهم الممنوح للعامل، المدة الزمنية الممتدة من تاريخ المنح إلى التاريخ الذي يُتَوَقع أن يمارس فيه الخيار) كمدخل في نموذج تسعير خيار الاكتتاب (على سبيل المثال معادلة Black-Scholes-Merton). وبدلاً من ذلك، يمكن أن يتم التخطيط للممارسة المبكرة المتوقعة في نموذج تسعير خيارات الاكتتاب الثنائي أو نموذج مماثل يستخدم المدة التعاقدية كمدخل أو مكون.

أت18 العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الممارسة المبكرة :

(أ) طول فترة الاستحقاق، حيث إن خيار الاكتتاب في الأسهم لا يمكن ممارسته عادةً حتى نهاية فترة الاستحقاق. ومن ثم، فإن تحديد مضامين تقييم الممارسة المبكرة المتوقعة تقوم على أساس فرضية أن الخيارات سوف تصبح مستحقة الممارسة. ووردت مناقشة لمضامين شروط الاستحقاق في الفقرات من "19" إلى "21".

(ب) استمرار متوسط طول مدة الخيارات المماثلة قائماً في الماضي.

(ج) سعر الأسهم الأساسية. قد تشير الخبرة إلى أن العاملين يميلون إلى ممارسة الخيارات عندما يصل سعر السهم إلى مستوٍ معين فوق سعر الممارسة.

(د) مستوى العامل داخل المؤسسة. على سبيل المثال، قد تشير الخبرة إلى أن العاملين ذوي المستويات الأعلى يميلون إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم في أوقات متأخرة عن العاملين ذوي المستويات الأقل (تتم مناقشة هذا البند بشكل أوسع في الفقرة "أت21").

(هـ) نسبة التذبذب المتوقعة في أسعار الأسهم الأساسية. في المتوسط قد يميل العاملون إلى ممارسة خيارات الاكتتاب في أسهم ذات نسبة تذبذب عالية في وقت مبكر عن الأسهم ذات نسبة التذبذب المنخفضة.

أت19 وكما هو مبين في الفقرة "أت17"، يمكن أخذ آثار الممارسة المبكرة في الاعتبار باستخدام تقييم للعمر المتوقع لخيار الاكتتاب في الأسهم كمدخل في نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم، وعند تقدير العمر المتوقع لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة لمجموعة من العاملين، يمكن للمنشأة أن تؤسس ذلك التقييم على أساس المتوسط المرجح للعمر المتوقع لمجموعة العاملين بالكامل بشكل معقول أو على المتوسط المرجح لأعمار المجموعات الفرعية من العاملين داخل المجموعة، وذلك على أساس بيانات أكثر تفصيلاً عن سلوك ممارسة العاملين (التي ترد مناقشتها بشكل أوسع فيما بعد).

أت20 من المرجح أن يكون من الأهمية بمكان أن يتم تقسيم منحة خيارات الاكتتاب في الأسهم إلى مجموعات من العاملين ذوي سلوك ممارسة متجانس نسبيًا. و لا تعتبر قيمة الخيار دالة خطية مستقيمة لمدة الخيار؛ فالقيمة تزيد بمعدل متناقص مع تطاول المدة. على سبيل المثال، إذا كانت جميع الافتراضات الأخرى متساوية، على الرغم من أن خيار الاكتتاب ذى السنتين يكون أكبر قيمة من الخيار ذي السنة الواحدة، فإنه لا يصل إلى ضعف قيمته. ويعني ذلك أن حساب القيمة المقدرة للخيار على أساس المتوسط المرجح لعمر واحد يتضمن أعماراً مستقلة متباينة بشكل كبير من شأنه أن يعطي قيمة مبالغ فيها لإجمالي القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة، ومن ثم فمن شأن فصل الخيارات الممنوحة إلى مجموعات يكون لكل منها نطاق ضيق

نسبيًا من الأعمار متضمنة داخل عمر المتوسط المرجح، أن يخفض من المبالغة في التقدير.

أت21 تنطبق اعتبارات مماثلة عند استخدام النموذج الثنائي أو أي نموذج مشابه. على سبيل المثال، قد تشير خبرة المنشأة التي تمنح خيارات اكتتاب على نطاق واسع لجميع مستويات العاملين إلى أن مديري الإدارة العليا التنفيذيين يميلون إلى الاحتفاظ بخياراتهم لمدة أطول من العاملين في الإدارة المتوسطة، كما أن العاملين الأدنى في التدرج الوظيفي يميلون إلى ممارسة خياراتهم قبل أية مجموعة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العاملين الذين يتم تشجيعهم أو إلزامهم بالاحتفاظ بالحد الأدنى من قيمة أدوات حقوق الملكية لدى رب العمل الذين يعملون لديه - بما في ذلك خيارات الاكتتاب في الأسهم - قد يمارسوا خيارات الاكتتاب، في المتوسط، بعد العاملين الذي لا يخضعون لذلك الشرط. وفي هذه المواقف، فإن فصل الخيارات بناءً على مجموعات المتلقين الذين يشتركون في سلوك ممارسة متجانس سينتج عنه تقدير أكثر دقة لإجمالي القيمة العادلة لخيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة.

نسبة التذبذب المتوقعة

أت22 إن نسبة التذبذب المتوقعة هي مقياس للمبلغ الذي يتوقع أن يتقلب في نطاقه أي سعر أثناء أية فترة مالية. ومقياس التذبذب المستخدم في نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم هو الانحراف المعياري السنوي لمعدلات العائد المركبة على السهم خلال مدة زمنية، ويتم التعبير عن التذبذب بشكل نمطي بالسنوات التي يمكن مقارنتها ببعضها البعض بغض النظر عن المدة الزمنية المستخدمة للحساب، على سبيل المثال، ملاحظات السعر اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية.

أت23 يقيس معدل العائد (الذي قد يكون إيجابيًا أو سلبيًا) على السهم لمدة ما مدى استفادة حامل السهم من توزيعات الأرباح و قيمة ارتفاع (انخفاض) سعر السهم.

أت24 نسبة التذبذب السنوية المتوقعة للسهم هي النطاق الذي يُتوقع خلاله أن ينخفض معدل العائد السنوي المركب المستمر بواقع الثلثين تقريبًا. على سبيل المثال، فإن القول بأن السهم ذى معدل العائد المركب المستمر المتوقع بنسبة 12 في المائة تصل نسبة تذبذبه إلى 30 في المائة يعني أن إمكانية أن يكون معدل العائد على السهم لسنة واحدة بين- 18 في المائة (12%-30%) و 42 في المائة (12%+30%) يكون ثلثيه تقريبًا. وإذا كان سعر السهم 100 في بداية العام ولم يتم دفع أية توزيعات للأرباح، من المتوقع أن يتراوح سعر السهم في نهاية العام بين 83.53 (100 × س$^{-0.18}$) و152.20 (100 × س$^{0.42}$) أي حوالي ثلثى الفترة.

أت25 تضم العوامل التي تجب مراعاتها عند تقييم نسبة التذبذب المتوقعة:

(أ) التذبذب الضمني المستنبط من خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة على أسهم المنشأة، أو غيرها من أدوات حقوق الملكية المتداولة الخاصة بالمنشأة التي تتضمن سمات خيار الاكتتاب في الأسهم (مثل أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم)، إن وجدت.

(ب) التذبذب التاريخي لسعر السهم عبر الفترات الأكثر حداثة والتي تكون بوجه عام متعادلة مع المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم (مع الأخذ في الاعتبار بقية العمر التعاقدي للخيار والآثار المتوقع أن تسفر عنها الممارسة المبكرة).

(ج) طول المدة التي تم خلالها تداول الأسهم وطرحها للاكتتاب العام، وقد يكون لدى المنشأة المسجلة حديثا نسبة عالية من التذبذب التاريخي، مقارنة بمنشآت مماثلة تم الاعتراف بها منذ فترة أطول. و يوجد إرشاد إضافي للمنشآت المسجلة حديثاً فيما بعد.

(د) قابلية نسبة التذبذب إلى الارتداد إلى معدلها - متوسطها على المدى الطويل - وغيرها من العوامل التي تشير إلى أن نسبة التذبذ...

المستقبلية المتوقعة قد تختلف عن التذبذب الماضي. على سبيل المثال، إذا اتسم سعر سهم إحدى المنشآت بنسبة تذبذب غير عادية لمدة زمنية محددة نتيجة خسارة مناقصة عامة أو إعادة هيكلة على نطاق واسع، يمكن التغاضي عن هذه الفترة عند حساب المتوسط التاريخي لنسبة التذبذب السنوية.

(هـ) فترات ملائمة أو منتظمة لملاحظات الأسعار، يجب أن تتسم ملاحظات الأسعار بالثبات من فترة إلى أخرى. على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة سعر الإغلاق لكل أسبوع أو أعلى سعر في كل أسبوع، إلا أنه لا يجوز لها استخدام سعر الإغلاق في بعض الأسابيع وأعلى سعر في أسابيع أخرى. علاوة على ذلك، يجب أن يتم التعبير عن ملاحظات الأسعار بذات العملة المستخدمة في سعر الممارسة.

المنشآت المسجلة حديثا

أت26 كما هو مبين في الفقرة "أت25"، يجب على المنشأة أن تراعي نسبة التذبذب التاريخية لسعر السهم خلال أقرب مدة والتي تكون متعادلة بصفة عامة مع المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم، و إذا لم تتوافر معلومات كافية لدى إحدى المنشآت المسجلة حديثًا بشأن نسبة التذبذب التاريخية، فعليها على الرغم من ذلك حساب نسبة التذبذب التاريخية عن أطول فترة يكون نشاط التداول متاحًا فيها، كما يمكنها أن تأخذ في اعتبارها نسبة التذبذب التاريخية لدى المنشآت المماثلة بعد مرور فترة مشابهة من عمرها. على سبيل المثال، بالنسبة للمنشأة التي مر على تسجيلها سنة واحدة فقط والتي تمنح خيارات للاكتتاب في الأسهم بمتوسط عمر متوقع خمس سنوات قد تأخذ بعين الاعتبار نمط ومستوى التذبذب التاريخي للمنشآت التي تمارس ذات النشاط خلال مدة الست سنوات الأولى التي تم فيها تداول أسهم تلك المنشآت بطريقة الاكتتاب العام.

المنشآت غير المسجلة

أت27 لا يكون لدى المنشأة غير المسجلة أية معلومات تاريخية عند تقدير نسبة التذبذب المتوقعة. وترد بعض العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار فيما بعد.

أت28 في بعض الحالات، قد تكون إحدى المنشآت غير المسجلة التي تصدر خيارات اكتتاب في الاسهم أو أسهم للعاملين (أو لأطراف أخرى) بشكل منتظم، قد تكون قد أقامت سوقا داخلية لأسهمها. ويمكن أخذ تذبذب أسعار تلك الأسهم في الحسبان عن تقدير نسبة التذبذب المتوقعة.

أت29 يمكن للمنشأة بدلاً من ذلك أن تراعي نسبة التذبذب التاريخية أو الضمنية لمثيلاتها من المنشآت المسجلة التي تتاح بشأنها معلومات عن سعر السهم أو سعر خيار الاكتتاب في الأسهم، وذلك لاستخدامها في حالة توقع حدوث تذبذب في الأسعار. ومن المتوقع أن يكون ذلك ملائمًا إذا أسست المنشأة قيمة أسهمها على أسعار الأسهم في المنشآت المسجلة المماثلة.

أت30 إذا لم تقم المنشأة بالاعتماد في تقييمها لقيمة أسهمها على أسعار أسهم المنشآت المسجلة المماثلة، واستخدمت بدلاً من ذلك منهجية تقييم أخرى لتقييم أسهمها، يمكن للمنشأة أن تستنبط تقييمًا للتذبذب المتوقع يتلاءم مع منهجية التقييم المستخدمة. على سبيل المثال، قد تقيم المنشأة أسهمها على أساس صافي الأصول أو الأرباح. كما أنها قد تراعي نسبة التذبذب المتوقعة لقيم أو أرباح صافي تلك الأصول.

توزيعات الأرباح المتوقعة

أت31 يعتمد وجوب أخذ توزيعات الأرباح المتوقعة في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة للأسهم أو خيارات الاكتتاب في الأسهم الممنوحة على ما إذا كان الطرف الآخر له الحق في توزيعات الأرباح أو ما في حكمها.

أت32 على سبيل المثال، إذا تم منح العاملين خيارات للاكتتاب في الأسهم ولهم الحق في الحصول على توزيعات الأرباح على الأسهم المعنية أو ما يعادلها (والتي يمكن أن يتم دفعها نقدًا أو يتم تطبيقها لتخفيض سعر الممارسة) بين

تاريخ المنح وتاريخ الممارسة، فإنه يتم تقييم الخيارات الممنوحة كما لو لم تكن هناك أية توزيعات أرباح ستدفع على الأسهم المعنية، أي أنه يجب أن تكون مدخلات توزيعات الأرباح المتوقعة صفراً.

أت33 وبالمثل، عندما يتم تقييم القيمة العادلة للأسهم الممنوحة في تاريخ المنح، فإن الأمر لا يستلزم إجراء أي تعديل لتوزيعات الأرباح المتوقعة إذا كان من حق العامل أن يستلم توزيعات الأرباح المدفوعة أثناء فترة الاستحقاق.

أت34 بالعكس، لا يحق للعاملين الحصول على توزيعات في الأرباح أو ما في حكمها أثناء فترة الاستحقاق (أو قبل الممارسة، في حالة وجود خيار الاكتتاب في الأسهم)، ويجب أن يتم اتخاذ توزيعات الأرباح المتوقعة في الاعتبار عند تقييم الحقوق في الحصول على أسهم أو خيارات الاكتتاب في أسهم في تاريخ المنح، ويعني هذا أنه عندما يتم تقييم القيمة العادلة لمنح خيارات الاكتتاب في أسهم، فإنه يجب أن يتم تضمين توزيعات الأرباح المتوقعة في تطبيق نموذج تسعير خيار الاكتتاب في الأسهم. وعندما يتم تقدير القيمة العادلة لمنحة الأسهم، يجب أن يتم تخفيض التقييم بواقع القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المتوقع أن يتم دفعها أثناء فترة الاستحقاق.

أت35 وتتطلب نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم بوجه عام أداء عوائد توزيعات الأرباح المتوقعة، إلا أنه يجوز التعديل بحيث يتم استخدام مبلغ متوقع لتوزيعات الأرباح بدلاً من عائدها، ويجوز للمنشأة أن تستخدم إما عائدها المتوقع أو مدفوعاتها المتوقعة. وإذا استخدمت المنشأة مدفوعاتها المتوقعة فعليها أن تراعي النمط التاريخي للزيادات في توزيعات الأرباح. على سبيل المثال، إذا كانت سياسة المنشأة بشكل عام تقوم أساساً على زيادة توزيعات الأرباح بواقع 3 في المائة تقريبًا سنويًا، فإنه يجب أن يفترض القيمة المقدرة لخيار الاكتتاب في الأسهم عائدًا ثابتًا لتوزيعات الأرباح المتوقعة طوال مدة خيار الاكتتاب في الأسهم ما لم يكن هناك دليل يدعم ذلك الافتراض.

أت36 بوجه عام، يجب أن يكون افتراض توزيعات الأرباح المتوقعة قائماً على أساس المعلومات المتاحة المعلنة. وعلى المنشأة التي لا تدفع توزيعات أرباح ولا تتبنى خططا لذلك أن تفترض عائداً متوقعاً لتوزيعات الأرباح بمعدل صفر، إلا أنه بالنسبة للمنشأة الناشئة التي ليس لديها تاريخ في دفع توزيعات الأرباح والتي قد تتوقع أن تبدأ في دفع توزيعات الأرباح أثناء المدد المتوقعة لخيارات الاكتتاب في الأسهم من قبل عامليها. وبوسع تلك المنشآت أن تستخدم متوسط عوائد توزيعات أرباحها السابقة (صفر) ومعدل عائد توزيعات الأرباح الخاصة بمجموعة مشابهة من مثيلاتها بشكل مناسب.

سعر الفائدة الخالي من المخاطرة

أت37 كما هو معروف، فإن سعر الفائدة الخالي من المخاطرة هو العائد المحسوب المتاح حاليًا على إصدارات بكوبون قيمته صفراً من قبل حكومة البلاد التي تستخدم عملتها في التعبير عن سعر الممارسة بمدة متبقية مساوية للمدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم التي تم تقييمها (على أساس المدة التعاقدية المتبقية من خيار الاكتتاب في الأسهم مع الأخذ في الاعتبار آثار الممارسة المبكرة المتوقعة). وقد يكون من الضروري استخدام بديل مناسب في حالة عدم وجود مثل هذه الإصدارات الحكومية أو إذا أشارت الظروف إلى أن العائد المتضمن على إصدارات الحكومة هذه لا تمثل سعر الفائدة الخالي من المخاطرة. علاوةً على ذلك، يجب أن يتم استخدام بديل ملائم إذا كان مشاركو السوق يقومون بشكل نمطي بتحديد سعر الفائدة الخالي من المخاطرة باستخدام ذلك البديل بدلاً من العائد الضمني على الإصدارات الحكومية عند تقييم القيمة العادلة لخيار الاكتتاب في الأسهم بمدة تساوي المدة المتوقعة لخيار الاكتتاب في الأسهم الذي تم تقييمه.

آثار الهيكل الرأسمالي

أت38 كما هو معروف ، يحرر الغير، وليس المنشأة، خيارات اكتتاب في أسهم متداولة، وعند ممارسة هذه الخيارات يقوم المحرر بتسليم الأسهم إلى حامل

خيار الاكتتاب، ويتم الحصول على تلك الأسهم من حاملي الأسهم الموجودين، ومن ثم فإن ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم المتداولة ليس لها أثر في تضخيم عدد الأسهم بإصدارات جديدة.

أت39 بالعكس، إذا قامت المنشأة بتحرير خيارات الاكتتاب في الأسهم، يتم إصدار أسهم جديدة عند ممارسة خيارات الاكتتاب في تلك الأسهم (سواءً المصدرة بالفعل أو المصدرة في جوهرها، وذلك إذا تم استخدام الأسهم التي تم إعادة شراؤها في السابق والاحتفاظ بها في الخزانة). ونظرًا لأن الأسهم سوف يتم إصدارها بسعر الممارسة بدلاً من سعر السوق الحالي في تاريخ الممارسة، فإنه من شأن هذه الإصدارات الفعلية أو المحتملة أن تخفض من سعر السهم، بحيث لا يحقق حامل خيار الاكتتاب في الأسهم ربحاً كبيرًا عند ممارسة هذا الخيار مثل ذلك الربح الذي يحققه عند ممارسة خيارات الاكتتاب في أسهم متداولة مماثلة لا تخفض من سعر السهم.

أت40 يعتمد تحديد ما إذا كان لتلك الممارسة أثر على قيمة خيارات الاكتتاب في الأسهم على عوامل مختلفة، مثل عدد الأسهم الجديدة التي سوف يتم إصدارها عند ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم مقارنة بعدد الأسهم التي تم إصدارها بالفعل، كما أنه إذا كانت السوق تتوقع بالفعل أن يتم منح خيارات للاكتتاب في الأسهم، فإن السوق تكون قد قامت بالفعل بتحليل التخفيض المحتمل في سعر السهم إلى سعر السهم في تاريخ المنح.

أت41 يجب على المنشأة أن تراعي ما إذا كان من الممكن أن يكون للأثر المخفض لسعر السهم الناجم عن ممارسة خيارات الاكتتاب في الأسهم مستقبلاً أثر على القيمة العادلة لتلك المقدرة لتلك الخيارات في تاريخ المنح، ويمكن أن يتم تكييف نماذج تسعير خيارات الاكتتاب في الأسهم بحيث تراعي هذا الأثر المحتمل لتخفيض سعر السهم.

إدخال تعديلات على العقود القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم المسددة في شكل أسهم

أت42 تتطلب الفقرة "27"، بغض النظر عن أية تعديلات تدخل على الأحكام والشروط التي تم منح أدوات حقوق الملكية على أساسها، أو أي إلغاء أو تسوية لمنحة أدوات حقوق الملكية المذكورة، أن تقوم المنشأة بإثبات - على أقل تقدير - الخدمات المتلقاة والمقاسة بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح، إلا إذا لم تستحق تلك الأدوات نتيجة لعدم استيفاء أحد شروط الاستحقاق (بخلاف شرط السوق) المحددة في تاريخ المنح. بالإضافة إلى ذلك، على المنشأة أن تثبت آثار التعديلات التي تزيد من إجمالي القيمة العادلة للعقود القائمة على مدفوعات مبنية على أسهم أو تكون ذات ميزة بخلاف ذلك بالنسبة للعامل.

أت43 ولتطبيق متطلبات الفقرة "27"

(أ) إذا أدى التعديل إلى زيادة القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة (على سبيل المثال عن طريق تخفيض سعر الممارسة)، المقاسة قبل أو بعد التعديل مباشرة، فعلى المنشأة أن تدخل القيمة العادلة الزائدة الممنوحة، في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة في مقابل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، والقيمة العادلة الزائدة الممنوحة هي الفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المعدلة والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الأصلية، وكلاهما مقدر في تاريخ التعديل و إذا وقع التعديل أثناء فترة الاستحقاق، فإنه يتم تضمين القيمة العادلة الزائدة في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة خلال الفترة الممتدة من تاريخ التعديل وحتى تاريخ استحقاق أدوات حقوق الملكية المعدلة، بالإضافة إلى المبلغ القائم على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الأصلية في تاريخ المنح المعترف به عبر بقية فترة

الاستحقاق الأصلية، إذا وقع التعديل بعد تاريخ الاستحقاق يتم الاعتراف بالقيمة العادلة الإضافية الممنوحة على الفور- أو خلال فترة الاستحقاق إذا كان يجب على العامل إتمام فترة الخدمة الإضافية قبل أن يصبح مستحقا بدون شرط لأدوات حقوق الملكية المعدلة.

(ب) بالمثل، إذا أدى التعديل إلى زيادة عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة، فإنه يجب على المنشأة أن تدخل القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الإضافية الممنوحة، والمقاسة في تاريخ التعديل، ضمن قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة مقابل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، بالتناسب مع المقتضيات المذكورة في البند (أ) أعلاه. على سبيل المثال، إذا وقع التعديل أثناء فترة الاستحقاق، فإنه يتم تضمين أدوات حقوق الملكية الإضافية الممنوحة في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة خلال المدة الممتدة من تاريخ التعديل وحتى تاريخ استحقاق أدوات حقوق الملكية الإضافية، بالإضافة إلى المبلغ القائم على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة أصلاً في تاريخ المنح التي يتم الاعتراف بها خلال بقية فترة الاستحقاق الأصلية.

(ج) إذا قامت المنشأة بتعديل شروط الاستحقاق بأسلوب يؤدي إلى حصول العامل على مزايا ، على سبيل المثال بتخفيض فترة الاستحقاق أو بتعديل أو إزالة شرط الأداء (بخلاف شرط السوق، الذي يتم التعامل من خلاله مع التغيرات التي تطرأ عليه طبقا للبند (أ) أعلاه)، فعلى المنشأة أن تأخذ شروط الاستحقاق المعدلة في الاعتبار عند تطبيق مقتضيات الفقرات من "19" إلى "21".

أت44 علاوة على ذلك، إذا قامت المنشأة بتعديل أحكام وشروط أدوات حقوق الملكية الممنوحة بأسلوب يخفض من إجمالي القيمة العادلة للعقد القائم على مدفوعات مبنية على أسهم، أو إذا لم تكن منشئة لأية ميزة بالنسبة للعامل،

يجب على المنشأة على الرغم من ذلك أن تستمر في التعامل مع الخدمات المتلقاة كمقابل لأدوات حقوق الملكية الممنوحة كأن تلك التعديلات لم تكن (بخلاف إلغاء بعض أو كل أدوات حقوق الملكية الممنوحة، التي يتم التعامل معها طبقا لنص الفقرة "28"). على سبيل المثال:

(أ) إذا أدى التعديل إلى تخفيض القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة المقاسة قبل التعديل أو بعده مباشرة، فعلى المنشأة أن تراعي الانخفاض في القيمة العادلة وأن تستمر في قياس المبلغ المعترف به نظير الخدمات المتلقاة مقابل أدوات حقوق الملكية القائمة على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة في تاريخ المنح.

(ب) إذا أدى التعديل إلى تخفيض عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة إلى العامل، فإنه يتم التعامل مع هذا التخفيض كما لو كان إلغاءً لتلك الشريحة من المنحة طبقا لمتطلبات الفقرة "28".

(ج) إذا قامت المنشأة بتعديل شروط الاستحقاق بشكل لا تنشأ عنه مزايا بالنسبة للعامل، على سبيل المثال، عن طريق زيادة فترة الاستحقاق أو تعديل أو إضافة شرط الأداء (بخلاف شرط السوق، الذي يتم التعامل من خلاله مع التغيرات التي تدخل عليه طبقا لنص البند (أ) أعلاه)، لا يجوز للمنشأة أن تراعي شروط الاستحقاق المعدلة عند تطبيق متطلبات الفقرات من "19" إلى "21".

معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة

أت45 تعالج الفقرات "43أ" إلى "43ج" محاسبة معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة فى كل من قوائم المنشأة المالية المنفردة أو المستقلة . وتناقش الفقرات من "أت46" إلى "أت61" كيفية تطبيق متطلبات الفقرات من "43أ" إلى "43ج" وكما هو مشار إليه فى الفقرة "43د" يمكن أن تحدث معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت

المجموعة لعدد من الأسباب اعتماداً على الحقائق والظروف . لذلك لا يعتبر هذا النقاش شاملاً ويفترض أنه عندما لا يكون لدى المنشأة التى تستلم السلع والخدمات إلتزاماً لتسوية المعاملة ، تعتبر المعاملة مساهمة فى حقوق ملكية المنشأة التابعة من المنشأة الأم بغض النظر عن اى ترتيبات سداد داخل المجموعة.

أت 46 بالرغم من أن النقاش أدناه يركز على المعاملات مع الموظفين ، فإنه ينطبق أيضاً على معاملات المدفوعات المبنية على أسهم المماثلة مع موردى السلع أو الخدمات من غير الموظفين . وقد يقتضى الترتيب بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة من المنشأة الأخيرة أن تدفع إلى الشركة الأم مقابل تقديم أدوات حقوق الملكية إلى الموظفين . و لايعالج النقاش أدناه كيفية محاسبة ترتيب الدفع هذا فى داخل المجموعة.

أت 47 هناك أربعة قضايا شائعة تواجه معاملات المدفوعات المبنية على أسهم بين منشآت المجموعة . ولأجل التسهيل ، تناقش الأمثلة أدناه القضايا فيما يتعلق بالمنشأة الأم ومنشآتها التابعة .

ترتيبات المدفوعات المبنية على اسهم التى تتضمن أدوات حقوق ملكية المنشأة

أت 48 المسألة الأولى هى ما إذا كانت المعاملات التالية التى تتضمن أدوات حقوق ملكية المنشأة ينبغى أن تحاسب على أنها تم تسويتها نقداً أو تم تسويتها بأدوات حقوق الملكية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبى المصرى هذا .

(أ) تمنح المنشأة لموظفيها حقوقاً لأدوات حقوق ملكية المنشأة (مثلاً خيارات أسهم) وإما أن تختار أو يتعين عليها شراء أدوات حقوق الملكية (أسهم الخزينة) من طرف آخر لسداد إلتزاماتها تجاه موظفيها ،

و(ب) يمنح موظفو المنشأة حقوقاً فى أدوات حقوق ملكية المنشأة (مثلاً خيارات أسهم) ، إما عن طريق المنشأة نفسها أو مساهميها ، ويوفر مساهمو المنشأة أدوات حقوق الملكية المطلوبة .

أت 49 تحاسب المنشأة معاملات المدفوعات المبنية على أسهم التى تستلم فيها خدمات مقابل أدوات حقوق ملكيتها على أنه تم تسويتها بحقوق الملكية . وينطبق هذا الأمر بغض النظر عما إذا أختارت المنشأة أو كان يتعين عليها شراء أدوات حقوق الملكية تلك من طرف آخر لسداد إلتزاماتها تجاه موظفيها بموجب إتفاقية المدفوعات المبنية على أسهم . وهو ينطبق أيضاً بغض النظر عما إذا :

(أ) كانت حقوق الموظف فى أدوات حقوق ملكية المنشأة ممنوحة من المنشأة نفسها أو من قبل مساهميها ،

أو (ب) تم تسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم من قبل المنشأة نفسها أو من قبل مساهميها .

أت50 إذا كان على المساهم إلتزام بتسوية المعاملة مع موظفى المنشأة المستثمر فيها فإنه يقدم أدوات حقوق ملكية المنشأة المستثمر فيها لديه بدلاً من حقوق ملكيته . لذلك إذا كان المنشأة المستثمر فيها تقع فى نفس المجموعة التى يوجد فيها المساهم ، وفقاً للفقرة "43ج" ، فعلى المساهم أن يقيس إلتزامه وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التى تشترى فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الإلتزامات التى تتحملها أمام المورد فى قوائم المساهم المالية المستقلة والمنفردة وتلك المطبقة على المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات الملكية فى قوائم المساهم المالية المجمعة .

ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التى تشمل أدوات حقوق ملكية المنشأة الأم

أت 51 تتعلق المسألة الثانية بمعاملات الدفع على اساس الأسهم بين منشأتين أو أكثر ضمن نفس المجموعة والتى تشمل أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى فى المجموعة . فعلى سبيل المثال يمنح موظفو المنشأة التابعة حقوقاً فى أدوات حقوق الملكية لمنشآتها الأم كمقابل للخدمات التى يقدمها هؤلاء الموظفين إلى المنشأة التابعة .

أت 52 لذلك تتعلق المسألة الثانية بترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التالية :

(أ) تمنح المنشأة الأم مباشرة لموظفى منشآتها التابعة حقوقاً فى أدوات حقوق ملكيتها ، ويكون على المنشأة الأم (وليس المنشأة التابعة) إلتزام بتسليم موظفى المنشأة التابعة أدوات حقوق الملكية.

و(ب) تمنح المنشأة التابعة لموظفيها فى أدوات حقوق ملكية منشآتها الأم ويكون للمنشأة التابعة إلتزام بتسليم موظفيها بأدوات حقوق الملكية .

تمنح المنشأة الأم لموظفى منشآتها التابعة حقوقاً فى أدوات حقوق ملكيتها

أت 53 ليس على المنشأة التابعة إلتزاماً بتسليم موظفيها أدوات حقوق ملكية منشآتها الأم . لذلك ، ووفقاً للفقرة :43ب" ، تقيس المنشأة الخدمات المقدمة من موظفيها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات حقوق الملكية وتعترف بالزيادة المقابلة فى أدوات حقوق الملكية كمساهمة من المنشأة الأم .

أت 54 على المنشأة الأم إلتزاماً بتسوية المعاملة مع موظفى المنشأة التابعة من خلال تقديم أدوات حقوق ملكيتها لذلك ، ووفقاً للفقرة "43ج" ، تقيس المنشأة الأم إلتزامها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التى تكون فيها البضاعة أو الخدمات هى المقابل لأدوات حقوق الملكية .

تمنح المنشأة التابعة موظفيها حقوقاً فى أدوات حقوق ملكية منشآتها الأم

أت55 لأن المنشأة التابعة لا تحقق أى من الشروط الواردة فى الفقرة "43ب" ، فعليها أن تحاسب المعاملة مع موظفيها على أنه تم تسويتها بالنقد . ويطبق هذا المتطلب بغض النظر عن كيفية حصول المنشأة التابعة على أدوات حقوق الملكية لسداد إلتزاماتها نحو موظفيها .

ترتيبات المدفوعات المبنية على أسهم التي تشمل الدفعات التي يتم تسويتها بالنقد إلى الموظفين

أت 56 المسألة الثالثة هى كيف ينبغى على المنشأة التى تستلم السلع أو الخدمات من مورديها (بما فى ذلك الموظفين) أن تعالج محاسبياً ترتيبات

المدفوعات المبنية على أسهم نقداً عندما لا يكون على المنشأة نفسها أى إلتزام بعمل الدفعات المطلوبة إلى الموردين . فعلى سبيل المثال ، أدرس الترتيبات التالية التى يكون فيها على المنشأة الأم (وليس المنشأة نفسها) إلتزام بعمل الدفعات النقدية المطلوبة إلى موظفى المنشأة :

(أ) سيحصل موظفو المنشأة على دفعات نقدية مرتبطة بسعر أدوات حقوق الملكية.

(ب) سيحصل موظفو المنشأة على دفعات نقدية مرتبطة بسعر أدوات حقوق ملكية منشآتها الأم .

أت 57 ليس على المنشأة التابعة إلتزاماً بتسوية المعاملة مع موظفيها . لذلك ، تعالج المنشأة محاسبياً المعاملة مع موظفيها على أنه تم تسويتها نقداً وتعترف بالزيادة المقابلة فى أدوات حقوق الملكية على أنها مساهمة من المنشأة الأم . وتعيد المنشأة التابعة قياس تكلفة المعاملة لاحقاً لأى تغيرات ناجمة عن شروط الاستحقاق غير السوقية غير المحققة وفقاً للفقرات من "19" إلى "21" . ويختلف هذا الأمر عن قياس المعاملة على أنه تم تسويتها نقداً فى القوائم المالية المجمعة للمجموعة .

أت 58 لأن المنشأة الأم ليس عليها إلتزاماً بتسوية المعاملة مع الموظفين ، ولأن المقابل عبارة عن نقد ، تقيس المنشأة الأم (و المجموعة المجمعة) إلتزامها وفقاً للمتطلبات المطبقة على المعاملات التى تشترى فيها المنشأة البضاعة أو الخدمات مقابل الإلتزامات التى تتحملها أمام المورد فى الفقرة "43.ج".

نقل الموظفين بين منشآت المجموعة

أت 59 تتعلق المسألة الرابعة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمجموعة والتى تشمل موظفى أكثر من منشأة فى المجموعة . فعلى سبيل المثال ، تمنح المنشأة الأم موظفى منشآتها التابعة حقوقاً فى أدوات حقوق ملكيتها مشروطة بإتمام الخدمات المستمرة مع المجموعة لفترة محددة . ويمكن

أن ينقل موظف احدى المنشآت التابعة إلى منشأة تابعة أخرى خلال فترة الاستحقاق دون تأثر حقوق الموظف فى أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة الأم بموجب ترتيب المدفوعات المبينة على أسهم الأصلى . وإذا لم يكن هناك على المنشآت التابعة إلتزام بتسوية معاملة المدفوعات المبنية على أسهم مع موظفيها ، فإنها تعالج محاسبياً على أنها معاملة تم تسويتها بأدوات حقوق الملكية . وتقيس كل منشأة الخدمات المستلمة من الموظف بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية فى تاريخ منح الحقوق فى تلك الأدوات أساساً من قبل المنشأة الأم ونسبة فترة الاستحقاق التى خدمها الموظف مع كل منشأة تابعة .

أت 60 إذا كان على المنشأة التابعة إلتزام بتسوية المعاملة مع موظفيها بأدوات حقوق ملكية منشأتها الأم ، فإنها تعالج المعاملة محاسبياً على أنه تم تسويتها نقداً وتقيس كل منشأة تابعة الخدمات المستلمة على أساس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية فى تاريخ المنح لنسبة فترة الاستحقاق التى خدمها الموظف فى المنشأة . إضافة لذلك ، تعترف كل منشأة تابعة بأى تغير فى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية خلال فترة خدمة الموظف لدى كل منشأة تابعة .

أت61 يمكن أن يخفق الموظف ، بعد تنقله بين منشآت المجموعة ، فى تلبية أحد شروط الاستحقاق عدا شرط السوق مثل أن يترك الموظف المجموعة قبل إتمام مدة الخدمة . وفى هذه الحالة ، وبما أن شرط الاستحقاق هو الخدمة فى المجموعة ، تقوم كل منشأة تابعة بتعديل المبلغ المعترف به سابقاً فيما يتعلق بالخدمات المستلمة من الموظف وفقاً للمبادئ الواردة فى الفقرة "19" وعليه ، إذا لم تستحق الحقوق الممنوحة من المنشأة الأم فى أدوات حقوق الملكية بسبب إخفاق الموظف فى تلبية أحد شروط الاستحقاق عدا شرط السوق ، فلا يتم الأعتراف بأى مبلغ على أساس تراكمى للخدمات المستلمة من الموظف فى القوائم المالية لأى منشأة فى المجموعة .

الفصل الثالث

التنقيب واستكشاف الموارد التعدينية

المعيار المحاسبى الدولى رقم (6) IFRS

المعيار المحاسبى المصرى رقم (36)

محتويات هذا الفصل :

- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح أسس الإعتراف والقياس والإفصاحات للاستكشاف والتنقيب عن الموارد التعدينية .
  - مقدمة .
  - المصطلحات الأساسية .
  - التغيرات فى السياسات المحاسبية.
  - القياس المبدئى والقياس اللاحق.
  - التصنيف .
  - الانخفاض فى القيمة .
  - مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (36) المعدل 2015 .

استكشاف وتقييم الموارد التعدينية

المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 6

المعيار المحاسبى المصرى رقم (36)

جدول يبين أهم الملامح والعناصر الأساسية للمعيار :

عناصر المعيار	الشرح والتفسير
1 – الهدف من المعيار	صدر هذا المعيار لأنه كانت هناك أطر مختلفة فى الممارسة العملية لمعالجة نفقات استكشاف وتقييم الموارد التعدينية ، ونظراً لعدم وجود دليل ارشادى يتناول المعالجة المحاسبية لهذه النفقات بما يتفق مع الاطار والقواعد المتبعة فى المعايير الدولية للتقارير المالية ، لذا صدر هذا المعيار ليوفر ارشادات للمحاسبين عن : 1. معايير الاعتراف المبدئى . 2. أساس القياس المبدئى للقياس . 3. القياس اللاحق بعد الاعتراف المبدئى . 4. اختبارات انخفاض قيمة الاصول . 5. الافصاحات المطلوبة .
2 – نطاق المعيار	يطبق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم التى تتكبدها المنشأة . ويعنى المعيار بصفة خاصة بمعايير الاعتراف المبدئى لنفقات الاستكشاف والتقييم وأساس القياس اللاحق وإجراء اختبار انخفاض القيمة والافصاحات اللازمة عن مبالغ القوائم المالية الناشئة من استكشاف وتقييم الموارد التعدينية ، ولا يتناول هذا المعيار جوانب آخرى للمحاسبة بواسطة المنشآت المرتبطة باستكشاف وتقييم الموارد التعدينية .

	والمنشأة التى لها أصول استكشاف وتقييم يمكنها اختيار مدى انخفاض قيمة هذه الاصول على أساس "وحدة توليد النقدية" لاستكشاف وتقييم الاصول بدلاً من أساس وحدة توليد النقدية الذى تم توضيحه فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) المتعلق باتخفاض قيمة الاصول أو المعيار المصرى رقم (31)، ويجب أن تفصح المنشآت التى يوجد لديها أصول استكشاف وتقييم أن تفصح عن المعلومات حول تلك الاصول والمستوى الذى عنده يتم تقدير مدى انخفاض تلك الاصول وأى خسائر انخفاض قيمة الاصول معترف بها .
3 – الاختلاف الاساسى بين المعيار المحاسبى المصرى رقم (36) والمعيار الدولى للتقارير المالية IFRS (6) .	الاختلاف بين المعيار المصرى والمعيار الدولى للتقارير المالية هو فى القياس اللاحق للأصول بعد الاعتراف المبدئى حيث ينص المعيار المحاسبى المصرى فى الفقرة (12) على إنه : "بعد الاعتراف بالأصل تقوم المنشأة بتطبيق نموذج التكلفة لأصول التنقيب والتقييم" وذلك عند القياس بعد الاعتراف بالأصل . بينما ينص المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS (6) فى نفس الفقرة (12) على ما يلى : "بعد الاعتراف فإنه يجب على المنشأة تطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أصول الاستكشاف والتقييم، وإذا تم تطبيق نموذج إعادة التقييم فإنه يجب أن يكون متوافقاً مع تصنيف الاصول كما جاءت فى معيار الاصول الثابتة واهلاكاتها IAS 16 أو النموذج الوارد فى معيار المحاسبة الدولى IAS 38 الاصول غير الملموسة ، ويتضح من ذلك أن المعايير المحاسبية المصرية اصبحت تضع خيار التكلفة التاريخية كخيار وحيد للقياس اللاحق ، فى حين أن

	المعايير الدولية تتيح فى معايير عديدة الخيار للمنشأة بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم مثل معيار الاصول الثابتة ومعيار الاصول غير الملموسة ومعيار الاستثمار العقارى ، بينما الغت المعايير المصرية خيار القيمة العادلة أو القيمة حسب إعادة التقييم .
4 – المفاهيم الاساسية	وحدة توليد النقدية : - هى أصغر مجموعة أصول يمكن تمييز إنها تولد تدفقات نقدية داخلة للمنشأة من الاستخدام المستمر لها ، والذى يكون مستقلاً بشكل كبير عن باقى التدفقات النقدية من أصول آخرى أو مجموعات آخرى من الاصول . - يجب ألا تكون وحدة توليد النقدية لاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية أكبر من قطاع تشغيلى محدد وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية IFRS (8) ويجب على المنشأة عمل اختبار انخفاض قيمة الأصول لأصول الاستكشاف والتنقيب حسب السياسات المحاسبية التى طبقتها فى السنوات الأخيرة الأحدث. - تعرف نفقات الاستكشاف والتقييم بإنها نفقات الاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية المعترف بها كأصول . - نفقات الاستكشاف والتقييم هى نفقات تتكبدها المنشاة فى سبيل استكشاف وتقييم الموارد التعدينية . - استكشاف وتقييم الموارد التعدينية : هو بحث عن الموارد التعدينية فى باطن الارض وكذلك تحديد الجدوى الفنية والحياة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية قبل إتخاذ القرار بتطوير الموارد التعدينية .

5 –المعالجة المحاسبية: أولاً : القياس المبدئى:	1. يجب قياس أصول الاستكشاف والتقييم بالتكلفة . 2. يجب على المنشأة تحديد سياسة ثابتة لبيان أى مصروفات يتم الاعتراف بها كأصول (أى رسملتها) وتطبيق هذه السياسة بشكل ثابت ومتسق ، وعند عمل هذا التحديد يجب الربط بين الدرجة التى تحدث بها المصروفات وإيجار موارد معدنية محددة، وفيما يلى أمثلة على المصروفات التى يمكن إدخالها فى القياس المبدئى لأصول الاستكشاف والتقييم (القائمة ليست حصرية وإنما مجرد أمثلة) : أ- الحصول على حقوق الاستكشاف . ب- الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزائية . ج- الحفر الاستكشافى . د حفر العينات العميق . ه أخذ العينات وفحصها . و- الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والفائدة التجارية لاستخراج المورد المعدنى . 3. لا يتم الاعتراف بالمصروفات المتعلقة بتطوير الموارد المعدنية كأصول استكشاف وتقييم ويوفر المعيار المحاسبى الدولى (38) إرشادات بشأن الاعتراف بالأصول الناجمة عن التطوير . 4. يتم الاعتراف بأى التزامات محتملة عن إزالة بعض الإنشاءات أو إعادة الوضع لما كان عليه وفقاً للمعيار المحاسبى الخاص "بالمخصصات والالتزامات المحتملة والاصول المحتملة" .

ثانياً: القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولى :	1. يتم الاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم مع مراعاة أن المعيار المصرى الغى نموذج إعادة التقييم . 2. يمكن للمنشأة تغيير السياسة المحاسبية المتعلقة بمعالجة مصروفات الاستكشاف والتقييم إذا كان هذا التغيير سيؤدى إلى قوائم مالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين فيما يتعلق بإتخاذ القرارات الاقتصادية وبشرط ألا يؤدى ذلك إلى انخفاض الموثوقية ، أو أن يؤدى إلى زيادة الموثوقية وليس على حساب الملاءمة ، وتقوم المنشأة بالحكم على الملاءمة والموثوقية وفقاً للمعيار المحاسبى الخاص بالسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء . 3. يجب على المنشأة التى تغير سياستها المحاسبية لنفقات الاستكشاف والتقييم تقديم مبررات قوية لإظهار أن هذا التغيير يجعل قوائمها المالية أقرب لتلبية المقاييس الموجودة فى المعيار المحاسبى الخاص "بالسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء" .
ثالثاً: العرض فى القوائم المالية .	1. يجب على المنشأة تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم كأصول ملموسة أو أصول غير ملموسة حسب طبيعة الاصول المستحوذ عليها وتطبيق هذا التصنيف بشكل متسق . 2. تتم معاملة بعض أصول الاستكشاف والتقييم على إنها أصول غير ملموسة (مثل حقوق الحفر) بينما تعتبر أصول أخرى على إنها ملموسة (مثل ذلك المركبات ومعدات الحفر) وإلى المدى الذى يتم فيه استهلاك أصل ملموس فى تطوير أصل غير ملموس ، فإن المبلغ الذى يعكس ذلك الاستهلاك هو جزء من تكلفة الأصل غير الملموس ، على أن استخدام أصل ملموس لتطوير أصل غير ملموس لا يغير من طبيعة الاصل الملموس وتحويله إلى أصل غير ملموس.

رابعاً: إعادة تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم.	1. لا يستمر تصنيف أصل الاستكشاف والتقييم بنفس القدر عندما يمكن إظهار الجدوى الفنية والفائدة الاقتصادية لاستخراج المورد المعدنى . 2. يتم تقييم أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد الانخفاض فى القيمة والاعتراف بأية خسارة إنخفاض فى القيمة قبل إعادة التصنيف .
خامساً: إنخفاض قيمة اصول الاستكشاف والتقييم.	1. يتم تقييم أصول الاستكشاف والتقييم لتحديد مدى حدوث إنخفاض فى قيمة تلك الاصول عندما تظهر حقائق وظروف ومؤشرات تشير إلى أن القيمة الدفترية المسجلة لأصل الاستكشاف والتقييم تزيد عن المبلغ القابل للاسترداد منه ، وفى هذه الحالة فإن على المنشأة قياس وعرض والافصاح عن أية خسائر فى انخفاض قيمة الاصول وفقاً لمعيار الانخفاض فى قيمة الاصول . 2. يلاحظ أن المظاهر الداخلية والخارجية لإنخفاض الاصول تختلف فى معيار أصول الاستكشاف والتقييم عن الموارد التعدينية عن باقى الاصول الواردة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) الخاص بانخفاض قيمة الاصول ، ولذلك تطبق الحقائق والظروف والمؤشرات الواردة فى معيار اصول استكشاف وتقييم الموارد التعدينية وهى كما يلى : أ انقضاء الفترة التى يحق فيها للمنشأة الاستكشاف فى المنطقة خلال الفترة أو قرب إنتهائها فى المدى القريب ولا يتوقع تجديدها . ب. زيادة الانفاق على مزيد من الاستكشاف وتقييم المصادر المعدنية فى المنطقة المحددة ، وهذا الانفاق الزائد غير داخلى فى موازنة الانفاق وليس مخططا له. ج لم يؤد استكشاف وتقييم الموارد المعدنية فى المنطقة المحددة إلى اكتشاف كميات تجارية اقتصادية (أى

	مرجحة) وقررت المنشأة التوقف عن هذه الأنشطة فى المنطقة المحددة . د. توجد بيانات كافية ودلائل تشير إلى إنه بالرغم من المضى قدماً فى التطوير فى المنطقة المحددة ، إلا أن ليس من المحتمل استعادة القيمة الدفترية المسجلة فى الدفاتر لأصل الاستكشاف والتقييم بكامله من التطوير الناجح أو من خلال البيع . ه. فى أية حالة من الحالات السابقة ، أو فى حالات مماثلة ، فإنه ينبغى على المنشأة إجراء اختبار لانخفاض القيمة حسبما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) المتعلق بانخفاض قيمة الأصول وكذلك الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة حسبما جاء فى المعيار (36) .
6-الافصاح	1. يجب على المنشأة الافصاح عن المعلومات التى تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها فى قوائمها المالية والناشئة عن اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية وعلى الأخص : أ سياساتها المحاسبية لمصروفات الاستكشاف والتقييم بما فى ذلك الاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم . ب. مبالغ الاصول والالتزامات والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة من استكشاف وتقييم الموارد المعدنية 2. يجب على المنشأة معاملة أصول الاستكشاف والتقييم كفئة منفصلة من الاصول وعمل الافصاحات المطلوبة بموجب معيار الأصول الثابتة وإهلاكاتها أو الأصول غير الملموسة وبما يتفق مع الكيفية التى تم بها تصنيف أصول الاستكشاف والتقييم .

أمثلة وحالات عملية

تعرف الموارد الطبيعية بإنها أصول موجودة فى الطبيعة مثل الموارد التعدينية والغابات والنفط والغاز والمناجم والمحاجر ، وعند استكشاف وتطوير تلك الموارد التعدينية يتم تسجيلها طبقاً لمبدأ التكلفة ، ويتم توزيع وتخصيص تلك التكلفة على مدار فترة استغلاله وحسب الكميات المستخرجة منه أو المستخدمة وتسمى هذه العملية بالنفاذ أو النضوب Depletion وهو يماثل إهلاك الأصول الثابتة ، ويستخدم غالباً طريقة وحدات الانتاج لحساب النفاذ أو النضوب خلال الفترة المالية .

حالة عملية (1) :

بفرض أن منشأة قامت بتكبد نفقات قدرها 500000 جنيهاً وإثباتها كاصل فى سبيل تجهيز منجم لاستخراج الحديد ، وبفرض أن الانتاج المقدر استخراجه من هذا المنجم هو 100000 طن وتم تقديره بواسطة الخبراء فى هذا الشان ، وقد قامت باستخراج 8000 طن حديد فى السنة الأولى .

المطلوب : أحسب النفاذ (النضوب) .

الحـــــل

1 – معدل نفاذ الوحدة = التكلفة المرسملة لأصل المورد الطبيعى / العدد أو الكمية المقدرة الكلى للوحدات المستخرجة

= 500000 جنيه / 100000 وحدة = 5 جنيه / طن

2 - قسط النفاذ (النضوب) فى السنة الأولى = معدل النفاذ للوحدة × الكمية المستخرجة خلال السنة

= 5 × 8000 طن = 40000 جنيه

ويكون القيد كما يلى :

40000		من حـ/ مصروفات نفاذ موارد طبيعية	12/31
	40000	إلى حـ/ منجم الحديد	

حالة عملية (2) :

بلغت تكلفة الاستحواذ على أحد حقول الزيت والتعدين والتى تم رسملتها ما قيمته 5 مليون دولار ، وقدر أن الحقل يحتوى على 2 مليون برميل من الزيت .

المطلـوب : أحسب النفاذ (النضوب) إذا كان المستخرج من الزيت فى هذه السنة هو 40000 برميل .

الحـــــل

1 – معدل النفاذ أو النضوب للوحدة = تكلفة أصول الاستكشاف والتعدين / الكمية الكلية المقدرة للاستخراج

= 5000000 دولار / 2000000 وحدة = 2.5 دولار / للوحدة

2 - النفاذ (النضوب) فى السنة الأولى = معدل النفاذ للوحدة × الكمية المستخرجة خلال السنة

= 2.5 دولار × 40000 وحدة = 100000 دولار

طريقة الجهود الناجحة وطريقة التكلفة الكلية :

تقوم بعض الشركات فى دول عديدة برسملة التكاليف المرتبطة فقط بالاكتشافات الناجحة للموارد الطبيعية (بمعنى إمكانية استخراج المورد وبيعه تجارياً بربح مناسب) أما الاكتشافات الفاشلة مثل الآبار الجافة (أو الآبار التى يوجد بها المورد الطبيعى ولكن تكلفة استخراجه تكون أكبر بكثير من ثمن بيعه ولذلك لا يمكن استغلاله تجارياً) وتكلفة هذه الاكتشافات الفاشلة تعتبر خسائر عند تكبدها وإثبات إنها فاشلة ويطلق على الطريقة المحاسبية التى تقوم برسملة تكلفة الاكتشافات الناجحة فقط بإنها "طريقة الجهود الناجحة" .

ولكن هناك بعض الشركات خاصة الشركات الأجنبية التى تقوم بالاستكشاف والحفر فى دول نامية ، فإنها تفضل رسلمة التكاليف الكلية (أى تكاليف الاستكشاف الناجحة وغير الناجحة) حتى لا تتحمل وحدها خسائر الاكتشافات الفاشلة وذلك لإنها عادة تسترد تكاليف الاكتشافات أولاً أو إثناء الاستغلال وتقتسم الانتاج مع البلد

المضيف ، ويطلق على هذه الطريقة طريقة التكلفة الكلية والتى يتم بموجبها رسملة تكاليف الاستكشاف الناجحة وغير الناجحة كأصل .

حالة عملية (3) :

بلغت أصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية فى منطقتين هما المنطقة (أ) والمنطقة (ب) ما قيمته 20 مليون دولار ، 10 مليون دولار على الترتيب ، وفى نهاية العام قدر الفنيون والخبراء أن المنطقة (أ) بها آبار ناجحة وقدر أن بها نحو 5 مليون برميل نفط ويكون استغلاله تجارية واقتصادياً ناجحاً بينما وجدت الآبار جافة فى المنطقة (ب) ولا يمكن استغلالها تجارياً .

المطلوب : (1) المعالجة المحاسبية وقيود اليومية اللازمة فى ظل طريقتى الجهود الناجحة والتكلفة الكلية إذا قامت الشركة باستخراج 200000 برميل فى نهاية السنة الأولى .

(2) بيان الأثر على قائمة الأرباح والخسائر والميزانية .

الحـــــل

أولاً : طريقة الجهود الناجحة :

1. يتم استمرار تسجيل أصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية كأصل فى الميزانية .
2. بالنسبة للآبار الجافة غير الناجحة فإن تكلفتها تعتبر خسارة لعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية منها ويتم تسجيل الخسارة بالقيد التالى :

10000000	من حـ/ خسائر أصول اكتشاف وتقييم الموارد التعدينية	
	إلى حـ/ أصول اكتشاف وتقييم الموارد التعدينية	10000000

وتقفل هذه الخسائر فى حـ/ أرباح وخسائر وتظهر كخسارة فى قائمة الارباح والخسائر أو قائمة الدخل الشامل ، وعند حساب قسط نفاذ (أو نضوب) السنة الأولى يتم الآتى :

1 ـ معدل النفاذ أو النضوب للوحدة = $\frac{\text{تكلفة الاكتشافات الناجحة}}{\text{الكمية الكلية المقدرة للآبار الناجحة}}$

$= \frac{\text{20 مليون دولار}}{\text{5 مليون برميل}} =$ 4 دولار / للبرميل

2 ـ قسط نفاذ السنة الأولى = معدل النفاذ للوحدة × الكمية المستخرجة خلال السنة

= 4 دولار × 200000 برميل = 800000 دولار

ويكون القيد كما يلى :

8000000	من حـ/ مصروف نفاذ الموارد التعدينية	
	إلى حـ/ اصول استكشاف وتقييم الموارد التعدينية	8000000

الأثر على حـ/ الارباح والخسائر

10000000	خسائر اصول اكتشاف وتقييم الموارد التعدينية	
800000	مصروف نفاذ الموارد المعدنية	

الأثر على الميزانية

19200000	اصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية	

ثانياً : طريقة التكلفة الكلية : تتلخص الطريقة فيما يلى :

يتم تحميل اصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية بالتكلفة الكلية للاكتشافات الناجحة والاكتشافات غير الناجحة أى أن أصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية سوف تظهر بالتكلفة الكلية وقدرها 30 مليون جنيه عبارة عن 20 مليون تكلفة الآبار الناجحة + 10 مليون تكلفة الآبار غير الناجحة ، ويتم توزيع التكلفة الإجمالية على الكمية الكلية المقدر استخراجها لحساب قسط النفاذ السنوى بطريقة وحدات الانتاج كما سبق .

1 – معدل النفاذ للبرميل = التكلفة الكلية / الكمية الكلية المقدرة للاستخراج

= 30000000 جنيه / 500000 وحدة = 6 دولار / للوحدة

2 – قسط نفاذ السنة الأولى = معدل النفاذ للبرميل × الكمية المستخرجة خلال السنة

= 6 دولار × 200000 برميل = 1200000 دولار

ويتم إجراء قيد قسط نفاذ الاصل (كما سبق) .

الأثر على حـ / الارباح والخسائر

12000000	مصروف نفاذ الموارد التعدينية		

الأثر على الميزانية

28800000	اصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية		

حالة عملية (4) :

حصلت إحدى الشركات على حقوق الحفر والتنقيب والتعدين فى ثلاث مناطق داخل إحدى الدول هى المناطق أ ، ب ، ج وبلغت النفقات التى حملت على أصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية (تكلفة حقوق الحفر والدراسات اللازمة والحفر الاستكشافى وحفر الخنادق والعينات وتقييم الجدوى الفنية والمنافع الاقتصادية .. الخ) ما قيمته 15 ، 13 ، 12 مليون دولار على الترتيب لكل منطقة وفى نهاية السنة كانت نتيجة الحفر فى المنطقة (أ) ناجحة ، بينما لم توجد أى احتمالات للنجاح فى المنطقة (ب) ، أما المنطقة (ج) فمازال البحث فيها جارياً وخلال سنة 2015 تم استخراج 500000 برميل نفط من المنطقة (أ) الناجحة والتى يقدر فيها النفط بما يعادل 3 مليون برميل نفط .

المطلوب : قيود اليومية اللازمة خلال سنة 2015 باستخدام طريقة الجهود الناجحة .

الحـــــل

1. عند تكبد نفقات الحفر والتنقيب والتعدين (15 + 13 + 12) = 40 يتم إجراء القيد التالى (على مراحل حسب حدوث النفقات) (الأرقام بالمليون دولار) :

40		من حـ/ أصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية
	40	إلى حـ/ نقدية وما فى حكمها

2. عند إثبات فشل وجود نفط فى المنطقة (ب) واعتبار تكاليفها خسارة فوراً وتحميلها على قائمة الارباح والخسائر (الدخل الشامل) :

13		من حـ/ خسائر حقوق التنقيب والتعدين (قائمة الدخل)
	13	إلى حـ/ أصول استكشاف وتقييم الموارد التعدينية

3. إثبات مصورف النفاذ فى السنة :

1 – معدل النفاذ أو النضوب للبرميل = تكلفة الآبار الناجحة / الكمية الكلية المقدرة للآبار الناجحة

= 15 مليون دولار / 3 مليون برميل = 5 دولار / للبرميل

2 – قسط نفاذ السنة الأولى = معدل النفاذ للوحدة × الكمية المستخرجة خلال السنة

= 5 دولار × 500000 برميل = 2.5 مليون دولار

ويكون القيد كما يلى :

2.5		من حـ/ مصروف نفاذ الموارد التعدينية (قائمة الدخل)
	2.5	إلى حـ/ اصول استكشاف وتقييم الموارد التعدينية

الأثر على حـ / الارباح والخسائر

13	خسائر حقوق التنقيب والتعدين	
2.5	مصروف نفاذ الموارد المعدنية	

الأثر على الميزانية

24.5	اصول الاستكشاف والتقييم للموارد التعدينية	

هذا الرقم عبارة عن :

40 مليون أصول – 13 مليون خسائر تنقيب – 2.5 مصروف النفاذ = 24.5

ويلاحظ أنه فى دراسات أجريت فى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية لبيان تفضيل الشركات ما بين طريقة الجهود الناجحة وطريقة التكلفة الكلية وجد الآتى :

تفضل الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال استخراج الموارد الطبيعية اتباع الطريقة التى تؤدى إلى تخفيض صافى الربح لإن ذلك يحقق لها المنافع التالية :

أ. تخفيض الضرائب التى تسددها لإنها سوف تحسب على أرباح أقل .

ب. تجنب التكاليف السياسية والتى تنشأ من لفت أنظار الحكومة والسلطات السياسية فى الدولة نحو الشركات التى تحقق أرباحاً ضخمة مثل تحميلها ببعض الإعفاءات الاجتماعية أو فرض ضرائب بأسعار أعلى أو غيرها ، ولذلك تعمل الشركات التى تحقق أرباحاً ضخمة على محاولة إتباع الطرق والسياسات المحاسبية التى تؤدى إلى تخفيض صافى الربح ولذلك تفضل تلك الشركات اتباع طريقة الجهود الناجحة ويضاف إلى ذلك إنه فى ظل اتباع طريقة الجهود الناجحة يكون تقلب المكاسب أقل ضرراً للمنشآت الكبيرة التى ترتبط بأنشطة كثيرة مكملة (مثل التكرير والاسالة للغاز) أكثر من مجرد اكتشاف الموارد المعدنية ، وكذلك لا يكون التأثير السلبى على المكاسب حاداً خاصة بالنسبة للشركات التى تقوم بعمليات متكاملة والتى تحقق المكاسب الاساسية من التسويق وأنشطة التكرير والنقل أكثر من مجرد أنشطة الاستكشاف .

حالة عملية (5) :

تبلغ القيمة الدفترية لأصول الاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية 28 مليون دولار فى 2015/12/31 ، وقد ظهرت مؤشرات تشير إلى إنه ليس من المحتمل استعادة القيمة الدفترية لأصول الاستكشاف والتنقيب بكامله بالرغم من المضى قدماً فى تطوير المنطقة المحددة ، وقد قدرت قيمة الاستخدام نتيجة الاستمرار فى أعمال الاستكشاف وتطوير الموارد التعدينية فى المنطقة بقيمة 26 مليون دولار ، بينما قدرت صافى القيمة البيعية إذا تم بيع الحقوق الخاصة بالحفر والتنقيب لشركة آخرى بمبلغ 25 مليون دولار (تسمح الاتفاقية بذلك) .

المطلوب : إجراء إختبار إنخفاض القيمة .

الحـــــل

1 – يتم حساب القيمة الاستردادية للأصل :

وهى القيمة الاكبر من :

- **أما القيمة الاستخدامية 26 مليون دولار .**
- **أو القيمة البيعية 25 مليون دولار .**
- **إذن القيمة الاستردادية هى الاكبر أى 26 مليون دولار .**

2 – إجراء إختبار انخفاض القيمة :

الفرق = القيمة الاستردادية – القيمة الدفترية = موجب زيادة قيمة

(سالب خسائر انخفاض)

= 26 مليون دولار - 28 مليون دولار = -2 مليون دولار

وتعتبر خسائر انخفاض قيمة اصول الاستكشاف والتنقيب وترحل إلى الارباح والخسائر .

التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1 ـ مقدمـــة :

1-1 يتناول IFRS 6 التقارير المالية للتنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها وتشمل المعادن والبترول والغاز الطبيعى والموارد الأخرى غير المتجددة.والقصد فى المعيار أن يوفر بعض القواعد الارشادية المبدئية المحددة بشأن محاسبة مثل هذه الانشطة إلى أن يجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مراجعة أكثر شمولاً لمحاسبة الصناعات الاستراتيجية . وبصفة خاصة يعدل المعيار متطلبات المعايير الأخرى من أجل تقليل الاضطراب الذى تتعرض له الكيانات فى الصناعات الاستراتيجية التى تطبق معايير التقارير المالية للمرة الأولى (IFRS) .

2-1 بشكل أكثر تحديداً :

- يحدد هذا المعيار المصروفات الواجب إدراجها فى واستبعادها من أصول التنقيب والتقييم .
- يوفر المعيار إعفاء لأصول التنقيب والتقييم فى جزء الهيكل الهرمى الوارد فى IAS 8 – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء- للمعايير التى ينبغى أن يستخدمها الكيان من أجل صياغة سياسة محاسبية إذا لم ينطبق أى IFRS تحديداً على بند ما .
- يوجب المعيار على الكيان الإعتراف بأصول التنقيب والتقييم لتقييم مدى حدوث انخفاض فى القيمة فى مثل هذه الأصول طبقاً لـ IFRS 6 ولقياس هذا الانخفاض فى القيمة طبقاً لـ IAS 36 – الانخفاض فى قيمة الأصول .
- يشترط المعيار إجراء افصاحات تحدد وتشرح مبالغ القوائم المالية التى تنشأ من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها وتشمل :
  - السياسات المحاسبية للكيان الخاصة بمصروفات التنقيب والتقييم .
  - مبالغ الأصول والخصوم والدخل والنفقة والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها .

3-1 يسرى IFRS 6 على الفترات السنوية البادئة فى 1 يناير 2006 أو بعده ، ويحبذ التطبيق قبل هذا التاريخ .

2 ـ النطـــاق :

يسرى IFRS 6 على المصروفات المتكبدة خلال التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها ، ولا يسرى على المصروفات المتكبدة :

(أ) قبل أن يحصل الكيان على الحقوق القانونية للتنقيب فى منطقة محددة (أى مصروفات ما قبل الاستحواذ أو ما قبل التنقيب) – أو

(ب) بعد أن يكون بالإمكان البرهنة على الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج مورد معدنى ما (أى مصروفات التطوير) .

3 ـ تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقاً لـ IFRS 6) :

- **مصروفات التنقيب والتقييم** : هى المصروفات المتكبدة بواسطة كيان ما فيما يتصل بالتنقيب عن موارد معدنية وتقييمها قبل البرهنة على الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج مورد معدنى ما . وتشمل الموارد المعدنية المعادن والبترول والغاز الطبيعى والموارد الأخرى غير المتجددة .
- **التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها** : هو البحث عن الموارد المعدنية بعد حصول الكيان على حقوق قانونية تخوله التنقيب فى منطقة محددة ، وكذلك تحديد الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج الموارد المعدنية .
- **أصول التنقيب والتقييم** : هى مصروفات التنقيب والتقييم التى يتم الإعتراف بها كأصول طبقاً لسياسة الكيان المحاسبية بموجب IFRS 6 . مثل هذه الأصول تقع خارج نطاق IAS 16 – الأرض والمنشآت والمعدات – و IAS 38 – الأصول المعنوية (غير الملموسة) .

4 ـ الإعتـــراف :

1/4 إعداد السياسات المحاسبية :

1/1/4 لا يحتوى IFRS 6 على متطلبات للإعتراف بأصول التنقيب والتقييم ، ولذا يجب على الكيان أن يصوغ السياسات المحاسبية الخاصة به للإعتراف بمثل هذه الأصول .

● **معلومة عمليـــة :**

تتبع الكيانات مجموعة واسعة ومتنوعة من الممارسات المحاسبية المتصلة بمصروفات التنقيب والتقييم ، فتؤجل بعض الكيانات كل مصروفات التنقيب والتقييم تقريباً كأصول فى الميزانية العمومية ، ويعترف البعض الآخر بكل هذه المصروفات فى الربح أو الخسارة عند تكبدها . ومسموح للكيان بمواصلة تطبيق سياساته المحاسبية السابقة لدى تطبيق IFRS 6 شريطة أن تكون المعلومات الناتجة وثيقة الصلة وموثوقة .

2/1/4 يحدد IAS 8 هيكلاً هرمياً للمعايير التى يجب على الكيان أن يستخدمها لوضع سياسة محاسبية إذا لم يسرى أى معيار IFRS تحديداً على بند ما. مع ذلك عند وضع السياسات المحاسبية لأصول التنقيب والتقييم ، يعفى IFRS 6 الكيان من جزء من الهيكل الهرمى فى IAS 8 . وفى غياب مثل هذا الإعفاء كان النظام الهرمى فى IAS 8 سيوجب على الكيان أن يرجع إلى – ويدرس قابلية تطبيق المصادر التالية للمتطلبات الرسمية والقواعد الإرشادية عند وضع وتطبيق سياسة محاسبية لأصول التنقيب والتقييم :

(أ) المتطلبات والقواعد الإرشادية الواردة فى المعايير والتفسيرات التى تتناول القضايا المماثلة وذات العلاقة .

(ب) التعريفات ومعايير الإعتراف ومفاهيم القياس الخاصة بالأصول والإلتزامات والدخل والنفقات الواردة فى الإطار .

3/1/4 سبب الإعفاء هو أن مجلس IASB اراد تقليل الاضطراب الناتج عند تطبيق IFRS لأول مرة بالنسبة للمستخدمين (مثلاً بسبب انعدام استمرارية بيانات الاتجاهات) وبالنسبة للمعدين (مثلاً بسبب الحاجة إلى إجراء تغييرات باهظة فى النظم) إلى أن يجرى المجلس مراجعة شاملة لمحاسبة الصناعات الاستخراجية .

4/1/4 يسرى المتطلب الوارد فى IAS 8 الذى يطالب الإدارة باستخدام حكمها عند وضع وتطبيق سياسة محاسبية ما ينتج عنها معلومات وثيقة الصلة وموثوقة على أصول التنقيب والتقييم . ويعنى هذا – على سبيل المثال –

أن المعلومات التى تنتج من السياسة المحاسبية للكيان يجب أن تكون كاملة من كل النواحى الجوهرية وأن تعكس المضمون الاقتصادى (وليس فقط الشكل القانونى) وأن تكون محايدة .

● **معلومة عمليـــة :**

هناك طريقتان محاسبيتان شائعتان فى صناعة البترول والغاز الطبيعى وهما طريقة " التكلفة الكاملة" و "طريقة المجهودات الناجحة" .

ووفقاً لطريقة التكلفة الكاملة ، تتم رسملة واستهلاك كل التكاليف المتكبدة فى سبيل الاقتناء والتنقيب والتطوير داخل مركز تكاليف محدد بشكل عريض (مثل بلد ما أو مجموعة من البلدان) . ووفقاً لهذه الطريقة ، تتم رسملة التكاليف حتى إذا كان مشروع معين فى مركز التكلفة فاشلاً .

ووفقاً لطريقة الجهود الناجحة، تتم رسملة واستهلاك تكاليف كثيرة ، ومع ذلك على عكس طريقة التكلفة الكاملة ، يتم تحميل تكاليف أنشطة الاستحواذ والتنقيب الفاشلة على النفقة . والتكاليف التى تكون نتيجتها غير معروفة يتم إما إجراء استنفاذ أو رسملة لها .

2/4 التغيرات فى السياسات المحاسبية :

بعد أن يضع الكيان سياسات محاسبية لمصروفات التنقيب والتقييم ، يكون من المسموح تغيير تلك السياسات فقط إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية اوثق صلة باحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين وليست أقل موثوقة أو أكثر موثوقية وليست أقل وثاقة صلة بتلك الاحتياجات. ويحتوى IAS 8 على مفاهيم وثاقة الصلة والاعتمادية (أو الموثوقية) .

5 ـ القيـــاس :

1/5 القياس المبدئـــى :

1/1/5 إذا نتج عن السياسة المحاسبية لكيان ما الإعتراف بأصل تنقيب وتقييم، ويشترط IFRS 6 أن يقيس الكيان الأصل بالتكلفة مبدئياً .

2/1/5 الكيان مطالب بوضع سياسة تحدد المصروفات الواجب الإعتراف بها كجزء من تكلفة أصول التنقيب والتقييم . تلك السياسة يجب أن تراعى درجة إمكانية الربط بين المصروفات وايجاد موارد معدنية محددة .

● أمثلـــــة :

تشمل المصروفات التى يجوز وفقاً لسياسة كيان ما الإعتراف بها كأصول تنقيب وتقييم المصروفات الخاصة بـ :

- شراء حقوق التنقيب .
- الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيقية .
- الحفر والاستكشاف .
- الـ Trenching .
- أخذ عينات .
- الأنشطة المتصلة بتقييم الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج مورد معدنى ما .

وفى بعض الحالات ، قد تتأهل المصروفات العمومية والإدارية والتكاليف غير المباشرة القابلة للإرجاع مباشرة لأنشطة التنقيب والتقييم للإعتراف بها كأصول تنقيب وتقييم .

3/1/5 لا يجوز الإعتراف بالمصروفات المتصلة بتطوير الموارد المعدنية (أى التحضيرات للإنتاج التجارى مثل بناء الطرق والانفاق) كأصل تنقيب وتقييم . ولا يجوز أيضاً الإعتراف بالأرض والمنشآت والمعدات المستخدمة فى تطوير أو صيانة أصول التنقيب أو التقييم كأصل تنقيب وتقييم .

2/5 التصنيف :

يصنف الكيان أصل التنقيب أو التقييم إما كأصل مادى أو كأصل معنوى طبقاً لطبيعة الأصل .

● أمثلـــــة :

يتم تصنيف المركبات وأجهزة الحفر كأصول مادية ويتم تصنيف حقوق الحفر كأصول معنوية .

3/5 القياس اللاحـــق :

1/3/5 بعد الإعتراف المبدئى ، يطبق الكيان واحداً من نموذجين للقياس على أصول التنقيب والتقييم :

(أ) نموذج التكاليف .

(ب) نموذج إعادة التقييم .

2/3/5 يتم قياس أصول التنقيب والتقييم المصنفة بأنها أصول مادية طبقاً لـ IAS16، وتقاس الأصول المصنفة بأنها أصول معنوية طبقاً لـ IAS 38 .

6 ـ الانخفاض فى القيمة :

1/6 نظراً للصعوبات المرتبطة بالحصول على المعلومات الضرورية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لأصول التنقيب والتقييم ، يعدل IFRS 6 متطلبات IAS36 بشأن الظروف التى يكون مطلوباً فيها تقييم أصول التنقيب والتقييم لمعرفة ما إذا كانت قيمتها قد انخفضت .

2/6 يشترط IFRS 6 تقييم الانخفاض فى قيمة أصول التنقيب والتقييم عندما تشير الحقائق والظروف إلى أن المبلغ المرحل لأصل تنقيب وتقييم قد يتجاوز مبلغه القابل للاسترجاع ، وتشمل الحقائق والظروف التى قد تشير إلى ضرورة إجراء اختبار انخفاض فى القيمة مايلى :

- انقضاء الفترة التى يكون للكيان الحق خلالها التنقيب فى المنطقة المحددة أو أن يكون انقضاؤها متوقعاً فى المستقبل القريب ، ما لم يكن متوقعاً تجديد الحق .
- المصروفات الكبيرة على إجراء المزيد من أنشطة التنقيب والتقييم فى المنطقة المحددة لا توجد لها ميزانية وليست مخططة .
- لم تؤد أنشطة التنقيب والتقييم فى المنطقة المحددة إلى اكتشاف كميات تجارية من الموارد المعدنية ، وقرر الكيان وقف تلك الأنشطة فى المنطقة المحددة .

- برغم أن إجراء تطوير فى المنطقة المحددة محتمل الحدوث ، إلا أنه توجد بيانات كافية تشير إلى أن المبلغ المرحل لأصل انتنقيب والتقييم من الممستبعد أن يسترجع بالكامل من التطوير الناجح أو البيع .

3/6 فى حالة وجود مثل هذه الحقائق أو الظروف ، يكون مطلوبا من الكيان إجراء اختبار لانخفاض القيمة طبقا لـ IAS 36 مع مراعاة المتطلبات الخاصة فيما يتصل بالمستوى الذى يتم عنده تقييم الانخفاض فى القيمة . وعند تقييم الانخفاض فى القيمة فى أصول التنقيب والتقييم ، يوزع الكيان الأصول إما على وحدات مولدة للنقدية أو مجموعات من هذه الوحدات . والوحدات المولدة للنقدية هى أصغر مجموعة من الأصول القابلة للتمييز تولد تدفقات نقدية للداخل تكون فى معظمها مستقلة عن التدفقات النقدية للداخل من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى (مثل حقل بترولى) . ويشترط IFRS 6 أن يضع الكيان سياسة محاسبية لتوزيع الأصول ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقيم الكيان الانخفاض فى القيمة عند مستوى أكبر من القطاع .

7 - الإفصـــاح :

1/7 يوجب IFRS 6 على الكيان الإفصاح عن معلومات تحدد وتشرح المبالغ المعترف بها فى قوائمه المالية الناشئة من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها . وتشمل مثل هذه الإفصاحات :

- السياسات المحاسبية الخاصة بمصروفات التنقيب والتقييم ، وتشمل الإعتراف بأصول التنقيب والتقييم .
- مبالغ الأصول والخصوم والدخل والنفقة والتدفقات النقدية الاستثمارية والتشغيلية الناشئة من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها .

2/7 بالإضافة إلى ذلك ، الكيان مطالب بإجراء الإفصاحات المطلوبة بموجب IAS16 أو IAS38 بما يتماشى مع تصنيف أصل ما أما كأصل مادى أو معنوى .

• أسئلة الاختيار من إجابات متعددة :

(1) يسرى IFRS 6 على المصروفات المتكبدة ؟

أ - عند البحث عن منطقة قد تبرر إجراء عمليات استكشاف تفصيلية ، برغم أن الكيان لم يحصل بعد على حقوق قانونية تخوله الاستكشاف فى منطقة محددة.

ب - عندما تكون الحقوق القانونية للاستكشاف فى منطقة محددة قد تم الحصول عليها ، ولكن لا يمكن بعد البرهنة على الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج مورد معدنى ما .

ج - عندما تكون منطقة محددة جارى تطويرها والتحضيرات جارية من أجل الاستخراج التجارى .

د - عند استخراج الموارد المعدنية ومعالجة المورد لجعله قابلاً للتسويق أو قابلاً للنقل .

الإجابـــة : (ب)

(2) هل يلزم IFRS 6 بالاعتراف بمصروفات التنقيب والتقييم كأصول ؟

أ - نعم ، ولكن فقط بقدر ما تكون مثل هذه المصروفات قابلة للاسترجاع فى الفترات المستقبلية .

ب - نعم ، ولكن فقط بقدر ما تكون الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج المورد المعدنى ذى الصلة قد تم البرهنة عليها .

ج - نعم ، ولكن فقط بالقدر المطلوب بواسطة السياسة المحاسبية للكيان للإعتراف بأصول التنقيب والتقييم .

د - كلا ، مثل هذه المصروفات يتم دائماً إجراء استنفاذ لها فى الربح أو الخسارة عند تكبدها .

الإجابـــة : (ج)

(3) ما الذى يجب على الكيان مراعاته عند وضع سياسات محاسبية لأنشطة التنقيب والتقييم ؟

أ - المتطلبات والقواعد الإرشادية الواردة فى المعايير والتفسيرات التى تتناول القضايا المماثلة وذات الصلة .

ب - التعريفات ومعايير الإعتراف ومفاهيم قياس الأصول والالتزامات والدخل والنفقات الواردة فى الإطار .

ج - الإعلانات الحديثة للجهات الواضعة للمعايير والمؤلفات المحاسبية وممارسات الصناعة المتعارف عليها .

د - ما إذا كانت السياسة المحاسبية ينتج عنها معلومات وثيقة الصلة وموثوقة .

الإجابة : (د)

(4) هل الكيان مطلوب منه أو مسموح له بتغيير سياسته المحاسبية الخاصة بمصروفات الاستكشاف والتقييم ؟

أ - نعم ، مطلوب من الكيانات تغيير سياساتها المحاسبية لهذه المصروفات إذا كان التغيير سينتج عنه معلومات أكثر فائدة لمستخدمى القوائم المالية.

ب - نعم ، الكيانات حرة فى تغيير سياستها المحاسبية الخاصة بهذه المصروفات طالما أن السياسة المختارة ينتج عنها معلومات وثيقة الصلة وموثوقة .

ج - نعم ، ولكن فقط إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية أوثق صلة باحتياجات اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين وليست أقل موثوقية ، أو أكثر موثوقية وليست أقل صلة بتلك الاحتياجات .

د - كلا ، مسموح للكيانات بتغيير السياسة المحاسبية فقط عند تطبيق معيار جديد أو معجل يحل محل المتطلبات القائمة فى IFRS 6 .

الإجابة : (ج)

(5) أى المصروفات التالية لن يتأهل أبداً كأصل استكشاف وتقييم ؟

أ - مصروفات الحصول على حقوق الاستكشاف .

ب - مصروفات الحفر الاستكشافى .

ج - المصروفات المتصلة بتطوير الموارد المعدنية .

د - مصروفات الأنشطة المتصلة بتقييم الجدوى الفنية والعملية التجارية لاستخراج مورد معدنى .

الإجابة : (ج)

(6) أى نماذج القياس التالية يسرى على أصول التنقيب والتقييم بعد الاعتراف المبدئى ؟

أ - نموذج التكاليف .

ب - نموذج إعادة التقييم .

ج - إما نموذج التكاليف أو نموذج إعادة التقييم .

د - نموذج المبالغ القابلة للاسترجاع .

الإجابة : (ج)

(7) أى الحقائق أو الظروف التالية لن تنشىء حاجة إلى إخضاع أصل تنقيب وتقييم لاختبار الانخفاض فى القيمة ؟

أ - الانقضاء – أو الانقضاء المتوقع فى المستقبل القريب – للفترة التى يحق للكيان فيها أن يستكشف فى المنطقة المحددة ، ما لم يكن تجديد الحق متوقعاً .

ب - غياب مصروفات كبيرة مدرجة فى الميزانية أو مخططة على المزيد من أنشطة الاستكشاف والتقييم فى المنطقة المحددة .

ج - قرار بوقف أنشطة التنقيب والتقييم فى المنطقة المحددة عندما تؤدى تلك الأنشطة إلى اكتشاف كميات عملية من الناحية التجارية من الموارد المعدنية .

د - عدم وجود بيانات كافية لتحديد ما إذا كان المبلغ المرحل لأصل الاستكشاف والتقييم يحتمل أن يسترجع بالكامل من التقرير الناجح أو البيع .

الإجابة : (د)

(8) أى ما يلى ليس إفصاحاً مطلوباً فى IFRS 6 ؟

أ - معلومات عن كميات الاحتياطى التجارى .

ب - السياسات المحاسبية لمصروفات الاستكشاف والتقييم ، بما فى ذلك الاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم .

ج - مبالغ الأصول والالتزامات ، والدخل والنفقات النقدية الاستثمارية والتشغيلية الناشئة من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها .

د - معلومات تحدد وتشرح المبلغ المعترف بها فى القوائم المالية الناشئة من التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها .

الإجابة : (أ)

(9) انفقت شركة الياسمين على بئر بترول مبلغ 100 مليون دولار , وقدر أنه يحتوى على 250 مليون برميل بترول , وليس للبئر قيمة متبقية كخردة فى نهاية العمر الإنتاجى . فإذا استخرجت الشركة 10000 برميل من البترول وباعتها خلال السنة الأولى , فما هو مصروف النفاذ الواجب تسجيله .

أ - 4000 دولار .

ب - 10000 دولار .

ج - 25000 دولار .

د - 250000 دولار .

الإجابة : (أ)

الإيضاح :

معدل النفاذ = إنتاج الفترة الحالية / إجمالى براميل الإنتاج

$$= \frac{10000}{250000000} = .00004$$

مصروف النفاذ = سعر الشراء X معدل النفاذ

= 100000000 X .00004 = 4000 دولار .

حالة عملية :

اشترت شركة رولا حقوق التنقيب والتعدين فى ثلاث مناطق أ , ب , ج , مقابل 5 , 3 , 2 مليون دولار على الترتيب لكل منطقة , وفى نهاية سنة 2006 كانت نتيجة الحفر فى المنطقة (أ) ناجحة , بينما لم توجد أى احتمالات للنجاح فى المنطقة (ب) , أما المنطقة (ج) فما زالت البحث جارياً فيها . وخلال سنة 2006 تم استخراج 400000 برميل نفط من المنطقة (أ) الناجحة والتى يقدر البترول فيها بـ 2 مليون برميل نفط , والمطلوب قيود اليومية اللازمة خلال سنة 2006 باستخدام طريقة الجهود الناجحة .

الحل :

(1) عند شراء حقوق التعدين والتنقيب :

10000000 حـ / حقوق التنقيب والتعدين

10000000 حـ / النقدية

(2) عند إثبات فشل وجود النفط فى المنطقة (ب) واعتبار تكاليفها خسارة فوراً :

3000000 حـ / خسائر حقوق التنقيب والتعدين (قائمة الدخل)

3000000 حـ / حقوق التنقيب والتعدين

(3) إثبات مصروف النفاذ :

1000000 حـ / مصروف النفاذ (قائمة الدخل)

1000000 حـ / حقوق التنقيب والتعدين

حيث مصروف النفاذ = (5 مليون دولار / 2 مليون برميل) X 400 ألف برميل

= 1000000 دولار

التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية

المعيار المحاسبى المصرى رقم (36) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

1- يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية للتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية .

2- يتطلب هذا المعيار بالتحديد ما يلى :

(أ) إدخال تحسينات محدودة على التطبيقات المحاسبية الحالية فيما يتعلق بنفقات التنقيب والتقييم.

(ب) على الوحدات التى تعترف بأصول للتنقيب و التقييم أن تخضع هذه الأصول لاختبارات الاضمحلال فى القيمة طبقاً لهذا المعيار وقياس أى اضمحلال فى القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول" .

(ج) الافصاحات التى تحدد وتشرح القيم فى القوائم المالية للمنشأة الناتجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية ومساعدة مستخدمى القوائم المالية على فهم مبالغ وتوقيت ومدى تأكيد التدفقات النقدية من أى أصول معترف بها خاصة بالتنقيب أو التقييم .

نطـاق المعيـار:

3- على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على نفقات التنقيب والتقييم التى تكبدتها .

4- لا يحدد هذا المعيار مظاهر أخرى للمحاسبة بواسطة المنشأة التى تعمل فى التنقيب عن أو تقييم الموارد التعدينية .

5- لا تطبق المنشأة هذا المعيار على النفقات المتكبدة :

(أ) قبل التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينية مثل النفقات المتكبدة قبل حصول المنشأة على الحقوق القانونية للتنقيب فى منطقة محددة .

(ب) بعد ان تظهر بوضوح الجدوى الفنية والقدرة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية .

الاعتراف بأصول التنقيب والتقييم

الإعفاء المؤقت فى الفقرات "11" و"12" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5)

6- تطبق المنشأة التى تعترف بأصول التنقيب والتقييم عند وضعها لسياستها المحاسبية الفقرة "10" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء" .

7- تحدد الفقرات "11" و "12" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5) مصادر المتطلبات الرسمية وإرشادات عن المتطلبات التى يجب على الإدارة أن تأخذها فى حسبانها عند وضعها السياسة المحاسبية لبند معين إذا كان هذا البند لم يتم تناوله تحديداً فى معيار محاسبة مصرى. ومع الأخذ فى الاعتبار الفقرات "9" و"10" أدناه فإن هذا المعيار أعفى المنشأة من تطبيق تلك الفقرات على سياستها الخاصة بالاعتراف بأصول التنقيب والتقييم وقياسها.

قياس أصول التنقيب والتقييم

القياس عند الاعتراف بالأصل

8- تقاس أصول التنقيب والتقييم بالتكلفة .

عناصر تكاليف أصول التنقيب والتقييم

9- تضع المنشأة السياسة الخاصة بتحديد ما هى النفقات التى يعترف بها كأصول تنقيب وتقييم وتقوم بتطبيق هذه السياسة بثبات. وعند قيام المنشأة بوضع هذه السياسة عليها أن تأخذ فى حسبانها الدرجة التى يمكن أن تساهم بها هذه النفقات فى اكتشاف موارد تعدينية محددة. وفيما يلى أمثلة (ليست على سبيل الحصر) للنفقات التى قد تدخل فى القياس الأولى لأصول التنقيب والتقييم :

(أ) الحصول على حقوق التنقيب.

و(ب) الدراسة الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيقية .

و(ج) الحفر للتنقيب.

و(د) حفر الآبار.

و(هـ) أخذ العينات

و(و) الأنشطة المرتبطة بتقييم الجدوى الفنية والقدرة التجارية لاستخراج الموارد التعدينية .

10- لا يعترف بالمصروفات المرتبطة بتطوير الموارد التعدينية كأصول تنقيب وتقييم. ويقدم الإطار العام ومعيار المحاسبة المصرى رقم (23) " الأصول غير الملموسة" الإرشاد عن الاعتراف بالأصول الناشئة عن التطوير.

11- طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (28) "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" على المنشأة أن تعترف بأية التزامات متعلقة بالإزالة والتجديد والتى تكبدتها خلال فترة محددة كنتيجة لقيامها بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية .

القياس بعد الاعتراف بالأصل

12- بعد الاعتراف بالأصل تقوم المنشأة بتطبيق نموذج التكلفة لأصول التنقيب والتقييم .

التغييرات فى السياسات المحاسبية

13- قد تغير المنشأة سياستها المحاسبية فيما يتعلق بنفقات التنقيب والتقييم إذا جعل هذا التغيير القوائم المالية بالنسبة لاحتياجات المستخدمين فى اتخاذ القرار أكثر موضوعية وليست أقل مصداقية أو تجعلها أكثر مصداقية وليست أقل موضوعية. لذا فعلى المنشأة تقييم الملاءمة المناسبة والمصداقية باستخدام المواصفات الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (5).

14- لتبرير التغييرات فى سياستها المحاسبية لنفقات التنقيب والتقييم، على المنشأة أن توضح أن التغيير الذى حدث جعل قوائمها المالية أقرب فى استيفاء المواصفات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (5) ولكن التغيير لا يعنى الوصول إلى الالتزام الكامل بتلك المواصفات .

العرض:

تبويب أصول التنقيب والتقييم

15- على المنشأة أن تبوب أصول التنقيب والتقييم كأصول ملموسة أو غير ملموسة طبقاً لطبيعة الأصول المقتناة كما أن عليها الثبات فى تطبيق هذا التبويب.

16- تعامل بعض أصول التنقيب والتقييم على أنها غير ملموسة (حقوق الحفر) فى حين أن البعض الآخر من الأصول يعامل على أنه ملموس (السيارات والحفارات). ويعتبر استهلاك قيمة الأصل الملموس المستخدم لتطوير الأصل غير الملموس جزء من تكلفة الأصل غير الملموس فى حدود المدى الذى استخدم فيه الأصل الملموس. فى حين أن استخدام أصل ملموس لتطوير الأصل غير الملموس لا تغير الأصل الملموس ليصبح أصلاً غير ملموس.

إعادة تبويب أصول التنقيب والتقييم

17- لا يستمر تبويب أصل التنقيب والتقييم كما هو عندما تشير بوضوح الجدوى الفنية والتطبيق التجارى على نجاح استخراج مورد تعدينى. فى هذه الحالة يجب تقييم هذه الأصول من أجل تحديد قيمة اضمحلالها ويتم الاعتراف بأية خسائر اضمحلال فى القيمة قبل إجراء إعادة التبويب.

الاضمحلال:

الاعتراف والقياس

18- تخضع أصول التنقيب والتقييم لاختبارات اضمحلال القيمة وذلك عندما توضح الحقائق والظروف أن القيمة الدفترية لهذه الأصول قد تزيد عن قيمتها الاستردادية. وعندما توضح الحقائق والظروف أن القيمة الدفترية لهذه الأصول تزيد عن قيمتها القابلة الإستردادية، على المنشأة أن تقيس وتعرض وتفصح عن أية خسائر اضمحلال فى القيمة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) فيما عدا ما هو مدرج بالفقرة "21".

19- لأغراض أصول التنقيب والتقييم فقط ، تطبق الفقرة "20" من هذا المعيار بدلاً من الفقرات من "8" إلى "17" من معيار المحاسبة المصرى رقم (31) عند تحديد أصل التنقيب والتقييم والذى قد يضمحل في القيمة. وتستخدم الفقرة "20" مصطلح أصول ولكنها تطبق بالتساوى على أصول التنقيب والتقييم المنفصلة أو على وحدة توليد النقدية .

20- تشير واحدة أو أكثر من الحقائق والظروف التالية على سبيل المثال لا الحصر إلى أن المنشأة عليها أن تختبر مدى اضمحلال أصولها الخاصة بالتنقيب والتقييم:

(أ) إنتهاء الفترة التى يحق فيها للمنشأة التنقيب فى منطقة محددة خلال الفترة المالية أو أنها سوف تنتهى فى المستقبل القريب ومن غير المتوقع تجديدها .

(ب) لا يوجد خطة أو موازنة لعمل نفقات جديدة للتنقيب عن أو تقييم الموارد التعدينية فى منطقة محددة .

(ج) لم يؤدى التنقيب عن أو تقييم الموارد التعدينية فى منطقة محددة إلى اكتشاف لموارد تعدينية بكميات تجارية، وقد قررت المنشأة عدم الاستمرار فى مثل هذه الأنشطة فى هذه المنطقة المحددة .

(د) وجود بيانات كافية تشير إلى أنه بالرغم من أن نشاط التطوير متوقع أن يبدأ فى منطقة محددة إلا أن القيمة الدفترية للأصل من غير المحتمل أن تسترد بالكامل من خلال التطوير الناجح أو بالبيع .

فى أى من هذه الحالات أو الحالات المماثلة على المنشأة أن تجرى اختبارات الاضمحلال في القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) كما أن عليها أن تعترف بأى خسائر اضمحلال كمصروفات طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31).

تحديد المستوى الذى يتم عنده خضوع أصل التنقيب والتقييم لاختبارات الاضمحلال فى القيمة

21- على المنشأة أن تحدد السياسة المحاسبية لتوزيع أصول التنقيب والتقييم على الوحدات المولدة للنقدية أو على مجموعات الوحدات المولدة للنقدية بغرض

تقييم تلك الأصول لأغراض قياس الاضمحلال فى القيمة. وكل وحدة مولدة للنقدية أو مجموعة من الوحدات الموزع عليها أصل تنقيب و تقييم يجب ألا تكون أكثر اتساعاً من قطاعات المنشأة الواردة فى التقارير الأولية أو الثانوية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (41) " القطاعات التشغيلية".

22- قد يتكون المستوى المحدد بواسطة المنشأة بغرض اختبار اضمحلال أصول التنقيب والتقييم من واحدة أو أكثر من الوحدات المولدة للنقدية .

الافصاح:

23- على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التى تحدد وتشرح القيم المعترف بها فى القوائم المالية والناتجة من عمليات التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية .

24- لتطبيق الفقرة "23" على المنشأة أن تفصح عن :

(أ) سياستها المحاسبية فى معالجة نفقات التنقيب والتقييم بما فى ذلك الاعتراف بأصول التنقيب والتقييم .

(ب) قيم الأصول والالتزامات والإيراد والمصروف والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار الناتجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية .

25- على المنشأة معالجة أصول التنقيب والتقييم كمجموعة أصول مستقلة وأن تقوم بالإفصاح عنها طبقاً لمتطلبات إما معيار المحاسبة المصرى رقم (10) أو معيار المحاسبة المصرى رقم (23) حسبما تم تبويب هذه الأصول .

الفصل الرابع

الاستثمار العقارى

المعيار المحاسبى الدولى رقم (40)

المعيار المحاسبى المصرى رقم (34)

محتويات هذا الفصل :

- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح المعيار المحاسبى الدولى والمصرى.
  - ـ مقدمة .
  - ـ المصطلحات الأساسية .
  - ـ الإعتراف .
  - ـ القياس المبدئى
  - ـ القياس اللاحق.
  - ـ عمليات التحويل .
  - ـ مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (34) المعدل 2015 .

الاستثمار العقارى

المعيار المحاسبى الدولى IAS 40

المعيار المحاسبى المصرى رقم (34)

جدول يبين أهم الملامح والخصائص لمعيار الاستثمار العقارى :

العناصر الأساسية	الشرح والمفاهيم والقواعد
1 – الهدف من المعيار	يمكن للمنشأة أن تمتلك العقارات لاستخدامها فى أنشطتها أو كاستثمار ، ولأغراض فهم وتوقيت وطبيعة التدفقات النقدية فإن مستخدمى القوائم المالية يحتاجون إلى المعلومات عن العقارات المستخدمة لأغراض النشاط منفصلة عن العقارات الاستثمارية ، والمسألة الأساسية فى معيار الاستثمار العقارى هى التمييز بين العقارات الاستثمارية عن تلك العقارات التى تستخدمها المنشأة فى أنشطتها ، ويعطى المعيار الدولى الفرصة للمنشآت فى أن تختار ما إذا كان يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة أم بالتكلفة ، وأيا كان الاختيار ما إذا كان الاختيار الذى يتم ، فإنه يجب الافصاح عن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ، ويلاحظ أن المعيار المحاسبى المصرى المعدل عام 2015 قد الغى خيار القيمة العادلة وأصبح الخيار الوحيد هو نموذج التكلفة.
2 – نطاق المعيار	1. ينطبق هذا المعيار على كل عقار استثمارى . 2. يشمل العقار الاستثمارى الارض والمبانى أو جزء من المبانى أو كليهما ويستبعد منها : - العقار الذى يشغله المالك لنشاطه (المعيار الخاص بالاصول الثابتة) . - العقار الموجود بغرض البيع فى الآجل القصير فى المسار العادى لأنشطة المنشأة (يطبق معيار المخزون) .

	- العقار الذى يتم إنشاؤه أو تطويره نيابة عن طرف ثالث (يطبق معيار عقود الإنشاء) . - العقار لدى المستأجر وفق ايجار تشغيلى (يطبق معيار الايجارات) . - الاصول البيولوجية (الحيوية) يطبق معيار الزراعة. - حقوق التنقيب والموارد المعدنية (يطبق معيار أصول الاستكشاف والتنقيب عن الموارد المعدنية) .
3 – المفاهيم الاساسية	العقارات الاستثمارية : هى عقارات (أرض أو مبانى أو جزء من مبنى أو كليهما) والمستحوذ عليها بواسط المالك او لدى مستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى لكسب إيجارات أو زيادة رأسمالية أو كليهما ، وليست من أجل الاستخدام فى النشاط والانتاج أو توريد سلع وخدمات أو لأغراض الإدارة أو للبيع فى المسار العادى لأعمال المنشأة .
4 – المعالجة المحاسبية: 1/4 الاعتراف	1. يعترف بالعقار كاستثمار فى حالة : (أ) يحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المنشأة . و (ب) يمكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق يعتمد عليه . 2. حصة العقار المؤجر للمستأجر وفقاً إيجار تشغيلى يمكن المحاسبة عنها كعقار استثمارى إذا كان العقار سوف يلبى غير ذلك تعريف العقار الاستثمارى ويطبق نموذج القيمة العادلة على حصة العقار المؤجر ، هذا التصنيف متاح على أساس ملك المنشآت ولكن ما أن تم الاختيار فإن كل العقارات الآخرى المصنفة كعقار استثمارى يجب المحاسبة على أساس نموذج القيمة العادلة .
2/4 القياس المبدئى	عند الاعتراف المبدئى يعترف بالعقار الاستثمارى بتكلفته ، وتشمل إجمالى التكلفة سعر الشراء وأى تكلفة مباشرة

	متعلقة بالاستحواذ على الشراء (مثل الخدمات القانونية وضرائب نقل الملكية والتكاليف الآخرى للصفقة) – ومع هذا- فإن المصروفات الإدارية العامة وتكاليف بدء الاستخدام يتم استبعادها وتتحدد التكلفة بنفس طريقة الاستحواذ على العقارات فى العقارات الآخرى (أنظر معيار الأصول الثابتة) وبالنسبة فإنه يجب قياس الأصل والالتزام بالقيمة الاقل من : (أ) القيمة العادلة أو (ب) القيمة الحالية للمدفوعات الدنيا للإيجارات المستقبلية .
5 – القياس اللاحق .	وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى أن تختار عند القياس اللاحق للعقارات الاستثمارية بين نوعين من النماذج : 1 – نموذج التكلفة : يتم قياس العقار الاستثمارى بالتكلفة الأصلية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة (إن وجدت) ، وذلك وفق نموذج التكلفة المستخدم فى معيار المحاسبة المتعلق بالعقارات الاستثمارية . 2 – نموذج القيمة العادلة: ويتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر من التغيرات فى القيمة العادلة فى الارباح والخسائر عند حدوثها ، وتعرف القيمة العادلة بإنها المبلغ الذى يتم به تبادل الاصول بين طرفين مستقلين على دراية بالمعلومات المتعلقة بالصفقة وتتم وفقاً لآليات السوق. ويلاحظ أن المعيار المحاسبى المصرى (34) الخاص بالعقارات الاستثمارية قد ألغى نموذج القيمة العادلة فى تعديلات عام 2015 وأبقى فقط على نموذج التكلفة . تنطبق المبادئ التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية : 1. يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية طروف السوق فى نهاية فترة التقرير .

	2. يجب أن تعكس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية دخل الايجار من الايجارات الجارية والمعقولة بافتراضات مؤيدة تمثل ما يتحمله أطراف مطلعة وراغبة حول الدخل الايجارى من إيجارات المستقبل بالشروط الجارية. 3. أفضل دليل للقيمة العادلة يمكن الحصول عليه هو سوق نشطة للملكيات فى نفس الموقع والظروف وتخضع لنفس ظروف الايجار والعقود الآخرى وعلى المنشاة تحديد الفروق فى طبيعة وظروف ومواقع الملكيات المماثلة أو تعديل التقييم حيثما كان ذلك ضرورياً . 4. فى حالة غياب الاسعار الجارية فى سوق نشطة يجوز للمنشاة البحث عن سوق نشطة بالنسبة لعقارات من نفس الطبيعة بالاسعار الحديثة للعقارات المماثلة فى سوق اقل نشاطاً ، أو عروض تدفقات نقدية مخصومة على اساس تقديرات يعتمد عليها للتدفقات النقدية مستقبلاً .

العرض والافصاح :

أ – يجب أن تحدد المنشاة السياسات المحاسبية بشأن ما يلى :

1. ما إذا كانت المنشاة تطبق نموذج القيمة العادلة أو التكلفة على العقارات الاستثمارية .
2. إذا ما كانت القيمة العادلة هى المطبقة حينئذ يتم توضيح ظروف تصنيف العقارات الاستثمارية كإيجارات تشغيلية .
3. المعايير المستخدمة للتمييز بين العقارات الاستثمارية والعقارات التى تشغلها المنشاة لأغراضها .

ب- يجب إيضاح ما يتعلق بالتقديرات والافتراضات الهامة مثل :

1. الطرق والافتراضات الهامة المطبقة فى قياس القيمة العادلة .

2. مدى قياس القيمة العادلة بواسطة خبير مثمن خارجى مستقل .
3. أسس القياس وطرق الاهلاك والمعدلات بالنسبة للعقارات الاستثمارية فى حالة استخدام نموذج التكلفة .
4. وجود ومقدار القيود على العقارات الاستثمارية .
5. الالتزامات الجوهرية التعاقدية على شراء أو إنشاء أو توفير عقارات استثمارية أو الصيانة والاصلاحات لتطوير العقارات .

جـ- يجب أن تشمل قائمة الدخل الشامل وإيضاحاتها :

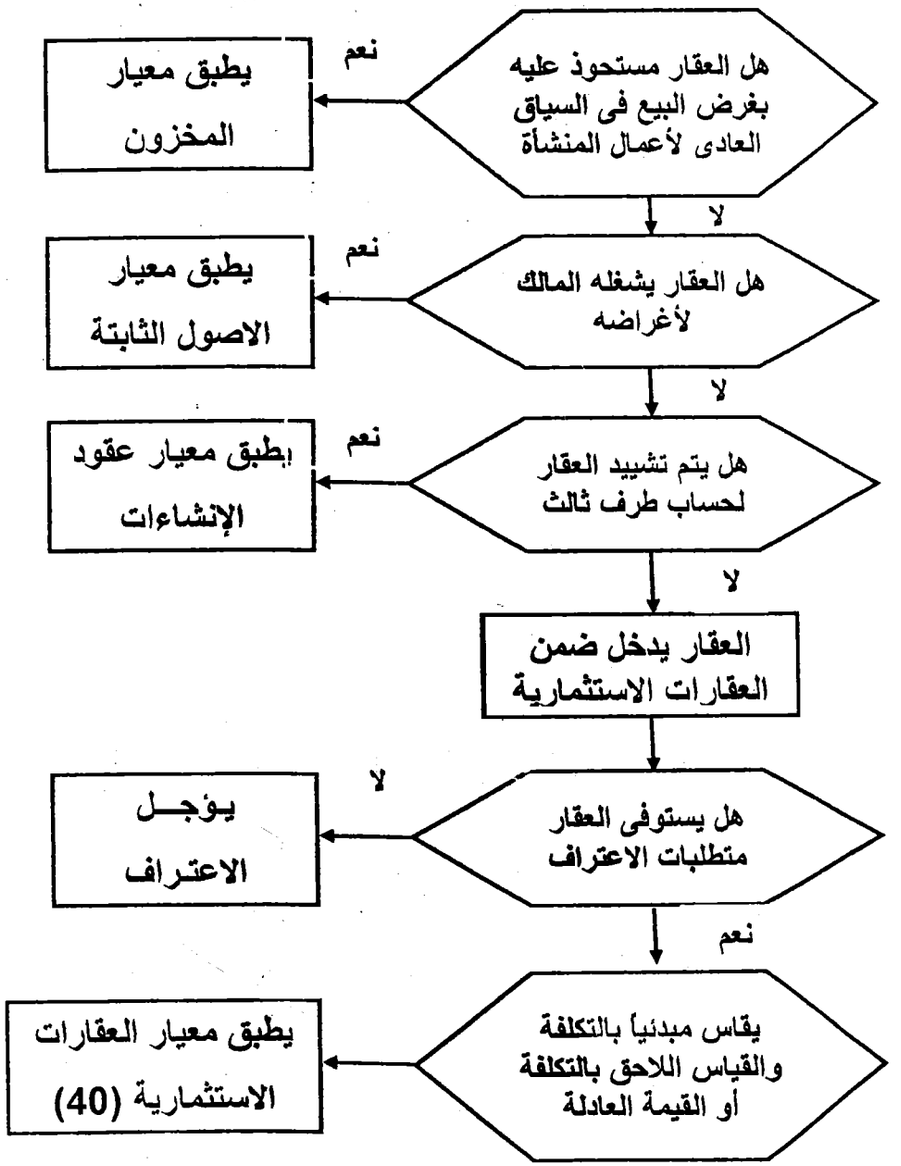
1. الدخل من الإيجارات من العقارات الاستثمارية .
2. المصروفات المباشرة للتشغيل الناشئة عن العقارات الاستثمارية التى تولد دخلاً إيجارياً .
3. المصروفات المباشرة للتشغيل الناشئة عن عقارات استثمارية لا تولد دخلاً إيجارياً .

د – يجب أن تشمل قائمة المركز المالى وإيضاحاتها ما يلى :

1. **عندما تطبق المنشاة نموذج القيمة العادلة :**
   - تسوية تفصيلية لتغيرات القيمة الدفترية خلال الفترة يجب إيضاحها .
   - فى حالات استثنائية عندما لا يمكن قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة (لعدم دقة القياس بالقيمة العادلة) فإن التسوية أعلاه يجب أن تتم بشكل منفصل عن أى عقار استثمارى آخر وارد بالقيمة العادلة ضمن الافصاحات ، كذلك يجب توفير وصف للعقارات الاستثمارية وايضاح سبب عدم إمكان تحديد القيمة العادلة ومدى التقديرات الممكنة التى فيها يحتمل أن توجد القيمة العادلة .
2. **عندما تطبق المنشاة نموذج التكلفة :**
   - يتم توفير كل متطلبات الافصاح حسب معيار الاصول الثابتة .
   - يتم الافصاح عن القيمة العادلة للعقار الاستثمارى فى الايضاحات .

شجرة القرار :

يلخص الشكل التالى قواعد التصنيف والاعتراف والقياس للعقارات المملوكة للمنشأة وهو مأخوذ من المعيار الدولى **(40)** :



خلفية عن الاستثمار العقارى

المعيار المحاسبى الدولى (IAS 40)

● مقدمـــة :

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للاستثمار العقارى والإفصاحات المتعلقة به أى :

- **الإعتراف بالاستثمار العقارى .**
- **القياس المبدئى والقياس اللاحق للاستثمار العقارى.**
- **الإفصاحات المتعلقة بالاستثمار العقارى .**
- **التحويل من / وإلى الاستثمار العقارى .**

ويسرى المعيار على متطلبات القياس فى القوائم المالية للمستأجر للاستثمار العقارى المحتفظ بـه بموجب عقد تمويل تأجيرى ، وأيضاً على القياس فى القوائم المالية للمؤجر للاستثمار العقارى بموجب عقد إيجار تشغيلى ومع ذلك :

فإن كل الجوانب الأخرى المتصلة بالعقود الإيجارية ومحاسبتها والإفصاح عنها يتم تناولها فى المعيار المحاسبى الدولى (17) الخاص بالإيجارات . وبالإضافة لذلك لا يتناول المعيار الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعى (معيار الزراعة 41) ، وكذلك حقوق التعدين مثل النفط والغاز (انظر المعيار IFRS 6) .

● المفاهيم الأساسية :

ـ الاستثمار العقارى :

هـو أرض أو مبنـى أو جـزء مـن مبنـى أو الأثنـان معـاً يحـتفظ بـه المالـك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى إما لتأجيره للغير بغرض كسب عوائد إيجارية و/أو كسب رأسمالى من خلال ارتفاع قيمة العقارات ، ولكنه لا يتم الاستحواذ عليه

بغرض استخدامه فى إنتاج أو توريد سلع وخدمات أو فى أغراض إدارية أو للبيع فى سياق نشاط المنشأة .

- **العقار المشغول بواسطة المالك :**

هو عقار يشغله المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى لاستخدامه فى إنتاج أو توريد سلع وخدمات أو من أجل أغراض إدارية .

- **إيضـــــاح :**

حصص الملكية التى يحتفظ بها مستأجر بموجب عقد إيجاى تشغيلى [يجوز] تبويبها (أى أن الأمر اختيارى) والإعتراف بها كإستثمار عقارى فقط إذا كان العقار مستوفياً لتعريف الاستثمار العقارى ويقاس العقار باستخدام نموذج القيمة العادلة ، وهذا الإيضاح حديث نسبياً وتم إدخاله استجابة لحقيقة أنه فى بعض البلدان يتم الاحتفاظ بالعقارات بموجب عقود إيجارية طويلة الأجل تعطى حقوقاً تشبه حقوق المشترى المباشر ، وإدراج مثل هذه الحصص فى المعيار يبيح للمستأجر قياس مثل هذه الأصول بالقيمة العادلة .

من ضمن الخصائص المميزة للاستثمار العقارى (بالمقارنة بالعقارات المستخدمة فى النشاط) أنه يولد تدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن باقى الأصول الأخرى التى تحتفظ بها المنشاة ، ويتم معالجة العقارات المشغولة بواسطة المالك للاستخدام فى الإنتاج أو تقديم الخدمات أو كمباتى إدارية وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (16) "الأصول الثابتة" أو المعيار المصرى رقم (10) .

فى بعض الأحيان، تشغل المنشأة جزءاً من العقار وتؤجر الباقى ، وإذا كان بالامكان بيع أياً من الجزأين بشكل منفصل ، فإنه تتم محاسبة كل منهما بشكل مناسب حسب حالته (أى كأصل ثابت أو استثمار عقارى) ، أما إذا تعذر بيع كل من الجزأين

بشكل منفصل فإنه يتم معالجة العقار كله كإستثمار عقارى فقط إذا كان الجزء الذى يشغله المالك غير هام .

ويلاحظ أن المعيار لم يضع تعريفاً لكلمة غير هام وإنما الأمر متروك للاجتهاد ، وتضع بعض الدول مؤشرات على أن نسبة 2% قد تكون مستوى قابل للتطبيق .

أحياناً يقدم مالك العقار خدمات مساعدة مثل النظافة والصيانة والأمن ، وإذا كانت مثل هذه الخدمات غير هامة للترتيب ككل ، فإن العقار يتم معالجته كإستثمار عقارى .

فى حالات أخرى مثل الفنادق – يمكن أن تكون الخدمات هامة مثل الخدمات المقدمة للنزلاء ، وبعض ترتيبات إدارة الفنادق تجعل المالك مجرد مستثمر سلبى ، ويجب استخدام الاجتهاد لتقرير ما إذا كان العقار ينطبق عليه الاستثمار العقارى من عدمه .

تثار أيضاً قضية العقارات المؤجرة من شركة قابضة إلى تابعة أو العكس ، فعلى مستوى حسابات المجموعة يكون العقار مشغولاً بواسطة المالك أما على مستوى الشركة الفردية ، فإن المنشاة المالكة للعقار تعامل المبنى كإستثمار عقارى ، وسوف يلزم إجراء تعديلات عند إعداد القوائم المجمعة .

◆ حالة عملية (1) :

قدمت الشركة (س) والشركة (ص) التابعة لها لك – باعتبارك خبير فى المعايير المحاسبية ، قائمة بالممتلكات العقارية التى تملكها كما يلى :

أ – قطعة أرض محتفظ بها الشركة (س) لاستخدام مستقبلى لم يتقرر بعد .

ب – مبنى خال مملوك للشركة (س) وسوف يتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلى .

جـ - عقار تحتفظ به الشركة التابعة (ص) وهى شركة عقارية فى إطار أعمالها العادية.

د – عقار مملوك للشركة القابضة (س) من أجل استخدامه فى الإنتاج (مصنع) .

هـ - فندق مملوك لشركة (ص) وهى شركة تابعة للشركة (س) وتقدم له شركة (ص) بعض الخدمات المتعلقة بالنزلاء .

المطلوب :

تقديم النصح للشركة (س) والشركات التابعة لها بشأن أى العقارات السابقة ينطبق عليها وصف الاستثمار العقارى وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (40) IAS وإذا لم ينطبق عليها هذا التوصيف، فكيف ينبغى أن يتم معالجتها محاسبياً وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .

الحـــل

يتم معالجة العقارات المذكورة فى البنود (أ) ، (ب) ، (هـ) كاستثمارات عقارية، مع ملاحظة أن المعيار الدولى رقم (40) ينص على أنه عندما يتم تقديم خدمات مساعدة من جانب المنشأة وتعتبر مكون غير هام نسبياً فى الترتيب ، فإن العقار يعامل كاستثمار عقارى .

وهذه العقارات أ ، ب ، هـ ينطبق عليها تصنيف الاستثمارات العقارية لأنه يتم الاحتفاظ بها من أجل التأجير أو ارتفاع القيمة الرأسمالية على عكس العقارات المستخدمة فى إنتاج السلع ، ويجب معاملة العقارات المذكورة فى البند (جـ) كمخزون وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (2) IAS الخاص بالمخزون ، ومعالجة العقارات المذكورة فى البند (د) كأصول ثابتة وفقاً للمعيار الدولى رقم (16) IAS الخاص بالأصول الثابتة .

● **الإعتراف :**

يتم الإعتراف بالاستثمار العقارى كأصل فقط فى الأحوال التالية :

1 – عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة .

2 – عندما يكون بالإمكان قياس تكلفة الاستثمار العقارى بموثوقية .

3 – تكون مبادىء الإعتراف مماثلة لتلك الواردة فى المعيار الدولى رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة .

● **القياس :**

أولاً : القياس المبدئى (عند الإعتراف) :

يتم قياس الاستثمار العقارى بالتكلفة عند الاستحواذ المبدئى ، ويدخل فى ذلك مصروفات المعاملات ، ويجب تذكر أن مبادىء تحديد التكلفة مماثلة لتلك الموجودة في معيار الأصول الثابتة وخاصة ما يتعلق بالإحلال والنفقات اللاحقة .

ومع ذلك فإن العقار المحتفظ به بموجب عقر إيجار تشغيلى سوف يقاس مبدنياً باستخدام المبادىء الواردة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (17) الخاص بالعقود الإيجارية – أى بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا أيهما أقل، والمسألة الهامة هنا هى أن البند الذى يعالج محاسبياً بالقيمة العادلة ليس العقار فى حد ذاته بل الحصة الإيجارية .

ثانياً : القياس اللاحق (بعد الإعتراف) :

يجوز أن تختار المنشأة بين نموذجين هما نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة لكل الاستثمارات العقارية ، ومع ذلك يوجد استثناءان لذلك هما:

1 – إذا اختارت المنشأة تصنيف العقار المحتفظ به بموجب عقد إيجار تشغيلى على أنه استثمار عقارى ، فإنه يجب عليها عندئذ اختيار نموذج القيمة العادلة لكل استثماراتها العقارية .

2 – إذا كان لدى المنشأة التزامات مرتبطة بالاستثمار العقارى تدر عائداً مرتبطاً بالقيمة العادلة للأصول ، فإنه بغض النظر عن النموذج المختار لقياس هذا الاستثمار العقارى ، فإن المنشأة سوف تواصل إمكانية اختيار نماذج للاستثمارات العقارية الأخرى .

● **نماذج القياس اللاحق :**

أولاً : نموذج التكلفة :

إذا اختارت المنشأة نموذج التكلفة فإنها سوف تقيس كل استثماراتها العقارية وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة (أو المعيار المصرى رقم 10).

وفيما يتعلق بنموذج التكلفة فإنه يستثنى الاستثمارات العقارية المصنفة بأنها محتفظ بها بغرض البيع وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى للتقارير المالية (IFRS 5) .

ثانياً : نموذج القيمة العادلة :

فى حالة اختيار نموذج القيمة العادلة ، بعد الإعتراف المبدئى ، فإن الاستثمارات العقارية سوف تقاس بالقيمة العادلة والتى تُعرف بأنها المبلغ الذى يمكن من خلاله مبادلة أصل ما بين طرفين مطلعين ومتراضين فى معاملة تتم وفقاً لآلية السوق .

وأى مكاسب أو خسائر ناشئة من التغيرات فى القيمة العادلة سوف يتم الإعتراف بها فى قائمة الدخل ، ورغم أن هذا يعتبر خروج جذرى على الممارسات السابقة إلا أنه متسق مع المعايير الأخرى حيث يتم الإعتراف بالأصول – جزئياً – من أجل الارتفاع فى قيمتها الرأسمالية، والمسألة هى أن أى مكسب على أى إعادة تقييم من هذا القبيل غير محقق ، وفى كثير من الجهات تعتبر الأرباح المحتجزة لمنشأة ما قابلة للتوزيع (برغم أن بعض الجهات لها تعريفات قانونية للاحتياطيات القابلة للتوزيع) ، وبالتالى تقوم الكثير من المنشآت بنقل مبلغ ما من الأرباح المحتجزة إلى احتياطى رأسمالى يمكن معاملته على أنه قابل للتوزيع عند التصرف فى الأصل ذى العلاقة .

وعند تطبيق نموذج القيمة العادلة ، ينبغى أن تعكس القيم العادلة ظروف السوق فى تاريخ الميزانية ، ولذلك فإن عمليات التقييم المؤداه فى تواريخ بعيد جداً

عن تاريخ الميزانية يمكن أن تعكس ظروف سوق مختلفة بشكل ملحوظ عن الظروف السائدة فى تاريخ الميزانية ولن تكون مقبولة ، بالإضافة إلى ذلك، ينبغى توخى الحذر والحرص حيث أن هناك بعض المعدات مثل المصاعد ومكيفات الهواء وماشابه ذلك قد يتم الإعتراف بها كأصول منفصلة ، وتشمل عمليات التقييم عادة مثل هذه الأصول التى ينبغى ألا تحتسب بشكل مزدوج .

- إذا تعذر عند الاقتناء تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق على أساس مستمر، يجب فى هذه الحالة قياس الأصل باستخدام نموذج التكاليف وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (16) [أو المصرى رقم 10] الخاص بالأصول الثابتة حتى يتم التصرف فيه .

وسوف يفترض أن القيمة المتبقية (الخردة) تساوى صفر ، لذلك من الممكن أن تحتفظ منشأة ما باستثمار عقارى يقاس جزء فيه بالقيمة العادلة ويقاس جزء آخر وفقاً لنموذج التكلفة .

- إذا كانت المنشأة تقيس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة ، فإنها سوف تستمر على هذا الأساس إلى حين التصرف فيه ، حتى إذا أصبح الحصول على البيانات السوقية أكثر صعوبة .

● **نموذج التكاليف :**

أى منشأة تختار نموذج التكلفة سوف تقيس كل استثماراتها العقارية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) [المصرى رقم 10] الخاص بالأصول الثابتة فيما يتعلق بذلك النموذج فيما عدا الأملاك العقارية المصنفة بأنها محتفظ بها لغرض البيع وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 5) .

نموذج التكلفة :

صافى القيمة الدفترية = تكلفة أصلية – مجمع الإهلاك – مجمع خسائر انخفاض القيمة

● **نموذج القيمة العادلة :**

يتم فى حالة اختيار المنشأة نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق (بعد الإعتراف الأولى) ما يلى :

1 – يتم تقييم الاستثمارات العقارية فى تاريخ كل ميزانية بالقيمة العادلة ، والقيمة العادلة هى المبلغ الذى يتم من خلاله تبادل أصل ما بين أطراف على معرفة بالحقائق والمعلومات وراغبة فى عقد صفقة فى ظل ظروف السوق الطبيعية .

2 – يتم الإعتراف بالفروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، سواء ربح أو خسارة فى قائمة الدخل .

ورغم أن ترحيل الفروق سواء ربح أو خسارة إلى قائمة الدخل فوراً يمثل تحولاً هاماً عن الممارسات السابقة والتى كانت تقوم على الحيطة والحذر بترحيل الخسائر فقط إلى قائمة الدخل ، بينما الربح يرحل إلى حـ/ فائض إعادة التقييم باعتباره أحد حسابات حقوق الملكية باعتبار أنه لم يتحقق بعد ، وبالتالى يجب عدم خضوعه للضريبة أو توزيعه ، إلا أن هذا النموذج ينقل كل الأرباح والخسائر الناتجة عن الأخذ بالقيمة العادلة إلى قائمة الدخل ، خاصة وأن هناك بعض الدول تعتبر الأرباح المحتجزة للمنشأة قابلة للتوزيع.

وعند تطبيق نموذج القيمة العادلة فإن القيمة العادلة يجب أن تعكس القيم العادلة حقاً فى ظروف السوق فى تاريخ الميزانية ، وأفضل دليل على القيمة العادلة يمكن أن نحصل عليه من الأسعار الحالية فى سوق نشطة لعقارات مماثلة فى نفس الموقع أو المنطقة ونفس الظروف ، لذلك لا يمكن أن تعكس التقييمات التى يتم إجراؤها فى تواريخ بعيدة جداً عن تاريخ الميزانية أحوال السوق والتى تكون مختلفة بشكل واضح عن تلك التى تكون سائدة فى تاريخ الميزانية وتكون غير مقبولة ، بالإضافة إلى ذلك ينبغى مراعاة أنه يمكن الإعتراف ببعض الأجهزة والمعدات مثل

الرافعات وأجهزة التكييف وما إلى ذلك على أنها أصول منفصلة ، وتشمل التقييمات عادة هذه الأصول والتى ينبغى أن لا تحسب مرتين .

إذا لم يكن من الممكن عند الشراء تحديد القيمة العادلة بموثوقية على أساس مستمر عندها يتم قياس الأصل باستخدام نموذج التكلفة المطبق بموجب المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) / أو المصرى رقم (10) الخاص "بالأصول الثابتة" إلى أن يتم التصرف فى الاستثمار العقارى ، ويفترض أن القيمة المتبقية هى صفر ، لذلك يمكن أن تحتفظ المنشأة باستثمارات عقارية يتم قياس بعضها بالقيمة العادلة وبعضها بنموذج التكلفة .

- إذا قامت المنشأة بقياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ، عليها أن تستمر فى ذلك إلى أن يتم التصرف حتى لو أصبحت بيانات السوق المتاحة أقل توافراً وأقل سهولة فى الحصول عليها .

● **مثـــال :**

قامت منشأة "الياسمين" بشراء عقارين كاستثمار عقارى س ، ص ، وكانت القيمة العادلة لهما على النحو التالى :

بيـــــــان	فى 31 ديسمبر 2002	فى 31 ديسمبر 2003
استثمار عقارى س	30	40
استثمارى عقارى ص	20	16

وكانت التكلفة الأصلية للاستحواذ على كل من العقارين هى 18 مليون جنيه ، وذلك عندما تم الاستحواذ عليهما فى أول يناير 2001 .

وتستخدم المنشأة نموذج القيمة العادلة لتقييم كل استثماراتها العقارية .

المطلوب : المعالجة المحاسبية والأرقام التى تظهر فى القوائم المالية للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 .

الحـــل

يتم الإعتراف بالمبالغ التالية فى القوائم المالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003:

قائمة الدخل	بالمليون جنيه مصرى
استثمار عقارى س (مكسب)	10
استثمارى عقارى ص (خسارة)	(4)
الفرق (مكسب)	6

الميزانية	بالمليون جنيه مصرى
استثمار عقارى س	40
استثمارى عقارى ص	16
إجمالى	56

٥ عمليات التحويل نتيجة تغير الاستخدام :

يؤدى التغير فى استخدام العقار إلى عدم الاستمرار فى معالجته كاستثمار عقارى أو كأصل بحسب الأحوال، وتتم عمليات التحويل من وإلى الاستثمارات العقارية عندما فقط يكون هناك تغير فى الاستخدام وعلى النحو التالى :

الدليل على التغير فى الاستخدام	المعالجة المحاسبية
1 ـ قيام المنشأة بالاستحواذ على العقار لنفسها (أى استخدامه فى الإنتاج أو كمبانى إدارية لنفسها)	يعتبر العقار فى هذه الحالة مستحوذ عليه بغرض الاستخدام فى الإنتاج أو كمبانى إدارية ، ويتم التعامل معه وفقاً لما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) أو المصرى رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة.

	وعندما يكون القياس قد تم بالقيمة العادلة للاستثمار العقارى فإن هذه القيمة العادلة للعقار فى تاريخ التغير فى الاستخدام سوف تمثل التكلفة المفترضة للمعالجة المحاسبية المستقبلية
2 – بدء تطوير العقار بقصد بيعه .	إذا كانت المنشأة قد استحوذت فى البداية على العقار بقصد بيعه فى المسار العادى لأعمالها لذلك فإنه سوف يعاد تبويبه كمخزون وتتم المحاسبة عنه وفقا للمعيار المحاسبى الدولى / أو المصرى رقم (2) الخاص "بالمخزون".
3 – تطوير واستكمال إنشاء استثمار عقارى يبنى ذاتياً ويدرج بالقيمة العادلة .	وإذا كان قد تم قياس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة فإن هذه القيمة العادلة للعقار فى تاريخ التغير فى الاستخدام سوف تمثل التكلفة المفترضة للمعالجة المحاسبية المستقبلية .
4 – إنتهاء اشغال المالك للعقار كأصل ثابت والتعامل معه كاستثمار عقارى .	يستمر تسجيل العقار كاستثمار عقارى فى ظل المعيار المحاسبى الدولى رقم (40) أو المصرى رقم (34) . ويعالج الفرق بين القيمة العادلة للعقار فى هذا التاريخ والقيمة الدفترية السابقة له بالترحيل إلى قائمة الدخل .
5 – بدء عقد إيجار تشغيلى لطرف آخر.	يتم التحويل من أصل ثابت إلى استثمار عقارى يدرج بالقيمة العادلة ، وعلى المنشأة تطبيق معيار الأصول الثابتة ، وذلك حتى تاريخ التغيير فى الاستخدام وعلى المنشأة أن تعالج أى فروق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة فى ذلك التاريخ بنفس طريقة إعادة التقدير الواردة فى معيار الأصول الثابتة . التحويل من المخزون إلى الأصول الثابتة .

6 – إنتهاء الإنشاء والتطوير .	التحويل من أصول ثابتة تحت الإنشاء إلى استثمار عقارى ، وينبغى التسجيل بالقيمة العادلة والفروق ترحل إلى قائمة الدخل.

● **مثـــال :**

اشترت إحدى المنشآت مبنى فى 2007/7/1 تكلفته 600000 جنيه والعمر المقدر 50 سنة وليس له قيمة متبقية ، فإذا علمت ما يلى :

بلغت القيمة وفقاً لإعادة التقييم (القيمة العادلة) فى 2007/12/31 مبلغ 650000 جنيه وصافى القيمة القابلة للتحقق 648000 جنيه .

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية فى ظل الافتراضات التالية :

1 – الشركة اشترت العقار بغرض إعادة بيعه فى سياق النشاط العادى لها (أى أنها شركة نشاطها الرئيسى هو التعامل فى العقارات) .

2 – الشركة اشترت العقار بغرض استخدامه كمقر إدارى لها .

3 – الشركة اشترت العقار بغرض زيادة قيمة الرأسمالية أو تأجيره للغير لكسب إيجارات علماً بأن نشاطها الرئيسى ليس التعامل فى العقار .

الحـــل

- **الفرض الأول :** يتم التعامل مع العقار على أنه مخزون ، ولذلك يتم التقييم بالتكلفة 600000 جنيه أو صافى القيمة القابلة للتحقق 648000 جنيه أيهما أقل ، ولذلك يتم التقييم بالتكلفة ولا تجرى أى قيود .

- **الفرض الثانى:** الاستخدام كمقر إدارى، لذلك يعامل العقار كأصل ثابت وتختار المنشأة بين نموذجين:

- **النموذج الأول : نموذج التكلفة :**

القيمة الدفترية : التكلفة الأصلية – مجمع الأهلاك – مجمع خسائر انخفاض قيمة الأصول

الإهلاك السنوى = (600000 ÷ 50 سنة) × $\frac{6}{12}$ = 6000 جنيه

إذن القيمة الدفترية فى 2007/12/31 = 600000 – 6000 = 594000 جنيه

- **النموذج الثانى : نموذج إعادة التقييم :**

وفيها يتم الأخذ بقيمة إعادة التقييم ويرحل الفائض إلى حقوق الملكية .

القيـــــود :

50000	من حـ/ العقار
50000	إلى حـ/ فائض إعادة التقييم (احد حسابات حقوق الملكية)

- **الفرض الثالث :** الغرض زيادة القيمة الإيجارية أو كسب إيجارات يعامل كاستثمار عقارى وتختار المنشأة بين نموذجين :

- **النموذج الأول : نموذج التكلفة :** كما سبق فى الافتراض الثانى .

- **النموذج الثانى : نموذج القيمة العادلة :** وفيها يتم التقييم بالقيمة العادلة ويرحل الفرق إلى قائمة الدخل (أى يقفل فى حـ/ أرباح وخسائر) وتكون القيود كما يلى :

50000	من حـ/ العقار
50000	إلى حـ/ أرباح إعادة التقييم

ثم يتم الإقفال :

50000	من حـ/ أرباح إعادة التقييم
50000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر

الاستثمار العقارى

مفاهيم وقواعد وأمثلة

ـ تعريف الاستثمار العقارى :

هو الأراضى أو المبانى أو جزء من مبنى أو كلاهما , والذى يحتفظ به المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى وبغرض الحصول على إيجارات منه أو بغرض زيادة القيمة الرأسمالية أو الأثنين معاً , ويولد الاستثمار العقارى تدفقات نقدية تكون مستقلة بشكل كبير عن الأصول الأخرى المستحوذ عليها بواسطة المنشآت .

ـ تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة :

الغرض من ملكية العقار (أو تأجيره بعقد إيجار تمويلى)	التصنيف
1 - استخدام العقارات فى أغراض العمل أو الأغراض الإدارية للمنشأة .	أصول ثابتة ويطبق المعيار المحاسبى المصرى رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة.
2 - يتم الاحتفاظ بالعقارات بغرض بيعها فى السياق العادى لأعمال المنشأة .	يطبق المعيار المحاسبى المصرى رقم (2) الخاص بالمخزون .
3 - العقار فى مرحلة الإنشاء أو التطوير .	أ - يطبق المعيار الخاص بعقود الإنشاءات إذا كان لصالح عميل . ب - يطبق المعيار الخاص بالأصول الثابتة إذا كان لصالح المنشأة .
4 - تأجير العقار للغير للحصول على إيجارات أو الاحتفاظ به بغرض زيادة قيمته الرأسمالية .	يطبق معيار الاستثمار العقارى .

ـ المعالجة المحاسبية :

بيـــــــان	المعالجة المحاسبية
1 ـ الإعتراف بالاستثمار العقارى كأصل	يتم الإعتراف إذا : 1 - كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشأة . 2 - كان بالامكان قياس تكلفة الاستثمار العقارى بشكل موثوق .
2 ـ القياس المبدئى	يتم القياس بالتكلفة وتشمل : ثمن الشراء + جميع المصروفات المباشرة المرتبطة بالاستحواذ على العقار (مثل أتعاب قانونية, ضرائب نقل ملكية , والتكاليف الأخرى المباشرة) ويستبعد المصاريف الإدارية العامة وتكاليف التشغيل الآولية .
3 ـ القياس اللاحق	يحق لأى منشأة عند القياس اللاحق أن تختار لكل استثماراتها العقارية أياً من النموذجين التاليين : **أ ـ نموذج التكلفة :** ويقاس الاستثمار العقارى عن طريق : = التكلفة الأصلية - مجمع الإهلاك - مجمع خسائر انخفاض القيمة **ب ـ نموذج القيمة العادلة :** ويقاس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة , وبالنسبة للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة يتم الإعتراف بها فى قائمة الدخل عند نشأتها , **وتعرف القيمة العادلة بأنها :** "القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل بين طرفين مطلعين وراغبين فى عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق "

◊ حالات عملية محلولة ◊

■ حالـــة عمليـــة (1) :

قامت شركة الياسمين وشركاتها التابعة باستشارتك بصفتك خبيراً فى المعايير المحاسبية بخصوص تصنيف العقارات المملوكة لها والتى كانت كما يلى :

أ - قطعة أرض مبان مساحتها 3000 متر تحتفظ بها الشركة لاستخدام مستقبلى غير محدد (وأسعار الأراضى فى ارتفاع مستمر) .

ب - مبنى شاغر تملكه شركة الياسمين وسيتم تأجيره بموجب عقود إيجار تشغيلية محددة المدة .

ج - عقارات تحتفظ بها شركة هبة وهى شركة تابعة لشركة الياسمين وتعمل فى مجال العقارات ولبيعها فى سياق أعمالها العادية .

د - عقارات تحتفظ بها شركة الياسمين لاستخدامها فى الإنتاج أو كمبانى إدارية .

هـ - فندق تملكه شركة رولا وهى شركة تابعة لشركة الياسمين وتقدم له شركة رولا خدمات حماية ممتلكات نزلائه .

والمطلوب :

تقديم المشورة لشركة الياسمين وشركاتها التابعة لتصنيف العقارات المملوكة لها والمعايير المحاسبية التى تطبق على كل منها ؟

الحل

1 - تكون العقارات الموصوفة فى البنود أ , ب , هـ مؤهلة لأن يتم التعامل معها "كاستثمارات عقارية" مع ملاحظة أن البند "هـ" يعتبر استثمار عقارى لأنه بموجب معيار الاستثمار العقارى فإنه عندما تقدم المنشأة خدمات ثانوية وتعتبر مكوناً بسيطاً نسبياً من الإتفاقية . فإن العقارات تعامل كاستثمار عقارى .

2 - بالنسبة للبند (ج) يتم التعامل مع العقارات فى هذا البند على أنها مخزون وتخضع للمعالجة المحاسبية المتعلقة بمعيار المخزون .

3 - بالنسبة للبند (د) يتم التعامل مع العقارات فى هذا البند على أنها أصول ثابتة وتخضع للمعالجة المحاسبية المتعلقة بمعيار الأصول الثابتة .

■ حالـــة عمليـــة (2) :

بدأت شركة رولا للعقارات , إنشاء مركز تجارى ضخم للتسويق فى قلب القاهرة , وبدراسة أبحاث السوق تبين أنه من الأفضل الاحتفاظ بهذا المركز وتأجيره للغير بإيجار محدد المدة , وذلك لكسب الإيجارات وبدلاً من بيعه إلى مستثمر محلى قدم عدة عروض ممتازة لشرائه وكان يزيد السعر باستمرار فى كل مرة , وفى غضون سنة وعدة أشهر تم استكمال الإنشاء وكان قد تم تأجيره بالكامل .

وقد اكتمل إنشاء المركز ووضعت العقارات فى الخدمة فى نهاية سنة 2001 وبلغت التكلفة الإجمالية المحسوبة لمركز التسويق التجارى 100 مليون جنيه , واستعانت الشركة بخبير تقييم مستقل لوضع قيمة عادلة لمركز التسوق على أساس سنوى , ووفقاً لتقديرات الخبير المستقل بلغت القيم العادلة لمركز التسوق كما يلى :

السنة	القيمة العادلة
2001	100 مليون جنيه
2002	120 مليون جنيه
2003	125 مليون جنيه
2004	115 مليون جنيه

وكان من رأى خبير التقييم المستقل أن العمر الإنتاجى للمركز 20 سنة وأن القيمة المتبقية هى 30 مليون جنيه .

والمطلوب :

بيان المعالجة المحاسبية وحساب الأثر على الأرباح والخسائر :

(أ) باستخدام "نموذج القيمة العادلة" .

(ب) باستخدام "نموذج التكلفة" .

وفى ظل معالجة المركز على أنه "استثمار عقارى" .

يلاحظ :

أن دخل الإيجار من المركز التجارى سيكون هو نفس الدخل بموجب كل من البديلين (ولذلك لن يتم أخذه فى الحسبان) .

الحل

(أ) نموذج القيمة العادلة :

يتم التقييم بالقيمة العادلة ويرحل الفرق سواء ربح أو خسارة نتيجة ذلك إلى حساب الأرباح والخسائر .

السنة	التكلفة (بالمليون جنيه)	القيمة العادلة (بالمليون)	الربح أو الخسارة
2001	100	100	0
2002	-	120	20
2003	-	125	5
2004	-	115	(10)

(ب) نموذج التكلفة :

القيمة الدفترية = التكلفة الأصلية - مجمع إهلاك الأصل - مجمع خسائر انخفاض القيمة

الإهلاك السنوى بالقسط الثابت = (تكلفة أصلية - قيمة متبقية) / عدد سنوات العمر الإنتاجى

= (100 - 30) / 20 سنة = 3ر5 مليون جنيه

جدول الإهلاك والقيمة الدفترية :

السنة	الإهلاك السنوى	الإهلاك	مجمع الإهلاك	مجمع خسائر انخفاض القيمة	صافى القيمة الدفترية
نهاية 2001					100 ←
نهاية 2002	الإهلاك = (100 - 30) / 20 =	3ر5	3ر5	-	96ر5
نهاية 2003	الإهلاك = (100 - 30) / 20 =	3ر5	7	-	93
نهاية 2004	الإهلاك = (100 - 30) / 20 =	3ر5	10ر5	-	89ر5

■ **حالـــة عمليـــة (3) : اختيار من عدة إجابات :**

1 - يتم الإعتراف بالربح الناشىء عن التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية التى اختارت المنشأة أن تستخدم لها نموذج القيمة العادلة فى :

أ - صافى ربح أو خسارة السنة .

ب - الاحتياطى العام فى حقوق المساهمين .

ج - احتياطى إعادة التقييم فى حقوق المساهمين .

د - لا شىء مما سبق .

- الإجابة الصحيحة (أ) .

2 - ينبغى أن يتم القياس المبدئى للاستثمارات العقارية بما يلى :

أ - سعر التكلفة .

ب - التكلفة مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة .

ج - التكلفة القابلة للاستهلاك مطروحاً منها مجمع خسائر انخفاض القيمة .

د - القيمة العادلة مطروحاً منها مجمع خسائر انخفاض القيمة .

- الإجابة الصحيحة (أ) .

3 ـ فى حالة الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تشغيلى والمصنفة على أنها استثمارات عقارية :

أ ـ يجب على المنشأة محاسبة الاستثمارات العقارية بموجب نموذج التكلفة فحسب.

ب ـ يتعين على المنشأة استخدام نموذج القيمة العادلة فحسب .

ج ـ تختار المنشأة ما بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة .

د ـ تحتاج المنشأة فقط أن تفصح عن القيمة العادلة ويمكنها استخدام نموذج التكلفة بموجب المعيار المحاسبى الدولى رقم 38 .

ـ الإجابة الصحيحة (ب) .

4 ـ أن عمليات التحويل من الاستثمارات العقارية إلى أصول ثابتة تكون مناسبة :

أ ـ عندما يكون هناك تغير فى الاستخدام .

ب ـ بناء على رغبة المنشأة .

ج ـ فقط عندما تتبنى المنشأة نموذج القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولى رقم (38) .

د ـ لا تستطيع المنشأة تحويل الممتلكات إلى تصنيف أخر فى الميزانية العمومية ما أن يتم تصنيفها كاستثمارات عقارية .

ـ الإجابة الصحيحة (أ) .

5 ـ يتم إلغاء الإعتراف بالاستثمارات العقارية (استبعادها من الميزانية) عندما :

أ ـ يتم التصرف فيها إلى طرف ثالث .

ب ـ يتم سحبها من الاستخدام بشكل دائم .

ج ـ لا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف بها .

د ـ فى جميع الحالات المذكورة سابقاً .

ـ الإجابة الصحيحة (د) .

6 ـ تمتلك منشأة ما مصنعاً تم إغلاقه لمدة سنة للعديد من الأسباب بما فى ذلك اضطرابات العمال واضرابهم عن العمل , وتنوى المنشأة بيع هذا المصنع , لذلك ينبغى عليها :

أ ـ تصنيف المصنع على أنه استثمار عقارى .

ب ـ تصنيف المصنع على أنه أصول محتفظ بها برسم البيع فى سياق الأعمال العادية بموجب المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) الخاص بالمخزون .

ج ـ تصنيف المصنع على أنه أصول ثابتة بموجب المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة.

د ـ استنفاذ القيمة الدفترية الصافية والإفصاح عن تلك الحقيقة فى إيضاحات القوائم المالية .

ـ الإجابة الصحيحة (ب) .

7ـ المعيار المحاسبى الخاص بتناول العقارات تحت التشييد أو الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلى كاستثمار عقارى هو :

أ ــ معيار المخزون وذلك إلى حين استكمال الإنشاء ويتم بعد ذلك معالجتها بموجب معيار الاستثمار العقارى.

ب ــ معيار الاستثمار العقارى .

جـ ـ معيار المحاسبة الخاص بعقود الإنشاء.

د ــ معيار المحاسبة الخاص بالأصول الثابتة وحتى إنتهاء عملية الإنشاء ، ويتم بعد ذلك محاسبتها بموجب معيار الاستثمار العقارى .

الإجابة (د)

معيار الاستثمار العقارى

تابع المفاهيم والقواعد وأمثلة

1 ـ خلفية ومقدمـــة :

1-1 يقرر هذا المعيار معايير محاسبة الاستثمار العقارى والإفصاحات المتصلة به .

2-1 يتم تطبيق المعيار عند الإعتراف بالاستثمار العقارى وقياسه والإفصاح عنه .

3-1 يسرى المعيار على القياس فى القوائم المالية لمستأجر الاستثمار العقارى المحتفظ بها بموجب عقد تمويل تأجيرى ، وعلى القياس فى القوائم المالية للمؤجر للاستثمار العقارى المؤجر بموجب عقد ايجار تشغيلى . ومع ذلك ، فإن كل الجوانب الأخرى المتصلة بالعقود الإيجارية ومحاسبتها والإفصاح عنها يتناولها - IAS 17 – العقود الإيجارية . بالإضافة الى ذلك ، لا يتناول المعيار الأصول البيولوجية المتصلة بالنشاط الزراعى (انظر IAS 14) أو الحقوق المعدنية والإحتياطيات المعدنية ، مثل البترول والغاز الطبيعى والموارد المشابهة غير المتجددة (انظر IFRS 6) .

2 ـ تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقاً لـ IAS 40) :

الاستثمار العقارى: أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو الإثنان معاً يحتفظ به المالك او المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى لكسب عوائد إيجارية و / أو ارتفاع قيمة رأس المال ، وليس لإستخدامه فى إنتاج أو توريد سلع وخدمات أو فى أغراض إدارية أو للبيع فى إطار المزاولة الإعتيادية للأعمال .

العقار المشغول بواسطة المالك : هو عقار يشغله المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلى لإستخدامه فى إنتاج أو توريد سلع وخدمات أو من أجل أغراض إدارية.

3 ـ الاستثمار العقارى :

1-3 حصص الملكية التى يحتفظ بها مستأجر بموجب عقد إيجارى تشغيلى يجوز تصنيفها (أى أن المسألة إختيارية) والإعتراف بها كاستثمار عقارى فقط إذا كان العقار مستوفياً لتعريف الاستثمار العقارى ويقاس العقار باستخدام نموذج القيمة العادلة الموصوف لاحقاً. هذا الجانب فى الإعتراف بالعقار

الاستثمارى إضافة حديثة نسبياً وتم إدراجه إستجابة لحقيقة أن فى بعض البلدان يتم الإحتفاظ بالأملاك بموجب عقود إيجارية طويلة تعطى حقوقاً تشبه حقوق المشترى المباشر . وإدراج مثل هذه الحصص فى المعيار يبيح لمستأجر قياس مثل هذه الأصول بالقيمة العادلة .

2-3 من ضمن الخصائص المميزة للاستثمار العقارى (بالمقارنة بالعقار المشغول بواسطة المالك) أنه يولد تدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن الأصول الأخرى التى يحتفظ بها كيان ما . وتتم محاسبة العقار المشغول بواسطة المالك وفقاً لمعيار – IAS16 الأرض والمنشآت والمعدات .

3-3 فى بعض الأحوال ، يشغل الكيان جزءاً من ملك ما ويؤجر الباقى . وإذا كان بالإمكان بيع الجزئين بشكل منفصل ، تتم محاسبة كل منهما بشكل مناسب . وإذا تعذر بيع الجزئين بشكل منفصل ما ، فإن العقار بأسره يعامل كاستثمار عقارى فقط إذا كان جزءاً غير هام مشغول بواسطة المالك .

فكرة عملية:

المقصود بـ " غير هام " ليس معرفاً ومتروكاً للإجتهاد ، ومع ذلك توجد فى المعايير الأخرى مؤشرات على أن 2 % قد تكون مستوى قابل للتطبيق .

4-3 أحياناً يقدم مالك العقار خدمات مساعدة مثل النظافة والصيانة والأمن ، وإذا كانت مثل هذه الخدمات غير هامة للترتيب ككل ، فإن العقار يكون استثماراً عقارياً .

5-3 فى حالات أخرى – مثل الفنادق – يمكن أن تكون الخدمات هامة مثل الخدمات المقدمة للنزلاء . وبعض ترتيبات إدارة الفنادق تجعل المالك مجرد مستثمر سلبى ، ويجب إستخدام الإجتهاد لتقرير ما إذا كان العقار ينطبق عليه تعريف الاستثمار العقارى .

6-3 تثور قضية أمام مجموعات الشركات عندما تؤجر شركة فى مجموعة ما عقاراً الى أخرى . على مستوى المجموعة يكون العقار مشغولاً بواسطة المالك. أما على مستوى الشركة الفردية ، فإن الكيان المالك يعامل المبنى

كاستثمار عقارى . وسوف يلزم إجراء تعديلات تجميع مناسبة فى حسابات المجموعة .

دراسة الحالة (1) :

حقائـــق :

قدمت شركة XYZ والشركة التابعة لها لك – بصفتك أخصائى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) – قائمة بالعقارات التى تملكها :

(أ) أرض تحتفظ بها XYZ لإستخدام مستقبلى لم يتقرر بعد .

(ب) مبنى خال مملوك لشركة XYZ ،وسوف يتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلى.

(ج) عقد تحتفظ به شركة تابعة لـ XYZ – وهى شركة عقارية – فى إطار أعمالها المعتادة .

(د) عقار مملوك لـ XYZ من أجل الإستخدام فى الإنتاج .

(هـ) فندق مملوك لشركة ABC ،وهى شركة تابعة لـ XYZ ،وتقدم له شركة ABC خدمات تأمين متعلقات النزلاء .

المطلوب :

قدم النصح لشركة XYZ والشركات التابعة لها بشأن أى العقارات السابقة ينطبق عليها وصف الاستثمار العقارى وفقاً لـ IAS 40 ، وإذا لم ينطبق عليها هذا التوصيف كيف ينبغى معاملتها وفقاً لـ IFRS ؟

الحـــل :

العقارات المذكورة فى البنود (أ) و (ب) و (هـ) ينطبق عليها تعريف الاستثمار العقارى فى IAS 40 . وفيما يتعلق بالبند (هـ) ، تجدر الإشارة الى أن IAS 40 ينص على أنه عندما تقدم خدمات مساعدة من جانب الكيان وتعتبر مكون غير هام نسبياً فى الترتيب ، يعتبر العقار استثماراً عقارياً .

هذه العقارات ينطبق عليها تصنيف الاستثمارات العقارية لأنه جارى الإحتفاظ بها من أجل التأجير أو ارتفاع قيمة رأس المال على عكس الأملاك المستخدمة فى إنتاج السلع .

ويجب معاملة العقارات المذكورة فى البند (ج) كمخزون وفقاً لـ IAS 2 ومعاملة العقارات المذكورة فى البند (د) كأصول ثابتة وفقاً لـ IAS 16 .

4 ـ الاعتراف :

4- 1 يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كأصل فقط فى الأحوال التالية :

- عندما يكون من المحتمل أن منافع إقتصادية مستقبلية سوف تتدفق الى الكيان .
- عندما يكون بالإمكان قياس تكلفة الاستثمار العقارى بشكل موثوق .

4- 2 مبادىء الاعتراف مماثلة لتلك الواردة فى IAS 16 .

5 ـ القياس :

1.5 القياس عند الاعتراف :

1-1-5 يتم قياس الاستثمار العقارى بالتكلفة مبدئياً ، بما فى ذلك مصروفات المعاملات . ومن جديد يتم التأكيد على أن مبادىء تحديد التكلفة مماثلة لتلك الموجودة فى IAS 16 ، وخاصة فيما يتعلق بالإحلال والنفقات التالية .

2-1-5 ومع ذلك فالعقار المحتفظ به بموجب عقد إيجارى تشغيلى سوف يقاس مبدئياً باستخدام المبادىء الواردة فى IAS 17 – العقود الإيجارية – بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا أيهما أقل . والمسألة الهامة هنا هى أن البند الذى يعالج محاسبياً بالقيمة العادلة ليس العقار فى حد ذاته بل الحصة الإيجارية Lease Interest .

2.5 القياس بعد الاعتراف :

يختار الكيان إما نموذج التكاليف أو نموذج القيمة العادلة لكل استثماراته العقارية . ومع ذلك يوجد إستثناءان ، فإذا اختار الكيان تصنيف العقار المحتفظ به بموجب عقد إيجار تشغيلى بأنه استثمار عقارى ، ويجب عليه عندئذ اختيار نموذج القيمة العادلة لكل استثماره العقارى . أما الإستثناء الثانى ، فهو إذا كان لدى الكيان التزامات مرتبطة بالاستثمار العقارى تدر عائداً مرتبطاً بالقيمة العادلة للأصول ، فإنه

بغض النظر عن النموذج المختار لقياس مثل هذا الاستثمار العقارى سوف يواصل الكيان امتلاك إمكانية اختيار نماذج لاستثماره العقارى الأخر .

3.5 نموذج القيمة العادلة :

5-3-1 فى حالة اختيار نموذج القيمة العادلة ، بعد الاعتراف المبدئى ، سوف يقاس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة ، والقيمة العادلة هى المبلغ الذى يمكن مبادلة أصل ما به بين طرفين عارفين ومتراضيين فى معاملة وفقاً لآلية السوق (arm' s-length) .

5-3-2 أى مكاسب أو خسائر ناشئة من التغييرات فى القيمة العادلة سيتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل . وهذا خروج جذرى على الممارسات السابقة ، ولكنه متسق مع المعايير الأخرى حيث يتم الإحتفاظ بالأصول – جزئياً – من أجل الإرتفاع فى قيمة رأس المال . والمسألة هى أن أى مكسب حتى أى إعادة قياس من هذا القبيل غير محقق ، وفى كثير من الجهات تعتبر الأرباح المحتجزة لكيان ما قابلة للتوزيع (برغم أن بعض الجهات لها تعريفات قانونية للإحتياطيات القابلة للتوزيع) ، وبالتالى يقوم الكثير من الكيانات بنقل مبلغ ما من الأرباح المحتجزة الى إحتياطى رأسمالى يمكن معاملته على أنه قابل للتوزيع لدى التصرف فى الأصل ذى العلاقة .

5-3-3 عند تطبيق نموذج القيمة العادلة ، ينبغى أن تعكس القيم العادلة ظروف السوق فى تاريخ الميزانية العمومية ، ولذلك فإن عمليات التقييم المؤداة فى تواريخ بعيدة جداً عن تاريخ الميزانية العمومية يمكن أن تعكس ظروف سوق مختلفة بشكل ملحوظ عن الظروف السائدة فى تاريخ الميزانية العمومية ولن تكون مقبولة . بالإضافة الى ذلك ، ينبغى توخى الحرص والحذر حيث أن المعدات مثل المصاعد ومكيفات الهواء وما شابه ذلك ، قد يتم الاعتراف بها كأصول منفصلة ، وتشمل عمليات التقييم عادة مثل هذه الأصول التى ينبغى ألا تحتسب بشكل مزدوج .

5-3-4 إذا تعذر عند الإقتناء تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق على أساس مستمر ، يجب فى هذه الحالة قياس الأصل باستخدام نموذج التكاليف وفقاً لـ IAS 16 حتى يتم التصرف فيه . وسوف يفترض أن القيمة المتخلفة صفر . ولذلك من الممكن أن يحتفظ كيان ما باستثمار عقارى يقاس جزء منه بالقيمة العادلة ويقاس جزء أخر وفقاً لنموذج التكاليف .

5-3-5 إذا كان الكيان يقيس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة ، فسوف يواصل القيام بذلك الى حين التصرف فيه ، حتى إذا أصبحت البيانات السوقية المتاحة بسهولة متاحة بشكل أقل تكراراً أو سهولة .

4.5 نموذج التكاليف :

أى كيان يختار نموذج التكاليف سوف يقيس كل استثماره العقارى وفقاً لمتطلبات IAS 16 فيما يتعلق بذلك النموذج فيما عدا الاستثمارات العقارية المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع وفقاً لـ IFRS 5 .

دراسة الحالة (2) :

حقائـــق :

شركة - إنفيستورز جالور – وهى شركة مسجلة فى البورصة فى المانيا دخلت فى مشروع لإنشاء مركز (مول) تسوق ضخم فى جنوب اسيا يعد اكبر مركز تسوق فى اسيا . وقدر مجلس إدارة الشركة بعد إجراء بحوث سوقية أنه بدلاً من بيع المول التجارى الى مستثمر محلى كان قد اتصل بهم عدة مرات أثناء فترة الإنشاء وقدم عروضاً ممتازة إزدادت تدريجياً أثناء سنة الإنشاء ، سوف تحتفظ الشركة بهذا العقار لأغراض توليد عوائد إيجارية عن طريق تأجير مساحات فى المول لمستأجرين ، ومن أجل هذا الغرض إستعانت بشركة عقارية لإيجاد سلسلة تجزئة دولية كبيرة مستأجرة اجتذبت بعد ذلك تجار تجزئة مهمين محلياً أخرين لإستئجار مساحات فى المول التجارى وخلال شهور من اكتمال إنشاء المول التجارى، كان قد تم تأجير كل مساحاته . وتم الإنتهاء من المول التجارى وإدخاله فى الخدمة فى نهاية 2001 .

ووفقاً للإدارة الهندسية بالشركة ، قد بلغت التكلفة الكلية المحتسبة لإنشاء المول التجارى 100 مليون دولار . وتمت الإستعانة بخبير تقييم مستقل من جانب الشركة لتقدير القيمة العادلة للمول بصورة سنوية . ووفقاً لهذا الخبير ، فقد كانت القيم العادلة للمول التجارى فى نهاية 2001 وفى نهاية كل سنة تالية كالتالى :

2001	100 مليون دولار
2002	120 مليون دولار
2003	125 مليون دولار
2004	115 مليون دولار

وقد رأى خبير التقييم المستقل أن العمر الإنتاجى للمول التجارى هو 10 سنوات وقيمته المتبقية 10 ملايين دولار .

المطلوب :

ماذا سيكون التأثير على حساب ربح وخسارة الشركة إذا قررت معاملة المول التجارى على أنه استثمار عقارى وفقاً لـ IAS 40 ؟

(أ) باستخدام نموذج القيمة العادلة .

(ب) باستخدام نموذج التكاليف .

(حيث أن الدخل الإيجارى للمول التجارى سيكون واحداً فى ظل كلا الخيارين ، فإنه من أجل أغراض هذه الحالة لا تأخذ فى الإعتبار تأثير الدخل الإيجارى من المول التجارى على الربح أو الخسارة عن الفترة)

الحـــل :

(أ) نموذج القيمة العادلة :

إذا اختارت الشركة قياس الاستثمار العقارى وفقاً لنموذج القيمة العادلة ، سوف يتعين عليها أن تعترف فى الربح أو الخسارة الصافية عن كل فترة بالتغييرات فى القيمة العادلة من سنة الى أخرى . وهكذا سيكون التأثير على حسابات الربح والخسارة عن السنوات المختلفة كالتالى :

السنـــة	التكلفـــة (بالملايين)	القيمـة العادلـة (بالملايين)	حساب الربح والخسارة (بالملايين)
2001	100	100	صفر
2002		120	20
2003		125	5
2004		115	(10)

(ب) نموذج التكاليف :

إذا قررت الشركة قياس الاستثمار العقارى وفقاً لنموذج التكاليف ، فسوف يتعين عليها محاسبته وفقاً لـ IAS 16 باستخدام نموذج التكاليف المقرر فى المعيار (ويتطلب ذلك ترحيل الأصل بتكلفته ناقص مجمع الإهلاك وأى خسائر انخفاض فى القيمة متراكمة) . ولذلك عندما يقاس الاستثمار العقارى وفقاً لنموذج التكاليف ، لن يكون للتقلبات فى القيمة العادلة للاستثمار العقارى من سنة الى أخرى تأثير على حساب ربح وخسارة الشركة . وبدلاً من ذلك ، سيكون الإهلاك السنوى المحسوب بناء على تكلفة اقتناء الاستثمار العقارى هو المبلغ الوحيد المخصوم من صافى الربح أو الخسارة عن الفترة (ما لم يكن هناك انخفاض فى القيمة وفى هذه الحالة سيكون هذا الإنخفاض مبلغاً مخصوماً من صافى الربح أو الخسارة عن السنة أيضاً).

بناءاً على تكلفة الإقتناء (الشراء) البالغة 10 ملايين دولار (بافتراض عدم وجود إنفاق تالى ستتم رسملته) والقيمة المتبقية البالغة 10 مليون دولار والعمر الإنتاجى الذى مدته 10 سنوات واستخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك ، سيكون التأثير السنوى للإهلاك على صافى الربح أو الخسارة عن كل سنة كالتالى :

2001 (100 – 10) / 10 سنوات = 9 مليون

2002 (100 – 10) / 10 سنوات = 9 مليون

2003 (100 – 10) / 10 سنوات = 9 مليون

2004 (100 – 10) / 10 سنوات = 9 مليون

5.5 التحويلات :

5-5-1 سيتم اجراء تحويلات من والى الاستثمار العقارى فقط عندما يحدث تغير فى الاستخدام ويستدل على ذلك بما يلى :

- بدء شغل المالك للعقار (تحويل من استثمار عقارى الى الأرض والمنشآت والمعدات) .
- بدء التطوير بهدف البيع (تحويل من الاستثمار العقارى الى المخزون) .
- انتهاء شغل المالك (تحويل من الأرض والمنشآت والمعدات الى الاستثمار العقارى) .
- بدء سريان عقد تاجير تشغيلى لطرف أخر (تحويل من المخزون أو الأرض والمنشآت والمعدات الى الاستثمار العقارى) .
- انتهاء الإنشاء أو التطوير (تحويل من عقار تحت الإنشاء وفقاً لـ IAS 16 الى استثمار عقارى) .

5-5-2 فى حالة عدم استخدام نموذج القيمة العادلة ، تتم التحويلات بين التصنيفات بالقيمة الدفترية المرحلة : التكلفة أو القيمة الصافية القابلة للتحقق أيهما أقل فى حالة المخزون أو التكلفة ناقص مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض فى القيمة فى حالة الأرض والمنشآت والمعدات (الأصول الثابتة) .

5-5-3 فى حالة تحويل عقار مشغول بواسطة المالك الى استثمار عقارى مرحل بالقيمة العادلة، يتم تطبيق IAS 16 حتى حدوث التغيير . بعبارة أخرى: تعامل أى إعادة تقييم بالقيمة العادلة وفقاً لـ IAS 16 .

5-5-4 تكون التحويلات من الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة الى الأرض والمنشآت والمعدات بالقيمة العادلة التى تصبح معتبرة تكلفة .

5-5-5 بالنسبة للتحويلات من المخزون الى الاستثمارات العقارية غير المرحلة بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف باعادة القياس بالقيمة العادلة فى قائمة الدخل .

5-5-6 عند الإنتهاء من عقار تحت الإنشاء وتحويله الى استثمار عقارى يراد ترحيله بالقيمة العادلة ، يتم الاعتراف باعادة القياس بالقيمة العادلة فى قائمة الدخل .

6- عمليات التصرف :

يتم الغاء الاعتراف بالاستثمار العقارى عند التصرف فيه أو فى الوقت الذى لا يتوقع فيه الحصول على منفعة من الإستخدام أو التصرف المستقبلى . ويتم تحديد أى مكسب أو خسارة باعتباره الفرق بين صافى عوائد التصرف والمبلغ المرحل ويتم الاعتراف به فى قائمة الدخل .

7- الإفصاحات :

7- 1 نموذج القيمة العادلة ونموذج التكاليف

يقوم الكيان بالإفصاح عما يلى :

- ما إذا كان يطبق نموذج التكاليف أم القيمة العادلة .
- إذا كان يطبق نموذج القيمة العادلة ، ما إذا كانت حصص الملكية المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التشغيلية يتم تصنيفها ومحاسبتها استثمارات عقارية وفى ظل أى ظروف يتم ذلك .
- عندما يكون التصنيف صعباً ، المعايير المستخدمة فى تمييز الاستثمار العقارى والعقار المشغول بواسطة المالك والعقار المحتفظ به للتصرف فيه فى اطار الأعمال المعتادة .
- الى أى مدى القيم العادلة مبنية على تقييمات بمعرفة مثمن مستقل ومؤهل . وإذا لم يتم إجراء مثل هذه التقييمات ، يجب ذكر هذه الحقيقة .
- المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل لـ :
  - الدخل الإيجارى من الاستثمار العقارى .
  - المصروفات التشغيلية المباشرة التى ولدت الدخل الإيجارى .
  - المصروفات التشغيلية المباشرة التى لم تولد دخلاً إيجارياً .

- التغير التراكمى فى القيمة العادلة المعترف به فى قائمة الدخل عند بيع الاستثمار العقارى من مجموعة من الأصول المستخدم فيها نموذج التكاليف الى مجموعة مستخدم فيها نموذج القيمة العادلة .
- وجود مبالغ القيود على قابلية تحقق الاستثمار العقارى ، أو تحويل دخل وعوائد التصرف .
- الإلتزام التعاقدى بشراء أو إنشاء أو تطوير استثمار عقارى أو باجراء اصلاحات أو أعمال صيانة أو تطوير .

2.7 نموذج القيمة العادلة :

1-2-7 إذا كان كيان يطبق نموذج القيمة العادلة ، فسوف ينبغى عليه أيضاً الإفصاح عن مطابقة (تسوية) للقيم الدفترية المرحلة الإفتتاحية والختامية للاستثمار العقارى مبيناً :

- الإضافات ، مع بيان الإستحواذات والمصروفات اللاحقة والإضافات من خلال اندماجات الشركات ، كل على حدة .
- الأصول المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع وفقاً لـ IFRS 5 .
- المكاسب أو الخسائر الصافية من تعديلات القيمة العادلة .
- فروق الصرف الصافية الناشئة من ترجمة القوائم المالية بعملة تقارير مختلفة .
- التحويلات إلى ومن المخزون والعقار المشغول بواسطة المالك .
- تغيرات أخرى .

2-2-7 عندما يتم تعديل تقييم الاستثمار العقارى ما ، لتحاشى إزدواجية حساب بعض الأصول ، مثل المعدات التى يجوز الاعتراف بها بشكل منفصل ، يتم الإفصاح عن مطابقة (تسوية) للتعديلات .

3-2-7 عندما يتعذر قياس القيمة العادلة بشكل موثوق ويتم بيان الأصل طبقاً لـ IAS 16 ، يجب الإفصاح عن مثل هذه الأصول بشكل منفصل عن الأصول

المثبتة بالقيمة العادلة . وبالإضافة الى الإفصاحات المذكورة أعلاه ، ينبغى اجراء الإفصاحات التالية :

- وصف للعقارات المسجلة وفقاً لـ IAS 16 .
- بيان سبب عدم امكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق .
- مدى التقديرات الذى يحتمل بدرجة مرتفعة أن تقع القيمة العادلة ضمنه .
- عمليات التصرف فى الاستثمار العقارى غير المرحلة بالقيمة العادلة .

3.7 نموذج التكاليف :

فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية المقاسة وفقاً لنموذج التكاليف ، يقوم الكيان بالإفصاح عما يلى:

- طرق الإهلاك المستخدمة .
- الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة .
- مطابقة للمبالغ المرحلة الإجمالية الإفتتاحية والختامية والإهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض فى القيمة ، مع بيان :
  - الإضافات ، مع بيان الإستحواذات والنفقات التالية والإضافات من خلال اندماجات الشركات كل على حدة .
- الأصول المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع وفقاً لـ IFRS 5 .
- خسائر الإنخفاض فى القيمة المعترف بها والمعكوسة .
- فروق الصرف الصافية .
- التحويلات الى ومن المخزون والملك المشغول بواسطة المالك .
- تغييرات أخرى .
- القيمة العادلة للاستثمار العقارى وإذا تعذر قياس القيمة العادلة بشكل موثوق:
  - بيان سبب عدم امكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق .
  - مدى التقديرات الذى يحتمل بدرجة مرتفعة أن تقع القيمة العادلة ضمنه .
  - عمليات التصرف فى الاستثمار العقارى غير المرحلة بالقيمة العادلة .

معلومة عملية :

حتى إذا كان كيان ما يقيس استثماراً عقارياً وفقاً لنموذج التكاليف ، يظل مطلوباً منه وفقاً لـ IAS 40 أن يفصح عن " القيمة العادلة " لهذا الاستثمار العقارى المقاس بالتكلفة . (عادة ما يتم إجراء مثل هذا الإفصاح فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية) ، وقد لا يبدو ذلك متطلباً غير عادى للإفصاح عن القيمة العادلة هذه الأيام التى تبدو فيها محاسبة القيمة العادلة أمراً شائعاً ومألوفاً ، ولكن من منظور الكيانات المطلوب منها إجراء مثل هذا الإفصاح ، فإن هذا المتطلب فى IAS 40 لاشك أنه يفسر بأنه غير عملى واختيار يكلف تنفيذه الكثير .

بعبارة أخرى : برغم أن IAS 40 يعطى ظاهرياً الكيان حرية الاختيار بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكاليف لقياس الاستثمارات العقارية ، إلا أنه (برغم أنه يسمح للكيان بقياس الاستثمار العقارى وفقا لنموذج التكلفة) يجبر الكيان على تقدير القيمة العادلة لاستثمار عقارى يقوم بترحيله بالتكلفة فى دفاتره المحاسبية . وفى الواقع العملى ، ينظر البعض لهذا الإفصاح الالزامى بموجب IAS 40 على أنه متطلب ثقيل وشديد الوطأة حيث أنه يفرض على الكيان تقدير القيمة العادلة حتى عندما يكون الكيان يقوم بترحيل الاستثمار العقارى بالتكلفة فى دفاتره المحاسبية ، وفقط من أجل اغراض استيفاء متطلب الافصاح هذا ينبغى على الكيان أن يؤدى نفس النوع من تقدير القيمة العادلة الذى كان سيؤديه لو كان اختار قياس هذا الاستثمار العقارى وفقاً لنموذج القيمة العادلة .

قارن ذلك بمتطلب " الإفصاح الموصى به " فى IAS 16 فقرة 79 ، فى حالة الأرض والمنشآت والمعدات المرحلة وفقاً لنموذج التكلفة ، وفيها لا يلزم المعيار الكيان بل يشجعه على الإفصاح عن القيمة العادلة لمثل هذه الأرض والمنشآت مختلفة جوهرياً عن القيمة المرحلة للأصل .

وفى الواقع العملى ، يكون إجراء تقدير للقيمة العادلة لاستثمار عقارى ما بصورة سنوية وبمعرفة خبير مستقل عادة مسألة باهظة التكاليف ، ولذلك تفضل الكيانات استخدام نموذج التكلفة على نموذج القيمة العادلة . ولكن إذا كان المعيار يلزم الكيان بالإفصاح أيضاً عن القيمة العادلة فى حالة يقيس فيها الاستثمار العقارى

باستخدام نموذج التكلفة ، فإن متطلب الإفصاح هذا يعنى فى الحقيقة تجريد الكيان من حرية الإختيار بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة ولذلك يفسر البعض متطلب الإفصاح الإلزامى هذا بأنه حالة ألغى فيها الكلام المطبوع بحروف صغيرة ما سمح به ظاهرياً الكلام المكتوب بحروف كبيرة .

أسئلة الإختيار من إجابات متعددة :

(1) المكسب الناشئ من تغير فى القيمة العادلة لاستثمار عقارى اختار كيان استخدام نموذج القيمة العادلة لقياسه يتم الاعتراف به فى :

أ - صافى الربح أو الخسارة عن السنة .

ب - الاحتياطى العام فى حقوق المساهمين .

جـ - احتياطى التقييم فى حقوق المساهمين .

د - لا شئ مما سبق .

الإجابة : (أ)

(2) ينبغى قياس الاستثمار العقارى مبدئياً بـ :

أ - التكلفة .

ب - التكلفة ناقص خسائر الانخفاض فى القيمة المتراكمة .

جـ - التكلفة القابلة للإهلاك ناقص خسائر الانخفاض فى القيمة المتراكمة .

د - القيمة العادلة ناقص خسائر الانخفاض فى القيمة المتراكمة .

الإجابة : (أ)

(3) الـ IAS / IFRS القابل للتطبيق على عقار يتم إنشاؤه أو تطويره من أجل الاستخدام المستقبلى كاستثمار العقارى .

أ - IAS 2 – المخزون – إلى أن يكتمل الانشاء وبعد ذلك تتم محاسبته وفقاً لـ IAS 40 – الاستثمار العقارى .

ب - IAS 40 – الاستثمار العقارى .

جـ - IAS 11 – عقود الإنشاء – إلى أن يكتمل الإنشاء ثم تتم محاسبته وفقاً لـ IAS 40 – الاستثمار العقارى .

د - IAS 16 – الأرض والمنشآت والمعدات – إلى أن يكتمل الإنشاء ثم تتم محاسبته وفقاً لـ IAS 40 – الاستثمار العقارى .

الإجابـــة : (د)

(4) فى حالة العقار المحتفظ به بموجب عقد إيجار تشغيلى والمصنف كاستثمار عقارى :

أ - يجب على الكيان محاسبة الاستثمار العقارى وفقاً لنموذج التكلفة فقط .

ب - يجب على الكيان استخدام نموذج القيمة العادلة فقط .

جـ - يمكن للكيان الاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة .

د - يحتاج الكيان فقط إلى الافصاح عن القيمة العادلة ، ويمكن أن يستخدم نموذج التكلفة وفقاً لـ IAS 38 . .

الإجابـــة : (ب)

(5) التحويلات من الاستثمار العقارى إلى الأرض والمنشآت والمعدات تكون مناسبة.

أ - عندما يحدث تغير فى الاستخدام.

ب - حسبما يراه الكيان مناسباً .

جـ - فقط عندما يطبق الكيان نموذج القيمة العادلة وفقاً لـ IAS 38 .

د - لا يستطيع الكيان أبداً تحويل العقار إلى تصنيف أخر فى الميزانية العمومية حالما يتم تصنيفه كاستثمار عقارى .

الإجابـــة : (أ)

(6) يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار العقارى (أى يتم حذفه من الميزانية العمومية) فى الأحوال التالية :

أ - عندما يتم التصرف فيه باعطائه لطرف ثالث .

ب - عندما يتم سحبه من الاستخدام بشكل دائم .

جـ - عندما لا يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه .

د - فى كل الأحوال السابقة .

الإجابـــة : (د)

(7) يوجد لكيان مصنع تم اغلاقه لمدة سنة لأسباب مختلفة ، بما فى ذلك اضراب العمال . يخطط الكيان لبيع مصنعه ، وينبغى عليه :

أ - تصنيف المصنع كاستثمار عقارى .

ب - تصنيف المصنع كعقار محتفظ به للبيع فى اطار الأعمال المعتادة وفقاً لـ IAS 2 .

جـ - تصنيف المصنع كأرض ومنشآت ومعدات وفقاً لـ IAS 16 .

د - شطب القيمة الدفترية الصافية والافصاح عن تلك الحقيقة فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

الإجابـــة : (ب)

الاستثمار العقارى

المعيار المحاسبى المصرى رقم (34) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

1- يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المطلوبة بشأنها.

نطاق المعيـار :

2- يطبق هذا المعيار على الاعتراف والقياس والإفصاح عن الاستثمارات العقارية .

3- يطبق هذا المعيار ضمن أمور أخرى على قياس الإستثمارات العقارية المؤجرة تأجيراً تشغيلياً فى القوائم المالية للمؤجر.

4- لا يطبق هذا المعيار على :

(أ) الأصول البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعى (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (35) الزراعة).

و(ب) حقوق التعدين والتنقيب وإستخراج المعادن مثل البترول والغازات الطبيعية وغيرها من الموارد غير المتجددة.

تعريفات :

5- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

القيمة الدفترية: هى القيمة التى يظهر بها الأصل فى قائمة المركز المالى.

التكلفة:هى مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوعة أو القيمة العادلة لمدفوعات أخرى قدمت من أجل الحصول على الأصل من أجل إقتنائه أو إنشائه أو القيمة التى تنسب لهذا الاصل عند الاعتراف الاولى طبقاً للشروط المحددة لمعيار آخر من معايير المحاسبة المصرية، على سبيل المثال معيار المحاسبة المصرى رقم (39) المدفوعات المبنية على أسهم.

القيمة العادلة : هى السعر الذى يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

الاستثمارات العقارية: هى عقارات (أراضى أو مبانى – أو جزء من مبنى – أو كليهما) محتفظ بها من المالك لتحقيق إيجار أو إرتفاع فى قيمتها أو كليهما وليست :

(أ) للاستخدام فى الانتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو للأغراض الادارية أو (ب) للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة .

العقارات المشغولة بمعرفة المالك: هى عقارات محتفظ بها من المالك للاستخدام فى الإنتاج أو توريد البضائع والخدمات أو للأغراض الإدارية.

6- ملغاة .

7- يحتفظ بالاستثمارات العقارية لتحقيق إما إيجاراً أو إرتفاعاً فى قيمتها أو كليهما، ولهذا فإن الاستثمارات العقارية تولد تدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن الأصول الأخرى للمنشأة مما يميز الاستثمارات العقارية عن العقارات التى يشغلها المالك، وإما إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات (أو استخدام العقار للأغراض الإدارية) فإنه يحقق تدفقات نقدية لا ترجع فقط للعقار ولكن أيضاً للأصول الأخرى المستخدمة فى الإنتاج أو مراحل التوريد، ويطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة على الأصول التى يشغلها المالك .

8- ومن أمثلة الاستثمارات العقارية ما يلى :

(أ) الأرض المحتفظ بها بهدف تحقيق إرتفاع فى قيمتها على المدى البعيد وليس بغرض البيع فى المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

(ب) الأرض المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد فى الوقت الحاضر. (تعتبر الأرض محتفظ بها بقصد زيادة قيمتها إذا لم تكن المنشأة قد قررت أنها سوف تستخدم الأرض إما على هيئة عقارات مشغولة بمعرفة المالك وإما لغرض البيع فى المدى القريب ضمن النشاط المعتاد للمنشأة).

(ج) مبنى تملكه المنشأة ويتم تأجيره بموجب عقد إيجار تشغيلى واحد أو أكثر.

(د) مبنى خـال ولكنه محتفظ به كى يؤجـر بموجب عقد إيجار تشغيلى واحد أو أكثر .

(هـ) عقار تم أنشاؤه أو تحسينه من أجل أستخدامه كاستثمار عقارى فى المستقبل.

9- فيما يلى أمثلة لبنود لاتعتبر استثمارات عقارية ومن ثم تقع خارج نطاق هذا المعيار :

(أ) عقارات محتفظ بها لغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة أو ضمن عملية الإنشاء و التطوير، (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (2)). على سبيل المثال، عقارات مقتناة فقط بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها وإعادة بيعها.

(ب) عقارات تنشأ أو تطور نيابة عن الغير (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (8)).

(ج) العقارات المشغولة بمعرفة المالك، راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (10)، متضمنة (ضمن بنود أخرى) العقارات المحتفظ بها للتطوير فى المستقبل والاستخدام اللاحق كعقار يشغله المالك أو العقارات التى يشغلها العاملون (سواء كانوا يدفعون أو لا يدفعون إيجاراً بأسعار السوق) أو العقارات التى يشغلها مالكها فى انتظار التصرف فيها .

(د) ملغاة.

(هـ) العقارات التى يتم تأجيرها للغير إيجاراً تمويلياً.

10- تتضمن بعض العقارات جزءاً يحتفظ به لتحصيل إيجار أو بقصد ارتفاع فى قيمته وجزء آخر يحتفظ به لاستخدامه فى إنتاج البضائع وتوريد السلع والخدمات أو لأغراض إدارية، فإذا أمكن بيع هذه الأجزاء منفصلة (أو تأجيرها منفصلة)، تحاسب المنشأة عن هذه الأجزاء بشكل منفصل وفى حالة عدم إمكانية بيع هذه الأجزاء منفصلة عندئذ فإن العقار يعد استثماراً عقارياً فقط إذا

كان هناك جزءاً غير هام منه يحتفظ به لاستخدامه فى إنتاج أو توريد السلع والخدمات أو لأغراض إدارية .

11- وفى بعض الأحوال تقدم المنشأة خدمات إضافية لساكنى أحد عقاراتها، وفى مثل هذه الأحوال تعامل المنشأة هذا العقار كاستثمار عقارى إذا كانت هذه الخدمات عنصراً غير هام نسبياً من الاتفاق بصفة عامة. ومثال على ذلك عندما يوفر مالك مبنى إدارى خدمات الأمن والصيانة للمستأجرين الذين يشغلون المبنى.

12- وفى أحيان أخرى تكون الخدمات المقدمة عنصراً أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال إذا امتلكت منشأة فندقاً وأدارته فإن الخدمات التى تقدم للنزلاء تعد عنصراً هاماً من الاتفاق العام. وعلى هذا فإن الفندق الذى يديره المالك يعد عقاراً مشغولاً بمعرفة المالك أكثر من كونه استثماراً عقارياً .

13- قد يكون من الصعب تحديد مدى أهمية الخدمات الإضافية للدرجة التى تجعل العقار غير مؤهل ليكون استثماراً عقارياً. على سبيل المثال فإن مالك الفندق قد ينقل أو يفوض بعض المسئوليات أحياناً للغير بموجب عقد إدارة، وشروط عقود الإدارة هذه تتباين وتختلف بصورة واسعة، فيمكن للمالك تفويض الغير للقيام ببعض الأعمال اليومية مع الاحتفاظ بمسئولياته عن التدفقات النقدية الناشئة عن تشغيل الفندق .

14- يحتاج الأمر إلى الحكم والتقدير لتحديد ما إذا كان العقار يعد استثماراً عقارياً. وتضع المنشأة مقاييس وقواعد تمكنها من الوصول إلى هذا التقدير بأسلوب يتسم بالثبات والانتظام طبقاً لتعريف الاستثمار العقارى ومع الاسترشاد بالفقرات من "7" إلى رقم "13"، وتتطلب الفقرة "75 (ج)" من المنشأة أن تفصح عن الشروط التى سارت عليها عندما يصعب تصنيف العقار.

15- فى بعض الأحيان تمتلك المنشأة أصلا تؤجره للشركة الأم أو لشركة شقيقة حيث تقوم هذه الشركة أو تلك بشغله ولايعد هذا العقار استثماراً عقارياً فى القوائم المالية المجمعة التى تشمل الشركتين ، وذلك لأن العقار مشغول من مالكه من وجهة نظر المجموعة ككل. ومع ذلك من وجهة نظر المنشأة الفردية

التى تملكه يعد هذا العقار استثماراً عقارياً إذا اتفق مع التعريف الوارد فى الفقرة "5" وعلى هذا فإن المؤجر يعامل هذا العقار كاستثمار عقارى فى القوائم المالية الخاصة به .

الاعتراف :

16- يجب أن يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كأصل فقط فى الحالات الآتية :

(أ) عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشأة.

و (ب) عندما يمكن قياس تكلفته بصورة يعتمد عليها

17- تقوم المنشأة طبقاً لمبدأ الاعتراف هذا بتقييم جميع تكاليف الاستثمارات العقارية عند تكبدها وتتضمن هذه التكاليف ما تم تكبده مبدئياً لاقتناء الاستثمار العقارى وكذلك التكاليف التى تم تكبدها فيما بعد للإضافة لهذا العقار أو لاستبدال أجزاء منه أو لخدمته .

18- طبقاً لمبدأ الاعتراف الوارد فى الفقرة "16" لا تقوم المنشأة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية لأى استثمار عقارى بتكاليف الخدمة اليومية لهذا العقار، بل يتم الاعتراف بهذه التكاليف فى الارباح أو الخسائر كما تم تكبدها. وتتمثل تكاليف الخدمة اليومية للعقار بشكل رئيسى فى تكلفة العمالة والمواد المستهلكة وقد تتضمن تكاليف الأجزاء البسيطة ويكون الغرض من هذه النفقات إصلاح وصيانة العقار.

19- قد يتم اقتناء أجزاء من الاستثمارات العقارية من خلال الاستبدال، على سبيل المثال، قد تكون الحوائط الأصلية قد استبدلت بحوائط داخلية وطبقاً لمبدأ الاعتراف تقوم المنشأة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية للاستثمار العقارى بتكلفة استبدال جزء من استثمار عقارى قائم عند تكبد هذه التكلفة فى حالة استيفاء شروط الاعتراف، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية من الدفاتر لهذه الأجزاء التى تم استبدالها طبقاً لأحكام الإستبعاد من الدفاتر الواردة فى هذا المعيار .

القياس عند الاعتراف الاولى

20- يقاس الاستثمار العقارى أولياً بتكلفته ويجب أن يتضمن القياس الأولى تكاليف المعاملات.

21- تكلفة شراء استثمار عقارى تشمل ثمن الشراء وأية نفقات مباشرة متعلقة به، والتى تشمل على سبيل المثال، الأتعاب المهنية للخدمات القانونية وضرائب نقل الملكية وغيرها من تكلفة المعاملة.

22- ملغاة.

23- لا تضاف إلى تكلفة الاستثمار العقارى مايلى :

(أ) تكاليف التجارب الأولى (إلا إذا كانت لازمة وضرورية لجعل العقار صالحاً للتشغيل بالأسلوب الذى تنويه الإدارة).

أو (ب) خسائر التشغيل الأولى التى تتكبدها المنشأة قبل أن يحقق الاستثمار العقارى معدلات الإشغال المخططة له .

أو (ج) الكميات غير المسموح بها للمواد المهدرة أو العمالة أو غيرها من التكاليف المستخدمة فى إنشاء العقار أو تطويره.

24- إذا تم تأجيل سداد قيمة الاستثمار العقارى – تكون تكلفته هى المقابل لثمنه النقدى، ويتم الاعتراف بالفرق بين هذا المبلغ وجملة المدفوعات على أنه مصروف فوائد خلال فترة السداد.

25- ملغاة

26-ملغاة.

27- يجوز اقتناء استثمار عقارى أو أكثر مقابل أصل أو أكثر غير ذى طبيعة نقدية أو مزيج من الأصول ذات الطبيعة النقدية وغير ذات الطبيعة النقدية، وتتناول المناقشة التالية تبادل أحد الاصول غير ذات الطبيعة النقدية بغيره لكنها تطبق كذلك على جميع عمليات التبادل المذكورة فى هذه الفقرة، ويتم قياس تكلفة أى استثمار عقارى بالقيمة العادلة إلا فى الحالات التالية :

(أ) افتقار عملية التبادل إلى الجوهر التجارى .

أو(ب) فى حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للأصل الذى يتم الحصول عليه أو الأصل الذى يتم التنازل عنه بطريقة يعتمد عليها .

ويتم قياس الأصل المقتنى بهذه الطريقة حتى وإن لم تستطع المنشأة إستبعاد الأصل المتنازل عنه من الدفاتر على الفور، وإذا لم يتم قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة تقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه .

28- تحدد المنشأة ما إذا كان لمعاملة التبادل جوهر تجارى وذلك بالأخذ فى الاعتبار مدى التغيرات المتوقعة فى تدفقاتها النقدية نتيجة لهذه المعاملة، وتعتبر معاملة التبادل ذات جوهر تجارى فى الحالات الآتية :

(أ) اختلاف عناصر التدفقات النقدية للأصل الذى يتم الحصول عليه (المخاطر ـ التوقيت ـالقيمة) عن عناصر التدفقات النقدية للأصل الذى يتم تحويله.

أو (ب) إذا تغيرت قيمة جزء معين من عمليات المنشأة والذى يتأثر بمعاملة التبادل نتيجة لهذه المعاملة.

و (ج) إذا كان الفرق فى (أ) و (ب) هام نسبيا مقارنة بالقيمة العادلة للأصول المتبادلة .

ولأغراض تحديد ما إذا كان لعملية التبادل جوهر تجارى فإن قيمة الجزء الخاص بعمليات المنشأة والذى يتأثر بهذه المعاملة سوف يعكس التدفقات النقدية بعد خصم الضرائب وتكون نتائج هذه التحليلات واضحة دون قيام المنشأة بعمليات حسابية تفصيلية .

29- يمكن قياس القيمة العادلة لأى أصل لا توجد له معاملات سوقية قابلة للمقارنة بطريقة يعتمد عليها فى الحالات التالية :

(أ) عدم وجود فروق جوهرية فى تقديرات القيمة العادلة للأصل.

أو(ب) إمكانية تقدير احتمال تنوع التقديرات بصورة معقولة واستخدامها فى تحديد القيمة العادلة، وإذا كانت المنشأة قادرة على تحديد القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها لأى أصل يتم الحصول عليه أو التنازل عنه، عندئذ

تستخدم القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه لقياس التكلفة إلا إذا كانت القيمة العادلة للأصل الذى يتم الحصول عليه أكثر وضوحاً.

القياس بعد الاعتراف الاولى

السياسات المحاسبية

30 على المنشأة أن تطبق نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "56" من هذا المعيار كسياسة محاسبية وحيدة وعليها تطبيق هذه السياسة على جميع الاستثمارات العقارية .

31- ملغاة.

الإفصاح عن القيمة العادلة

32- على كافة المنشآت حساب وعرض قيمة عادلة للاستثمارات العقارية لأغراض الإفصاح في القوائم المالية. وعلى المنشآت تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على أساس تقييمها بواسطة مقيم مستقل حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع وبالقطاعات الخاصة بالاستثمارات العقارية التى يتم تقييمها .

نموذج القيمة العادلة

من 32أ إلى 55 ملغاة.

نموذج التكلفة

56- بعد الاعتراف الأولى يجب أن تقيس المنشأة كافة استثماراتها العقارية طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (10) وذلك بخلاف الاستثمارات العقارية الأخرى التي تستوفى شروط وقواعد التبويب كأصول محتفظ بها لغرض البيع (أو تلك المدرجة ضمن مجموعة جارى التخلص منها ومبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع) فإنه يتم قياسها طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

التحويلات

57- تتم التحويلات من وإلى الاستثمار العقاري عندما - وفقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام مؤيداً بما يلي:

(أ) البدأ في استخدام المالك للعقار بالنسبة للتحويلات من الاستثمار العقاري إلى العقار المشغول بمعرفة المالك .

أو(ب) البدأ في تنمية الاستثمار استعدادا لبيعه بالنسبة للتحويل من الاستثمار العقاري إلى المخزون .

أو(ج) الانتهاء من استخدام المالك للعقار بالنسبة للتحويل من الاستثمار المشغول بمعرفة المالك إلى الاستثمار العقاري .

أو(د) البدأ في التأجير التشغيلى لطرف آخر بالنسبة للتحويل من المخزون إلى الاستثمار العقاري.

أو (هـ) ملغاة.

58- تتطلب الفقرة "57(ب)" أن تقوم المنشاة بتحويل العقار من الاستثمار العقاري إلى المخزون عندما - وفقط عندما - يكون هناك تغيير في الاستخدام تؤيده عملية البدأ في تطوير العقار بغرض بيعه، وعندما تقرر المنشأة إستبعاد الاستثمار العقاري دون تطويره، فإن المنشاة تستمر في معالجة ذلك الاستثمار كاستثمار عقارى حتى إستبعاده من الدفاتر ولا تتم معالجته كمخزون. وبنفس الطريقة فإن المنشأة التي تبدأ في إعادة تطوير استثمار عقارى قائم للاستخدام المستقبلي المستمر كاستثمار عقارى فإنه يبقى كاستثمار عقارى ولا يتم إعادة تبويبه كاستثمار مشغول بمعرفة المالك خلال فترة إعادة التطوير.

59- تتم التحويلات فيما بين الاستثمار العقاري أو العقار المشغول بمعرفة المالك أو المخزون دون تغيير القيمة الدفترية للأصل المحول ودون تغيير تكلفة الأصل لأغراض القياس أو الإفصاح.

من60-65 ملغاة

الاستبعادات

66- يتم إستبعاد الاستثمار العقاري من الدفاتر (يستبعد من الميزانية) وذلك عند التصرف فيه أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام ولا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

67- يمكن أن يحدث الاستبعاد للاستثمار العقاري بالبيع، هذا ولتحديد تاريخ الاستبعاد للاستثمار العقاري فإن على المنشاة أن تطبق ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (11) وذلك فيما يخص الاعتراف بالايراد من بيع البضائع، مع الأخذ في الاعتبار ما جاء بملحق معيار (11) في هذا الشأن.

68- طبقاً لمبدأ الاعتراف الوارد في الفقرة "16"، إذا قامت المنشاة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية لأى أصل بتكلفة استبدال جزء من الاستثمار العقاري، فإنها تقوم بإستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبدل من الدفاتر، وبالنسبة للاستثمار العقاري الذي تتم المحاسبة عنه باستخدام نموذج التكلفة فإن الجزء المستبدل قد لا يكون الجزء الذي تم استهلاكه بشكل منفصل، وفى حالة تعذر قيام المنشاة بتحديد القيمة الدفترية للجزء المستبدل فإنها قد تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لتكلفة الجزء المستبدل وقت إقتناؤه أو إنشاؤه.

69- تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن توقف استخدام العقار أو الاستبعاد بالفرق بين صافى متحصلات التصرف في العقار وصافى القيمة الدفترية له ويتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر (إلا إذا تطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (20) الخاص بالتأجير التمويلى غير ذلك في حالة البيع مع إعادة التأجير) وذلك في فترة التوقف عن الاستخدام أو التصرف في الأصل.

70- يتم الاعتراف بالمبالغ التى يمكن الحصول عليها عند استبعاد استثمار عقاري أولياً على أساس القيمة العادلة وعلى وجه الخصوص إذا تم تأجيل سداد مقابل للاستثمار العقاري ، فيتم الاعتراف بالمبالغ التى يتم الحصول عليها أولياً على أساس السعر النقدي المعادل. هذا ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الاسمية

للمقابل وبين السعر النقدي المعادل وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (11) كإيراد فوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

71- تقوم المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (28) أو أية معايير محاسبية مصرية أخرى والتي قد تراها مناسبة وذلك بالنسبة لاية التزامات قد تبقى على المنشأة بعد استبعاد الاستثمار العقاري.

72- يتم الاعتراف بالتعويضات التي يتم الحصول عليها من الغير مقابل اضمحلال قيمة الاستثمارات العقارية أو فقدانها أو التنازل عنها، في الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما تصبح هذه التعويضات مستحقة.

73- يعتبر اضمحلال قيمة أو خسارة الاستثمارات العقارية والدعاوى ذات الصلة المرتبطة بالتعويضات أو المبالغ التي تسدد مقابل هذه التعويضات من الغير وكذلك أية عمليات شراء أو إنشاء أو استبدال للأصول أحداثاً اقتصادية منفصلة وتتم المحاسبة عنها كما يلي:

(أ) يتم إثبات اضمحلال قيمة الاستثمارات العقارية طبقا لمعيار (31).

و (ب) يتم إثبات توقف استخدام الاستثمارات العقارية أو التصرف فيها طبقا للفقرات من "66" إلى "71" من هذا المعيار.

و (ج) يتم إثبات التعويض الذي يتم الحصول عليه من الغير عن الاستثمارات العقارية التي اضمحلت قيمتها أو فقدت أو تم التنازل عنها في الأرباح أو الخسائر وذلك عند استحقاقها.

و (د) يتم تحديد تكلفة الأصول المعاد ترميمها أو المشتراة أو التي يتم إنشاؤها كاستبدالات طبقا للفقرات من "20" إلى "29" من هذا المعيار.

الافصاح :

74- ملغاة

75- على المنشأة الإفصاح عما يلي:

(أ) القيمة العادلة لجميع أصولها المبوبة كاستثمار عقارى .

(ب) ملغاة.

(ج) عندما تكون هناك صعوبة في التبويب (راجع الفقرة "14") يجب الإفصاح عن القواعد التي تستخدمها المنشأة لتفرقة الاستثمار العقاري عن ذلك المشغول بمعرفة المالك والمحتفظ به لغرض البيع وذلك ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

(د) ملغاة.

(هـ) مدى اعتماد تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة كما هو مفصح عنه بالقوائم المالية (راجع الفقرة "75أ") على تقييم تم إعداده بواسطة مثمن مستقل والذي يملك مؤهلاً مناسباً وخبرة حديثة بالموقع وفئة الاستثمار العقاري محل التقييم. وفى حالة عدم وجود ذلك التقييم يجب الافصاح.

(و) المبالغ المعترف بها في الأرباح أو الخسائر وذلك بالنسبة لما يلى":

(1) إيرادات الإيجار من الاستثمار العقارى.

(2) مصروفات التشغيل المباشرة (متضمنة مصروفات الإصلاح والصيانة) والتى نشأت من الاستثمار العقارى والتى تولدت عنها إيرادات إيجار خلال الفترة .

(3) مصروفات التشغيل المباشرة (متضمنة مصروفات الإصلاح والصيانة) الناشئة من الاستثمار العقارى والتى لم يتولد عنها إيراد إيجار خلال الفترة.

(4) ملغاة. .

(ز) مدى وجود أية قيود على تحقق قيمة الاستثمارات العقارية وقيمة هذه القيود أو عملية تحويل الإيراد والمتحصلات من الاستبعاد .

(ح) الالتزامات التعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير أو إصلاح أو صيانة أو تحسين الاستثمارات العقارية .

نموذج القيمة العادلة

من 76 إلى 78 ملغاة

نموذج التكلفة

79- بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بالفقرة "75"، على المنشأة أن تفصح عن الآتى :

(أ) طرق الإهلاك المستخدمة.

و (ب) الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة.

و (ج) إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك (متضمنة مجمع خسائر اضمحلال القيمة) فى بداية ونهاية الفترة .

و (د) كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية للاستثمار العقارى فى بداية ونهاية الفترة ويظهر ما يلى:

(1) الإضافات، على أن يتم الافصاح بطريقة مستقلة عن الإضافات الناتجة عن الاقتناء وتلك الناتجة عن النفقات اللاحقة، والتى تم الاعتراف بها كاصول.

و(2) الإضافات المقتناة نتيجة عمليات تجميع الأعمال .

و(3) الأصول المبوبة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع أو المدرجة ضمن مجموعة جارى التخلص منها والمبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) والاستبعادات الأخرى.

و(4) الإهلاك.

و(5) الاضمحلال المحقق فى قيمة الاستثمار والاضمحلال الذى تم رده خلال الفترة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) .

و(6) صافى فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة عرض أخرى وترجمة العمليات الأجنبية إلى عملة عرض القوائم المالية للمنشأة .

و(7) التحويلات من وإلى المخزون والعقارات المشغولة بمعرفة المالك .

و (8) أية تغييرات أخرى .

و(هـ) القيمة العادلة للاستثمار العقارى. وفى بعض الحالات الاستثنائية، كما هو موضح بالفقرة "53"، عندما لا تستطيع المنشأة تحديد القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية بصورة يعتمد عليها، على المنشأة أن تفصح عن الآتى :

(1) وصف للاستثمارات العقارية .

و (2) تفسير عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها.

و (3) حدود التقديرات التى من المحتمل بصورة كبيرة أن تقع ضمنها القيمة العادلة، إن أمكن ذلك .

المرحلة الانتقالية

80- على المنشأة التي كانت تطبق نموذج القيمة العادلة على استثماراتها العقارية التحول إلى نموذج التكلفة .

81- تعتبر القيمة العادلة للاستثمار في بداية تطبيق هذا المعيار هي تكلفة ذلك الاستثمار وذلك لأغراض المعالجة المحاسبية اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (10) "الأصول الثابتة واهلاكاتها " .

82- على المنشأة مراعاة متطلبات الفقرة "28" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" عند تطبيقها لنموذج التكلفة لأول مرة .

الفصل الخامس

انخفاض قيمة الأصول

المعيار المحاسبى الدولى رقم (36)

المعيار المحاسبى المصرى رقم (31)

محتويات هذا الفصل :

- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح المعيار المحاسبى الدولى والمصرى.
  - ـ مقدمة .
  - ـ المراحل الرئيسية فى عملية الانخفاض فى القيمة .
  - ـ الإعتراف بخسائر انخفاض القيمة .
  - ـ وحدة توليد النقدية.
  - ـ انعكاس الخسارة فى القيمة .
  - ـ مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) المعدل 2015 .

إنخفاض (اضمحلال) قيمة الأصول

المعيار المحاسبى الدولى IAS 36

المعيار المحاسبى المصرى رقم (31)

مقدمة:

يشترط للإعتراف بالأصل وتسجيله كأصل ما يلى :

1 – أن يتضمن منافع اقتصادية مستقبلية.

2 – تسيطر عليه المنشأة وتتحكم فى استخدامه.

3 – نتيجة حدث تم بالفعل وليس محتمل.

وإذا ظهرت مؤشرات على انخفاض المنافع الاقتصادية يقال عنها اضمحلال.

وهكذا، تعرف الأصول بأنها منافع إقتصادية مستقبلية تسيطر عليها المنشأة وتتحكم فيها وتمنع الآخرين من إستخدامها إلا عن طريقها وتنشأ الأصول عن عمليات مالية أو أحداث آخرى ماضية .

والقاعدة الأساسية فى المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) الخاص باضمحلال قيمة الأصول هى :

لا يجوز إثبات أو الإستمرار فى تسجيل أى أصل بأكثر من المنفعة الإقتصادية المستقبلية التى يتوقع أن تأتى منه أو يطلق عليه القيمة الإستردادية ، وإذا كانت القيمة الدفترية لأصل ما أكبر من القيمة الإستردادية فإن الأصل فى هذه الحالة يعتبر قد إضمحلت قيمته ويمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الإستردادية فى هذه الحالة خسائر إضمحلال قيمة الأصل .

وتُعرف القيمة الإستردادية بأنها القيمة الأكبر من :

1) الإستمرار فى إستخدام الأصل : وهنا يتم إيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل طوال فترة إستخدامه .
2) صافى القيمة البيعية إذا تم بيع الأصل بحالته الراهنة .

ويختلف إضمحلال قيمة الأصول عن الإهلاك من خلال النقاط التالية :

بيان	الإهلاك أو الاستهلاك أو النفاذ	الإنخفاض فى قيمة الأصل
1. المفهوم	الإهلاك هو توزيع تكلفة الأصل الثابت على عمره الإنتاجى بطريقة مناسبة أما الاستهلاك فهو توزيع تكلفة الاصل غير الملموس على العمر المحدد له (إن وجد) أما النفاذ (النضوب) فهو قيمة الكميات المستخرجة من الموارد التعدينية بطريقة وحدات الانتاج .	هو عملية إنخفاض فى قيمة المنافع الإقتصادية المستقبلية للأصل لأسباب غير الإهلاك وغير مخططة .
2. اسباب حدوث الإنخفاض فى القيمة.	1. الاستخدام أو الاستعمال. 2. مرور الزمن . 3. التقادم (المتوقع) .	ظهور مؤشرات داخلية او خارجية تشير إلى أن المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أو قيمته الاستردادية سواء من بيعه أو الاستمرار فى استخدامه تكون اقل من قيمته الدفترية ، وهذه المؤشرات غير معلومة وغير محددة .
3. الاصول الخاضعة.	1. الاصول الثابتة المادية. 2. الاصول غير الملموسة التى لها عمر محدد .	ينطبق الانخفاض فى قيمة الاصل على كافة الاصول (بما فى ذلك أصول مالية)

	3. اصول الاستكشاف والتنقيب عن الموارد التعدينية .	فيما عدا بعض الاصول المستثناه حسب نص المعيار .
4. الاعتراف	الاهلاك تكلفة لازمة للانتاج مثله فى ذلك مثل الاجور ، الخامات ويحمل سنوياً حسب الطريقة المستخدمة.	الاضمحلال أو الانخفاض فى قيمة الاصول هو خسارة ويتم الاعتراف به فقط اذا كانت القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية.
5. القياس	تستخدم طرق مختلفة لحساب قسط الاهلاك السنوى مثل القسط الثابت والقسط المتناقص وطريقة وحدات الانتاج .	يجرى اختبار انخفاض القيمة لبيان ما اذا كان يوجد انخفاض فى قيمة الاصل أم لا .
6. مؤشرات حدوثه	محددة مقدماً بمعرفة الإدارة والفنيين .	غير معلومة مسبقاً وغير مخطط لها وإنما تظهر مؤشرات تدل إليها تكون مختلفة من شركة لأخرى ومن وقت لآخر .
7. استعادة القيمة أو زيادة القيمة	لا يتم الاخذ فى الاعتبار إستعادة القيمة إلا فى حالة إتباع نموذج إعادة التقييم وحسب الشروط .	يتم الاعتراف باستعادة القيمة فى حدود ما سبق الاعتراف به من خسائر انخفاض القيمة .

مؤشرات إضمحلال قيمة الأصول :

وفقاً للمعيار المصرى رقم (31) والمعيار الدولى IAS36 فإن بعض المؤشرات تستخدم – كحد أدنى للاعتراف بإضمحلال قيمة الأصول طويلة الآجل وهى :

أولا : المصادر الخارجية للمعلومات :

1) حدوث انخفاض ملموس فى القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام المعتاد .
2) حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبى على المنشأة أثناء الفترة ، أو سوف تحدث فى المستقبل القريب فى البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الاقتصادى والتشريعى الذى تعمل فيه المنشأة ، أو فى السوق الذى تم تخصيص الأصل له .
3) حدوث زيادة فى أسعار فائدة السوق على الاستثمارات ، أو فى معدلات العائد الآخرى فى السوق خلال الفترة ، وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الاستخدامية للأصل ، مما يسفر عن اضمحلال ملموس فى القيمة الاستردادية للأصل .
4) إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافى أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق .

ثانيا : المصادر الداخلية للمعلومات :

1) توافر دليل تقادم أو تلف مادى فى الأصل .
2) حدوث تغيرات ملموسة ذات تأثير سلبى على المنشأة خلال الفترة، أو يتوقع حدوثها فى المستقبل القريب الذى يستخدم فيه الاصل ، أو يتوقع استخدامه، وهذه التغيرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبط بها الأصل، أو إعادة هيكلتها أو

خطط تتعلق بالتصرف فى الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع وإعادة تقدير العمر الانتاجى للأصل ، بحيث يكون له نهاية محددة.
3) توافر دليل من التقارير الداخلية تشير إلى أن الأداء الاقتصادى للأصل سوف أو يتوقع أن يكون سيئا .

نطاق تطبيق المعيار :

أ- يطبق هذا المعيار على كافة الاصول بخلاف :

1) المخزون (يطبق معيار ، الخاص بالمخزون).
2) الاصول الناشئة عن عقود الإنشاء (معيار "8" عقود الإنشاء) .
3) الأصول الضريبية المؤجلة (معيار "24" ضرائب الدخل) .
4) أصول مزايا العاملين (المعيار المصرى "38" مزايا العاملين) .
5) الأصول المالية (المعيار المصرى رقم "26" الأدوات المالية "الاعتراف والقياس") .
6) الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة (معيار "34" الاستثمار العقارى) .
7) الأصول البيولوجية (معيار "35" الزراعة) .
8) تكاليف الاقتناء المؤجلة والاصول غير الملموسة عن حقوق تعاقدية لشركات التأمين (المعيار المصرى رقم "37" عقود التأمين) .
9) الاصول غير المتداولة المبوبة كاصل محتفظ به بغرض البيع معيار رقم (32) .

ب - مدى تطبيق المعيار الدولى (36) والمعيار المصرى (31) على الأصول المالية يتم تطبيق معيار انخفاض قيمة الأصول على الاصول المالية المبوبة :

1) كشركات تابعة المعيار المصرى رقم (17) القوائم المالية المجمعة والمستقلة .
2) كشركات شقيقة المعيار المصرى رقم (18) الإستثمار فى شركات شقيقة .

3) كحصص ملكية فى مشروعات مشتركة المعيار المصرى رقم (27) حصص الملكية فى المشروعات المشتركة .

وهكذا تتلخص العملية المتعلقة بالإستثمارات المالية فى شركات آخرى على النحو التالى :

أ- إستثمارات فى أسهم شركات آخرى :

نوع الإستثمار	المعيار المحاسبى المطبق	
إستثمار غير مؤثر أقل من 20% كمؤشر مبدئى	معيار محاسبى رقم (26) الأدوات المالية	يطبق المعيار المحاسبى المصرى رقم (26) .
شركات تابعة شركة شقيقة الحصص فى المشروعات المشتركة	معيار محاسبى رقم (31) إضمحلال قيمة الأصول . معيار رقم (18) شركات شقيقة معيار رقم (27) حصص ملكية فى المشروعات المشتركة .	يطبق على الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة المعيار المحاسبى رقم (31) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول.

ب- إستثمارات فى سندات ومديونيات :

يطبق المعيار المحاسبى رقم (26) الخاص بالأدوات المالية .

إضمحلال قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها :

4) فى تاريخ كل ميزانية تقوم المنشاة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال قيمة أحد الأصول المالية أو مجموعة من هذه الأصول، وفي حالة وجود هذا الدليل تطبق المنشاة فقرة "63"(بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة) وفقرة "66" (بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة (أو فقرة "67" (بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع) وذلك لتحديد قيمة الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة.

5) تضمحل قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن إضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن إضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الإعتراف الأولى بالأصل (حدوث خسارة) وكان لهذا الحدث أو لهذه الأحداث أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية، وقد يكون من غير الممكن تحديد حدث منفرد أو منفصل قد أدى إلى هذا الإضمحلال في القيمة حيث يكون هذا الإضمحلال ناتجا عن تأثير مجمع لعدة أحداث، ولا يتم الإعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية مهما كانت درجة إحتمالها، وتتضمن الأدلة الموضوعية على إضمحلال قيمة الأصل البيانات التي يمكن ملاحظتها والتي يعلم بها حامل الأصل وذلك بشأن الأحداث المؤدية إلى الخسائر ما يلي:

(أ) صعوبات مالية كبيرة تواجه المصدر أو المدين.

أو (ب) مخالفة شروط العقد مثل عدم سداد الفوائد أو أصل المبلغ.

أو (ج) قيام المقرض لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنح المقترض إمتيازات وتنازلات قد لا يوافق المقرض على منحها في ظروف أخرى.

أو (د) توقع إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته.

أو (هـ) إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

أو (و) وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة الأصول المالية منذ الإعتراف الأولي لهذه الأصول على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدة ويشمل ذلك ما يلي:

(1) التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين في هذه المجموعة (على سبيل المثال : زيادة عدد حالات

الإخفاق في السداد أو زيادة عدد المقترضين ببطاقات الإئتمان الذين وصلوا إلى الحد الإئتماني المسموح به ويقومون بسداد أدنى مبلغ شهرى مسموح به) .

أو (2) الظروف القومية أو المحلية التي ترتبط بحالات عدم السداد المرتبطة بأصول المجموعة (على سبيل المثال زيادة معدل البطالة في المنطقة الجغرافية وإنخفاض أسعار العقارات بالنسبة للرهون العقارية في المنطقة ذات الصلة وإنخفاض أسعار البترول بالنسبة للقروض الممنوحة لمنتجي البترول أو التغيرات في ظروف الصناعة التي تؤثر على المقترضين في المجموعة) .

6) لا يعد إختفاء سوق نشطة بسبب عدم طرح الأدوات المالية للمنشأة للإكتتاب العام أو للجمهور دليلاً على إضمحلال القيمة ولا يعد تدني الملاءة الإئتمانية للمنشأة في حد ذاته دليلاً على إضمحلال القيمة، على الرغم من أن ذلك قد يكون دليلاً إذا أخذ في الإعتبار مع معلومات أخرى متاحة. ولا يعد إنخفاض القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته أو التكلفة المستهلكة بالضرورة دليلاً على إضمحلال قيمة الأصل (على سبيل المثال إنخفاض القيمة العادلة للإستثمار في أداة دين ناشئ عن زيادة سعر الفائدة بدون مخاطر)

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة :

7) فى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في القيمة ترتبط بقروض أ ومديونيات أو إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ومثبتة بالتكلفة المستهلكة، عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (مع إستبعاد خسائر الائتمان المستقبلية

التي لم يتم تحملها) المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي (أي سعر الفائدة الفعلي المحسوب عند الإعتراف الأولي). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إما مباشرة أو من خلال إستخدام حساب مخصص ويتم الإعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر.

8) تقوم المنشأة أولاً بتقدير ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الأصول المالية التي تمثل أهمية نسبية بمفردها أو هناك أدلة إنخفاض متفردة أو مجمعة بالنسبة للأصول المالية التي لا تمثل أهمية نسبية بمفردها (راجع الفقرة "59")، وإذا ما توصلت المنشأة إلى عدم وجود أدلة موضوعية بالنسبة للأصل الذي تم تقييمه منفرداً سواء كان هاماً أو غير هام فإنها تقوم بإدراج هذا الأصل ضمن مجموعة من الأصول المالية ذات سمات مخاطر إئتمانية مشابهة وتقوم بإجراء تقييم مجمع لهم بشأن إضمحلال القيمة، أما الأصول التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد إضمحلال القيمة والتي يتم الإعتراف أو يستمر الإعتراف لها بخسارة الإضمحلال فلا تدخل ضمن التقييم المجمع لإضمحلال القيمة.

9) إذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الإنخفاض في خسارة إضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة إضمحلال القيمة (على سبيل المثال تحسن الملاءمة الإئتمانية للمدين) عندئذ يتم رد خسارة إضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إما مباشرة أو بتسوية حساب المخصص. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ إستبعاد خسائر الإضمحلال لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه. ويتم إثبات قيمة الإستبعاد فى الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة :

10) في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر الإضمحلال في القيمة لأداة حقوق ملكية غير مسجلة بالبورصة وغير مثبتة بالقيمة العادلة بسبب عدم قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها أو بالنسبة لأصول المشتقات المالية ذات العلاقة والتي يجب تسويتها بتقديم أداة حقوق الملكية غير المسجلة هذه، عندئذ تقاس قيمة الخسارة في إضمحلال القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي للعائد بالنسبة للإستثمار المشابه) راجع الفقرة "46 (ج)" وملحق أ الفقرات "أ ت 80" و "أ ت 81")، ولا يجوز رد مثل هذه الخسائر في إضمحلال القيمة .

الأصول المالية المتاحة للبيع :

11) عندما يعترف بالتراجع في القيمة العادلة لأصل مالي متاح للبيع مباشرة ضمن حقوق الملكية مع وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الأصل (راجع فقرة "59 ("تستبعد الخسارة المجمعة التي تم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من حقوق الملكية ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر حتى وإن لم يتم إستبعاد هذا الأصل المالي من الدفاتر.

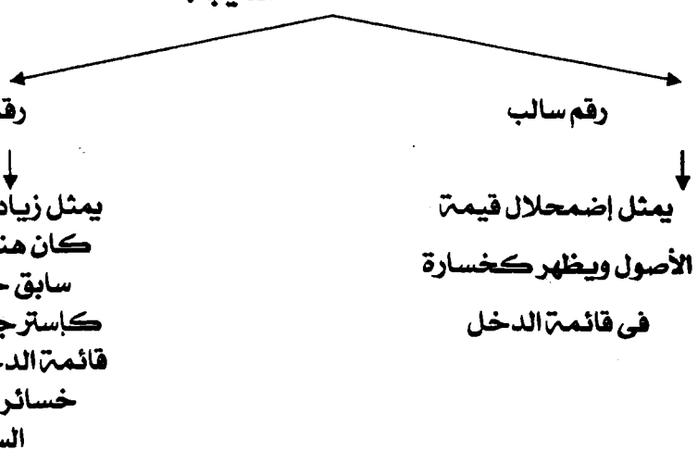
12) يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر طبقاً للفقرة "67" الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافي بعد أي إستهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوماً منها أية خسارة في إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الإعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

13) لا يتم رد خسائر إضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي إستثمار في أداة حقوق ملكية مبوباً كإستثمار متاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

4) إختبار إنخفاض القيمة :

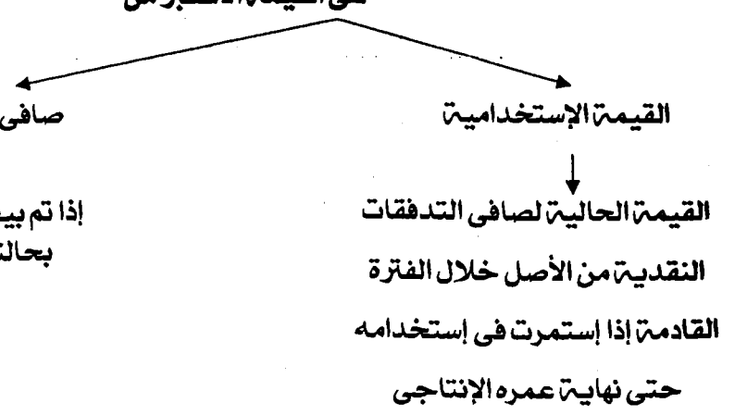
الفرق - القيمة الإستردادية للأصل – صافى القيمة الدفترية للأصل

- النتيجة



القيمة الإستردادية للأصل

هى القيمة الأكبر من



جدول (2) : يبين الملامح الأساسية لمعيار إنخفاض قيمة الأصول :

العناصر الأساسية	الشرح
1 – الهدف من المعيار	الغرض من هذا المعيار هو توفير دليل للمنشآت لتحديد ما إذا كان الأصل قد إنخفضت قيمته ، ويتم ذلك بتحديد التغيرات فى قيمة الأصل والاعتراف والقياس اللاحق لها عندما يترتب على هذه التغيرات انخفاض فى قيمة الاصل أى إنخفاض فى المنافع الاقتصادية المستقبلية له ، ويطبق هذا المعيار على كافة الأصول فيما عدا الحالات التى يتم فيها تناول الانخفاض فى القيمة فى معايير آخرى .
2 – نطاق المعيار	يصف هذا المعيار : أ- الظروف التى ينبغى على المنشأة فيها إجراء اختبار انخفاض القيمة فى ضوء المؤشرات الداخلية أو الخارجية التى تشير إلى ذلك . ب- قياس القيمة القابلة للاسترداد سواء من بيع الاصل أو الاستمرار فى استخدامه ومقارنتها مع القيمة الدفترية لتحديد مدى وجود انخفاض فى القيمة سواء لأصول منفردة أو وحدة توليد النقدية. ج- الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة وكذلك استعادة الخسائر
–	السابق الاعتراف بها يغطى هذا المعيار معظم الاصول غير المتداولة مع استثناء الاصول المالية ، والاصول غير المتداولة المصنفة على إنها محتفظ بها بغرض البيع .
3 – المفاهيم الاساسية.	1. خسارة الانخفاض فى القيمة : هى القيمة التى تتجاوز بها القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة توليد نقدية قيمته القابلة للاسترداد سواء من بيعه أو الاستمرار فى استخدامه .

	2. القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو وحدة توليد نقدية هى القيمة الاكبر من : أ- أما القيمة العادلة – تكاليف البيع أو ب- قيمة الاستمرار فى استخدام الأصل (تسمى القيمة الاستخدامية) . 3. القيمة الاستخدامية : هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الاستمرار فى استخدام أصل ما أو وحدة توليد النقدية . 4. القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع : هى المبلغ الذى يمكن الحصول عليه من بيع أصل ما أو وحدة توليد نقدية فى صفقة تتم وفقاً لآليات السوق (قوى العرض والطلب) بين طرفين لديهم المعرفة الكاملة وراغبين فى عقد الصفقة وناقصاً تكاليف البيع أو التصرف . 5. إذا كان سعر البيع أو القيمة الاستخدامية للأصل أكبر من قيمته الدفترية ، فإنه لا يوجد انخفاض فى القيمة .
4 – المعالجة المحاسبية	1. القيمة القابلة للاسترداد : يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد عندما توجد مؤشرات فى تاريخ التقرير أن الاصل يمكن أن تكون قيمته قد انخفضت، وهناك بعض الاصول التى يجب فيها حساب القيمة القابلة للاسترداد سنوياً دون النظر إلى وجود / أو عدم وجود مؤشرات عن انخفاض القيمة وهى : - الاصول غير الملموسة التى ليس لها عمر محدد . - الاصول غير الملموسة التى لم تصبح بعد جاهزة للاستعمال . - الشهرة .

	2. عند تقدير ما إذا كان هناك مؤشرات على أن الاصل قد انخفضت قيمته ، فإنه يجب أن يؤخذ كحد أدنى المؤشرات التالية فى الاعتبار : أ- المصادر الخارجية للمعلومات : مثل هبوط فى القيمة السوقية للأصل أو حدوث تغيير هامة ذات تأثير عكسى على المنشأة أو زيادة فى أسعار الفائدة بالسوق وما إذا كانت القيمة الدفترية الصافية للأصل أكثر من رسملته السوقية . ب- المصادر الداخلية للمعلومات : مثل وجود دليل على ترك الأصل وإهماله لأى سبب أو التلف الجوهرى أو دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن آداء الأصل أسوأ مما كان متوقعاً . 3. أفضل دليل لقياس القيمة العادلة لأصل ما ناقصاً تكلفة بيعه، هو السعر فى إتفاقية بيع ملزمة فى صفقة تتم وفقاً لآلية السوق ويتم تسويته بأى تكاليف زائدة ترتبط مباشرة بالتصرف فى الأصل . 4. يجب أن تعكس القيمة الاستخدامية العناصر التالية : أ- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التى تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل . ب- التوقعات حول الاختلافات الممكنة فى مبلغ أو توقيت تلك التدفقات النقدية المستقبلية . ج- القيمة الزمنية للنقود والتى يمكن التعبير عنها بسعر الفائدة الحالى بالسوق والخالى من المخاطرة . د- سعر محتمل لعدم التأكد الملازم للأصل . ه- عوامل أخرى مثل عدم السيولة والتى يعكسها

	المشاركون فى السوق ويستخدمونها فى تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التى تتوقع المنشأة أن تستمدها من الأصل . و- فى تحديد القيمة الاستعمالية للأصل ، ينبغى على المنشأة استخدام توقعات التدفق النقدى قبل الضريبة وسعر الخصم قبل الضريبة .
5. توقعات التدفقات النقدية (قبل ضريبة الدخل وتكاليف التمويل) للأصل أو وحدة توليد نقدية.	يجب أن تقوم التقديرات على أساس معقول وافتراضات واقعية يمكن حدوثها وبشرط : 1. أن تعكس أفضل تقديرات للإدارة عن مجموعة الظروف الاقتصادية التى توجد على مدى الحياة المفيدة الباقية للأصل. 2. تبنى على أحدث موازنات تقديرية والتوقعات المعتمدة من الإدارة بالنسبة للمدة الأقصى لخمس سنوات . 3. أساس أى تقديرات فيما وراء الموازنة والتى تغطى معظم الموازنة الأحدث والتوقعات على الموازنة والتوقعات التى تستخدم معدل نمو ثابت أو هابط ما لم يكن هناك تسوية معدل متزايد . - يجب أن يعكس سعر الخصم قبل الضريبة تقديرات السوق الحالية للوقت وقيمة النقود والمخاطر الخاصة لأصل ما أو وحدة توليد النقدية ، ولا يجب أن يعكس سعر الخصم المخاطر التى من أجلها يتم ضبط التدفقات النقدية . - إذا كانت القيمة الاستردادية لأصل ما أقل من قيمته الدفترية فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية إلى المبلغ القابل للإسترداد ، ويمثل الفرق خسارة انخفاض فى القيمة . - يجب الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة فى الارباح والخسائر ما لم يكن الأصل ظاهراً فى الدفاتر بقيمة إعادة التقييم طبقاً لنموذج إعادة التقييم الوارد فى المعيار المحاسبى الدولى 16 IAS أو معيار IAS38 وتجدر

	الإشارة إلى أن المعيار المصرى الغى نموذج إعادة التقييم فى الاصدار الحديث عام 2015 بالنسبة للأصول الثابتة أو الاصول غير الملموسة ، وبالتالى لا تسرى الفقرة السابقة وعند تطبيق الفقرة السابقه فى المعيار الدولى فإنه يجب التعامل مع الانخفاض فى القيمة وكإنه نقص ناتج عن إعادة التقييم ، وبعد الاعتراف بخسائر إعادة التقييم يكون عبء الاهلاك عن الفترات التالية قائماً على أساس القيمة الدفترية المعدلة الجديدة .
6 – إستعادة القيمة .	1. قد توجد مؤشرات تشير إلى أن الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الاصول المثبتة فى الدفاتر لأصول بخلاف الشهرة لم تعد موجودة أو إنها قد انخفضت فإن هذا يوضح أن العمر الانتاجى المتبقى أو طريقة الإهلاك أو القيمة المتبقية قد تكون بحاجة إلى مراجعة وتسوية طبقاً للمعيار المطبق فى هذه الحالة حتى فى حالة عدم إلغاء الخسارة السابقة الناتجة عن انخفاض القيمة . 2. يتعين إلغاء الخسارة المسجلة عن إنخفاض قيمة أصل بخلاف الشهرة فى السنوات السابقة إذا كان هناك تغير فى التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يجب زيادة المبلغ المثبت للأصل ليصل إلى قيمته الاستردادية ما لم يوجد نص خلاف ذلك وتعد هذه الزيادة انعكاساً لخسائر انخفاض القيمة . 3. يظهر انعكاس خسارة إنخفاض قيمة الأصل زيادة فى مخزون المنافع المستقبلية المقدرة للأصل (أى طاقة الخدمة) أما من خلال الاستمرار فى استخدام الأصل أو بيعه وذلك منذ آخر تاريخ قامت فيه المنشأة بإثبات الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة ، وتقوم المنشأة بتحديد

	التغيرات فى التقديرات التى تسبب الزيادة فى الخدمة المقدرة المرتقبة وتشمل التغيرات فى التقديرات ما يلى : (أ) تغير فى أساس القيمة الاستردادية محددة على أساس القيمة الاستخدامية ، وتشمل هذه التغيرات أى تغيير فى مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية أو نسبة الخصم . (ب) إذا كانت القيمة الاستردادية محددة على أساس صافى القيمة البيعية ، فإن هذه التغيرات تشمل التغير فى تقدير عناصر صافى القيمة البيعية . عندما تكون هناك خسائر اضمحلال فى قيمة أصل مفرد، ويحدث فى فترة تالية أو لاحقة زيادة فى القيمة (إنعكاس للخسارة السابقة) ، فإنه يتم زيادة قيمة الاصل وبشرط ألا تزيد قيمة الاصل بعد الزيادة عن صافى القيمة الدفترية التى كانت سوف تظهر فى حالة عدم الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة فى السنوات السابقة ، أو بمعنى آخر : يتم الاعتراف بزيادة القيمة لأصل مفرد فى حدود ماتم الاعتراف به من خسائر انخفاض القيمة فى سنوات سابقة . ويتم اثبات الزيادة اللاحقة فى القيمة فى هذه الحالة على الفور فى حساب الأرباح والخسائر ، ويتعين بعد ذلك تسوية مبلغ الاهلاك فى الفترات المستقبلية على أساس توزيع القيمة الدفترية المعدلة ناقصاً قيمة الخردة المتبقية على أساس منتظم على العمر الإنتاجى المتبقى .
7 – الزيادة اللاحقة فى القيمة لوحدة توليد نقدية	عندما تحدث زيادة لاحقة فى قيمة وحدة توليد نقدية تالية لحدوث انخفاض فى القيمة فى فترات سابقة ، فإنه يتم توزيع قيمة استعادة القيمة على كافة الأصول التى تتكون منها وحدة توليد النقدية (ماعدا الشهرة) وبالتناسب مع القيم الدفترية لهذه الاصول وتعامل الزيادات فى القيم الدفترية كقيود عكسية لخسائر

	انخفاض القيمة كما سبق توضيحه للأصل المفرد وإثبات هذه الزيادات فى الأرباح والخسائر عند عمل القيد المتعلق باستعادة القيمة اللاحقة لخسارة انخفاض قيمة فى سنوات سابقة بالنسبة لوحدة توليد نقدية ، فإنه يجب ألا تزيد القيمة الدفترية المسجلة للأصل عن القمية الاقل من : (أ) القيمة الاستردادية (إذا كان من الممكن تحديدها) . (ب) صافى القيمة الدفترية (القيمة الدفترية لوحدة النقد بعد الاهلاك) والتى كان سوف يتم تحديدها ما لم يكن هناك خسائر انخفاض فى القيمة فى السنوات السابقة ، ويتم توزيع قيمة الزيادات على مكونات الاصول فى وحدة توليد النقدية بالنسبة والتناسب فيما عدا الشهرة .
8 – استعادة القيمة اللاحقة للشهرة بعد حدوث انخفاض سابق لها فى سنوات سابقة .	1. لا ينبغى زيادة قيمة الشهرة لمقابلة انخفاض فى سنوات سابقة لها ، ولذلك لا يتم الاعتراف بأى زيادة فى الشهرة لاحقة لحدوث انخفاض سابق فى قيمتها . 2. طبقاً للمعيار المحاسبى المتعلق بالأصول غير الملموسة يحظر اثبات شهرة مكتسبة داخلية ، ولذلك فإن أى زيادة لاحقة بعد الاعتراف بخسائر انخفاض فى قيمتها فى فترة سابقة ، سوف تكون غالباً زيادة فى شهرة مكتسبة داخلياً وليس استعادة لخسائر انخفاض الشهرة المشتراه ، ولذلك لا يتم الاعتراف بها .
9 – العرض والافصاح.	1. بالنسبة لكل فئة من الاصول وكل مكون من القطاعات التشغيلية ، يتم الافصاح عما يلى : (أ) المبلغ المعترف به فى قائمة الدخل الشامل لما يلى : - خسائر الانخفاض فى القيمة ، و - استعادة قيمة الانخفاض . (ب) المبلغ المعترف به مباشرة فى الدخل الشامل لما يلى : - خسائر الانخفاض فى القيمة . - استعادة قيمة الانخفاض السابق فى القيمة .

	2. إذا تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لأصل مفرد أو لوحدة توليد نقدية أو تم استعادة القيمة فى فترة لاحقة ، فإنه يجب الافصاح عن : - الأحداث والملابسات التى أدت إلى خسائر الانخفاض فى القيمة المعترف بها أو زيادة القيمة و - المبلغ المعترف به أو إستعادة القيمة . - تفاصيل طبيعة الأصل أو وحدة توليد النقدية والقطاعات التشغيلية المفصح عنها . - ما إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد هى صافى سعر البيع أو القيمة الاستخدامية . - الاساس المستخدم لتحديد صافى سعر البيع أو سعر الخصم المستخدم لتحديد القيمة الاستعمالية وأى قيمة سابقة فى الاستخدام . 3. إذا تم إثبات خسائر انخفاض فى القيمة أو استعادة القيمة لوحدة توليد نقدية ينبغى الافصاح عن : أ- وصف وحدة توليد النقدية (وهل هى خط إنتاج أم مصنع أم مشروع أم منطقة جغرافية أم قطاع يتم إعداد قوائم مالية عنه أو فرع . ب- الشهرة المخصصة للوحدة . ج- قيمة الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة واستعادة القيمة حسب فئة الاصل فى وحدة توليد النقدية . د- الاساس الذى تم بناءً عليه تحديد المبلغ الممكن استرداده . 4. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد قائمة على أساس القيمة الاستعمالية فيكون الافصاح عن : - وصف الافتراضات الاساسية . - وصف أسلوب تحديد القيم المسندة لكل افتراض .

	انخفاض القيمة كما سبق توضيحه للأصل المفرد وإثبات هذه الزيادات فى الأرباح والخسائر عند عمل القيد المتعلق باستعادة القيمة اللاحقة لخسارة انخفاض قيمة فى سنوات سابقة بالنسبة لوحدة توليد نقدية ، فإنه يجب ألا تزيد القيمة الدفترية المسجلة للأصل عن القمية الاقل من : (أ) القيمة الاستردادية (إذا كان من الممكن تحديدها) . (ب)صافى القيمة الدفترية (القيمة الدفترية لوحدة النقد بعد الاهلاك) والتى كان سوف يتم تحديدها ما لم يكن هناك خسائر انخفاض فى القيمة فى السنوات السابقة ، ويتم توزيع قيمة الزيادات على مكونات الاصول فى وحدة توليد النقدية بالنسبة والتناسب فيما عدا الشهرة .
8 – استعادة القيمة اللاحقة للشهرة بعد حدوث انخفاض سابق لها فى سنوات سابقة .	1. لا ينبغى زيادة قيمة الشهرة لمقابلة انخفاض فى سنوات سابقة لها ، ولذلك لا يتم الاعتراف بأى زيادة فى الشهرة لاحقة لحدوث انخفاض سابق فى قيمتها . 2. طبقاً للمعيار المحاسبى المتعلق بالأصول غير الملموسة يحظر اثبات شهرة مكتسبة داخلية ، ولذلك فإن أى زيادة لاحقة بعد الاعتراف بخسائر انخفاض فى قيمتها فى فترة سابقة ، سوف تكون غالباً زيادة فى شهرة مكتسبة داخلياً وليس استعادة لخسائر انخفاض الشهرة المشتراه ، ولذلك لا يتم الاعتراف بها .
9 – العرض والافصاح.	1. بالنسبة لكل فئة من الاصول وكل مكون من القطاعات التشغيلية ، يتم الافصاح عما يلى : (أ) المبلغ المعترف به فى قائمة الدخل الشامل لما يلى : - خسائر الانخفاض فى القيمة ، و - استعادة قيمة الانخفاض . (ب) المبلغ المعترف به مباشرة فى الدخل الشامل لما يلى : - خسائر الانخفاض فى القيمة . - استعادة قيمة الانخفاض السابق فى القيمة .

	2. إذا تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لأصل مفرد أو لوحدة توليد نقدية أو تم استعادة القيمة فى فترة لاحقة ، فإنه يجب الافصاح عن : - الأحداث والملابسات التى أدت إلى خسائر الانخفاض فى القيمة المعترف بها أو زيادة القيمة و - المبلغ المعترف به أو إستعادة القيمة . - تفاصيل طبيعة الأصل أو وحدة توليد النقدية والقطاعات التشغيلية المفصح عنها . - ما إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد هى صافى سعر البيع أو القيمة الاستخدامية . - الاساس المستخدم لتحديد صافى سعر البيع أو سعر الخصم المستخدم لتحديد القيمة الاستعمالية وأى قيمة سابقة فى الاستخدام . 3. إذا تم إثبات خسائر انخفاض فى القيمة أو استعادة القيمة لوحدة توليد نقدية ينبغى الافصاح عن : أ- وصف وحدة توليد النقدية (وهل هى خط إنتاج أم مصنع أم مشروع أم منطقة جغرافية أم قطاع يتم إعداد قوائم مالية عنه أو فرع . ب- الشهرة المخصصة للوحدة . ج- قيمة الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة واستعادة القيمة حسب فئة الاصل فى وحدة توليد النقدية . د- الاساس الذى تم بناءً عليه تحديد المبلغ الممكن استرداده . 4. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد قائمة على أساس القيمة الاستعمالية فيكون الافصاح عن : - وصف الافتراضات الاساسية . - وصف أسلوب تحديد القيم المسندة لكل افتراض .

أمثلة وحالات عملية

حالة عملية (1) :

فيما يلى البيانات المتعلقة ببنود الأصول الثابتة بإحدى الشركات فى تاريخ إعداد القوائم المالية .

المطلوب : تحليل البنود لمعالجة الانخفاض فى القيمة .

البند	القيمة الدفترية	القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع	القيمة فى الاستخدام
بند (1)	119000	121000	114000
بند (2) ملاحظة (1)	237000	207000	205000
بند (3) ملاحظة (1)	115000	117000	123000
بند (4)	83000	75000	79000
بند (5) ملاحظة (2)	31000	26000	-

ملاحظات :

1. البنود (2) ، (3) تظهر فى الدفاتر بالقيمة وفقاً لإعادة التقييم ويبلغ فائض إعادة التقييم المتراكم الداخل ضمن دخل شامل آخر مبلغ 12000 جنيه ، 6000 جنيه على الترتيب وكل من البندين عبارة عن معدات صناعية .
2. البند (5) عبارة عن اتوبيس يستخدم فى نقل العاملين صباحاً ومساءاً ولا يمكن تحديد القيمة الاستخدامية للاتوبيس بشكل منفصل، لأن الاتوبيس لا يولد تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر، وإنما بالاعتماد على التدفقات النقدية من الأصول الآخرى .

الحـــــل

يمكن تحليل خسائر انخفاض القيمة فى البنود السابقة كما يلى :

البند (1) :

تكون القيمة القابلة للاسترداد هى القيمة الاكبر من :

(أ) صافى سعر البيع وهو 121000 جنيه .

(ب) القيمة الاستخدامية 114000جنيه .

إذن القيمة الاستردادية هى الاكبر أى 121000 جنيه وبمقارنتها مع القيمة الدفترية وهى 191000 جنيه يتضح إنه لا يوجد انخفاض فى قيمة الاصل لأن القيمة الدفترية أقل من القيمة الاستردادية .

البند (2) :

القيمة القابلة للاسترداد هى القيمة الاكبر من صافى سعر البيع 207000 والقيمة الاستعمالية وهى 205000 ، إذن القيمة الاستردادية 207000 وهى اقل من القيمة الدفترية البالغة 237000 جنيه ، ولذلك فإن هناك انخفاض فى قيمة الاصل بمبلغ 30000 جنيه ووفقاً للمعيار الدولى رقم (36) IAS فقرة (60) والتى تقضى بما يلى :

"يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة على إنها مصروف فى قائمة الدخل فى الحال ، إلا فى الحالات التى تستخدم فيها المنشأة نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق بموجب معيار محاسبى دولى آخر مثل المعيار (16) الخاص بالأصول الثابتة أو المعيار الدولى 38 الخاص بالأصول غير الملموسة ، ففى هذه الحالة يجب معاملة أية خسارة فى انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه على إنها خسارة إعادة تقييم بموجب معيار المحاسبة الدولى المطبق ، وهذه الخسارة تحمل على قائمة الدخل إلا إذا كان هناك فائض إعادة تقييم حيث تخصم الخسارة منه أولاً وفى حدود الفائض ، أما ما يزيد عن الفائض فإنه يتم إقفاله فى حساب الأرباح والخسائر كمصروف ، وبالتالى فإن خسارة إعادة التقييم البالغة 30000 جنيه سوف يخصم منها 12000 من فائض إعادة التقييم والباقى وقدره 18000 جنيه سوف يرحل إلى الأرباح والخسائر وتكون القيود كما يلى :

أ – **الاعتراف بخسائر إعادة التقييم :**

30000		من حـ/ خسائر إعادة تقييم أصول
	30000	إلى حـ/ الأصل (بند 2)

بـ اقفال خسائر إعادة التقييم مع الفائض المرحل من سنوات سابقة وفى حدوده والزيادة فى الارباح والخسائر :

12000		حـ/ فائض إعادة تقييم أصول (بند 2)
18000		حـ/ الأرباح والخسائر
	30000	إلى حـ/ خسائر إعادة تقييم أصول (بند 2)

البند (3) :

القيمة الاستردادية هى القيمة الاكبر من صافى سعر البيع **117000** جنيه والقيمة الاستخدامية **123000** جنيه إذن القيمة الاسترداد **123000** جنيه وبمقارنة القيمة الاستردادية **123000** جنيه مع القيمة الدفترية وهى **113000** جنيه يتضح عدم وجود انخفاض فى قيمة الاصل .

البند (4) :

يوجد خسائر انخفاض فى القيمة لأن القيمة الاستردادية وهى **79000** جنيه أقل من القيمة الدفترية البالغة **83000** جنيه ، إذن خسائر الانخفاض فى القيمة هى الفرق البالغ **4000** جنيه والذى يتم الاعتراف به كمصروف فى الارباح والخسائر.

البند (5) :

لم تتمكن المنشاة من حساب القيمة الاستردادية للاتوبيس لعدم إمكان تحديد قيمته الاستعمالية (أى قيمة الاتوبيس والمنافع التى تستمد منه فى حالة الاستمرار فى تشغيله واستخدامه) حيث أنه لا يولد تدفقات نقدية مستقلة ويمكن تمييزه بصفة منفردة فهو يستخدم مع أصول آخرى لانتاج منتج مميز ، حيث يستخدم الاتوبيس فى توصيل العاملين فى البنود الآخرى من منازلهم إلى العمل وكذلك من العمل إلى منازلهم، لذلك فإنه ينبغى على الإدارة أن تحدد وحدة توليد النقدية التى ينتمى إليها

الاتوبيس وتقدر المبلغ القابل للاسترداد لهذه الوحدة المولدة للنقدية ككل ، فإذا افترضنا أن الوحدة المولدة للنقدية مكونة من البنود من (1) إلى (5) فإن القيمة الدفترية لوحدة توليد النقدية المكونة من البنود الخمسة (بعد ا لاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة للبندين 2 ، 4 ، هى **551000** جنيه عبارة عن :

مجموع القيم الدفترية وهو	585000
ناقصاً : خسارة انخفاض القيمة بند 2	30000
خسارة انخفاض القيمة بند 4	4000
القيمة الدفترية للبنود	551000

(وذلك بافتراض مرة آخرى أن الاصول لا تنتج جماعياً تدفقات نقدية تكون أعلى من تلك المستخدمة فى تحديد قيمتها الفردية فى الاستعمال) ولذلك فإن المبلغ الممكن استرداده (القيمة الاستردادية) للوحدة المولدة للنقدية هو **546000** جنيه ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع خسائر الانخفاض فى القيمة من **34000** جنيه (بند 2 مبلغ **30000** جنيه وبند 4 مبلغ **4000** جنيه) إلى **39000** جنيه وهى الفرق بين القيمة الدفترية وهى **585000** والقيمة الاستردادية وهى **546000** جنيه ، وهذا يؤدى إلى ارتفاع قيمة خسائر الانخفاض بمقدار **5000** جنيه ويجب تخصيص وتوزيع هذه الخسارة على أساس نسبى للبنود **(1)** ، **(3)** ، **(5)** بشرط هو :

"يجب ألا تقل القيمة الدفترية لكل بند إلى المبلغ الاكبر من صافى قيمة بيعه أو القيمة الاستخدامية" ، ومعنى هذا أن الممارسة أن كل الخسارة سوف تخصص للبند(5) وهو الاتوبيس .

حالة عملية (2) :

القاعدة : تخصيص خسارة انخفاض القيمة لوحدة توليد النقدية :

"يتم تخصيص وتوزيع أى خسارة انخفاض قيمة محسوبة لوحدة توليد نقدية معينة (مكونة من مجموعة أصول تعمل معاً) وذلك من أجل تخفيض القيمة الدفترية لوحدة توليد النقدية لمقابلة الخسارة حسب الترتيب التالى :

أ- ينبغى أولاً تخفيض المبلغ المسجل للشهرة ، وبعد شطب الشهرة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصول الآخرى المكونة للوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصول الآخرى المكونة للوحدة على أساس تناسبى وحسب القيمة الدفترية النسبية للأصل .

ب- يجب معالجة أى تخفيضات فى القيم الدفترية للأصول المختلفة كخسائر انخفاض قيمة ، ويجب عدم تخفيض القيمة الدفترية لأى أصل منفرد ألى أقل من قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة استخدامه أيهما أكبر ، وكذلك عدم تخفيض القيمة ألى أقل من صفر .

ج- عند تطبيق هذه القاعدة ، فإنه سوف يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة التى لم يتم تخصيصها للأصل المنفرد على أساس تناسبى للأصول الآخرى فى المجموعة .

المثـــال : فيما يلى بعض البيانات المتعلقة بوحدة توليد نقدية ظهرت مؤشرات تشير إلى إنخفاض قيمتها الكلية وهى كما يلى :

بيان مكونات الوحدة	بالمليون جنيه
الشهرة	15
عقارات	40
آلات ومعدات	60
الإجمالى	115

وقد قدرت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقدية بمبلغ 80 مليون جنيه .

المطلوب : كيفية تخصيص خسارة انخفاض القيمة على الاصول المكونة للوحدة .

الحـــــل

اختبار الانخفاض :

توجد الفرق = القيمة الاستردادية – القيمة الدفترية

= 80 - 115 = - 35 مليون جنيه

وتمثل خسائر انخفاض قيمة ويتم توزيعها كما يلى :

1 – تخصيصها على الشهرة أولاً ولأن الشهرة 15 مليون جنيه إذا تشطب بالكامل ويتبقى من خسارة الانخفاض 20 مليون جنيه توزع حسب القيم النسبية لباقى الاصول المكونة لوحدة توليد النقدية :

حصة المبانى والعقارات = 20 مليون باقى الخسارة × (40 / 100)

= 8 مليون جنيه

حصة الآلات والمعدات = 20 مليون باقى الخسارة × (60 / 100)

= 12 مليون جنيه

لاحظ أن مقام النسبة هو مجموع قيم الاصول الباقية بخلاف الشهرة

أى (40 + 60) = 100

ويكون الشكل النهائى كما يلى (بالمليون جنيه) :

بيان	الشهرة	العقارات	الآلات والمعدات	إجمالى
القيمة الدفترية	15	40	60	115
(-)				
الحصة فى خسائر انخفاض القيمة	(15)	(8)	(12)	(35)
القيمة الدفترية بعد انخفاض القية	-	32	48	80

ويتم إجراء القيد التالى :

35		من حـ/ خسائر انخفاض قيمة وحدة توليد نقدية
	15	إلى حـ/ الشهرة
	40	حـ/ العقارات
	60	حـ/ الآلات والمعدات

حالة عملية (3) :

اشترت المنشاة (س) 100% من الأسهم العادية لشركة آخرى هى (ص) ، وترتب على الشراء ظهور شهرة بمبلغ 10 مليون جنيه، وكان من المخطط فى البداية أن يتم دمج أنظمة المعلومات من أجل تحقيق وفورات كبيرة، إضافة إلى أن شراء الشركة (ص) تم بسبب حصتها السوقية فى منطقة صعيد مصر وبسبب مشاريعها البحثية الممتازة، وتبعاً لذلك تم تحقيق وفورات كبيرة من أنظمة المعلومات، وقامت الحكومة فى عام 2015 باستحداث قوانين جديدة أدت إلى الحد من الحصة السوقية للشركة (س) وشركتها التابعة (ص) إلى ما دون المتوقع من قبل المنشاة وتم التخلى عن بعض المشاريع البحثية بسبب نقص التمويل .

المطلوب : توضيح ما إذا كان هناك مؤشرات محتملة على انخفاض قيمة الشهرة .

الحـــــل

دفعت المنشاة ثمناً أعلى من القيمة العادلة لصافى أصول الشركة التابعة كمقابل للشهرة وتوقعاً للمنافع الاقتصادية التى ستنجم عنها ، ورغم تحقيق المتوقع من الوفورات الناتجة من دمج أنظمة المعلومات، إلا أنه لم تحدث النتائج الناجحة لمشروع البحث ولم تتحقق النتائج المرجوة من زيادة الحصة السوقية بسبب القوانين الجديدة ونقص التمويل، لذلك فإن هذه الأمور تشير إلى انخفاض قيمة الشهرة .

حالة عملية (4) :

تقوم المنشاة (س) بإعداد قوائمها المالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2015 ، وفى هذا التاريخ قامت المنشاة بإجراء اختبار انخفاض قيمة لبنود محددة من الآلات والمعدات، كان يتم استخدام هذه الاصول فى الانتاج من قبل المنشاة وكانت قيمتها الدفترية 8 مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة الاستخدام 7 مليون جنيه فقط وكان مقدراً أن صافى القيمة البيعية إذا تم بيعها فى السوق تبلغ 8.5 مليون جنيه .

المطلوب : ما هى القيمة الاسترادادية للآلات والمعدات وهل يوجد انخفاض فى القيمة ؟

الحـــــل

القيمة الاستردادية هى المبلغ الأكبر من :

1 – أما القيمة الاستخدامية أى الاستمرار فى استخدام الاصل وهى 7 مليون جنيه .

2 – أو صافى القيمة البيعية إذا تم بيعه وهى عبارة عن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وتبلغ 8.5 مليون جنيه .

إذن القيمة الاستردادية هى 8.5 مليون جنيه ونظراً لأن القيمة الاستردادية أكبر من القيمة الدفترية البالغة 8 مليون جنيه إذن لا يوجد انخفاض فى القيمة .

حالة عملية (5) :

تراجع المنشاة أحد قطاعات التشغيل الخاصة بها وذلك فيما يخص انخفاض قيمة الاصول ، وكانت القيمة الدفترية لصافى أصول القطاع التشغيلى هى 35 مليون جنيه ، وقد أعدت المنشاة نوعين من التقديرات المستقبلية من الهيكلة المستقبلية للقطاع التشغيلى .

التقدير الأول : يتضمن المنافع المقدرة التى سوف تنتج من إعادة الهيكلة والتنظيم المستقبلى والتى بلغت 38 مليون جنيه .

التقدير الثانى : لا يتضمن المنافع المقدرة التى سوف تنتج من إعادة الهيكلة والتنظيم المستقبلى وبلغت 33 مليون جنيه .

المطلوب : توضيح مدى احتمالية حدوث انخفاض فى القطاع التشغيلى علماً بأنه لا يوجد سوق نشط لبيع قطاعات التشغيل .

الحـــــل

يجب ألا يؤخذ فى الحسبان منفعة إعادة تنظيم مستقبلى فى حساب القيمة الاستخدامية ، كذلك يمكن استخدام القيمة الاستخدامية على أنها القيمة الاستخدامية طالما لا يوجد سوق نشط لبيع قطاع التشغيل ، إذن القيمة الاسترادادية لقطاع التشغيل هى 33 مليون جنيه وبمقارنتها مع القيمة الدفترية المسجلة وهى 35 مليون جنيه يتضح أن هناك انخفاض فى القيمة يبلغ 2 مليون جنيه .

حالة عملية (6) :

تمتلك إحدى الشركات عدة سيارات نقل قديمة ، وهى لا يمكن أن تولد نقدية بشكل منفصل عن أعمال المنشأة وقطاعاتها التشغيلية ، ويمكن بيعها فقط فى سوق السيارات المستعملة .

المطلوب : كيف يتم تحديد القيمة الاستردادية لهذه السيارات .

الحـــــل

لا يمكن للمنشأة تقدير القيمة الاستردادية للسيارات ، لإنها لا تنتج إيرادات ومصروفات بشكل منفصل ومميز ، لذلك يجب دمج السيارات مع وحدة توليد نقدية مناسبة تنتمى إليها وتقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقدية ذاتها وتقدير مدى وجود انخفاض قيمة لها .

حالة عملية (7) :

حصلت إحدى الشركات التى تعمل فى مجال السفر والنقل على عقد من الحكومة بالترخيص لخمس خطوط سفر مختلفة (هى شرم الشيخ / الغردقة / الاسكندرية / الاقصر واسوان / العريش) ويمكن تحديد صافى الدخل المتولد من كل خط من الخطوط الخمسة على حده بسهولة ولا يمكن للشركة إيقاف العمل فى أحد الخطوط بناءً على التعاقد مع الحكومة .

وقد تبين خلال عام 2015 أن خط الغردقة وخط شرم الشيخ يحققان ارباحاً كبيرة وأن خطى الاسكندرية والاقصر واسوان يحققان ارباحاً متواضعة وأن خط العريش يحقق خسارة وتدير المنشأة خدمة سيارات آجرة وشركة حافلات ووكالة سفر.

المطلوب : ما هى أدنى مستوى من وحدات توليد النقدية يمكن للمنشأة استخدامه ؟

الحـــــل

بداية فإنه كل من خدمة سيارات الاجرة وشركة الحافلات ووكالة السفر تمثل وحدة توليد نقدية ، كذلك فإن خطوط السفر الخمسة تمثل معاً وحدة توليد نقدية لأنه لا

يتم التعامل مع كل خط بشكل منفصل وإنما الشرط الموجود فى العقد هو أن تعمل كل الخطوط الخمسة .

حالة عملية (8) :

تمتلك إحدى المنشآت قاعدة نفط فى البحر المتوسط ، ويتعين على الشركة إزالة القاعدة فى نهاية عمرها الانتاجى حسب العقد المبرم مع الحكومة ، وتم وضع مخصص فك وإزالة معين فى بداية الانتاج ، فإذا علمت ما يلى :

القيمة الدفترية المسجلة لمخصص الفك والإزالة يبلغ 8 مليون دولار ، وقد تلقت المنشأة عرضاً بقيمة الحقوق فى قاعدة النفط ، مما يعكس حقيقة اضطرار الملاك لإزالة فى نهاية عمرها الانتاجى ، وتبلغ قيمة الاستمرار فى استخدام قاعدة النفط 26 مليون دولار مع عدم الأخذ فى الاعتبار تكاليف الفك والإزالة فى نهاية العمر الانتاجى وتبلغ القيمة الدفترية المسجلة حالياً لقاعدة النفط 28 مليون دولار.

المطلوب : تحديد ما إذا كان يوجد انخفاض فى قاعدة النفط .

الحـــــل

1 – صافى القيمة البيعية = القيمة العادلة – تكاليف البيع

= 20 - 1 = 19 مليون دولار

2 – القيمة الاستخدامية = قيمة الاستخدام – تكاليف الفك والإزالة المقدرة

= 26 – 8 = 18 مليون دولار

إذن القيمة الاستردادية هى القيمة الاكبر من صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية أى 19 مليون دولار .

القيمة الدفترية = القيمة الدفترية الحالية – مصاريف الفك والإزالة

= 28 - 8 = 20 مليون دولار

وبمقارنة القيمة الاستردادية 19 مليون دولار مع القيمة الدفترية وهى 20 مليون دولار يتضح وجود إنخفاض فى القيمة قدره مليون دولار .

حالة عملية (9) :

تمتلك إحدى الشركات وحدتى توليد نقدية س ، ص ، ولا توجد شهرة فى القيم المسجلة للوحدتين ، وتبلغ القيمة الدفترية للوحدة (س) 60 مليون جنيه وللوحدة ص 90 مليون ج وهناك مبنى إدارى يقدم خدماته للوحدتين معاً لم يدخل ضمن القيم الدفترية للوحدتين ويمكن تخصيصه للوحدتين على أساس قيمها الدفترية وتبلغ القيمة الدفترية للمنى الإدارى 10 مليون جنيه ، وتبلغ القيمة الاستردادية للوحدتين 62 مليون جنيه ، 100 مليون جنيه على الترتيب .

المطلوب : تحديد ما إذا كان هناك انخفاض فى القيمة لكل وحدة .

الحـــــل

بيان	وحدة (س)	وحدة (ص)	إجمالى
القيمة الدفترية	60	90	150
+			
حصة فى المبنى الإدارى بنسبة القيم الدفترية 60 : 90	4	6	10
إجمالى القيم الدفترية	64	96	160
القيمة القابلة للاسترداد	62	100	
خسائر انخفاض القيمة	2	-	

حالة عملية (10) :

فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات فى 31 ديسمبر 2014 لإحدى قطاعات التشغيل (وحدة توليد نقدية) (الارقام بالمليون جنيه) :

بيان	الشهرة	صافى الاصول الآخرى	إجمالى
القيمة الدفترية فى 31 ديسمبر 2014	300	900	1200
انخفاض القيمة (بعد الاختبار)	(300)	(200)	(500)
صافى القيمة الدفترية بعد الانخفاض	-	700	700

فإذا علمت أنه قد حدثت تغيرات ملائمة تشير إلى استعادة قيمة وحدة توليد النقدية والقيمة الاستردادية تبلغ فى نهاية 2015 ما قيمته 830 مليون جنيه ، تستهلك أصول الوحدة بنسبة 20% سنوياً قسط متناقص .

المطلوب : بين المعالجة المحاسبية لاستعادة قيمة الوحدة ؟

الحـــــل

الاهلاك السنوى للوحدة عن عام 2015 = 700 × 20% = 140

000 صافى القيمة الدفترية = 700 – 140 = 560 مليون جنيه

القيمة الاستردادية 830

إذن الزيادة (استعادة القيمة) = 830 – 560 = 270 مليون جنيه

ونظراً لأن استعادة القيمة لا يجوز أن تتم للشهرة ، لذلك يتم الاعتراف بزيادة القيمة فى حدود الخسائر السابقة بدون الشهرة أى فى حدود 200 مليون جنيه .

خلفية عن الانخفاض فى قيمة الأصول

المعيار المحاسبى الدولى رقم (IAS 36)

• **مقدمـــة :**

يعد توافر الأصول واستخدامها فى مجال الأعمال أحد عوامل نجاح منشأة الأعمال. ولذلك فإن أى تقييم للأصول ينبغى أن يعكس باستمرار قيمتها بالنسبة لمنشأة الأعمال. وعلى الأقل ينبغى عدم إثبات أصل معترف به فى الميزانية العمومية بقيمة أعلى من تلك التى يمكن استرجاعها من بيع أو استخدام الأصل. وخلال الفترات التى تزداد فيها الأسعار العامة يوجد افتراض بأن إمكانية استرجاع القيمة المثبتة لمثل هذه الأصول لن تكون مسألة محل شك .

ومن المهم أن تؤخذ فى الاعتبار كل الأصول المستخدمة فى المنشأة. على سبيل المثال: من الممكن أن تجتذب بعض الأصول المعنوية ذات الطبيعة الفنية المرتفعة تقييمات مرتفعة قد لا يكون بالامكان استرجاعها لأن التكنولوجيا تواصل التطور أو لأن المنافسين يدخلون السوق .

• **مثال إيضاحى (1) :**

استثمرت منشآت الأعمال فى قطاع الاتصالات عن بعد الأوروبى أكثر من 100 مليار دولار فى تراخيص تشغيل الجيل الثالث من الهاتف المحمول، ولكن كان عليها أن تخفض القيمة المثبتة للتراخيص بسرعة شديدة عندما أدركت أن سوق الخدمات ذات الصلة كانت أدنى بكثير من المتوقع. وكان للتخفيض فى القيمة المثبتة تأثير كبير على قوائم دخلها وقيمتها الإجمالية و- فى بعض الأحوال- قدرتها على الاستمرار فى مزاولة أعمالها .

ولذلك من المهم أن ينظر الكيان للقيم التى تقاس بها أصوله فى سياق ليس فقط الكيان الفردى بل أيضاً الصناعة الأوسع التى يعمل بها .

وعندما يهبط مبلغ الأصل القابل للاسترجاع إلى مبلغ أقل من مبلغه المرحل، يقال عندئذ أن قيمته تدهورت. ولذلك يتم تخفيض قيمته فى الميزانية العمومية إلى هذا المبلغ القابل للاسترجاع و- فى معظم الأحوال- يتم الإعتراف بنفقة فى قائمة الدخل.

• **أهـــداف الفصل :**

يتناول هذا الفصل "الانخفاض فى القيمة" وهى عبارة عن الخسارة فى قيمة الأصل- أى أن مبلغه المرحل المعترف به فى الميزانية العمومية يكون أكبر من مبلغه القابل للاسترجاع . والمبلغ القابل للاسترجاع لأصل ما هو ذلك الذى يمكن استرجاعه من خلال مواصلة استخدام الأصل أو بيعه . وينشأ الانخفاض فى القيمة عادة عندما يحدث تغيير جوهرى يؤثر سلباً على طريقة استخدام الأصل فى منشأة الأعمال. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك التطورات التكنولوجية التى تحد من الاستخدام المخطط للأصل .

ومطلوب أن تستخدم الإدارة الاجتهاد لمعرفة متى تنخفض قيمة أصل ما وكيف يمكن قياس الانخفاض فى القيمة . ويقدم IAS 36 – الانخفاض فى القيمة – قواعد إرشادية حول التعرف على المؤشرات الدالة على حدوث انخفاض فى القيمة وكيفية قياس مدى ودرجة الانخفاض فى القيمة. كما يتناول أيضاً الظروف التى يمكن فيها عكس الانخفاضات فى القيمة .

وعند الإنتهاء من قراءة هذا الفصل، ينبغى أن تكون قادراً على :

- إظهار معرفة بأهداف ونطاق IAS 36 .
- إظهار معرفة بالمصطلحات والتعريفات المتصلة بانخفاض قيمة الأصول .
- فهم المبادىء الرئيسية المتصلة بالتعرف على وقياس الانخفاض فى القيمة .
- فهم الظروف التى يمكن عكس الانخفاضات فى القيمة فيها وإلى أى مدى يمكن القيام بذلك .
- تطبيق المعرفة بـ IAS 36 وفهمه فى ظروف معينة من خلال حسابات أساسية.

● **أهداف ونطاق وتعريفات IAS 36 :**

يسرى IAS 36 على كل الأصول عدا تلك المستثناة تحديداً من المعيار. وهو يسرى بشكل أكثر شيوعاً على الأصول مثل الأرض والمنشآت والمعدات التى تتم محاسبتها طبقاً لـ IAS 16 – الأرض والمنشآت والمعدات والأصول المعنوية التى تتم محاسبتها طبقاً لـ IAS 38 – الأصول المعنوية . ويسرى المعيار أيضاً على بعض الأصول المالية، وهى الشركات التابعة والشركات الشريكة والمشروعات المشتركة. وتتم محاسبة انخفاضات قيمة كل الأصول المالية الأخرى طبقاً لـ IAS 39 – الأدوات المالية : القياس والإعتراف . (IAS 36-2)

ومطلوب من الكيان أن يقيم فى كل تاريخ تقارير مالية ما إذا كانت هناك مؤشرات على حدوث انخفاض فى القيمة . وإذا تم التعرف على مثل هذه المؤشرات، ينبغى احتساب المبلغ القابل للاسترجاع للأصل ومقارنته بمبلغه المرحل .

بالإضافة إلى ذلك، بغض النظر عما إذا كانت هناك مؤشرات على حدوث انخفاض فى القيمة خلال الفترة، هناك ثلاثة مواقف محددة ينبغى فيها تقييم مبلغ الأصل القابل للاسترجاع سنوياً لمعرفة إن كان انخفاض فى القيمة قد حدث .

وهذه المواقف الثلاثة هى : (IAS 36-10)

- عندما يكون لدى الكيان أصول معنوية تم تحديد أعمارها بأنها غير محدودة .
- عندما يكون لدى الكيان أصل معنوى غير جاهز للاستخدام بعد .
- عندما يكون قد تم تسجيل شهرة تجارية بسبب اندماج أعمال .

● **المراحل الرئيسية فى عملية الانخفاض فى القيمة :**

تتمثل مراحل عملية التعرف على خسارة الانخفاض فى القيمة ومحاسبتها فيما يلى:

(1) قيم ما إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال حدوث انخفاض فى قيمة الأصل. لاحظ أنه إن لم يكن هذه المؤشرات موجودة، لا يكون مطلوباً القيام بأى عمل آخر، مع مراعاة الاستثناءات المذكورة سابقاً .

(2) إن كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض فى القيمة، تسمى مبلغ الأصل القابل للاسترجاع .

(3) خفض مبلغ الأصل المرحل إلى مبلغه القابل للاسترجاع ، ويكون ذلك عادة عن طريق معاملة الخسارة كنفقة مفصح عنها بشكل مستقل فى قائمة الدخل .

- المرحلة الأولى : مؤشرات الانخفاض فى القيمة :

يحدد IAS 36 مصدرين للمعلومات يمكن أن يشيرا إلى أن انخفاضاً فى القيمة قد حدث (IAS 36-12) :

(1) مصادر خارجية وتشمل :

- **حدوث تراجع كبير فى القيمة السوقية للأصل، ومن الممكن أن ينشأ ذلك – على سبيل المثال: كنتيجة لدخول منافس جديد السوق.**
- **حدوث تغيرات كبيرة فى البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التى يعمل بها الكيان. ويمكن أن يكون التعبير بسيطاً كحدوث تغيير فى أذواق المستهلكين.**
- **حدوث ارتفاعات فى أسعار الفائدة السوقية .**

(2) مصادر داخلية وتشمل :

- **تقادم الأصل أو حدوث تلف أو ضرر مادى له .**
- **حدوث تغيرات هامة فى كيفية استخدام الأصل أو الكيفية التى يتوقع استخدامه بها. ويشمل ذلك تحول الأصل إلى أصل عاطل عن العمل ووجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة القسم المستخدم فيه الأصل.**
- **أن يكون أداء الأصل أدنى من المستوى المخطط – على سبيل المثال: أن تكون التدفقات النقدية الصافية المولدة بواسطة الكيان أدنى من تلك المدرجة فى الميزانية .**

- المرحلة الثانية : قياس المبلغ القابل للاسترجاع :

إذا كان المبلغ المرحل للأصل (أى تكلفة بند منشآت ناقص مجمع الإهلاك المخصوم فيما يتعلق به حتى تاريخه) أكبر من المبلغ القابل للاسترجاع، يكون انخفاض فى القيمة قد حدث. وتكون هناك خسارة فى قيمة الأصل .

ومبلغ الأصل القابل للاسترجاع هو قيمته العادلة ناقص تكاليف البيع أو "قيمته الاستعمالية" أيهما أكبر. والقيمة العادلة هى المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع فى معاملة وفقاً لآلية السوق بين مشتر وبائع متراضين (IAS 36-6) .

واحتساب "القيمة الاستعمالية" مقياس للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع اشتقاقها من أصل فردى أو وحدة مولدة للنقدية . وحيث ان التدفقات النقدية يحتمل أن تغطى عدة فترات ، ينبغى خصمها لأخذ القيمة الزمنية للنقود فى الاعتبار – أى بناءً على قيمتها الحالية . ويجب أن يأخذ الحساب فى الاعتبار المخاطر المحددة المرتبطة بالأصل والكيان .

وهناك طريقتان لاحتساب "قيمة الاستعمالية "للأصل:

- الأولى ، هى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للداخل المتوقع أن تنشأ فيما يتصل بالأصل. وينبغى أن تشمل التدفقات للداخل تقديراً من أجل التصرف النهائى فى الأصل.
- الثانية ، هى خصم التدفقات النقدية المقررة للأصول إلى قيمة حالية. وينبغى أن يكون معدل الخصم المستخدم معدل الفائدة الخالى من المخاطرة المضبوط لعكس المخاطرة المرتبطة بالأصل والكيان المعينين . وينبغى أن يعكس معدل الفائدة بالمضبوط بالمخاطرة هذا العائد الذى ينبغى أن يطلبه مستثمر لو أراد القيام باستثمار ذى تدفقات نقدية مماثلة لتلك المتوقعة من الأصل. وتستخدم المعدلات المضبوطة بالمخاطرة فى عملية الخصم وهى مؤشر على تركيبة المخاطر/ العوائد الخاصة بالكيان .

وليس من الضرورى دائماً احتساب كل من القيمة العادلة للأصل وقيمته الاستعمالية. وإذا كان أحد الرقمين أكبر من المبلغ المرحل الحالى للأصل لا يكون هناك عندئذ انخفاض فى القيمة. ويكون ذلك مفيداً بصفة خاصة فى حالة الاملاك التى يوجد لها سوق نشطة ويكون من السهل نسبياً ومن غير المكلف احتساب القيمة العادلة.

وينبغى تحديد المبلغ القابل للاسترجاع على أساس كل أصل على حدة قدر المستطاع. ومع ذلك إذا لم يكن الأصل الفردى يولد تدفقات نقدية مستقلة بدرجة كبيرة عن الأصول الأخرى، ويتم فى هذه الحالة تجميع الأصل مع أصول أخرى لتشكيل ما يشير له IAS 36 باسم "وحدة مولدة للنقدية" . وهذه هى أصغر مجموعة أصول يمكن التعرف على تدفقات نقدية مستقلة لها بشكل منفصل.

- **مثال إيضاحى (2) :**

يوجد لشركة حافلات عقد مع هيئة تعليمية محلية لنقل الأطفال من وإلى المدرسة. وهناك 10 خطوط متعاقد عليها مع هذه الشركة بالذات. ويحقق أحد الخطوط خسائر لأنه يأخذ الأطفال من مناطق نائية ونتيجة لذلك فإن عدد الأطفال الذين يتم أخذهم أقل بكثير منه فى الخطوط الواقعة فى المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ولا تملك شركة الحافلات القدرة على الانسحاب من الخطوط الفردية. والخطوط العشرة متعاقد عليها كمجموعة ، ولذلك ينبغى تجميع الخطوط العشرة معاً كوحدة مولدة للنقدية .

- المرحلة الثالثة : الإعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة :

إذا كان مبلغ الأصل القابل للاسترجاع أقل من مبلغه المرحل، ينبغى تخفيض الأصل إلى مبلغه القابل للاسترجاع. ويكون الفرق هو خسارة انخفاض فى القيمة (IAS 36-59) .

يتم الإعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة فوراً فى قائمة الدخل ما لم يكن الانخفاض فى القيمة متصلاً بأصل معاد تقييمه . وتعامل خسارة الانخفاض فى القيمة على

أصل معاد تقييمه كانخفاض فى التقييم طبقاً لـ IAS 16 . وبقدر ما يكون الأصل قد أعيد تقييمه سابقاً صعودياً ، ويقدر ما يتبقى رصيد فى احتياطى إعادة التقييم لذلك التقييم الصعودى ، فإن أى خسارة انخفاض فى القيمة سيتم خصمها أولاً من ذلك الفائض. وإذا كان الانخفاض فى القيمة أكبر من فائض تقييم سابق يتم عندئذ تحميل الزيادة مباشرة على قائمة الدخل.

● **مثال إيضاحى (3) :**

يوجد لكيان ملك تم شراؤه أصلاً بمبلغ 500 ألف جنيه . وأعيد تقييم الملك بـ 800 ألف جنيه ، وتم الإعتراف بالـ 300 ألف جنيه فى محصص (احتياطى) إعادة التقييم طبقاً لـ IAS 36 .

والمبلغ المرحل الجارى للملك هو 750 ألف جنيه. ونظراً لاكتشاف أن الأرض المقام عليها العقار ملوثة، قام الكيان بإجراء مراجعة انخفاض فى القيمة .

وتقدر القيمة العادلة للعقار الآن بـ 300 ألف جنيه فقط والقيمة الاستعمالية المحسوبة للعقار هى 400 ألف جنيه. ولذلك فالمبلغ القابل للاسترجاع للعقار هو 400 ألف جنيه .

وبذلك يكون انخفاض فى القيمة قد حدث بمبلغ 350 ألف جنيه . وهو الفرق بين المبلغ المرحل الحالى البالغ 750 ألف جنيه والمبلغ القابل للاسترجاع البالغ 400 ألف جنيه.

وحيث أن العقار تم تقييمه سابقاً صعودياً ، فإن هذا الجزء من خسارة الانخفاض فى القيمة ينبغى خصمه من احتياطى إعادة التقييم . وبالتالى، يتم الإعتراف بـ 300 ألف جنيه فى احتياطى إعادة التقييم – أى أنه يخفض رصيد احتياطى إعادة التقييم إلى صفر . ويتم الإعتراف بالخسارة المتبقية (50 ألف جنيه) مباشرة فى قائمة الدخل.

بعد الإعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة، سوف يقوم أى إهلاك مخصوم فيما يتعلق بالأصل فى الفترات المستقبلية على المبلغ المرحل المعدل ناقص أى قيمة متخلفة متوقعة على مدى العمر الإنتاجى المتوقع للأصل طبقاً لـ IAS 16 .

● **مثال إيضاحى (4) :**

تم شراء ماكينة أصلاً بمبلغ 100 ألف جنيه. وكان من المتوقع أن يكون عمرها الإنتاجى عشر سنوات وألا تكون لها قيمة متخلفة. وعند بداية السنة السادسة، حدث انخفاض فى الطلب بسبب دخول منتج منافس السوق ، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأصل. وتم احتساب الانخفاض فى القيمة بأنه يساوى 20 ألف جنيه، على الرغم من أن الأصل يتوقع أن يستمر 5 سنوات أخرى .

وفى نهاية السنة الخامسة، كان للأصل مبلغ مرحل قدره 50 الف جنيه (100 ألف جنيه × 10/5 سنوات) . ويخفض الانخفاض فى القيمة المبلغ المرحل للأصل إلى 30 ألف جنيه (50 ألف جنيه ناقص 20 ألف جنيه) وهذا المبلغ ينبغى إهلاكه على مدار العمر الإنتاجى المتبقى وهو 5 سنوات .

إذا تم احتساب المبلغ القابل للاسترجاع على أساس وحدة مولدة للنقدية، وليس على أساس الأصول الفردية، من المهم أن تتم مقارنته بالمبلغ المرحل القابل للتطبيق على كامل "الوحدة المولدة للنقدية" . إذا تم استبعاد بعض الأصول التى تولد التدفق النقدى للداخل، سيتم بيان المبلغ المرحل بأقل من قيمته الحقيقية. وبرغم أنه قد يبدو لذلك أن الوحدة المولدة للنقود قابلة للاسترجاع بالكامل، إلا أن انخفاضاً فى القيمة يكون قد حدث فعلاً .

ويكون من الصعب أحياناً تخصيص الأصول المحورية كما لمكتب الرئيس والشهرة التجارية لأصول فردية أو وحدات مولدة للنقدية ، ولكنها تظل مع ذلك مناسبة عند تقييم المبالغ المرحلة للأصول.

ولا تولد الشهرة التجارية نفسها تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى، حيث أنها تمثل جزءاً من دفعة مسددة لشراء منشأة يتوقع أن تولد منافع اقتصادية مستقبلية من الأصول المستحوذ عليها .

ومع ذلك، فالشهرة التجارية تمثل أصلاً يساهم فى توليد تدفقات نقدية وسوف تساهم الشهرة التجارية غالباً فى عدد من الوحدات المولدة للنقود وليس وحدة واحدة. وإذا لم يكن ممكناً توزيع الشهرة التجارية على وحدات مولدة للنقدية، ينبغى تخصيصها لمجموعة من الوحدات من أجل غرض تقرير المبالغ المرحلة .

وإذا تم التعرف على خسارة انخفاض فى القيمة فيما يتعلق بمجموعة من الوحدات المولدة للنقدية تم تخصيص شهرة تجارية لها ، ينبغى تخصيص خسارة الانخفاض فى القيمة للمبلغ المرحل للشهرة التجارية لمجموعة الوحدات المولدة للنقدية. وإذا كانت خسارة الانخفاض فى القيمة أكبر من المبلغ المرحل للشهرة التجارية ذات الصلة ، ينبغى تخصيص الزيادة للأصول الأخرى فى مجموعة الوحدات المولدة للنقدية على أساس Pro-rata للمبلغ المرحل لكل أصل فى مجموعة الوحدات المولدة للنقدية .

- **مثال إيضاحى (5) :**

تحتوى وحدة مولدة للنقود على :

	جنيه
أراضى ومنشآت ومعدات	60
براءة اختراع	40
شهرة تجارية	20
	120

مطلوب إجراء مراجعة انخفاض فى القيمة سنوية حيث أن الوحدة المولدة للنقدية تحتوى على شهرة تجارية . وتقيم أحدث مراجعة مبلغها القابل للاسترجاع بـ

90 جنيه . وقد حدثت خسارة انخفاض فى القيمة بمبلغ 30 ألف جنيه ويتم تحميلها على قائمة الدخل.

أولاً : يخفض الكيان المبلغ المرحل للشهرة التجارية. وحيث أن خسارة الانخفاض فى القيمة تزيد عن قيمة الشهرة التجارية داخل الوحدة المولدة للنقدية، يتم شطب كل الشهرة التجارية .

بعد ذلك، يخفض الكيان المبلغ المرحل للأصول الأخرى فى الوحدة على أساس Pro-rata . ومن هنا فسوف يتم توزيع الخسارة المتبقية وهى 10 آلاف جنيه على أساس Pro-rata بين الأرض والمنشآت والمعدات وبراءة الاختراع، وبذلك تنخفض مبالغهم المرحلة إلى 54 ألف جنيه و 36 ألف جنيه على التوالى .

ويجوز إجراء اختبار انخفاض فى القيمة سنوى لوحدة ما مولدة للنقدية تم تخصيص شهرة تجارية لها فى أى وقت خلال الفترة، شريطة إجراء الاختبار فى نفس الموعد من كل فترة .

- **عكس خسارة الانخفاض فى القيمة :**

إذا إزداد المبلغ القابل للاسترجاع بعد ذلك، يتم عكس Reversed الانخفاض فى القيمة فى ظروف معينة. ويعكس عكس خسارة الانخفاض فى القيمة حدوث زيادة فى الامكانات الخدمية التقديرية لأصل أو مجموعة من الأصول . وهو الازدياد يمكن أن يحدث من خلال الاستخدام أو البيع .

وأى عكس لخسارة انخفاض فى قيمة أصل ما – بخلاف الشهرة التجارية – ينبغى الإعتراف به فقط بقدر ما يزيد المبلغ المرحل للأصل إلى قيمته الأصلية قبل حدوث الانخفاض فى القيمة ناقص الإهلاك التالى .

ويتم الإعتراف بعكس أى انخفاض فى القيمة بشكل متسق مع الإعتراف الأصلى بخسارة الانخفاض فى القيمة. ولذلك فالعكس سيتم عادة الإعتراف به فى قائمة الدخل.

ومع ذلك بقدر ما يكون الأصل قد أعيد تقييمه وتم الإعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة فى احتياطى إعادة التقييم ، كما ذكرنا من قبل، سيتم أيضاً الإعتراف بالعكس كحركة فى الاحتياطى فقط (IAS 36-117, 119) .

وإذا كان عكس الانخفاض فى القيمة متصلاً بوحدة مولدة للنقدية ، يتم عندئذ الإعتراف بالعكس على أساس Pro-rata مع المبلغ الأصلى للأصول، باستثناء الشهرة التجارية (IAS 36-122) .

وخسارة الانخفاض فى القيمة المعترف بها فيما يتعلق بشهرة تجارية ينبغى عدم عكسها فيما بعد . ويعود ذلك إلى أن من المحتمل أن تنشأ أى زيادة فى المبلغ القابل للاسترجاع للشهرة التجارية فى فترات مستقبلية كنتيجة لارتفاعات فى شهرة تجارية مولدة داخلياً وليس عكس انخفاض ما فى القيمة (IAS 36-124) .

• **مثال إيضاحى (6) :**

فى وقت ما لاحق عندما يكون للأرض والمنشآت والمعدات وبراءة الاختراع مبلغان مرحلان هما 45 ألف جنيه ، و25 ألف جنيه على التوالى ، ينعكس الانخفاض فى القيمة الخاص بالمثال الإيضاحى (5) . والآن المبلغ القابل للاسترجاع مقيم بـ 110 ألف جنيه.

ولو أن الانخفاض الأصلى فى القيمة لم يحدث، لكانت الأرض والمنشآت والمعدات قد تم بيانها الأن فى الميزانية العمومية بمبلغ 55 ألف جنيه وبراءة الاختراع بمبلغ 30 ألف جنيه – أى أن المبلغ المرحل الإجمالى لهذه الأصول كان سيكون 85 ألف جنيه .

ولا يمكن عكس الانخفاض فى قيمة الشهرة التجارية. ويمكن فقط عكس انخفاض قيمة الأصول الأخرى بقدر ما يتم إعادتها إلى قيمها قبل الانخفاض فى القيمة ناقص أى إهلاك لاحق. ومن هنا فالقيمة القصوى لها هى 85 ألف جنيه . وحيث أن خسارة الانخفاض فى القيمة الأصلية تم إثباتها فى قائمة الدخل، ويتم ايضاً الإعتراف بمبلغ العكس فى قائمة الدخل .

• **الإفصاح :**

ينبغى الإفصاح عن المعلومات التالية فيما يتعلق بكل فئة للأصول: (IAS 36-126)

- مبلغ أى خسارة انخفاض فى القيمة معترف به أو معكوس فى قائمة الدخل مع بيان البند السطرى الذى يتم إدراجه فيه .
- المعلومات المعادلة الخاصة بأى انخفاض فى القيمة معترف به أو معكوس عبر احتياطى إعادة التقييم فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .
- إذا كان مطلوباً من الكيان الالتزام بـ IAS 14 – تقارير القطاعات ، القطاع أو القطاعات المطلوب إعداد تقارير عنها التى يتصل بها الإعتراف أو العكس .

وإذا كانت خسارة انخفاض فى القيمة معترف بها أو معكوسة لأصل فردى ما ربما فى ذلك الشهرة التجارية ، أو وحدة مولدة للنقدية، هامة بالنسبة للقوائم المالية ككل، ينبغى الإفصاح عن معلومات إضافية (IAS 36-130) .

الانخفاض فى قيمة الأصول

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1 ـ النطـــاق :

1- 1 الغرض من المعيار هو ضمان ترحيل الأصول بمبلغ لا يزيد على مبلغها القابل للاسترجاع ، وإذا تجاوز المبلغ المرحل للأصل المبلغ الممكن قبضه من خلال استخدام الأصل أو بيعه ، يكون الأصل قد انخفضت قيمته ، ويلزم IAS 36 الكيان بتكوين مخصص لخسارة الانخفاض فى القيمة . أيضا يحدد IAS 36 الأحوال التى يستطيع فيها الكيان أن يعكس خسارة انخفاض فى القيمة . وهناك أصول معينة لا يغطيها المعيار وتشمل :

- المخزون (IAS 2) .
- الأصول الناشئة من عقود الإنشاء (IAS 11) .
- أصول الضرائب المؤجلة (IAS 12) .
- الأصول الناشئة من مزايا الموظفين (IAS 19) .
- الأصول المالية (IAS 39).
- الأملاك الاستثمارية (الاستثمار العقارى) المرحلة بالقيمة العادلة (IAS 40) .
- الأصول البيولوجية المرحلة بالقيمة العادلة (IAS 41) .
- الأصول الناشئة من عقود التامين (IFRS 4) .
- الأصول المحتفظ بها للبيع (IFRS 5) .

1- 2 يسرى المعيار على :

- الشركات التابعة وانشقيقة والمشروعات المشتركة .
- الأرض والمنشآت والمعدات .
- الأملاك الاستثمارية (الاستثمار العقارى) المرحلة بالتكلفة .
- الأصول المعنوية والشهرة التجارية .

2 ـ تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقاً لـ IAS 36) :

- المبلغ القابل للاسترجاع لأصل أو وحدة مولدة للنقدية : هو قيمته العادلة ناقص تكاليف البيع أو قيمته الاستعمالية أيهما أعلى .

- القيمة الاستعمالية : القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تنشأ من أصل أو وحدة مولدة للنقدية .
- الوحدة المولدة للنقدية : أصغر مجموعة من الأصول يمكن تحديدها وتولد تدفقات نقدية بشكل مستقل عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى .
- القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع : المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل أو وحدة مولدة للنقدية فى معاملة وفقاً لآلية السوق بين طرفين متراضيين وعارفين ناقص تكلفة التصرف .
- خسارة الانخفاض فى القيمة : المبلغ الذى يتجاوز به المبلغ الدفترى المرحل لأصل أو وحدة مولدة للنقدية مبلغه القابل للاسترجاع .

3 ـ تحديد خسارة الانخفاض فى القيمة :

3- 1 ينبغى على الكيان تقييم ما إذا كانت هناك دلائل تشير إلى حدوث انخفاض فى قيمة أحد الأصول ، وذلك فى كل تاريخ ميزانية عمومية .

3- 2 بالإضافة إلى ذلك ، حتى إذا لم توجد مؤشرات على حدوث أى انخفاض فى القيمة ، ينبغى إخضاع هذه الأصول لاختبارات التدهور فى القيمة .

- الأصل المعنوى الذى له عمر إنتاجى غير محدود .
- الأصل المعنوى غير المتاح للبيع بعد .
- شهرة تجارية تم الاستحواذ عليها فى اندماج شركات .

3- 3 يحدد IAS 36 الأحداث التى يمكن أن تشير إلى حدوث انخفاض فى قيمة أصل ما ، وهى:

- مصادر خارجية ، مثل تراجع القيمة السوقية ، حدوث ارتفاعات فى معدلات الفائدة السوقية ، المبلغ المرحل للأصول الصافية يجرى تقييمه بأكثر من القيمة السوقية لأسهم الكيان ، والتغيرات الاقتصادية والقانونية والتكنولوجية التى كان لها تأثير معاكس على الكيان .
- المصادر الداخلية للمعلومات ، مثل الضرر المادى الواقع على أصل ما أو تقادمه أو تحوله إلى أصل عاطل ، أو إذا كان الأصل جزءاً من إعادة هيكلة أو

إذا كان أداء الكيان قد تأثر سلباً خلال الفترة أو إذا كان قد حدث تراجع أو انخفاض كبير فى التدفقات النقدية المولدة أو التى سيتم توليدها من الأصل .

4-3 إذا كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض فى القيمة ، قد يكون هناك حاجة إلى تعديل العمر الانتاجى للأصل أو إهلاكه أو قيمته المتبقية .

دراسة الحالة (1) :

حقائـــق :

اشترى كيان كامل رأس مال أسهم كيان آخر بمبلغ 20 مليون دولار ، وكانت الشهرة التجارية الناشئة على المعاملة هى 5 مليون دولار .

وقد خطط فى البداية أن نظم المعلومات سيتم دمجها من أجل خلق وفورات كبيرة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم شراء الكيان بسبب حصته السوقية فى بلد ما وبسبب مشروعاته البحثية ، وبعد ذلك تم تحقيق وفورات تكلفة على نظم المعلومات. وأصدرت حكومة البلد قانوناً قيد الحصة السوقية بأقل مما كان الكيان يتوقعه وتم التخلى عن بعض المشروعات البحثية بسبب عدم كفاية التمويل .

المطلوب : اشرح أى مؤشرات محتملة لحدوث انخفاض فى قيمة الشهرة التجارية .

الحـــل :

كان الكيان سيدفع مقابل الشهرة التجارية تحسباً للمنافع الاقتصادية الناشئة منها ، وقد تحققت المنفعة المتمثلة فى وفورات التكلفة على نظم المعلومات ، إلا أن ازدياد الحصة السوقية والنجاح فى إنجاز المشروعات البحثية لم يتحققا ، ولذلك فإن هذه الأحداث يمكن أن تشير إلى حدوث انخفاض فى قيمة الشهرة التجارية .

ويجب إخضاع الشهرة التجارية لاختبار التدهور فى القيمة سنوياً على الأقل طبقاً لـ IFRS 3 .

4- تحديد مبلغ قابل للاسترجاع :

4-1 المبلغ القابل للاسترجاع لأصل ما هو القيمة العادلة للأصل ناقص تكاليف البيع أو قيمته الاستعمالية أيهما أكبر . (يمكن استخدام مصطلح الوحدة المولدة للنقدية كبديل لمصطلح " الأصل ") .

4-2 إذا لم يكن ممكناً تحديد القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع بسبب عدم وجود سوق نشطة للسوق ، يمكن أن يستخدم الكيان القيمة الاستعمالية للأصل

باعتبارها مبلغه القابل للاسترجاع . وبالمثل إذا لم يكن هناك سبب لأن تتجاوز القيمة الاستعمالية للأصل قيمته العادلة ناقص تكاليف البيع ، يجوز استخدام المبلغ الأخير باعتباره مبلغه القابل للاسترجاع . والمثال على ذلك هو عندما يحتفظ بأصل ما من أجل التصرف فيه ، حيث أن قيمة هذا الأصل يحتمل أن تكون عائدات التصرف الصافية . ويحتمل أن تكون التدفقات النقدية المستقبلية من هذا الأصل بسبب استخدامه المتواصل بلا قيمة .

4-3 فى حالة الأصل المعنوى الذى عمره الانتاجى غير محدود ، من الممكن استخدام حساب المبلغ القابل للاسترجاع للأصل الذى تم إجراؤه فى الفترة السابقة طالما أن شروطاً معينة قد تم الوفاء بها ، وهذه الشروط هى أن يكون الأصل المعنوى جزءاً من وحدة مولدة للنقدية لم تتغير قيمتها بدرجة كبيرة منذ أحدث احتساب للمبلغ القابل للاسترجاع. أيضا الاحتساب الحديث يجب أن يكون قد نتج عنه مبلغ زائد بكثير عن المبلغ المرحل للأصل ، ومن المستبعد أن يظهر احتساب جارى للمبلغ القابل للاسترجاع قيمة أقل من المبلغ المرحل للأصل .

دراسة الحالة (2) :

حقائـــق :

يعد كيان قوائمه المالية عن السنة المنتهية فى 30 نوفمبر 2005 ، وقد تم تخريد بنود معينة فى المنشآت والمعدات فى 1/1/ 2006 . وفى 11/30/ 2005 ، كانت هذه الأصول مستخدمة فى الإنتاج بواسطة الكيان وكانت قيمتها المرحلة 5 ملايين دولار . وكانت القيمة الاستعمالية للأصل فى 11/30/ 2005 هى 6 ملايين دولار وقيمته العادلة ناقص تكاليف البيع 50 ألف دولار (قيمة الخردة) .

المطلوب :

ما هو المبلغ القابل للاسترجاع للمنشآت والمعدات فى 30 نوفمبر 2005 ؟

الحـــل :

المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة العادلة للأصول ناقص تكاليف البيع أو قيمتها الاستعمالية أيهما أكبر . وفى هذه الحالة ، برغم أن الأصول تم تخريدها فى 1 يناير 2006 ، إلا أن القيمة الاستعمالية فى 30 نوفمبر 2005 كانت 6 مليون دولار وهو مبلغ أعلى من القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع ومبلغها المرحل . ولذلك

فالأصول لم تتدهور قيمتها ، ويمكن الإفصاح عن تخريد الأصول كحدث غير موجب للتعديل non adjusting لاحق للميزانية العمومية إذا كان جوهرياً .

5 ـ القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع :

يحدد IAS 36 كيف ينبغى أن يحدد الكيان القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع ، ويضرب الأمثلة التالية :

- عندما توجد اتفاقية شراء وبيع ، يمكن استخدام السعر فى تلك الاتفاقية ناقص تكاليف البيع.
- يمكن استخدام السعر فى سوق نشطة ما ناقص تكلفة التصرف .
- يمكن تأسيس القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع على أفضل معلومات متاحة تعكس العائدات الممكن الحصول عليها من التصرف فى الأصل فى معاملة تتم وفقاً لآلية السوق .
- ينص المعيار على أن أفضل دليل هو السعر فى اتفاقية بيع ملزمة فى معاملة وفقاً لآلية السوق معدلة فى ضوء تكاليف التصرف .

6 ـ القيمة الاستعمالية :

6- 1 ينبغى استخدام العناصر التالية عند احتساب القيمة الاستعمالية .

- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التى يتوقع الكيان الحصول عليها من الأصل .
- أى تباينات محتملة الحدوث فى مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية .
- القيمة الزمنية للنقود الممثلة بواسطة معدل الفائدة السوقى الجارى الخالى من المخاطرة.
- عدم التأكد المتأصل فى الأصل .
- أى عوامل أخرى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل .

6- 2 ينبغى على الكيان تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الى الداخل وإلى الخارج من الأصل ومن بيعه فى النهاية ، ثم خصم المتدفقات النقدية المستقبلية بناءً على ذلك .

معلومة عملية :

تفصح إنترول هولدينج وهى كيان سويسرى فى حساباتها لسنة 2003 عن أنها عدلت حسابها للقيمة الاستعمالية نتيجة لتقدير أكثر واقعية للتدفقات النقدية المستقبلية . ونتيجة لذلك فقد انخفضت قيمة الشهرة التجارية ، ومن هنا يتضح أن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بالغة الأهمية بالنسبة لمراجعة الانخفاض فى القيمة .

7 ـ التدفقات النقدية المستقبلية :

7- 1 من المهم أن يتم بناء أى تقدير للتدفقات النقدية على افتراضات منطقية وقابلة للتأييد ، وينبغى أن ترتكز على احدث الميزانيات والتنبؤات المالية ، وينبغى ألا تتضمن التدفقات النقدية أى تدفقات نقدية قد تنشأ من إعادة هيكلة مستقبلية أو من تحسين أداء الأصل .

7- 2 يقول المعيار أيضاً أن أى تنبؤات مدرجة ضمن الميزانيات ينبغى أن تغطى فترة 5 سنوات كحد أقصى . وينبغى استخدام الاستقراء بالنسبة للفترات التى تتجاوز 5 سنوات، ومع ذلك إذا كانت الادارة واثقة أن أى تنبؤات تتصل بما بعد فترة الـ 5 سنوات موثوقة ، وكان فى إمكان الادارة البرهنة بناءً على الخبرة السابقة ـ أن التدفقات النقدية التى سيتم توليدها بعد فترة الـ 5 سنوات هذه يحتمل أن تكون دقيقة ، فإن من الممكن استخدام هذه التنبؤات.

7- 3 أى تدفقات نقدية مستقبلية ينبغى ألا تشمل تدفقات للداخل أو للخارج من أنشطة تمويلية أو مقبوضات أو مدفوعات ضرائب الدخل . ومع ذلك ينبغى أن تشمل العائدات التقديرية للتصرف فى الأصل . وإذا كانت التدفقات النقدية بعملة أجنبية ، يتم تقديرها بتلك العملة وخصمها باستخدام معدل مناسب لتلك العملة . وبعد ذلك تتم ترجمة المبلغ الناتج باستخدام سعر الصرف السارى فى تاريخ احتساب القيمة الاستعمالية .

دراسة الحالة (3) :

حقائـــق :

يراجع كيان قطاعات أعماله لمعرفة أن كانت قيمتها قد انخفضت ، والمبلغ المرحل لأصوله الصافية هو 20 مليون ، وقد أجرت الادارة إحتسابين للقيمة الاستعمالية لقطاع الأعمال. وتستبعد القيمة الأولى (18 مليون دولار) المنفعة التى سيتم الحصول عليها من إعادة تنظيم مستقبلية ، ولكن القيمة الثانية (22 مليون) تشمل الفوائد التى سيتم الحصول عليها من إعادة التنظيم المستقبلية . ولا توجد سوق نشطة لبيع قطاعات الأعمال .

المطلوب :

اشرح ما إذا كان قطاع الأعمال قد إنخفضت قيمته .

الحـــل :

ينبغى ألا تؤخذ إعادة التنظيم المستقبلية فى الاعتبار عند إحتساب القيمة الاستعمالية ، ولذلك ، فإن الأصول الصافية لقطاع الأعمال سوف تنخفض قيمتها بمبلغ 2 مليون دولار لأن القيمة الاستعمالية (18 مليون دولار) أقل من المبلغ المرحل (20 مليون) . ويمكن استخدام القيمة الاستعمالية باعتبارها المبلغ القابل للاسترجاع حيث أنه لا توجد سوق نشطة لبيع قطاع الأعمال .

معلومة عمليـــة :

تفصح شركة نوكيا (2003) عن خططها لإعادة بناء أعمالها . وفى إطار عملية إعادة البناء هذه ، قامت بمراجعة القيم المرحلة لتكاليف التطوير المرسملة ، وتم الاعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة قدرها 275 مليون يورو ، وقامت نوكيا بخصم التدفقات النقدية المتوقع أن تنشأ من الاستخدام المتواصل للأصول ومن التصرف فيها فى نهاية أعمارها الانتاجية بمعدلات خصم قدرها 15% و 12% .

8 ـ معدل الخصـم :

ينبغى أن يكون معدل الخصم المراد استخدامه فى قياس القيمة الاستعمالية معدلاً قبل خصم الضريبة يعكس تقييمات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود

والمخاطر المتصلة بالأصل الذى لم يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية على أساسه بعد .

دراسة الحالة (4) :

حقائـــق :

تجرى إدارة أحد الكيانات أختبار إنخفاض فى القيمة لأحد الأصول ، ومعدل العائد السوقى بعد خصم الضريبة من الأصل هو 7% ونسبة الضريبة على الأرباح 30% . وتنوى الإدارة استخدام معدل العائد بعد خصم الضريبة فى خصم التدفقات النقدية بعد خصم الضريبة من الأصل البالغة 2 مليون دولار ، حيث أن الإدارة تقول أن ذلك لن يحدث فرقاً عند احتساب القيمة الاستعمالية .

المطلوب :

اشرح ما إذا كان إستخدام المعدل بعد خصم الضريبة مقبولاً فى الظروف السابقة .

الحـــل :

نظرياً : ينبغى أن يعطى خصم التدفقات النقدية بعد خصم الضريبة بمعدل خصم بعد خصم الضريبة نفس نتيجة خصم التدفقات النقدية قبل خصم الضريبة بمعدل خصم سابق لخصم الضريبة ، ومع ذلك يتوقف ذلك على التدفقات النقدية الضريبية المستقبلية واعتبارات الضريبة المؤجلة . ولذلك فإن احتساب ما بعد الضريبة لن يعطى دائماً نفس نتائج احتساب ما قبل الضريبة . أيضاً فإن معدل الخصم قبل الضريبة لا يكون دائماً معدل خصم ما بعد الضريبة الـ grossed up بواسطة نسبة ضريبة معيارية ، وينبغى على الإدارة أن gross up معدل الخصم بعد الضريبة بناءً على تقييم لما يمكن أن تكون عليه نسبة الضريبة الفعلية على المدى الطويل .

معلومة عمليـــة :

اعترفت شركة زينتيل – وهى كيان بلجيكى – بانخفاض فى القيمة قدره 1.2 مليون يورو وافصحت عن أنها تحتسب القيمة الاستعمالية للشهرة التجارية باستخدام

تدفقات نقدية مخصومة ومعدل خصم سوقى ، برغم عدم الافصاح عن المعدل المستخدم فى حساباتها لسنة 2003 .

9 ـ الإعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة وقياسها :

9- 1 عندما يكون المبلغ القابل للاسترجاع لأصل ما أقل من مبلغه المرحل ، سينخفض المبلغ المرحل إلى المبلغ القابل للاسترجاع ، وهذا الانخفاض هو خسارة .

9- 2 ينبغى الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة فى الربح أو الخسارة ما لم يتم ترحيل الأصل بمبلغ معاد تقييمه ، وفى هذه الحالة تعامل خسارة الانخفاض فى القيمة كانخفاض إعادة تقييم طبقاً للمعيار الخاص بذلك .

9- 3 إذا كانت خسارة الانخفاض فى القيمة أكبر من المبلغ المرحل للأصل ، سوف يعترف الكيان بالتزام إذا كان معيار أخر يشترط ذلك .

9- 4 عندما تكون خسارة انخفاض فى القيمة قد تم الاعتراف بها ، سيتم تعديل أى إهلاك مخصوم Charged عن الأصل لعكس القيمة المرحلة المعدلة للأصل .

10 ـ الوحدات المولدة للنقدية :

10- 1 إذا بدا أن أصلاً ما انخفضت قيمته ، ينبغى احتساب المبلغ القابل للاسترجاع الخاص بذلك الأصل ، ومع ذلك ، إذا لم يكن ممكنا احتساب المبلغ القابل للاسترجاع لأصل فردى، ينبغى حساب المبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية التى ينتمى لها الأصل .

10- 2 الوحدة المولدة للنقدية هى أصغر مجموعة من الأصول قابلة للتحديد ، ويمكن أن تولد تدفقات نقدية من الاستخدام المتواصل وتكون مستقلة عن التدفقات النقدية من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى .

دراسة الحالة (5) :

حقائـــق :

يمتلك كيانا مصنعاً العديد من المركبات عمرها عدة أعوام ويمكن فقط بيعها بقيمة خردة، ولا تولد نقدية بشكل مستقل عن الكيان .

المطلوب :

كيف سيتم تحديد القيمة القابلة للاسترجاع للمركبات ؟

الحـــل :

لا يستطيع الكيان تقدير المبلغ القابل للاسترجاع للمركبات لأن قيمتها الاستعمالية لا يمكن تحديدها بشكل منفصل ، وسوف يكون مختلفاً عن قيمة الخردة . ولذلك سوف يدرج الكيان المركبات ضمن الوحدة المولدة للنقدية التى تنتمى لها ويقدر المبلغ القابل للاسترجاع لتلك الوحدة المولدة للنقدية .

10- 3 ينبغى تحديد الوحدات المولدة للنقدية بصورة مستمرة ومن فترة لفترة ولنفس الأصل أو أنواع الأصول ما لم يكن بامكان الكيان تبرير تغيير ما .

دراسة الحالة (6) :

حقائـــق :

يوجد لكيان يعمل فى مجال السكك الحديدية عقد مع الحكومة يلزمه بتشغيل خدمة على 10 مسارات مختلفة ، ويمكن التعرف على القطارات العاملة على كل مسار والدخل من كل مسار بسهولة . ويدر اثنان من المسارات ربحاً أكثر بكثير من المسارات الأخرى ، ويشغل الكيان أيضاً خدمة سيارات أجرة وشركة لحافلات ووكالة سفريات .

المطلوب :

ما هو أدنى مستوى للوحدات المولدة للنقدية يمكن أن يستخدمه الكيان ؟

الحـــل :

سوف تشكل كل من خدمة سيارات الأجرة ووكالة السفريات وشركة الحافلات وحدات مولدة للنقدية ، ومع ذلك نظراً لأن الكيان مطالب بالعمل على كل مسارات السكك الحديدية العشرة جميعاً ، فإن أدنى مستوى للتدفقات النقدية المستقلة عن التدفقات النقدية من مجموعات الأصول الأخرى هو التدفقات النقدية المولدة بواسطة المسارات العشرة معاً .

10- 4 الشهرة التجارية التى يتم اكتسابها فى اندماج شركات ينبغى توزيعها على الوحدات المولدة للنقدية ، وفى العادة سوف تستخدم سجلات الإدارة الداخلية

تدفقات نقدية مخصومة ومعدل خصم سوقى ، برغم عدم الافصاح عن المعدل المستخدم فى حساباتها لسنة 2003 .

9 ـ الإعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة وقياسها :

9- 1 عندما يكون المبلغ القابل للاسترجاع لأصل ما أقل من مبلغه المرحل ، سينخفض المبلغ المرحل إلى المبلغ القابل للاسترجاع ، وهذا الانخفاض هو خسارة .

9- 2 ينبغى الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة فى الربح أو الخسارة ما لم يتم ترحيل الأصل بمبلغ معاد تقييمه ، وفى هذه الحالة تعامل خسارة الانخفاض فى القيمة كانخفاض إعادة تقييم طبقاً للمعيار الخاص بذلك .

9- 3 إذا كانت خسارة الانخفاض فى القيمة أكبر من المبلغ المرحل للأصل ، سوف يعترف الكيان بالتزام إذا كان معيار أخر يشترط ذلك .

9- 4 عندما تكون خسارة انخفاض فى القيمة قد تم الاعتراف بها ، سيتم تعديل أى إهلاك مخصوم Charged عن الأصل لعكس القيمة المرحلة المعدلة للأصل .

10 ـ الوحدات المولدة للنقدية :

10- 1 إذا بدا أن أصلاً ما انخفضت قيمته ، ينبغى احتساب المبلغ القابل للاسترجاع الخاص بذلك الأصل ، ومع ذلك ، إذا لم يكن ممكنا احتساب المبلغ القابل للاسترجاع لأصل فردى، ينبغى حساب المبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية التى ينتمى لها الأصل .

10- 2 الوحدة المولدة للنقدية هى أصغر مجموعة من الأصول قابلة للتحديد ، ويمكن أن تولد تدفقات نقدية من الاستخدام المتواصل وتكون مستقلة عن التدفقات النقدية من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى .

دراسة الحالة (5) :

حقائق :

يمتلك كياناً مصنعاً العديد من المركبات عمرها عدة أعوام ويمكن فقط بيعها بقيمة خردة، ولا تولد نقدية بشكل مستقل عن الكيان .

المطلوب :

كيف سيتم تحديد القيمة القابلة للاسترجاع للمركبات ؟

الحل :

لا يستطيع الكيان تقدير المبلغ القابل للاسترجاع للمركبات لأن قيمتها الاستعمالية لا يمكن تحديدها بشكل منفصل ، وسوف يكون مختلفاً عن قيمة الخردة . ولذلك سوف يدرج الكيان المركبات ضمن الوحدة المولدة للنقدية التى تنتمى لها ويقدر المبلغ القابل للاسترجاع لتلك الوحدة المولدة للنقدية .

10- 3 ينبغى تحديد الوحدات المولدة للنقدية بصورة مستمرة ومن فترة لفترة ولنفس الأصل أو أنواع الأصول ما لم يكن بامكان الكيان تبرير تغيير ما .

دراسة الحالة (6) :

حقائق :

يوجد لكيان يعمل فى مجال السكك الحديدية عقد مع الحكومة يلزمه بتشغيل خدمة على 10 مسارات مختلفة ، ويمكن التعرف على القطارات العاملة على كل مسار والدخل من كل مسار بسهولة . ويدر اثنان من المسارات ربحاً أكثر بكثير من المسارات الأخرى ، ويشغل الكيان أيضاً خدمة سيارات أجرة وشركة لحافلات ووكالة سفريات .

المطلوب :

ما هو أدنى مستوى للوحدات المولدة للنقدية يمكن أن يستخدمه الكيان ؟

الحل :

سوف تشكل كل من خدمة سيارات الأجرة ووكالة السفريات وشركة الحافلات وحدات مولدة للنقدية ، ومع ذلك نظراً لأن الكيان مطالب بالعمل على كل مسارات السكك الحديدية العشرة جميعاً ، فإن أدنى مستوى للتدفقات النقدية المستقلة عن التدفقات النقدية من مجموعات الأصول الأخرى هو التدفقات النقدية المولدة بواسطة المسارات العشرة معاً .

10- 4 الشهرة التجارية التى يتم اكتسابها فى اندماج شركات ينبغى توزيعها على الوحدات المولدة للنقدية ، وفى العادة سوف تستخدم سجلات الإدارة الداخلية

فى توزيع الشهرة التجارية ، وقطاعات الكيان المثبتة سوف تكون الحجم الأدنى للوحدات المولدة للنقدية التى توزع عليها الشهرة التجارية .

دراسة الحالة (7) :

حقائـــق :

يشغل كيان منصة بترولية فى البحر ، وكان الكيان قد كون مخصصاً بمبلغ 10 مليون دولار لتغطية التكاليف المالية لترميم قاع البحر وهذا المبلغ هو القيمة الحالية لمثل هذه التكاليف . وقد تلقى الكيان عرضاً لشراء المنصة البترولية بمبلغ 16 مليون دولار ، وسوف تكون تكاليف التصرف 2 مليون دولار . والقيمة الاستعمالية للمنصة البترولية 24 مليون دولار تقريباً قبل تكاليف الترميم . والمبلغ المرحل للمنصة البترولية هو 20 مليون دولار .

المطلوب :

هل انخفضت قيمة المنصة البترولية ؟

الحـــل :

القيمة العادلة ناقص تكاليف بيع المنصة البترولية هى 14 مليون دولار وهذا المبلغ عبارة عن الـ 16 مليون دولار المعروضة ناقص تكاليف التصرف . وسوف تكون القيمة الاستعمالية للمنصة 24 مليون دولار ناقص 10 مليون دولار فيكون الناتج 14 مليون دولار . والمبلغ المرحل للمنصة هو 20 مليون دولار . ولذلك فالمبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية يتجاوز المبلغ المرحل وبالتالى لم تنخفض قيمتها .

10- 5 إذا تخلص كيان من عملية ضمن الوحدة المولدة للنقدية ، فإن الشهرة التجارية المرتبطة بتلك العملية سوف يتم ادراجها فى المبلغ المرحل للعملية عند احتساب المكسب أو الخسارة على التصرف . وسوف يتم تأسيس المبلغ المدرج فى المكسب أو الخسارة على التصرف على نسبة وحدة توليد النقدية التى يتم التخلص منها .

معلومة عمليـــة :

تفصح شركة فرابورت وهى كيان المانى فى حساباتها عن سنة 2003 عن أن أدلة تقاريرها الداخلية أشارت إلى أن الأداء الاقتصادى لأصل ما سوف يكون أسوأ من المتوقع ، وكشفت مراجعة للأصول عن أن أداء الإيرادات كان أدنى من المتوقع وتم الاعتراف بخسائر انخفاض فى القيمة بمبلغ 38 مليون يورو مقابل الأرض والمنشآت والمعدات .

10- 6 أحياناً قد يعيد الكيان تنظيم أعماله لإحداث تغييرات فى تركيبة الوحدات المولدة للنقدية. وإذا كان الوضع كذلك ، سوف يعاد توزيع الشهرة التجارية على وحدات جديدة مولدة للنقدية بناءً على قيمها النسبية .

دراسة الحالة (8) :

حقائـــق :

يوجد لأحد الكيانات منصة بترولية فى البحر ، ويجب على الكيان إزالة المنصة فى نهاية عمرها الانتاجى وقد تم تكوين مخصص فى بداية الانتاج . والمبلغ المرحل للمخصص هو 8 مليون دولار ، وقد تلقى الكيان عرضاً بمبلغ 20 مليون دولار (تكاليف البيع 1 مليون دولار) نظير حقوق المنصة البترولية ، مما يعكس حقيقة أن الملاك يجب أن يزيل المنصة عند نهاية عمرها الانتاجى ، والقيمة الاستعمالية للمنصة البترولية هى 26 مليون دولار مع تجاهل تكاليف الإزالة ، والقيمة المرحلة الجارية للمنصة البترولية هى 28 مليون دولار .

المطلوب :

حدد ما إذا كانت قيمة المنصة البترولية قد انخفضت .

الحـــل :

القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع هى (20 – 1) مليون دولار أى 19 مليون دولار .

القيمة الاستعمالية هى (26 – 8) مليون دولار أى 18 مليون دولار .

المبلغ المرحل هو (28 – 8) مليون دولار أو 20 مليون دولار، ولذلك فالمبلغ القابل للاسترجاع (19 مليون دولار) أقل من المبلغ المرحل (20 مليون دولار) والأصل انخفضت قيمته .

10- 7 يتم اختبار الوحدة المولدة للنقدية التى يتم توزيع الشهرة التجارية عليها لمعرفة أن كانت قيمتها قد انخفضت وأيضاً عندما توجد مؤشرات على أن الوحدة ربما تكون قيمتها قد تدهورت .

11 ـ الشهرة التجارية :

11- 1 الشهرة التجارية المتصلة بحصص الأقلية لا يتم الاعتراف بها حالياً فى القوائم المالية المجمعة للشركة الأم ، وجزء من المبلغ القابل للاسترجاع لوحدة ما مولدة للنقدية يكون قابلاً للارجاع إلى حصة الأقلية فى الشهرة التجارية .

11- 2 من أجل أغراض اختبار الانخفاض فى القيمة ، يتم اجراء تقييم كامل للمبلغ المرحل للشهرة التجارية ليشمل الشهرة التجارية القابلة للارجاع الى حصة الأقلية . هذا المبلغ المعدل افتراضياً تتم بعد ذلك مقارنته بالمبلغ القابل للاسترجاع للوحدة لتقرير ما إذا كانت الوحدة المولدة للنقدية قد انخفضت قيمتها .

دراسة الحالة (9) :

حقائق :

استحوذ الكيان (A) على حصة ملكية فى الكيان (B) بنسبة 60% ، وكانت الشهرة التجارية الناشئة عند الاستحواذ هى 24 مليون دولار والقيمة المرحلة لصافى أصول الكيان (B) فى القوائم المالية المجمعة هى 60 مليون دولار فى 2005/12/31 . والمبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية (B) هو 80 مليون دولار فى 2005/12/31 .

المطلوب :

إحسب أى خسارة انخفاض فى القيمة ناشئة فى 2005/12/31 عن الوحدة المولدة للنقدية (B) .

الحـــل :

	الشهرة التجارية	صافى الأصول	الاجمالى
المبلغ المرحل	24 مليون	60 مليون	84 مليون
حصة الأقلية غير المعترف بها	16 مليون	--	16 مليون
المبلغ المرحل المعدل افتراضياً	40 مليون	60 مليون	100مليون
المبلغ القابل للاسترجاع			(80)
خسارة الانخفاض فى القيمة			20

خسارة الانخفاض فى القيمة هذه سوف تخفض الشهرة التجارية عند الاستحواذ إلى 12 مليون دولار (24 مليون – 60% من 20 مليون دولار) .

12 ـ توقيت إختبار الانخفاض فى القيمة :

12- 1 يمكن أداء الاختبار السنوى للإنخفاض فى القيمة فى أى وقت أثناء السنة المالية شريطة أن يتم إجراء الإختبار فى نفس الوقت من كل سنة .

12- 2 يمكن اختبار انخفاض قيمة الوحدات المختلفة المولدة للنقدية فى أوقات مختلفة من السنة ، والاستثناء لذلك هو عندما تكون الوحدة المولدة للنقدية قد تم الاستحواذ عليها فى إندماج شركات خلال الفترة الجارية . وفى هذه الحالة يتم إجراء إختبار إنخفاض قيمة الوحدة قبل نهاية السنة المالية الجارية .

13 ـ الأصول المؤسسية :

13- 1 ينبغى توزيع الأصول المؤسسية على الوحدات المولدة للنقدية ، وإذا أمكن توزيع الأصل على أساس منطقى وثابت ، لا تكون هناك مشكلة .

13- 2 ومع ذلك إذا تعذر توزيع الأصل على مثل هذا الأساس ، ينبغى عندئذ أن تحدث 3 عمليات :

(1) ينبغى إجراء اختبار انخفاض فى القيمة للوحدة المولدة للنقدية بدون الأصل المؤسسى .

(2) ينبغى تحديد أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقدية تشمل الوحدة المولدة للنقدية والتى يمكن تخصيص جزء من الأصول المؤسسية لها بشكل معقول .

(3) ينبغى بعد ذلك إختبار إنخفاض قيمة هذه المجموعة من الأحداث المولدة للنقدية .

دراسة الحالة (10) :

حقائـــق .

يوجد لدى كيان وحدتان مولدتان للنقدية هما (x) و (y) ولا توجد شهرة تجارية ضمن القيم المرحلة للوحدتين . والقيم المرحلة هى 10 مليون لـ (x) و 15 مليون دولار لـ (y) . ويوجد للكيان مبنى إدارى لم يتم ادراجه فى القيم السابقة ويمكن تخصيصه للوحدتين على أساس قيمهما المرحلة . والقيمة المرحلة للمبنى الادارى هى 5 مليون دولار . والقيمة القابلة للاسترجاع مبنية على قيمة الاستخدام تبلغ 9 مليون للوحدة X , 19 مليون للوحدة Y .

المطلوب :

حدد ما إذا كانت القيم المرحلة لـ (x) و (y) قد انخفضت .

الحـــل :

	(x)	(y)	المجموع
القيمة المرحلة	10	15	25
المبنى الادارى(10: 15)	2	3	5
القيمة الدفترية المرحلة	12	18	30
المبلغ القابل للاسترجاع	9	19	
خسارة الانخفاض فى القيمة	3	صفر	

سوف يتم توزيع خسارة الانخفاض فى القيمة على أساس 12/2 مقابل المبنى (0.5 مليون دولار) و12/10 مقابل الأصول الأخرى (2.5 مليون دولار) .

14 ـ توزيع خسارة الانخفاض فى القيمة :

14- 1 أى خسارة إنخفاض فى القيمة محتسبة لوحدة ما مولدة للنقدية يجب توزيعها لخفض المبلغ المرحل للأصل بالترتيب التالى:

(أ) ينبغى خفض المبلغ المرحل للشهرة التجارية اولاً ، ثم خفض المبلغ المرحل للأصول الأخرى للوحدة على أساس متوقع يتقرر من خلال القيمة المرحلة النسبية نكل أصل.

(ب) أى خفض فى المبلغ المرحل للأصول الفردية ينبغى معاملته كخسائر انخفاض فى القيمة ، والمبلغ المرحل لأى أصل فردى ينبغى عدم خفضه أدنى من قيمته العادلة ناقص تكلفة البيع أو قيمته الاستعمالية أو صفر أيهما أكبر .

14- 2 فى حالة تطبيق هذه القاعدة ، يتم توسيع خسارة الانخفاض فى القيمة غير الموزعة على الأصل الفردى على أساس متناسب على الأصول الأخرى فى المجموعة .

دراسة الحالة (11) :

حقائـــق :

يوجد لدى وحدة مولدة لنقدية الأصول الصافية التالية :

	بملايين الدولارات
الشهرة التجارية	10
أرض	20
منشآت ومعدات	30
	60

وتم تحديد المبلغ القابل للاسترجاع بـ 45 مليون دولار .

المطلوب :

وزع خسارة الانخفاض فى القيمة على الأصول الصافية للكيان .

الحـــل :

	الشهرة	الأرض	المنشآت	المعدات
القيمة المرحلة (الدفترية)	10	20	30	60
خسارة الانخفاض فى القيمة	(10)	(2)	(3)	(15)
القيمة المرحلة بعد الانخفاض فى القيمة	صفر	18	27	45

15 ـ عكس خسارة الانخفاض فى القيمة :

15- 1 فى كل تاريخ تقارير مالية ، ينبغى أن يقرر الكيان ما إذا كانت خسارة انخفاض فى القيمة معترف بها فى الفترة السابقة ربما تكون قد انخفضت . ولا يسرى ذلك على الشهرة التجارية .

15- 2 عند تحديد ما إذا كانت خسارة انخفاض فى القيمة قد انعكست ، ينبغى على الكيان أن يراعى نفس مصادر المعلومات الخاصة بخسارة الانخفاض فى القيمة الأصلية .

15- 3 يجوز عكس خسارة الانخفاض فى القيمة فقط إذا حدث تغير فى التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترجاع للأصل منذ أن تم الاعتراف بأخر خسارة انخفاض فى القيمة . وإذا كان الوضع هكذا ، فإن المبلغ المرحل للأصل ستتم زيادته إلى مبلغه القابل للاسترجاع . وهذه الزيادة ستكون فعلياً عكس لخسارة انخفاض فى القيمة .

15- 4 ومع ذلك ، فإن الزيادة فى القيمة المرحلة للأصل يمكن فقط أن تصل إلى ما كان سيكون عليه المبلغ المرحل لو لم يحدث الانخفاض فى القيمة .

15- 5 يتم الاعتراف بأى عكس لخسارة انخفاض فى القيمة فوراً فى قائمة الدخل ما لم يكن الأصل مرحلاً بمبلغ معاد تقييمه . وفى هذه الحالة ، سيعامل العكس كزيادة إعاد تقييم .

15- 6 يتطلب عكس خسارة انخفاض فى القيمة إجراء تعديل فى اهلاك الأصل فى الفترات المستقبلية .

دراسة الحالة (12) :

حقائـــق :

يشير الاحتساب إلى خسارة الانخفاض فى القيمة التى عانت منها الشركة التابعة zen فى 2004/12/31 :

	الشهرة التجارية بالملايين	الأصول الصافية بالملايين	المجموع بالملايين
2004/12/31- القيمة المرحلة	300	900	1200
الانخفاض فى القيمة	(300)	(200)	(500)
	صفر	700	700

وقد حدث تغير إيجابى فى تقديرات المبلغ القابل للاسترجاع لأصول zen الصافية منذ أن تم الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة ، والمبلغ القابل للاسترجاع الآن هو 800 مليون دولار فى 2005/12/31 ، وسوف تكون القيمة المرحلة للأصول الصافية 720 مليون دولار فى 2005/12/31 . ويتم إهلاك الأصول بنسبة 20% .

المطلـــوب :

اشرح المعالجة المحاسبية لعكس خسارة الانخفاض فى القيمة فى 2005/12/31.

الحـــل :

لا يمكن محاسبة عكس خسارة الانخفاض فى القيمة على الشهرة التجارية طبقاً لـ IAS 36 ، ويمكن زيادة المبلغ المرحل لـ zen حتى المبلغ القابل للاسترجاع (800 مليون) أو القيمة المرحلة (720 مليون) للأصول الصافية أيهما أقل .

والمبلغ المرحل لصافى أصول zen فى 2005/12/31 5 × 20 :

	الشهرة التجارية	صافى الأصول	المجموع
المبلغ المرحل (700-20% من الـ700)	--	560	560
عكس خسارة الانخفاض فى القيمة	صفر	160	160
المبلغ المرحل بعد عكس خسارة الانخفاض فى القيمة	--	720	720

معلومة عمليـــة :

أفصحت الخطوط الجوية النمساوية فى حساباتها لسنة 2003 عن أنها اعترفت بخسارة انخفاض فى القيمة متصلة بطائراتها . وكان فى نية الكيان أن يتخلص من طائراته وقيمها بعائدات التخلص منها . وبعد ذلك قرر الكيان عدم التخلص من كل الطائرات وتم قياس المبالغ القابلة للاسترجاع بالقيمة الاستعمالية ، ونتج عن ذلك عكس لخسارة الانخفاض فى القيمة البالغة 51 مليون يورو .

15- 7 يتم توزيع عكس خسارة الانخفاض فى القيمة بالنسبة لوحدة ما مولدة للنقدية على أصول تلك الوحدة على أساس متناسب Pro rata ، ولن يتم عكس أى خسارة انخفاض فى القيمة متصلة بالشهرة التجارية .

16 ـ متطلبات الإفصـــاح :

16- 1 فيما يتعلق بكل فئة من الأصول ، سيقوم الكيان بالإفصاح عن :

(أ) خسائر الانخفاض فى القيمة المعترف بها فى قائمة الدخل .

(ب) خسائر الانخفاض فى القيمة المعكوسة فى قائمة الدخل .

(ج) البند السطرى فى قائمة الدخل المدرجة فيه خسائر الانخفاض فى القيمة .

بالاضافة إلى ذلك ، ينبغى الافصاح عن أى خسائر إنخفاض فى القيمة معترف بها مباشرة فى حقوق الملكية بما فى ذلك عكوسات خسائر الإنخفاض فى القيمة .

16- 2 كل قطاع ينبغى أن يفصح عن هذه البنود من حيث القطاعات الأولية (أو الأساسية) فقط : خسائر الإنخفاض فى القيمة المعترف بها والمعكوسة فى الفترة فى قائمة الدخل ومباشرة فى حقوق الملكية معاً .

16- 3 إذا كانت خسارة انخفاض فى القيمة أو عكس كبيرة ، ينبغى الافصاح عن المعلومات التالية :

(أ) الأحداث والظروف المؤدية إلى خسارة الانخفاض فى القيمة .

(ب) مبلغ الخسارة .

(ج) إذا كانت متصلة بأصل فردى ، طبيعة الأصل والقطاع المتصل به .

(د) بالنسبة لوحدة مولدة للنقدية ، يجب الافصاح عن صرف مبلغ خسارة الانخفاض فى القيمة أو العكس حسب فئة الأصول والقطاع .

(هـ) إذا كان المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع ، يجب الإفصاح عن أساس تحديد القيمة العادلة .

(و) إذا كان المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة الاستعمالية ، يجب الإفصاح عن معدل الخصم.

16- 4 إذا كانت خسائر الإنخفاض فى القيمة المعترف بها أو المعكوسة كبيرة فيما يتصل بالقوائم المالية ككل ، ينبغى الافصاح عن الفئات الرئيسية للأصول المتأثرة والأحداث والظروف الرئيسية المؤدية للاعتراف بتلك الخسائر .

16- 5 ينبغى أيضاً اعطاء معلومات تفصيلية عن التقديرات المستخدمة فى قياس المبالغ القابلة للاسترجاع للوحدات المولدة للنقدية التى تحتوى على شهرة تجارية أو أصول معنوية ذات عمر انتاجى غير محدود .

أسئلة الإختيار من إجابات متعددة :

(1) على أى الأصول التالية يسرى IAS 36 ؟

أ - المخزون .

ب - الأصول المالية .

جـ - الأصول المحتفظ بها للبيع .

د - الأرض والمنشآت والمعدات .

الإجابـــة : (د)

(2) القيمة الاستعمالية هى :

أ - القيمة السوقية .

ب - القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية الناشئة من إستخدام الأصل ومن التصرف فيه .

جـ - القيمة العادلة للأصل ناقص تكاليف البيع أو قيمته السوقية أيهما أكبر .

د - المبلغ الذى يتم به الاعتراف بالأصل فى الميزانية العمومية .

الإجابـــة : (ب)

(3) إذا تعذر تحديد القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع :

أ - لا تكون قيمة الأصل قد انخفضت .

ب - يكون المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة الاستعمالية .

جـ - تستخدم القيمة الصافية القابلة للتحقق .

د - يبقى المبلغ المرحل للأصل على حاله .

الإجابـــة : (ب)

(4) إذا أريد التصرف فى الأصول .

أ - يكون المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع .

ب - يكون المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة الاستعمالية .

جـ - يكون الأصل قد انخفضت قيمته .

د - يكون المبلغ القابل للاسترجاع هو القيمة المرحلة .

الإجابـــة : (أ)

(5) تغطى تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية فى العادة توقعات فترة أقصاها ؟

أ - 5 سنوات.

ب - 10 سنوات .

جـ - 15 سنة .

د - 20 سنة .

الإجابـــة : (أ)

(6) يوجد لدى كيان قاعدة بيانات اشتراها قبل 5 سنوات . فى ذلك التاريخ ، كانت قاعدة البيانات تحتوى على 15 ألف عنوان للعملاء ، ومنذ تاريخ الشراء تم استبعاد 1000 عنوان من القائمة واضافة 2000 عنوان لها ، ويتوقع أنه خلال عامين سوف يضاف 4000 عنوان آخر للقائمة . عند تحديد القيمة الاستعمالية لقائمة الزبائن ، كم عنوانا يجب أن يؤخذ فى الإعتبار فى التاريخ الحالى ؟

أ - 15 ألف (ب) 16 ألف (ج) 20 ألف (د) 21 ألف

الإجابـــة : (ب)

(7) أى الأشياء التالية هو أفضل دليل على القيمة العادلة لأصل ما ناقص تكاليف البيع ؟

أ - أصل متداول فى سوق نشطة .

ب - السعر فى اتفاقية بيع ملزمة .

جـ - المعلومات المتاحة التى تحدد قيمة التصرف فى الأصل فى معاملة (أى تتم وفقا لآلية السوق) .

د - القيمة الدفترية المرحلة للأصل .

الإجابـــة : (ب)

(8) عند إحتساب تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية أى التدفقات النقدية التالية يجب إدراجها ؟

أ - التدفقات النقدية من التصرف.

ب - مدفوعات ضريبة الدخل .

جـ - التدفقات النقدية من بيع الأصول المنتجة بواسطة الأصل .

د - التدفقات النقدية إلى الخارج عند صيانة الأصل .

الإجابـــة : (ب)

(9) عند تقرير معدل الخصم الواجب استخدامه ، أى العوامل الآتية يجب ألا يؤخذ فى الاعتبار؟

أ - القيمة الزمنية للنقود .

ب - المخاطر المتصلة بالأصل الذى لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية فى ضوئه .

جـ - المخاطر الخاصة بالأصل الذى لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية فى ضوئه .

د - المعدلات قبل خصم الضرائب .

الإجابـــة : (ج)

(10) خسارة الإنخفاض فى القيمة المتصلة بأصل أعيد تقييمه يجب الاعتراف بها فى :؟

أ - الربح أو الخسارة .

ب - احتياطى إعادة التقييم المتصل بالأصل المعاد تقييمه .

جـ - الأرباح المحتجزة فى بداية المدة .

د - أى احتياطى فى حقوق الملكية .

الإجابـــة : (ب)

(11) الوحدة المولدة للنقدية هى ؟

أ - أصغر قطاع أعمال .

ب - أى مجموعة من الأصول تولد تدفقات نقدية .

جـ - أى مجموعة من الأصول مثبتة بشكل منفصل عن الإدارة .

د - أصغر مجموعة من الأصول تولد تدفقات نقدية مستقبلية عن الاستخدام المتواصل.

الإجابـــة : (د)

(12) ينبغى إختبار الشهرة التجارية لمعرفة أن كانت قيمتها قد انخفضت ؟

أ - إذا كانت هناك مؤشرات على حدوث انخفاض فى القيمة .

ب - سنوياً .

جـ - كل 5 سنوات .

د - عند الاستحواذ على شركة تابعة .

الإجابـــة : (ب)

(13) عندما يتم التصرف فى جزء من الوحدة المولدة للنقدية ، أى الإجراءات التالية يجب القيام بها فيما يتعلق بالشهرة التجارية المرتبطة بالعنصر المتصرف فيه ؟

أ - شطب الشهرة التجارية من قائمة الدخل كلياً .

ب - عدم إدراج الشهرة التجارية فى حساب المكسب أو الخسارة على التصرف .

جـ - إدراج الشهرة التجارية فى حساب المكسب أو الخسارة على التصرف .

د - شطب الشهرة التجارية من الأرباح المحتجزة .

الإجابـــة : (ج)

(14) عند إخضاع وحدة مولدة للنقدية لإختبار إنخفاض فى القيمة ، أى أصول مؤسسية مثل أعمال المقر الرئيسى أو معدات الحاسب الآلى ينبغى

أ - توزيعها على أساس منطقى وثابت .

ب - إخضاعها بشكل منفصل لإختبار الانخفاض فى القيمة .

جـ - إدراجها فى أصول المقر الرئيسى أو أصول الشركة الأم وإخضاعها لإختبار الانخفاض فى القيمة إلى جانب تلك الوحدة المولدة للنقدية .

د - عدم توزيعها على الوحدات المولدة للنقدية .

الإجابـــة : (أ)

(15) عند تخصيص (توزيع) خسارة انخفاض فى القيمة ، ينبغى أن تخفض تلك الخسارة المبلغ المرحل لأى الأصول التالية أولاً ؟

أ - الأرض والمنشآت والمعدات.

ب - الأصول المعنوية .

جـ - الشهرة التجارية .

د - الأصول الجارية (المتداولة) .

الإجابـــة : (ج)

(16) أى خسائر الانخفاض فى القيمة التالية يجب عدم عكسها أبداً ؟

أ - الخسارة على الأرض والمنشآت والمعدات .

ب - الخسارة على الشهرة التجارية .

جـ - الخسارة على قطاع أعمال .

د - الخسارة على المخزون .

الإجابـــة : (ب)

حالة عملية شاملة

شركة نقل سياحى اشترت أتوبيس سياحى فى **2002/1/1** بتكلفة **100000** جنيه وقيمتها كخردة **10000** جنيه والعمر المقدر المفيد هو **10** سنوات، ونتيجة تخفيض الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات على السيارات المستوردة فى أواخر سنة **2004** فإن الشركة قامت بإجراء اختبار انخفاض القيمة فى **31** ديسمبر **2004** والذى أسفر عن أن صافى القيمة السوقية إذا تم بيع الأتوبيس هو **59000** جنيه ، وأن القيمة الاستخدامية إذا استمرت فى إستخدامه وتأجيره للغير هى **56000** جنيه (أى القيمة الحالية لصافى التدفق النقدى المستقبلى) فإذا علمت ما يلى :

1 – تم إجراء اختبار انخفاض القيمة فى عام **2005** ولم يسفر عن أى تغيير .

2 – تم إجراء اختبار انخفاض القيمة فى **31** ديسمبر **2006** .

والمطلوب : **قيود اليومية والمعالجة المحاسبية فى ظل الافتراضات التالية (كل فرض على حدة) .**

- الافتراض الأول : إذا قدرت القيمة الاستردادية فى **31** ديسمبر **2006** تبلغ **40000** جنيه .
- الافتراض الثانى : إذا قدرت القيمة الاستردادية فى **31** ديسمبر **2006** تبلغ **52000** جنيه .
- الافتراض الثالث : إذا قدرت القيمة الاستردادية فى **31** ديسمبر **2006** تبلغ **66000** جنيه .

الحل

الإهلاك السنوى فى السنوات الثلاث الأولى = (100000 – 10000) ÷ 10سنوات = 9000 جنيه

مجمع الإهلاك 3 سنوات = 9000 × 3 = **27000** جنيه

صافى القيمة الدفترية = التكلفة الأصلية – مجمع الإهلاك

= 100000 – 27000 = **73000** جنيه

القيمة الاستردادية هى صافى القيمة السوقية أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر

أى 59000 أو 56000 أيهما أكبر إذن الأكبر **59000** جنيه

اختبار انخفاض القيمة = القيمة الاستردادية – صافى القيمة الدفترية = الفرق

سالب	موجب
يمثل خسارة يتم الإعتراف بها فى الأرباح والخسائر والدائن يكون مجمع الخسائر	يمثل زيادة أو ربح ويهمل إلا إذا كان هناك خسارة سابقة ، يتم الإعتراف بالربح فى حدودها

إذن الاختبار = 59000 – 73000 = - **14000** خسارة

ويتم عمل القيد التالى :

14000 من حـ/ خسائر انخفاض القيمة

14000 إلى حـ/ مجمع خسائر انخفاض القيمة

وتكون القيمة الدفترية الصافية التى تظهر فى الميزانية فى **31** ديسمبر **2004** :

= تكلفة أصلية – مجمع الإهلاك – مجمع خسائر انخفاض القيمة

= 100000 - 27000 – 14000 = **59000 جنيه** أى القيمة الاستردادية

وهذه القيمة تتفق مع المبدأ المحاسبى القائل بأنه لا يجوز أن يظهر الأصل فى الدفاتر بأكثر من القيمة التى يتوقع استردادها منه (أى أقصى منفعة يمكن الحصول عليها من الأصل .

<u>ويحسب الإهلاك فى عامى 2005 ، 2006 :</u>

الإهلاك فى سنة 2005 أو 2006 = (القيمة الدفترية المتبقية – الخردة) ÷ عدد السنوات المتبقية

= (59000 – 10000) ÷ 7 سنوات = 7000 جنيه

إذن مجمع الإهلاك حتى نهاية 2006 = 9000 × 3 + 7000 × 2 = 41000 جنيه

وتكون القيمة الدفترية الصافية في 31 ديسمبر 2006 كما يلي :

= تكلفة أصلية – مجمع الإهلاك – مجمع خسائر انخفاض القيمة

= 100000 – 41000 – 14000 = 45000 جنيه

ويتم مقارنة هذه القيمة الدفترية الصافية مع القيمة الاستردادية فى ظل كل افتراض على حدة .

- الافتراض الأول : القيمة الاستردادية في 31 ديسمبر 2006 هي 40000 جنيه :

اختبار الانخفاض = 40000 – 45000 القيمة الدفترية الصافية = -5000 خسارة

قيد اليومية :

5000 من حـ/ خسائر انخفاض القيمة (تقفل فى الأرباح والخسائر)

5000 إلى حـ/ مجمع خسائر انخفاض القيمة

وبذلك يكون مجمع خسائر انخفاض القيمة = 14000 + 5000 = 19000 جنيه

والقيمة الدفترية بعد الاختبار = 100000 – 41000 – 19000 = 40000 جنيه

وعند حساب الإهلاك فى 2007/12/31 = (40000 – 10000) ÷ 5 سنوات = 6000 جنيه

- الافتراض الثاني : القيمة الاستردادية في 31 ديسمبر 2006 هي 54000 جنيه :

اختبار الانخفاض = 54000 – 45000 القيمة الدفترية الصافية = 9000 زيادة

ويتم الإعتراف بهذه الزيادة كربح استعادة القيمة لأنها فى حدود مجمع الخسائر السابق.

قيد اليومية :

9000 من حـ/ مجمع خسائر انخفاض القيمة

9000 إلى حـ/ مكاسب استعادة القيمة (تقفل فى الأرباح والخسائر)

وينخفض بذلك مجمع خسائر انخفاض القيمة من 14000 إلى 5000 جنيه (أى بمقدار 9000 جنيه) .

وتكون القيمة الدفترية الصافية = 100000 – 41000 – 5000 = 54000 جنيه

وعند حساب الإهلاك فى 2007/12/31= (54000 – 10000) ÷ 5 سنوات = 8800 جنيه

- الافتراض الثالث : القيمة الاستردادية في 31 ديسمبر 2006 هي 66000 جنيه :

اختبار الانخفاض = 66000 – 45000 القيمة الدفترية الصافية = 21000 زيادة

ويتم الإعتراف بالزيادة كربح ولكن فى حدود مجمع خسائر الانخفاض السابق أى 14000 جنيه .

قيد اليومية :

14000 من حـ/ مجمع خسائر انخفاض القيمة

14000 إلى حـ/ مكاسب استعادة القيمة (تقفل فى الأرباح والخسائر)

وتكون القيمة الدفترية الصافية = 100000 – 41000 مجمع إهلاك فقط= 59000 جنيه

ويحسب إهلاك سنة 2007 كما يلى :

= (59000 – 10000) ÷ 5 سنوات = 9800 جنيه

انخفاض قيمة الأصول

المعيار المحاسبى المصرى رقم (31) المعدل 2015

هـدف المعيـار

1 – يهدف هذا المعيار إلى وضع الإجراءات التي يمكن للمنشأة أن تطبقها لضمان أن أصولها قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها الاستردادية. ويصبح الأصل مثبتاً بقيمة أكثر من قيمته الاستردادية إذا كانت قيمته الدفترية تتجاوز القيمة المتوقع استردادها من خلال استخدام أو بيع الأصل، وفى هذه الحالة فإن الأصل يعتبر قد اضمحلت قيمته، وهنا يتطلب هذا المعيار أن تقوم المنشأة بإثبات الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة ذلك الأصل، ويحدد المعيار الحالات التي يتعين فيها أن تقوم المنشأة بإلغاء الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل، كما يوصى بإفصاحات معينة عن الأصول التي حدث اضمحلال في قيمتها.

نطـاق المعيـار

2 – يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الاضمحلال في قيمة كافة الأصول بخلاف:

(أ) المخزون (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (2) المخزون).

و (ب) الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (8) عقود الإنشاء).

و (ج) الأصول الضريبية المؤجلة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (24) ضرائب الدخل).

و (د) الأصول الناشئة عن مزايا العاملين (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (38) مزايا العاملين) .

و (هـ) الأصول المالية المدرجة في نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) الأدوات المالية الاعتراف والقياس.

و (و) ملغاة.

و (ز) الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم(35) الزراعة).

و(ح) تكاليف الاقتناء المؤجلة والأصول غير الملموسة الناشئة عن حقوق تعاقدية لشركات التأمين بموجب عقود تأمين طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (37) عقود التأمين.

و(ط) الأصول غير المتداولة (أو مجموعات الأصول الجارى التخلص منها) المبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

3 – لا يطبق هذا المعيار على المخزون أو الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء أو الأصول الضريبية المؤجلة أو الأصول الناشئة عن مزايا العاملين أو الأصول غير المتداولة (أو مجموعة الأصول الجارى التخلص منها) المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع لأن معايير المحاسبة المصرية الحالية السارية على هذه الأصول تتضمن متطلبات معينة لإثبات هذه الأصول والاعتراف بها وقياسها.

4 – يطبق هذا المعيار على الأصول المالية المبوبة:

(أ) كشركات تابعة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (42) "القوائم المالية المجمعة ".

(ب) كشركات شقيقة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (18) "الاستثمارات في شركات شقيقة".

(ج) كحصص ملكية فى مشروعات مشتركة كما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (43) " الترتيبات المشتركة".

وبالنسبة لاضمحلال قيمة الأصول المالية الأخرى، يتم الرجوع لمعيار المحاسبة المصرى رقم (26).

5 – لا يطبق هذا المعيار على الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) ولا يطبق كذلك على الأصول البيولوجية المرتبطة بالنشاط الزراعي المقومة بالقيمة العادلة بالصافي بعد خصم تكاليف البيع طبقاً لمعيار

المحاسبة المصرى رقم (35)، ويحدد ما إذا كان الأصل المعاد تقييمه قد اضمحلت قيمته بناء على الأسس المتبعة لتحديد القيمة العادلة :

(أ) إذا كانت القيمة العادلة للأصل هى قيمته السوقية والفرق الوحيد بين القيمة العادلة للأصل وقيمته العادلة ناقصاً تكلفة البيع هى تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد هذا الأصل :

(1) إذا كانت تكلفة الاستبعاد زهيدة فتكون القيمة الاستردادية للأصل المعاد تقييمه (المقيم) بـ ضرورة قريبة أو أكبر من قيمة إعادة التقييم (على سبيل المثال القيمة العادلة). فى هذه الحالة وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم ، فمن غير المحتمل أن الأصول المعاد تقييمها يصيبها الاضمحلال وبالتالى تصبح القيمة الاستردادية فى غير حاجة إلى تقدير.

(2) إذا كانت تكلفة الاستبعاد غير زهيدة فتكون القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للأصول المعاد تقييمها بالضرورة أقل من القيمة العادلة ولذلك سوف تضمحل قيمة الأصل المقيم إذا كانت قيمته فى الاستخدام أقل من قيمة إعادة التقييم (على سبيل المثال القيمة العادلة). فى هذه الحالة وبعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم، تقوم المنشأة بتطبيق هذا المعيار لتحديد ما إذا كان الأصل قد اضمحل أم لا.

(ب) إذا كانت القيمة العادلة للأصل حددت على أساس غير القيمة السوقية فإن قيمة إعادة التقييم (القيمة العادلة) قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاستردادية ، ولذلك و بعد تطبيق متطلبات إعادة التقييم تقوم المنشأة بتطبيق هذا المعيار عند تحديد ما إذا كان الأصل قد اضمحل أم لا .

تعريفات

6 – تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

القيمة الدفترية: وهى المبلغ الذي يتم الاعتراف به للأصل بعد خصم أى مجمع للإهلاك أو الاستهلاك أو خسائر الاضمحلال فى قيمته.

الوحدة المولدة للنقد: أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلة و تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول..

الأصول العامة للمنشأة: وهى الأصول بخلاف الشهرة والتي تسهم في التدفقات النقدية المستقبلية لكل من الوحدة المولدة للنقد محل الاختبار والوحدات الأخرى المولدة للنقد.

تكاليف التخلص: وهى التكاليف الإضافية التي تتعلق مباشرة بالتخلص من أصل أو وحدة مولدة للنقد بعد استبعاد تكاليف التمويل ومصروفات الضرائب الدخلية.

القيمة القابلة للإهلاك : هى تكلفة الأصل الثابت أو أية قيمة أخرى بديلة للتكلفة فى القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له فى نهاية عمره الإنتاجى المقدر .

الإهلاك (الاستهلاك): هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجى المقدر له (أو استهلاك الأصل غير الملموس على مدار الاستفادة المتوقعة منه).

القيمة العادلة : هى السعر الذى يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

خسارة الاضمحلال فى القيمة: هى المبلغ الذى تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن القيمة الاستردادية لها.

القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد: هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر .

العمر الإنتاجى إما أن يكون :

(أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن تنتفع خلالها بالأصل .

أو (ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مناسبة أخرى تتوقع المنشأة الحصول عليها من ذلك الأصل .

11 – قدرة الأصل غير الملموس على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية كافية لاسترداد قيمته الدفترية تخضع لدرجة أكبر من عدم التأكد وذلك قبل إتاحة الأصل للاستخدام عنها بعد اتاحته للاستخدام وبالتالي يتطلب هذا المعيار قيام المنشأة باختبار اضمحلال القيمة على الأقل مرة سنوياً وكذلك القيمة الدفترية للأصل غير الملموس الذي لم يتاح بعد للاستخدام.

12 – وعند تقدير مدى احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار - كحد أدنى - المؤشرات التالية:

المصادر الخارجية للمعلومات :

(أ) حدوث انخفاض ملموس فى القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع نتيجة مرور الوقت أو الاستخدام المعتاد .

(ب) حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبى على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث في المستقبل القريب في البيئة التكنولوجية والسوق والمناخ الاقتصادي والتشريعي الذي تعمل فيه المنشأة أو في السوق التى تم تخصيص الأصل لها.

(ج) حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الاستثمارات أو في معدلات العائد الأخرى في السوق خلال الفترة وأن يكون من المحتمل أن يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل مما يسفر عن اضمحلال ملموس في القيمة الاستردادية للأصل.

(د) إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافى أصول المنشأة قيمها الرأسمالية Market Capitalization طبقاً لأسعار السوق.

المصادر الداخلية للمعلومات:

(هـ) توافر دليل تقادم أو تلف مادي في الأصل.

(و) حدوث تغييرات ملموسة ذات تأثير سلبى على المنشأة خلال الفترة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع استخدامه، وهذه التغيرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبط بها

الأصل أو إعادة هيكلتها أو خطط تتعلق بالتصرف في الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع وإعادة تقدير العمر الإنتاجى للأصل بحيث يكون له نهاية محددة.*

(ز) توافر دليل من التقارير الداخلية تشير إلى سوء الأداء الاقتصادي للأصل أو يتوقع أن يكون سيئاً.

(ح) من مؤشرات وجود اضمحلال عند اعتراف المستثمر بتوزيعات الأرباح فى استثمار فى شركة تابعة أو شركة شقيقة أو منشأة تحت سيطرة مشتركة ما يلى:

(1) عندما يزيد الرصيد الدفترى للاستثمار فى القوائم المالية المستقلة عن الأرصدة الدفترية الواردة فى القوائم المالية المجمعة لصافى أصول المنشأة المستثمر فيها بما فى ذلك الشهرة المرتبطة بها .

(2) عندما تزيد التوزيعات عن إجمالى الدخل الشامل فى المنشأة المستثمر فيها فى الفترة التى يعلن فيها التوزيع.

13 – الحالات المدرجة في الفقرة "12" ليست شاملة. حيث إنه يجوز أن تقوم المنشأة بتحديد دلائل أخرى تشير إلى إمكانية اضمحلال الأصل ويتطلب هذا أن تقوم المنشأة بتحديد القيمة الاستردادية أو في حالة الشهرة تقوم بإجراء اختبار اضمحلال القيمة طبقا للفقرات من "80" إلى "99" .

14 – قد تشير دلائل من التقارير الداخلية إلى احتمال اضمحلال في قيمة الأصول منها:

(أ) أن التدفقات النقدية لاقتناء الأصل أو الاحتياجات النقدية التالية لتشغيل الأصل أو صيانته، أعلى مما هو مقدر في الموازنة التقديرية.

(ب) أن تكون التدفقات النقدية الفعلية بالصافي أو أرباح التشغيل أو الخسائر الناجمة عن الأصل، أسوأ مما هو مقدر في الموازنة التقديرية.

---

* بمجرد أن يفى الأصل بشروط التبويب كمحتفظ به لغرض البيع (أو يدرج ضمن مجموعة مستبعدة مبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع) فإنه يستبعد من نطاق هذا المعيار و يتم معالجته المحاسبية طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (32) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة".

(ج) حدوث تراجع ملموس في تقديرات التدفقات النقدية الصافية أو الأرباح التشغيلية أو الزيادة الملموسة في الخسائر المتوقعة من الأصل.

(د) وجود خسائر تشغيلية أو تدفقات نقدية خارجة للأصل عند تجميع أرقام الفترة الحالية مع الأرقام المتوقعة مستقبلاً.

15 – كما ورد في الفقرة "10" يتطلب هذا المعيار إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الأقل مرة كل سنة للأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي محدد أو غير المتاح للاستخدام، وكذلك الشهرة. وبغض النظر عن متى يتم تطبيق ما جاء بالفقرة "10" فإن مفهوم الأهمية النسبية يطبق عند تحديد هل هناك احتياج لتقييم القيمة الاستردادية للأصل. على سبيل المثال، إذا أظهرت العمليات الحسابية السابقة أن القيمة الاستردادية للأصل تتجاوز بكثير قيمته الدفترية عندئذ لا تحتاج المنشأة إلى إعادة تقييم القيمة الاستردادية ما لم يقع أي حدث يؤدى إلى استبعاد هذا الفرق وبالمثل قد تظهر التحليلات السابقة أن القيمة الاستردادية للأصل لا تتسم بأية حساسية تجاه أي مؤشر ورد في الفقرة "12".

16 – كإيضاح لما ورد في الفقرة "15" إذا حدثت زيادة في أسعار فائدة السوق عن المعدلات الأخرى للعائد على الاستثمار في السوق أثناء الفترة، فإنه ليس مطلوباً بموجب هذا المعيار أن تقوم المنشأة بعمل تقديرات رسمية للقيمة الاستردادية للأصل في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يكن من المحتمل أن يتأثر سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل بالزيادة في تلك الأسعار. على سبيل المثال، الزيادات في أسعار الفائدة على المدى القصير قد لا يكون لها تأثير ملموس على سعر الخصم بالنسبة للأصل الذي يكون عمره الافتراضى المتبقي طويلاً.

(ب) إذا كان من المحتمل أن يتأثر سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستخدامية للأصل بالزيادة في أسعار السوق. إلا أن تحليل الحساسية السابق للقيمة الاستردادية يوضح:

(أ) أنه من غير المحتمل أن يكون هناك اضمحلال جوهري في القيمة الاستردادية لأن من المحتمل حدوث زيادة في التدفقات النقدية المستقبلية. على سبيل المثال، في بعض الحالات ، قد يكون هناك منشأة قادرة على إظهار أنها تقوم بتسوية الإيرادات للتعويض عن أية زيادة في أسعار السوق.

أو(2) أنه من غير المحتمل أن يؤدى الاضمحلال في القيمة الاستردادية إلى حدوث خسائر جسيمة نتيجة الاضمحلال في قيمة الأصل.

17 – إذا كان هناك مؤشر على أن أصل ما سوف يحدث اضمحلال في قيمته، فإن هذا قد يشير إلى أن العمر الإنتاجي المتبقي أو أن طريقة الإهلاك (الاستهلاك) أو القيمة المتبقية للأصل يتعين مراجعتها وتعديلها بموجب معيار المحاسبة المصرى المطبق على هذا الأصل حتى إذا لم يتم إثبات أية خسائر ناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل.

قياس القيمة الاستردادية

18 – يحدد هذا المعيار القيمة الاستردادية على أنها سعر بيع الأصل بالصافي أو القيمة الاستخدامية له أيهما أعلى، والفقرات من "19" إلى "57" تحدد متطلبات قياس القيمة الاستردادية، وهذه المتطلبات تستخدم اصطلاح "أصل" ولكنه ينطبق على الأصل منفرداً أو الوحدة التي تدر نقداً.

19 – ليس من الضروري دائماً أن نحدد سعر بيع الأصل بالصافي وقيمته الاستخدامية، على سبيل المثال، إذا تجاوز أي من هذه المبالغ القيمة الدفترية للأصل ، فمعنى ذلك أنه لا يوجد اضمحلال فى قيمة الأصل وليس هناك داع لتقدير القيمة الأخرى.

20 – يمكن تحديد سعر البيع بالصافي حتى إذا لم يكن الأصل متداولاً في سوق نشطة، إلا أنه لن يكون ممكناً تحديد سعر البيع بالصافي في حالة عدم وجود الأساس الذي يمكن بناء عليه عمل تقديرات يعتمد عليها للقيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل و

على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة . وفى هذه الحالة فإن القيمة الاستردادية للأصل يمكن اعتبار أنها قيمته الاستخدامية .

21 – إذا لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن القيمة الاستخدامية لأصل ما تتجاوز بشكل ملموس صافى سعر بيع هذا الأصل، فإن القيمة الاستردادية لهذا الأصل يمكن اعتبارها سعر بيعه بالصافي، وهذا هو الحال غالبا بالنسبة لأصل يحتفظ به للبيع، وهذا لأن القيمة الاستخدامية للأصل المحتفظ به للتصرف فيه تتكون من صافى عائد التصرف حيث إن التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل حتى التصرف فيه من المتوقع أن تكون ضئيلة.

22 – تتحدد القيمة الاستردادية للأصل بذاته إلا فى حالة عدم إنتاج الأصل لتدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر له وبشكل مستقل عن سائر الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول الأخرى، وإذا كان الحال كذلك، فإن القيمة الاستردادية تتحدد بالنسبة للوحدة التي تولد نقدية والتي يتبعها الأصل (راجع الفقرات من "65" إلى "103") ما لم:

() يكن سعر بيع الأصل بالصافي أعلى من قيمته الدفترية.

أو (ب) يمكن تقدير القيمة الاستخدامية للأصل لتكون قريبة من صافى سعر بيعه ويكون في الإمكان تحديد سعر البيع بالصافي له.

23 – فى بعض الحالات يمكن أن توفر التقديرات والمتوسطات والبيانات الحسابية المختصرة تقديراً تقريبياً بدرجة معقولة للحسابات التفصيلية الموضحة في هذا المعيار لتحديد سعر بيع الأصل بالصافي أو قيمته الاستخدامية.

قياس القيمة الاستردادية للأصل غير الملموس الذى ليس له عمر إنتاجي محدد

24 – تتطلب الفقرة "10" إجراء اختبار اضمحلال القيمة لأي أصل غير ملموس ليس له عمر إنتاجي محدد سنوياً بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة الاستردادية بغض النظر عن وجود أى مؤشر عن اضمحلال القيمة. إلا أنه يجوز استخدام آخر حسابات تفصيلية عن القيمة الاستردادية للأصل في اختبار اضمحلال القيمة في الفترة الحالية بشرط توافر الشروط التالية:

() إذا كان الأصل غير الملموس لا يحقق تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر المستقل بشكل كبير عن الأصول الأخرى، وبالتالي يتم اختباره كجزء من الوحدة المولدة للنقدية التى يتبعها هذا الأصل وبالتالى لم تتغير الأصول والالتزامات المكونة لهذه الوحدة بدرجة كبيرة منذ آخر حساب للقيمة الاستردادية .

و (ب) أن ينتج عن آخر حساب للقيمة الاستردادية مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير.

و (ج) في ضوء الأحداث التي وقعت والظروف التي تغيرت منذ آخر حساب للقيمة الاستردادية، ويكون تقدير القيمة الاستردادية الحالية باقل من القيمة الدفترية للأصل أمر بعيد الحدوث.

صافى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع

25- ملغاة.

26 – ملغاة.

27 – ملغاة.

28 – تكاليف الاستبعاد بخلاف تلك التى اعترف بها كالتزام يتم خصمها عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. ومن أمثلة هذه التكاليف، المصروفات القانونية وكذلك ضريبة الدمغة والضرائب المماثلة وتكاليف نقل الأصل والتكاليف الإضافية المباشرة لوضع الأصل في حالة تسمح بالبيع. إلا أن مكافآت ترك الخدمة (كما هو محدد في معيار المحاسبة المصرى رقم (38) "مزايا العاملين") والتكاليف المرتبطة بتخفيض أو إعادة تنظيم المنشأة بعد استبعاد الأصل لا تعتبر تكاليف إضافية مباشرة لاستبعاد الأصل.

29 - يتطلب استبعاد أصل ما في بعض الأحيان أن يتحمل المشترى التزاما ويكون هناك قيمة عادلة ناقصاً تكاليف البيع بالصافي لكل من الأصل والالتزام وتوضح الفقرة "78" كيف يمكن التعامل مع هذه الحالات.

القيمة الاستخدامية

30- تراعى العناصر الآتية عند حساب القيمة الاستخدامية للأصل :

(أ) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.

و (ب) التوقعات بشأن التغيرات الممكنة في قيمة أو توقيت هذه التدفقات النقدية المستقبلية.

و (ج) القيمة الزمنية للنقود ممثلة فى أسعار الفائدة الحالية في السوق بدون مخاطر.

و (د) قيمة تحمل عدم التأكد المتأصل في الأصل .

و (هـ) العوامل الأخرى مثل عدم قابلية التسييل والتصفية والتي يظهرها السوق عند تحديد قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل.

31 – وعند إجراء تقدير للقيمة الاستخدامية لأصل ما، يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:

(أ) تقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل وعن بيعه النهائي.

(ب) تطبيق سعر الخصم الملائم على تلك التدفقات النقدية المستقبلية.

32 - يمكن إظهار العناصر الواردة في الفقرة "30 (ب) و (د) و(هـ) " إما كتسويات للتدفقات النقدية المستقبلية أو كتسويات لسعر الخصم، وبغض النظر عن الأسلوب الذي تتخذه المنشأة لإظهار التوقعات الخاصة بإمكانية تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية فإن النتيجة يجب أن تكون إظهار القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعنى المتوسط المرجح لجميع النتائج الممكنة. ويوفر المرفق (أ) إرشادات إضافية عند استخدام أسلوب القيمة الحالية عند قياس قيمة الأصل المستخدم .

أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

33 – عند قياس القيمة الاستخدامية يجب على المنشأة:

(أ) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على أساس افتراضات معقولة ومؤيدة تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف والأوضاع الاقتصادية

التي ستكون قائمة على مدار العمر الإنتاجى المتبقي للأصل، ويجب إعطاء أهمية للأدلة والمؤشرات الخارجية.

(ب) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدتها الإدارة وأن تغطى تلك التوقعات فترة خمس سنوات ما لم يكن هناك مبرراً لفترة أطول، ومع استبعاد أية تدفقات نقدية للداخل أو للخارج مستقبلية متوقع أن تنشأ من إعادة هيكلة في المستقبل أو من تحسين أو دعم أداء الأصل.

(ج) تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية فيما بعد الفترة التي تغطيها الموازنات والتوقعات الصادرة مؤخراً، باستخدام معدل نمو ثابت أو متجه للاضمحلال في السنوات التالية ما لم تكن هناك زيادة في المعدل لها ما يبررها، ويجب ألا يتجاوز معدل النمو هذا متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو بالنسبة للدولة أو الدول التي تمارس فيها المنشأة نشاطها أو بالنسبة للسوق التى يستخدم فيها الأصل ما لم يكن هناك ما يبرر معدل نمو أعلى.

34 - تقوم الإدارة بتقدير معقولية الافتراضات التي قامت عليها التنبؤات الحالية للتدفقات النقدية باختبار أسباب الفروق بين التنبوءات الماضية للتدفقات النقدية والتدفقات النقدية الفعلية، ويجب على الإدارة التأكد من أن هذه الافتراضات تتفق مع النتائج الفعلية الماضية وأن يدعم ذلك الأحداث أو الظروف التي لم تكن قائمة أثناء تحقق هذه التدفقات النقدية.

35 – وبشكل عام فإن التوقعات والموازنات المالية الواضحة والتى يعتمد عليها بشأن التدفقات النقدية المستقبلية لفترات أطول من خمس سنوات لا تكون متاحة. ولهذا السبب، فإن تقديرات الإدارة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية تكون قائمة على فترة أقصاها خمس سنوات، ويجوز للإدارة أن تستخدم توقعات خاصة بالتدفقات النقدية بناءً على موازنات مالية تغطى فترة أطول من خمس سنوات إذا كانت لديها الثقة بأن تلك التوقعات يعتمد عليها ويمكن

أن توضح قدرة الإدارة - بناءً على الخبرة السابقة - على التوصل إلى توقعات التدفقات النقدية بدقة لفترات أطول.

36 – يمكن تقدير التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل من خلال استقراء واستخلاص توقعات التدفقات النقدية القائمة على أساس الموازنات والتوقعات المالية باستخدام معدل النمو لسنوات تالية. وهذا المعدل يكون ثابتاً أو متجها للانخفاض ما لم تحدث زيادة في المعدل تتوافق مع المعلومات الموضوعية حول أنماط المنتج أو دورة العمر الإنتاجي. وإذا كان ملائماً ، يكون معدل النمو صفراً أو سلبي.

37 – وعندما تكون الظروف مواتية ، فإنه يكون من المحتمل دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو، لذلك فإن المنشأة سوف تواجه صعوبات لتجاوز معدلات النمو التاريخية على المدى البعيد (20 سنة مثلاً) بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو في الدولة أو الدول التي تمارس فيها المنشأة نشاطها أو في السوق التي تستخدم فيها الأصل.

38 – وعند استخدام المنشأة لمعلومات وردت في الموازنات أو التوقعات المالية ، فإنها تدرس هذه المعلومات من حيث كونها تعكس افتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي سوف تكون قائمة على مدار العمر الإنتاجي المتبقى للأصل.

العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

39 – يجب أن تتضمن التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

(أ) توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل.

(ب) توقعات التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدها المنشأة بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الداخلة الناشئة عن الاستخدام المستمر للأصل (بما في ذلك التدفقات النقدية الخارجة لإعداد الأصل للاستخدام) والتي يمكن أن ترجع أو توزع بشكل مباشر على الأصل بشكل معقول وثابت.

(ج) صافى التدفقات النقدية - إن وجدت - المتوقع تحصيلها (أو سدادها) لبيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي.

40 – تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وسعر الخصم الافتراضات الثابتة بشأن الزيادات في الأسعار التي ترجع إلى التضخم بشكل عام، لذلك، إذا كان سعر الخصم يشمل تأثير الزيادات في الأسعار التي ترجع إلى التضخم، فإن التدفقات النقدية المستقبلية يتم تقديرها بالمعدلات العادية، أما إذا كان سعر الخصم يستبعد التأثير الناجم عن زيادة الأسعار بسبب التضخم فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تكون في معدلاتها الحقيقية (ولكن تشمل زيادة أو نقص معين في الأسعار المستقبلية).

41 – تشمل التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية الخارجة الخدمة اليومية للأصل وكذلك التكاليف غير المباشرة المستقبلية التي ترجع بشكل مباشر أو يمكن ربطها بدرجة معقولة وبشكل ثابت باستخدام الأصل.

42 – عندما لا تشمل القيمة الدفترية التدفقات النقدية الخارجة التي ستتحملها المنشأة قبل أن يكون الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع، فإن تقدير التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية يتضمن تقدير أي تدفق نقدي خارج آخر يتوقع أن تتكبده المنشأة قبل أن يكون الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع. على سبيل المثال، فإن هذا ينطبق على مبن تحت الإنشاء أو مشروع تنموى أو عمراني لم يستكمل بعد.

43 – لتجنب الازدواج يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

(أ) التدفقات النقدية الداخلة من أصول تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر والتي لا تعتمد إلى حد كبير على التدفقات النقدية الداخلة من الأصل محل الدراسة (مثال ذلك الأصول المالية مثل العملاء).

و(ب) التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالالتزامات التى قد تم الاعتراف بها كالتزامات (مثال ذلك الموردين أو المعاشات أو المخصصات).

44 – يجب تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في حالته الراهنة ويجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التدفقات الداخلة أو الخارجة المستقبلية المقدرة التي يتوقع أن تنشأ مما يلى:

(أ) إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم المنشأة بها بعد.

او (ب) تطوير أو تحسين أداء الأصل.

45 – نظراً لأن التدفقات النقدية المستقبلية قدرت للأصل في حالته الراهنة فإن القيمة الاستخدامية لا تعكس ما يلي:

(ا) التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية أو الوفورات في التكلفة المتعلقة بذلك (مثال ذلك التخفيضات في تكاليف الموظفين) أو المنافع التي يتوقع أن تنشأ من إعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم المنشأة بها بعد.

أو (ب) التدفقات النقدية الخارجة التي تحسن أو تزيد من أداء الاصل أو التدفقات النقدية الداخلة المتوقع أن تنشأ من هذه التدفقات الخارجة.

46 – إعادة الهيكلة هي برنامج مخطط ومراقب بمعرفة الإدارة، وهو يغير بشكل هام ومؤثر إما نطاق العمل الذي تقوم به المنشأة أو الأسلوب الذي يؤدى به العمل. ويقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (28) إرشادات توضح التوقيت الذي تكون فيه المنشأة ملتزمة بإعادة الهيكلة.

47 – عندما تلتزم المنشأة بإعادة هيكلة، فمن المتوقع أن تتأثر بعض الأصول بإعادة الهيكلة هذه، وعندما تلتزم المنشأة بإعادة الهيكلة:

(أ) فإن تقديراتها للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لأغراض تحديد القيمة المستخدمة سوف تعكس وفورات التكلفة والمنافع الأخرى من إعادة الهيكلة (بناء على أحدث موازنة مالية أو تقديرات معتمدة من الإدارة)

(ب) فإن تقديراتها للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لإعادة الهيكلة تتضمن مخصص إعادة الهيكلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (28).

48 – إلى حين تحمل المنشأة مصروفاً رأسمالياً يحسن أو يزيد من قيمة الأصل بما يتعدى مستوى أدائه الذي تم تقييمه فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تشمل التدفقات النقدية الداخلة المقدرة المستقبلية التي يتوقع أن تنشأ من هذه المصروفات .

49 – تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية المصروفات المستقبلية اللازمة للمحافظة على الأصل والإبقاء عليه عند مستوى أدائه الحالي. وعندما تتكون الوحدة المولدة للنقدية من أصول لها أعمار إنتاجية مختلفة وجميعها أساسية للتشغيل المستمر للوحدة، فإن إحلال الأصول بأصول أخرى ذات أعمار إنتاجية أقل يعتبر جزءاً من عمليات التشغيل اليومية للوحدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالوحدة ، وبالمثل عندما يكون هناك أصل منفرد يتكون من أجزاء ذات أعمار إنتاجية مختلفة فإن إحلال الأجزاء بأجزاء ذات أعمار إنتاجية أقل يعتبر جزءاً من عمليات التشغيل اليومية للأصل عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي يحققها الأصل.

50 – يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

(أ) التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية.

او (ب) مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.

51 – تعكس التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة افتراضات تتفق مع طريقة تحديد سعر الخصم. وإلا يؤدى غير ذلك إلى أخذ أثر بعض الافتراضات مرتين أو يتم تجاهلها بالمرة، ونظراً لأن القيمة الزمنية للنقود يتم حسابها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة فإن التدفقات النقدية هذه لا تشمل التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التمويلية، وحيث إنه يتم تحديد سعر الخصم قبل حساب الضريبة. فإنه يتم أيضاً تقدير التدفقات النقدية المستقبلية قبل حساب الضريبة.

52 – يجب أن يكون تقدير صافي التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها (أو سدادها) لاستبعاد أصل ما في نهاية عمره الإنتاجى هو المبلغ الذي تتوقع

المنشأة أن تحصل عليه من استبعاد الأصل في معاملة بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة وذلك بعد خصم التكاليف المقدرة لاستبعاد الأصل .

53 – يتم تحديد صافى التدفقات النقدية التى سيتم تحصيلها (أو سدادها) من استبعاد أصل ما فى نهاية عمره الإنتاجى بطريقة مماثلة لتحديد صافى القيمة العادلة للأصل بعد خصم تكاليف البيع، فيما عدا انه عند تقدير صافى التدفقات النقدية:

(أ) تستخدم المنشأة الأسعار السائدة في تاريخ التقدير للأصول المماثلة التى وصلت إلى نهاية عمرها الإنتاجى والتي عملت في ظل ظروف مماثلة للظروف التي سيتم استعمال الأصل فيها.

(ب) يتم تسوية هذه الأسعار حسب أثر كل من الزيادات المستقبلية في الأسعار الناجمة عن التضخم العام والزيادات (الانخفاضات) المستقبلية المحددة ، فى حين أنه إذا استبعدت تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من الاستخدام المستمر للأصل وسعر الخصم أثر التضخم العام فإن هذا الأثر يستبعد أيضا من صافى التدفقات النقدية عند استبعاد الأصل.

53أ- تختلف القيمة العادلة عن القيمة الاستخدامية حيث تعكس القيمة العادلة الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل. وبخلاف ذلك، تعكس القيمة الاستخدامية آثار العوامل التي قد تخص المنشأة ولا تكون مطبقة على المنشآت بشكل عام. على سبيل المثال، لا تعكس القيمة العادلة أي من العوامل التالية إلى الحد الذى لا تتوفر فيها بشكل عام للمشاركين في السوق:

(أ) القيمة الإضافية المستمدة من تجميع الأصول مثل إنشاء محفظة عقارات استثمارية في مواقع مختلفة.

و(ب) علاقات الترابط بين الأصل الذى يتم قياسه والأصول الأخرى.

و(ج) الحقوق القانونية أو القيود القانونية التي تخص فقط المالك الحالي للأصل.

و(د) المنافع الضريبية أو الأعباء الضريبية التي تخص المالك الحالي للأصل .

التدفقات النقدية المستقبلية للعملات الأجنبية

54 – تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بالعملة التي سوف تتحقق بها ثم يتم خصمها باستخدام سعر خصم مناسب لتلك العملة. وتقوم المنشأة بترجمة القيمة الحالية التي تم الحصول عليها باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة الاستخدامية.

سعر الخصم

55 – سعر الخصم هو السعر قبل الضريبة الذي يعكس التقييم الحالى للسوق لكل مما يلي:

(أ) القيمة الزمنية للنقود.

و (ب) المخاطر المرتبطة بالأصل التي يتم بشأنها تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

56 – أن السعر الذي يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل هو العائد الذي يطلبه المستثمرون إذا كان عليهم اختيار استثمار يولد تدفقات نقدية لمبالغ وتوقيت ومخاطرة مساوية لتلك التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الأصل، ويقدر هذا السعر من السعر الضمني في عمليات السوق الحالية لأصول مشابهة أو من تكلفة المتوسط المرجح لرأس مال منشأة مقيدة في سوق الأوراق المالية لها أصل واحد (أو محفظة أصول) مشابهة من ناحية قدرتها الخدمية المتوقعة و المخاطر المرتبطة بها مع الأصل محل الدراسة. إلا أن سعر (أسعار) الخصم المستخدمة لقياس القيمة الاستخدامية للأصل سوف لا تعكس المخاطر التي تم بشأنها تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وإلا سيحسب تأثير بعض الافتراضات مرتين.

57 – عندما لا يكون السعر الخاص بأصل متوفراً بصورة مباشرة من السوق، تستخدم المنشأة بدائل لتقدير سعر الخصم. ويقدم المرفق (أ) إرشادات إضافية لتقدير سعر الخصم فى مثل هذه الظروف.

الاعتراف وقياس خسارة الاضمحلال فى القيمة

58 – حددت الفقرات من "59" إلى "64" متطلبات الاعتراف وقياس خسائر اضمحلال الأصل، وذلك بخلاف الشهرة. وتتناول الفقرات من "65" إلى "108" الاعتراف وقياس خسائر الاضمحلال للوحدات المولدة للنقدية والشهرة.

59 – إذا كانت القيمة الاستردادية لأصل أقل من قيمته الدفترية فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية إلى مبلغ قيمته الاستردادية، ويعتبر ذلك الانخفاض خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة.

60 – يجب الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر في الحال .

61 – ملغاة.

62 – عندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الاضمحلال في قيمة أصل تزيد على المبلغ المثبت دفترياً لذلك الأصل، فعلى المنشأة الاعتراف بوجود التزام إذا طلب ذلك معيار محاسبة مصرى آخر.

63 – بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة يجب تسوية مبلغ إهلاك (استهلاك) الأصل في الفترات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل ناقصاً قيمته التخريدية (المتبقية) (إن وجدت) على أساس منتظم على مدار عمره الإنتاجى المتبقي.

64 - إذا تم الاعتراف بخسارة تخفيض القيمة فإنه يتم تحديد أية أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بذلك بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (24) "ضرائب الدخل"، وذلك بمقارنة القيمة الدفترية المعدلة للأصل مع الأساس الضريبى الخاص به.

وحدات توليد النقد و الشهرة

65 – توضح الفقرات من "66" إلى "108" متطلبات تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل، وكذلك

تحديد القيمة الدفترية بالنسبة لوحدات توليد النقد والشهرة وخسائر الاضمحلال المعترف بها.

تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل

66 – إذا كانت هناك أية دلالة على اضمحلال قيمة أى أصل فإنه يجب تقييم المبلغ القابل للاسترداد للأصل المفرد، وإذا لم يكن من الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل المفرد فإنه يجب على المنشأة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد الذى ينتمى إليها (وحدة توليد النقد للأصل).

67 – لا يمكن تحديد المبلغ القابل للاسترداد لأصل مفرد في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يكن ممكناً تقدير قيمة الأصل الاستخدامية لتكون مقاربة لقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع (مثال ذلك إذا لم يكن ممكناً تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الاستعمال المستمر للأصل على أنها ضئيلة).

(ب) إذا لم يولد الأصل تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر والتي هي مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية من أصول أخرى .

وفى هذه الحالات يمكن تحديد القيمة الاستخدامية فقط لوحدة توليد النقد للأصل وتبعاً لذلك قيمته الاستردادية.

مثـــال :

منشأة تعدين تمتلك سكة حديد خاصة بها لدعم أنشطتها التعدينية، ومن الممكن بيع سكة الحديد الخاصة فقط بمقدار قيمتها كخردة، ولا تولد سكة الحديد الخاصة تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر والتي هى مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات الأخرى للمنجم.

ليس من الممكن تقدير القيمة الاستردادية لسكة الحديد الخاصة لأن القيمة الاستخدامية للسكة الحديد الخاصة لا يمكن تحديدها، ومن المحتمل أنها تختلف عن قيمتها كخردة، ولذلك تقدر المنشأة القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها سكة الحديد الخاصة، أى المنجم ككل.

68 – أن وحدة توليد النقد للأصل كما هي معرفة في الفقرة "6" هي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر

ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول، وتحديد وحدة توليد النقد للأصل ينطوي على الحكم الشخصي، وإذا لم يكن ممكناً تحديد المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل على حدة تحدد المنشأة أصغر مجموعة للأصول تولد أكبر تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير.

مثـــال :

تقوم شركة أتوبيسات بتقديم الخدمات بموجب عقد مع مجلس محلى يتطلب حداً أدنى من الخدمة في كل واحد من الخطوط الخمسة، ويمكن تحديد الأصول المخصصة لكل خط والتدفقات النقدية من كل خط بشكل منفصل، واحد الخطوط يعمل بخسارة كبيرة.

نظراً لأن المنشأة لا تملك خيار إيقاف أى خط للأتوبيسات فإن أقل مستوى للتدفقات النقدية الداخلة التي يمكن تحديدها من الاستعمال المستمر والمستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى هي التدفقات النقدية التي تولدها الخطوط الخمسة معاً، ووحدة توليد النقد لكل مسار هي شركة الأتوبيسات ككل.

69 - التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المستمر هي التدفقات الداخلة للنقدية وما في حكمها والتي يتم الحصول عليها من أطراف خارج المنشأة، وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة من الأصل (أو مجموعة الأصول) مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى (أو مجموعة الأصول) فإن المنشأة تأخذ في الاعتبار مختلف العوامل بما في ذلك كيفية متابعة الإدارة لعمليات المنشأة (مثل خطوط الإنتاج أو الأعمال أو المواقع الفردية أو الأحياء أو المناطق الإقليمية أو أية طريقة أخرى)، أو كيفية اتخاذ الإدارة للقرارات بشأن الاستمرار في استخدام أصول وعمليات المنشأة أو التصرف فيها.

70 – إذا وجدت سوق نشطة للمنتج الذي ينتجه أصل أو مجموعة الأصول فإنه يجب تحديد هذا الأصل أو مجموعة الأصول على أنها وحدة توليد نقد وحتى ولو كان بعض أو كل هذا المنتج يستخدم داخلياً، وفى حالة تأثير التدفقات النقدية الناشئة بواسطة أصل أو وحدة توليد نقد بسعر التحويل الداخلي عندئذ تستخدم المنشأة أفضل تقديرات الإدارة للأسعار المستقبلية التي يمكن أن تتحقق في معاملات تجارية بإرادة حرة وذلك عند تقديرها:

(أ) للتدفقات النقدية للداخل المستخدمة لتحديد القيمة الاستخدامية للأصول أو لوحدة توليد النقد.

و(ب) للتدفقات النقدية للخارج المستخدمة لتحديد القيمة الاستخدامية لأية أصول أو لوحدات توليد نقد أخرى تتأثر بالسعر التحويلي الداخلي.

71 – حتى ولو تم استخدام جزء من المنتج أو المنتج بأكمله الذي أنتجه أصل أو مجموعة من الأصول من قبل وحدات أخرى فى المنشأة (مثال ذلك منتجات في المرحلة المتوسطة لعملية الإنتاج) فإن هذا الأصل أو مجموعة الأصول تشكل وحدة توليد نقد منفصلة إذا استطاعت المنشأة بيع هذا الإنتاج في سوق نشطة، و يرجع ذلك إلى أن هذا الأصل أو مجموعة الأصول يمكنها توليد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر بشكل مستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعة الأصول، وعند استخدام معلومات مبنية على الموازنات التقديرية / التنبؤات المالية المتعلقة بوحدة توليد نقد أو لأى أصل آخر أو وحدات توليد نقد متأثرة بأسعار التحويل الداخلى تقوم المنشأة بتعديل هذه المعلومات إذا لم تكن أسعار التحويل الداخلية تعكس أفضل تقدير للإدارة لأسعار السوق المستقبلية لإنتاج وحدة توليد النقد فى معاملات بإرادة حرة.

72 – يجب تحديد وحدات توليد النقد بشكل ثابت من فترة لأخرى لنفس الأصل أو الأصول، إلا إذا كان إجراء تغيير ذلك له ما يبرره.

73 – إذا حددت المنشأة أن أصلا ينتمي لوحد توليد نقد مختلفة عن وحدة أخرى في الفترات السابقة أو أن أنواع الأصول المجمعة لوحدة توليد النقد لأصل قد تغيرت

فإن الفقرة "130" تتطلب افصاحات معينة حول وحدة توليد النقد إذا تم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في القيمة أو تم إلغاؤها بالنسبة لوحدة توليد النقد.

القيمة الاستردادية و القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد

74 – القيمة الاستردادية لوحدة توليد نقد هى صافى سعر البيع لوحدة توليد النقد أو القيمة الاستخدامية لها أيهما أعلى، ولغرض تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد نقد فان أية إشارة في الفقرات من"19" إلى "57" إلى (الأصل) يجب أن تفسر على إنها إشارة لوحدة توليد نقد.

75 – يجب تحديد القيمة الدفترية لوحدة توليد نقد بما يتفق مع طريقة تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد.

76 – القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد:

(أ) تشمل فقط القيمة الدفترية لتلك الأصول التي يمكن أن تعزى مباشرة أو توزع على أساس معقول وثابت على وحدة توليد النقد، والتي سوف تولد التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المقدرة عند تحديد القيمة الاستخدامية لوحدة توليد النقد.

(ب) لا تشمل القيمة الدفترية لأي التزام معترف به إلا إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد بدون أخذ هذا الالتزام في الاعتبار ويرجع ذلك إلى أن صافى القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع والقيمة الاستخدامية لوحدة توليد النقد يتم تحديدهما باستثناء التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول التي هي ليست جزءاً من وحدة توليد النقد والالتزامات التي تم الاعتراف بها (راجع الفقرتين "28" و "43")

77 – عندما يتم تجميع الأصول في مجموعات لتقييم إمكانية الإسترداد، فإنه من الأهمية إدراج الأصول التي تولد التدفقات النقدية الداخلة من الاستعمال المستمر ضمن وحدة توليد النقد وخلاف ذلك قد تظهر وحدة توليد النقد أنها قابلة للاسترداد تماماً عندما تكون خسارة الاضمحلال قد وقعت بالفعل، وفى بعض الحالات بالرغم من أن بعض الأصول تساهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لوحدة توليد النقد إلا أنه لا يمكن توزيعها على وحدة توليد

النقد على أساس معقول وثابت، وقد يكون الحال كذلك بالنسبة للشهرة أو الأصول العامة للمنشأة مثل أصول المقر الرئيسي، وتوضح الفقرات من "80" إلى "103" كيفية التعامل مع هذه الأصول عند اختبار وحدة توليد النقد لأغراض الاضمحلال.

78 – قد يكون من الضروري أخذ بعض الالتزامات المعترف بها في الاعتبار لتحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد، وقد يحدث ذلك إذا كان التصرف في وحدة توليد النقد يتطلب أن يقوم المشترى بتحمل هذا الالتزام، وفى هذه الحالة يكون صافى سعر البيع (أو التدفق النقدي المقدر من التصرف النهائي) لوحدة توليد النقد هو سعر البيع المقدر لأصول وحدة توليد النقد والالتزام معاً ناقصاً تكاليف التصرف. ولأغراض إجراء مقارنة ذات معنى بين القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد و قيمتها الاستردادية تخصم القيمة الدفترية للالتزام عند تحديد كل من القيمة الاستخدامية لوحدة توليد النقد وقيمتها الدفترية.

مثـــال:

تقوم شركة بتشغيل منجم و تتطلب القوانين وجوب أن يقوم المالك باستعادة الموقع إلى حالته عند استكمال عملياته التعدينية، وتشمل تكاليف الاستعادة استبدال المواد الموجودة فوق المنجم التي يجب إزالتها قبل بدء عمليات التعدين، وقد تم الاعتراف بمخصص لتكاليف استبدال المواد الموجودة فوق المنجم فوراً عندما أزيلت هذه المواد، كما تم الاعتراف بالمبلغ المخصص كجزء من تكلفة المنجم ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجى المقدر للمنجم و تبلغ القيمة الدفترية لمخصصات الاستعادة 500، وهو مساو للقيمة الحالية لتكاليف الاستعادة.

تقوم المنشأة بإجراء اختبار اضمحلال القيمة للمنجم، ووحدة توليد النقد للمنجم هي المنجم ككل، وقد استلمت المنشأة عروضا مختلفة لشراء المنجم بمبلغ مقداره حوالي 800، وهذا السعر يتضمن قيام المشترى بتحمل التزام استعادة المواد الموجودة فوق المنجم، وقدرت تكاليف التصرف في المنجم

على أنها طفيفة، وتبلغ القيمة الاستخدامية للمنجم حوالي 1.200 بخلاف تكاليف الاستعادة ، والقيمة الدفترية للمنجم هي 1000 .
تبلغ القيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع وحدة توليد النقد 800 وهذا المبلغ يأخذ في الاعتبار تكاليف الاستعادة التي تم وضع مخصص لها، ونتيجة لذلك يتم تحديد القيمة الاستخدامية لوحدة توليد النقد بعد أخذ تكاليف الاستعادة في الاعتبار وتقدر بمبلغ 700 (1200 ناقصاً 500) القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد هى 500 (القيمة الدفترية للمنجم 1000 ناقصاً القيمة الدفترية لمخصص تكاليف الاستعادة 500) وبالتالي فالقيمة الاستردادية للوحدة تزيد عن القيمة الدفترية.

79 – يتم أحيانا للأسباب العملية تحديد القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد بعد الأخذ في الاعتبار الأصول التي هي جزء من وحدة توليد النقد (مثال ذلك العملاء أو الأصول المالية الأخرى) أو الالتزامات التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية (مثال ذلك الموردين والمعاشات والمخصصات الأخرى)، وفى هذه الحالات تزاد القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد بمقدار القيمة الدفترية لهذه الأصول وتخفض بالقيمة الدفترية لهذه الالتزامات.

الشهرة

توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد

80 – لأغراض اختبارات اضمحلال القيمة يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع بغض النظر عن إسناد الأصول أو الالتزامات الأخرى للشركة المقتناة لهذه الوحدات أو المجموعات.
وتتسم أية وحدة أو مجموعة وحدات يتم توزيع الشهرة عليها بما يلي:
(أ) أنها تمثل أدنى مستوىً داخل المنشأة تراقب بها الشهرة للأغراض الداخلية للإدارة .

(ب) أنها ليست أكبر من أي قطاع تشغيل كما هو معرف بالفقرة "5" من معيار المحاسبة المصرى رقم (41) " القطاعات التشغيلية " قبل التجميع .

81 – تمثل الشهرة المقتناة من عملية تجميع أعمال المبالغ التى يدفعها المشترى توقعاً لمنافع اقتصادية مستقبلية، من الأصول غير القابلة للتحديد بشكل منفرد أو من الأصول التي لا تحقق شروط الاعتراف بشكل منفرد في القوائم المالية ، والشهرة لا تولد تدفقات نقدية بشكل مستقل عن الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول وغالباً ما تساهم في التدفقات النقدية للوحدات المتعددة لتوليد النقد، وأحياناً لا يمكن توزيع الشهرة إلا على أساس تقديري على الوحدات الفردية المولدة للنقد وبالتالي فإن أدنى مستوىً داخل المنشأة يتم عنده مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية أحيانا ما يتضمن عدداً من وحدات توليد النقد ترتبط بها الشهرة ولكن لا يمكن توزيعها عليهم. والإشارة لوحدة توليد النقد كما وردت في الفقرات من "83" إلى "99" والتي يمكن توزيع الشهرة عليها هي أيضا إشارة لمجموعة وحدات توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها.

82 – يؤدى تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة "80" إلى اختبار اضمحلال قيمة الشهرة عند مستوىً يعكس الطريقة التي تقوم بها المنشأة بإدارة عملياتها والتي ترتبط بها الشهرة، وبالتالي فان إدخال أية نظم إضافية لإعداد التقارير المالية ليس ضرورياً.

83 – قد لا يكون هناك توافق بين وحدة توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها لأغراض اختبارات اضمحلال القيمة مع المستوى الذي تم عنده توزيع الشهرة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (13) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " لأغراض قياس أرباح وخسائر العملات الأجنبية. على سبيل المثال إذا كان مطلوباً من أي منشأة بموجب معيار (13) توزيع الشهرة على مستويات أقل نسبياً لأغراض قياس أرباح وخسائر العملات الأجنبية عندئذ لا يطلب من المنشآت اختبار اضمحلال قيمة الشهرة عند نفس المستوى ما لم تكون المنشأة تقوم بمراقبة الشهرة عند هذا المستوى لأغراض الإدارة الداخلية.

84 – في حالة عدم إمكانية استكمال التوزيع الأولى للشهرة المكتسبة من تجميع الأعمال قبل نهاية الفترة السنوية التي تم فيها عملية التجميع عندئذ يتم استكمال التوزيع الأولى قبل نهاية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ بعد تاريخ الاقتناء.

85 - طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال" إذا أمكن تحديد المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال بصفة مؤقتة بنهاية الفترة التي تم فيها التجميع عندئذ تقوم الشركة المقتنية بما يلى:

(أ) المحاسبة عن عملية التجميع باستخدام القيم المؤقتة.

(ب) إثبات أية تسويات على القيم المؤقتة نتيجة استكمال المحاسبة الأولية في مدة الاثنى عشر شهراً من تاريخ الاقتناء. وفى مثل هذه الأحوال قد يكون من غير الممكن أيضاً استكمال التوزيع الأولى للشهرة المكتسبة في عملية التجميع قبل نهاية الفترة السنوية التي تم فيها التجميع. وعندما يكون الأمر كذلك ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الواردة بالفقرة"133".

86 – إذا تم توزيع الشهرة على الوحدة المولدة للنقد وقامت المنشأة بالتصرف في أى مكون يخص هذه الوحدة يتم معاملة الشهرة المرتبطة بهذا المكون التي تم التصرف فيها على النحو التالي:

(أ) تدرج ضمن القيمة الدفترية للمكون عند تحديد أرباح أو خسائر التصرف.

و (ب) تقاس على أساس القيم النسبية للمكون التي تم التصرف فيه وعلى أساس الجزء المتبقى في الوحدة المولدة للنقد إلا إذا استطاعت المنشأة أن تثبت أن هناك طريقة أفضل لإظهار الشهرة المرتبطة بالمكون التي تم التصرف فيه.

مثـــال:

تقوم منشأة ببيع مكون معين مقابل مبلغ 100 وهذا المكون جزء من وحدة توليد نقد تم توزيع الشهرة عليها، ولا يمكن تحديد الشهرة الموزعة على هذه الوحدة أو ربطها باية مجموعة من الأصول عند مستوى أدنى من هذه الوحدة

الا بصفة تقديرية وتبلغ القيمة الاستردادية للجزء المحتفظ به من الوحدة المولدة للنقد 300.

ونظراً لأن الشهرة الموزعة على الوحدة المولدة للنقد لا يمكن تحديدها إلا بصفة تقديرية أو ربطها مع مجموعة من الأصول عند مستوى أقل من هذه الوحدة ، لذا يتم قياس الشهرة المرتبطة بالمكون الذى تم التصرف فيه على أساس القيم النسبية للمكون الذى تم التصرف فيه والجزء المتبقي من الوحدة وبالتالي يتم إدراج 25% من الشهرة الموزعة على الوحدة المولدة للنقد ضمن القيمة الدفترية للمكون الذى تم التصرف فيه.

87 – في حالة قيام المنشأة بإعادة تنظيم هيكلها التنظيمى بطريقة تؤدى إلى تغيير عناصر وحدة أو أكثر من الوحدات المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها ، عندئذ يتم إعادة توزيع الشهرة على الوحدات التي حدث بها تغيرات. وتتم عملية إعادة التوزيع باستخدام اسلوب القيمة النسبية كالمستخدم عند قيام المنشأة بالتصرف في أى مكون ضمن مكونات الوحدة المولدة للنقد ، إلا إذا استطاعت المنشأة إثبات أن هناك طريقة أفضل للاعتراف بالشهرة المرتبطة بالوحدات المعاد تنظيمها.

مثـــال:

تم توزيع الشهرة من قبل على وحدة (أ) المولدة للنقد ولا يمكن تحديد هذه الشهرة أو ربطها مع مجموعة من الأصول عند مستوى أدنى من (أ) إلا بصفة تقديرية، ويتم تقييم الوحدة (أ) وإدخالها ضمن ثلاث وحدات أخرى مولدة للنقد وهى (ب) و(ج) و(د).

نظراً لأن الشهرة الموزعة على الوحدة (أ) لا يمكن تحديدها إلا بصفة تقديرية أو ربطها مع أية مجموعة أصول عند مستوى أدنى من (أ) لذا يتم إعادة توزيعها على الوحدات (ب) و(ج) و(د) على أساس القيم النسبية للأجزاء الثلاثة من الوحدة (أ) قبل إدماج هذه الأجزاء ضمن الوحدة (ب) و(ج) و(د).

اختبار اضمحلال القيمة للوحدات المولدة للنقد التي تتضمن شهرة

88 – طبقاً للفقرة "81" عندما ترتبط الشهرة بوحدة مولدة للنقد ولم يتم توزيعها على هذه الوحدة يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على هذه الوحدة عندما يكون هناك مؤشر أو دلالة على احتمالية اضمحلال قيمة الوحدة وذلك بمقارنة القيمة الدفترية للوحدة مع استبعاد الشهرة مع قيمتها الاستردادية. ويتم الاعتراف بأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة طبقاً لما ورد في الفقرة "104".

89 – إذا تضمنت الوحدة المولدة للنقد كما وردت في الفقرة "88" ضمن قيمتها الدفترية أصلاً غير ملموس ليس له عمر إنتاجي محدد ولم يتح بعد للاستخدام وهناك إمكانية لاختبار اضمحلال قيمة هذا الأصل كجزء من هذه الوحدة، فإن الفقرة "10" تتطلب أيضاً إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الوحدة سنوياً.

90 – يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الوحدة المولدة للنقد و التى تم توزيع شهرة عليها سنوياً أو عندما يوجد مؤشر أو دلالة تفيد احتمالية اضمحلال قيمة الوحدة وذلك بمقارنة قيمتها الدفترية متضمنة الشهرة مع قيمتها الاستردادية. فإذا ما تجاوزت القيمة الاستردادية قيمة الوحدة الدفترية عندئذ لا تعتبر قيمة هذه الوحدة والشهرة الموزعة عليها قد اضمحلت أما إذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة الاستردادية للوحدة عندئذ تعترف المنشأة بوجود خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة طبقا للفقرة "104".

91 – 95 ملغاة.

توقيت اختبارات اضمحلال القيمة

96 – يمكن إجراء الاختبار السنوي لقياس اضمحلال قيمة الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها في أى وقت أثناء الفترة السنوية بشرط القيام بالاختبار فى نفس الوقت من كل سنة، ويجوز إجراء اختبار على وحدات مختلفة في توقيتات مختلفة إلا أنه إذا تم اقتناء الشهرة - أو جزء منها - الموزعة على

الوحدة المولدة للنقد في عملية تجميع أعمال أثناء الفترة الحالية، عندئذ يتم إجراء اختبار اضمحلال القيمة على هذه الوحدة قبل نهاية الفترة الحالية.

97 – إذا كان إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الأصول المكونة للوحدة المولدة للنقد الموزع عليها الشهرة يتم في نفس الوقت الذي يتم فيه بالنسبة للوحدة المتضمنة الشهرة، عندئذ يتم إجراء هذا الاختبار على هذه الأصول قبل الوحدة المتضمنة للشهرة، وبالمثل عند إجراء اختبار اضمحلال القيمة على وحدات مولدة للنقد تمثل مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها في نفس توقيت المجموعة التي تضم الشهرة، عندئذ يتم اختبار الوحدات الفردية قبل مجموعة الوحدات التي تتضمن الشهرة.

98 – فى وقت إجراء اختبار اضمحلال القيمة للوحدة المولدة للنقد الموزع عليها الشهرة، قد يكون هناك مؤشر أو دلالة على اضمحلال قيمة أحد الأصول بداخل الوحدة التي تتضمن الشهرة، عندئذ في مثل هذه الأحوال تقوم المنشأة باختبار اضمحلال قيمة الأصل أولاً وتعترف بأية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل قبل إجراء اختبار اضمحلال القيمة على الوحدة المولدة للنقد التي تتضمن الشهرة، وبالمثل قد يكون هناك مؤشر على اضمحلال قيمة الوحدة المولدة للنقد التي بداخل مجموعة الوحدات المولدة للنقد المتضمنة للشهرة وفي مثل هذه الأحوال أيضا تقوم المنشأة بإجراء اختبار اضمحلال القيمة أولا على الوحدة المولدة للنقد وتعترف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة هذه الوحدة قبل إجراء اختبار اضمحلال القيمة على مجموعة الوحدات الموزعة عليها الشهرة.

99- يمكن استخدام أخر حساب تفصيلي تم إجراؤه في الفترة السابقة بالنسبة للقيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها عند إجراء اختبار اضمحلال القيمة على هذه الوحدة في الفترة الحالية بشرط تحقق الشروط التالية:

(أ) عدم حدوث تغيرات هامة في الأصول والالتزامات المكونة للوحدة منذ آخر حساب تم للقيمة الاستردادية.

و (ب) أن يكون قد نتج عن أخر حساب للقيمة الاستردادية مبلغ يتجاوز القيمة الدفترية للأصل بهامش كبير .

و (ج) بناء على تحليل الأحداث التي وقعت والظروف والأحوال التي تغيرت منذ آخر حساب للقيمة الاستردادية لا يوجد احتمال بأن تقديرات القيمة الاستردادية الحالية ستكون أقل من القيمة الدفترية للوحدة.

الأصول العامة للمنشأة

100- تشمل الأصول العامة للمنشأة أصولاً مجمعة أو منفصلة مثل مبنى المقر الرئيسي أو قسم من المنشأة أو معدات معالجة البيانات الالكترونية أو مركز بحوث، ويحدد هيكل المنشأة ما إذا كان الأصل يفي بالتعريف الوارد في هذا المعيار بالنسبة للأصول العامة ولوحدة توليد نقد معينة، والخصائص الرئيسية للأصول العامة للمنشأة هي إنها لا تولد تدفقات نقدية داخلة بشكل مستقل عن الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى، ولا يمكن أن تعزى قيمتها الدفترية كاملة لوحدة توليد النقد محل الدراسة.

101 – نظراً لأن الأصول العامة للمنشأة لا تولد تدفقات نقدية منفصلة فإنه لا يمكن تحديد القيمة الاستردادية لأصل منفرد منها إلا إذا قررت الإدارة التصرف في الأصل، ونتيجة لذلك إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة أصل عام قد اضمحلت فإنه يتم تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها هذا الأصل وذلك بالمقارنة مع القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد، وأية خسارة في الاضمحلال يتم الاعتراف بها بموجب الفقرة "104" .

102 - عند إجراء اختبار اضمحلال القيمة على وحدة توليد النقد، تقوم المنشأة بتحديد الأصول العامة التي ترتبط بالوحدة المولدة للنقد محل الدراسة:

(أ) إذا كان من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول على هذه الوحدة، عندئذ تقوم المنشأة بمقارنة القيمة

الدفترية للوحدة بما في ذلك الجزء الخاص بالقيمة الدفترية للأصل الموزع على الوحدة مع قيمتها الاستردادية ويتم الاعتراف بأية خسارة ناجمة عن اضمحلال القيمة طبقاً للفقرة "104".

(ب) إذا كان من غير الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت ومعقول، عندئذ تقوم المنشأة بما يلى:

(1) مقارنة القيمة الدفترية للوحدة مع استبعاد الأصل العام مع القيمة الاستردادية والاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة طبقا للفقرة "104".

و (2) تحديد أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التى تتكون منها الوحدة المولدة للنقد محل الدراسة والتي يمكن توزيع جزء عليها من القيمة الدفترية للأصل العام على أساس ثابت ومعقول.

و (3) مقارنة القيمة الدفترية لهذه المجموعة من الوحدات بما في ذلك الجزء الخاص بالقيمة الدفترية للأصل العام الموزع على هذه المجموعة مع القيمة الاستردادية للمجموعة ويتم الاعتراف بأية خسائر ناجمة عن اضمحلال القيمة طبقاً للفقرة "104".

103 – ملغاة.

خسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد

104- يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كانت قيمتها الاستردادية أقل من قيمتها الدفترية ويجب توزيع خسارة الاضمحلال في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأصول الوحدة طبقاً للترتيب التالي:

(أ) تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد (أو وحدات توليد النقد).

(ب) ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

ويجب معاملة هذه التخفيضات في القيمة الدفترية على أنها خسائر اضمحلال في قيمة الأصول الفردية وكذلك الاعتراف بها بموجب الفقرة "60".

105 – عند توزيع خسارة اضمحلال القيمة بموجب الفقرة "104" فإنه يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى أقل من مما يلى أيهما أكبر :

(أ) القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع(إذا كان من الممكن تحديدها للأصل).

(ب) القيمة الاستخدامية للأصل(إذا كان من الممكن تحديدها).

(ج) صفر.

مبلغ خسارة الاضمحلال في القيمة الاستخدامية الذي كان سيتم توزيعه خلافاً لذلك على الأصل يتم توزيعه على الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب (مجموعة الوحدات).

106 - إذا لم توجد طريقة عملية لتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل فردى لوحدة توليد النقد فان هذا المعيار يتطلب توزيعاً تقديرياً لخسارة الاضمحلال بين أصول تلك الوحدة عدا الشهرة لأن كافة أصول وحدة توليد النقد تعمل معاً.

107 – إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة الاستردادية لأصل مفرد (راجع الفقرة "67") :

(أ) يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال للأصل إذا كانت قيمته الدفترية أكبر من صافى سعر بيعه أو نتائج إجراءات التوزيع المبينة في الفقرتين "104" و"105" أيهما اكبر.

و (ب) لا يتم الاعتراف بأية خسارة في اضمحلال قيمة أصل إذا لم تضمحل قيمة وحدة توليد النقد المتعلقة به، وينطبق ذلك حتى ولو كان صافى سعر بيع الأصل أقل من قيمته الدفترية.

مثـــال:

عانت آلة من تلف مادي إلا أنها لا زالت تعمل بالرغم من أن عملها ليس جيداً كما كان، ويقل صافى سعر بيع الآلة عن قيمتها الدفترية، ولا تولد الآلة تدفقات نقدية داخلة مستقبلية من الاستخدام المستمر لها، واصغر مجموعة

أصول قابلة للتحديد تدخل الآلة ضمنها وتولد تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر لها والمستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى هي خط الإنتاج الذي تنتمي إليه الآلة، وتبين القيمة الاستردادية لخط الإنتاج أن خط الإنتاج ككل لم تضمحل قيمته.

الافتراض الأول:

الموازنات التقديرية / التنبؤات المعتمدة من قبل الإدارة لا تعكس التزاما للإدارة لاستبدال الآلة.

لا يمكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد للآلة بمفردها حيث إن القيمة الاستخدامية للآلة:

(أ) قد تختلف عن القيمة العادلة ناقصاً التكاليف اللازمة للبيع .

(ب) يمكن تحديدها فقط بالنسبة لوحدة توليد النقد والتي تنتمي إليها الآلة (خط الإنتاج).

لم تضمحل قيمة خط الإنتاج، وعلى ذلك لا يتم الاعتراف بأية خسارة في اضمحلال قيمة الآلة، وبالرغم من ذلك قد تحتاج المنشأة إلى أن تعيد تقييم فترة الإهلاك أو أسلوب الإهلاك للآلة، ومن المحتمل أن الحاجة تدعو إلى فترة إهلاك أقل أو إلى أسلوب إهلاك أسرع لإظهار العمر المتبقي المتوقع للآلة أو نمط استهلاك المنشأة للمنافع الاقتصادية.

الافتراض الثاني:

تعكس الموازنات التقديرات / التنبؤات المعتمدة من قبل الإدارة التزام الإدارة باستبدال الآلة وبيعها في المستقبل القريب، وتقدر التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر للآلة إلى أن يتم التصرف فيها أنها ضئيلة.

يمكن تقدير القيمة الاستخدامية للآلة بأنها قريبة من صافى سعر بيعها ، وعلى ذلك يمكن تحديد القيمة الاستردادية للآلة مع عدم الاعتداد بوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها الآلة (وحدة الإنتاج)، وحيث إن صافى سعر بيع الآلة أقل من قيمتها الدفترية يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال في قيمة الآلة.

108 – بعد تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرتين **"104"، "105"** يجب الاعتراف بأى التزام خاص بأي مبلغ متبق لخسارة اضمحلال قيمة وحدة توليد النقد فقط إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً لأي معايير محاسبة مصرية أخرى.

عكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة

109- تحدد الفقرات من **"110"** إلى **"116"** متطلبات عكس خسارة اضمحلال قيمة أصل أو وحدة توليد النقد في السنوات السابقة، وهذه المتطلبات تستخدم مصطلح "أصل" إلا أنه يستخدم أيضاً ليشير لأي أصل مفرد أو وحدة توليد نقد، وتحتوى الفقرتان **"117"، "121"** على متطلبات إضافية للأصل المفرد، وتحتوى الفقرتان **"122"، "123"** على متطلبات خاصة بوحدة توليد النقد، كما تحتوى الفقرتين **"124"، "125"** على متطلبات خاصة بالشهرة

110 - على المنشأة في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقييم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أى أصل معترف بها خلاف الشهرة في السنوات السابقة لم تعد موجودة أو أنها أخذت فى الانخفاض، وإذا وجدت مثل هذه الدلالة يجب على المنشأة تقييم القيمة الاستردادية لذلك الأصل.

111 – عند تقييم ما إذا كانت هناك أية دلالة على احتمال أنه لم تعد توجد خسارة في اضمحلال قيمه أى أصل خلاف الشهرة في السنوات السابقة أو أنها انخفضت فإنه يجب على المنشأة النظر كحد أدنى في الدلالات التالية:

مصادر المعلومات الخارجية

(أ) زيادة القيمة السوقية للأصل إلى حد كبير خلال الفترة.

(ب) حدوث تغييرات هامة لصالح المنشأة خلال الفترة أو أنها ستحدث في المستقبل القريب في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل بها المنشأة أو في السوق التى ينتمي إليها الأصل.

(ج) انخفاض أسعار الفائدة في السوق أو أسعار العوائد الأخرى على الاستثمارات في السوق خلال الفترة، ومن المحتمل أن يؤثر هذا

الانخفاض على سعر الخصم المستخدم في حساب قيمة الأصل الاستخدامية وتزيد قيمة الأصل الاستردادية بصورة جوهرية.

مصادر المعلومات الداخلية

(د) حدوث تغيرات هامة لصالح المنشأة خلال الفترة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب إلى الحد أو بالأسلوب الذي يستعمل به الأصل أو يتوقع استعماله، وتشمل هذه التغيرات التكاليف المتكبدة خلال الفترة لتحسين أداء الأصل أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل.

(هـ) توافر الأدلة من التقارير الداخلية على أن الأداء الاقتصادي للأصل أفضل مما هو متوقع أو سيكون كذلك.

112- تتطابق الدلائل والمؤشرات على وجود انخفاض محتمل في الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل كما ورد في الفقرة **"111"** مع الدلائل والمؤشرات على وجود اضمحلال محتمل في القيمة كما ورد في الفقرة **"12"**.

113 – في حالة وجود مؤشر يفيد بأن الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة المثبتة بالنسبة لأصل ما بخلاف الشهرة لم تعد موجودة أو قد انخفضت فإن هذا يوضح أن العمر الإنتاجى المتبقي أو طريقة الإهلاك (الاستهلاك) أو القيمة المتبقية قد تكون بحاجة إلى مراجعة وتسوية طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى المطبق على الأصل حتى في حالة عدم إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل.

114- يتعين إلغاء الخسارة المثبتة الناتجة عن اضمحلال قيمة أى أصل بخلاف الشهرة في السنوات السابقة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، فإذا كان الأمر كذلك، يتعين زيادة المبلغ المثبت للأصل ليصل إلى قيمته الاستردادية، ما لم تنص الفقرة **"117"** على خلاف ذلك. وتعد هذه الزيادة عكساً لخسارة اضمحلال القيمة.

115 – وتعكس عملية عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة زيادة في الخدمة المقدرة المرتقبة الخاصة بالأصل سواء من الاستخدام أو البيع منذ التاريخ الأخير الذي قامت فيه المؤسسة بإثبات الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل، وتتطلب الفقرة "130" من المنشأة القيام بتحديد التغيرات في التقديرات التي تسبب الزيادة في الخدمة المقدرة المرتقبة، وتشمل الأمثلة عن التغيرات في التقديرات الآتي:

(أ) تغير في أساس القيمة الاستردادية (سواء كانت القيمة المستردة محددة على أساس صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية).

أو(ب) إذا كانت القيمة الاستردادية محددة على أساس القيمة الاستخدامية، فإن هذه التغيرات تشمل أى تغيير في مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية المستقبلية أو نسبة الخصم.

أو(ج) إذا كانت القيمة الاستردادية محددة على أساس صافي القيمة البيعية، فإن هذه التغيرات تشمل أي تغيير في تقدير عناصر صافي القيمة البيعية.

116 – القيمة الاستخدامية للأصل قد تصبح أكبر من القيمة الدفترية وذلك ببساطة لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلية تزداد مع اقترابها إلا أن الخدمة المرتقبة الخاصة بالأصل لم تزداد وبالتالي لا يتم إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة بمجرد مرور الوقت (وأحيانا ما يطلق عليها الإبقاء على الخصم) حتى وإن أصبحت القيمة الاستردادية الخاصة بالأصل أكبر من قيمته الدفترية.

عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل المنفرد

117 – يجب ألا تتعدى القيمة الدفترية المزادة لأصل – فيما عدا الشهرة - نتيجة لعكس الخسارة الناجمة عن الاضمحلال، القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

118 – ملغاة.

119 – يتعين إثبات عكس أية خسارة ناتجة عن اضمحلال قيمة أصل بخلاف الشهرة على الفور بقائمة الأرباح والخسائر.

120 – ملغاة.

121 – بعد إثبات إلغاء الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة، يتعين تسوية مبلغ الإهلاك (الاستهلاك) في الفترات المستقبلية لتوزيع القيمة المثبتة المعدلة ناقصا منها القيمة المتبقية (إن وجدت) على أساس منتظم على العمر الإنتاجي المتبقي.

عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة وحدة مولدة للنقد

122 - يتم توزيع قيمة ما تم عكسه بشأن خسائر اضمحلال القيمة بالنسبة للوحدة التي تولد النقد على أصول الوحدة - فيما عدا الشهرة - بالتناسب مع القيم الدفترية لهذه الأصول وتعامل الزيادات في القيم الدفترية كقيود عكسية لخسائر اضمحلال القيمة للأصول الفردية ويتم الاعتراف بها طبقاً للفقرة "119".

123 – عند توجيه القيد العكسي للخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للوحدة المولدة للنقد بموجب الفقرة "122"، لا ينبغي زيادة القيمة المثبتة للأصل عن أ ، ب أيهما أقل :

(أ) قيمته الاستردادية (إذا كان من الممكن تحديدها).

(ب) قيمته الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاستهلاك أو الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بأية خسارة ناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

ويتم توزيع مبلغ القيد العكسي الخاص بالخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة والذى كان سيتم توزيعه على الأصول الأخرى للوحدة بالنسبة والتناسب فيما عدا الشهرة.

عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة

124 – لا ينبغي عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة.

125 – طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (23) "الأصول غير الملموسة" يحظر إثبات الشهرة المكتسبة داخلياً، وأية زيادة لاحقة بعد الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الشهرة في القيمة الاستردادية للشهرة ستكون غالباً زيادة في شهرة مكتسبة داخلياً وليست إلغاء لخسائر اضمحلال القيمة الدفترية للشهرة المقتناة.

الإفصاح

126 – بالنسبة لكل فئة من الأصول، ينبغي أن تفصح المنشأة عن الآتى:

(أ) قيمة الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة المثبتة في الأرباح أو الخسائر أثناء الفترة والبنود التفصيلية الخاصة بقائمة الدخل المندرجة تحتها الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة.

(ب) مبلغ القيد العكسي للخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الدخل أثناء الفترة والبنود التفصيلية لقائمة الدخل التي تم فيها إلغاء الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة.

(ج) ملغاة .

(د) ملغاة.

127 – فئة الأصول هي مجموعة من الأصول ذات طبيعة واستخدام متشابه في عمليات المنشأة.

128 – المعلومات المطلوبة في الفقرة "126" يمكن تقديمها مع معلومات أخرى تم الإفصاح عنها بالنسبة لفئة الأصول، على سبيل المثال، يمكن إدراج هذه المعلومات في تسوية المبلغ المثبت الخاص بالأصول الثابتة في بداية ونهاية الفترة بموجب ما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (10) "الأصول الثابتة".

129 – يتعين على المنشأة التي تقوم بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (41) "القطاعات التشغيلية" الإفصاح عن الآتى بالنسبة لكل قطاع تعد قوائم مالية له بناء على النموذج الأولى لإعداد القوائم المالية للمنشأة كما هو محدد في معيار المحاسبة المصرى رقم (41) :

(أ) قيمة الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الأرباح .

(ب) قيمة مبالغ (القيود العكسية) الخسائر الناجمة عن الخسائر المثبتة في قائمة الأرباح والخسائر.

130 – إذا تم إثبات أو عكس أية خسارة ناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل المنفرد ويشمل ذلك الشهرة و الوحدة المولدة للنقد أثناء الفترة وإذا كانت هذه الخسارة مؤثرة بشكل جوهري على القوائم المالية للمنشأة ككل ، يتعين على المنشأة الإفصاح عن الآتى:

(أ) الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة.

(ب) قيمة الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة أو التي تم عكسها .

(ج) بالنسبة للأصل المنفرد:

(1) طبيعة الأصل.

(2) القطاع الذي يمكن إعداد قوائم مالية عنه والذي يتبعه الأصل بناءً على النموذج الأولى للمنشأة الخاص بإعداد التقارير المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة المصرى رقم (41) " القطاعات التشغيلية" إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد قوائم مالية للقطاعات الخاصة بها.

(د) بالنسبة للوحدة المولدة للنقد

(1) وصف الوحدة المولدة للنقد (هل هي خط إنتاج، أم مصنع، أم مشروع، أم منطقة جغرافية، أم قطاع يتم إعداد قوائم مالية عنه) كما هو محدد في معيار المحاسبة المصرى رقم (41).

(2) قيمة الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة أو الملغاة حسب فئة الأصول أو حسب القطاع الذي يتم إعداد قوائم مالية عنه إذا كانت المنشأة تطبق ما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (41) وذلك طبقاً للنموذج الأولى للقوائم المالية للمنشأة.

(3) إذا تغير مجموع الأصول لتحديد الوحدة المولدة للنقد منذ التقدير السابق للقيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد - إن وجد - يتعين على المنشأة وصف الطريقة الحالية أو السابقة لتجميع الأصول وأسباب تغيير الطريقة التي يتم بموجبها تحديد الوحدة المولدة للنقد.

(هـ) ما إذا كانت القيمة الاستردادية بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) هى صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية.

(و) إذا كانت القيمة الاستردادية هي صافى القيمة البيعية يفصح عن الأساس المستخدم لتحديد صافى القيمة البيعية (سواء تم تحديد سعر البيع رجوعاً إلى سوق نشطة أو بطريقة أخرى).

(ز) إذا كانت القيمة الاستردادية هي القيمة الاستخدامية يفصح عن أسعار الخصم المستخدمة في التقدير الحالي والتقدير السابق - أن وجد - للقيمة الاستخدامية.

131 – تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التالية بالنسبة لإجمالي خسائر اضمحلال القيمة وإجمالي ما تم رده من مبالغ تم الاعتراف بها أثناء فترة لم يتم الإفصاح عن أية معلومات بشأنها وذلك طبقاً للفقرة "130".

(أ) الفئات الرئيسية للأصول المتأثرة بالخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة (إلغاء الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة) والتي لا يتم الإفصاح عن معلومات خاصة بها بموجب الفقرة "117".

(ب) الأحداث والظروف الرئيسية التي أدت إلى إثبات (إلغاء) هذه الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي لا يتم الإفصاح بمعلومات عنها بموجب الفقرة "117".

132 – يتم تشجيع المنشأة للإفصاح عن الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية للأصول (الوحدات المولدة للنقد) أثناء الفترة. ومع هذا تشترط الفقرة "134" على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتقديرات

المستخدمة لقياس القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد عند إدراج الشهرة أو اى أصل غير ملموس ليس له عمر إنتاجى محدد ضمن القيمة الدفترية لهذه الوحدة.

133 - طبقاً للفقرة "84" إذا لم يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال اثناء الفترة على الوحدة المولدة للنقد (مجموعة الوحدات) في تاريخ القوائم المالية ، عندئذ يتم الإفصاح عن قيمة الشهرة غير الموزعة مع أسباب عدم توزيع هذه القيمة.

التقديرات المستخدمة لقياس القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد التي تحتوى على شهرة أو أصول غير ملموسة ليس لها أعمار إنتاجية محددة

134 – تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب (أ) إلى (و) بالنسبة لكل وحدة مولدة للنقد (مجموعة وحدات) حيث تمثل القيمة الدفترية للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة والموزعة على هذه الوحدة أو الوحدات مبلغاً كبيراً بالمقارنة مع اجمالى القيمة الدفترية الخاصة بالمنشأة بالنسبة للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة .

(أ) القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدة (مجموعة الوحدات).

(ب) القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة الموزعة على الوحدة أو الوحدات .

(ج) أساس حساب القيمة الاستردادية للوحدة (القيمة الاستخدامية أو صافى القيمة العادلة)

(د) إذا كانت القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعات الوحدات تعتمد على القيمة الاستخدامية عندئذ يتم الإفصاح عما يلي:

(1) بيان مفصل بالافتراضات الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة في التنبؤ بالتدفقات النقدية بالنسبة للفترة التي تغطيها أحدث الموازنات/التنبؤات،

وتتمثل أهم الافتراضات في الافتراضات التي تمثل حساسية كبيرة للقيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات.

(2) بيان بالأسلوب الذي تتخذه الإدارة لتحديد قيمة كل افتراض سواء كانت هذه القيمة أو القيم تعكس خبرة سابقة أو تتفق مع معلومات من مصادر خارجية إذا كان ذلك مناسباً ، وكيفية وأسباب اختلاف هذه القيم عن الخبرات السابقة أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إن لم يكن ذلك مناسباً.

(3) الفترة التي تنبأت الإدارة فيها بالتدفقات النقدية بناءً على الموازنات/ التنبؤات المالية المعتمدة من الإدارة، وعند استخدام فترة تتجاوز خمس سنوات للوحدة أو الوحدات المولدة للنقد ينبغى تقديم ما يبرر ذلك.

(4) معدل النمو المستخدم لاستقراء تنبؤات التدفقات النقدية بعد الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات / التنبؤات مع تقديم ما يبرر استخدام أي معدل نمو يتجاوز متوسط معدل النمو طويل الأجل بالنسبة للمنتجات أو الأنشطة أو الدولة أو الدول التي تعمل فيها المنشاة أو بالنسبة للسوق التى تعمل به الوحدة أو الوحدات.

(5) سعر أو أسعار الخصم المطبقة على تنبؤات التدفقات النقدية.

(هـ) إذا كانت القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعات الوحدات تقوم على القيمة العادلة بالصافي بعد خصم تكاليف البيع يتم الإفصاح عن الأسلوب المستخدم لتحديد القيمة العادلة بالصافي ، وإذا لم يتم تحديد القيمة العادلة بالصافي باستخدام سعر السوق الساند للوحدة أو الوحدات عندئذ يجب الإفصاح أيضا عن المعلومات التالية:

(1) بيان عن كل افتراض من الافتراضات الأساسية التي بناء عليها حددت الإدارة القيمة العادلة بالصافي بعد تكاليف البيع ، وتتمثل

الافتراضات الأساسية في تلك الافتراضات التي تمثل حساسية كبيرة للقيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات.

(2) بيان بالأسلوب الذي تتخذه الإدارة لتحديد قيمة كل افتراض سواء كانت هذه القيمة أو القيم تعكس خبرة سابقة أو تتفق مع معلومات من مصادر خارجية إذا كان ذلك مناسباً وكيفية وأسباب واختلاف هذه القيم عن الخبرات السابقة أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إن لم يكن ذلك مناسباً .

(أ) مستوى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (45)) الذى يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة بمجمله دون أي اعتبار لأهمية تكاليف التصرف.

(ب) إذا حدث تغير في أسلوب التقييم ، التغير وسبب (أسباب) إجرائه.

إذا تم تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكلفة للبيع باستخدام تنبؤات التدفقات النقدية المخصومة يتم الإفصاح أيضاً عن المعلومات التالية:

(3) الفترة التى استخدمتها الإدارة لإعداد تنبؤات التدفقات النقدية .

(4) معدل النمو الذى تم استخدامه لإستخراج تنبؤات التدفقات النقدية.

(5) سعر (أسعار) الخصم التى تم استخدامها فى تنبؤات التدفقات النقدية.

(و) في حالة وجود أى تغيير في الافتراضات الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة لتحديد القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات، وأدى ذلك إلى تجاوز القيمة الدفترية للقيمة الاستردادية، عندئذ يتم الافصاح عن الآتى:

(1) قيمة هذا التجاوز.

(2) قيمة هذه الافتراضات.

(3) قيمة التغير في الافتراض الأساسى بعد إدراج أية تأثيرات تالية لهذا التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس القيمة الاستردادية حتى تتساوى القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات مع قيمتها الدفترية.

135 – إذا تم توزيع القيمة الدفترية للشهرة أو أى أصل غير ملموس ليس له عمر إنتاجى محدد أو جزء من هذه القيمة على مجموعة متعددة من الوحدات المولدة للنقد ولم يكن هذا المبلغ الموزع هاماً مقارنة بإجمالى القيمة الدفترية المحددة من قبل المنشأة بالنسبة للشهرة أو الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة، عندئذ يتم الإفصاح عن هذه الحقيقة و عن إجمالى القيمة الدفترية المجمعة للشهرة أو هذه الأصول الموزعة على هذه الوحدات. بالإضافة إلى ذلك إذا كانت القيمة الاستردادية لأية وحدة من هذه الوحدات أو لهذه الوحدات تقوم على نفس الافتراض أو الافتراضات الأساسية وكان إجمالي القيمة الدفترية المجمعة لهذه الشهرة أو الأصول غير الملموسة التي ليست لها أعمار انتاجية محددة هامة بالمقارنة بإجمالى القيمة الدفترية التي تحددها المنشأة بالنسبة لهذه الشهرة والأصول، عندئذ تفصح المنشأة عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى ما يلي:

(أ) إجمالى القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على هذه الوحدات.

(ب) إجمالى القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجى محدد والموزعة على هذه الوحدات.

(ج) بيان بالافتراضات الأساسية.

(د) بيان بالأسلوب الذي تتخذه الإدارة لتحديد قيمة كل افتراض سواء كانت هذه القيمة أو القيم تعكس خبرة سابقة أو تتفق مع معلومات من مصادر خارجية إذا كان ذلك مناسباً ،وكيفية وأسباب اختلاف هذه القيم عن الخبرات السابقة أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية أن لم يكن ذلك مناسباً.

(هـ) في حالة وجود أى تغيير فى الافتراضات الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة لتحديد القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات وادى ذلك إلى تجاوز القيمة الدفترية للقيمة الاستردادية عندئذ يتم الإفصاح عن الآتى:

(1) قيمة هذا التجاوز.

(2) قيمة هذه الافتراضات.

(3) قيمة التغير في الافتراض الأساسى بعد إدراج أية تأثيرات تالية لهذا التغيير على المتغيرات الأخرى المستخدمة لقياس القيمة الاستردادية حتى تتساوى القيمة الاستردادية للوحدة أو مجموعة الوحدات مع قيمتها الدفترية.

136 – طبقاً للفقرتين "24" أو "99" يجوز استخدام آخر حساب تفصيلي تم في الفترة السابقة للقيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة الوحدات) واستخدامه في اختبار اضمحلال القيمة بالنسبة للوحدة (أو مجموعة الوحدات) في الفترة الحالية بشرط توافر بعض الشروط، وإذا كان الأمر كذلك يتم ربط المعلومات الخاصة بهذه الوحدة (مجموعة الوحدات) المدرجة ضمن الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرتين "134" ، "135" مع الحساب المستخدم للقيمة الاستردادية.

137- ملغاة.

الفصل السادس

الزراعـــة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (41)

المعيار المحاسبى المصرى رقم (35)

محتويات هذا الفصل :

- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح المعيار المحاسبى المتعلق بالزراعة .
  - مقدمة .
  - المصطلحات الأساسية.
  - الإعتراف والقياس.
  - منح الحكومة.
  - التغيرات فى القيمة والكمية .
  - مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (35) المعدل 2015 .

الـــزراعـــة

المعيار المحاسبى الدولى IAS 41

المعيار المحاسبى المصرى رقم (35)

جدول يبين أهم الملامح والخصائص لمعيار الزراعة :

العناصر الأساسية	الشرح والمفاهيم والقواعد
1 – الهدف من المعيار	يصف المعيار المعالجة المحاسبية وعرض القوائم المالية والافصاحات المتعلقة بالاصول البيولوجية (الحيوية) والانتاج الزراعى وقت الحصاد على قدر ارتباطه بالنشاط الزراعى . والنشاط الزراعى صناعة متخصصة لم يتم تغطيتها فى أى معايير آخرى ، وتتميز أصول النشاط الزراعى بالنمو الطبيعى مثل الحيوات الحية كالمواشى والاغنام والابقار والجاموس ، حيث تنمو من خلال التغذية ومرور الزمن وتزيد قيمتها ووزنها وتتوالد وتتكاثر وكذلك النباتات والاشجار التى تبدأ صغيرة تم تكبر وتنمو وتثمر وتزداد قيمتها ، وهذه الخاصية (النمو الطبيعى) لا توجد فى الاصول الآخرى كالآلات والعقارات وغيرها ، ولذلك يركز هذا المعيار على نموذج القيمة العادلة للمحاسبة عن الانتاج الزراعى بهدف الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة للأصول البيولوجية (الحيوية) على مدى حياتها النافعة كما يصف المعيار المعالجة المحاسبية لمنح الحكومة .
2 – نطاق المعيار	1. ينطبق المعيار عند محاسبة البنود المتعلقة بالنشاط الزراعى وتشمل : أ الأصول البيولوجية (الحيوية) . ب. المحصول الزراعى عند نقطة الحصاد . ج المنح الحكومية المتعلقة بالنشاط الزراعى . 2. لا ينطبق المعيار على ما يلى :

أ الارض المتعلقة بالنشاط الزراعى (يطبق معيار الاصول الثابتة أو العقارات الاستثمارية حسب الاحوال) .

ب. الاصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعى (حيث يطبق معيار الاصول غير الملموسة) .

ج لا يتناول المعيار معالجة وتصنيع المنتج الزراعى بعد نقطة الحصاد مثل :

الاصول البيولوجية	المحاصيل الزراعة (يدخل)	التصنيع بعد نقطة الحصاد (لا يدخل)
أغنام	صوف	اقمشة / سجاد
الاشجار بالغابات الزراعية	أخشاب	قطع الاشجار (الواح)
النباتات	قطن – قصب سكر	ملابس – سكر
ماشية الالبان	حليب (لبن)	جبن
الاشجار	أوراق الشجر	الشاى وأوراق التبغ
مزراع العنب	العنب	النبيذ
اشجار الفاكهة	ثمار الفاكهة	العصائر المعلبة

3 – المفاهيم الاساسية

1. النشاط الزراعى :

هو إدارة المشروع للتحول البيولوجى والمحصول للاصول البيولوجية المعدة للبيع أو التحول إلى محصول زراعى أو إلى أصول بيولوجية آخرى .

والمعيار الاساسى لتحديد ما إذا كان النشاط يمثل نشاطاً زراعياً من عدمه، هو الإدارة النشطة للتحويل البيولوجى فمثلاً

مزرعة أسماك : تعتبر نشاطاً زراعياً حيث أن الإدارة النشطة للتحويل البيولوجى تتم من خلال المنشاة بعكس صيد الاسماك فى البحار والمحيطات لا يعتبر نشاطاً زراعياً

2. المحصول الزراعى : هو المنتج المحصود للأصول البيولوجية للمشروع .

3. الاصل البيولوجى : هو حيوان حى (كالابقار والجاموس) أو نباتات وأشجار .
4. المحصول أو الحصاد : هو فصل المنتج من الاصل البيولوجى أو وقف عمليات حياة الاصل البيولوجى (مثل حصد الفاكهة أو الخضروات.
5. السوق النشطة : هى سوق تتوافر فيها الشروط التالية:
   - السلع المعروضة فى السوق متجانسة .
   - يتواجد المشترون والبائعون الراغبون فى المتاجرة فى أى وقت (بصفة مستمرة) .
   - الاسعار متاحة ومعلنة للجمهور .

4 – المعالجة المحاسبية:

1/4 الاعتراف :

يجب على المنشأة أن تعترف بالأصل البيولوجى أو المنتج الزراعى فقط عندما :

1. تسيطر المنشأة أو تتحكم فى الأصل نتيجة لأحداث سابقة.
2. يحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل .
3. يمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة الأصل بدرجة موثوقة (يعتمد عليها) .

2/4 القياس :

1. يجب قياس الاصل البيولوجى عند الاعتراف المبدئى وعند كل تاريخ لاحق بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة فيما عدا الحالات التى لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق ، حيث يجب أن يقاس بالتكلفة ناقصاً مجمع الاهلاك وأى خسائر انخفاض قيمة متراكمة ، وما أن تصبح القيمة العادلة لهذا الأصل ممكنة القياس بشكل موثوق فإنه يجب قياسها بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة عند البيع.
2. يجب قياس الناتج الزراعى بعد حصاده من أصل بيولوجى للمنشأة بقيمته العادلة ناقص التكاليف المقدرة عند البيع وقت الحصاد ، هذا القياس هو التكلفة فى ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المخزون أو أى معيار آخر .
3. عند وجود سوق نشطة للأصل البيولوجى أى ناتج الحصاد ، فإن السعر المعروض فى السوق يكون هو

	الأساس المناسب لتحديد القيمة العادلة لهذا الأصل ، وتقوم القيمة العادلة على أساس الموقع الحالى والظروف وتعكس سعر السوق ناقصاً تكاليف النقل وغيرها اللازمة لوجود الأصل فى السوق ، وغالباً ما تدخل بعض المنشآت فى عقود لبيع الأصل البيولوجى أو المنتج الزراعى فى تاريخ مستقبلى ، وفى هذه الحالة فإنه لا يتم ضبط او تسوية القيمة العادلة للأصول البيولوجية بسبب وجود العقد . 4. فى حالة عدم وجود سوق نشطة فإنه يمكن أن تستخدم المنشأة واحداً أو أكثر مما يلى لتحديد القيمة العادلة : أ سعر الصفقة الأحدث فى السوق . ب. أسعار السوق للأصول المماثلة . ج مقاييس مرجعية مثل قيمة بستان معين . 5. يجب إدخال المكسب أو الخسارة الناجمة عن الاعتراف المبدئى بأصل بيولوجى بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ومن التغير فى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع لأصل بيولوجى فى صافى الربح أو الخسارة للفترة التى نجمت عنها . 6. قد ينجم مكسب عند الاعتراف المبدئى بأصل بيولوجى ، مثال ذلك عندما يولد عجل .
5 – المنح الحكومية .	1. يتم قياس المنحة الحكومية غير المعلقة على شرط والمرتبطة بأصل بيولوجى بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، ويتم الاعتراف بها كدخل فقط عندما تكون مستحقة الاستلام . 2. إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل بيولوجى مقاس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، مشروطة بشرط معين (مثلا ألا تقوم المنشأة بنشاط زراعى محدد ضار بالبيئة) فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بالمنحة الحكومية على إنها ربح أو خسارة وذلك فقط عند تلبية الشروط الخاصة بالمنحة الحكومية .

حالات عملية
على معيار الزراعة

حالة عملية (1) :

لدى إحدى الشركات أرض زراعية منزرعة فاكهة قدرت قيمة الارض بما عليها من أشجار بمبلغ 60 مليون جنيه فإذا علمت أن قيمة الاشجار وحدها تبلغ 12 مليون جنيه .

المطلوب : بيان كيفية تصنيف الارض الزراعية بما عليها من أشجار .

الحـــــل

يجب إظهار قيمة الاشجار وحدها وهى أصول بيولوجية بمبلغ 12 مليون جنيه أما قيمة الارض المنزرعة فهى أصول غير متداولة أى أراضى .

حالة عملية (2) :

تعمل إحدى الشركات فى مجال الزراعة وأمكن استخلاص البيانات التالية :

التاريخ	النشاط الزراعى	النشاط الحيوانى
قيمة الاصول البيولوجية فى 2014/12/31	100	200
فائض إعادة التقييم عن الاعتراف الدولى	30	20
تغيرات القيمة العادلة نتيجة النمو وتقلبات الاسعار خلال عام 2015	40	25
الانخفاض فى القيمة العادلة بسبب الحصاد والبيع	25	15

المطلوب : بيان كيفية إظهار المبالغ السابقة فى قائمة الدخل والمركز المالى .

الحـــــل

قائمة المركز المالى فى 31 ديسمبر 2015

التاريخ	النشاط الزراعى	النشاط الحيوانى	إجمالى
الاصول البيولوجية (اشجار / حيوانات حية)	100	200	300
تعديلات القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولى	30	20	50
القيمة الدفترية فى 1 يناير 2015	130	220	350
+تغيرات القيمة العادلة بسبب النمو والاسعار	40	25	65
إجمالى	170	245	415
(-) الانخفاض فى القيمة بسبب الحصاد والبيع	(25)	(15)	(40)
القيمة الدفترية للاصول البيولوجية فى 31 ديسمبر2015	145	230	375

قائمة الدخل عن السنة المنتهي فى 31 ديسمبر 2015

التاريخ	النشاط الزراعى	النشاط الحيوانى	إجمالى
التغير فى القيمة العادلة للأصول البيولوجية بسبب النمو وتغيرات الاسعار	40	25	65
(-) الانخفاض بسبب الحصاد والبيع	25	15	40
ربح الفترة	15	10	25

خلفيه عن المعيار المحاسبى الخاص بالزراعـة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (IAS 41)

- **مقدمة :**

الممارسات المحاسبية فى قطاع الزراعة متفاوتة تاريخياً منذ أن استبعدت المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة هذه الأنشطة بسبب طبيعتها المتخصصة، والتركيز بصفة عامة على الأنشطة العامة، وهذه الطبيعة المنفردة للنشاط الزراعى تجعل من الصعب تطبيق نموذج التكلفة التقليدى، حيث أن بنود النشاط الزراعى تتغير دائماً من خلال النمو وإعادة التوليد (كالنباتات والحيوانات) ولذلك فإن طبيعة أصول النشاط الزراعى تجعل النموذج التقليدى للتكاليف غير مناسب تماماً للمحاسبة عن النشاط الزراعى، ولذلك فقد أصدر المعيار IAS 41 "الزراعة" على أساس نموذج القيمة العادلة .

والمسائل الأساسية للأعمال فى قطاع الزراعة ذات جوانب كبيرة وفريدة فمثلاً الحيوانات والنباتات التى توصف بأنها أصول حيوية أو بيولوجية ذات خصائص غير موجودة فى الصناعات الأخرى، وهناك أمور أخرى هامة مثل وجود مساعدات حكومية شائعة فى القطاع الزراعى، وغالباً ما تكون هامة، وكذلك فإن المنشآت فى القطاع الزراعى غالباً ما تكون صغيرة أو عائلية فى إدارتها، ولكن مع الدراسة المتزايدة للمنتج العضوى والتجارة العالمية شاهدنا توسعاً لهذه الأعمال الحديثة .

- **أهـــداف الفصل :**

عند استكمال دراسة الفصل يجب أن تكون قادراً على :

- تفهم التفرقة بين الأصول الحيوية والمنتج الزراعى .
- تفهم المعالجة المحاسبية للأصول الحيوية والمنتج الزراعى .
- تفهم كيفية معالجة المكاسب والخسائر عن الأصول الحيوية والمنتج الزراعى .
- المحاسبة عن المنح الحكومية فى القطاع الزراعى .

• **أهداف ونطاق وتعاريف المعيار (IAS 41):**

يبين المعيار المعالجة المحاسبية شاملاً متطلبات العرض والإفصاح للنشاط الزراعى ويعرف النشاط الزراعى بأنه إدارة التحول الحيوى **(البيولوجى)** للأصول الحيوية لأغراض البيع فى صورة منتج زراعى أو فى صورة حيوية إضافية وتشمل هذه الأنشطة مثلاً تربية الحيوانات وزراعة الاشجار والنباتات .

ويتضمن التحويل الحيوى عمليات النمو والتحلل والإنتاج والتكاثر التى تسبب التغيرات النوعية أو الكمية فى الأصل الحيوى، وفى شكل مبسط فهو عملية نمو شىء كمحصول رغم أنه يشمل كذلك إنتاج المنتج الزراعى مثل الصوف واللبن .

والأصل الحيوى هو نبات أو حيوان حى .

والمنتج الزراعى هو المنتج المحصود للأصول الحيوية للمنشأة .

ويقوم المعيار بوضع أسس تصنيف الأصول الحيوية، وكيف تتغير خصائصها ، ومن ثم قيمتها مع مرور الوقت، ولتطبيق المعيار على المنتج الزراعى حتى وقت الحصاد والذى بعده ينطبق المعيار IAS 2 "المخزون" ، والتفرقة بين الأثنين هامة لأن IAS 41 الزراعة ينطبق على الأصول الحيوية خلال حياتها ، ولكن على المنتج الزراعى فقط حتى نقطة الحصاد.

ويشمل المعيار IAS 41 جدولاً من الأمثلة التى توضح جيداً ثلاث مراحل متميزة فى إنتاج الأصول الحيوية . وتشمل الأمثلة تحديد القطيع كأصل حيوى واللبن كمنتج زراعى والجبن كمنتج تتم معالجته بعد وقت الحصاد ، ولا ينطبق المعيار IAS 41 "الزراعة" على الأراضى الزراعية وإنما ينطبق عليها المعيار IAS 16 الخاص بالأصول الثابتة أو المعيار IAS 40 الخاص بالاستثمار العقارى، وكذلك لا ينطبق المعيار IAS 41 على الأصول غير الملموسة ذات العلاقة بالزراعة وإنما ينطبق المعيار IAS 38 الخاص بالأصول غير الملموسة فى هذه الحالة .

• **مثـــال:**

الجاموس والبقر أصول حيوية حيث أنها حيوانات حية، والمجين واللبن منتج زراعى، والتفاح محصول زراعى، بينما الأشجار أصول حيوية.

• **الإعتراف والقياس:**

يجب الإعتراف بالأصل الحيوى أو المحصول والمنتج الزراعى فقط عندما يتم استيفاء الشروط الآتية :

أ – تسيطر المنشأة على الأصل نتيجة لأحداث ماضية، مثل الحصول على قطيع ماشية، ويقصد بالحدث الماضى هو الشراء والسيطرة حيث تكون المنشأة هى الآن المالك القانونى .

ب – يحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل للمنشأة مثلاً لأن الماشية سوف تنتج ألبان يمكن بيعها أو معالجتها كجبن ثم بيعها.

جـ يمكن قياس القيمة العادلة أو التكلفة للأصل بشكل موثوق (يعتمد عليه) .

ويجب قياس الأصل الحيوى مبدئياً بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة مثل الرسوم والعمولة للسماسرة والموزعين .

ولا تشمل تكاليف نقطة البيع التكاليف اللازمة لأخذ الأصل إلى السوق، مثلاً مصاريف نقله، والقيمة العادلة هى التى يمكن من خلالها استبدال الأصل أو تسوية الالتزام بين طرفين راغبين ومطلعين فى صفقة مباشرة تتم وفقاً لآلية السوق .

وعند وجود سوق نشطة للأصل الحيوى فإن السعر المعروض فى السوق هو القيمة العادلة المناسبة .

وحينما لا توجد سوق نشطة حينئذ فإن القيمة العادلة يمكن تقديرها باستخدام:

- العملية الأحدث فى السوق بافتراض وجود ظروف اقتصادية مماثلة فى وقت العملية وفى تاريخ الميزانية .

أو – أسعار السوق بالنسبة لأصول مماثلة مع عمليات تسوية ملائمة لتعكس الفروق .
أو – مؤشرات قياسية على أساس القطاع – مثلاً – سعر كيلو اللحم من نوع الماشية.

ويضع المعيار IAS 41 افتراض مسبق بأنه من الممكن قياس الأصل الحيوى بالقيمة العادلة ، ولكن إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه فى وقت الإعتراف المبدئى ، حينئذ فإن الأصل الحيوى يجب الإعتراف به كتكلفة ناقص مجمع الإهلاك ومجمع انخفاض القيمة ، ويمكن استخدام القيمة العادلة عندما نستطيع أن نصل إلى قياس القيمة العادلة بموثوقية وفى تواريخ الميزانية اللاحقة فإن الأصل الحيوى يجب أن يستمر قياسه بقيمته العادلة ، ومع هذا فإنه يمكن التحول إلى نموذج التكلفة عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية.

ويجب قياس المحصول (المنتج) الزراعى بقيمته العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة لنقطة البيع فى وقت الحصاد ، ويكون القياس اللاحق بالرجوع إلى المعيار IAS 2 الخاص بالمخزون .

• **مثـــال :**

بعض الأصول الحيوية ملحقة مادياً بالأرض، مثلاً زراعات الأشجار لا يمكن فصل الاشجار عن الأرض – ومن الضرورى تقييم الأرض والأصول الحيوية معاً كأصل واحد رغم أن الأرض لا تدخل ضمن نطاق المعيار IAS 41 الخاص بالزراعة، وللحصول على القيمة العادلة للأصول الحيوية فقط فإنه يجب تقدير القيمة العادلة للأرض والأشجار معاً ثم تقدير القيمة العادلة للأرض فقط وبخصم الأثنين مع بعضهما ينتج لدينا القيمة العادلة للأصول الحيوية .

مثلاً إذا كانت القيمة العادلة للأرض والأشجار معاً 300000 جنيه والقيمة العادلة للأرض فقط هى 180000 جنيه، فإن القيمة العادلة للأصل الحيوى (الاشجار) هى 120000 جنيه .

ويتم معالجة الأرض وفقاً للمعيار IAS 16 "الأصول الثابتة" أو المعيار IAS 40 "الاستثمار العقارى " .

• **المكاسب والخسائر:**

يجب التقرير عن المكاسب والخسائر الناشئة عن الإعتراف المبدئى بالقيمة العادلة للأصول الحيوية والمحصول الزراعى مباشرة فى قائمة الدخل عن الفترة المتعلقة به والمثال لذلك – المكسب الذى يمكن أن ينشأ من ولادة عجل والتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة يتم التقرير عنها مباشرة فى قائمة الدخل.

والمكاسب أو الخسائر عند الإعتراف المبدئى بالمحصول الزراعى يجب أيضاً إدخالها فى قائمة الدخل فى الفترة التى تنشأ معها وهذه المكاسب أو الخسائر يمكن أن تنشأ نتيجة الحصاد لأن المحصول المحصود يمكن أن يكون له قيمة أكبر من قيمة المحصول غير المحصود ، وفى هذه الحالة ينشأ المكسب .

• **منـــح الحكـــومـــة :**

يجب الإعتراف بمنح الحكومة غير المشروطة فيما يتعلق بالأصول الحيوية- كدخل عندما تصبح المنحة مستحقة الاستلام .

أما بالنسبة للمنح الحكومية المشروطة فإنه يعترف بها عندما تستوفى الشروط المقدرة للحصول على المنحة، وقد يمكن الإعتراف بجزء من المنحة عند الوفاء ببعض الشروط المعنية – مثلاً – منشأة مطلوب منها الزراعة فى موقع معين على عدد من السنين .

ويجب تحديد منح الحكومة المعترف بها خلال الفترة بشكل منفصل وحينما توجد شروط لم تستوفِ ملحقة بهذه المنح، فإنها يجب أن توضح ، ويجب تقديم إيضاح ملحق بالقوائم المالية حينما يتوقع أن يقل مقدار المنح الحكومية المتاقاة فى الفترات القادمة .

وينطبق المعيار IAS 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" على منح الحكومة المتعلقة بالأصول الحيوية المقيسة بالتكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك ومجمع خسائر انخفاض القيمة .

• **مثـــال :**

تتباين أحكام وشروط المنح الحكومية – فعلى سبيل المثال- قد تتطلب شروط المنحة أن يقوم المشروع بزراعة موقع معين لمدة خمس سنوات، ويطلب من المشروع إعادة المنحة الحكومية بكاملها إذا قامت المنشأة بالزراعة لأقل من خمس سنوات ، ففى هذه الحالة لا يتم الإعتراف بالمنحة الحكومية على أنها دخل حتى تمر الخمس السنوات (أى فى نهاية الخمس سنوات) ، على أنه إذا سمحت الحكومة وفقاً لشروط المنحة بالاحتفاظ بجزء من المنحة الحكومية حسب عدد سنوات الزراعة الفعلية أو بناءً على مرور الزمن، فإنه يجب على المشروع الإعتراف بالمنحة الحكومية على أنها دخل على أساس تناسب زمنى .

• **مثـــال:**

قطيع مكون من خمس حيوانات عمرها أربع سنوات أشتريت فى أول يناير 2003، وفى أول يوليو 2003 تم شراء حيوان عمره 4ر5 سنة والقيمة العادلة ناقص تكاليف نقطة البيع المقدرة كانت كالآتى :

- حيوان عمره أربع سنوات فى 1 يناير 2003	200
- حيوان عمره أربع سنوات ونصف فى 1 يوليو 2003	212
- حيوان عمره خمس سنوات فى 31 ديسمبر 2003	230

والتغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة للقطيع يمكن تقديرها كالآتى :

	بالجنيه
فى أول يناير 2003 (5×200)	1000
مشترى	212
تغير فى القيمة العادلة (رصيد مكمل)	168
فى 31 ديسمبر 2003 (6× 230)	1380

ويتم التشجيع على أن تفصح المنشأة بشكل منفصل عن مبلغ التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكلفة نقطة البيع المقدرة الناشئة من التغيرات المادية وتغيرات السعر.

وعندما لا يكون ممكناً قياس القيم العادلة للأصل الحيوى بشكل موثوق لذلك يتم الإعتراف به بتكلفته ناقصاً مجمع الإهلاك ومجمع خسائر انخفاض القيمة ، ويجب توفير إيضاح عن سبب عدم إمكانية عمل القيمة العادلة مع مراعاة تسوية كاملة للتغيرات فى صافى التكلفة مع إيضاح معدل الإهلاك والطريقة المستخدمة ولذلك مطلوب إفصاحات إضافية فيما يتعلق بالمنح الحكومية .

الـزراعـــة

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1ـ خلفية ومقدمة :

الهدف الرئيسى للمعيار (IAS / 41) هو وضع معايير محاسبية للنشاط الزراعى وينطبق هذا المعيار على الأصول البيولوجية ، والناتج الزراعى فى وقت الحصاد ومنح الحكومة ولا ينطبق على الأرض الخاصة بالنشاط الزراعى التى يغطيها المعيار (IAS 16) (المبانى والآلات والمعدات) (PPE) والمعيار (IAS 40) (الاستثمار العقارى) ولا على الأصول غير الملموسة المتصلة بالنشاط الزراعى والتى يغطيها (IAS / 38) الأصول غير الملموسة) .

2ـ تعاريف التغييرات الأساسية (طبقا للمعيار IAS / 41):

- الأصول البيولوجية : النباتات والحيوانات الحية **Biological Assets** .
- النـاتج الزراعـى : منـتج الحـصاد للأصـول البيولوجيـة للمنـشأة (Agricultural Produce) مثلا اللبن وحبوب البن .
- التحويل البيولوجى : **Biological Tranformation** متعلق بعمليات النمو والتفكك والانتاج التى يمكن أن تغير الطبيعة الكمية والنوعية إلى أصل بيولوجى .
- السوق النشطة : (Active Market) السوق الذى توجد به الظروف التالية: الأصناف محل المتاجرة – السوق متجانسة والمشترون والبائعون الراغبون عادة يمكن وجودهم فى أى وقت والأسعار متاحة للجمهور .
- القيم العادلة : (Fair Value) المبلغ الذى يمكن من تبادل الأصل وتسوية الالتزام فى صفقة عادية بين طرفين راغبين عارفين ، والقيمة العادلة لأصل يقوم على أساس موقعه وحالته الحالية .

- منح الحكومة : (Government Grants) تلك المعرفة بالمعيار (IAS / 21) المحاسبة عن منح الحكومة والإفصاح عن دراسة حالة .

دراسة حالة (1)

الوقائع :

أعادت المنشأة تصنيف بعض الأصول كأصول بيولوجية آخذة بالمعيار (IAS 41) .

والقيمة الإجمالية لمجموعة أصول الغابة هى (2.000) مليون دولار تشمل:

الأشجار القائمة الحرة	1.700 مليون دولار
الأرض تحت الأشجار	200 ،، ،،
الطرق فى الغابة	100 ،، ،،
	2000 ،، ،،

والمطلوب : بيان كشف تصنيف الغابات فى القوائم المالية .

الحـــل : تصنف الغابة كالآتى :

أصول بيولوجية	1.700 مليون دولار
أصول غير متداولة ـ أرض	200 ،، ،،
أصول غير متداولة ـ أصول اخرى غير ملموسة	100 ،، ،،
	2.000 ،، ،،

3ـ الاعتراف والقياس :

1/3 على المنشأة الاعتراف بالأصل البيولوجى أو المحصول الزراعى عندما تكون:

- تسيطر على الأصل نتيجة الأحداث الماضية .
- يحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلا للمنشأة .

كذلك – فإن القيمة العادلة أو تكلفة الأصل يجب أن تكون قابلة للقياس الموضوعى والموثوق ، وأى أصل بيولوجى يجب قياسه فى تاريخ كل ميزانية عمومية ، بقيمته العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع – والاستثناء الوحيد هو الحالات التى لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه .

2/3 والمحصول الزراعى يجب قياسه بالقيمة العادلة ناقص تكاليف المعدة وقت الحصاد وبخلاف الأصل البيولوجى لا يوجد استثناء فى الحالات التى لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة وطبقا للمعيار (IAS / 41) فالمحصول الزراعى يمكن دائما قياسه بشكل يعتمد عليه .

وتشتمل تكلفة وقت البيع عمولات السماسرة والموزعين وأى ضرائب مفروضة من السلطات النظامية وتبادلات السلع وأى ضرائب نقل ورسوم ، وتستبعد تكاليف النقل والتكاليف الأخرى الضرورية لنقل الأصول إلى السوق .

3/3 وفى تقرير القيمة العادلة للأصل البيولوجى أو المحصول الزراعى فمن الممكن تجميع البنود معا طبقا – مثلا – لعمرها أو نوعها ، والمنشآت غالبا تتعاقد لبيع أصولها البيولوجية أو المحصول فى تاريخ مستقبلا ، هذه الأسعار التعاقدية قد تكون فى الواقع عقودا مرهقة .

ومن تعريف (IAS / 37) . فإذا وجدت سوق نشطة للأصل أو المحصول حينئذ فالسعر فى السوق قد يكون الطريقة الأفضل لتحديد القيمة .

4/3 إذا كان للمنشأة الدخول إلى أسواق نشطة مختلفة حينئذ فلها أن تختار السعر الأكثر صلة واعتمادية وهو ذلك الذى تبيع به الأصل .

وإذا لم توجد السوق النشطة حينئذ فالطرق التالية تستخدم لتحديد القيمة العادلة:

- سعر الصفقة فى السوق الأحدث .
- اسعار السوق للأصول المماثلة بعد التسويق لتعكس أى فروق فى الأصل.
- أى علامات مقارنة Benchmarks فى القطاع مثل قيمة القطيع بالكيلو جرام.

5/3- فى بعض الأحيان – يكون أسعار السوق أو قيم السوق غير متاحة لأصل بالحالة الحالية – حينئذ يمكن أن تستخدم المنشأة القيمة الحالية لصافى التدفق النقدى المتوقع من الأصل مخصوما بسعر السوق الحالى قبل الضريبة ، وفى بعض الظروف قد تكون التكاليف مؤشرا للقيمة العادلة وخاصة عندما يكون تحويل

بيولوجى صغير قد حدث أو تأثير التحويل البيولوجى على السعر لا يتوقع أن يكون ملحوظا .

4. المكاسب والخسائر :

1/4 أى كسب عن الاعتراف المبدئى بالأصل البيولوجى بالقيم العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع وإن تغيرت فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع للأصول البيولوجية خلال فترة التقرير تدخل فى الربح أو الخسارة عن الفترة وأى كسب عند الاعتراف المبدئى بالمحصول الزراعى بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع تدخل فى الربح أو الخسارة عن الفترة المتعلقة بها ، وجميع التكاليف المتعلقة بالأصول البيولوجية المعنية بالقيمة العادلة يعترف بها فى الربح أو الخسارة وقت حدوثها فيما عدا التكاليف لشراء الأصول البيولوجية .

2/4 ولم يتناول المعيار صراحة كيفية المحاسبة بالنسبة للنفقة التبعية المتعلقة بالأصل البيولوجى والكسب أو الخسارة لذلك يمكن أن تنشأ عندما يولد حيوان أو نمو نبات أو حيوان أو حصاد نباتات أو حيوانات توليد محولا زراعيا ، والخسائر يمكن أن تنشأ عند الاعتراف المبدئى لشراء الحيوانات حيث القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع يحتمل أن تكون أقل من سعر الشراء زائد (+) أى تكاليف صفقة أو نقل .

دراسة حالة (2)

الوقائع :

منشاه لها هذه الأرصدة فى سجلاتها المالية : مليون دولار

- قيمة الأصل البيولوجى بالتكلفة فى 2001/12/31	600
- فائض التقييم العادل عند الاعتراف المبدئى بالقيمة العادلة فى 2001/12/31	700
- التغير فى القيمة العادلة فى 2002/12/31 نتيجة النمو وتقلبات الأسعار	100
- النقص فى القيمة العادلة بسبب الحصاد	90

المطلوب :

بيان كيف يمكن أن تدخل هذه القيم فى القوائم المالية فى 31 ديسمبر 2001

الحـــــل :

الميزانية العمومية فى 31 ديسمبر 2001

	مليون دولار
- أصول بيولوجية	600
- تقييم عادل (داخلا فى الربح أو الخسارة عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001	700
- القيمة الدفترية المسجلة فى 2001/1/1	1.300
- التغير فى القيمة الحالية	100
- نقص بسبب الحصاد	(90)
- القيمة الدفترية المسجلة فى 31 ديسمبر 2001	1.300

قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001:

- تغير فى القيمة العادلة للأصول البيولوجية	100
- نقص بسبب الحصاد	(90)
صافى الكسب	10

- إرشاد عملى :

منشأة فنلندية طبقت (IAS / 41) فى قوائمها المالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001 وهى منتج خشب كبير ومنتجات الخشب ، وكانت مسبقا قد صنفت غاباتها وأرصتها ضمن الأصول غير المتداولة وبقيمة التكلفة ، وعقب أخذها بالمعيار (IAS / 41) أعادت تصنيف الغابات كأصول بيولوجية وقاستها بالقيمة العادلة ، وكان تأثير هذا زيادة فى القيمة المحملة للغابات من (706) مليون يورو إلى (1.562) مليون يورو .

5- اعتمادية القيمة العادلة :

1/5 يفترض (IAS / 41) أن القيمة العادلة يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه بالنسبة للأصل البيولوجى ، ومع هذا من الممكن رفض هذا الافتراض بالنسبة للأصل البيولوجى الذى عند بدء الاعتراف به لم يكن له سعر سوق معروض فى سوق نشطة – وبالنسبة له استخدمت طرق تقييم أخرى غير مناسبة بوضوح أو عملية – فى هذه الحالة – فإن الأصل يقاس بالتكلفة ناقص الاهلاك المجمع وأى خسائر نقص (Impairment) ، وكل الأصول البيولوجية للشركة يجب قياسها بالقيمة العادلة ، فإذا كانت الظروف مثلا تغيرت وصارت القيمة العادلة تقاس بشكل يعتمد عليه حينئذ على المنشأة التحول فى طريقة تقييمها إلى القيمة العادلة ناقص تكاليف وقت البيع .

2/5- إذا كان الأصل البيولوجى غير المتداول يفى بمعايير التصنيف المتاح للبيع Held for Sale أو داخلا فى مجموعة تخلص Disposal طبقا للمعيار (IFRS / 5) – حينئذ يفترض أن القيمة العادلة يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه .

3/5- فى تحديد التكلفة فإن الإهلاك وخسائر الانخفاض (Impairment) فعلى المنشأة استخدام (IAS / 2) ، (IAS / 16) ، (IAS / 36) .

6- منح الحكومة :

1/6 منحة الحكومة التى تتعلق بأصل بيولوجى مقيسة بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع يجب الاعتراف بها كدخل عندما تصبح منحة الحكومة فى متناول اليد وإذا وجدت شروط ملحقة بمنحة الحكومة ، حينئذ فإنها يعترف بها فقط عندما يتم الوفاء فعلا بهذه الشروط بالتكلفة ناقص الاهلاك المتجمع وخسائر الانخفاض (impairment) .

2/6 ولم يتناول المعيار (IAS / 20) منح الحكومة المتعلقة بالمحصول الزراعى وهذه المنح قد تشمل مساعدات مالية وتدفع عادة عند بيع المحصول ، ولذلك يعترف بها كدخل عند البيع .

7- مسائل فى المعيار (IAS 41) :

1/7- التغير فى القيمة العادلة للأصول البيولوجية ذو شقين : يمكن وجود تغير مادى خلال النمو وقد يوجد تغير فى السعر ، والإفصاح المنفصل لهذين العنصرين يشجع وإن لم يكن مطلوبا ، وحيث يتم حصاد الأصول البيولوجية حينئذ فإن قياس القيمة العادلة يوقف فى وقت الحصاد . وينطبق المعيار (IAS / 2) المخزون بعد هذا التاريخ .

2/7- والأرض الزراعية تكون المحاسبة عنها طبقا للمعيار (IAS / 16) ويمكن أن تقاس الأصول البيولوجية الملحقة بالأرض منفصلة عن الأرض .

دراسة حالة (3)

الوقائع :

منشأة كولومبو تقوم بتقييم حبوب البن التى تم حصادها وممارسة الصناعة تقييم حبوب البن بالقيمة السوقية والجهد المحاسبية الوطنية استخدمت دائما هذه الممارسة وتستخدمها كمصدرها المرجعى .

" منشور باسم " المحاسبة بالنسبة للمزارع الناجحة" .

والمطلوب :

ترغب المنشأة الأخذ بالمعيار (IAS / 41) ولكنها لا تعرف تأثيره على مخزون حبوب البن .

الحـــل :

يتوقف قياس القيمة العادلة للحصاد – ويطبق المعيار (IAS / 2) " المخزون" بعد هذا التاريخ ، لذلك فإن المخزون يقاس بالأقل من التكلفة أو القيمة الصافية الممكن تحقيقها .

دراسة حالة (4)

الوقائع :

شركة البان محدودة عامة – ينتج اللبن فى مزارعها وتنتج 30% من ألبان الدولة المستهلكة فيها ، وتملك (450) مزرعة وعندها (210.000) بقرة و (105.000) عجل بقرى (صغيرة) Heifers – وتنتج المزارع (8) مليون كيلو جرام لبن فى السنة والمخزون المتوسط لديها (150.000) كيلو جرام لبن ، ومع هذا فالشركة حاليا لديها مخزون (500.000) كيلو جرام لبن (بودرة) ، وفى 31 أكتوبر 2004 كانت القطعان:

- 210.000 بقرة (عمر 3 سنوات) كلها مشتراه فى أو قبل أول نوفمبر 2003
- 75.000 عجل بقرى (متوسط عمر عام ونصف) مشتراه فى أول ابريل 2004
- 30.000 عجل بقرى (متوسط عمر 2 سنه) مشتراه فى أول نوفمبر 2003.

ولم يولد أو يباع أى حيوان فى السنة .

والقيم للوحدة نـا قص تكاليف وقت البيع المقدرة كانت :

- حيوان عمر سنة فى 31 اكتوبر 2004	32 دولار
- حيوان عمر سنتين فى 31 اكتوبر 2004	45 دولار
- حيوان عمر سنة ونصف فى 31 اكتوبر 2004	36 دولار
- حيوان عمر 3 سنوات فى 31 اكتوبر 2004	50 دولار
- حيوان عمر سنة فى أول نوفمبر 2004 وأول ابريل 2004	30 دولار
- حيوان عمر سنتين فى 31 نوفمبر 2003	40 دولار

وكان لدى الشركة مشكلات خلال السنة : كان اللبن الملـــوث يباع للعملاء ، ونتيجة هذا – هبط استهلاك اللبن ، وقررت الحكومة تعويض المزارعين عن الخسارة المحتملة فى الإيراد من البيع لهذا اللبن – ونشرت هذه الحقيقة فى الصحافة الوطنية فى أول سبتمبر 2004 ، وتلقت الشركة خطابا رسميا فى 10 اكتوبر 2004 بأن (5) مليون دولار ستدفع لها فى 2 يناير 2005 .

وأعمال الشركة منتشرة على مختلف أجزاء من الدولة ، والمنطقة الوحيدة المتأثرة بالتلوث كانت Northwick حيث Curtailed الحكومة انتاج اللبن فى هذه المنطقة. والقطيع لم يتأثر بالتلوث وكان فى حالة صحية جيدة ، وتقدر الشركة أن دخل التدفق النقدى المخصوم مستقبلا من القطيع فى هذه المنطقة وصل إلى (4) مليون دولار بعد الأخذ فى الاعتبار قيودا وأمر الحكومة ، وتشعر الشركة أنها لا تستطيع قياس القيمة العادلة للبقر فى المنطقة بسبب المشكلات الناشئة عن التلوث ، ويوجد (60.000) بقرة و (20.000) عجل فى المنطقة ، وكل هذه الحيوانات تم شراؤها فى أول نوفمبر 2003، عرضت شركة منافسة على الشركة (3) مليون دولار عن هذه الحيوانات عند وقت البيع كما عرض (6) مليون عن المزارع ذاتها فى تلك المنطقة وليس لدى الشركة نية البيع للمزارع حاليا وكانت تطبق (41/IAS) من أول نوفمبر 2003 .

والمطلوب :

المشورة للمديرين بالنسبة لكيفية المحاسبة عن الأصول البيولوجية ومحصول الشركة بمقتضى (41/IAS) مع مناقشة التنفيذ بالنسبة للقوائم المالية .

الحـــل :

يجب قياس الأصول البيولوجية فى كل تاريخ للميزانية العمومية بالقيمة العادلة ناقص تكاليف وقت البيع المقدرة ما لم تكن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه ويشجع المعيار الشركات على فصل التغير فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع بين هذه التغيرات بسبب الأسباب المادية وتلك الحالية للأسعار .

القيمة العادلة للقطيع باستبعاد منطقة (Borthwick)	الف دولار	ألف دولار
- القيمة العادلة فى أول نوفمبر 2003 :		
- البقر (210000 – 6.000) × 40 دولار	6.000	
- العجول (30000 – 20.000) × 30 دولار	300	
- شراء 75.000 عجل × 30 دولار	2250	
	8550	

زيادة بسبب تغير السعر :

(40 – 45) × 150.000	750
(30 – 32) × 10.000	20
(30 – 32) × 75.000	150
	920

زيادة بسبب تغير مادى

(45 – 50) × 150.000	750
(32 – 45) × 10.000	130
(32 – 36) × 75.000	300
	1.180

القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع فى 14 أكتوبر 2004 :

150.000 × 50 دولار	7500
10.000 × 45 دولار	450
36 × 75.000	2700
	10.650

منطقة (Borthwick) – القيمة العادلة للقطيع :

هذه المنطقة بها مخزون قطيع (60.000) بقرة ، (20.000) عجل ، والقيمة العادلة صعب التأكد منها بسبب مشكلات المنطقة ، ومع هذا طبقا (41/IAS)اذا كانت القيمة العادلة هى المستخدمة عند الاعتراف المبدئى – حينئذ يجب الاستمرار فى استخدامها ، والقطيع فى هذه المنطقة قيم بالقيمة العادلة فى أول نوفمبر 2003 بمقتضى المعيار ، لذلك فيجب تقييم القطيع بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة وقت البيع فى 31 أكتوبر 2004 ، ورغم أن (3) مليون دولار عرضت عن هذه الحيوانات فهذا قد يكون عقد ضعيف حيث الشركة المنافسة يحتمل أنها ترغب فى كسب ميزة على حساب

المشكلات فى المنطقة ، والدخل المستقبلى المخصوم هو مرة أخرى قيمة غير مناسبة حيث القطيع بصحة جيدة ويمكن نقله لمنطقة أخرى وبيعه .

القطيع فى هذا المنطقة يكون بقيمة :	الف دولار
60.000 بقرة × 50 دولار	3.000
20.000 عجل × 45 ،،	900
	3.900

نقاط إضافية :

- اللبن البودرة يقيم باستخدام المعيار **(2/IAS) المخزون** – ويكون بالقيمة الأقل من التكلفة أو صافى القيمة الممكن تحقيقها ، ولكن ويسبب المبلغ الكبير فى المخزون يمكن أن يكون مسألة خاصة بالركود أو التلوث – بما يترتب عليه من خفض فى قيمة الأصل .
- الأصول البيولوجية التى تفى بمعايير التصنيف كمتاحة للبيع يجب المحاسبة عنها باستخدام (5/IFRS) ، والعرض عن المزارع والقطيع لا يلبى معايير (5/IDRS) من وجهة نظر الشركة فالقيمة المحملة للأصول (مجموعة التخلص) لايحمل أن تستبعد **recovered** بصفة رئيسية خلال صفقة البيع .
- المنح الحكومية غير المشروطة يجب الاعتراف بها عندما تصير قابلة للتسلم والمنشور فى الصحافة الوطنية فى أول سبتمبر 2004 غير كافى للاعتراف بالمنحة ... ولكن الخطاب الرسمى فى 10 أكتوبر 2004 يكون كافيا لذلك فإن تسلم (5) مليون يظهر على القوائم المالية فى 31 اكتوبر 2004 – ويكون داننا فى الدخل **Credited** .

الإفصاحات :

- تفصح المنشأة عن الكسب أو الخسارة المجمعة الناشئة عند الاعتراف المبدئى بالأصول البيولوجية والمحصول الزراعى ومن التغير فى القيمة ناقص التكاليف المقدرة لوقت البيع للأصول البيولوجية .

- وصف كل مجموعة من الأصول البيولوجية مطلوب كذلك إذا لم يكن مفصحا عنه فى موضع آخر فى القوائم المالية – حينئذ تبين المنشأة أيضا طبيعة أنشطتها والمقاييس غير المالية أو التقديرات للكمية المادية لكل مجموعة للأصول البيولوجية للمنشأة فى نهاية المدة ، ويجب أن تعرض نفس المعلومات عن ناتج المحصول الزراعى خلال المدة .
- يجب أيضا الإفصاح عن الطرق والفروض المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة .
- يفصح كذلك عن القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة لوقت البيع للمحصول الزراعى الذى تم حصاده خلال الفترة .
- يجب كذلك الافصاح عن وجود المبالغ المحملة للأصول البيولوجية الذى سندها مفيد وأى أصول بيولوجية موجودة كتأمين **Security** .
- يجب كذلك الإفصاح عن مبلغ أى تعهدات لقيمته أو شراء أصول بيولوجية واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية .
- كذلك الإفصاح عن توفيق التغيرات فى القيمة المحملة للأصول البيولوجية موضحا بشكل منفصل التغيرات فى القيمة والمشتريات والمبيعات والحصاد وتوحيد الأعمال **Business Combination** وفروق الصرف **Exchange**.
- عندما يكون قياس القيمة العادلة غير ممكن حينئذ يكون مطلوبا إفصاح إضافى شاملا وصف الأصل وإيضاح الظروف ،وإن أمكن مدى فى حدوده يحتمل أن يكون القيمة العادلة – وأى كسب أو خسارة معترف بها عند التخلص **disposal** وطريقة الإهلاك والحياة النافعة أو معدلات الاهلاك.
- إجمالى المبالغ المحملة على الإهلاك المجمع – يجب الإفصاح عنه .
- إذا كانت القيمة العادلة للأصول البيولوجية مقيسة مسبقا بالتكلفة ناقص الاهلاك المجمع وخسائر انخفاض القيمة **(impairment)** لا تزال مؤكدة ، حينئذ تكون

الافصاحات الاضافية المطلوبة قبل وصف الأصول البيولوجية وايضاح السبب فى عدم امكان قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه وتاثير التغير .

- بشأن منح الحكومة يجب اجراء الأفصاح بالنسبة لطبيعتها ومقدارها والشروط التى لم يتم الوفاء بها وأى نقص كاف فى المستوى المتوقع للمنتج.

أسئلة متعددة الإجابات :الاختيار منها :

1- أى ما يلى لم يتناوله المعيار (41/IAS) ؟

أ – المحاسبة عن الأصول البيولوجية .

ب- القياس المبدئى للمحصول الزراعى بعد حصاده من الأصول البيولوجية للمنشأة.

جـ- معالجة المحصول الزاعى بعد الحصاد .

د – المعالجة المحاسبية لمنح الحكومة بالنسبة للأصول البيولوجية .

الإجابة : (جـ)

2- عند وجود عمر طويل أو عملية استحقاق maturation بعد الحصاد والمحاسبة عن هذه المنتجات يجب أن يكون على أساس :

أ - 41/IAS ب- 2/IAS "المخزون" جـ 16/IAS (PPE)

د - 40/IAS أملاك الاستثمار .

الإجابة : (ب)

3- بصفة عامة فإن الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعى يتم قياسها باستخدام :

أ - التكلفة التاريخية

ب - التكلفة التاريخية ناقص الاهلاك ناقص خسائر انخفاض القيمة .

جـ - اسلوب القيمة العادلة

د - القيمة الصافية القابلة للتحقق .

الاجابة : (جـ)

4- المنشأة (أ) لديها غابة مزروعة يحتمل حصادها وبيعها فى 30 سنة ، والدخل الواجب المحاسبة عنه بالطريقة التالية :

أ - لا دخل يجب التقرير عنه حتى الحصاد أولا وبيعه فى 30 سنة .

ب - يجب قياس الدخل سنويا والتقرير عنه باستخدام اسلوب القيمة العادلة التى اعترف بها وقياس النمو البيولوجى .

جـ - حصيلة البيع الممكن يجب تقديرها ومضاهاتها بحساب الربح والخسارة على مدى (30) سنة.

د - الغابة المرزعة يجب تقييمها كل (5) سنوات والزيادة فى القيمة يجب ايضاحها فى قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها .

الاجابة : (ب)

5- بشأن اختبار اساس القياس المستخدم لتقييم الاصول البيولوجية :

أ – وضع عدة طرق لقياس القيمة العادلة .

ب- التوصية باستخدام التكلفة التاريخية .

ج- التوصية باستخدام التكلفة الحالية .

د - التوصية باستخدام القيمة الحالية .

الاجابة : (أ)

6- عندما تكون القيمة العادلة للأصول البيولوجية لا يمكن تحديدها بشكل يعتمد عليه – فالأصل البيولوجى يجب قياسه بـ :

أ – التكلفة

ب- التكلفة ناقص الاهلاك المجمع

ج- التكلفة ناقص الاهلاك والخسائر المجمعة لانخفاض القيمة .

د- صافى القيمة القابلة للتحقق .

الاجابة (ج)

7- أى التكاليف التالية غير داخل فى تكلفة وقت البيع ؟

أ ـ عمولات السماسرة والموزعين

ب- الضرائب المفروضة بواسطة السلطات القانونية .

ج- ضرائب ورسوم التحويل Transfer .

د ـ النقل والتكاليف الاخرى لوصول الاصول الى السوق .

الاجابة : (د)

8- أى القيم التالية لا يحتمل استخدامها فى قياس القيمة العادلة ؟

أ - السعر المعروض فى السوق

ب- سعر الصفقة السوقى الاحدث

ج- القيم الحالية لصافى التدفقات النقدية المتوقعة من الاصول

د- التقييم المستقل الخارجى .

الاجابة (د)

9- المكسب أو الخسارة الناشئة عند الاعتراف المبدئى بالاصل البيولوجى ومن التغير فى القيمة العادلة ناقص التكاليف لمقدرة لوقف البيع للاصل البيولوجى يجب أن تدخل ضمن :

أ ـ صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .

ب- بيان المكاسب والخسائر المعترف بها .

ج- احتياطى اعادة تقييم منفصل .

د- احتياطى رأسمالى ضمن حقوق الملكية .

الاجابة : (أ)

10- عند حصاد المحصول الزراعى يجب المحاسبة عن الحصاد باستخدام IAS/2 " المخزون " أو معيار محاسبة دولى آخر . ولأغراض هذا المعيار فالتكلفة فى تاريخ الحصاد تتغير :

أ ـ قيمته العادلة ناقص التكاليف المقدرة لوقت الحصاد .

ب- التكلفة التاريخية للحصاد .

جـ التكاليف التاريخية ناقص الخسائر المجمعة لانخفاض القيمة.

د ـ القيمة السوقية .

الاجابة : (أ)

11- اسعار العقد ليست بالضرورة ذات علاقة بتحديد القيمة العادلة ، والقيمة العادلة للاصول البيولوجية أو المحصول الزراعى لا يتم ضبطها لسبب وجود عقد:

أ ـ صح ب- غلط

الاجابة (أ)

12- الأرض ذات العلاقة بالنشاط الزراعى يتم تقييمها :

أ - بالقيمة العادلة .

ب - طبقا للمعيار (16/IAS) (PPE) أو (40/IAS) .

جـ - بالقيمة العادلة متحدة مع الاصل البيولوجى النامى فوق الأرض .

د - بقيمة اعادة البيع منفصلة عن الأصل البيولوجى النامى فوق الأرض

الاجابة : (ب)

13- منحة حكومية غير مشروطة متصلة بأصل بيولوجى قيس من قبل بالقيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة لوقت البيع يجب الاعتراف بها

أ - دخل عندما تصير المنحة قابلة للتسلم .

ب- كحساب مدين مؤجل عندما تصير المنحة قابلة للتسلم .

ج- دخل عندما يكون تطبيق المنحة معروضة submitted

د- كحساب مدين مؤجل عند اعتماد المنحة .

الاجابة (أ)

14- إذا كانت منحة الحكومة مشروطة ببعض الأحداث حينئذ والمنحة يجب الاعتراف بها:

أ ـ تدخل عندما تستوفى الشروط الملحقة بها

ب- تدخل عند اعتماد المنحة

ج- كحساب مدين مؤجل عند استيفاء الشروط الملحقة بها .

د- كحساب مدين مؤجل عند اعتماد المنحة .

الاجابة (أ)

15- عند وجود دورة انتاج لأكثر من سنة يشجع المعيار افصاحات منفصلا عن:

أ – التغير المادى فقط

ب- التغير فى السعر فقط

ج- التغير الاجمالى فى القيمة

د- التغير المادى والتغير فى السعر

الاجابة : (د)

16- أى المعلومات التالية يجب الافصاح عنها طبقا لـ IAS/41 ؟

أ – الافصاح المنفصل عن الكسب أو الخسارة المتعلقة بالأصول البيولوجية والمحصول الزاعى .

ب- الكسب او الخسارة المجمعة الناشئة عند الاعتراف المبدئى بالاصول البيولوجية والمحصول الزراعى والتغير فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة بوقت البيع بالنسبة للأصول البيولوجية .

ج- الكسب أو الخسارة الاجمالية من الاصول البيولوجية والمحصول الزراعى ومن التغيرات فى القيمة العادلة ، ناقص : التكاليف المقدرة لوقت بيع الأصول البيولوجية .

د – لا يوجد مطلب فى المعيار IAS/41 للإفصاح منفصلا عن أى مكاسب أو خسائر.

الاجابة (ب)

الزراعـة

المعيار المحاسبى المصرى رقم (35) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية والإفصاحات المرتبطة بالنشاط الزراعى.

نطاق المعيار

1- يطبق هذا المعيار للمحاسبة عن البنود التالية عندما ترتبط بالنشاط الزراعى:

(أ) الأصول الحيوية .

و (ب) المنتج الزراعى عند نقطة الحصاد .

و (ج) المنح الحكومية الواردة بالفقرات "34" ، "35" .

2- لا يطبق هذا المعيار على :

(أ) الأراضى المرتبطة بالنشاط الزراعى (أنظر معيار المحاسبة المصرى رقم (10) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (34) "الاستثمار العقارى") .

و(ب) الأصول غير الملموسة المرتبطة بالنشاط الزراعى (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (23) " الأصول غير الملموسة") .

3- يطبق هذا المعيار على المنتج الزراعى الذى يمثل منتجاً محصوداً من الأصول الحيوية للمنشاة وذلك عند نقطة الحصاد فقط، وبعد ذلك يطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (2) "المخزون" أو أى معيار آخر قابل للتطبيق، ومن ثم لا يرتبط هذا المعيار بمراحل المنتج الزراعى بعد الحصاد مثل مرحلة تحويل العنب إلى نبيذ بواسطة تاجر الخمور الذى زرع ونمى العنب، وبالرغم من أن هذه المرحلة قد تمثل امتداداً طبيعياً ومنطقياً للنشاط الزراعى وقد تحمل الأحداث التى ستأخذ مكانها بعض التشابه للتحول الحيوي. إلا أن هذه العمليات لا تدرج ضمن تعريف النشاط الزراعى فى هذا المعيار .

4- يوضح الجدول التالى أمثلة للأصول الحيوية والمنتج الزراعى والمنتجات التى تنتج من بعد عملية الحصاد

الأصل الحيوى	المنتج الزراعى	المنتجات الناتجة من مراحل بعد الحصاد
الأغنام	الصوف	الغزل والنسيج
الأشجار بالغابات الزراعية	الأخشاب	قطع الأشجار
النباتات	القطن	الخيوط والملابس
	قصب السكر	السكر
ماشية الألبان	اللبن	الجبن
الأشجار	أوراق الشجر	الشاى و أوراق التبغ
مزارع العنب	العنب	النبيذ
أشجار الفاكهة	الفاكهة المقطوفة	الفاكهة المصنعة

تعريفات:

تعريفات مرتبطة بالزراعة

5- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

النشاط الزراعى: هو الذى يدار بواسطة منشاة للتحويل الحيوي وحصاد الأصول الحيوية إلى منتجات لغرض البيع أو إلى تحويلها إلى منتج زراعى أو إلى أصول حيوية إضافية .

المنتج الزراعى: هو منتج محصود من الأصول الحيوية للمنشاة .

الأصل الحيوى: هو حيوان أو نبات حي .

التحويل الحيوى: يتكون من عمليات النمو ووقف النمو والإنتاج و التكاثر والتى ينتج عنها تغيرات كمية أو نوعية فى الأصل الحيوي .

تكلفة البيع : هى التكلفة التى لا يمكن تجنبها والمرتبطة مباشرة بالتصرف فى أصل غير شاملة تكلفة التمويل وضريبة الدخل.

مجموعة الأصول الحيوية: هى مجموعة من الحيوانات أو النباتات المتماثلة الحية .

الحصاد: هو فصل الإنتاج عن الأصل الحيوي أو إيقاف حياة الأصل الحيوي .

6- يغطى النشاط الزراعى نطاقاً متعدداً من الأنشطة، على سبيل المثال، الماشية والغابات والمحاصيل السنوية أو الدائمة وزراعة بساتين الأشجار والأزهار ومزارع الأحياء المائية (بما فى ذلك المزارع السمكية). ومع هذا التباين فهناك ملامح عامة لها :

(أ) القدرة على التغير: فالحيوانات والنباتات الحية لديها القدرة على التحول الحيوي .

و(ب) التحكم فى التغير : وتسهل عملية التحكم هذه عملية التحول الحيوي عن طريق تحسين أو على الأقل تثبيت الظروف الضرورية لحدوث عملية التحول (على سبيل المثال مستويات التغذية والرطوبة ودرجة الحرارة والتخصيب والضوء) .

ويميز هذا التحكم النشاط الزراعى عن الأنشطة الأخرى. فعلى سبيل المثال الحصاد من مصادر غير متحكم فيها (مثل صيد المحيط) لا يعتبر نشاطاً زراعياً .

و(ج) قياس التغير: التغير فى الجودة (على سبيل المثال الصفات الوراثية والكثافة والنضج والغطاء الدهنى والمكونات البروتينية وقوة الأنسجة والكمية والوزن والحجم وطول الأنسجة والقطر وعدد البراعم) الذى حدث نتيجة التحول الحيوي يقاس ويراقب كوظيفة روتينية للإدارة .

7- ينتج عن التحويل الحيوي أنواع المخرجات التالية:

(أ) تغير فى الأصول من خلال:

(1) النمو (الزيادة فى الكمية أو تحسين الجودة للحيوان أو النبات) .

(2) وقف النمو (النقص فى الكمية وهبوط الجودة للحيوان أو النبات) .

(3) التكاثر (زيادة إضافية للحيوانات والنباتات الحية) .

أو(ب) إنتاج منتجات زراعية مثل عصارة الشجر (اللحاء) وأوراق الشاى والصوف واللبن .

تعريفات عامة :

8- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

القيمة الدفترية: هى القيمة التى يعترف بها للأصل فى قائمة المركز المالى .

القيمة العادلة : هى السعر الذى يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

المنح الحكومية: كما تم تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى رقم (12) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" .

9- ملغاة.

الاعتراف والقياس :

10- تعترف المنشأة بالأصل الحيوي أو المنتج الزراعى عندما- وفقط عندما :

(أ) تتحكم المنشأة فى الأصل كنتيجة لحدث فى الماضى .

و(ب) يكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة.

و(ج) يمكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة الأصل بشكل يعتمد عليه .

11- يمكن إثبات السيطرة فى النشاط الزراعى بعدة طرق مثل الملكية القانونية للقطيع والعلامة التجارية أو وضع علامة على القطيع عند حيازته أو ولادته أو فطامه، وتقدر المنافع المستقبلية فى العادة عن طريق قياس الصفات الطبيعية الهامة .

12- يقاس الأصل الحيوي عند الاعتراف الأولي وفى كل تاريخ ميزانية بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع فيما عدا الحالات المذكورة فى الفقرة "30" عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه .

13- يقاس المنتج الزراعى المحصود من أصل حيوي عند نقطة الحصاد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، ويعتبر هذا القياس هو التكلفة فى تاريخ تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (2) "المخزون" أو أى معيار آخر مطبق.

14- ملغاة.

15- من الممكن تسهيل تحديد القيمة العادلة للأصل الحيوي أو المنتج الزراعى عن طريق تجميع الأصول الحيوية أو المنتج الزراعى طبقاً لصفاتها الرئيسية، مثل السن أو الجودة، وتختار المنشأة الصفات المماثلة للصفات المستخدمة فى السوق كأساس للتسعير .

16- تدخل المنشآت عادة فى عقود لبيع أصولها الحيوية أو منتجاتها الزراعية فى تاريخ مستقبلى، وليس من الضرورى أن تكون أسعار هذه العقود ملائمة لتحديد القيمة العادلة، لأن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية التى بها مشتر راغب وبائع راغب فى الدخول فى التعامل. ونتيجة لذلك لا يتم تسوية القيمة العادلة للأصل الحيوي أو المنتج الزراعى بسبب وجود العقد، وفى بعض الحالات قد يكون عقد بيع أصل حيوي أو منتج زراعى محملاً بخسارة كما هو معرف بمعيار المحاسبة المصرى رقم (28) " المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة " ويطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (28) على العقود المحملة بخسارة .

من 17 إلى 23 (ملغاة)

24- تقترب التكلفة فى بعض الأحيان من القيمة العادلة وبالتحديد عندما :

(أ) تحدث بعض التحويلات الحيوية القليلة بعد تحمل التكلفة الأولية (على سبيل المثال، غرس بذور اشجار فاكهة قبل تاريخ الميزانية مباشرة) .

أو(ب) لا يتوقع أن يكون أثر التحولات الحيوية على السعر هاماً ومؤثراً (على سبيل المثال، النمو الأولى لأشجار الصنوبر التى تأخذ دورة إنتاج تبلغ 30 عاماً).

25- ترتبط الأصول الحيوية غالباً بطبيعتها بالأرض (على سبيل المثال، الأشجار فى الغابات المزروعة). وقد لا توجد سوق منفصلة للأصول التى ترتبط بالأرض

ولكن قد توجد سوق نشطة للأصول المركبة والتي تشمل الأصول الحيوية مثل الأرض البكر وتحسينات الأرض كمجموعة. وقد تستخدم المنشأة المعلومات المرتبطة بالأصول المركبة لقياس القيمة العادلة للأصل الحيوي. فعلى سبيل المثال، قد تخصم القيمة العادلة للأرض البكر وتحسينات الأرض من القيمة العادلة للأصول المركبة للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الحيوية .

المكاسب والخسائر :

26- يدرج الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى للأصل الحيوي بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وعن التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للأصل الحيوي بالأرباح أو الخسائر عن الفترة التى نشأ بها .

27- قد تنشأ الخسارة من الاعتراف الأولى بالأصل الحيوي، لأن تكاليف البيع تخصم عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للأصل الحيوي، وقد ينشأ الربح من الاعتراف الأولى بالأصل الحيوي مثل حالة مولد عجل .

28- يدرج الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى بالمنتج الزراعى بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع في الأرباح أو الخسائر عن الفترة التى نشأ بها .

29- قد ينشأ الربح أو الخسارة من الاعتراف الأولى بالمنتج الزراعى كنتيجة للحصاد .

عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بطريقة يعتمد عليها

30- هناك افتراض بأن القيمة العادلة للأصل الحيوي يمكن أن تقاس بصورة يعتمد عليها، فى حين أن هذا الافتراض قد لا يتحقق عند الاعتراف الأولى بالأصل الحيوي فقط عندما لا تتوافر له أسعار سوقية معلنة وأن المقاييس البديلة للقيمة العادلة أظهرت بوضوح عدم إمكانية الإعتماد عليها، فى هذه الحالة يقاس الأصل الحيوي بتكلفته ناقصاً أية مجمعات للإهلاك وأية مجمعات لخسائر اضمحلال للقيمة. وفور إمكانية قياس القيمة العادلة لهذا الأصل بصورة يعتمد عليها عندئذ تقوم المنشأة بقياسه بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، وفور

استيفاء الأصل الحيوي غير المتداول شروط التبويب كأصل محتفظ به لغرض البيع (أو ضمه إلى مجموعة جارى التخلص منها والتى بوبت كمحتفظ بها لغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"، فمن المفترض أن القيمة العادلة يمكن قياسها بصورة يعتمد عليها .

31- الافتراض الوارد فى الفقرة "30" قد لا يتحقق فقط عند الاعتراف الأولى . فالمنشأة التى سبق أن قاست الأصل الحيوي بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع تستمر فى قياس الأصل الحيوى بأخر قيمة عادلة ناقصاً تكاليف البيع حتى الاستبعاد .

32- تقيس المنشأة فى كل الحالات المنتج الزراعى عند نقطة الحصاد بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، ويعكس هذا المعيار وجهة النظر بأن القيمة العادلة للمنتج الزراعى عند نقطة الحصاد يمكن دائماً قياسها بصورة يعتمد عليها .

33- عند تحديد التكلفة ومجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال فى القيمة، تأخذ المنشأة فى الاعتبار معيار المحاسبة المصرى رقم (2) "المخزون" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (10) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (31) "إضمحلال قيمة الأصول" .

المنح الحكومية :

34- المنح الحكومية غير المشروطة المرتبطة بأصل حيوي والمقاسة بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع يعترف بها في الأرباح أو الخسائر فقط عندما تصبح المنحة الحكومية قابلة للتحصيل .

35- اذا كانت المنحة الحكومية المرتبطة بأصل حيوي قيست بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع مشروطة- بما فى ذلك عندما تتطلب المنحة الحكومية من المنشأة بألا تقوم بأنشطة زراعية محددة - تعترف المنشأة بالمنحة الحكومية في الأرباح أو الخسائر فقط عندما يتم الوفاء بالشروط الخاصة بالمنحة الحكومية.

36- تختلف الشروط والقيود للمنح الحكومية، فعلى سبيل المثال قد تتطلب المنحة الحكومية من المنشأة أن تزرع منطقة محددة لمدة خمس سنوات وتطلب من المنشأة إعادة المنحة بأكملها إذا تمت الزراعة لفترة أقل من خمس سنوات، فى هذه الحالة لا يعترف بالمنحة الحكومية في الأرباح أو الخسائر إلى أن تنتهى الخمس سنوات، فى حين اذا سمحت شروط المنحة الحكومية باحتفاظ المنشأة بجزء من المنحة بناءً على الوقت المنقضى ، فى هذه الحالة تعترف المنشأة بذلك الجزء في الأرباح أو الخسائر على أساس زمنى .

37- اذا ارتبطت المنحة الحكومية بأصل حيوى يقاس بالتكلفة ناقصاً أية مجمعات للإهلاك و أية مجمعات لخسائر الاضمحلال (راجع الفقرة "30")، يطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (12) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".

38- يتطلب هذا المعيار معالجة تختلف عن معيار المحاسبة المصرى رقم (12) ، اذا ارتبطت المنحة الحكومية بأصل حيوي مقاساً بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو أن المنحة الحكومية تتطلب عدم قيام المنشأة بأنشطة زراعية محددة ويطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (12) فقط على المنحة الحكومية المرتبطة بأصل حيوي يقاس بتكلفته ناقصاً أية مجمعات إهلاك وأية مجمعات لخسائر الاضمحلال .

الافصاح:

39- ملغاة.

عامة:

40- على المنشأة أن تفصح عن الأرباح أو الخسائر الكلية الناشئة خلال الفترة الجارية الناتجة عن الاعتراف الأولى بالأصول الحيوية والمنتجات الزراعية وعن التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة للأصول الحيوية .

41- على المنشأة أن تقدم وصفاً لكل مجموعة من الأصول الحيوية .

42- الإفصاح المطلوب بالفقرة "41" قد يأخذ شكل الوصف الكتابى أو الرقمى .

43- تشجع المنشأة على أن تقدم وصفاً رقمياً لكل مجموعة من الأصول الحيوية ، تميز فيه بين الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للتربية أو بين الأصول الحيوية البالغة وغير البالغة حسبما الحال. على سبيل المثال، قد تفصح المنشأة عن القيمة الدفترية للأصول المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للتربية (السلالات) فى مجموعات. وقد تقسم المنشأة تلك القيمة الدفترية بين ما هو بالغ وبين ما هو غير بالغ لتلك الأصول. وتوفر هذه التفرقة معلومات قد تساعد فى تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية. وعلى المنشأة أن تفصح عن الأسس المستخدمة في اعداد تلك التفرقة .

44- الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك هى تلك الأصول التى سوف تحصد كمنتج زراعى أو تباع كأصول حيوية، ومن أمثلة الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك ، المواشى والدواجن التى ينوى إنتاجها فى صورة لحوم أو يحتفظ بها للبيع أو مزارع الأسماك و الحبوب مثل الذرة والقمح والشجر الذى ينمو للحصول على أخشاب، أما الأصول الحيوية المخصصة للتربية فهى تلك الأصول التى يحتفظ بها لأغراض أخرى بخلاف الأصول المخصصة للاستهلاك، على سبيل المثال، المواشى التى ينتج منها اللبن وحدائق العنب وأشجار الفاكهة والأشجار التى يحصد منها أخشاب التدفئة بينما يبقى الشجر نفسه . والأصول الحيوية المخصصة للتربية ليست منتجاً زراعياً بل هي أصول تتجدد ذاتياً .

45- قد تبوب الأصول الحيوية كأصول بالغة أو كأصول غير بالغة، والأصول الحيوية البالغة هى تلك التى حققت مواصفات الحصاد (مثل الأصول الحيوية المخصصة للاستهلاك) أو قادرة على أن تقدم حصاد منتظم (مثل الأصول الحيوية المخصصة للتربية) .

46- اذا لم يتم الإفصاح عن ذلك فى مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية ، على المنشأة أن تصف ما يلى :

(أ) طبيعة أنشطتها المتعلقة بكل مجموعة من الأصول الحيوية .

و (ب) المقاييس غير المالية أو التقديرات للعدد الفعلى لما يلى:

(1) كل مجموعة من الأصول الحيوية فى نهاية الفترة .

(2) محصول المنتجات الزراعية خلال الفترة .

47- ملغاة .

48- ملغاة.

49- على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) الأصول الحيوية وقيمتها الدفترية التى عليها قيود والقيمة الدفترية للأصول الحيوية المرهونة كضمان لالتزامات .

و(ب) قيمة الارتباطات لتطوير أو اقتناء أصول حيوية .

و(ج) استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالنشاط الزراعى .

50- على المنشأة أن تعرض تسوية للتغيرات فى القيمة الدفترية للأصول الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية على أن تتضمن التسوية:

(أ) الربح أو الخسارة الناشئة عن التغيرات فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

و(ب) الزيادة نتيجة الشراء .

و(ج) النقص نتيجة المبيعات والأصول الحيوية المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع (أو تدخل ضمن المجموعة الجارى التخلص منها والمبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) .

و(د) النقص نتيجة الحصاد .

و(هـ) الزيادة الناتجة عن تجميع الأعمال .

و(و) صافى فروق العملة الناشئة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة عرض مختلفة وترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض المنشأة المصدرة للقوائم المالية .

و(ز) أية تغيرات أخرى .

51- يمكن أن تتغير القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للأصل الحيوي نتيجة لكل من التغير الطبيعى وتغيرات السعر بالسوق، ويفيد الإفصاح المنفصل عن التغيرات الطبيعية والسعرية فى تقييم اداء الفترة الحالية والتوقعات المستقبلية وبالتحديد

عندما توجد دورة إنتاج تزيد عن سنة . فى مثل هذه الحالات تشجع المنشأة أن تفصح- بالمجموعة أو بأى شكل آخر - عن قيمة التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع بما فى ذلك الربح أو الخسارة نتيجة للتغيرات الطبيعية ونتيجة التغيرات فى السعر، وهذه المعلومات فى العادة تكون أقل فائدة عندما تكون دورة الإنتاج أقل من سنة، على سبيل المثال ، تربية الدجاج أو زراعة الحبوب.

52- ينتج عن التحول الحيوي فى عدد من أشكال التغيرات الطبيعية كالنمو والاضمحلال والإنتاج والإنجاب وكلها أمور مرنية وقابلة للقياس، وكل تغير من هذه التغيرات الطبيعية له علاقة مباشرة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية ويعتبر التغير فى القيمة العادلة للأصل الحيوي نتيجة الحصاد تغيراً طبيعياً أيضاً .

53- يتعرض النشاط الزراعى أحياناً إلى تقلبات المناخ والأمراض والأخطار الطبيعية الأخرى وإذا وقع هذا الحادث وأدى إلى زيادة بند هام فى الإيراد أو المصروف، يجب الإفصاح عن طبيعة وقيمة هذا البند طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (1) "عرض القوائم المالية". ومن أمثلة هذه الأحداث إنتشار أمراض خبيثة والفيضان والجفاف الشديد والتجمد والأوبئة .

الإفصاحات الإضافية للأصول الحيوية عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه

54- اذا قاست المنشأة الأصول الحيوية بتكلفتها ناقصاً أية مجمعات للإهلاك وأية مجمعات لخسائر الإضمحلال (راجع الفقرة "30") فى تاريخ نهاية الفترة، على المنشأة أن تفصح لتلك الأصول الحيوية عن الآتى:

(أ) وصف للأصول الحيوية .

و (ب) إيضاح سبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه .

و(ج) المدى الذى من الممكن أن تقع فيه تقديرات القيمة العادلة (إذا أمكن ذلك).

و(د) طريقة الإهلاك المستخدمة .

و(هـ) العمر الإنتاجى أو معدلات الإهلاك المستخدمة .

و(و) إجمالى القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك (مع مجمع خسائر الاضمحلال) فى بداية ونهاية الفترة .

55- اذا قامت المنشأة خلال الفترة الحالية بقياس الأصول الحيوية بتكلفتها ناقصا أية مجمعات إهلاك وأية مجمعات لخسائر الاضمحلال (راجع الفقرة رقم "30") تفصح المنشأة عن أية أرباح أو خسائر تعترف بها عند استبعاد هذه الأصول الحيوية، ووفقاً للتسوية المطلوبة فى الفقرة "50" سوف تفصح عن القيم المرتبطة بهذه الأصول الحيوية بشكل منفصل، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التسوية على القيم التالية التى أدرجت فى الأرباح أو الخسائر والمتعلقة بتلك الأصول الحيوية:

(أ) خسائر إضمحلال القيمة .

و(ب) رد خسائر اضمحلال القيمة .

و(ج) الإهلاك .

56- إذا كانت القيمة العادلة للأصول الحيوية المقاسة من قبل بتكلفتها ناقصا أية مجمعات إهلاك وأى مجمع لخسائر الاضمحلال أصبحت قابلة للقياس بصورة يعتمد عليها خلال الفترة الحالية ، على المنشأة أن تفصح عن الآتى بالنسبة لتلك للأصول الحيوية :

(أ) وصف للأصول الحيوية .

و(ب) شرح لماذا أصبحت القيمة العادلة قابلة للقياس بصورة يعتمد عليها.

و(ج) أثر التغير .

المنح الحكومية :

57- على المنشأة أن تفصح عما يلى فيما يتعلق بالنشاط الزراعى الذى يدخل فى نطاق هذا المعيار:

(أ) طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها فى القوائم المالية .

و(ب) الشروط غير المستوفاة والاحتمالات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية .

و(ج) الانخفاض المؤثر المتوقع فى مستوى المنح الحكومية .

الفصل السابع

الأصول غير الملموسة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (38)

المعيار المحاسبى المصرى رقم (23)

محتويات هذا الفصل :

- الملامح والعناصر الأساسية للمعيار.
- شرح أسس الإعتراف والقياس والإفصاح للأصول غير الملموسة .
  - ـ مقدمة .
  - ـ المصطلحات الأساسية .
  - ـ تعريف الأصول غير الملموسة .
  - ـ الإعتراف والقياس المبدئى .
  - ـ تبادل الأصول.
  - ـ البحوث والتطوير.
  - ـ القياس اللاحق.
  - ـ مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (23) المعدل 2015 .

الأصـــول غير الملموســـة

المعيار المحاسبى الدولى IAS 38

المعيار المحاسبى المصرى رقم (23)

جدول يبين أهم الملامح والخصائص للمعيار

العناصر الأساسية	الشرح والمفاهيم والقواعد
1 – الهدف من المعيار	الأصل غير الملموس هو أصل ليس له شكل مادى رغم الاعتراف بوجوده من ناحية الحقوق القانونية والتعاقدية وله قيمة اقتصادية ومنافع مستقبلية ويهدف المعيار إلى إرشاد المنشآت فى تحديد والاعتراف بشكل منفصل بقيمة الاصول غير الملموسة فى قائمة المركز المالى عند توفر شروط معينة يتم استيفاؤها وكذلك ايضاح أسس الاعتراف والقياس والافصاح .
2 – نطاق المعيار	يطبق المعيار على كافة الاصول غير الملموسة فيما عدا : 1. الأصول غير الملموسة التى يغطيها معيار محاسبى آخر. 2. الأصول المالية . 3. أصول الاستكشاف والتقييم للموارد المعدنية . وتصف المعالجة المحاسبية الأمور التالية : 1. تعريف الاصول غير الملموسة . 2. الاعتراف بالأصل وتسجيله فى الدفاتر . 3. تحديد القيمة الدفترية . 4. تحديد ومعالجة خسائر انخفاض القيمة . 5. متطلبات الافصاح .
3 – المفاهيم الاساسية	1. الأصل غير الملموس : تتزايد أهمية الأصول غير الملموسة كموارد للمنظمات ، ومثلها مثل أى أصل آخر يكون للأصول غير الملموسة قيمة بسبب حقوق وامتيازات معينة يمنحها القانون فى

	الغالب لمالكها ، وبخلاف الاصول المادية مثل العقارات والآلات والسيارات ، فإنه ليس للأصل غير الملموسة مضمون مادى ومن أمثلته براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص ، ومعظم الاصول غير الملموسة يقام الدليل على امتلاكها بواسطة مستند أو وثيقة قانونية، وقد زاد نمو وأهمية الاصول غير الملموسة نتيجة التوسع الكبير فى نظم معلومات الحاسبات وتكنولوجيا الانترنت واقبال الشركات المحموم على شراء شركات آخرى باسعار مرتفعة على أمل أن توفر هذه الموارد غير الملموسة منافع مستقبلية كبيرة للشركة المشترية ، أما إذا كان الأصل غير الملموس قد تم تطويره داخلياً بواسطة الشركة ، فيتم قيده كمصروف عند تكبده ، وعند اقتناء الاصول غير الملموسة تقرر الإدارة ما إذا كانت الاصول غير الملموسة لها عمر محدد أم لا ، ولذلك فإن الاصل غير الملموس هو أصل غير نقدى معترف به : - ليس له جوهر مادى . - منفصل بمعنى أنه قادر أن يكون منفصلاً عن المنشأة ويباع او يحول أو يرخص به أو يتداول به أما وحدة او فى عقد ذى علاقة بأصل أو التزام . - ناشئ عن حقوق قانونية تعاقدية أو آخرى دون نظر إلى تلك الحقوق ما إذا كانت يمكن تحويلها أو فصلها عن المنشأة . 2. التطوير : هو تطبيق نتائج البحث أو معرفة آخرى على خطة أو تصميم للانتاج لمواد جديدة – أو محسنة بشكل جوهرى

	أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم أو خدمات قبل بدء الانتاج التجارى أو الاستعمال . 3. البحث : هو تقصى أصلى أو مخطط يتم القيام به بهدف الحصول على معرفة وإدراك علمى أو فنى .
4 – المعالجة المحاسبية 1/4 الاعتراف	1. يتم الاعتراف بأصل غير ملموس (وفقاً لأساس اطار العمل) فى حالة : أ يلبى تعريف الأصل غير الملموس . ب. يحتمل أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية . ج يمكن قياس تكلفة الاصل بشكل يعتمد عليه . ويلاحظ الأصل غير الملموس هو أصل قابل للتحديد وغير نقدى وبدون جوهر مادى . 2. يجب عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً على إنها أصل غير ملموس ، ولا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً على أنها أصل لإنها مصدر غير قابل للتحديد يسيطر عليه المشروع ويمكن قياسه بشكل موثوق بمقدار تكلفته والشهرة المولدة داخلياً غير قابلة للتحديد لإنه لا يمكن فصلها وليست ناشئة من التزام تعاقدى أو حقوق قانونية . 3. يجب عدم الاعتراف بالأسماء التجارية المولدة داخلياً والبيانات الإدارية ، وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة فى مادتها لذلك على إنها أصول غير ملموسة ، ويرجع عدم الاعتراف بأصل غير ملموس لنفقات العلامات التجارية المولدة داخلياً والأنظمة الإدارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة فى مادتها لذلك إلى إنه لا يمكن تمييزها عن تكلفة تطوير العمل ككل ولذلك لا يتم الاعتراف بهذه البنود على أنها

	أصول غير ملموسة ومن أمثل البنود المشابهة تكاليف بدء الأعمال ، تكاليف التدريب ، الاعلانات والترويج .
ب- مدى الاعتراف بالاصول غير الملموسة المولدة داخلياً	1. يصعب فى بعض الاحيان تقييم ما إذا كان أصل غير ملموس مولد داخلياً يستوفى شروط الاعتراف حيث يصعب فى الغالب : أ تحديد ما إذا كان هناك أصل قابل للتحديد سيولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة و ب. تحديد تكلفة الاصل بشكل موثوق ، وفى بعض الحالات لا يمكن تمييز تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً عن تكلفة الاحتفاظ بالشهرة المولدة داخلياً للمشروع أو زيادتها أو إجراء العمليات اليومية . 2. لتقييم ما إذا كان أصل غير ملموس مولد داخلياً يلبى معايير الاعتراف به كأصل ، يجب أن يقوم المشروع بتصنيف عملية توليد الأصل إلى مرحلتين : أ مرحلة البحث : وتعالج النفقات فيها كمصروف . ب. مرحلة التطوير : وتعالج كأصل إذا كانت تلبى معايير الاعتراف وتقاس بالتكلفة . وإذا لم يتمكن المشروع من تمييز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير الداخلى لايجاد أصل غير ملموس ، فإن المشروع يعامل الانفاق على ذلك المشروع كما لو أنه تم تحمله فى مرحلة البحث فقط ويعتبر كمصروف عند تكبده .
القياس اللاحق بعد الاعتراف المبدئى	بعد الاعتراف المبدئى يكون للمنشأة خيار القياس اللاحق أما باختيار نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم ، وأيا كانت السياسة التى يتم اختيارها فإنه يجب تطبيقها على فئة كاملة للأصول غير الملموسة وليس على اصول منتقاة من الفئة نفسها.

	أ – نموذج التكلفة : تكون القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عبارة عن القيمة الدفترية السابقة للاصل غير الملموس ناقصاً مجمع الاستهلاك . ب- نموذج إعادة التقييم : تكون القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عبارة عن قيمته العادلة ناقصاً مجمع الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة إن وجدت ، وتظهر الاصول غير الملموسة المصنفة كمتاحة للبيع بالقيمة الاقل من : أ – القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو ب- القيمة الدفترية .
الاختلاف بين المعيار الدولى والمعيار المصرى.	ويلاحظ أن المعيار المصرى المعدل 2015 قد الغى خيار نموذج إعادة التقييم ولذلك لايتاح للشركات الملتزمة بالمعايير المحاسبية المصرية سوى بديل نموذج التكلفة
استهلاك الاصول غير الملموسة .	1 يجب أن تحدد المنشأة ما إذا كانت الحياة المفيدة لأصل غير ملموس محددة بفترة زمنية معينة أو لها عمر إنتاجى محدد أم أن الحياة المفيدة للأصل ليس لها عمر انتاجى محدد أو يمكن تحديده ، وفى النهاية يجب على المنشأة تحديد طول حياة الاصل غير الملموس أو عدد منتجاته أو مخرجاته أو الوحدات المماثلة المكونة للحياة المفيدة . 2. يتم تطبيق قواعد الاستهلاك وانخفاض قيمة الاصل غير الملموس كما يلى : أ الأصل غير الملموس الذى يكون له حياة مفيدة ونافعة محددة : يتم حساب استهلاك له على أساس منتظم وفقاً لأفضل تقدي لعمره الانتاجى المفيد ويكون مبلغ

	الاستهلاك عبارة عن تكلفة الاصل ناقصاً القيمة المتبقية ، ويجب إجراء اختبار انخفاض القيمة فى حالة وجود مؤشرات لذلك ..
	ب. الاصل غير الملموس الذى لا يكون له عمر انتاجى محدد أو لا يمكن تحديده ، يخضع لاختبار انخفاض القيمة سنوياً ولا يخضع للاستهلاك ، ويجب على المنشأة مراجعة العمر المفيد للأصل والقيمة المتبقية على أساس سنوى .
مكاسب أو خسائر إعادة التقييم .	تعالج عمليات تسوية القيمة الدفترية كما يلى :
	1. إذا وجدت زيادة فى إعادة التقييم ترحل دائنة مباشرة إلى الدخل الشامل الآخر تحت اسم "فائض إعادة التقييم" وفى حالة حدوث العكس فى فترات تالية لنفس الأصل فإنه يتم التقرير عنها فى الارباح والخسائر ، ويلاحظ ما يلى بالنسبة للخسارة التى تنتج من إعادة التقييم :-
	2. يتم الاعتراف مباشرة بهذه الخسارة فى الارباح والخسائر إذا لم يكن هناك رصيد دائن فى فائض إعادة التقييم لنفس الاصل ضمن دخل شامل آخر .
	3. إذا كان هناك رصيد لفائض إعادة التقييم لنفس الأصل فى دخل شامل آخر ، يتم فى هذه الحالة اقفال الخسارة مع فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر وفى حدود ذلك الفائض وإذا وجدت زيادة فى الخسائر عن رصيد فائض إعادة التقييم ترحل مباشرة إلى الأرباح والخسائر .
	بالنسبة لزيادة إعادة التقييم :
	يتم الاعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر (حقوق ملكية) وتجمع فى حقوق الملكية تحت بند فائض اعادة التقييم ، ولكن

	يتم الاعتراف بهذا الفائض فى حساب الارباح والخسائر لامتصاص أى خسائر فى إعادة التقييم لنفس الأصل فى سنوات تالية .
	4. يمكن تحقق فائض إعادة التقييم المجمع فى حقوق الملكية ونقله مباشرة إلى الارباح المحتجزة عند تحققه سواء من خلال سحب الاصل من الخدمة أو التصرف فيه ، وكذلك يمكن تحقيق جزء من الفائض بمرور الوقت حيث يتم استخدام الأصل من قبل المنشأة ، وفى هذه الحالة يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الاستهلاك المحسوب على أساس القيمة الدفترية وفقاً لإعادة التقييم والاستهلاك الذى كان من الممكن الاعتراف به على أساس التكلفة التاريخية للأصل ، ولا يتم النقل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة عبر حساب الأرباح والخسائر .
	5. فى حالة اندماج منشآت الأعمال فإن النفقات على بند ملموس لا يلبى تعريف الاصل غير الملموس ومعاييره ، فإنه يجب أن يكون جزءاً من المبلغ الراجع للشهرة .
	6. يجب إلغاء الاعتراف بالأصل غير الملموس عند التصرف فيه أو عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية من استعماله أو التصرف فيه صفراً ، ويدخل المكسب أو الخسارة الناتج من عدم الاعتراف أو إلغائه فى حساب الارباح والخسائر

جدول (2) يبين البنود الداخلة فى التكلفة عند الاعتراف المبدئى

بيان	عناصر التكلفة التى تدخل	عناصر التكلفة التى لا تدخل
الحصول على الأصل غير الملموس بصفة منفردة	• النقدية المدفوعة . • رسوم استيراد وضرائب غير مستردة ناقصا تكاليف منافع الموظفين وفق المعيار IAS 19 . • رسوم مهنية تتعلق بالاصل مباشرة . • تكاليف اختبار ما إذا كان الآداء جيداً أم لا .	• تكاليف تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة . • تكاليف إجراء أعمال فى موقع جديد لفئة جديدة من العملاء . • تكاليف إدارية وعمومية إضافية. • خسائر التشغيل . • التكاليف المتكبدة عندما يكون الأصل قادراً على التشغيل حسب المستهدف منه ولكنه لم يدخل الخدمة والاستخدام بعد .
أصل غير ملموس تم تطويره	• تكاليف المواد والخدمات المستعملة . • تكاليف منافع الموظفين (حسب تعريفها فى المعيار IAS 19) . • أتعاب التسجيل كحق قانونى . • استهلاك البراءات والتراخيص المستعملة .	• النفقات الإدارية والبيعية غير المباشرة والتكاليف العامة الآخرى ما لم يكن من الممكن نسبتها مباشرة لإعداد الأصل للاستخدام المقصود به . • عدم الكفالات المحددة وخسائر التشغيل المبدئية المتكبدة قبل تحقق الاصل للآداء المخطط . • النفقات على تدريب فريق العمل لتشغيل الأصل .
تبادل الاصول	• القيمة العادلة يوم صفقة التبادل .	
البند يظهر نتيجة اندماج منشآت الأعمال	• القيمة العادلة فى تاريخ الاندماج (الاستحواذ) .	

جدول (3) يبين أمثلة لأنشطة البحوث والتطوير

مرحلة البحث	مرحلة التطوير
1. تكون العملية فى بداية مشروع داخلى، ولا يمكن للمنشأة أن تعترف بوجود أصل غير ملموس لعدم وجود تأكد بأن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة .	1. فى هذه المرحلة يمكن للمنشأة تحديد أن هناك أصل غير ملموس وإظهار أنه سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق إلى المنشأة .
2. فيما يلى أمثلة لأنشطة البحوث : أ- الأنشطة التى تستهدف الحصول على معرفة جديدة . ب- البحوث وتقييم والاختيارات النهائية لتطبيقات نتائج البحث أو أى معرفة آخرى . ج- البحث عن بدائل للمواد والأجهزة أو المنتجات أو العمليات أو النظم أو الخدمات . د- صياغة وتصميم وتقييم والاختيار النهائى للبدائل الممكنة لمواد وأجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم جديدة .	2. فيما يلى أمثلة لأنشطة التطوير : أ- تصميم وإنشاء واختبار النماذج أو النموذج الذى تم اختياره قبل الاستعمال . ب- تصميم الأدوات والأجزاء والقوالب والمستلزمات اللازمة المتضمنة تكنولوجيا جديدة . ج- تصميم وإنشاء وتشغيل إنتاج مجدى اقتصادياً للإنتاج التجارى . د- تصميم وإنشاء واختبار لمواد أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم أو خدمات جديدة أو مطورة .

حالات عملية عن الأصول غير الملموسة

حالـة (1) :

تقوم إحدى شركات تصنيف الدواء بالعديد من الأبحاث والتطوير فى مجال أدوية علاج الأمراض المزمنة، وقد بدأت الشركة فى أول يناير 2015 مرحلة بحث جدى لعلاج مرض مزمن (س) وقد تكبدت خلال مرحلة البحث حتى 5 فبراير 2015 ما قيمته 400000 جنيه، وفى هذا التاريخ تحققت الشركة من تلبية معايير الإعتراف بالاصل غير الملموس نتيجة بدء أنشطة التطوير للإنتاج التجارى الواسع للدواء الجديد، وبلغت تكاليف التطوير خلال الفترة المتبقية من الربع الأول من السنة حتى 31 مارس 2015 ما قيمته 700000 جنيه .

المطلوب : المعالجة المحاسبية لنفقات البحث والتطوير وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (38) .

الحـــل

نفقات البحث وقدرها 400000 جنيه تعتبر مصروف عند تكبدها .

نفقات مرحلة التطوير وقدرها 700000 جنيه يتم رسملتها كأصل غير ملموس .

حالـة (2) :

تكبدت شركة رولا التجارية تحت التأسيس مبلغ 100000 جنيه كمصاريف تأسيس عبارة عن 20000 جنيه تكاليف دراسة الجدوى، و30000 جنيه أتعاب مهنيين لاستخراج الرخص والباقى عبارة عن رسم قيد فى الغرفة التجارية المصرية.

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية لنفقات التأسيس وما قبل التشغيل .

الحـــل

لا تعتبر هذه النفقات بمثابة أصل غير ملموس لأنها لا تلبى تعريف الأصول غير الملموسة وترحل إلى حساب الأرباح والخسائر فى سنة تكبدها .

خلفية عن الاصول غير الملموسة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (IAS 38)

- **مقدمة :**

تكون أسماء الماركات والشهرة مثل كوكا كولا وميكروسوفت – فى كثير من الأحيان – هى الأصل الأكثر قيمة لدى المنشأة ، ولكن تظهر الصعوبة فى تقييمها خاصة عندما تكون متولدة داخلياً وعلى مدى فترة زمنية – وتعتبر الماركات مثال للأصول غير الملموسة- والماركة المولدة داخلياً لا يمكن قياسها بشكل موثوق لا يتم الإعتراف بها فى الميزانية بسبب الصعوبات المحيطة بقياسها .

ومع هذا – فإن المنشأة التى اشترت ماركة تجارية مساوية لتلك الماركات التى يتم توليدها داخلياً – يتم الإعتراف بها فى الدفاتر بعكس تلك الداخلية، وذلك لأنه فى حالة الشراء توجد قيمة عادلة يمكن قياسها ، ويمكن قياس القيمة بموثوقية .

وهذه المعالجة غير المتسقة أدت فى الماضى إلى أن بعض الشركات كانت تستنفذ الماركات المشتراه (أى تستبعدها من الأصول فى الميزانية وترحل هذا المبلغ إلى قائمة الدخل .

- **أهـــداف الفصل :**
  - التعريف بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية .
  - تفهم كيفية تجديد وقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة والمحاسبة عن التصرف فيها .
  - التطبيقات والحالات التدريبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة .

- **المفاهيم الأساسية :**

يعرف الأصل غير الملموس بأنه أصل غير نقدى ليس له جوهر مادى (ملموس) والأصول غير النقدية هى تلك الأصول التى لا تعتبر أصول نقدية (وتعرف

الأصول النقدية بأنها بنود تتحدد قيمتها بمقدار ثابت من النقود مثل المدينين وأوراق القبض والنقدية) .

ويهدف المعيار إلى توصيف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التى لم يتم معالجتها بصفة خاصة فى معايير أخرى، وهذا يتطلب أن تعترف المنشأة بالأصل غير الملموس إذا توافرت معايير معينة كما أنه يحدد كيفية قياس المبلغ الدفترى الخاص بالأصول غير الملموسة وطبيعة الإفصاحات المطلوبة .

ومن أمثلة الأصول غير الملموسة التى تستبعد خصيصاً من هذا المعيار نتيجة تناولها فى معايير أخرى تشمل :

1 – الشهرة والتى تتم المحاسبة عنها بمقتضى المعيار IFRS 3 (اندماج منشآت الأعمال).

2 – الأصول المالية وفق تعريفها فى المعيار IAS 39 الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.

3 – الحقوق التعدينية المتعلقة باستكشاف وتطوير النفقات المتكبدة .

وأحد الفروق الأساسية بين الأصول الثابتة المادية والأصول غير الملموسة هو أن الأولى لها جوهر مادى فى حين أن الثانية ليست كذلك. ويمكن أن تكون التفرقة أحياناً غامضة – مثلاً – حينما يكون البند ذاته ليس له جوهر مادى ، ولكنه معبأ فى شىء له جوهر مادى . مثل برامج غالية فى أسطوانة ممغنطة CD ، أو ترخيص أو براءة اختراع واردة فى وثيقة قانونية أو فيلم على شريط – وفى مثل هذه الحالات – يلزم التقدير لما إذا كان البند يجب المحاسبة عنه طبقاً للمعيار IAS 16 أو المعيار IAS 38 ، فإذا كان Software جزءاً لا يتجزأ من الـ Hardware المتعلق به، حينئذ يجب المحاسبة عنه كجزء من الـ Hardware بمقتضى المعيار IAS 16 الخاص بالأصول الثابتة – ومع هذا – إذا كان قطعة مستقلة من Software حينئذ تتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار IAS 38 الخاص بالأصول غير الملموسة .

وينطبق المعيار IAS 38 بصفة خاصة على النفقات المتكبدة على أنشطة مثل أنشطة الإعلان والتدريب والتجارب والبحوث والتطوير – كما ينطبق المعيار على الحقوق بمقتضى إتفاقيات التراخيص بالنسبة لبنود مثل الصور المتحركة وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات وحقوق الاختراع وحقوق الطبع . وينبغى القياس المبدئى للأصل غير الملموس بالتكلفة .

- **تعريف الأصل غير الملموس :**

كما سبق تعريفه أعلاه فإن التعريف يشمل متطلبات الأصل اللازم تحديده، والسبب فى ذلك هو تمييزه عن الشهرة والتى تنشأ عند شراء منشأة تابعة بأكبر من صافى الأصول ، ولا تتحدد الشهرة بذاتها حيث أنها تمثل منافع اقتصادية مستقبلية تنشأ من الأصول غير القادرة على تحديد مفرد وإعتراف منفصل .

وبالنسبة لتحديد الأصل غير الملموس فإنه يجب أن يكون :

- إما منفصلاً .
- أو ناشئاً من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى .

ويكون الأصل منفصلاً إذا كان يمكن بيعه أو الترخيص به أو تأجيره لطرف آخر بذاته وليس جزءاً من منشأة أعمال، فالحقوق فى فيلم سينمائى أو ممرات هبوط طائرات أو فى الصيد أو حصة البان أو تراخيص تاكسى أو براءات اختراع أو حقوق طبع أو علامات تجارية كلها أمثلة لأصول منفصلة ، ولذلك تقع فى تعريف الأصول غير الملموسة .

- **السيطرة على الأصل :**

إحدى الخصائص الأساسية للأصل هى أن يكون تحت سيطرة المنشأة، وتنتج السيطرة عندما تكون المنشأة قادرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية مولدة باستخدام الأصل وتمنع الآخرين من الحصول على هذه المنافع إلا من خلالها، وينشأ هذا الأمر عادة حينما تكون الحقوق القانونية والتعاقدية ملزمة مثل – العلامات التجارية

وحقوق الطبع وبراءات الاختراع، ووجود الحقوق القانونية- مع هذا – ليس عنصراً أساسياً فى تحديد السيطرة – رغم أنه من الصعب تقديرها فى ظل عدم وجودها.

وفريق العمل (Staff) مثال شائع لأصل ليس للمنشأة عليه سيطرة، ولذلك فإنه لا يلبى تعريف الأصل غير الملموس، ورغم أن المنشأة تتوقع أن مهارات الفريق ومعرفته تؤدى إلى منافع اقتصادية زائدة تتدفق منه إلا أنها ليس لها سيطرة كافية عليه، حيث يمكنهم ترك العمل فى المنشأة بعد اخطارها بوقت قصير .

ومع هذا – فإنه من الممكن أن تبيع المنشأة جزءاً من قائمة العملاء – وهذا البيع ليس اندماج منشآت أعمال ، والقدرة على تبادل علاقات العملاء مثل توفر دليلاً أن للمنشأة قدرة على السيطرة على المنافع الاقتصادية التى تتدفق مستقبلاً من هذه العلاقة ، ولذلك فإنها تفى بتعريف الأصل غير الملموس.

ويكن أن يترتب على المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل غير الملموس المزيد من الإيرادات ، ويمكن أيضاً أن يترتب عليه نقص فى التكاليف نتيجة الحق القانونى – مثلاً فى استخدام التكنولوجيا الجديدة .

- **الإعتراف والقياس المبدئى :**

قبل الإعتراف بأصل غير ملموس فى الميزانية – فهو لا يحتاج فقط تلبية التعريف المشار إليه أعلاه، بل يحتاج كذلك إلى الوفاء ببعض معايير الإعتراف التى تشمل :

- من المحتمل أن تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة.
- يمكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية (بشكل معتمد عليه) .

ويقدم المعيار IAS 38 أمثلة حين تتكبد المنشأة نفقات لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية، ولكن حيث لا يوجد أصل غير ملموس يجب الإعتراف به، هذا الإنفاق بدلاً من ذلك – يجب الإعتراف به كمصروف مباشرة فى قائمة الدخل ، وتشمل الأمثلة الانفاق على أنشطة التجريب وتكاليف التدريب (حتى عندما تكون متعلقة مباشرة بأصل جديد) والإعلان وأنشطة الترويج وأنشطة الإنفاق على الاحلال المكانى .

- **الأصول غير الملموسة التى تم الحصول عليها بشكل منفصل :**

فى معظم الحالات التى يتم فيها الحصول على أصول غير ملموسة بشكل منفصل، مثلاً الماركات والتراخيص والسوفت وير وبراءات الاختراع والتى تلبى معايير الإعتراف الموضحة أعلاه فإنه :

يجب الإعتراف المبدئى للأصل غير الملموس بتكلفته التى تشمل صافى المبلغ المدفوع عنه بعد الضرائب والخصومات التجارية ومضافاً إليه التكاليف المباشرة التى ترجع للحصول عليه ، ويمكن أن تشمل التكاليف الأخرى المنسوبة مباشرة للأصل أمثلة كالأتعاب المهنية أو التكاليف المنفقة على اختبار أداء الأصل ، وهناك تكاليف لا تدخل ضمن تكلفة الأصل مثال إدخال الأصل الجديد فى الأعمال القائمة أو التكاليف العامة الإدارية أو التكاليف غير المباشرة وتكون متطلبات الإعتراف والتوقيت للتكلفة التى ترسمل كجزء من تكلفة الأصل غير الملموس مماثلة لتلك المبينة فى المعيار IAS 16 الخاص بالأصول الثابتة .

ويجب أن تتوقف رسملة التكاليف على الأصل غير الملموس عندما يكون جاهزاً للاستعمال حتى إذا يكن قد تم وضعه بعد فى الاستخدام المستهدف منه أو كان يعمل فى مستويات أقل من الطاقة .

- **مثـــال (1) :**

تحصل منشأة على تكنولوجيا جديدة تطور كثيراً من عمليات التصنيع التى تقوم بها، وفيما يلى بيانات بالتكاليف المتكبدة .

التكلفة الأصلية للتكنولوجيا الجديدة	1000000 جنيه
خصم تجارى	100000 جنيه
تدريب الأفراد على تشغيل العملية الجديدة	50000 جنيه
اختبار عملية الصنع الجديدة	10000 جنيه
خسائر توقف اجزاء أخرى من المصنع أثناء ذلك	20000 جنيه

والمطلوب : تكلفة الأصل (التكاليف الواجب رسملتها كجزء من الأصل غير الملموس)

الحـــل

تكلفة الأصل غير الملموس:

التكلفة	1C30000
(-) الخصم	(100000)
+ اختبار العملية	10000
تكلفة الأصل غير الملموس	910000

- **تبادل الأصول :**

عند تبادل أصل غير نقدى بآخر – فإن الأصل غير الملموس الذى يتم الحصول عليه بقيمته العادلة، وإذا كان من المتعذر قياس القيمة العادلة – مثلاً – عندما لا يمكن القياس بشكل يعتمد عليه – حينئذ يجب الإعتراف به بالقيمة الدفترية المحملة للأصل غير الملموس المبادل به .

- **الأصول غير الملموسة كجزء من إندماج منشآت الأعمال :**

يجب تقدير تكلفة الأصل غير الملموس الذى تم الحصول عليه كجزء من إندماج منشآت الأعمال بالقيمة العادلة فى تاريخ الحصول عليه ، وتتحدد القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذى يمكن به استبدال الأصل بين طرفين راغبين فى عقد الصفقة وعلى بينة بالمعلومات المتعلقة بها وفى صفقة تتم حسب آلية السوق" .

ويمكن ملاحظة القيمة العادلة من سوق نشطة أو صفقات حديثة مماثلة ويمكن استخدام طرق أخرى، أما إذا لم تكن هناك وسائل متاحة للتأكد من القيمة العادلة للأصل غير الملموس بشكل يعتمد عليه ، حينئذ فإن الأصل لا يفى بمعايير الإعتراف وفى هذه الحالات لا يعترف بالأصل غير الملموس كأصل منفصل، وبالتالى سوف تزيد قيمة الشهرة ويوجد افتراض بأنه حينما يكون الأصل غير الملموس قد تم الحصول

عليه كجزء من اندماج منشآت الأعمال، فإنه يعتبر فى هذه الحالة له حياة مفيدة محددة ، أى أنه سيستخدم فى أعمال المنشأة لعدد محدود من السنوات، حينئذ فإن قيمته العادلة يمكن قياسها بشكل يعتمد عليه .

- **الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً :**

لا يجب الإعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخلياً كأصل ، والصعوبات الأساسية فى تقرير ما إذا كان الأصل المولد داخلياً يجب الإعتراف به أم لا، هى التحديد الدقيق لمتى يوجد الأصل وقياس تكلفته بشكل يعتمد عليه ، ومن الصعب التمييز بين تكاليف توليد الأصل غير الملموس عن تلك الخاصة بالحفاظ على وتدعيم العمليات اليومية للمنشأة .

ومن أجل المساعدة فى تحديد الأصل المولد داخلياً، فإن تطوره يعتقد أن يتعلق بمرحلتى البحوث والتطوير، وهاتان المرحلتان متعلقتان بالأصول غير الملموسة وغير قاصرتين على نفقات فى مجال البحوث والتطوير .

- **مرحلة البحوث :**

كل النفقات المحددة على أنها ناشئة خلال مرحلة البحوث يجب الإعتراف بها كمصروف عند تكبدها .

وخلال هذه المرحلة فإن احتمال حدوث منافع اقتصادية مستقبلية تتولد للمنشأة يكون قليلاً ، ومن أمثلة الأنشطة فى مرحلة البحوث ما يلى :

- البحث عن مواد أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم أو خدمات بديلة .
- صياغة وتصميم وتقييم والاختيار النهائى للبدائل الممكنة بالنسبة للمواد أو الأجهزة أو المنتجات أو العمليات أو النظم أو الخدمات الجديدة أو المحسنة .

- **مرحلة التطوير :**

يمكن خلال مرحلة التطوير التعرف على أصل غير ملموس يجب الإعتراف به، ومرحلة التطوير لمشروع هى مرحلة متقدمة على مرحلة البحوث، فهى المرحلة

التالية للبحث ، ومن ثم فإن احتمال تحديد ما إذا كانت هناك احتمالات قوية أن المنافع الاقتصادية ستتولد تكون قد ظهرت ، فمرحلة التطوير سوف تشهد تماماً تصميم وتطوير المنتج أو الأداة أو العملية أو النظام الجديد .

وحتى يمكن الإعتراف بالأصل غير الملموس الناشيء من التطوير، وفى مرحلة التطويل – فإنه يجب استيفاء عدداً من الشروط الهامة حتى يمكن الإعتراف بالأصل غير الملموس وهى :

1 – اكتمال الجدوى الفنية لاكمال الأصل والقدرة على استعماله وبيعه (هذه المتطلبات تتعلق باستكمال العملية حتى يكون ممكناً الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية) .

2 – الوسائل التى تتحقق من خلالها المنافع الاقتصادية المستقبلية وإتاحة الموارد لاستكمال التطوير (وهذه تتعلق بكل من تحديد الأصل ومعايير الإعتراف به) .

3 – القدرة على قياس نفقات التطوير بشكل يعتمد عليه (للوفاء بمعايير الإعتراف).

وكل هذه الخصائص يجب توافرها، والشرط الثانى من هذه المعايير يتطلب بصفة خاصة أن تثبت المنشأة وجود السوق بالنسبة لمخرجات الأصل غير الملموس، أو إذا كان سيستخدم داخلياً أن تثبت وجود منفعة من الأصل غير الملموس .

ويذكر المعيار IAS 38 صراحة أن الماركات والعناوين الرئيسية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المماثلة لا يجب الإعتراف بها كأصل غير ملموس، حيث أن هذه البنود لا يمكن تحديدها بشكل منفصل عن تكلفة تطوير الأعمال ككل وبدلاً من ذلك – فإن هذه البنود تعتبر أجزاء مكونة للشهرة المولدة داخلياً والتى لا يتم الإعتراف بها .

- **تكلفة الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً :**

إذا تم الإعتراف بأصل غير ملموس مولد داخلياً فإنه يجب قياسه بالتكلفة، وهذه تكون منسوبة مباشرة كتكلفة ضرورية لنشأة وإنتاج وإعداد الأصل لاستعماله المقصود، وتشمل هذه التكاليف بين تكاليف أخرى ما يلى :

- المواد والخدمات المستهلكة .
- تكلفة العمل لأولئك الذين شاركوا مباشرة فى توليد الأصل .
- الأتعاب القانونية أو البراءة أو الترخيص .

ومن المهم ملاحظة أن الرسملة للمصروفات تتم فقط بعد دخول المشروع فى مرحلة التطوير، ومن غير الممكن فى وقت الإعتراف بالرسملة فى مرحلة التطوير الإعتراف بأى نفقات استنفذت خلال مرحلة البحوث .

- **مثـــال (2) : الأرقام بالألف جنيه**

تطور إحدى المنشآت مكوناً صيدلياً جديداً فى السنة السابقة اعترفت المنشأة بمبلغ 1000 جنيه كمصروف وخلال السنة الحالية كان الإنفاق هو 1200 جنيه منها 800 جنيه صرفت قبل أن تكون المنشأة قادرة على إثبات أن المكون الصيدلى مستوفى لمعايير الإعتراف به كأصل غير ملموس.

وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بالمكون الصيدلى كأصل غير ملموس بتكلفة 400 جنيه ، وهى المبالغ المنفقة بعد توافر معايير الإعتراف ، أما الـ 800 جنيه المنصرفة من قبل، فيجب ألا تكون جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس المعترف به فى الميزانية

- **تكاليف تطوير موقع Web :**

لموقع Web كثير من الخصائص التى تجمع بين كل من الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، وقد صدر تفسير لذلك هو SIC 32 لتقديم إرشادات عن كيفية معالجة هذه التكاليف .

ويتفق الإرشاد SIC 32 مع المعيار IAS 38 ، ولكنه يقدم الصلة بين المعيار والخصائص المعنية لتطوير موقع Web والذى يبدو واضحاص منه أن موقع Web الذى يتم وضعه لأغراض الترويج والإعلان عن منتجات المنشأة وخدماتها لا يفى

بمتطلبات المعيار IAS 38 لتوليد منافع محتملة مستقبلية ، ومن ثم فإن التكاليف المنصرفة فى هذا يجب اعتبارها مصروف عند تكبدها .

- **القياس اللاحق بعد الإعتراف المبدئى :**

قياس الأصول غير الملموسة عقب الإعتراف المبدئى مماثل لما جاء فى المعيار IAS 16 الخاص بالأصول الثابتة، ويمكن للمنشأة أن تختار المنشأة أما إتباع نموذج التكلفة حيث يتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة كما يلى :

القيمة الدفترية للأصل = تكلفة أصلية – مجمع الاستهلاك – خسائر انخفاض قيمة الأصل أو استخدام نموذج إعادة التقييم .

ويستخدم نموذج إعادة التقييم إذا اختارته المنشأة – فقط – إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشطة، وهذه السوق غير شائعة عملياً – ولكنها موجودة – مثلاً – فى بعض الحالات مثل تراخيص التاكسى والتى يمكن نقلها بحرية .

ويتم استهلاك الأصول غير الملموسة التى يكون لها حياة مفيدة محددة بمدة معينة، وتستهلك على مدار حياتها المفيدة .

ويعتبر الاستهلاك وسيلة لتحميل تكلفة الأصل غير الملموس فى كل فترة، حتى تكون كل تكلفته فى نهاية الحياة المفيدة قد حملت على قائمة الدخل، وفى نهاية حياة الأصل غير الملموس المفيدة فإنه يكون وارداً بقيمة صفر أو بقيمة التخلص منه (قيمة الخردة) .

ويفترض عادة أن القيمة المتبقية (الخردة) لأصل غير ملموس يفترض عادة أنها صفر ما لم تكن مستوفاة معايير أخرى، ويشمل هذا عندما توجد سوق نشطة لهذه البنود ويحتمل أن توجد فى نهاية الحياة المفيدة للأصل بالنسبة للمنشأة أو أن هناك التزام من طرف ثالث أن يشترى الأصل فى نهاية حياته المفيدة .

والقيمة الدفترية للأصل غير الملموس هى المبلغ المعترف به فى الميزانية لكل بند ، وفى هذه الحالة فإنها تمثل :

التكلفة الأصلية للأصل غير الملموس ناقصاً : مجمع الاستهلاك حتى تاريخه.

ويجب أن يبدأ استهلاك الأصل غير الملموس عندما يكون الأصل جاهزاً ومتاحاً للاستخدام داخل المنشأة، ويجب أن تعكس طريقة الاستهلاك النمط الذى تتوقع به المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل عند استخدامه .

وتشمل طرق الاستهلاك الواردة فى المعيار IAS 38 طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص وطريقة وحدات الإنتاج، وإذا لم يكن ممكناً تحديد النمط الذى يتوقع أن تسير عليه المنافع الاقتصادية المستقبلية، فإنه يجب استخدام طريقة القسط الثابت فى هذه الحالة .

وحينما يعاد تقييم الأصل غير الملموس فإن الاستهلاك اللاحق يحسب على أساس المبلغ المعاد تقييمه ، ويبين المعيار عدداً من العوامل الواجب أخذها فى الاعتبار عند تحديد الحياة المفيدة للأصل غير الملموس وتشمل هذه العوامل :

- الاستخدام المتوقع للأصل بواسطة المنشأة ودورة حياة المنتج الأساسية للأصول المماثلة والاعتماد على أصول أخرى فى المنشأة .
- استقرار الصناعة التى تعمل فيها المنشأة والأعمال المتوقعة للمنافسين .
- سرعة التغير التكنولوجى والركود المتوقع .

ويجب الإعتراف بالاستهلاك بشكل عادى فى قائمة الدخل وعلى المنشأة مراجعة فترات وطرق الاستهلاك والقيمة المتبقية فى نهاية العمر الإنتاجى من الأصل غير الملموس فى كل فترة تقارير .

وهناك بعض الأصول غير الملموسة لا يمكن تحديد حياة مفيدة لها (أى تكون لها حياة مفيدة غير محددة) أو لا يوجد حد متوقع للفترة التى يكون فيها متوقعاً توليده منفعة للمنشأة .

ولا ينبغى استهلاك الأصل غير الملموس الذى لا تكون له حياة مفيدة محددة ، ولكن يتم إجراء اختبار انخفاض قيمة له سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى IAS 36 الخاص بانخفاض قيمة الأصول .

• **التخلص من الأصول غير الملموسة :**

يجب استبعاد الأصول غير الملموسة من الميزانية عند بيعها أو عندما يتوقع ألا تأتى بمنافع اقتصادية مستقبلية، وعند استبعاد الأصل غير الملموس من الميزانية فإن الربح أو الخسارة يجب حسابها على أساس أى مبالغ محصلة والمبلغ الدفترى الحالى للأصل، ويجب الإعتراف بأى مكسب أو خسارة مباشرة فى قائمة الدخل.

• **مثـــال (3)**

اشترت منشأة علامة تجارية مقابل 600000 جنيه ، ويقدر أن هذه العلامة التجارية سوف تولد تدفقات نقدية على مدى 15 سنة التالية حيث يعتقد أنه خلال تلك الفترة سوف تقل قيمتها .

لذلك فإن العلامة التجارية سوف يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على مدار 15 سنة ويتم تحميل قائمة الدخل باستهلاك سنوى 40000 جنيه عبارة عن (600000 ÷ 15 سنة) .

وقد عرض طرف آخر شراء العلامة التجارية مقابل 500000 جنيه فى نهاية السنة الخامسة والمبلغ الدفترى المحمل للعلامة التجارية كان 400000 جنيه عبارة عن (600000 – 40000 × 5 سنوات) .

وقبلت المنشأة هذا العرض وباعت العلامة التجارية ، ولذلك يكون القيد :

من مذكورين :

500000	حـ/ نقدية
200000	حـ/ مجمع استهلاك أصول غير ملموسة

إلى مذكورين:

600000	حـ/ الأصل غير الملموس (علامة تجارية)
10000	حـ/ أرباح بيع علامة تجارية

وتقفل أرباح بيع العلامة التجارية فى حـ/ الأرباح والخسائر.

• **الإفصـــاح :**

ينبغى على المنشأة الإفصاح تفصيلياً عن كل فئة من الأصول غير الملموسة لتمكين المستخدمين من تحديد الآليات والعوامل المؤثرة على قيم الأصول غير الملموسة، فإذا كانت المنشأة قد اعترفت بأصول مولدة داخلياً حينئذ فإن معلومات الإفصاح يجب أن تظهر منفصلة عن هذه الأصول ويتم الإفصاح عن :

1 – الاستهلاك لكل الأصول غير الملموسة والطرق المستخدمة فى ذلك .

2 – تحديد البنود السطرية فى قائمة الدخل عندما يحدث انخفاض فى قيمة الأصل غير الملموس.

3 – توفيق كامل للتغيرات فى المبلغ الدفترى للأصول غير الملموسة مثلاً الاضافات والاستهلاك وانخفاض قيمة الأصول والتخلص من الأصول غير الملموسة .

4 – صافى فروق التبادل الناشئة عن التحويل.

5 – المبلغ المجمع لمصروفات البحوث والتطوير المعترف بها كمصروف خلال الفترة.

كذلك إذا وجد أصل غير ملموس سبق تقديره بحياة مفيدة غير محددة يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية المحملة وأسباب الاستمرار فى تقدير أن حياته المفيدة غير محددة .

وعندما يتم رهن الأصل غير الملموس، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك وإذا كانت المنشأة ملتزمة تعاقدياً فى نهاية الفترة بالحصول على أصول غير ملموسة، فإنه يجب الإفصاح عن مبلغ هذا الالتزام .

الأصول غير الملموسة (المعنوية)

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1 - مقدمة وخلفية :

1-1 الغرض من هذا المعيار هو تحديد معايير القياس والإعتراف بالأصول المعنوية التى لا تغطيها معايير أخرى . وسوف يمكن هذا المعيار مستخدمى القوائم المالية من فهم مدى استثمار كيان ما فى مثل هذه الأصول والتغيرات فيها .

2-1 تتصل الموضوعات الرئيسية بطبيعة والاعتراف بالأصول المعنوية وتحديد تكاليفها وتقدير خسائر الاستهلاك والإنخفاض فى القيمة الواجب الإعتراف بها .

2 - النطاق

1-2 يتم تطبيق المعيار عند محاسبة جميع الأصول المعنوية باستثناء :

- الأصول الواقعة ضمن نطاق معيار أخر .
- الأصول المالية كما هى معرفة فى IAS 39 – الأدوات المالية = الإعتراف والقياس.
- حقوق ونفقات التنقيب عن المعادن أو التطوير أو إستخراج المعادن ، البترول ، الغاز الطبيعى وغيرها من الموارد غير المتجددة .

2-2 لا يسرى المعيار على الأصول المعنوية التى تغطيها معايير أخرى مثل :

- الأصول المعنوية المحتفظ بها للبيع فى الإطار المعتاد للأعمال (IAS 2) .
- أصول الضريبة المؤجلة (IAS 12) .
- العقود الإيجارية الواقعة ضمن نطاق IAS 17 .
- الأصول الناشئة من خطط مزايا الموظفين IAS 19 .
- الأصول المالية التى تغطيها المعايير IAS 39 أو IAS 27 أو IAS 28 أو IAS 31 .

- الشهرة التجارية المكتسبة فى اندماج شركات (IFRS 3) .
- تكاليف الإستحواذ المؤجلة والأصول المعنوية الناشئة من عقود التأمين (IFRS 4) (ومع ذلك فإن متطلبات الافصاح عن مثل هذه الأصول المعنوية قابلة للتطبيق) .
- الأصول المعنوية غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع طبقا لـ IFRS 5 .

3-2 فى بعض الحالات ، من الممكن أن يندرج أصل معنوى ضمن أصل مادى ، والمثال الواضح على ذلك هو برامج الكمبيوتر والأفلام واتفاقيات الترخيص . وفى مثل هذه المواقف ، يكون الإجتهاد مطلوباً لتحديد أى العناصر هو الأكثر أهمية ، وفى حالة وجود جهاز محتوى على برمجيات ولا يمكن تشغيله بدون البرمجيات تتم معاملة البند كله كارض ومنشآت ومعدات وفقاً لـ IAS 16 . ومع ذلك فالبرامج التى تتم إضافتها إلى جهاز حاسب آلى ما مثل بعض أشكال برامج كتابة التقارير أو البرامج المضادة للفيروسات ليست مطلوبة لتشغيل الأصل المادى ولذلك يمكن محاسبتها وفقاً لـ IAS 38 .

4-2 يسرى هذا المعيار على النفقات مثل الإعلان والتدريب وتكاليف بدء التشغيل والبحوث والتطوير وبراءات الاختراع والترخيص والأفلام والبرمجيات والمعرفة الفنية والإمتيازات وولاء العملاء والحصة السوقية والمعرفة بالسوق وقوائم العملاء وما شابه ذلك .

3 - تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقاً لـ IAS 38)

الأصل المعنوى : أصل غير نقدى يمكن التعرف عليه وليس له مضمون مادى .

الأصل : مورد يسيطر عليه الكيان نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للكيان .

البحوث : دراسات مبتكرة ومخططة يتم إجراؤها بهدف كسب معرفة أو فهم علمى أو فنى جديد .

التطوير : تطبيق نتائج البحوث أو معرفة أخرى على خطة أو تصميم ما من أجل إنتاج مواد جديدة أو محسنة بصورة جوهرية او أجهزة وأدوات أو منتجات أو عمليات أو نظم او خدمات قبل بدء الإنتاج أو الإستخدام التجارى .

التكلفة : هى المبلغ المدفوع أو القيمة العادلة لتعويض أخر معطى لاقتناء أو انشاء أصل .

العمر الإنتاجى : الفترة التى يتوقع أن يتم خلالها إستغلال أصل ما أو عدد وحدات الإنتاج المتوقع الحصول عليها من إستخدام الأصل .

القيمة المتبقية (أو المتخلفة) للأصل : المبلغ التقديرى ناقص تكاليف التخلص التقديرية الممكن تحقيقه حالياً من التخلص من الأصل إذا كان الأصل فى العمر والحالة المتوقعة عند نهاية عمره الإنتاجى .

المبلغ القابل للإهلاك : تكلفة الأصل ناقص قيمته المتبقية .

الإهلاك : التوزيع المنظم للمبلغ القابل للإهلاك لأصل ما على عمره الإنتاجى المتوقع.

القيمة العادلة : المبلغ الذى يمكن مبادلة أصل ما به بين طرفين ذوى دراية ومتراضيين فى معاملة تتم وفقا لقوى العرض والطلب arm's – Length .

4 ـ شرح وتفسير للتعريفات :

1.4 قابلية التعرف أو التمييز :

من أجل الوفاء بتعريف أصل غير ملموس (معنوى) ، يجب أن يكون الإتفاق على بند ما قابل للتمييز بشكل منفصل من أجل تمييزه عن الشهرة التجارية . ويكون الأصل مستوفياً لمعيار قابلية التعرف فى الأحوال التالية :

- عندما يكون بالإمكان فصله عن الكيان وبيعه أو نقله او ترخيصه أو تأجيره أما على حده (فرديا) أو بالأشتراك مع عقد أو أصل أو إلتزام ذى علاقة .
- عندما يكون قد نشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق قابلة للنقل (التحويل) أو الفصل عن الكيان أو حقوق أو إلتزامات أخرى .

2.4 السيطرة والتحكم :

4-2-1 يسيطر الكيان على أصل ما إذا كان لديه سلطة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من المورد الأساسى وتقييد إمكانية وصول الأخرين إلى تلك المنافع . وفى العادة تنبع هذه السيطرة من حقوق واجبة النفاذ قانوناً . ومع ذلك فوجوب النفاذ القانونى لا يكون ضرورياً إذا كان بالإمكان فرض السيطرة بطريقة أخرى . على سبيل المثال : من ضمن طرق السيطرة إبقاء شيئ ما سراً من خلال سرية العاملين .

4-2-2 ينبغى تناول السيطرة بعناية ، فالكيان قد يستطيع تحديد المهارات الموجودة لدى قوة عمله وقياس تكاليف توفير تلك المهارات لموظفيه (من خلال التدريب) ، ولكن لا يستطيع الكيان عادة السيطرة على المنافع الإقتصادية المتوقعة الناشئة من العمالة الماهرة حيث أنهم يستطيعون الإستقالة من العمل لديه . وحتى إذا كانت المهارات محمية على نحو ما بحيث لا يسمح للموظفين المغادرين باستخدامها فى مكان أخر ، فإن الكيان يكون قد فقد المنفعة المستقبلية للمهارات المغروسة فى الموظف المستقيل .

بالمثل ، فإن شراء قوائم العملاء أو الإنفاق على الإعلان برغم إمكانية تمييزه إلا أنه لا يوفر السيطرة للكيان على المنافع المستقبلية المتوقعة . فالعملاء ليسوا مجبرين على الشراء من الكيان ويمكنهم الذهاب إلى غيره .

3.4 المنفعة الإقتصادية المستقبلية :

من الممكن أن تشمل المنفعة الإقتصادية المستقبلية بالإيراد من بيع منتجات أو خدمات أو عمليات ، ولكنها تشمل أيضا وفورات تكلفة أو منافع أخرى من إستخدام أصل ما ، ويمكن أن يقلل إستخدام الملكية الفكرية التكاليف التشغيلية ولكنه لا ينتج ايراداً .

5 ـ الإعتراف والقياس :

5-1 يمكن الإعتراف ببند ما كأصل معنوى عندما ينطبق عليه تعريف الأصل المعنوى (انظر أعلاه) وتنطبق عليه معايير الإعتراف هذه :

- من المحتمل أن تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية قابلة للاسترداد وسوف تتدفق إلى الكيان – و
- يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق .

2-5 مبدئياً ، سوف تقاس الأصول المعنوية بالتكلفة وتتالف تكلفة الأصول المعنوية المقتناة بشكل منفصل من :

- سعر الشراء ، بما فى ذلك أى رسوم استيراد وضرائب شراء غير قابلة للرد ناقص الخصومات والتنزيلات – و
- تكاليف إعداد أو تجهيز الأصل للإستخدام القابلة للإرجاع مباشرة إلى تهيئته.

3-5 التكاليف القابلة للإرجاع مباشرة تشمل مزايا الموظفين والأتعاب المهنية وتكاليف الإختبارات .

4-5 التكاليف التى لا يمكن إدراجها هى :

- تكاليف طرح منتجات أو خدمات جديدة مثل الإعلان .
- تكاليف مزاولة أعمال جديدة .
- تكاليف إدارية .
- تكاليف متكبدة بينما ينتظر أصل جاهز للإستخدام النشر .
- تكاليف إعادة نشر أصل ما .
- الخسائر التشغيلية المبدئية المتكبدة من التشغيل .

حالة عملية :

فى عالم الشركات ، يلاحظ غالباً أن الشركات تنفق أموالاً طائلة على الحملات الإعلانية لإطلاق منتجات جديدة ، بل أن بعض الكيانات متعددة الجنسيات تستعين بفنانين مشهورين أو نجوم سينما للعمل كسفراء للمنتجات الجديدة . ونظراً لضخامة المبالغ المنفقة على هذه الحملات الإعلانية , فإن هذه الكيانات تعتقد أن المنافع المتولدة من هذا الترويج سوف تدوم فترة أطول من سنة وهكذا فهى تميل إلى تأجيل تكاليف طرح منتجات جديدة إلى فترة 2 – 3 سنوات . وعندما يكون لزاماً اجراء تدقيق للقوائم المالية لهذه الكيانات ، يكون ذلك عادة قضية مثيرة للنزاع والخلاف ،

وعموما يجد المدققون صعوبة شديدة فى اقناع إدارة الكيان بأن المعيار يحظر بشكل قاطع تأجيل مثل هذه التكاليف .

5-5 إذا تم تأجيل دفع المقابل المالى لأصل معنوى ما إلى موعد يتجاوز الآجال الائتمانية المعتادة ، فإن التكلفة تكون السعر النقدى وتتم معاملة الرصيد كنفقة مالية عبر فترة التمويل .

6-5 إذا تم إقتناء الأصول المعنوية كجزء من إندماج شركات حسب التعريف الوارد فى IFRS 3 ، فإن تكلفتها تكون قيمتها العادلة فى تاريخ الإقتناء . ولذلك فإن إحتمال حدوث منفعة إقتصادية مستقبلية ينعكس فى القيمة العادلة ولذلك فإن إحتمال حدوث منفعة إقتصادية مستقبلية المطلوب للإعتراف مفترض مسبقاً . وفى حالة إندماج الشركات ، ينبغى الإعتراف بمثل هذه الأصول المعنوية بشكل منفصل عن الشهرة التجارية .

7-5 إن تقييم القيمة العادلة لأصل معنوى ما فى إندماج للشركات يمكن أن يكون صعباً ، والتقنيات الواضحة هى إستخدام معاملات سوقية أو أسعار معلنة قابلة للمقارنة . وفى بعض الأحيان قد يكون هناك مجموعة من القيم يمكن تخصيص إحتمالات لها .

إن عدم التأكد هذا يدخل فى قياس الأصل بدلاً من إظهار عدم قدرة على قياس القيمة . وإذا كان لأصل معنوى ما عمر محدود (متناه) يفترض عندئذ أن له قيمة عادلة قابلة للقياس بشكل موثوق .

8-5 فى بعض الظروف ، قد لا يكون من الممكن قياس القيمة العادلة لأصل معنوى ما فى إندماج شركات بشكل موثوق بسبب عدم إمكانية فصله أو بسبب عدم وجود تاريخ أو أدلة على حدوث معاملات تبادل بالنسبة للأصل ، وسوف تبنى أى تقديرات للقيمة العادلة على متغيرات غير قابلة للقياس .

9-5 إذا تم اقتناء أصل معنوى ما مقابل أصل أخر ، يقاس الأصل المقتنى عندئذ بقيمته العادلة ما لم ينعدم المضمون التجارى فى التبادل أو كان من المتعذر قياس القيمة العادلة بشكل موثوق ، وفى هذه الحالة ينبغى قياس الأصل المقتنى بالمبلغ المرحل للأصل المتنازل عنه , حيث المبلغ المرحل يساوى

التكلفة ناقص مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض فى القيمة . وبالنسبة لخسائر الإنخفاض فى القيمة ينبغى الرجوع إلى IAS 36 . وفى هذا السياق ، سوف يتم ادراج أى تعويض مستلم نظير الإنخفاض فى القيمة أو فقد أصل ما فى قائمة الدخل .

دراسة الحالة (1) :

حقائـــق :

تمتلك شركة الياسمين حقوق تأليف ونشر فى التسجيلات الأصلية لمطرب مشهور ، وتسمح الاتفاقية الميرمة مع المطرب للشركة بتسجيل وإعادة تسجيل المطرب مدة 5 سنوات . وأثناء فترة الـ 6 شهور الأولى من الاتفاقية يمرض المطرب مرضاً شديداً ويعجز بالتالى عن التسجيل ، وكان لأبد من دفع تكلفة وقت الاستديو المحجوز للشركة خلال الفترة التى لم يستطع المغنى الغناء فيها . وقد تكبدت الشركة هذه التكاليف :

(أ) التكلفة القانونية لإكتساب حق النشر والتأليف = 10 مليون دولار .

(ب) الخسارة التشغيلية (وقت الاستديو الضائع .... الخ) أثناء فترة الاعداد للتشغيل = 2 مليون دولار .

(جـ) حملة إعلانية ضخمة لاطلاق الفنان = مليون دولار .

المطلوب :

أى البنود السابقة تكلفة يمكن رسملتها كأصل معنوى ؟

الحـــل :

(أ) التكلفة القانونية لإكتساب حق التأليف والنشر يمكن رسملتها .

(ب) غير مسموح برسملة " التكاليف التشغيلية " أثناء فترة الإعداد للتشغيل.

(جـ) ليس مسموحاً برسملة الحملة الإعلانية الضخمة لإطلاق الفنان .

6- الأصول المعنوية المولدة داخلياً :

مع الأصول المعنوية المولدة داخلياً ، تثور مشكلات عند تحديد ما إذا كان يوجد أصل يمكن التعرف عليه سوف يولد منفعة إقتصادية مستقبلية وعند تحديد تكلفته بصورة موثوقة .

6-1 الشهرة التجارية :

يقرر المعيار ضرورة الإعتراف بالشهرة التجارية المولدة داخليا كأصل . والمبرر المنطقى لذلك هو أن أى نفقات متكبدة لا ينتج عنها أصل يكون مورداً يمكن التعرف عليه- فهو غير قابل للفصل كما لا ينشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى – أو خاضع لسيطرة الكيان . بالإضافة إلى ذلك ، فإن أى تكاليف متكبدة من غير المحتمل أن يكون بالإمكان التعرف عليها تحديداً بأنها مولدة للشهرة التجارية . ويسقط الموقف الذى يقول بجواز رسملة الفرق بين تقييم ما لمنشأة والمبلغ المرحل لأصوله وإلتزاماته الفردية كشهرة تجارية بقدر ما لا يكون بالإمكان تصنيف ذلك الفرق باعتباره التكلفة وبالتالى لا يمكن الإعتراف به كأصل .

6-2 الأصول الأخرى المعنوية المولدة داخلياً :

يضع المعيار قواعد للإعتراف بالأصول المعنوية الأخرى المولدة داخلياً ويعود بشكل عريض هذه النفقات بأنها البحوث والتطوير ، ويقرر الإعتراف بالعلامات التجارية المولدة داخلياً وقوائم عناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المماثلة لأن النفقات عليها – مثل النفقات على الشهرة التجارية المولدة داخلياً – لا يمكن تمييزها عن تكلفة تطوير المنشأة ككل وبالتالى لا يمكن التعرف عليها بشكل منفصل .

6-2-2 من أجل تحديد ما إذا كان أصل معنوى مولد داخلياً مؤهلاً للإعتراف به، يتم تقسيم توليده إلى مرحلة بحث ومرحلة تطوير . وإذا تعذر تمييز المرحلتين ، فإن الإنفاق بأكمله يصنف كبحوث .

6-2-3 يجب استنفاذ الإنفاق على البحوث (أو مرحلة البحوث فى مشروع داخلى ما) كنفقة عند تكبدها حيث أنه ليس من الممكن إثبات وجود أصل سوف يولد منفعة إقتصادية مستقبلية . وتشمل الأمثلة :

- البحث عن وتقييم وتطبيق اختيار تطبيقات للنتائج أو المعرفة البحثية.
- البحث عن بدائل للمواد أو الأدوات أو المنتجات أو النظم أو العمليات.

- صياغة وتصميم وتقييم وإختيار بدائل محتملة لمواد أو أدوات أو منتجات أو نظم أو عمليات جديدة أو محسنة .

4-2-6 يجوز الإعتراف بنفقات التطوير كأصل معنوى فقط فى حالة استيفاء جميع الشروط التالية :

- إثبات الجدوى الاقتصادية لاستكمال الأصل بحيث يكون متاحاً للإستخدام أو البيع.
- وجود نية لإكمال الأصل وإستخدامه أو بيعه .
- القدرة على إستخدام أو بيع الأصل .
- البرهنة على الكيفية التى سيولد بها الأصل منفعة اقتصادية محتملة ، بما فى ذلك البرهنة على وجود سوق لناتج الأصل أو للأصل نفسه أو منفعة الأصل .
- توافر موارد فنية ومالية كافية لإكمال تطوير الأصل وإستخدامه أو بيعه .
- القدرة على اجراء قياس موثوق للنفقات القابلة للإرجاع إلى الأصل أثناء تطويره .

5-2-6 تشمل أمثلة الأنشطة التى قد لا يجوز الإعتراف بها كأصول معنوية :

- تصميم وإنشاء واختبار النماذج الأصلية أو النماذج قبل الإستخدام .
- تصميم أدوات تتضمن تكنولوجيا جديدة .
- تصميم وإنشاء وتشغيل مصنعاً تجريبياً غير قادر على الانتاج التجارى .
- تصميم وإنشاء واختبار بديل مختار لمواد أو أدوات أو منتجات أو نظم أو عمليات جديدة أو محسنة .

فكرة عملية :

من أجل تنفيذ ما سبق عملياً ، سيكون عموماً من الضرورى وضع خطة عمل للبرهنة على جدوى مشروع ما ، وتوافر الموارد اللازمة والتدفقات النقدية المستقبلية التى يمكن توقع الحصول عليها بدرجة معقولة منه .

فكرة عملية :

فى الغالب الأعم من الأحوال سوق يبدأ المشروع بمرحلة البحوث وبعد فترة من الوقت سوف يدخل فى مرحلة التطوير . وسوف يكون من الضرورى تحديد النقطة الزمنية التى تطور عندها المشروع , وذلك لأن النفقات المتكبدة حتى ذلك التاريخ سوف يتعين الإعتراف بها كنفقة فى قائمة الدخل ، ويمكن رسملة النفقات المتكبدة بعد ذلك التاريخ كأصل معنوى . وليس جائزاً إستخدام أسلوب إستعادة الأحداث الماضية بعد وقوعها وما ينتج عن ذلك بالمطالبة برسملة كامل المبلغ المنفق ، لأن نفقات البحوث يجب تسجيلها كتكلفة فترة جارية expensed لدى تكبدها ولا يسمح المعيار بإعادة قيد تكاليف تم استنفاذها سابقاً . والأمر غير المسموح به للمرء هو مراكمة التكاليف فى حساب ثم دراسة طبيعة المشروع بأسره فقط عند إعداد القوائم المالية فى نهاية السنة , وهل سيحدث له تطوير أم لا لامكان معالجة النفقة كمصروف أو رسملتها.

دراسة الحالة (2) :

حقائق :

شركة هبه شركة حديثة النشأة قام بتأسيسها رجل أعمال مهتم بتقديم خدمات الدعم الهندسى والتشغيلى للشركات الصانعة للطائرات . وقد تلقت الشركة من خلال اتصالات مالكها طلبية مؤكدة من شركة معروفة لصناعة الطائرات لتطوير تصميمات جديدة لنظام تكييف الهواء فى طائراتها .

ومن أجل هذا المشروع احتاجت الشركة إلى أموال بمبلغ إجمالى قدره 1 مليون دولار ، وإستطاعت إقناع شركات تقديم رءوس الأموال للمشروعات وحصلت على تمويل بمبلغ مليون دولار من اثنتين من هذه الشركات فى وادى السليكون .

وفيما النفقات التى تكبدتها شركة هبه من أجل مشروعها للبحوث والتطوير بالترتيب التاريخى :

- 15 يناير 2015 : دفعت 175 ألف دولار لتغطية مرتبات الفنيين (المهندسون والإستشاريون) .

- 31 مارس 2015 : تكبدت 250 ألف دولار لتغطية تكلفة تطوير النظام وإنتاج النموذج الاختبارى .
- 15 يونيو 2015 : دفعت مبلغاً إضافياً قدره 300 ألف دولار نظير تعديل عملية نقل الهواء عبر الأنابيب لضمان إمكانية طرح المنتج فى السوق .
- 15 أغسطس 2015: طورت بتكلفة قدرها 80 ألف دولار النموذج الأول واختبرته فى مكيفات الهواء لضمان توافقه معها .
- 30 أكتوبر 2015 : تمت دعوة مجموعة هامة ضمت شركات أخرى لخدمات الهندسية لحضور مؤتمر لطرح هذا المنتج الجديد ، وبلغ إجمالى تكاليف هذا المؤتمر 50 ألف دولار .
- 15 ديسمبر 2015 : تم الإنتهاء من مرحلة التطوير وتم إعداد ميزانية لتدفقات النقدية . وقدر الربح الصافى عن سنة 2015 بـ 900 ألف دولار.

المطلوب :

ما هى المعالجة المحاسبية المناسبة لمختلف التكاليف المتكبدة أثناء 2015؟

الحـــــل :

تتوقف معالجة التكاليف المختلفة المتكبدة أثناء 2015 على ما إذا كانت هذه التكاليف يمكن رسملتها أم تسجيلها كتكلفة فترة جارية (مصروف) وفقاً لـ IAS 38 ينص بوضوح على أن النفقات المتكبدة أثناء مرحلة البحوث ينبغى إظهارها كتكاليف فترة جارية (أى استنفاذها) expensed ، إلا أن من المهم ملاحظة أن ليس جميع تكاليف التطوير يمكن رسملتها . ويتطلب رسملة التكاليف الوفاء بالمعايير الصارمة التى قدرها IAS 38 . وبناء على المعايير المقررة بواسطة IAS 38 ، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

(1) يمكن القول بأن معيار الجدوى الفنية تم وضعه فى نهاية أغسطس 2015 بعد أن تم إنتاج النموذج الأصلى الأول .

(2) لم يتم الوفاء بمعيار توافر نية البيع أو الإستخدام فى نهاية اغسطس 2015 عندما تم إختبار العينة على مكون تكييف الهواء للتأكد من أنه يعمل ، ولكن لم

يتم التثبت من إمكانية تسويق المنتج إلا فى أكتوبر 2015 ويمكن إرجاع السبب إلى حقيقة أن الكيان كانت لديه شكوك بشأن كون النماذج الجديدة متوافقة مع مكيفات الهواء وأن العينة سوف تحتاج إلى مزيد من الاختبار إذا لم تعمل .

(3) فى أكتوبر 2015 ، ثم التأكد بوضوح من وجود سوق .

(4) من الواضح أن معيار الجدوى المالية والتمويل لم يتم الوفاء به لأن الشركة حصلت على قرض من شركات لتمويل المشروع وكان لديها المواد الخام الضرورية .

(5) استطاعت الشركة قياس تكلفتها بشكل موثوق برغم أن هذه النقطة لم يتم طرحها بشكل واف فى السؤال . وتستطيع الشركة توزيع تكاليف العمل والمواد والمصروفات غير المباشرة بشكل موثوق .

ولذلك فالتكاليف التى تم تكبدها قبل أكتوبر 2015 ينبغى إظهارها كمصروف فترة حالية، والتكاليف الإجمالية الواجب إظهارها كتكاليف فترة حالية هى :

175000 + 250000 + 300000 + 80000 = 805 ألف دولار .

والتكاليف التى تستحق الرسملة هى تلك المتكبدة بعد أكتوبر 2015 ومع ذلك فتكاليف المؤتمر البالغة 50 ألف دولار لن تكون هناك حاجة إلى إظهارها كتكاليف فترة جارية لأنها مستقلة عن عملية التطوير .

وهكذا لا توجد تكاليف كلية يجب رسملتها طبقاً لـ IAS 38 .

7- الإعتراف بنفقة ما :

يشترط المعيار استنفاذ جميع النفقات على أصل معنوى ما كنفقة ما لم يفى بمعيار الإعتراف أو تم اقتناؤه كجزء من عملية إندماج شركات ولا يمكن تمييزه بشكل منفصل ، وفى هذه الحالة يعتبر جزءاً من الشهرة التجارية ويعالج وفقاً لـ IFRS 5 . وتشمل الأمثلة :

- النفقات على أنشطة الإعداد للتشغيل أو على فتح منشآت جديدة (المصروفات قبل التشغيلية).
- النفقات على التدريب .

- النفقات على الإعلان والأنشطة الترويجية .
- النفقات على نقل مكان الكيان أو إعادة تنظيمه كلياً أو جزئياً .

دراسة الحالة (3) :

حقائـــق :

تشمل التكاليف المتكبدة عموماً بواسطة كيان منشأ حديثاً مايلى :

(أ) التكاليف السابقة لإفتتاح منشأة الأعمال .

(ب) الوصفات ، التركيبات السرية ، النماذج والتصميمات والنماذج الأصلية .

(جـ) التدريب ، ولاء العملاء ، والحصة السوقية .

(د) برامج محاسبية مطورة داخلياً .

(هـ) وضع خطة تجريبية .

(و) الترخيص والاتاوة Royalty والاتفاقيات .

(ز) حقوق التشغيل والبث الاذاعى .

(ح) الشهرة التجارية المشتراه فى عملية اندماج للشركات .

(ط) عقار مسجل ببراءة إختراع ومطور من جانب الشركة للإستخدام الطبى .

(ى) ترخيص بتصنيع أجزاء معدات جديدة بواسطة هبة حكومية .

(ك) تكلفة الدورات التى تحضرها الإدارة فى إدارة هندسة الجودة .

(ل) إعلان تليفزيونى من شأنه أن ينشط المبيعات فى صناعة التكنولوجيا .

المطلوب :

أى التكاليف سالفة الذكر تستحق الرسملة وفقاً لـ IAS 38 ، وأيها يجب تسجيلها كمصروف عند تكبدها ؟

الحـــل :

التكاليف المستحقة للرسملة تشمل (ب) ، (هـ) ، (و) ، (ز) ، (ح) ، أما بالنسبة للبند (ى) فبعد الإعتراف المبدئى بالتكلفة ، يمكن الإعتراف بالأصل والمنحة بالقيمة العادلة .

هذه التكاليف تستحق الرسملة وفقاً لـ IAS 38 للأسباب التالية :

- لأنها مستوفية لمعايير " قابلية التمييز " (أى أنها قابلة للفصل أو تنشأ من حقوق تعاقدية).

- من المحتمل أن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى الكيان .
- هذه التكاليف يمكن قياسها بشكل موثوق .

وتشمل التكاليف التى ينبغى إظهارها كتكلفة فترة جارية بسبب عدم استيفائها المعايير الواردة فى IAS 38 فهى (أ) ، (جـ) ، (د) . والبند (ط) حالة لأصل مولد داخلياً يمكن رسملته فقط إذا استوفى معيار التطوير . والقضية الرئيسية المرتبطة بالنسبة (ك) هى أن الكيان ليس له سيطرة على قوة عمله وبرغم المنفعة الواضحة المرتبطة بالبند (ل) بالنسبة للمنشأة ، إلا أن تلك المصروفات على الإعلان لا تفى بمعيار " السيطرة " .

8 ـ تكاليف تطوير مواقع الويب :

8-1 خلق ظهور الإنترنت طرقاً جديدة لأداء المهام لم تكن معروفة فى الماضى . ويوجد لمعظم الكيانات موقع خاص بها على الويب يتم من خلاله التعريف بالكيان وبمنتجاته وخدماته للعالم بأسره . ويوجد لموقع الويب خصائص الأصول المادية والمعنوية معاً . وفى ظل تكبد كل كيان فعلياً تكاليف عند إنشاء موقع له على الإنترنت ، برزت حاجة حقيقية لدراسة هذا الموضوع من منظور محاسبى ، وتم إصدار تفسير تناول موضوع تكاليف مواقع الإنترنت : SIC 32 ، الأصول المعنوية – تكاليف مواقع الويب .

8-2 يضع SIC 37 قواعد إرشادية لمعالجة تكاليف مواقع الويب طبقاً لمعايير رسملة التكاليف فى IAS 38 . وفقاً لـ SIC 32 ، فإن موقع الويب الذى يتم تطويره بغرض ترويج والإعلان عن منتجات وخدمات الكيان لا يفى بمعايير رسملة التكاليف وفقاً لـ IAS 38 وهكذا فالتكاليف المتكبدة عند إنشاء موقع على الإنترنت ينبغى إظهارها كتكلفة فترة جارية .

9 ـ القياس بعد الإعتراف :

9-1 ينص المعيار على أنه بعد الإعتراف يجوز قياس الأصول المعنوية بإستخدام أما نموذج تكاليف أو نموذج إعادة تقييم ، ومع ذلك فى حالة إستخدام نموذج

إعادة التقييم ، تعامل جميع الأصول المندرجة ضمن فئة واحدة بشكل متماثل ما لم ينعدم وجود سوق منشطة لتلك الأصول .

2-9 تشير " فئات الأصول المعنوية " إلى مجموعات من الفئات المتماثلة مثل براءات الإختراع والعلامات التجارية ؟ حقوق الامتياز أو العلامات التجارية . والأصول فى كل فئة يجب أن تعامل بشكل متساوى لتفادى وجود مزج من التكاليف والقيم .

3-9 فى حالة اختيار نموذج التكاليف ، فإنه بعد الإعتراف المبدئى ، يتم ترحيل الأصل المعنوى بالتكلفة ناقص مجمع الإستهلاك وخسائر الانخفاض فى القيمة .

4-9 فى حالة إستخدام نموذج إعادة التقييم ، يتم ترحيل الأصل المعنوى بقيمته العادلة ناقص مجمع الإستهلاك وخسائر الانخفاض فى القيمة التالية . ويتم تحديد القيم العادلة من واقع سوق نشطة وتتم إعادة تقييمها بإنتظام كافى لضمان عدم إختلاف المبلغ المرحل فى تاريخ الميزانية العمومية عن قيمته العادلة بشكل جوهرى .

فكرة عملية :

يتم تحديد عمليات إعادة التقييم فقط بالرجوع إلى سوق نشطة ، ولا يجوز إستخدام نماذج التقييم والتقنيات الأخرى . وفى هذا الصدد ، فإن السوق النشطة هى السوق التى تكون الأصناف المتاجر فيها متجانسة ويمكن إيجاد مشتريين وبائعين متراضين فى أى وقت والأسعار متاحة للجمهور . ولذلك ففى معظم الأحوال لن يكون نموذج إعادة التقييم نموذجاً قابلاً للإستخدام بشكل واقعى . والعلامات التجارية وعناوين الأفلام وما شابه ذلك لها طبيعة فردية متفردة لذلك لا ينطبق عليها معيار التجانس .

3-9 فى حالة إستخدام نموذج أعادة التقييم ، فإنه فى تاريخ إعادة التقييم ، يتم حذف مجمع الإستهلاك وخسائر الإنخفاض فى القيمة من التكلفة ثم إجراء uplifling للمبلغ الصافى للمبلغ المعاد تقييمه أو يعاد بيانها بشكل متناسب مع اعادة بيان المبلغ المرحل الإجمالى بحيث يساوى المبلغ الصافى القيمة العادلة .

دراسة الحالة (4) :

حقائـــق :

تملك شركة نورهان رخصة تشغيل سيارات أجرة يمكن نقلها بحرية ، وقد حصلت على هذه الرخصة فى 1 يناير 2015 بتكلفة مبدئية قدرها 10 آلاف دولار. والعمر الإنتاجى للرخصة 5 سنوات (بناء على التاريخ الذى ينتهى عنده سريانها) . ويستخدم الكيان طريقة القسط الثابت لإستهلاك الأصل المعنوى .

مثل هذه التراخيص كثيراً ما تتم المتاجرة فيها سواء بين شركات تشغيل سيارات الأجرة القائمة أو مع الأفراد الراغبين فى تشغيل سيارات أجرة . وفى تاريخ الميزانية العمومية فى 31 ديسمبر 2015 وبسبب زيادة مسموحة من قبل الحكومة فى أجور التاكسيات كانت القيم التجارية لمثل هذا الترخيص 12 ألف دولار. وكان مجمع الإستهلاك فى 31 ديسمبر 2015 هو 4 آلاف دولار .

المطلوب :

ما هى قيود اليومية المطلوبة فى 12/31/ 2 × 20 لعكس الارتفاع / الانخفاض فى القيمة المرحلة (التكلفة أو المبلغ المعاد تقييمه ناقص الإهلاك المتراكم) عند إعادة تقييم رخصة التشغيل بناء على القيم التجارية لرخصة مشابهة ؟ أيضاً ما هى القيمة المرحلة للأصل المعنوى بعد إعادة التقييم ؟

الحـــل :

قيود اليومية المطلوب تسجيلها فى دفاتر الحساب هى :

4000	أصل معنوى – مجمع الاستهلاك
4000	أصل معنوى – تكلفة

(حذف مجمع الاهلاك من تكلفة الأصل)

6000	أصل معنوى – تكلفة
6000	احتياطى إعادة التقييم

(رفع القيمة الدفترية الصافية إلى المبلغ المعاد تقييمه)

والنتيجة النهائية هى أن الأصل له قيمة دفترية معدلة بمبلغ 12 ألف (10 آلاف دولار – 4000 + 6000) .

6-9 يتم تصنيف زيادة إعادة التقييم كجزء من حقوق الملكية ما لم تعكس خسارة انخفاض فى القيمة معترف بها سابقاً ، وفى هذه الحالة تقيد فى الجانب الدائن من قائمة الدخل . وإذا حدثت فى السنوات التالية إنخفاضات إعادة تقييم بالنسبة لنفس الأصل يجوز خصم هذه الإنخفاضات من احتياطى إعادة التقييم القابل للتطبيق على ذلك الأصل ، وإلا وجب خصم الإنخفاض من الربح .

7-9 أى إحتياطى إعادة تقييم متعلق بأصل معنوى معين يتم نقله إلى الأرباح المحتجزة عند تحققه . ويمكن أن يحدث ذلك عند التخلص ، برغم أنه يجوز معاملة الاستهلاك الاضافى الناتج من إعادة التقييم كتحقق لذلك الفائض ونقل هذا المبلغ من احتياطى إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة . ولا يجوز بأى حال من الأحوال قيد إحتياطى إعادة التقييم أو جزء منه فى الجانب الدائن من قائمة الدخل .

10 ـ العمر الإنتاجى :

1-10 يجب تقييم العمر الإنتاجى لأصل معنوى ما عند الإعتراف به أما بأنه محدد أو غير محدد. وإذا قرر التقييم أن العمر محدد يجب عندئذ تحديد طول العمر الإنتاجى أو عدد الوحدات التى سيتم إنتاجها . ويمكن تحديد العمر الإنتاجى بأنه غير محدد عندما لا يكون هناك حد متوقع للفترة التى سيواصل فيها الكيان الحصول على منفعة إقتصادية من الأصل . ويجب أخذ جميع العوامل ذات الصلة فى الأعتبار عند إجراء هذا التقييم وتشمل :

- الإستخدام المتوقع بواسطة الكيان وما إذا كان يمكن إستخدامه بواسطة فرق إدارة جديدة .
- دورات حياة المنتج .
- معدلات التغير الفنى أو التجارى .
- استقرار الصناعة .
- الأفعال المحتملة من جانب المنافسين .

- القيود القانونية .
- ما إذا كان العمر الإنتاجى متوقف على الأعمار الإنتاجية لأصول أخرى .

2-10 كلمة " غير محدد " لا تعنى " لا متناه " . بالإضافة إلى ذلك ينبغى عدم تأسيس التقييمات على مستويات الإنفاق المستقبلى إلى جانب المستويات التى تكون مطلوبة فى العادة للمحافظة على الأصل عند مستوى أدائه الأولى .

11 ـ الاستهلاك (الإطفاء) :

1-11 يتم توزيع المبلغ القابل للإهلاك للأصول المادية ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة على عمرها الإنتاجى . والمبلغ القابل للإهلاك هو تكلفة الأصل (أو مبلغ أخر محل التكلفة فى نموذج إعادة التقييم مثلاً) ناقص قيمته المتبقية . ويبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل جاهزا للإستعمال ويتوقف عندما يتم الغاء الإعتراف به أو يعاد تصنيفه بأنه محتفظ به للبيع وفقا لـ IFRS 5 .

2-11 يفترض أن القيمة المتبقية صفر ما لم يوجد إلتزام من جانب طرف ثالث باقتناء الأصل فى نهاية عمره الإنتاجى أو كانت توجد سوق نشطة للأصل وكان بالإمكان تحديد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق ، وكان من المحتمل أن السوق النشطة ستظل قائمة فى نهاية العمر الإنتاجى للأصل .

3-11 ولذلك فالأصل الذى له قيمة متبقية ليست صفراً يفترض أن الكيان سيتخلص من الأصل قبل نهاية العمر الاقتصادى للأصل .

4-11 يشترط المعيار أن يعاد تقييم القيمة المتبقية فى تاريخ كل ميزانية عمومية ، وتعامل أى تغيرات كتغيرات فى التقديرات المحاسبية . وفى الواقع العملى ، من المستبعد أن يكون لذلك أى تأثير فى ضوء الافتراض الأساسى المسبق الذى يقول أن القيمة المتبقية صفر .

5-11 وبالمثل يتم إعادة تقدير العمر الإنتاجى سنوياً . وتعامل أية تغيرات كتغيرات فى التقديرات المحاسبية .

6-11 لا يجوز استهلاك الأصول المعنوية ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ، ومع ذلك يجب اختبار الأصل سنوياً لمعرفة أن كانت قيمته قد انخفضت وعندما توجد دلائل على حدوث إنخفاض فى القيمة ، يقدم IAS 36 قواعد إرشادية

بشأن الانخفاض فى القيمة. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يعاد تقييم تقدير عمر إنتاجى ما غير محدد فى تاريخ كل ميزانية عمومية ، إذا تغير التقييم ، يعامل التغير كتغير فى التقدير المحاسبى .

12 ـ الإنخفاض فى القيمة :

يجب على الكيانات تطبيق أحكام IAS 36 عند تقدير مبلغ الأصول المعنوية القابل للاسترجاع وتوقيت وكيفية تقدير ما إذا كانت قيمة أصل ما قد انخفضت .

13 ـ عمليات الإخراج من الخدمة والتخلص :

13-1 يتم الغاء الإعتراف بالأصول المعنوية عند التخلص منها أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو التخلص منها .

13-2 أى مكسب أو خسارة على الغاء الإعتراف هو الفرق بين عائدات التخلص الصافية – إن وجدت – ناقص المبلغ الدفترى المرحل للأصل . ويتم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة فى قائمة الدخل .

14 ـ الإفصاحات :

14-1 يشترط المعيار إجراء الإفصاحات التالية لكل فئة أصول معنوية والتمييز بين الأصول المولدة داخلياً والأصول الأخرى :

- ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية محددة أم غير محددة وإذا كانت محددة ما هى الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة .
- طرق الاستهلاك المستخدمة .
- إجمالى المبلغ الدفترى المرحل ومجمع الاستهلاك وخسائر الإنخفاض فى القيمة فى بداية ونهاية الفترة .
- البنود السطرية فى قائمة الدخل المدرج فيها الاستهلاك .
- الإضافات ، مع بيان بشكل منفصل تلك المولدة داخلياً وتلك المستحوذ عليها بشكل منفصل وتلك المستحوذ عليها من خلال إندماجات الشركات .
- الأصول المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع وفقاً لـ IFRS 5 .
- الإرتفاعات أو الإنخفاضات أثناء الفترة والناتجة من عمليات إعادة التقييم .
- خسائر الإنخفاض فى القيمة .

- عمليات عكس خسائر الانخفاض فى القيمة .
- الإستهلاك المعترف به أثناء الفترة .
- فروق الصرف الصافية عند إعادة الترجمة .
- تغيرات أخرى أثناء الفترة .
- بالنسبة للأصول ذات الأعمار الإنتاجية غير محددة المدة ، المبلغ المرحل للأصل والأسباب المؤيدة لإجراء مثل هذا التقييم .
- وصف المبلغ المرحل وفترة الاستهلاك المتبقية لأى أصول معنوية مهمة للقوائم المالية للكيان .
- وجود المبالغ المرحلة لأصول معنوية حق ملكيتها مقيد أو مرهون كضمان للإلتزامات .
- الإلتزامات التعاقدية باقتناء أصول معنوية .
- الأصول المعنوية المقتناه عن طريق المنح الحكومية والمعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة ، بما فى ذلك قيمها العادلة ومبلغها المرحل وما إذا كانت قد رحلت بعد ذلك وفقاً لنموذج التكاليف أم إعادة التقييم .
- مبلغ نفقات البحوث والتطوير المقيد كتكلفة فترة جارية expensed أثناء الفترة .

14-2 إذا تم بيان الأصول المعنوية بمبالغ معاد تقييمها ، يجب فى هذه الحالة الإفصاح عن النقاط التالية :

- بالنسبة لكل فئة أصول :
  - تاريخ إعادة التقييم .
  - المبلغ المرحل .
  - المبلغ المرحل الذى كان سيتم الإعتراف به لو أن نموذج التكاليف قد تم إستخدامه .
- فائض إعادة التقييم المتصل بالأصول المعنوية فى بداية ونهاية المدة ، مع بيان التغيرات التى حدثت أثناء المدة وأية قيود على التوزيعات للمساهمين.
- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة فى تقدير القيم العادلة .

3-14 بالإضافة إلى الإفصاحات السابقة ، من المحبذ أن تفصح الكيانات عن وصف لأى أصول معنوية مستهلكة بالكامل لا تزال مستخدمة وأى أصول معنوية هامة يسيطر عليها الكيان ولكن ليست معترف بها كأصول بسبب عدم استيفائها معايير الإعتراف .

أسئلة الاختيار من إجابات متعددة :

1 - قامت شركة دوت . كوم منشأة حديثاً بتعيينك مستشاراً مالياً لها ، وكان الكيان قد إنتهى مؤخراً من مشروع بحوث وتطوير ويطلب مشورتك بشأن دقة الأقوال التالية لأحد المساهمين فيه . أى الأقوال التالية دقيق ؟

(أ) التكاليف المتكبدة خلال " مرحلة البحوث " يمكن رسملتها .

(ب) التكاليف المتكبدة أثناء " مرحلة التطوير " يمكن رسملتها إذا تم الوفاء ببعض المعايير مثل إثبات الجدوى الفنية للمشروع .

(جـ) يمكن رسملة تكاليف تدريب الفنيين المستخدمين فى البحوث .

(د) ينطبق على تصميم الأدوات والأجهزة تصنيف الأنشطة البحثية .

الإجابة : (ب)

2 - أى البنود التالية لا ينطبق عليه وصف الأصل المعنوى ؟

(أ) برامج الحاسب الآلى .

(ب) براءة الإختراع المسجلة .

(جـ) حقوق التأليف والنشر غير المحمية .

(د) كمبيوتر إلنوت بوك .

الإجابة : (د)

3 - أى البنود ينطبق عليه وصف الأصل المعنوى طبقاً لـ IAS 38 ؟

(أ) الإعلان والترويج عند إطلاق منتج ضخم .

(ب) الرسوم الدراسية المدفوعة للموظفين الذين يقررون الإشتراك فى برنامج الدراسات العليا لنيل الماجستير فى إدارة الأعمال بجامعة هارفارد أثناء عملهم فى الشركة .

(جـ) الخسائر التشغيلية أثناء المراحل الأولى للمشروع .

(د) التكاليف القانونية المدفوعة لمحاميين الملكية الفكرية لتسجيل براءة اختراع .

الإجابة : (د)

4 - بعد الإعتراف به ، يمكن ترحيل الأصول المعنوية :

(أ) بالتكلفة ناقص مجمع الإهلاك.

(ب) بالتكلفة ناقص مجمع الإهلاك ناقص مجمع خسائر انخفاض القيمة .

(جـ) بالمبلغ المعاد تقييمه ناقص مجمع الإهلاك .

(د) بالتكلفة زائد الزيادة الإفتراضية فى القيمة العادلة منذ إقتناء الأصل المعنوى .

الإجابة : (ب)

5 - أى الإفصاحات التالية غير مطلوب وفقاً لـ IAS 38 ؟

(أ) الأعمار الإنتاجية للأصول المعنوية.

(ب) مطابقة (تسوية) المبلغ المرحل وبداية المدة ونهاية المدة .

(جـ) الإلتزامات التعاقدية باقتناء أصول معنوية .

(د) القيمة العادلة لأصول معنوية متشابهة مستخدمة من قبل المنافسين .

الإجابة : (د)

الأصول غير الملموسة

المعيار المحاسبى المصرى رقم (23) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

1- يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التى لم يتناولها على وجه التحديد أى معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من المنشأة الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط فى حالة الوفاء ببعض المتطلبات. ويحدد هذا المعيار أيضاً كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة كما يتطلب إفصاحات محددة عن هذه الأصول.

نطـاق المعيـار :

2- يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة فيما عدا :

(أ) الأصول غير الملموسة التى يغطيها معيار محاسبى آخر.

و(ب) الأصول المالية ، كما جاء تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى رقم (25) "الأدوات المالية- العرض".

و(ج) الاعتراف وقياس وتقييم أصول التنقيب (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (36) " التنقيب وتقييم الموارد التعدينية")

و(د) النفقات المتعلقة بالتنقيب عن أو تطوير واستخراج الثروات المعدنية والزيت والغاز الطبيعى والموارد غير المتجددة المتشابهة وحقوق التعدين الخاصة بها .

3- فى حالة وجود معيار محاسبة مصرى آخر يتعامل مع نوع خاص من الأصول غير الملموسة، فتطبق المنشأة ذلك المعيار الآخر بدلاً من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال لا يطبق هذا المعيار على:

(أ) الأصول غير الملموسة المقتناة بغرض البيع فى سياق النشاط المعتاد (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (2) "المخزون" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (8) "عقود الإنشاء").

(ب) الأصول الضريبية المؤجلة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (24) "ضرائب الدخل").

(ج) عقود التأجير التى تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (20) الخاص بعمليات التأجير التمويلى.

(د) الأصول الناتجة عن مزايا العاملين (راجع معيارالمحاسبة المصرى رقم (38) "مزايا العاملين") .

(هـ) الأصول المالية كما جاء تعريفها فى معيار المحاسبة المصرى رقم (25) حيث يغطى معيار المحاسبة المصرى رقم (42) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (17) "القوائم المالية المستقلة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (18) "الاستثمارات في شركات شقيقة".

(و) الشهرة الناشئة عن تجميع الأعمال (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال").

(ز) تكاليف الاقتناء المؤجلة والأصول غير الملموسة الناشئة عن حقوق تعاقدية بموجب عقود مع شركات تأمين ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (37) "عقود التأمين" حيث يحدد ذلك المعيار متطلبات الإفصاح لتكاليف الاقتناء المؤجلة هذه وليس لتلك الأصول غير الملموسة. وبالتالى يطبق هذا المعيار على هذه الأصول غير الملموسة .

(ح) الأصول غير الملموسة غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (أو التى تدخل ضمن مجموعة الإستبعادات المبوبة على أنها محتفظ بها لغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

4- عندما يتضمن أحد الأصول الملموسة أصول غير ملموسة مثل الأقراص المدمجة (فى حالة برمجيات الكمبيوتر)، أو الوثائق القانونية (فى حالة التراخيص او براءة الاختراع أو الأفلام)، يتطلب الأمر استخدام الحكم الشخصى فى تحديد العنصر الذى يتمتع بأهمية أكثر ومن ثم تحديد المعيار واجب التطبيق (معيار المحاسبة المصرى رقم (10) الأصول الثابتة أو هذا المعيار). فعلى سبيل المثال، فإن برمجيات الكمبيوتر المتعلقة بالتحكم فى عمل آله معينة والتى لا يمكن القيام بعملية التشغيل بدونها، يتم اعتبارها جزءاً مكملاً لهذه الآلة ويتم معالجتها كأصول ثابتة. وعندما لا يتم اعتبار برمجيات الكمبيوتر جزءاً مكملاً يتم معالجتها كأصول غير ملموسة وفقاً لهذا المعيار.

5- يطبق هذا المعيار – ضمن أشياء أخرى – على النفقات المتعلقة بالإعلان، والتدريب وتلك السابقة على بدء التشغيل، وأنشطة الأبحاث والتطوير. وعلى الرغم من أن أنشطة الأبحاث والتطوير قد ينتج عنها أصل مادى ملموس إلا أنها تهدف فى المقام الأول إلى تطوير المعرفة وبالتالى يعتبر العنصر المادى مكوناً ثانوياً بالنسبة لمكونات الأصل غير الملموس .

6- ملغاه.

7- يستثنى من تطبيق أى معيار الحالات والأنشطة والمعاملات المتخصصة للغاية التى تظهر فيها موضوعات محاسبية تحتاج إلى معالجة مختلفة. وتظهر هذه الموضوعات عند المحاسبة عن النفقات المتعلقة بالتنقيب عن أو تطوير أو استخراج الثروات المعدنية أو الزيت أو الغاز وذلك فى الصناعات الإستخراجية وفى حالات عقود التأمين وبالتالى لا ينطبق هذا المعيار على النفقات على هذه الأنشطة والعقود إلا أنه ينطبق على أصول أخرى غير ملموسة مستخدمة (مثل برامج الكمبيوتر) ونفقات أخرى يتم تحملها (مثل تكاليف بدأ التشغيل) فى الصناعات الإستخراجية أو تلك النفقات التى تتحملها شركات التأمين .

تعريفات :

8- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها :

الاستهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للاستهلاك من قيمة الأصل غير الملموس على مدار الاستفادة المتوقعة منه .

الأصل هو مورد :

(أ) تتحكم فيه المنشاة نتيجة لأحداث سابقة .

و (ب) من المرجح أن تتدفق منه منافع اقتصادية للمنشاة.

القيمة الدفترية : هى قيمة الأصل فى قائمة المركز المالى بعد خصم مجمع الاستهلاك الخاص به ومجمع الخسارة الناتجة عن الاضمحلال.

التكلفة : هى مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوع أو القيمة العادلة للمقابل الذى قدم من أجل الحصول على الأصل عند اقتنائه أو إنشائه او المبلغ الخاص بهذا الأصل عند الاعتراف به أولياً طبقاً للمتطلبات المحددة لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى مثل معيار المحاسبة المصرى رقم (39) "المدفوعات المبنية على أسهم " .

القيمة القابلة للاستهلاك : هى تكلفة الأصل، أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة ناقصا القيمة المتبقية له .

التطوير : هو تطبيق نتائج الأبحاث وغيرها من المعارف على خطة أو تصميم ما بغرض تقديم إنتاج جديد أو محسن بشكل جوهرى لمواد و أدوات أو منتجات أو عمليات أو أنشطة أو خدمات وذلك قبل البدء فى الإنتاج على نطاق تجارى.

القيمة من وجهة نظر المنشأة : هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية التى تتوقع المنشأة أن تنشأ من الاستخدام المستمر لأصل ومن التصرف فيه فى نهاية العمر الإفتراضى له أو التى تتوقع تكبدها عند تسوية التزام .

القيمة العادلة : هى السعر الذى يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

خسارة الاضمحلال: هى الزيادة فى القيمة الدفترية للأصل عن المبلغ المتوقع إسترداده منه.

الأصل غير الملموس : هو أصل ذا طبيعة غير نقدية يمكن تحديده وليس له وجود مادى .

الأصول ذات الطبيعة النقدية : هى الأموال المحتفظ بها والأصول التى سوف تحصل بمبالغ نقدية ثابتة أو محددة .

الأبحاث : هى فحص ودراسة أصلية مخططة من أجل إكتساب وتفهم معرفة علمية أو فنية جديدة .

القيمة المتبقية : هى صافى القيمة المتوقع الحصول عليها فى نهاية العمر الإنتاجى للأصل بعد خصم تكاليف التخلص منه إذا كان الأصل فى العمر و الحالة المتوقعة له فى نهاية العمر الإنتاجى له .

العمر الإنتاجى : هو إما أن يكون :

(أ) الفترة التى تتوقع المنشاة أن تنتفع خلالها بالأصل.

أو (ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مناسبة أخرى تتوقع المنشاة الحصول عليها من هذا الأصل .

الأصول غير الملموسة

9- غالباً ما تنفق المنشاة الموارد أو تتحمل الالتزامات عند اقتناء أو تطوير أو تحسين أو المحافظة على الموارد غير الملموسة مثل المعارف العلمية أو التقنية، أو عند تصميم وتنفيذ عمليات أو أنظمة جديدة، والتراخيص، والملكية الفكرية، أو المعرفة بالسوق والعلامات التجارية بما فى ذلك الاسم التجارى وحقوق النشر. ومن الأمثلة الشائعة للبنود التى تتضمنها العناوين السابقة ، برمجيات الكمبيوتر وبراءات الاختراع وحقوق الطبع و أفلام الصور المتحركة وقوائم العملاء وحقوق خدمة تقديم الرهن العقارى وتراخيص صيد الأسماك وحصص الاستيراد والامتيازات والعلاقات مع العملاء والموردين وولائهم وحصة السوق وحقوق التسويق.

10- قد لا تتفق كل البنود المذكورة فى الفقرة "9" مع تعريف الأصل غير الملموس من حيث قابلية الأصل للتحديد وإمكانية التحكم فيه ومدى توافر المنافع

الاقتصادية المستقبلية منه. وإذا لم ينطبق تعريف الأصل غير الملموس على أى بند يشمله هذا المعيار فإن نفقات الحصول على هذا البند أو نفقات إنتاجه داخلياً يتم معالجتها باعتبارها مصروفات فور إنفاقها. ومع ذلك إذا نتج البند عند دمج وتجميع منشآت الأعمال عن طريق الاقتناء، فإنه يعتبر جزء من الشهرة التى تم إقرارها فى تاريخ الاقتناء (راجع الفقرة "68").

قابلية الأصل غير الملموس للتحديد

11- يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون قابلاً للتحديد وذلك لفصله عن الشهرة، وتمثل الشهرة الناتجة عن دمج وتجميع منشآت الأعمال عن طريق الاقتناء المبلغ الذى يدفعه المشترى متوقعاً حدوث منافع اقتصادية مستقبلية . وربما تنتج هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية من تضافر أصول محددة تم شراؤها أومن أصول قد لا تكون مؤهلة للاعتراف بها فى القوائم المالية بصورة منفردة والتى يكون المشترى على استعداد لسداد قيمة اقتنائها .

12- يكون الأصل قابلاً للتحديد عندما :

(أ) يمكن فصله أو عزله عن المنشاة أو بيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به أو تبادله سواء بشكل منفرد أو مع عقد أو أصل أو التزام ذا صلة.

أو (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن المنشاة أو عن أى حقوق أو التزامات أخرى .

التحكم فى الأصل غير الملموس :

13- تتحكم المنشاة فى أصل ما إذا كان لديها القدرة فى الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق منه. وتستطيع أن تحد من قدرة حصول الآخرين على هذه المنافع. وتنشأ عادة قدرة المنشاة على التحكم فى المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل غير الملموس بموجب الحقوق القانونية التى يمكن تنفيذها بحكم محكمة . وفى حالة غياب هذه الحقوق القانونية ، تزداد صعوبة تحقيق هذا التحكم. ومع ذلك ، لا تعتبر إمكانية تنفيذ الحقوق القانونية شرطاً

ضروريا للتحكم لأن المنشأة قد تكون قادرة على التحكم فى المنافع الاقتصادية المستقبلية بوسيلة أخرى .

14- قد تنشأ المنافع الاقتصادية المستقبلية نتيجة المعرفة الفنية والمعرفة بظروف السوق. وتتحكم المنشأة فى هذه المنافع إذا كانت تلك المعارف يمكن حمايتها بواسطة الحقوق القانونية، مثل حقوق التأليف والنشر، أو تقييد اتفاقية التجارة (فى الحالات التى تسمح بها) أو من خلال الالتزامات القانونية المفروضة على العاملين من أجل المحافظة على السرية .

15- قد يتوفر للمنشأة فريق من العاملين المهرة، وقد تستطيع المنشأة تحديد المهارات الإضافية التى يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والتى يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية. وقد تتوقع المنشأة أن يستمر فريق العاملين فى تقديم مهاراتهم للمنشأة. ومع ذلك فعادة ما تكون قدرة المنشأة محدودة على التحكم فى المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة والناتجة عن فريق ماهر من العاملين أو عن التدريب، مما يترتب عليه عدم اتفاق طبيعة هذه البنود مع تعريف الأصل غير الملموس. ولنفس السبب تقريباً فإن تعريف الأصل غير الملموس لا ينطبق على قدرة إدارية معينة أو مواهب تقنية، ما لم تكن محمية بحقوق قانونية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المتوقعة منها وأن تكون متفقة مع باقى متطلبات التعريف.

16- ربما يكون للمنشأة عملائها الدائمين أو حصة فى السوق وتتوقع المنشأة أن يستمر العملاء فى التعامل معها نتيجة لجهودها فى إقامة علاقات معهم واكتساب ولائهم. ومع ذلك فإنه فى غيبة الحقوق القانونية للحماية أو أى أساليب أخرى للتحكم فى العلاقات مع العملاء أو اكتساب ولائهم تكون المنشأة غير قادرة على التحكم فى المنافع الاقتصادية الناتجة عن علاقة العملاء وولائهم مما يجعل هذه البنود لا تتفق مع تعريف الأصول غير الملموسة. وفى غياب الحقوق القانونية لحماية علاقات العملاء يقدم تبادل المعاملات بالنسبة لنفس علاقات العملاء غير التعاقدية، (خلاف عمليات دمج الأنشطة) الدليل على

قدرة المنشأة على التحكم فى المنافع الاقتصادية المستقبلية النابعة عن علاقات العملاء. وحيث أن هذه المعاملات المتبادلة تقدم دليلاً على أن علاقات العملاء قابلة للفصل فإن هذه العلاقات تتفق مع تعريف الأصل غير الملموس .

المنافع الاقتصادية المستقبلية :

17- قد تتضمن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل غير الملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات، أو وفورات عن طريق تخفيض التكاليف، أو منافع أخرى ناتجة من استخدام المنشأة للأصل .على سبيل المثال، قد يترتب على استخدام الملكية الفكرية فى عملية الإنتاج تخفيض تكاليف الإنتاج المستقبلية بدلاً من زيادة الإيرادات المستقبلية .

الاعتراف والقياس :

18- يتطلب الاعتراف ببند كاصل غير ملموس أن تثبت المنشأة أن البند يتفق مع :

() تعريف الأصل غير الملموس (أنظر الفقرات من "8" إلى "17").

و (ب) معايير الاعتراف الواردة بهذا المعيار (راجع الفقرات من "21" إلى "23").

وينطبق هذا المطلب على التكاليف التى يتم تكبدها أولياً لاقتناء أصل غير ملموس أو لتوليد هذا الأصل داخلياً وكذلك على تلك التكاليف التى يتم تكبدها لاحقاً للإضافة لهذا الأصل أو لاستبداله أو لخدمته.

19- تتناول الفقرات من "25" إلى"32" تطبيق معايير الاعتراف على اقتناء الأصول غير الملموسة بشكل منفرد وتتناول الفقرات من "33" إلى "43" تطبيق هذه المعايير على الأصول غير الملموسة المقتناة عند تجميع الأعمال وتتناول الفقرة "44" القياس الأولى للأصول غير الملموسة المقتناة كمنحة حكومية وتتناول الفقرات من "45" إلى "47" تبادل الأصول غير الملموسة وتتناول الفقرات من "48" إلى "50" معالجة الشهرة المولدة داخلياً وتتناول الفقرات من "51" إلى "67" الاعتراف الأولى والقياس للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً.

20- تتميز طبيعة الأصول غير الملموسة بعدم إمكانية الإضافة إليها أو استبدال أجزاء منها فى كثير من الحالات وبالتالى يتم إنفاق معظم النفقات اللاحقة للحفاظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المتمثلة فى الأصل غير الملموس القائم ، وهى بطبيعتها لا تتفق مع تعريف الأصل غير الملموس ومعايير الاعتراف به الواردة فى هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعوبة ربط النفقات اللاحقة بشكل مباشر مع أصل غير ملموس بعينه وليس بالنشاط ككل، لذلك من النادر الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس. والنفقات اللاحقة هى تلك التى يتم تكبدها بعد الاعتراف الأولى للأصل غير الملموس الذى تم اقتناؤه أو بعد استكمال الأصل غير الملموس المولد داخلياً ، وطبقاً للفقرة "63" يتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة على العلامات التجارية والأسماء التجارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة فى جوهرها (سواء مقتناه من الخارج أو مولدة من الداخل) كأرباح أو خسائر عند تكبدها وذلك لأنه لا يمكن التمييز بين هذه النفقات والنفقات الخاصة بتطوير النشاط ككل .

21- يعترف بالأصل غير الملموس إذا :

(أ) كان من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل .

و(ب) كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بدرجة يعتمد عليها .

22- تحدد المنشأة احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية مستخدمة فى ذلك افتراضات منطقية معقولة تمثل أفضل تقدير تقوم به إدارة المنشأة للظروف الاقتصادية التى سوف تسود خلال العمر الإفتراضى للأصل .

23- تلجأ المنشأة إلى الحكم الشخصى لتقييم درجة الثقة فى تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة باستخدام الأصل على أساس الأدلة المتاحة وقت الاعتراف الأولى مع ترجيح الأدلة الخارجية .

24- يقاس الأصل غير الملموس عند الاعتراف الأولى بالتكلفة .

اقتناء الأصل غير الملموس منفرداً :

25- من الطبيعى أن يعكس السعر الذى تدفعه المنشأة لاقتناء أصل غير ملموس منفرداً توقعات بشأن احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل للمنشأة، وينعكس أثر هذه الاحتمالية على تكلفة الأصل، وبالتالى يعتبر معيار الاعتراف بالاحتمالية الوارد فى الفقرة "21(أ)" مناسباً للأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفرد .

26- بالإضافة إلى ذلك يمكن قياس الأصل الذى يتم اقتناءه بشكل منفرد بدرجة يعتمد عليها وذلك عندما يكون سعر الشراء مدفوع نقداً أو مقابل أصول أخرى ذات طبيعة نقدية .

27- تتضمن تكلفة الأصل الملموس الذى يتم اقتناءه منفرداً :

(أ) سعر شراؤه بما فى ذلك الرسوم الجمركية و ضرائب المشتريات غير المستردة.

و (ب) أية تكاليف مباشرة متعلقة بإعداد الأصل للاستخدام فى الغرض الذى اقتنى من أجله.

28- أمثلة التكاليف المباشرة :

(أ) تكاليف مزايا العاملين (كما هى معرفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (38)) الناشئة مباشرة من تجهيز الأصل للوصول به إلى حالته التشغيلية .

و(ب) الأتعاب المهنية الناشئة مباشرة عن تجهيز الأصل للوصول به إلى حالته التشغيلية.

و(ج) تكاليف الإختبارات الخاصة بصلاحية تشغيل الأصل .

29- أمثلة عن نفقات لا تعتبر جزءاً من تكاليف الأصل غير الملموس :

(أ) تكاليف إدخال منتج أو خدمة جديدة (بما فى ذلك تكاليف الإعلانات والأنشطة الترويجية).

و (ب) تكاليف القيام بالنشاط فى موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما فى ذلك تكاليف تدريب العمالة).

و (ج) التكاليف الإدارية والمصروفات العمومية .

30- ويتوقف الاعتراف بالتكاليف ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل فى الحالة المطلوبة للتشغيل طبقاً لما تراه الإدارة وبالتالى فإن التكاليف التى يتم تكبدها عند استخدام أو نقل الأصل غير الملموس لا تدخل ضمن القيمة الدفترية للأصل،على سبيل المثال لا تدخل التكاليف التالية ضمن القيمة الدفترية للأصل :

(أ) التكاليف التى يتم تكبدها فى حالة أن يكون الأصل صالحاً للتشغيل كما ترى الإدارة ولم يستخدم بعد .

و(ب) خسائر التشغيل المبدئية مثل تلك الخسائر التى يتم تكبدها أثناء بناء الطلب على منتجات الأصل.

31- تتم بعض العمليات مع تطور الأصل غير الملموس إلا أنها لا تؤدى بالضرورة إلى تجهيز الأصل للتشغيل بالطريقة التى تراها الإدارة وقد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. وحيث أن العمليات العرضية لا يمكن بالضرورة أن تؤدى إلى تجهيز الأصل للتشغيل بالطريقة التى تراها الإدارة لذا يتم الإعتراف بالدخل والمصروفات ذات الصلة الخاصة بالعمليات العرضية على الفور ضمن الأرباح أوالخسائر (قائمة الدخل) وتدخل ضمن تبويب الإيرادات أو المصروفات حسب الحالة.

32- إذا ما تم تأجيل دفع مبلغ من قيمة الأصل غير الملموس بعد فترة الإئتمان العادية فإن تكلفة الأصل غير الملموس تكون معادلة للسعر النقدى . ويتم معالجة الفرق بين هذا المبلغ والمبالغ الإجمالية المدفوعة باعتبارها مصروفات فوائد عن فترة منح الإئتمان ما لم يتم رسملة هذه الفوائد طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (14) "تكاليف الإقتراض".

الاقتناء كجزء من تجميع الأعمال :

33- طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال" فإنه فى حالة اقتناء أى أصل غير ملموس ضمن تجميع أعمال فإن تكلفة هذا الأصل هى قيمته العادلة فى تاريخ الاقتناء. وتعكس القيمة العادلة توقعات السوق بشأن

قابلية تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل إلى المنشاة ، وبمعنى آخر تتوقع المنشاة أنه سيكون هناك تدفق داخل لمنافع اقتصادية حتى فى حالة وجود عدم تأكد فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفق الداخل هذا. أى أن أثر هذه القابلية ينعكس فى قياس القيمة العادلة للأصل و بالتالى فإن معيار الاعتراف بالقابلية الوارد فى الفقرة "21(أ)" يعد مناسباً للأصول غير الملموسة المقتناة عند تجميع الأعمال. وإذا كان هناك أصل قد تم اقتناءه فى تجميع أعمال وكان يمكن فصله أو نشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية ستكون هناك معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بدرجة يعتمد عليها . لذا فإن شروط القياس التى يعتمد عليها والواردة فى فقرة "21(ب)" تتحقق دائماً للأصول غير الملموسة المقتناه فى عمليات تجميع الأعمال.

34- طبقاً لهذا المعيار ومعيار المحاسبة المصرى رقم (29) يعترف المقتنى فى تاريخ الاقتناء بالأصل غير الملموس بشكل منفصل عن الشهرة إذا ما أمكن قياس هذا الأصل بدرجة يعتمد عليها بغض النظر عن قيام بائع هذا الأصل بالاعتراف به أم لا قبل تجميع الأعمال. وهذا يعنى أن المقتنى يعترف بمشروعات الأبحاث والتطوير الخاصة بالبائع بشكل منفصل عن الشهرة إذا كان المشروع يتفق مع تعريف الأصل غير الملموس ويمكن قياس قيمته العادلة بدرجة يعتمد عليها ويتفق مشروع الأبحاث والتطوير الجارية مع تعريف الأصل غير الملموس فى الحالات التالية :

(أ) إذا كان يتفق مع تعريف الأصل.

و(ب) إذا كان قابل للتحديد أى يمكن فصله أو يمكن أن ينشأ نتيجة لحقوق تعاقدية أو قانونية .

قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس المقتنى عند تجميع الأعمال :

35- إذا كان هناك أصل غير ملموس قد تم اقتناؤه فى تجميع أعمال وكان يمكن فصله أو نشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية ستكون هناك معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بدرجة يعتمد عليها. وعندما يترتب على التقديرات المستخدمة

لقياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس مجموعة من المخرجات المتوقعة باحتمالات مختلفة، يتم ادخال عنصر عدم التأكد ضمن عملية قياس القيمة العادلة للأصل بدلاً من إظهار عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية .

36- قد يمكن فصل الأصل غير الملموس المقتنى عند تجميع الأعمال فقط فى حالة أن يكون معه عقد أو أصل أو إلتزام محدد. وفى هذه الحالات يقوم المقتنى بالاعتراف بالأصل غير الملموس منفصلاً عن الشهرة ولكن مع البند ذو العلاقة.

37- قد يعترف المقتنى بمجموعة من الأصول غير الملموسة التى تكمل بعضها البعض كأصل واحد بشرط أن تكون لكل هذه الأصول عمر إنتاجى مماثل . فمثلاً يتم استخدام مصطلحى "الماركة" و"أسم الماركة" كمرادفين للعلامات التجارية وغيرها من العلامات ولكن يعتبر المصطلحان السابقان مصطلحات تسويقية عامة تستخدم إجمالاً للإشارة إلى مجموعة من الأصول المكملة لبعضها تضم الخبرات المهنية وعلامة الخدمة والصنع وغيرها .

38- ملغاه.

39- ملغاه.

40- ملغاه.

41- ملغاه.

النفقات اللاحقة على مشروعات الأبحاث والتطوير تحت التنفيذ المقتناة :

42- يتم تطبيق الفقرات من "54" إلى "62" عند المحاسبة عن نفقات الأبحاث والتطوير التى :

(أ) ترتبط بمشروعات الأبحاث أو التطوير تحت التنفيذ المقتناة بشكل منفصل أو عند تجميع الأعمال والتى يعترف بها كأصل غير ملموس.

و(ب) تم تكبدها بعد اقتناء المشروع .

43- يعنى تطبيق المتطلبات الواردة فى الفقرات من "54" إلى "62" أن يتم المحاسبة عن النفقات اللاحقة على مشروعات الأبحاث أو التطوير تحت التنفيذ المقتناة بشكل منفصل أو عند تجميع الأعمال والمعترف بها كأصل غير ملموس كالآتى:

(أ) الاعتراف بها كمصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات أبحاث.

و(ب) الاعتراف بها كمصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات تطوير لا تتفق مع معايير الاعتراف كأصل غير ملموس الواردة فى فقرة "57"

و (ج) إضافتها إلى الرصيد الدفترى لمشروع الأبحاث أو التطوير الذى تم اقتناؤه إذا كانت نفقات التطوير تتفق مع معايير الاعتراف الواردة فى الفقرة "57".

الأستحواذ عن طريق منحة حكومية :

44- قد يتم فى بعض الحالات اقتناء الأصل غير الملموس بدون مقابل أو بمقابل رمزى عن طريق منحة حكومية . وقد يحدث هذا عندما تخصص الحكومة أو تتنازل للمنشاة عن أصول غير ملموسة مثل حقوق الهبوط فى المطار والترخيص لتشغيل محطات الإذاعة أو التليفزيون، وتراخيص الاستيراد أو الحصص أو الحق فى استخدام موارد أخرى محظور استخدامها . وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (12) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، ربما تختار المنشاة أن تعترف أولياً بكل من الأصل غير الملموس و المنحة بالقيمة العادلة. وإذا ما اختارت المنشأة عدم الاعتراف أولياً بالأصل بالقيمة العادلة، فإن المنشاة تعترف بالأصل بقيمة رمزية بموجب معالجة أخرى أجازها معيار المصرى رقم (12) مضافاً إليها نفقات إعداد الأصل لاستخدامه فى الغرض المعد له .

تبادل الأصول :

45- يجوز تبادل أصل أو أكثر من الأصول غير الملموسة مقابل أصل أو أصول غير نقدية أو مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ونستعرض فيما يلى تبادل أحد الأصول غير النقدية بأصل آخر والذى يسرى أيضاً على التبادلات الواردة بالعبارة السابقة. وتقاس تكلفة هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم :

(أ) تكن معاملة التبادل ليست ذات جوهر تجارى.

أو (ب) تكن القيمة العادلة غير قابلة للقياس إما للأصل المقتنى أو للأصل المتنازل عنه .

ويقاس الأصل المقتنى بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع المنشاة الاستبعاد الفورى للأصل المتنازل عنه من الدفاتر. وفى حالة عدم قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة تقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه.

46- تحدد المنشأة الجوهر التجارى لعملية المبادلة وذلك بأخذها فى الاعتبار مدى توقع التغير فى تدفقاتها النقدية نتيجة لهذه المعاملة. وتكون عملية التبادل ذات جوهر تجارى فى الحالات الآتية :

(أ) إذا اختلفت مكونات التدفقات النقدية (من مخاطر وتوقيت وقيم) للأصل المقتنى عن تلك الخاصة بالأصل المتنازل عنه.

و(ب) إذا تغيرت القيمة من وجهة نظر المنشأة لأى جزء من عمليات المنشأة والتى قد تأثرت بهذه المعاملة نتيجة لهذا التبادل.

و(ج) إذا كان الفرق فى (أ) أو (ب) له علاقة جوهرية بالقيمة العادلة بالأصول المتبادلة .

ولأغراض تحديد الجوهر التجارى لعملية التبادل فإن القيمة من وجهة نظر المنشأة لأى جزء من عمليات المنشأة الذى تأثر بالمعاملة تعكس التدفقات النقدية بعد الضرائب. وقد تكون نتائج هذه التحليلات واضحة دون قيام المنشأة بعمليات حساب تفصيلية .

47- تحدد الفقرة "21(ب)" أن أحد شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس هو إمكانية قياس تكلفته بدرجة يعتمد عليها. ويمكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس الذى لا يوجد له معاملات سوقية مشابهة بدرجة يعتمد عليها فى الحالات التالية :

(أ) عدم وجود اختلافات جوهرية فى تقديرات القيمة العادلة لهذا الأصل .

(ب) وجود نطاق للتقديرات يمكن إستخدامه بدرجة مناسبة لقياس القيمة العادلة.

وفى حالة قدرة المنشأة على تحديد القيمة العادلة للأصل المقتنى أو المتنازل عنه بدرجة يعتمد عليها عندئذ تستخدم القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المقتنى أكثر وضوحاً .

الشهرة المولدة داخلياً :

48- لا يعترف بالشهرة المتولدة داخلياً كأصل .

49- فى بعض الحالات ، يتم تكبد النفقات لإنتاج منافع اقتصادية مستقبلية، غير أنها لا تؤدى إلى خلق أصلاً غير ملموساً يتفق مع متطلبات الاعتراف التى تم إقرارها فى هذا المعيار، وتوصف غالباً هذه النفقات بأنها تساهم فى الشهرة المولدة داخلياً . ولا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً ضمن الأصول وذلك لأنها لا تعتبر مورداً محدداً أى ليست منفصلة وليست ناشئة عن تعاقدات أو أمور قانونية أخرى تتحكم فيه المنشأة ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها .

50- قد يتضمن الاختلاف بين القيمة السوقية للمنشأة والقيمة الدفترية لصافى الأصول التى يمكن تحديدها فى أى وقت مجموعة من العوامل التى تؤثر فى قيمة المنشأة. ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذه الفروق على أنها تمثل تكلفة الأصول غير الملموسة التى تتحكم فيها المنشأة .

الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً

51- يصعب فى بعض الأحيان تحديد ما إذا كان الأصل غير الملموس المولد داخلياً مؤهل للاعتراف به كأصل ذلك لأنه من الصعب غالباً :

(أ) تحديد ما إذا كان يوجد أصل محدد سوف ينتج منافع اقتصادية مستقبلية محتملة وتوقيت حدوث ذلك .

و (ب) تحديد تكلفة الأصل بدرجة يعتمد عليها.

52- لكى يتم تحديد ما إذا كان الأصل غير الملموس المولد داخلياً يتفق مع متطلبات الاعتراف ، تصنف المنشأة مراحل تكوين الأصل إلى :

(أ) مرحلة البحث

و(ب) مرحلة التطوير

وبالرغم من أن المصطلحين "البحث" و"التطوير" قد تم تعريفهما، فإن المصطلحين "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" لهما معنى أوسع لغرض هذا المعيار.

53- إذا كانت المنشأة لا تستطيع أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلى من أجل إنشاء أصل غير ملموس، تتعامل المنشأة مع النفقات المتعلقة بهذا المشروع باعتبارها قد أنفقت فى مرحلة البحث فقط .

مرحلة الأبحاث :

54- لا يعترف بالأصل غير الملموس الناشئ عن الأبحاث (أو أثناء مرحلة البحث الخاصة بمشروع داخلى) . ويتم الإعتراف بنفقات الأبحاث (أو نفقات مرحلة الأبحاث الخاصة بمشروع داخلى) كمصروف فور إنفاقها .

55- لا تستطيع المنشأة أن تبرهن أن الأصل غير الملموس فى مرحلة البحث المتعلقة بمشروع داخلى، سوف ينتج منافع إقتصادية مستقبلية محتملة. ولذلك، يتم دائماً الإعتراف بهذه النفقات كمصروفات فور إنفاقها .

56- من أمثلة أنشطة الأبحاث ما يلى :

(أ) الأنشطة التى تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة.

و(ب) البحث عن تطبيقات للإكتشافات الناتجة عن أبحاث ومعارف أخرى.

و(ج) البحث عن بديل لمنتج أو عملية معينة.

و(د) تشكيل أو تصميم لمنتج محتمل جديد أو محسن أو لبدائل عمليات التشغيل.

مرحلة التطوير :

57- يعترف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير (أو من مرحلة تطوير مشروع داخلى) إذا توافرت لدى المنشأة كل ما يلى :

(أ) دراسة جدوى فنية لإستكمال الأصل غير الملموس بما يجعله متاحاً للبيع أو للإستخدام.

و(ب) توافر النية لدى المنشأة لإستكمال الأصل غير الملموس لإستخدامه أو لبيعه.

و(ج) قدرة المنشأة على إستخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

و(د) معرفة ما إذا كان الأصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع إقتصادية مستقبلية محتملة . ويمكن للمنشأة أن توضح مدى توافر سوق لما ينتجه هذا الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه، أو إذا كان سوف يتم إستخدام هذا الأصل داخلياً فيكون لدى المنشأة القدرة على تحديد منفعة إستخدام هذا الأصل غير الملموس .

و(هـ) مدى توافر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى الكافية لإستكمال تطوير و استخدام أو بيع الأصل غير الملموس.

و(و) قدرة المنشأة على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة يعتمد عليها .

58- قد تستطيع المنشأة خلال مرحلة تطوير المشروع، ان تحدد الأصل غير الملموس وتبرهن على إنه سوف ينتج منافع إقتصادية مستقبلية محتمل حدوثها. ويرجع ذلك لأن مرحلة تطوير مشروع تعتبر أكثر تقدماً من مرحلة البحث.

59- من أمثلة أنشطة التطوير ما يلى :

(أ) تصميم وإنشاء واختبار نماذج واسطمبات ما قبل التشغيل.

و(ب) تصميم عدد وأدوات وإسطمبات متعلقة بتقنية جديدة.

و(ج) تصميم وإنشاء وتشغيل مصنع استرشادى وليس على نطاق مجدى إقتصادياً للتشغيل التجارى.

و(د) تصميم وإنشاء واختبار بديل مختار لمواد أو أدوات أو منتجات أو مراحل أو نظم أو خدمات جديدة أو مطورة .

60- لكى نوضح كيفية تحقيق الأصل غير الملموس لمنافع إقتصادية محتملة تقدر المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل باستخدام المبادئ الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول". وفى حالة تحقيق الأصل منافع إقتصادية فقط باشتراكه مع أصول أخرى عندئذ تطبق المنشأة مفهوم الوحدات المولدة للنقود الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (31).

61- يمكن توضيح مدى توافر موارد من أجل إستكمال المنافع وإستخدامها والحصول عليها من الأصل غير الملموس ، وذلك مثلاً من خلال وجود خطة عمل توضح الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى المطلوبة ومدى قدرة المنشأة على توفير هذه الموارد . وفى حالات خاصة يمكن للمنشأة توضيح مدى توافر تمويل خارجى من خلال الحصول على خطاب من المقرض يفيد رغبته فى تمويل الخطة.

62- يمكن عادة قياس تكلفة تكوين الأصل غير الملموس داخلياً بدرجة يعتمد عليها من خلال وجود نظام تكاليف للمنشأة يعمل على قياس المرتبات والنفقات الأخرى التى تم إنفاقها فى سبيل الحصول على حقوق التأليف والنشر أو التراخيص أو تطوير برمجيات الكمبيوتر.

63- العلامات التجارية للسلع و البيانات التجارية وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود الأخرى المشابهة فى جوهرها والتى يتم تولدها داخلياً لا يعترف بها، كأصول غير ملموسة.

64- لا يمكن فصل النفقات المتعلقة بالعلامات التجارية والبيانات التجارية وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة فى الجوهر والمولدة داخلياً عن تكلفة تطوير النشاط بوجه عام. ولذلك لا يتم الأعتراف بهذه البنود كأصول غير ملموسة .

تكلفة الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً :

65- تعتبر تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخلياً لغرض الفقرة "24" هى مبلغ النفقات التى تم إنفاقها من التاريخ الذى بدأ فيه الاعتراف بالأصل غير الملموس وفقاً للفقرات "21" ، "22" ، "57" . وتحظر الفقرة "71" رد النفقات التى تم الاعتراف بها كمصروفات سابقاً.

مثال لشرح الفقرة 65 :

منشأة تقوم بتطوير عملية جديدة للإنتاج بلغت النفقات التى تكبدتها المنشأة فى عام 2005 مبلغ 1000 منها مبلغ 900 قبل 2005/12/1 ومبلغ 100 فيما بين 2005/12/1 ، 2005/12/31 و تستطيع المنشأة أن تبين أن عملية الإنتاج فى

2005/12/1 تتفق مع معايير الإعتراف كأصل غير ملموس ويقدر مبلغ المعرفة الخاصة بالعملية (بما فى ذلك التدفقات النقدية لإستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للإستخدام) بواقع 500.

فى نهاية 2005 تم الإعتراف بالعملية كأصل غير ملموس بتكلفة تبلغ 100 (النفقات التى تم تكبدها منذ تاريخ الوفاء بمعايير ومتطلبات الإعتراف أى فى 2005/12/1).

يتم الإعتراف بمبلغ 900 الذى تم تكبده قبل 2005/12/1 كمصروف لأنه لم يتم الوفاء بمتطلبات ومعايير الإعتراف حتى 2005/12/1 و لا تمثل هذه النفقات جزء من تكاليف عملية الإنتاج المعترف بها فى قائمة المركز المالى .

أثناء عام 2006 بلغت النفقات 2000 وفى نهاية 2006 قدر مبلغ المعرفة الخاص بالعملية بواقع 1900 (بما فى ذلك التدفقات النقدية للخارج لإستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للإستخدام).

فى نهاية 2006 بلغت تكلفة العملية 2100 (100 نفقات معترف بها فى نهاية 2005 بالإضافة إلى نفقات تبلغ 2000 معترف بها فى 2006)

اعترفت المنشأة بخسائر اضمحلال تبلغ 200 لتسوية القيمة الدفترية للعملية قبل الخسارة الناتجة عن نقص القيمة 2100 مع القيمة القابلة للاسترداد 1900 ويتم رد المبلغ الذى يمثل الخسارة الناتجة عن الاضمحلال فى الفترة اللاحقة فى حالة استيفاء شروط الرد الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (31).

66- تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخلياً من كافة النفقات التى يمكن أن تنسب أو تخصص بشكل مباشر أو التى يمكن تحميلها طبقاً لأساس مقبول وثابت من أجل تكوين الأصل أو إنتاجه وإعداده للاستخدام فى الغرض المعد له. وقد تشمل التكلفة ما يلى :

أ) النفقات الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة فى إنتاج الأصل غير الملموس .

و(ب) المرتبات والأجور والتكاليف الأخرى المرتبطة بالأفراد العاملين والمستخدمة بشكل مباشر فى إنشاء الأصل. (كما هو محدد فى معيار المحاسبة المصرى الخاص بمزايا العاملين).

و(ج) مصروفات تسجيل أى حق قانونى.

و(د) استهلاك براءات الاختراع والتراخيص المستخدمة فى تحقيق الأصل غير الملموس.

ويوضح معيار المحاسبة المصرى رقم (14) المقاييس الخاصة بالاعتراف بالفائدة كمكون لتكلفة الأصل غير الملموس المنتج داخلياً.

67- لا تعتبر البنود التالية ضمن مكونات التكلفة للأصل غير الملموس المولد داخلياً:

(أ) نفقات البيع، والنفقات الإدارية والنفقات غير المباشرة العامة الأخرى، ما لم يكن من الممكن تخصيص هذه النفقات بشكل مباشر لإعداد الأصل ليكون صالحاً للإستخدام .

و(ب) الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية التى تم تكبدها قبل أن يحقق الأصل الأداء المخطط له.

و(ج) النفقات المتعلقة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل .

الاعتراف بالمصروف :

68- يعترف بالنفقات التى تتعلق بالبنود غير الملموسة كمصروفات فور إنفاقها ما لم :

(أ) تشكل هذه النفقات جزءا من تكلفة الأصل غير الملموس وينطبق عليها مقاييس الاعتراف بالأصل غير الملموس (راجع الفقرات من "18" إلى "67").

أو (ب) يكن قد تم اقتناء البند عند تجميع الأعمال و لا يمكن الاعتراف به كأصل غير ملموس، وإذا كان الأمر كذلك تمثل هذه النفقات (المتضمنة فى تكلفة وتجميع الاعمال) جزء من المبلغ المنسوب للشهرة فى تاريخ الاقتناء (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (29)).

69- فى بعض الحالات يتم تكبد النفقات من أجل تقديم منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة دون أن يترتب على ذلك إنشاء أى أصول غير ملموسة أو أصول أخرى يمكن الأعتراف بها . وفى هذه الحالات ، يتم الإعتراف بهذه النفقات كمصروفات فور إنفاقها. وفى حالة توريد بضاعة، تعترف المنشأة بهذه النفقات كمصروف عندما يكون لها الحق فى هذه البضائع. وفى حالة تقديم خدمة تعترف المنشأة بهذه النفقات كمصروف عندما تقدم لها هذه الخدمة . ومن أمثلة ذلك نفقات الأبحاث التى يعترف بها دائماً كمصروف فور إنفاقها (راجع الفقرة "54") إلا فى حالة اقتناءها كجزء من عملية تجميع أعمال. ومن أمثلة النفقات الأخرى التى يعترف بها كمصروفات عند إنفاقها ما يلى :

أ النفقات المتعلقة بتأسيس كيان قانونى جديد مثل التكاليف القانونية والأتعاب والرسوم والمصروفات الأخرى التى يتم إنفاقها عند التأسيس ما لم تكن هذه النفقات متضمنة فى التكلفة المتعلقة ببند من بنود الأصول الثابتة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (10)). وتتضمن هذه النفقات تلك التى يتم إنفاقها لإفتتاح نشاط جديد أو لبدء عمليات جديدة أو لبدء منتجات جديدة والتى تعرف بالتكاليف السابقة على بدء التشغيل .

ب. النفقات المتعلقة بأنشطة التدريب.

ج النفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج (بما فى ذلك الكتالوجات المرسلة بالبريد).

د. النفقات المتعلقة بنقل مقر أو إعادة تنظيم كل المنشأة أو جزء منها.

69 أ - يكون للمنشأة الحق فى البضاعة عندما تمتلكها. وبالمثل عندما يكون قد تم إنشاءها عند المورد طبقاً لشروط عقد التوريد، ويكون للمنشأة الحق فى طلب التوريد مقابل الدفع . وتكون الخدمة قد قدمت عندما تكون قد أديت من المورد طبقاً لشروط عقد توريد الخدمة مع المنشأة وليس عندما تستخدمها المنشأة لتقديم خدمة أخرى مثل تقديم خدمة الإعلان للعملاء .

70- لا تمنع الفقرة "68" المنشأة من الإعتراف بالمبالغ المدفوعة مقدماً بإعتبارها أصلاً عندما يكون السداد قد تم مقدماً قبل تسليم البضائع أو أداء الخدمات .

المصروفات السابقة لا يجب الإعتراف بها كأصل :

71- النفقات المتعلقة بالبنود غير الملموسة والتى سبق الأعتراف أولياً بها كمصروفات لا يجوز الاعتراف بها فى تاريخ لاحق كجزء من تكلفة أصل غير ملموس .

القياس بعد الاعتراف :

72- على المنشأة أن تطبق نموذج التكلفة الوارد فى الفقرة "74" .

73- ملغاه.

نموذج التكلفة :

74- بعد الاعتراف الأولى يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.

نموذج إعادة التقييم

من 75 – إلى 87 ملغاة .

العمر الإنتاجي :

88- تقدر المنشأة ما إذا كان العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس محدداً أو غير محدد ، فإذا كان محدداً تحدد مدة العمر الإنتاجى لهذا الأصل أوعدد وحداته الإنتاجية أو الوحدات المشابهة. وتعتبر المنشأة أن الأصل ليس له عمر إنتاجى محدد عندما لا يوجد حداً منظوراً للمدة التى يتوقع فيها الأصل أن يحقق تدفقات نقدية للداخل للمنشأة وذلك بناء على تحليل لجميع العوامل ذات الصلة .

89- تعتمد المحاسبة عن الأصل غير الملموس على عمره الإنتاجى. ويتم إستهلاك الأصل غير الملموس الذى له عمر إنتاجى محدد (راجع الفقرات من "97" إلى "106") أما إذا كان العمر الإنتاجى للأصل غير محدد فلا يستهلك (راجع الفقرات من "107" إلى "110") .

وتوضح الأمثلة الإيضاحية الواردة مع هذا المعيار تحديد العمر الإنتاجى للأصول المختلفة والمحاسبة عنها بناء على ذلك .

90- هناك العديد من العوامل التى تؤخذ فى الإعتبار عند تحديد العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس، منها:

(أ) الإستخدام المتوقع للاصل وهل سيتم إدارة الأصل بكفاءة .

و(ب) دورة العمر الإنتاجي النموذجية للأصل والمعلومات العامة بشأن تقديرات العمر الإنتاجى للأصول المشابهة التى تستخدم بنفس الطريقة .

و(ج) التقادم الفنى والتكنولوجى وأى تقادم آخر.

و(د) استقرار الصناعة التى تستخدم فيها الأصل و التغير فى الطلب على المنتجات أو الخدمات التى ينتجها الأصل .

و(هـ) تصرفات المنافسين الحاليين والمحتملين.

و(و) مستوى نفقات الصيانة المطلوبة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، كذلك قدرة المنشأة واستعدادها للوصول إلى ذلك المستوى .

و(ز) فترة التحكم فى الأصل وكذلك المحددات القانونية أو ما فى حكمها المتعلقة باستخدام الأصل مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المختصة بالأصل .

و(ح) ما إذا كان العمر الإنتاجى للأصل يعتمد على العمر الإنتاجى لأصول أخرى فى المنشأة .

91- لا يعنى مصطلح "غير محدد" أن العمر الإنتاجى للأصل بلا نهاية حيث أن العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس يعكس فقط مستوى نفقات الصيانة المستقبلية المطلوبة لصيانة الأصل عند مستوى أدائه المقدر وقت تقدير عمره الإنتاجى. ويعكس ذلك قدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى هذا المستوى . وبالتالى فنتيجة إعتبار الأصل ذا عمر إنتاجى غير محدد لا يجب أن تعتمد على أن النفقات المستقبلية المتوقعة تتجاوز النفقات المطلوبة للحفاظ على مستوى أداء الأصل .

92- بالنظر إلى التطورات السريعة للتكنولوجيا ، فإن برمجيات الكمبيوتر والعديد من الأصول غير الملموسة الأخرى تعتبر عرضة للتقادم التكنولوجى . ولذلك فمن المتوقع أن تتسم أعمارها الإنتاجية بالقصر.

93- على الرغم من أن العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس قد يمتد لفترة طويلة نسبياً فإنه يتسم دائماً بالمحدودية، ويتم تحديد العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس وفقاً لاعتبارات الحيطة والحذر نتيجة عدم التأكد ولكن هذا لا يبرر اختيار عمر أقصر بصورة غير واقعية .

94- إذا نشأت قدرة المنشأة فى الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من الأصل غير الملموس من خلال حقوق قانونية تم منحها للمنشأة لفترة محدودة ، فإن العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس يجب ألا يتجاوز فترة الحقوق القانونية بل قد يكون أقصر من هذه الفترة إعتماداً على الفترة التى تتوقع فيها المنشأة استخدام الأصل. وفى حالة إنتقال الحقوق القانونية أو التعاقدية لمدة محدودة قابلة للتجديد عندئذ يتضمن العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس فترات التجديد فقط فى حالة وجود دليل يؤكد التجديد دون تكاليف جوهرية .

ويقاس العمر الإنتاجى لأصل غير ملموس تم اقتناء الحق فيه من خلال عملية تجميع أعمال بالفترة التعاقدية المتبقية من العقد الذى تم بموجبه منح الحق ولا يتضمن فترات التجديد.

95- قد تكون هناك عوامل إقتصادية وقانونية تؤثر فى العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس . و تحدد العوامل الإقتصادية الفترة التى سيتم على مدارها الحصول على المنافع الإقتصادية المستقبلية ، أما العوامل القانونية فقد تقلل من الفترة التى تتحكم على مدارها المنشأة فى الحصول على تلك المنافع . ويعتبر العمر الإنتاجى هو الفترة الأقصر من الفترات التى تتحدد طبقاً لهذه العوامل.

96- لا يكون تجديد الحقوق القانونية مؤكداً إلا فى حالة توافر مجموعة من العوامل من أهمها :

(أ) توافر دليل (قد يكون مبنياً على خبرة سابقة) يفيد بأنه سيتم تجديد الحقوق القانونية. وإذا كان التجديد مشروط بموافقة الغير لابد من توافر دليل على إمكانية الحصول على موافقة الغير.

(ب) توافر دليل على أنه سيتم إستيفاء الشروط الضرورية لتجديد الحق القانونى فى حالة وجود هذه الشروط.

(ج) عدم انخفاض القيم العادلة للأصل غير الملموس مع إقتراب تاريخ الإنتهاء الأساسى، أو أن تكلفة تجديد الحق الأساسى لا تزيد عن قيمة الانخفاض فى القيمة العادلة للأصل غير الملموس. وفى حالة أن تكون تكاليف التجديد كبيرة وهامة مقارنة بالمنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من التجديد عندئذ تمثل تكاليف التجديد من الناحية الموضوعية تكلفة اقتناء أصل غير ملموس جديد عند تاريخ التجديد.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة :

فترة وطريقة الاستهلاك :

97- يحمل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس بطريقة منتظمة على مدار الاستفادة المتوقعة منه وفقاً لأفضل تقدير له. ويبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام أى عندما يكون فى مكان و حالة تسمح له بالتشغيل بالطريقة التى تراها الإدارة. ويتوقف الاستهلاك فى تاريخ تبويب الأصل كأصل محتفظ به بغرض البيع (أو أن يدخل ضمن مجموعة محتفظ بها بغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة " أو تاريخ استبعاد الأصل أيهما أقرب. ويجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذى تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل . فإذا لم يمكن تحديد ذلك النمط بدرجة يعتمد عليها ، تستخدم طريقة القسط الثابت . ويعترف بعبء الاستهلاك كمصروف خلال كل فترة ما لم يسمح أو يتطلب معيار محاسبة آخر أن يتم تضمينها فى القيمة الدفترية لأصل آخر.

98- يمكن استخدام مجموعة متنوعة من طرق الاستهلاك لتحميل المبلغ القابل للاستهلاك على أساس منتظم على العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس وتتضمن هذه الطرق القسط الثابت والقسط المتناقص وطريقة وحدة الإنتاج. ويتم اختيار الطريقة المستخدمة على أساس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة للأصل. وتطبق الطريقة بشكل ثابت من فترة لأخرى ما لم يكن هناك تغيير فى النمط المتوقع لاستهلاك هذه المنافع الاقتصادية المتوقعة للأصل.

99- عادة ما يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الأرباح أو الخسائر إلا أنه أحياناً ما تستخدم المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بالكامل فى إنتاج أصول أخرى. وفى هذه الحالة يمثل مبلغ التحميل الخاص بالاستهلاك جزء من تكلفة الأصل الآخر ويدخل ضمن قيمته الدفترية، على سبيل المثال يدخل استهلاك الأصول غير الملموسة المستخدمة فى أى عملية إنتاج ضمن القيمة الدفترية للمخزون (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (2) "المخزون").

القيمة المتبقية :

100- يفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس تساوى صفراً إلا فى حالة :

(أ) تعهد طرف ثالث بشراء الأصل فى نهاية عمره الإنتاجى .

(ب) تواجد سوق نشطة للأصل و :

(1) يمكن تحديد القيمة المتبقية له بما يتفق مع تلك السوق النشطة

(2) من المحتمل أن توجد مثل تلك السوق النشطة فى نهاية العمر الإنتاجى للأصل .

101- يحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل الذى له عمر إنتاجى محدد بعد خصم القيمة المتبقية. وتعنى أى قيمة متبقية بخلاف الصفر أن المنشأة تتوقع التصرف فى الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الإقتصادى.

102- يتم تقدير القيمة المتبقية للأصل بناء على المبلغ القابل للاسترداد من التصرف باستخدام الأسعار السارية فى تاريخ التقدير لبيع أصل مشابه قد

وصل إلى نهاية عمره الإنتاجى ويعمل تحت ظروف مشابهة لتلك التى سوف يعمل فيها الأصل . وتراجع القيمة المتبقية على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ويتم المحاسبة عن التغير فى القيمة المتبقية للأصل كتغير فى التقدير المحاسبى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء".

103- قد تزيد القيمة المتبقية للأصل غير الملموس بحيث تصبح معادلة أو تزيد عن القيمة الدفترية للأصل. وفى هذه الحالة يكون مبلغ الاستهلاك صفراً وحتى تنخفض القيمة المتبقية بعد ذلك إلى مبلغ أقل من القيمة الدفترية للأصل .

إعادة النظر فى فترة الاستهلاك وطريقته :

104- يعاد النظر فى فترة الاستهلاك و طريقته للأصول غير الملموسة ذات عمر إنتاجى محدد فى نهاية كل سنة مالية على الأقل. فإذا أختلف العمر الإنتاجى المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، يتم تغيير فترة الاستهلاك وفقاً لذلك. وإذا كان هناك تغيير جوهرى فى نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل، يتم تغيير طريقة الاستهلاك لتعكس النمط الجديد. وتعامل تلك التغييرات على انها تغييرات فى التقديرات المحاسبية بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وذلك بتعديل قيمة الاستهلاك للفترة الحالية والفترات المستقبلية .

105- أثناء عمر الأصل غير الملموس، قد يظهر أن تقدير العمر الإنتاجى غير مناسب. على سبيل المثال قد يبين الاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة أن فترة الإستهلاك تحتاج إلى تغيير.

106- قد يتغير بمرور الوقت نمط تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة من أصل غير ملموس. فقد تجد مثلاً المنشأة أن طريقة القسط المتناقص للإستهلاك تصبح أكثر ملائمة من طريقة القسط الثابت.

الأصول غير الملموسة التى ليس لها أعمار إنتاجية محددة :

107- لا تستهلك الأصول غير الملموسة التى ليس لها أعمار إنتاجية محددة.

108- طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول" على المنشأة أن تقوم باختبار الأصل الذى ليس له عمر إنتاجى محدد للتحقق من اضمحلال قيمته وذلك بمقارنة القيمة القابلة للإسترداد بالقيمة الدفترية وذلك:

(أ) سنوياً.

و (ب) عندما يكون هناك مؤشر على اضمحلال قيمة الأصل غير الملموس

إعادة النظر فى تقدير العمر الإنتاجى :

109- يعاد النظر فى الأصل غير الملموس الذى لا يستهلك كل فترة لتحديد استمرارية الأحداث والظروف التى تدعم عدم تحديد عمر إنتاجى له. وفى حالة عدم استمرارية هذه العناصر تتم المحاسبة عن التغيير فى العمر الإنتاجى من غير محدد المدة إلى محدد المدة كتغيير فى التقديرات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء".

110- طبقاً للمعيار لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول"، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجى للأصل من غير محدد المدة إلى محدد المدة تعد مؤشراً على إمكانية اضمحلال قيمة هذا الأصل. ونتيجة لذلك تقوم المنشاة بإجراء إختبار الإضمحلال على هذا الأصل بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد المحددة طبقاً للمعيار المذكور مع قيمته الدفترية وإثبات أى زيادة فى القيمة الدفترية، عن القيمة القابلة للاسترداد كخسارة اضمحلال.

قابلية استرداد القيمة الدفترية – خسائر الاضمحلال :

111- لتحديد اضمحلال قيمة الأصل غير الملموس تطبق المنشاة معيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول". ويوضح هذا المعيار متى وكيف تقوم المنشاة بإعادة النظر فى القيمة الدفترية لأصولها وكيف تحدد

القيمة القابلة للإسترداد ومتى تقوم بالإعتراف بالخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة أو ردها .

توقف استغلال الأصول و التصرف فيها :

112- يتوقف الاعتراف بالأصل غير الملموس عند :

(أ) التصرف فيه.

أو (ب) إنعدام توقع تحقق منافع إقتصادية مستقبلية من استخدامه أو من التصرف فيه.

113-تتحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة من توقف استغلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق بين صافى عائد التصرف والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بهذا الفرق فى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) عندما يتم استبعاد الأصل من الدفاتر (فيما عدا ما يتطلبه معيار المحاسبة المصرى رقم (20) غير ذلك بالنسبة للبيع وإعادة الإستنجار) ولا يتم تبويب الأرباح كإيراد.

114- يجوز التصرف فى الأصل غير الملموس بعدة طرق (منها البيع أو الهبة ... الخ) . وعند تحديد تاريخ التصرف فى هذا الأصل تطبق المنشاة الشروط الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (11) "الإيراد" والخاصة بالاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع البضائع . ويطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (20) فى معالجة التصرف عن طريق البيع وإعادة الإستنجار.

115- طبقاً لمبدأ الاعتراف الوارد فى الفقرة "21" إذا قامت المنشاة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية للأصل بتكلفة استبدال جزء من الأصل عندئذ تستبعد من الدفاتر بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل، وإذا تعذر على المنشاة تحديد القيمة الدفترية للجزء المستبدل يمكن أن تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لمعرفة قيمة الجزء المستبدل وقت اقتناءه أو عندما تولد داخلياً.

115أ - فى حالة الحقوق المقتناه فى عملية تجميع أعمال ، إذا تم إعادة إصدار الحق (بيعه) لاحقاً لطرف ثالث فإن القيمة الدفترية – إذا وجدت – تستخدم فى تحديد المكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة الإصدار.

116- يتم الاعتراف أولياً بالمقابل الذى يتم الحصول عليه عند التصرف فى الأصل غير الملموس بقيمته العادلة. وفى حالة تأجيل سداد قيمة الأصل غير الملموس يتم الاعتراف أولياً بالمقابل الذى يتم الحصول عليه بالمعادل للسعر النقدى. ويتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الاسمية للمقابل والمعادل للسعر النقدى كإيراد فوائد طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (11) "الإيراد" الذى يعكس العائد الفعلى على المبلغ المستحق.

117- لا يتوقف استهلاك الأصل غير الملموس الذى له مدة محددة عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس ما لم يكن قد تم استهلاك هذا الأصل بالكامل أو مبوب كأصل محتفظ به بغرض البيع (أو ضمن مجموعة من الأصول يتم التصرف فيها ومبوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" .

الإفصاح : عام :

118- على المنشاة أن تفصح عما يلى لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة ، على أن يتم الفصل بين الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً و الأصول غير الملموسة الأخرى :

(أ) الأعمار الإنتاجية المحددة وغير المحددة أو معدلات الاستهلاك المستخدمة إذا كانت محددة.

(ب) طرق الاستهلاك المستخدمة للأعمار الإنتاجية المحددة.

(ج) إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الاستهلاك (متضمناً مجمع خسائر الاضمحلال) فى كل من بداية ونهاية الفترة .

(د) بند أو بنود قائمة الدخل الذى أدرج ضمنه إستهلاك الأصول غير الملموسة.

(هـ) تسوية للقيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة موضحاً بها :

(1) الإضافات للأصل غير الملموس مع الفصل بين الإضافات المولدة داخلياً والإضافات الناتجة عند تجميع الأعمال.

و(2) الأصول المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع أو التى ضمن مجموعة أصول يتم التصرف فيها مبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والإستبعادات الأخرى .

و(3) الزيادات أو التخفيضات المعترف بها خلال الفترة الناتجة عن الاضمحلال أو التى يتم ردها مباشرة- إن وجدت- إلى الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31).

و(4) الخسائر الناتجة عن الإضمحلال التى تم الإعتراف بها فى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) خلال الفترة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) .

و(5) خسائر الإضمحلال (إن وجدت) والتى تم ردها للأرباح أو الخسائر أثناء الفترة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (31).

و(6) الاستهلاك المعترف به خلال الفترة.

و(7) صافى فروق العملة الناتج عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض وترجمة أى عملية بالعملة الأجنبية إلى عملة العرض الخاصة بالمنشأة .

و(8) التغيرات الأخرى فى القيم الدفترية خلال الفترة .

119- فئة الأصول غير الملموسة هى تجميع لأصول ذات طبيعة و إستخدام مشابه فى عمليات المنشأة والأمثلة على هذه الفئات ما يلى :

(أ) الأسماء التجارية.

و(ب) البيانات الإدارية وعناوين النشر.

و(ج) برامج الكمبيوتر.

و(د) التراخيص وحقوق الإمتياز.

و(هـ) حقوق الطبع والنشر وبراءات الإختراعات وغيرها من حقوق الملكية الصناعية والخدمات والتشغيل.

و(و) الوصفات والمعادلات والصيغ والنماذج والتصميمات.

و(ز) الأصول غير الملموسة الجارى تطويرها.

ويتم دمج أو فصل هذه الفئات المذكورة بعاليه إلى فئات أكبر أو أصغر إذا كان هذا يؤدى إلى وجود معلومات موضوعية لمستخدمى القوائم المالية .

120- تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأصول غير الملموسة التى اضمحلت قيمتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) بالإضافة للمعلومات الواردة فى الفقرة "118(هـ) من (3) إلى (5)" .

121- يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (5) من المنشأة الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغير فى التقديرات المحاسبية التى لها تأثير جوهرى فى الفترة الحالية أو التى من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهرى فى الفترات اللاحقة وقد ينشأ هذا الإفصاح من التغير فى :

(أ) تقدير العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس.

أو(ب) طريقة الإستهلاك.

أو(ج) القيم المتبقية .

122- على المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلى :

(أ) بالنسبة للأصل غير الملموس الذى ليس له عمر إنتاجى محدد أن تفصح عن القيمة الدفترية للأصل والأسباب المؤيدة لعدم تحديد عمر إنتاجى له، وعند إفصاح المنشأة عن هذه الأسباب، تحدد المنشأة العامل (العوامل) التى لعبت دوراً مؤثراً فى اعتبار أن الأصل ليس له عمر إنتاجى محدد.

(ب)وصف للأصل غير الملموس وقيمته الدفترية وفترة الإستهلاك المتبقية له بصورة منفردة عندما يكون هذا الأصل هاماً ومؤثراً بالنسبة للقوائم المالية للمنشأة ككل .

(ج) بالنسبة للأصول غير الملموسة المقتناه عن طريق منح حكومية والمعترف بها أولياً بالقيمة العادلة (راجع فقرة "44") ، تفصح المنشأة عن :

(1) القيمة العادلة المعترف بها مبدئياً لهذه الأصول .

و(2) القيمة الدفترية لهذه الأصول.

(د) وجود أصول غير ملموسة هناك قيود على حقوق ملكيتها وقيمتها الدفترية وكذا القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان للإلتزامات.

(هـ) قيمة الإرتباطات التعاقدية الخاصة بإقتناء أصول غير ملموسة.

123- تأخذ المنشأة العوامل الواردة فى الفقرة "90" عندما تصف المنشأة العوامل التى لعبت دوراً هاماً فى الحكم بأن العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس غير محدد المدة .

قياس الأصول غير الملموسة بعد الإعتراف بإستخدام نموذج إعادة التقييم :

124- ملغاه.

125- ملغاه.

نفقات الأبحاث والتطوير :

126- على المنشأة أن تفصح عن إجمالى المبالغ التى تم إنفاقها على الأبحاث والتطوير والتى تم الإعتراف بها كمصروفات خلال الفترة .

127- تشمل نفقات الأبحاث والتطوير كل ما أنفق مباشرة على أنشطة الأبحاث والتطوير وكذا ما يمكن تحميله على هذه الأنشطة (راجع الفقرتين "66"، "67" لمزيد من الإسترشاد بشأن نوع النفقات التى تدرج لغرض متطلبات الإفصاح فى الفقرة "126").

معلومات أخرى :

128- من المفضل ولكن ليس مطلوباً أن تقدم المنشأة المعلومات التالية :

(أ) بيان بأى أصل غير ملموس تم إستهلاكه دفترياً ولا يزال مستخدماً.

و(ب) بيان مختصر للأصول غير الملموسة الهامة نسبياً والتى تتحكم فيها المنشأة ولكن لم يتم الإعتراف بها كأصول لأنها لا تتفق مع مقياس الإعتراف بالأصول غير الملموسة كما ورد فى هذا المعيار.

الأمثلة التوضيحية

ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة المصرى رقم (23) ولكنها لا تمثل جزءاً منه .

تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة

تقدم الإرشادات التالية أمثلة حول تحديد العمر الإنتاجى للأصل غير الملموس وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (23) .

تصف كل من الأمثلة التالية أصلاً غير ملموس مشترى، والظروف والحقائق المحيطة بتحديد عمره الإنتاجى، والمحاسبة اللاحقة على أساس ذلك التحديد .

مثال (1) : قائمة عملاء مشتراه

الحالة :	تقوم شركة تسويق عبر البريد المباشر بشراء قائمة عملاء وتتوقع أن تكون قادرة على الحصول على منافع من المعلومات الواردة فى القائمة لمدة سنة واحدة على الأقل، ولكن لا تزيد عن ثلاث سنوات .
المعالجة :	يمكن أستهلاك قيمة قائمة العملاء خلال أفضل تقدير للإدارة على مدار عمرها الإنتاجى ، مثلاً 18 شهراً وبالرغم من أن شركة التسويق عبر البريد المباشر قد تنوى إضافة أسماء عملاء ومعلومات أخرى إلى القائمة فى المستقبل، إلا أن المنافع المتوقعة من قائمة العملاء المشتراه ترتبط فقط بالعملاء الموجودين فى تلك القائمة فى تاريخ شرائها . ويتم مراجعة قائمة العملاء فيما يخص الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) " أضمحلال قيمة الأصول " من خلال تقييمها فى نهاية كل فترة مالية لدراسة ما إذا كان هناك أى مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمة قائمة العملاء .

مثال (2) : براءة أختراع مشتراه وتنتهى خلال 15 عاماً

الحالة :	يتوقع أن يكون المنتج الذى تحميه التقنية المشمولة ببراءة الأختراع مصدراً لتدفقات نقدية واردة صافية لمدة 15 على الأقل . ولدى المنشأة إلتزام من طرف ثالث بشراء تلك البراءة خلال 5 سنوات مقابل 60% من القيمة العادلة للبراءة فى التاريخ الذى تم شراؤها فيه ، وتنوى المنشأة بيع البراءة خلال 5 سنوات .

المعالجة :	يمكن استهلاك قيمة البراءة على مدار 5 سنوات وهى عمرها الإنتاجى لدى المنشأة ، مع قيمة متبقية تساوى القيمة الحالية بمقدار 60% من القيمة العادلة للبراءة فى تاريخ شرائها . ويمكن أيضاً مراجعة البراءة فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) من خلال تقييمها فى نهاية كل فترة مالية لدراسة ما إذا كان هناك أى مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها .

مثال (3) : حقوق تأليف مشتراه ذات عمر قانونى متبقى مدته 50 عاماً

الحالة :	يبين تحليل عادات العملاء واتجاهات السوق دليلاً على أن المواد المحمية بحقوق التأليف ستولد تدفقات نقدية داخلة صافية لمدة 30 عاماً فقط .
المعالجة :	يمكن استهلاك قيمة حقوق التأليف على مدار عمرها الإنتاجى المقدر بمدة 30 عاماً . ويمكن أيضاً مراجعة حقوق التأليف فيما يخص الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) من خلال تقييمها فى نهاية كل فترة مالية لدراسة ما إذا كان هناك أى مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها .

مثال (4) : ترخيص بث مشترى ينتهى خلال عشر سنوات

الحالة :	يتم تجديد ترخيص البث كل 10 سنوات إذا قامت المنشأة بتوفير مستوى متوسط من الخدمة على الأقل لعملائها وإلتزمت بالمتطلبات التشريعية ذات الصلة. ويمكن تجديد الترخيص لفترة غير محددة بتكلفة متدنية. وقد تم تجديده مرتين قبل أحدث شراء. وترى المنشأة المشتريه أن بإمكانها تجديد الترخيص لفترة غير محددة وتدعم الأدلة قدرتها على ذلك. تاريخياً، لم يكن هناك أى أعتراض شديد على تجديد الترخيص. ولا يتوقع أن يتم استبدال التقنية المستخدمة فى البث بتقنية أخرى فى أى وقت فى المستقبل المنظور. لذلك، من المتوقع أن يساهم الترخيص فى التدفقات النقدية الواردة الصافية للمنشأة لفترة غير محددة .

المعالجة :	يمكن معاملة ترخيص البث على أنه ذو عمر إنتاجى غير محدد لأنه من المتوقع أن يساهم فى التدفقات النقدية الواردة الصافية للمنشأة لفترة غير محددة. لذلك، لا يتم أستهلاك قيمة الترخيص حتى يتم تحديد عمر إنتاجى له. ويتم اختبار إضمحلال قيمة الترخيص وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) سنوياً لدراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمته .

مثال (5) : تراخيص البث فى مثال (4)

الحالة :	قررت سلطة الترخيص لاحقاً بأنها لن تقوم بتجديد تراخيص البث بعد الآن ، ولكنها ستعرض التراخيص للمزايدة . وفى الوقت الذى تم فيه أتخاذ قرار سلطة الترخيص ، يبقى لترخيص بث المنشأة مدة 3 سنوات قبل أن ينتهى . وتتوقع المنشأة أن يستمر الترخيص فى المساهمة فى التدفقات النقدية الواردة الصافية حتى ينتهى الترخيص .
المعالجة :	حيث أنه لا يمكن تجديد ترخيص البث بعد الآن ، فإن عمره الإنتاجى لا يعد غير محدد . وبالتالى ، يتم استهلاك قيمة الترخيص المشترى خلال عمره الإنتاجى المتبقى ومدته 3 سنوات ويتم اختباره مباشرة فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31).

مثال (6) : حق تسيير خطوط جوية مشترى بين مدينتين ينتهى خلال ثلاث سنوات

الحالة :	يمكن تجديد حق تسيير الخطوط كل خمس سنوات، وتنوى المنشأة المشترية أن تلتزم بالقوانين والأنظمة المعمول بها للتجديد. ويتم بشكل روتينى منح تجديدات حق تسيير الخطوط بأقل تكلفة وتم تجديدها تاريخياً عندما إلتزمت شركة الخطوط الجوية بالقوانين والأنظمة المعمول بها. وتتوقع المنشأة المشترية تقديم الخدمات لفترة غير محددة بين المدينتين من مطاراتهما المركزية وتتوقع أن تبقى البنية التحتية الداعمة ذات العلاقة (بوابات المطار، والمنافذ، وإيجارات مرافق مباتى المطار) فى مكانها فى تلك المطارات طالما

	أنها لا تزال تملك حق تسيير الخطوط . ويدعم تحليل الطلب والتدفقات النقدية تلك الإفتراضات .
المعالجة :	لأن الحقائق والظروف تدعم قدرة المنشأة المشترية على الاستمرار فى تقديم الخدمة الجوية لفترة غير محددة بين المدينتين، يتم معاملة الأصل غير الملموس المرتبط بحق تسيير على أنه ذو عمر إنتاجى غير محدد. لذلك، لا يتم استهلاك قيمة حق تسيير الخطوط حتى يتم تحديد عمر إنتاجى له. ويتم إختباره فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) بشكل سنوى ودراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمته.

مثال (7) : علامة تجارية مشتراه ومستخدمة لتحديد وتمييز المنتج الإستهلاكى الرئيسى الذى استحوذ على الحصة الرئيسية فى السوق فى السنوات الثمانية الماضية

الحالة :	تملك العلامة التجارية عمراً قانونياً متبقياً مدته 5 سنوات، ولكنه قابل للتجديد كل 10 سنوات بتكلفة متدنية. وتنوى المنشأة المشترية تجديد العلامة التجارية بشكل مستمر وتدعم الأدلة قدرتها على ذلك. ويقدم تحليل كل من دراسات دورة حياة المنتج واتجاهات السوق والإتجاهات التنافسية والبيئية، وفرص توسيع العلامة، دليلاً على أن منتج العلامة التجارية سيولد تدفقات نقدية داخلة صافية للمنشأة المشترية لفترة غير محددة .
المعالجة :	يمكن معاملة العلامة التجارية على أنها ذات عمر إنتاجى غير محدد لأنها من المتوقع أن تساهم فى التدفقات النقدية الواردة الصافية لفترة غير محددة. لذلك، لا يتم أستهلاك قيمة العلامة التجارية حتى يتم تحديد عمر إنتاجى لها . ويمكن أن يتم أختبارها فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) بشكل سنوى لدراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها .

مثال (8) : علامة تجارية مشتراه قبل 10 سنوات والتى تميز منتج إستهلاكى رئيسى

الحالة :	أعتبرت العلامة التجارية على أنها ذات عمر إنتاجى غير محدد عندما تم شراؤها لأنه كان من المتوقع أن يولد منتج العلامة التجارية تدفقات نقدية واردة صافية لفترة غير محددة. إلا أن منافسة غير متوقعة دخلت مؤخرا إلى السوق وستقلل من المبيعات المستقبلية للمنتج . وتقدر المنشأة أن التدفقات النقدية الواردة الصافية المولدة من خلال المنتج ستكون أقل بنسبة 20% فى المستقبل المنظور. ولكن تتوقع المنشأة أن يستمر المنتج فى توليد التدفقات النقدية الواردة الصافية لفترة غير محددة بتلك المبالغ المخفضة.
المعالجة :	نتيجة للإنخفاض المقدر فى التدفقات النقدية الواردة الصافية المستقبلية، تحدد المنشأة بأن المبلغ القابل للإسترداد المقدر للعلامة التجارية هو أقل من مبلغها المسجل. ويتم الاعتراف بخسارة إضمحلال القيمة. ولأنه لا يزال يعتبر أن للعلامة التجارية عمراً إنتاجياً غير محدد، فإنه لا يتم أستهلاك قيمتها ولكن يتم اختبار إضمحلال قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) بشكل سنوى لدراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها .

مثال (9) : علامة تجارية لخط من المنتجات تم شراؤها قبل عدة سنوات فى عملية تجميع أعمال

الحالة :	فى وقت عملية تجميع الأعمال، كانت المنشأة المشتراه تنتج خط من المنتجات لمدة 35 عاماً مع العديد من النماذج الجديدة المطورة التى تحمل العلامة. وفى تاريخ الإندماج بالشراء، توقعت المنشأة المشترية الإستمرار فى إنتاج الخط ، وأشار تحليل لعوامل اقتصادية متعددة أنه لم يكن هناك حد للفترة التى تساهم فيها العلامة التجارية فى التدفقات النقدية الواردة الصافية. ونتيجة لذلك لم تقم المنشأة المشترية بإستهلاك قيمة العلامة التجارية. ولكن الإدارة قررت مؤخراً إيقاف إنتاج خط المنتج خلال السنوات الأربع القادمة .
المعالجة :	حيث أنه لم يعد العمر الإنتاجى للعلامة التجارية غير محدد، يتم إختبار المبلغ المسجل للعلامة التجارية فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (31) ويتم إستهلاك قيمته خلال عمره الإنتاجى المتبقى ومدته 4 سنوات .

الفصل الثامن

عقود التأمين

المعيار المحاسبى الدولى رقم (4) IFRS

المعيار المحاسبى المصرى رقم (37)

محتويات هذا الفصل :

- المفاهيم والعناصر الأساسية للمعيار وأسباب إصداره.
- شرح المعيار المحاسبى الدولى والمصرى الخاص بعقود التأمين.
  - ـ مقدمة .
  - ـ المفاهيم الأساسية .
  - ـ الإعتراف والقياس.
  - ـ تغيير السياسات المحاسبية.
  - ـ الإفصاحات .
  - ـ مفاهيم وقواعد وأمثلة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (37) المعدل 2015 .

عقود التأمين

المعيار المحاسبى الدولى (40) IAS

المعيار المحاسبى المصرى رقم (37)

مقدمة :

المخاطرة بغيضة ومكروهة ويتم التعامل معها بأساليب مختلفة مثل تجنب المخاطرة ، تقليل المخاطرة ، الاحتفاظ بالمخاطرة ، تحويل المخاطرة ، إقتسام المخاطرة ، ومن أهم أساليب إدارة المخاطر ما يلى :

أ – تحويل المخاطرة من خلال التأمين :

حيث يقوم الافراد والشركات والمؤسسات بتحويل المخاطر التى قد يتعرضون لها إلى طرف آخر أكثر استعداداً لتحمل المخاطرة وهو شركات التأمين ، والتأمين هو وسيلة لتحويل المخاطرة ، ففى مقابل دفعة محددة شهرية أو سنوية أو غيرها (قسط التأمين الذى يدفعه المؤمن عليهم فى تأمينات الحياة أو تأمينات الممتلكات) يوافق الطرف الآخر (شركة التأمين) على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة المحتملة الحدوث .

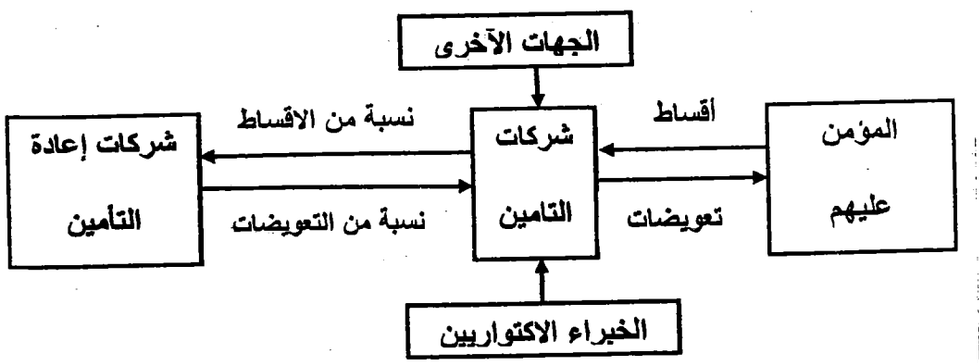
مثال : شخص يؤمن على حياته لدى شركة تأمين ويسدد قسط تأمين شهرى على حياته مقابل أن تدفع له شركة التأمين تعويضات عند الوفاة أو استمرار الحياة لمدة التأمين ويتم تحديد المستفيد فى حالة الوفاة مثل التأمين لصالح الزوجة أو الأولاد أو غيرهم .

مثال : شركة تؤمن على مخازنها ضد مخاطر الحريق وتسدد قسط التأمين المحدد ، فى مقابل ذلك تحصل على تعويض إذا حدث خطر الحريق وحسب عقد التأمين .

ب- إقتسام المخاطر :

يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطر ، وفى مجال التأمين تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين لدى شركات تأمين آخرى (تسمى شركات إعادة التأمين) وذلك عن طريق تحويل نسبة من الاقساط التى تحصلها مقابل الحصول على نسبة من التعويضات عند حدوث الخطر .

وتحتاج شركات التأمين إلى خبراء اكتواريين متخصصين فى الإحصاء والرياضيات والاحتمالات وغيرها وذلك لتحديد الاقساط المناسبة لتغطية التعويضات المحتملة والمصاريف الإدارية وهامش ربح مناسب لشركة التامين ، ويحتاج الخبير الاكتوارى فى عمله إلى بيانات كثيرة ومتعددة لكى يحدد القيمة المتوقعة للتعويضات المحتملة وما يقابلها من خسائر فعلى سبيل المثال يحتاج الخبير الاكتوارى فى تأمينات الحياة عن عمر المؤمن عليها والأمراض المزمنة وفترة التأمين والظروف الصحية فى المنطقة التى يسكنها وغيرها من المعلومات الهامة ، ولذلك يمكن بيان الأطراف المختلفة المرتبطة بشركة التأمين كما يلى :



جدول يلخص العناصر الرئيسية لمعيار عقود التأمين :

عناصر المعيار	المفاهيم والشرح
1 – أسباب إصدار المعيار .	تتميز شركات التأمين بالتعامل مع المخاطر وعدم التأكد بشكل كبير جداً ، ولذلك كان هناك تنوع كبير فى السياسات المحاسبية وتباين عن الممارسات المحاسبية فى قطاعات آخرى ، ولان تحديد سياسات محاسبية دقيقة وواضحة لشركات التأمين قد يستغرق وقتاً طويلاً ، لذلك قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية تقسيم الأمر إلى مرحلتين : المرحلة الأولى : إدخال تحسينات محدودة وسريعة لمحاسبة عقود التأمين وذلك إلى حين إكمال المجلس المرحلة الثانية من مشروعه المتعلق بعقود التأمين . المرحلة الثانية : وضع معيار واضح لمختلف الجوانب المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين سواء الاعتراف أو القياس والعرض والافصاح .
2 – الهدف من المعيار .	تحديد كيفية إعداد التقارير المالية عن عقود التأمين من جانب المنشاة المصدرة لهذه العقود (وهى شركات التأمين) ويتطلب المعيار : 1. إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين . 2. الافصاح عن البنود والقيم المتعلقة بعقود التأمين فى القوائم المالية لمساعدة مستخدمى القوائم المالية على فهم ماهية المبالغ وتوقيتها وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.
3 – نطاق المعيار .	() يطبق المعيار على ما يلى : 1. عقود التأمين وإعادة التأمين الصادرة والواردة .

	2. الأدوات المالية التى تقوم بإصدارها شركة التأمين متضمنة ميزة المشاركة الاختيارية المستقبلية . (ب) لا يطبق المعيار على ما يلى : 1. الجوانب الآخرى لمحاسبة شركات التأمين كمحاسبة الاصول المالية أو الالتزامات المالية والتى تطبق عليها المعايير الخاصة بالأدوات المالية (المعيارين 39،32). 2. ضمانات المنتج الصادرة مباشرة من المنتج أو الموزع أو تاجر التجزئة . 3. أصول والتزامات صاحب العمل بمقتضى خطط منافع التقاعد .
المفاهيم الاساسية :	1. عقد التأمين : هو عقد يقبل بمقتضاه طرف (شركة التأمين) تحويل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (المؤمن له أو حامل الوثيقة) ويقوم حامل الوثيقة بسداد اقساط مقابل الاتفاق مع شركة التأمين على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلى غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن ضده) والذى يؤثر بشكل سلبى على حامل الوثيقة . 2. ميزة المشاركة الاختيارية : الحق التعاقدى لحامل الوثيقة فى الحصول على منافع اختيارية بالاضافة إلى المنافع المضمونة : أ – التى يرجح أن تكون جزءاً أساسياً من مجموع المنافع الاقتصادية التعاقدية . ب- التى يكون مبلغها أو وقت آدائها عائداً لتقدير شركة التأمين ، و

	جـ- تقوم تعاقدياً على أساس ما يلى : - الوفاء بوعد محدد أو نوع محدد من العقود . - عوائد الاستثمار المحققة و / أو غير المحققة على وعاء محدد من الاصول لدى شركات التأمين أو . - الربح أو الخسارة للشركة أو الصندوق أو أى مؤسسة تصدر العقد . 3. المنافع المضمونة : وهى المبالغ أو الدفعات أو المنافع الآخرى التى يكون لحامل الوثيقة فيها أو المستثمر حقوق غير مشروطة فيها ولا تكون محلاً للسلطة التقديرية لشركة التامين . 4. المكون المضمون : بالنسبة لعقود المشاركة الاختيارية فإنها تتكون من مكونين هما : المكون المضمون : وهو الالتزام بدفع مزايا مضمونة لحامل الوثيقة يتضمنها عقد التأمين . المكون الآخر : وهو ميزة المشاركة الاختيارية حسب اشتراطات العقد . 5. عقد إعادة التأمين : هو عقد التأمين الصادر من إحدى شركات التأمين (شركة إعادة التأمين) لتعويض شركة تأمين آخرى (شركة التأمين المباشرة) عن الخسائر الناشئة عن واحد أو أكثر من عقود التأمين الصادرة عن شركة التأمين المباشرة . 6. الالتزام التأمينى : صافى الالتزامات التأمينية على شركة التأمين بموجب عقد التأمين .

سمات المشاركة الاختيارية لحامل الوثيقة فى الحصول على منافع اضافية تقدرها شركة التأمين .	تصدر شركة التأمين بعض الوثائق لتشجيع الشركات والأفراد على التأمين لديها وجذب عملاء جدد من خلال إعطائهم حق الحصول على منافع إضافية بجانب المنافع المضمونة المتعارف عليها (مثال ذلك حصول حامل الوثيقة على تعويض مضمون بموجب العقد عند حدوث الخطر بالاضافة إلى نسبة مشاركة فى الارباح فى استثمار معين أو صندوق معين تحددها شركة التأمين وهذه المنافع الاضافية تتصف بما يلى : 1. يحتمل أن تكون جزءاً هاماً من إجمالى المنافع التعاقدية. 2. يتم تحديد مقدارها أو توقيتها تعاقدياً حسب التقدير المطلق لشركة التأمين . 3. تقوم تعاقدياً على أساس : - أداء مجموعة معينة من العقود أو نوع معين من العقد. - عائدات محققة و / أو غير محققة للاستثمار على مجموعة معينة من الاصول لدى شركات التأمين . - ربح أو خسارة شركة أو صندوق أو منشأة أخرى تصدر العقد.
المعالجة المحاسبية لعقود التأمين .	نظراً لتنوع وتعقد السياسات المحاسبية وظروف المخاطر وعدم التأكد التى تحيك بصناعة التأمين، وعدم الوصول حالياً لسياسات واضحة وصريحة ومحددة لمعالجة عقود التأمين، وأن المشروع طويل الآجل لوضع معيار محاسبى مستقر لأسس الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لم يصدر بعد، وإنما صدر هذا المعيار المؤقت لتوفير تحسينات محدودة وسريعة وتتضمن مرونة كبيرة فى هذه المرحلة،

	لذلك جاءت المعالجة المحاسبية لعقود التأمين فى المعيار الحالى لتعكس هذه الحقيقة من خلال : 1. لا يقدم المعيار الحالى الخاص بالتأمين دليل ارشادى كافى عن المعالجات المحاسبية لعقود التأمين وكيفية الاعتراف بها وقياسها . 2. بالنسبة للأحكام الخاصة بالمبادئ العامة لمعايير التقارير المالية الدولية فى حالة عدم وجود دليل إرشادى ، فإنه يجب على شركة التأمين الرجوع إلى التدرج الموجود فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 8 IAS لتحديد السياسة المحاسبية الملائمة ، ومع هذا يقدم المعيار الحالى إعفاء مؤقت من التدرج الوارد فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (8) المتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والأخطاء وذلك عند اختيار سياسة محاسبية ملائمة ، ولذلك تعفى شركات التأمين من تطبيق هذه المعايير عند اختيار سياسات المحاسبة عن : أ – عقود التأمين التى تصدرها (يشمل ذلك تكلفة الحصول على العقود وأى أصول غير ملموسة) و ب- عقود إعادة التأمين . 3. يعنى ذلك أن شركات التأمين يمكنها الاستمرار فى تطبيق سياساتها المحاسبية المتبعة ولكن فى ذلك قيود محددة أدناه : أ – لا يجوز لشركة التأمين أن تقوم بعمل مقاصة بين أصول إعادة التأمين والتزامات التأمين ، وكذلك لا يجوز عمل مقاصة بين دخل ومصروفات عقود إعادة التأمين ودخل ومصروفات التأمين ذات العلاقة .

	ب- لا يجوز لشركة التأمين الاعتراف بأى التزام لمقابلة مخصصات متعلقة بمطالبات ممكنة مستقبلاً (احتمال الحدوث أقل من 50%) تنشأ عن عقود التأمين غير القائمة فى تاريخ التقرير (مثل مخصصات الكوارث أو ما يماثلها) . ج- على شركة التأمين الغاء التزام التأمين من قائمة المركز المالى عند تأدية هذا الالتزام أو عندما تبرأ ذمتها من هذا الالتزام . د – يجب على شركة التأمين أن تقدر فى كل تاريخ للتقارير المالية مدى كفاية التزاماتها التأمينية وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية فى ظل عقود التأمين التى أبرمتها . هـ- يجب اختبار مدى كفاية وملاءمة التزامات الشركة التأمينية لجميع تعاقداتها والتدفقات النقدية ذات العلاقة والاعتراف بقيمة أى عجز أو نقص بالكامل فى الارباح والخسائر .
اختبار انخفاض قيمة اصول إعادة التأمين.	1. يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير مدى كفاية الالتزامات بأحدث التقديرات الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية ذات العلاقة ويعترف بكامل العجز (إن وجد) فى الربح أو الخسارة ، وعندما لا يكون اختبار كفاية الالتزام مطلوباً بموجب السياسات المحاسبية المتبعة فى شركة التأمين ، فإنه ينبغى عليها القيام بذلك : أ – تحديد القيمة الدفترية لالتزامات التأمين ذات العلاقة ناقصاً القيمة الدفترية لتكاليف الاستحواذ المؤجلة ذات العلاقة وكذلك الاصول غير الملموسة ، و

	ب- تحديد ما إذا كانت القيمة اقل من القيمة الدفترية المطلوبة ذات العلاقة تدخل فى نطاق المعيار المحاسبى الدولى IAS 37 ، وإذا كان الامر كذلك، يتم ترحيل الفرق إلى الارباح والخسائر . 2. عند حدوث انخفاض فى قيمة أصل إعادة التأمين ، فإنه ينبغى تخفيض قيمته الدفترية تبعاً لذلك ، والاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة تلك فى حساب الارباح والخسائر ، وتنخفض قيمة أصل إعادة التأمين عندما : أ – يوجد دليل موضوعى أن حامل وثيقة إعادة التأمين قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى العقد. ب- وقوع حدث له تأثير على المبالغ التى سوف يتسلمها حامل وثيقة التأمين عند إعادة التأمين من شركة التأمين .
تغيير السياسات المحاسبية .	1. يمكن لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين ، إذا كان هذا التغيير سوف يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة ولكن ليس أقل موثوقية ، أو يجعلها أكثر موثوقية ولكن ليس أقل ملاءمة لاحتياجات متخذى القرارات ومستخدمى القوائم المالية . 2. عند تغيير السياسة المحاسبية بالنسبة لالتزامات التأمين يمكن أن تعيد شركات التأمين تصنيف بعض أو كل أصولها المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ومن العوامل الهامة التى تسمح بتغيير السياسات المحاسبية لدى شركة التأمين هو تغيير أسعار الفائدة السوقية الحالية والتى تؤثر على قياس التزامات التأمين ويتم الاعتراف بأثر هذه التغييرات فى قائمة الدخل .

	3. يمكن لشركة التأمين الاستمرار فى الممارسات التالية (ولكن مع عدم السماح ببدء إحداها) : أ – قياس التزامات التأمين على أساس غير مخصوم . ب- قياس الحقوق التعاقدية لرسوم الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بقيمتها السوقية . ج – استخدام سياسات محاسبية غير موحدة بالنسبة لعقود التأمين للشركات التابعة فيما عدا ما تسمح به معايير التقارير المالية الدولية .
الحيطة والحذر	لا تحتاج شركات التأمين إلى تغيير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين ذات التحفظ الكبير ، ومع ذلك إذا كانت عقود التأمين مقاسة بتحفظ كافى فيجب ألا تدخل شركات التأمين فى المزيد من الحيطة والحذر (أى الحيطة والحذر بشكل مبالغ فيه) فلا يجوز مثلاً اقتطاع مخصص أخطار الكوارث .
هامش الاستثمار المستقبلى .	لا تحتاج شركات التأمين.
محاسبة الظل (أو المحاسبة الموازية) Shadow	فى بعض النماذج المحاسبية تكون الأرباح أو الخسائر التى يتم تحقيقها على أصول شركة التأمين ذات تأثير مباشر على قياس بعض أو كل مما يلى : أ – التزاماتها التأمينية . ب- نفقات الشراء المؤجلة ذات العلاقة . ج – الاصول غير الملموسة . ويسمح لشركة التأمين ولكن ليس مطلوباً منها بأن تغير فى سياساتها المحاسبية بحيث يكون الربح أو الخسارة المعترف بهما وغير المحققين على الأصول يؤثران على القياسات

	بنفس الطريقة التى تؤثر بها على الارباح أو الخسائر المحققة ، ويجب الاعتراف بالتكيف ذو العلاقة للالتزامات التأمينية (أو التكاليف الشراء المؤجلة أو الاصول غير الملموسة) فى بيان الدخل الشامل الآخر فى الحالة الوحيدة التى تتمثل بكون الارباح أو الخسائر غير المحققة معترف بها بشكل مباشر فى بيان الدخل الشامل الآخر ، وتسمى هذه الممارسة بمحاسبة الظل أو المحاسبة الموازية .
المشتقات المدمجة .	تتمثل الادوات المالية الاصلية أو الاساسية عادة فى الاسهم العادية والسندات العادية ، مثلاً أصدرت إحدى الشركات قرض سندات بمبلغ 5 مليون جنيه بسعر فائدة ثابت 14% سنوياً فى هذه الحالة فإن السندات تمثل أداة دين ولايوجد أى مشتقات ملحقة بهذا العقد ولكن إذا أصدرت إحدى الشركات قرض سندات بمبلغ 5 مليون جنيه وبسعر فائدة متغير عبارة عن سعر فائدة لا يبور + 2% حيث سعر فائدة لا يبور هو سعر الفائدة فى سوق لندن الدولية أو بسعر فائدة يعتمد على سعر سلعة آخرى مثل النفط أو الذهب ، فى هذه الحالة فإن سعر الفائدة يعتبر مشتق ضمنى لإنه يعتمد على حدث مستقبلى وتغيرات فى أسعار سلع أو أشياء آخرى ، وفى هذه السندات يسمى قرض السندات بإنه مشتق مدمج حيث يتضمن : أ – عقد أساسى أو أصلى وهو أداة دين الممثلة فى قرض السندات . ب- مشتق ضمنى مدمج فى الأداة الاصلية وهو سعر الفائدة الذى يعتمد على التغيرات المستقبلية فى أسعار الفائدة الذى يعتمد على التغيرات المستقبلية فى أسعار سلع أو أشياء آخرى (وهى هنا سعر لا يبور أو سعر الذهب أو سعر النفط).

	ويتطلب المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) الفصل بين المشتقات المدمجة عن عقدها الاصلى وقياسها بالقيمة العادلة وإدخال التغيرات فى قيمتها العادلة فى الارباح والخسائر ، وينطبق المعيار رقم (39) على المشتقات المدمجة فى عقد تأمين مالم تكن المشتقات المدمجة ذاتها عقد تأمين وبشرط : 1 – أن تلبى الخاصية أو الصفة الضمنية باعتبارها عنصر منفصل فى تعريف المشتقات المالية . 2 – لا يتم قياس الأداة المالية (العقد المركب أو المختلط) بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى الارباح والخسائر ، وبالتالى إذا تم محاسبة العقد المركب بشكل مشابه لمحاسبة مشتقة معينة فلا توجد حاجة لفصل الخاصية المشتقة . 3 – المخاطر الاقتصادية وخصائص المشتقات الضمنية لا ترتبط بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للعقد الاساسى.
عقود التأمين المزدوجة (تحمل جزء مقابل التأمين وجزء مقابل وديعة يتم استثمارها لصالح المؤمن له)	فى بعض الحالات تجمع عقود التأمين بين مكونين : المكون الأول : هو جزء مقابل التأمين ضد خطر معين . المكون الثانى : وديعة يتم استثمارها لصالح المستفيد (أى حامل بوليصة التأمين أو المؤمن لصالحه) . وفى هذه الحالة يكون الفصل بين المكونين مطلوباً إذا توافرت الشروط التالية : 1 – تستطيع شركة التأمين الفصل بين المكونين بسهولة . 2 – لا تتطلب السياسات المحاسبية المتبعة فى شركة التأمين الاعتراف والقياس للمكونين معاً . 3 – يكون الفصل بين المكونين مسموحاً به ولكنه غير ملزم

	إذا كانت شركة التأمين يمكنها قياس مكون الوديعة بشكل منفصل ولكن سياساتها المحاسبية تتطلب منها الاعتراف بكل الالتزامات والحقوق الناشئة عن مكون الوديعة دون الاخذ فى الاعتبار الاساسى المستخدم لقياس تلك الحقوق والالتزامات . 4 – لا يسمح لشركة تأمين بفصل مكونات الوديعة إذا كان لا يمكنها قياس مكون الوديعة بشكل منفصل . 5 – فى حالة الفصل (أو عدم تجميع العقد) يتوجب على شركة التأمين : أ – تطبيق المعيار الدولى الحالى IFRS 4 على مكون أو جزء التأمين . ب- تطبيق المعيار المحاسبى الدولى (39) على مكون أو جزء الوديعة .
الافصاحات	1. يجب على شركة التأمين الافصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين فى القوائم المالية : أ – السياسات المحاسبية المتبعة لمعالجة عقود التأمين والاصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات . ب- أسس الاعتراف وتسجيل الاصول والالتزامات والايرادات والمصروفات الناجمة عن عقود التأمين . ج- التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة – اختيارى . 2. إذا كان المؤمن (شركة التأمين) تحمل بوليصة بموجب عقد إعادة التأمين فإنه يجب الافصاح عما يلى : أ – الارباح والخسائر المعترف بها فى قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين .

	ب- استهلاك الأرباح أو الخسائر المؤجلة عند الفترة مع بيان المبالغ غير المستهلكة بداية ونهاية الفترة . ج- تأثير أى تغيرات فى التقديرات . د – الافصاح عن سياسات إدارة المخاطر وأهدافها ومقدار وتوقيت عدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية فى المستقبل من عقود التأمين والأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة عليه . هـ- مخاطر التأمين ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الإئتمان . 3. الافصاح عن مخاطر التأمين والتى تشمل : أ – حساسية الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للتغيرات فى المتغيرات المطبقة . ب- تركزات مخاطر التأمين . ج – المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة بحد أقصى 10 سنوات (تطور المطالبات) .

خلفية عن التأمين

المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 4)

• مقدمة :

يقيم الكيان التأمينى المخاطر التى يرغب طرف آخر فى التحوط منها ويسعر عقد التأمين على هذا الأساس. وإذا قرر كيان التأمين أثناء القيام بهذا التقييم أن المخاطر فى العقد أكبر من أن يتحملها بمفرده ، يمكنه أن يتخلص من بعض المخاطر ببيعها إلى شركة تأمين أخرى. وسوف يكون لشركة التأمين الثانية نصيب فى دخل أقساط التأمين ، ولكنها ستشترك أيضاً فى المخاطر المرتبطة بالعقد ويسمى ذلك إعادة التأمين .

وهناك عدد من القضايا الأساسية المعقدة المتصلة بعقود التأمين، أهمها عدم التأكد الناتج من المخاطر الأساسية المعرض لها كيان تأمين ما. ويحاول IFRS 4 – عقود التأمين – توفير إطار توجد بداخله مجموعة من مبادىء الإثبات فى القوائم المالية لتوفير معلومات مناسبة يمكن أن تساعد مستخدم ما على فهم القوائم المالية للكيان .

• أهـــداف الفصل :

أن الهدف من هذا الفصل هو بيان متطلبات IFRS 4 الذى يمثل المرحلة الأولى فى مشروع IASB حول محاسبة عقود التأمين .

وعند الإنتهاء من قراءة هذا الفصل، ينبغى أن تكون قادراً على :

- فهم ماهية عقد التأمين .
- فهم طبيعة مخاطرة التأمين .
- فهم متطلبات الإفصاح المتصلة بعقود التأمين .

• أهداف ونطاق وتعريفات IFRS 4 :

توجد حالياً مجموعة واسعة من أساليب المحاسبة المطبقة على عقود التأمين، وهى غالباً ما تختلف عن تلك المستخدمة فى القطاعات الأخرى. ونتيجة لذلك، شرع IASB فى

تنفيذ مشروع كبير لمعالجة القضايا المحيطة بمحاسبة عقود التأمين. وبدلاً من إصدار معيار واحد يغطى كل النواحى ، قرر IASB التعامل مع المشروع على مرحلتين .

وقد تم إصدار قواعد إرشادية مرحلية (مؤقتة) فى المرحلة الأولى من المشروع فى صورة IFRS 4 – وهو منطلق للمرحلة الثانية من المشروع. ويركز IFRS 4 بدرجة كبيرة على تحسين متطلبات الإفصاح المتصلة بعقود التأمين. ومع ذلك، فهو يتضمن أيضاً عدداً من التحسينات المحدودة فى متطلبات المحاسبة القائمة .

وبرغم أن IFRS 4 يرسى عدداً من مبادىء المحاسبة باعتبارها الممارسة الأفضل جوهرياً ، إلا أنه لا يشترط أن يستخدمها الكيان إذا كان يطبق حالياً أساليب محاسبية مختلفة. ومع ذلك، يحظر على كيان التأمين تغيير سياساته المحاسبية الحالية إلى عدد من الممارسات المحددة تحديداً .

ويحدد IFRS 4 الإثبات المالى للعقود التأمينية بواسطة أى كيان يصدر مثل هذه العقود أو يحتفظ بعقود إعادة تأمين. ولا يسرى على الأصول والالتزامات الأخرى التى تحتفظ بها شركات التأمين .

ومن المهم التفرقة بين عقود التأمين والعقود الأخرى التى يغطيها IFRS 4 ، ولكن قد تبدو شبيهة بعقود التأمين. على سبيل التوضيح، يذكر IFRS 4 تحديداً عدداً من النواحى التى لا تسرى عليها أحكامه – وهى على سبيل المثال :

- تقديم ضمانات المنتجات بواسطة الصانع أو التاجر أو الوكيل مباشرة .
- أصول والتزامات أرباب العمل المتصلة بخطط مزايا العاملين والالتزامات المنصوص عليها فى خطة المزايا المحددة .
- حق أو التزام تعاقدى متوقف على حق استخدام بند غير مالى – مثل بعض التراخيص.
- عقد إيجارى تمويلى يتضمن قيمة متخلفة مضمونة بواسطة المستأجر – أى قيمة محددة للأصل فى نهاية العقد الإيجارى مضمونة بواسطة المستأجر .

- تعويض عرضى نشأ نتيجة لاندماج أعمال .
- عقود التأمين التى يحتفظ بها الكيان كحامل بوليصة . .

• ما هو عقد التأمين ؟

عقود التأمين هى عقود بين طرفين يوافق فيها الطرف الأول– شركة التأمين – على تعويض الطرف الثانى – حامل البوليصة – إذا تأثر سلباً بحدث مستقبلى غير مؤكد.

ويوجد حدث مستقبلى غير مؤكد إذا تحقق أى مما يلى (على الأقل غير مؤكد فى بداية عقد التأمين) :

- حدوث حدث مؤمن ضده .
- توقيت الحدث - أو .
- مستوى التعويض الذى سيدفع بواسطة شركة التأمين إذا وقع الحدث (IFRS 4 – ملحق B) .

ومن الممكن أن تقدم بعض عقود التأمين مدفوعات عينية بدلاً من التعويض مستحق الدفع لحامل البوليصة مباشرة. على سبيل المثال: من الجائز أن يدفع عقد تصليح تأمينى قيمة تصليح غسالة إذا تعطلت، ولن يدفع العقد تعويضاً نقدياً بالضرورة.

عند التعرف على عقد التأمين، من المهم التفرقة بين المخاطرة المالية ومخاطرة التأمين. فالعقد الذى يعرض المصدر لمخاطرة مالية بدون مخاطرة تأمين كبيرة لا ينطبق عليه تعريف عقد التأمين .

وتحدث المخاطرة المالية عندما يكون هناك تغيير محتمل فى متغير مالى أو غير مالى على سبيل المثال: معدل فائدة محدد، أسعار السلع ، أو التقدير الائتمانى للكيان أو أسعار صرف العملات .

وتعرف مخاطرة التأمين بأنها مخاطرة ليست مخاطرة مالية. وتكمن مخاطرة عقد التأمين فيما إذا كان الحدث سيقع (بدلاً من نشوئه من تغيير فى شىء ما) – على سبيل

المثال : سرقة أو حدوث تلف و ضرر لعقار أو منتج أو التزام مهنى . ويتضمن ملحق (B) لـ IFRS 4 - الذى يشكل جزءاً لا يتجزأ من المعيار ، قائمة وافية لأمثلة لعقود التأمين تشمل :

- التأمين على الحياة وخطط الخيارات المدفوعة مسبقاً. وتوقيت الحدث غير مؤكد هنا. على سبيل المثال: يتم دفع قيمة خطط معينة للتأمين على الحياة فقط إذا حدثت الوفاة خلال فترة زمنية محددة .
- غطاء العجز والغطاء الطبى .
- التأمين الائتمانى، ويغطى حامل البوليصة فى حالة الذمم المدينة غير القابلة للاسترجاع - و
- غطاء السفر للتعويض عن أى خسارة أو فقد يتعرض له حامل البوليصة أثناء سفره .

- **مثـــال إيضاحى (1) :**

من أمثلة قيام شركة التأمين بتحمل مخاطرة التأمين :

- عقد تأمين مصدر إلى حامل بوليصة ضد تصاعد المطالبات بسبب دراجات بخارية معينة، وقد تم اكتشاف العيب قبل سنة ولم يتحدد بعد حجم المطالبات الكلية. وهذا عقد تأمينى لأن الحدث المؤمن ضده هو اكتشاف التكلفة النهائية للمطالبات.
- خدمة تصليح غلايات بالغاز متاحة من مورد سوف يصلح الغلاية سيئة الأداء مقابل دفع رسم ثابت . هذا عقد تأمينى لأنه عقد دفع عينى، والحدث غير المؤكد هو ما إذا كانت الغلاية ستتعطل وحامل البوليصة سيتضرر .

- **الإعتراف والقياس :**

يعفى IFRS 4 شركة التأمين مؤقتاً (خلال المرحلة الأولى من مشروع تأمينى IASB) من الحاجة لمراعاة إطار IASB عند اختيار السياسات المحاسبية الواجب

تطبيقها على عقود التأمين عندما لا يكون هناك متطلب محاسبى محدد مذكور فى معيار دولى أخر . ومع ذلك ينص IFRS 4 صراحة على ما يلى :

- يشترط إجراء اختبار لكفاية التزامات التأمين المعترف بها – يشار له باسم "اختبار كفاية الالتزامات" .
- يحظر تكوين مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود التى لا تكون موجودة فى تاريخ القوائم المالية (ويشار لها بمخصصات الكوارث أو المعادلة).
- يشترط إجراء اختبار تدهور فى القيمة لأصول إعادة التأمين. ويتم الإعتراف بالتدهور فى القيمة فقط فى حالة وقوع حدث – بعد بداية عقد إعادة تأمين – سوف يؤدى إلى عدم إمكانية استرجاع المبالغ المستحقة السداد بالكامل ولا يكون بالامكان إجراء تقدير موثوق للنقص (أو العجز) .
- يشترط أن تحتفظ شركة التأمين بالتزامات التأمين فى ميزانيتها العمومية إلى أن يتم الوفاء بها أو إلغاؤها أو انقضاء أجلها، وعرض مثل هذه الالتزامات بدون إجراء مقاصة بينها وبين أصول إعادة التأمين ذات الصلة .

وتعترف شركة التأمين بالتزاماتها التأمينية فى تاريخ كل قائمة مالية بناءً على التقدير الحالى للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية والبنود ذات الصلة، مثل تكاليف المناولة الناشئة بموجب عقود التأمين. وينبغى إعادة تقييم هذا المخصص فى كل تاريخ محاسبى والإعتراف فوراً بأى نقص يتم التعرف عليه فى قائمة الدخل كجزء من الربح أو الخسارة عن الفترة . ويسمى ذلك "اختبار كفاية الالتزامات" (IFRS 4-15).

وإذا لم تشترط السياسات المحاسبية لشركة تأمين ما ضرورة إجراء اختبار كفاية التزامات – كما هو مذكور سابقاً – يظل إجراء تقييم الالتزام الصافى المحتمل مطلوباً مع ذلك (أى الالتزامات التأمينية وثيقة الصلة ناقص أى تكاليف استحواذ مؤجلة ذات صلة) . وفى هذه الظروف، يكون مطلوباً من شركة التأمين الإعتراف على

الأقل بالمبلغ الذى كان سيكون مطلوباً الإعتراف به كمخصص عند تطبيق IAS 37 ، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة .

- **تغيير السياسات المحاسبية :**

مطلوباً من شركة التأمين أن تطبق المبادىء العامة الواردة فى IAS 8 – السياسات المحاسبية ، التغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء – على أى تغيير ترغب فى إجرائه فى سياساتها المحاسبية. ولذلك فالتغيير فى السياسة المحاسبية يكون مسموحاً به فقط عندما تكون السياسة الجديدة ستوفر معلومات أكثر موثوقية وليس أقل موثوقية لمستخدمى القوائم المالية (IFRS 4-22) .

وحيث أن IFRS 4 هو فقط المرحلة الأولى من مشروع التأمين، فهناك عدداً من التسهيلات فى تطبيق المعيار وكيف يرتبط بالمعايير الدولية الأخرى. على سبيل المثال: يحدد IFRS 4 سياسة محاسبية لقياس التزامات التأمين المصنفة لعكس أسعار الفائدة السوقية الجارية مع إثبات أى تغييرات مباشرة فى قائمة الدخل . ولتشجيع شركات التأمين على اعتماد هذه السياسة ، يعفيها المعيار تحديداً من الاضطرار لإجراء وتبرير اختبار وثاقة الصلة والموثوقية لمثل هذا التغيير فى السياسة.

ويحدد IFRS 4 أيضاً عدداً من السياسات المحاسبية الجائز مواصلة استخدامها إذا كانت تمثل ممارسة قائمة لشركة التأمين ، ولكن لا يجوز تبنيها كسياسة جديدة لأنها لا تفى باختبار وثاقة الصلة والموثوقية الأكبر. وتشمل مثل هذه السياسات:

- قياس التزامات التأمين على أساس غير مخصوم.
- قياس الحقوق التعاقدية فى رسوم إدارة الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة ، حسبما هو مستدل عليه من مقارنة بالرسوم الجارية الجارى فرضها بواسطة مشاركين آخرين فى السوق نظير خدمات مماثلة .
- استخدام سياسات محاسبية غير متماثلة (غير موحدة) من أجل عقود تأمين الشركات التابعة .

وعندما تستخدم شركة التأمين الحرص الزائد (أى تكون مفرطة فى الحرص) فى محاسبتها لعقود التأمين، لا يوجد متطلب يفرض عليها التغيير إلى سياسة أقل حرصاً . ولكن لا يجوز لشركة التأمين التى تستخدم درجة كافية من الحرص التغيير على الحرص الزائد.

ويحدد IFRS 4 عدداً من السياسات المحاسبية المسموح لكيان التأمين إتباعها، وإن كان لا يوجد نص يشترط قيامه بذلك فى الوقت الحاضر. وتتصل هذه السياسات بالهوامش الاستثمارية المستقبلية ومحاسبة الظل Shadow Accounting ، عقود التأمين المكتسبة فى اندماج أعمال أو تحويل محافظ وخصائص المشاركة الاختيارية .

عقود التأمين

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1 ـ خلفية ومقدمة :

1-1 يعد IFRS 4 أول معيار صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين ، والمقترحات المطروحة فى IFRS 4 متواضعة للغاية بالمقارنة بتطوير محاسبة التأمين المتصدرة من جانب مجلس IASB . وقد تم إصدار IFRS 4 من أجل السماح لشركات التأمين بالإلتزام بتبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فى اوروبا وأماكن أخرى فى 2005 . والمعيار مصمم بهدف إحداث تحسنات محدودة فى الممارسات المحاسبية وإلقاء الضوء على النواحى الرئيسية المتصلة بمحاسبة عقود التأمين .

2-1 سوف يتعين على كل الكيانات التى تصدر بوالص تأمين أن ينطبق عليها تعريف عقد التأمين فى IFRS 4 أن تطبق المعيار ، ويتضمن IFRS 4 تعريفاً جديداً لعقد التأمين سوف ينتج عنه إعادة تصنيف الكثير من بوالص التأمين كعقود إستثمارية وإخضاعها لـ IAS 39 . ولا يسرى المعيار على الأصول والإلتزامات الأخرى لشركات التأمين مثل الأصول المالية والإلتزامات المالية التى تقع ضمن نطاق IAS 39 . وبالمثل فإنه لا يتناول المحاسبة المطلوبة بواسطة حائزى البوالص . بالإضافة الى ذلك ، يحدد IFRS 4 متطلبات إفصاح جديدة للعقود المؤهلة كتأمين ، بما فى ذلك تفاصيل عن التدفقات النقدية المستقبلية .

2 ـ تعريفات المصطلح الرئيسي (طبقاً لـ IFRS 4) :

عقد التأمين: هو عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (شركة التأمين) مخاطرة تأمين كبيرة من طرف آخر (حامل البوليصة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل البوليصة إذا وقع حدث مستقبلى محدد غير مؤكد (الحدث المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل البوليصة .

2-1 يلغى التعويض الوارد فى IFRS 4 التعريف غير المباشر " لعقد التأمين " الوارد فى IAS 32 . وسوف يغطى IFRS 4 معظم عقود تأمين السيارات والسفر والحياة والممتلكات بالإضافة الى إعادة التأمين . ومع ذلك فإن بعض البوالص التى لا تحول مخاطرة تأمينية كبيرة مثل خطط المدخرات والمعاش سوف يغطيها IAS 39 وسوف تعامل كادوات مالية بغض النظر عن شكلها القانونى .

2-2 سوف يسرى IAS 39 أيضاً على العقود التى تحول مخاطرة مالية بدرجة كبيرة، مثل المشتقات الإئتمانية وبعض عقود إعادة التأمين المالية . ولا يسرى IFRS 4 على ضمانات المنتجات التى يغطيها IAS 18 و IAS 37 ، وأصول وخصوم أرباب العمل بموجب خطط مزايا العاملين التى يغطيها IAS 19 و IFRS 2 ، والتعويض العرضى مستحق الدفع أو القبض فى عملية إندماج شركات الذى يغطيه IFRS 3 إندماج الشركات .

2-3 تقدم مسودة استطلاع أراء ـ عقود الضمان المالى والتأمين الإئتمانى ـ أن مصدر عقد الضمان المالى ينبغى أن يقيس العقد بالقيمة العادلة مبدنياً وتسرى المتطلبات المقترحة على العقود التى ينطبق عليها تعريف عقد التأمين فى IFRS 4 .

3 ـ المرحلة الأولى :

3-1 سوف تستمر تغطية الممارسات المحاسبية القائمة لعقود التأمين خلال هذه المرحلة الأولى لإعداد مجموعة شاملة من المعايير الخاصة بالتأمين . وتعفى IFRS شركة التأمين مؤقتاً من بعض متطلبات المعايير الأخرى ، بما فى ذلك المتطلب الخاص بمراعاة إطار IASB عند تقرير السياسات المحاسبية .

3-2 يحاول IFRS 4 إحداث تحسنات محددة فى السياسات المحاسبية المتصلة بعقود التأمين من أجل جعلها متماشية مع معايير التقارير المالية الدولية . ومع ذلك فإن IFRS :

(أ) تحظر تكوين مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود التى لا تكون موجودة فى تاريخ الميزانية العمومية ، ويشمل ذلك مخصصات الكوارث ومخصصات التسوية equalization التى أصبحت محظورة قانوناً الآن.

(ب) تحدد إختباراً لكفاية الإلتزام الأدنى يوجب على شركات التأمين مقارنة التزاماتهم (خصومهم) التأمينية بتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية . بالإضافة الى ذلك يوجد متطلب بإجراء اختبار تدهور فى القيمة لأصول إعادة التأمين .

3- 3 يوجد متطلب بأن تحتفظ شركة التأمين بالالتزامات التأمينية فى ميزانيتها العمومية إلى أن يتم الوفاء بها . وتحظر IFRS أيضاً إجراء مقاصة بين التزامات التأمين ذات الصلة .

4 ـ التغييرات فى السياسات المحاسبية :

1-4 تستطيع شركات التأمين تعديل سياساتها المحاسبية القائمة بشأن عقود التأمين طالما أن أية تغييرات تفى بمعايير IASB لتحسين إعتمادية قوائمها المالية . ولا تستطيع شركة التأمين إدخال أى من الممارسات التالية ، برغم أنها تستطيع مواصلة استخدام السياسات المحاسبية المتضمنة أيا منها :

- قياس الالتزامات التأمينية على أساس غير مخصوم .
- قياس الحقوق التعاقدية فى رسوم إدارة الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة .
- إستخدام سياسات محاسبية غير موحدة فيما يتعلق بالالتزامات التأمينية لشركة تابعة .

2-4 تستطيع شركات التأمين استخدام معدلات الفائدة السوقية الجارية فى تقدير قيمة الالتزامات وبذلك تجعلها أكثر تماسكاً وانسجاماً مع الحركات فى الأصول ذات العلاقة الحساسة لأسعار الفائدة . هذا الاجراء ليس من الضرورى تطبيقه بشكل ثابت ومستمر على كل التزامات التأمين . ومع ذلك سوف تحتاج شركات التأمين إلى تحديد الالتزامات التى سيتم قياسها باستخدام المعدلات السوقية .

3-4 لا توجد حاجة إلى أن تغير شركة التأمين سياستها المحاسبية بشأن عقود التأمين من أجل القضاء على الحرص الزائد ، ومع ذلك فإن شركة التأمين التى تقيس بالفعل عقود تأمينها بحرص كافٍ ينبغى ألا تدخل حرصاً إضافياً .

4-4 لا توجد حاجة لأن تغير شركة التأمين سياستها المحاسبية بشأن عقود التأمين للقضاء على هوامش الاستثمار المستقبلية ، ومع ذلك تستطيع الكيانات أن تعدل التزاماتها لتعكس هوامش الاستثمار المستقبلية فقط إذا كان ذلك جزءاً من تحول أوسع نحو نظام محاسبة شامل قائم على المستثمرين .

5-4 يشترط IASB تقديم دليل على أن هذا التحول يحسن وثاقة صلة أو إعتمادية القوائم المالية بدرجة تفوق عيوب إدراج هوامش الاستثمار المستقبلية .

6-4 سوف تحتاج الكيانات إلى تحديد ما إذا كانت هناك مزايا لتغيير الأساس المحاسبى بالمقارنة بتكلفة إجراء تغيير وتطوير شامل للنظام المحاسبى . وإذا غيرت شركة تأمين سياساتها المحاسبية الخاصة بالتزامات التأمين ، يكون مسموحاً لها بإعادة تصنيف بعض أو كل أصولها المالية " بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة " .

5 ـ الامتيازات الواردة فى IFRS 4 :

1-5 يوجد امتياز ممنوح لشركات التأمين بشأن المحاسبة فى حالة إندماج الشركات، حيث تستطيع شركات التأمين الاعتراف بأصل معنوى هو الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لإلتزامات التأمين ، مثل هذا الأصل غير موجود فى المعايير الدولية القائمة وهو مستبعد من نطاق IAS 36 . الانخفاض فى قيمة الاصول – و IAS 38– الأصول المعنوية .

2-5 تستطيع الكيانات مواصلة تقدير قيمة عقود التأمين والإستثمار المتمتعة بخصائص المشاركة الاختيارية فى الربح باستخدام سياستها المحاسبية القائمة. وينبغى إعتبار أى مبلغ مضمون ثابت الالتزام الأدنى وتصنيف بقية العقد كالتزام إضافى أو إدراجه فى حقوق الملكية أو حتى تقسيمه بين حقوق الملكية والالتزامات . وإذا لم يتم تقسيم العقد بهذه الطريقة ، وينبغى على مصدر العقد أن يصنف العقد بأكمله كالتزام . وتسرى هذه المتطلبات أيضاً على أية أدوات مالية تحتوى على خاصية المشاركة الاختيارية .

6- المحاسبة بمقتضى IFRS 4 :

6 - 1 بعض الملامح المشتقة فى عقد ما ، مثل خيار مربوط بمؤشر ، قد يحتاج الأمر إلى فصلها بالقيمة العادلة . ويسرى IAS 39 على المشتقات المندمجة فى عقد التأمين ما لم يكن المشتق المندمج عقد تأمين فى حد ذاته. ولا توجد حاجة إلى أن تحاسب شركة التأمين المشتق المندمج على حدة بالقيمة العادلة إذا كان المشتق المندمج ينطبق عليه تعريف عقد التأمين.

6 - 2 يوجب IFRS 4 على شركة التأمين أن تحاسب بشكل منفصل مكونات ايداع deposit فى بعض عقود التأمين من أجل تفادى حذف أصول وخصوم من الميزانية العمومية . ومن الممكن أن يحتوى عقد التأمين على مكونات ايداع وتأمين معاً .

6 - 3 من الأمثلة على ذلك عقد إعادة تأمين للاشتراك فى الأرباح يمنح فيه المتنازل cedent ضمان فيما يتصل بمبلغ السداد الأدنى لقسط التأمين . وكما هو الحال بالنسبة للمشتقات المندمجة، سوف تحتاج شركات التأمين إلى تحديد أى بوالص قد تحتاج إلى تجزئة . وبوجه عام ، فسوف تغطى أى مكونات ايداع بواسطة IAS 39 وأى ملمح تأمين ستتم تغطيته بواسطة السياسات المحاسبية القائمة .

معلومة عملية :

واجهت زيوريخ للخدمات المالية مشكلة عندما يبدأ العمل بـ IFRS 4 عن الفترات المحاسبية التى تبدأ فى 1 يناير 2005 أو بعده وسوف يسمح للكيان بتفكيك مكونات التأمين والايداع فى عقود تأمينه ؛ وبالنسبة للعقد غير المجزأ ، سيكون الكيان مطالباً بتطبيق IAS 39 على مكون الايداع .

6 - 4 يوضح IFRS 4 أيضاً قابلية تطبيق ممارسة غالباً ما تسمى محاسبة الظل Shadow accounting هذه الممارسة سوف تسمح لشركات التأمين بتعديل التزاماتها فى ضوء أى تغيرات نشأت إذا كانت المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية قد تحققت . وأى حركات فى الإلتزام يمكن

الاعتراف بها فى حقوق الملكية تماشياً مع الاعتراف بمكاسب أو خسائر الاستثمار غير المحققة .

دراسة الحالة (1) :

حقائـــق :

يوجد للكيان (A) عقد إعادة تأمين يحتوى على العناصر التالية : حامل البوليصة يدفع بموجب عقد إعادة التأمين أقساط بقيمة 200 دولار كل سنة لمدة 10 سنوات . وقد أنشأ الكيان حساب خبرة يساوى 80% من الأقساط التراكمية ناقص 80% من المطالبات المتراكمة بموجب البوليصة . وإذا أصبح الرصيد فى حساب الخبرة سالباً فى أى وقت ، يجب على حامل البوليصة أن يدفع قسطاً اضافياً بناءً على الرصيد الموجود فى الحساب مقسوماً على عدد سنوات مدة البوليصة المتبقية . وفى نهاية العقد ، إذا كان رصيد الحساب موجباً ، يرد المبلغ إلى حامل البوليصة . أما إذا كان الرصيد سالباً فيجب على حامل البوليصة أن يدفع المبلغ كقسط اضافى . ولا يمكن إلغاء البوليصة قبل نهاية العقد والخسارة القصوى المطلوب من حامل البوليصة دفعها فى أى سنة هى 300 دولار .

المطلوب :

ناقش كيف يجب محاسبة عقد إعادة التأمين فى القوائم المالية لشركة التأمين .

الحـــل :

العقد هو عقد تأمين لأنه يحول قدراً كبيراً من مخاطرة التأمين إلى شركة إعادة التأمين . وعندما لا تكون هناك مطالبات فى العقد ، سوف يستلم حامل البوليصة 1600 دولار فى نهاية السنة العاشرة التى هى 80% من الأقساط المتراكمة البالغة 2000 دولار . وينص IFRS 4 بصفة أساسية على أن حامل البوليصة قدم قرضاً سوف تسدده شركة إعادة التأمين فى صورة قسط واحد فى السنة العاشرة . وإذا كانت السياسات الحالية لشركة إعادة التأمين تقضى بأن تعترف بالتزام بموجب العقد، فإن التجزئة تكون مسموحة ولكن ليست مطلوبة ، ومع ذلك إذا لم توجد مثل هذه السياسات لدى شركة إعادة التأمين فإن IFRS 4 يوجب على شركة إعادة التأمين أن تجزئ العقد . وإذا تمت تجزئة العقد ، يجب أن تتألف كل دفعة يسددها حامل البوليصة من مكونين :

دفعة قرض مقدمة ودفعة تغطية تأمينية . وسوف يستخدم IAS39 فى تقدير قيمة عنصر الايداع deposit element – القرض – وسوف يقاس مبدئياً بالقيمة العادلة . وسوف يتم احتساب قيمة عنصر الايداع عن طريق خصم مبلغ سداد القرض المستقبلى فى السنة العاشرة باستخدام طريقة annuity . وإذا قدم حامل البوليصة مطالبة ، فإن هذه المطالبة ذاتها سوف يتم تقسيمها إلى مطالبة بمبلغ x دولار وقرض بمبلغ y دولار سيتم سداده فى صورة أقساط على مدى عمر البوليصة .

7ـ الإفصاحـــات :

7 - 1 يتبين IFRS 4 ما يسمى بالمدخل القائم على المبادئ للإفصاح ، وينبغى الافصاح عن معلومات تساعد المستخدم فى فهم المبالغ المذكورة فى القوائم المالية لشركة التأمين والناشئة من عقود التأمين .

7 - 2 سوف تحتاج شركات التأمين لإعطاء المزيد من التفاصيل عن المخاطر التى تتكبدها ، بما فى ذلك أى تركز للمخاطرة وتأثير متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة .

7 - 3 مطلوب أيضاً تقديم معلومات تساعد المستخدمين على فهم كم وتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية . يجب أيضاً الإفصاح عن بنود وشورط عقود التأمين ذات التأثير الجوهرى على كم وتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية لشركة التأمين .

7 - 4 ينبغى أيضاً الإفصاح عن معلومات عن المطالبات الفعلية بالمقارنة بالتقديرات السابقة وكذلك معلومات عن مخاطرة معدل التأمين ومخاطرة معدل الائتمان التى سيطلبها IAS 32 .

7 - 5 ينبغى إعطاء معلومات عن التعرض لمخاطرة أسعار الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات المندمجة المتضمنة فى عقد تأمين عائل إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات المندمجة بالقيمة العادلة ، ومع ذلك فلن تكون هناك حاجة إلى أن يفصح المؤمنون عن القيمة العادلة لعقودهم التأمينية فى الوقت الحاضر ، ولكن سيتعين عليهم الافصاح عن المكاسب والخسائر المتولدة من عقود إعادة التأمين المشتراه .

7 - 6 سوف تزيد الشفافية الأكبر التركيز على إدارة المخاطر، ويحتمل أن تبرز الحساسية تجاه المخاطرة كفارق رئيسى بين كيانات التأمين . وينبغى على الكيانات أن تطبق معايير IFRS على الفترات السنوية البادئة فى 2005/1/1 أو بعده ، ولكن كما هو الحال مع معظم المعايير ، من المستحسن أن يتم التبنى مبكراً .

معلومة عملية :

من الممكن أن تتضمن الميزانية العمومية النمطية لشركة تأمين الأصول والإلتزامات التالية وأن تغطيها معايير IFRS التالية :

	IFRS / IAS
الأصول	
الاستثمارات	IAS 39
الأملاك	IAS 16 / 40
عقود الاستثمارات	IAS 18
عقود التأمين	IFRS 4
أصول أخرى	متنوعة
الإلتزامات	
حقوق الملكية	IAS 32 / 39
إلتزامات التأمين	IFRS 4
إلتزامات عقود التأمين	IAS 39
إلتزامات أخرى	متنوعة

دراسة الحالة (2) :

يحرر الكيان (A) بوليصة واحدة بقسط قدره 1000 دولار ويتوقع تقديم المطالبات (600 دولار) فى السنة الرابعة . ووقت تحرير البوليصة ، توجد تكاليف عمولة مدفوعة قدرها 200 دولار افترض معدل خصم خالى من المخاطر قدره 3%. ويقول الكيان أنه إذا تم تكوين مخصص للمخاطرة وعدم التأكد ، فسوف يبلغ 250 دولار ، وأن هذه المخاطرة تنقضى بشكل متساو خلال السنوات 2 و 3 و 4 . ووفقاً

للبوالص القائمة ، سوف يوزع الكيان الاقساط الصافية ونفقة المطالبات وتكاليف العمولات على السنتين الأوليين فى البوليصة . والعوائد الاستثمارية فى السنوات (1) و (2) هى 20 دولار و 40 دولار على التوالى .

المطلوب :

أذكر معالجة هذه البوليصة باستخدام منهج تأجيل ومناظرة (تغطية) matching فى السنوات (1) و (2) يكون مقبولاً وفقاً لـ IFRS 4 .

كيف ستختلف هذه المعالجة إذا تم استخدام منهج " قيمة عادلة " ؟

الحـــل :

التأجيل والمناظرة (أو المماثلة) (IFRS 4) :

	السنة (1)	السنة (2)
القسط المكتسب	500	500
نفقة المطالبات	(300)	(300)
تكاليف العمولة	(100)	(100)
ربح التأمين	100	100
عائد الاستثمار	20	40
الربح	120	140

فى حالة استخدام منهج قيمة عادلة ، سيتم قيد كامل مبلغ القسط المكتسب فى الجانب الدائن فى السنة (1) ، وسوف يتم تكوين مخصص للمطالبات المتوقعة على أساس مخصوم ثم توزيعه على الفترة حتى السنة الرابعة . وسوف يتم تكوين مخصص للمخاطرة وعدم التأكد فى السنة الأولى وتوزيعه على السنوات الثلاث التالية . وسوف يتم تحصيل تكاليف عمولة فى السنة الأولى أيضاً ، ومعاملة عوائد الاستثمار بنفس الطريقة المتبعة فى ظل منهج التأجيل .

أسئلة الإختيار من إجابات متعددة :

(1) ما السبب الرئيسى لإصدار IFRS 4 ؟

أ - لضمان قدرة شركات التأمين على الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بحلول عام 2005 .

ب - لإجراء تطوير كامل لمحاسبة التأمين .

جـ - كرد فعل للفضائح التى حدثت مؤخراً داخل صناعة التأمين .

د - بسبب الضغط من جانب سلطات الخدمات المالية فى بلدان عديدة .

الإجابـــة : (أ)

(2) أى أنواع عقود التأمين التالية يحتمل الا يغطيها IFRS 4 ؟

أ - التأمين على المركبات .

ب - التأمين على الحياة .

جـ - التأمين الطبى .

د - خطة المعاش .

الإجابـــة : (د)

(3) أى معايير التقارير المالية الدولية سوف يسرى على العقود التى تحول المخاطرة المالية بدرجة رئيسية ، مثل مشتق ائتمانى ؟

أ - IAS 32 .

ب - IAS 18 .

جـ - IAS 39 .

د - IAS 4 .

الإجابـــة : (ج)

(4) إذا أعطى كيان ضمان منتج تم اصداره ، مباشرة بواسطة صانع أو موزع أو تاجر تجزئة ، أى معايير التقارير المالية الدولية يحتمل أن يغطى هذا الضمان ؟

أ - IAS 4 .

ب - IFRS 39 .

جـ - IAS 18 و IAS 37 .

د - IAS 32 .

الإجابـــة : (ج)

(5) يقول IFRS 4 أن عقود التأمين :

أ - ينبغى أن تغطيها السياسات المحاسبية القائمة خلال المرحلة الأولى .

ب - ينبغى أن تلتزم بوثيقة إطار IFRS .

جـ - ينبغى أن تلتزم بمعايير IFRS القائمة كلها .

د - ينبغى أن تغطى بواسطة IAS 32 و IAS 39 فقط .

الإجابـــة : (أ)

(6) يلزم IAS 39 الكيان بفصل المشتقات المندمجة التى تفى بشروط معينة عن عقد التأمين العائل الذى يحتويها . كما يلزم مقياس المشتق المندمج بالقيمة العادلة مع تسجيل أى تغيرات فى القيمة العادلة فى الربح أو الخسارة . ولا توجد حاجة إلى أن تفصل شركة التأمين مشتقا مندمجاً يفى هو نفسه بتعريف عقد التأمين . أى أنواع المشتقات المندمجة التالية سوف يلزم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لـ IAS 39 عند دمجه فى عقد تأمين ؟

أ - ضمان معدلات الفائدة الدنيا عند تقرير قيمة تنازل أو استحقاق عقد ما .

ب - ميزة الوفاة death benefit المرتبطة بأسعار حقوق الملكية أو مؤشر سوق الأوراق المالية والتى تستحق الدفع عند الوفاة فقط .

جـ - خيار حامل البوليصة بالتنازل عن عقد التأمين مقابل قيمة نقدية تم تحديدها فى عقد التأمين الأصلى .

د - ضمان عوائد حقوق الملكية الدنيا المتاح فقط إذا قرر حامل البوليصة أخذ معاش سنوى annuity طارئ أو عرضى مدى الحياة .

الإجابـــة : {(أ) عقد استثمار والأنواع الأخرى عقود تأمين } .

(7) تستطيع شركات التأمين الاعتراف بأصل معنوى هو الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لإلتزامات التأمين المحتملة فى عملية اندماج للشركات . هذا الأصل يجب محاسبته باستخدام :

أ - IAS 38 ، الأصول المعنوية .

ب - IFRS 4 ، عقود التأمين فقط .

جـ - IAS 16 ، الأرض والمنشآت والمعدات .

د - مثل هذا الأصل ينبغى عدم محاسبته حتى بدء المرحلة الثانية من عقد التأمين.

الإجابـــة : (ب)

(8) أى الممارسات المحاسبية التالية تم حظرها بموجب IFRS 4 ؟

أ - محاسبة الظل .

ب - مخصص الكوارث .

جـ - اختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها .

د - اختبار تدهور قيمة أصول إعادة التأمين .

الإجابـــة : (ب)

(9) من الممكن أن يحتوى عقد التأمين على عناصر ايداع وتأمين معا ، ومن أمثلة ذلك عقد إعادة تأمين يستلم فيه المتنازل على سداد للأقساط فى وقت مستقبلى إذا لم توجد مطالبات بموجب العقد . ويشكل ذلك فعلياً قرضاً مقدماً من المتنازل سيتم سداده فى المستقبل . يشترط IFRS 4 .

أ - أن تتم محاسبة كل مبلغ مدفوع بواسطة المتنازل كسلفة قرض وكدفعة تغطية تأمينية.

ب - أن تتم محاسبة قسط التأمين كبند إيراد فى قائمة الدخل .

جـ - أن تتم محاسبة القسط طبقاً لـ IAS 18 .

د - أن يعامل القسط المدفوع كقرض بحت وأن تتم محاسبته طبقاً لـ IAS 39.

الإجابـــة : (أ)

عقود التأمين

المعيار المحاسبى المصرى رقم (37) المعدل 2015

هـدف المعيـار :

1- يهدف هذا المعيار إلى تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أية منشأة تصدر مثل هذه العقود (والمذكورة فى هذا المعيار باسم "شركة التأمين") ويتطلب هذا المعيار على وجه الخصوص مايلى :

(أ) نطاق محدود من التعديلات التى يتم إدخالها على نظم المحاسبة فى شركات التأمين فيما يتصل بعقود التأمين.

(ب) الإفصاح الذى يحدد ويوضح المبالغ التى تظهر فى القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين والتى تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدمى القوائم المالية فى فهم قيم وتوقيتات ومدى عدم التأكد فى التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.

نطـاق المعيـار :

2- على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على ما يلى :

(أ) عقود التأمين (بما فى ذلك عقود إعادة التأمين) التى تصدرها وعقود إعادة التأمين التى تحتفظ بها.

(ب) الأدوات المالية التى تصدرها و التى تتسم بأحد أشكال المشاركة الاختيارية (راجع الفقرة "35"). ويتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (40) "الأدوات المالية: الإفصاح" الإفصاح عن الأدوات المالية، بما فى ذلك الأدوات المالية التى تحتوى على تلك الأشكال.

3- لا يتناول هذا المعيار الجوانب الأخرى المتعلقة بالمعالجات المحاسبية التى تقوم بها شركة التأمين، على سبيل المثال المعالجة المحاسبية للأصول المالية التى تحتفظ بها شركات التأمين والالتزامات التى تصدرها (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (25) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (26)".

4- لا تنطبق أحكام هذا المعيار على ما يلى :

(أ) ضمانات المنتجات الصادرة مباشرة من المصنع، أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (11) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (28) "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة ").

(ب) الأصول والالتزامات الخاصة بصاحب العمل بموجب خطط مزايا العاملين (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (38) "مزايا العاملين" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (39) "المدفوعات المبنية على أسهم" Share-based payment) والتزامات مزايا التقاعد المعدة طبقاً لنظم المعاشات ذات المزايا المحددة (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (21) "المحاسبة والتقارير عن نظم مزايا التقاعد").

(ج) الحقوق التعاقدية أو الالتزامات التعاقدية المتوقفة على الإستخدام المستقبلى أو الحق المستقبلى فى إستخدام بند غير مالى (على سبيل المثال، بعض رسوم الترخيص والإتاوات، والبنود المماثلة) (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (11) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (23) "الأصول غير الملموسة").

(د) عقود الضمان المالى إلا إذا كان المصدر قد أكد في وقت سابق أنه يعتبر هذه العقود عقود تأمين وانه استخدم المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين، وفى هذه الحالة يمكن للمصدر أن يختار إما تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (25) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (40) أو هذا المعيار على عقود الضمان المالى هذه، ويمكن للمصدر إجراء هذا الاختيار لكل عقد على حده، إلا أن الاختيار لكل عقد يكون غير قابل للتعديل .

(ه) المقابل المحتمل سداده أو تحصيله عن عملية تجميع الأعمال (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال").

(و) عقود التأمين المباشرة التى تحتفظ بها المنشأة (عقود التأمين المباشرة التى تكون المنشأة فيها هى حامل الوثيقة أى الطرف المؤمن عليه). إلا أنه يجب على معيد التأمين تطبيق هذا المعيار على عقود إعادة التأمين التى يحتفظ بها .

5- للتسهيل فى البحث، يصف هذا المعيار أى منشأة تصدر عقود تأمين بأنها شركة تأمين، وذلك سواء كانت هذه الصفة لأغراض قانونية أو إشرافية.

6- ويعتبر عقد إعادة التأمين نوع من عقود التامين. وعليه فإن الإشارة إلى عقود التأمين فى هذا المعيار تنطبق أيضاً على عقود إعادة التأمين .

المشتقات الضمنية:

7- يقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (26) أن تفصل بعض المشتقات الضمنية عن عقدها الأصلى، وتقاس بقيمتها العادلة وتدرج التغييرات على قيمتها العادلة بالأرباح أو الخسائر. وينطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على المشتقات الضمنية فى أى عقد تأمين ما لم تكن المشتقة الضمنية ذاتها عبارة عن عقد تأمين .

8- واستثناءً من الشرط المنصوص عليه فى معيار المحاسبة المصرى رقم (26)، فإن شركة التأمين ليست ملزمة بفصل وقياس حق خيار حامل الوثيقة فى التنازل عن عقد التأمين مقابل مبلغ ثابت (أو مقابل مبلغ يحدد بموجب قيمة ثابتة ومعدل عائد) وذلك حتى إذا كان سعر ممارسة الحق يختلف عن القيمة الدفترية للالتزام التأمينى.

9- وتنطبق فقرة "8" بذات الطريقة على خيارات التنازل عن أداة مالية تحتوى على شكل من أشكال المشاركة الاختيارية .

فصل المكونات الايداعية:

10- تحتوى بعض عقود التأمين على كل من مكون تأمينى ومكون إيداعى. وفى بعض الأحيان، ينبغى على شركة التأمين أو يجوز لها فصل تلك المكونات عن بعضها البعض:

(أ) ويكون هذا الفصل لازماً إذا تم إستيفاء الشرطين التاليين معاً :

(1) إذا كانت شركة التأمين تستطيع أن تقيس المكون الإيداعى على حده (بما فى ذلك أية خيارات ضمنية للاسترداد النقدى) .

و (2) إذا كانت السياسة المحاسبية التى تتبعها شركة التأمين لا تتطلب إثبات جميع الالتزامات والحقوق الناشئة عن المكون الإيداعى.

(ب) تكون عملية الفصل المذكورة مسموح بها، ولكن غير ملزمة، إذا كان بوسع شركة التأمين قياس المكون الإيداعى على حدة كما هو مبين فى البند (أ) (1) ولكن تقتضى سياستها المحاسبية إثبات جميع الالتزامات والحقوق الناشئة عن المكون الإيداعى بغض النظر عن الأساس المستخدم لقياس تلك الحقوق والالتزامات .

(ج) ولا يجوز إجراء عملية الفصل إذا لم يكن بوسع شركة التأمين قياس المكون الإيداعى منفصلاً كما هو مبين فى البند (أ) (1).

11- فيما يلى مثال لحالة لا تستلزم فيها السياسة المحاسبية لشركة تأمين إثبات جميع الالتزامات الناشئة عن المكونات الإيداعية. يتلقى معيد التأمين الصادر فى عقود إعادة التأمين تعويضاً عن الخسائر من معيدى التأمين، إلا أن العقد يلزم معيد التأمين الصادر فى عقود إعادة التأمين برد التعويض فى السنوات المقبلة. وينشأ هذا الالتزام من المكون الإيداعى. أما إذا كانت السياسة المحاسبية التى يتبعها معيد التأمين الصادر فى عقود إعادة التأمين تسمح له بإثبات التعويض كإيراد بدون قيد الالتزام الناشئ عنه يصبح الفصل فى هذه الحالة لازماً.

12- لكى يتم الفصل بين مكونات عقد ما، يجب على شركة التأمين :

(أ) ان تطبق هذا المعيار على المكون التأمينى .

و(ب) أن تطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على المكون الإيداعى.

الاعتراف و القياس:

الإعفاء المؤقت من بعض معايير المحاسبة المصرية الأخرى

13- تحدد الفقرات من "10" إلى "12" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5) "السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء"، الضوابط التى يجب على المنشأة استخدامها عند وضع سياسة محاسبية إذا لم يكن هناك معيار محاسبى مصرى ينطبق على وجه الخصوص على أحد البنود. إلا أن هذا المعيار يعفى شركة التأمين من تطبيق تلك الضوابط على سياساتها المحاسبية فيما يتعلق بما يلى :

(أ) عقود التأمين التى تصدرها الشركة (بما فى ذلك تكاليف الحصول عليها وما يتصل بها من أصول معنوية، مثل تلك الوارد بيانها فى الفقرتين "31" و"32") .

و (ب) عقود إعادة التأمين التى تحتفظ بها الشركة.

14- لا يعفى هذا المعيار شركة التأمين من بعض الآثار المترتبة على الضوابط الواردة فى الفقرات من "10" إلى "12" من معيار المحاسبة المصرى رقم (5)، ويجب على شركة التأمين على وجه الخصوص أن :

(أ) ألا تثبت ضمن الالتزامات أية مخصصات للمطالبات المستقبلية المحتملة، إذا كانت تلك المطالبات تنشأ بموجب عقود تأمين غير قائمة فى وقت إعداد التقرير المالى(على سبيل المثال: مخصصات الكوارث ومخصصات المساواه).

(ب) تقوم بإجراء اختبار مدى كفاية الالتزامات الوارد بيانها فى الفقرات من "15" إلى "19".

(ج) تلغى التزامات التأمين (أو جزء منها) من ميزانيتها عندما وفقط عندما يتم انقضائها، أى عندما يتم الإبراء من الالتزامات الواردة فى العقد أو إلغائها أو انقضائها .

(د) لا تجرى مقاصة بين البنود التالية :

(1) أصول إعادة التأمين مقابل التزامات التأمين المتصلة بها .

أو(2) الإيرادات أو المصروفات الناشئة عن عقود إعادة التأمين مقابل المصروفات أو الإيرادات الناشئة عن عقود التأمين المتصلة بها.

(هـ) تدرس ما إذا كانت أصول إعادة التأمين الخاصة بها قد تعرضت لعوامل اضمحلال القيمة (راجع الفقرة "20").

اختبار مدى كفاية الالتزامات:

15- يجب على شركة التأمين أن تقوم فى كل تاريخ لإعداد التقارير المالية بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية المعترف بها، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. وإذا تبين من ذلك التقييم أن القيمة الدفترية لالتزامات التأمين (مخصوماً منها تكاليف الإقتناء المؤجلة والأصول المعنوية المتصلة بها، مثل تلك التى سيتم مناقشتها فى الفقرتين "31" و "32") غير كافية فى ضوء التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية، يتم قيد العجز برمته ضمن الأرباح أو الخسائر .

16- إذا كانت شركة التأمين تتبع اختبار مدى كفاية الالتزامات الذى يستوفى حداً أدنى من الشروط، فإن المعيار لا يفرض أية شروط أخرى. والحد الأدنى من الشروط يتمثل فيما يلى :

(أ) أن يراعى الاختبار التقديرات الحالية لجميع التدفقات النقدية التعاقدية، وما يتصل بها من تدفقات نقدية مثل تكاليف تسوية المطالبات، علاوة على التدفقات النقدية الناشئة عن الخيارات الضمنية و الضمانات .

(ب) إذا أسفر الاختبار عن عدم كفاية الالتزامات، يتم قيد العجز برمته ضمن الأرباح أو الخسائر.

17- إذا كانت السياسات المحاسبية المعمول بها لدى شركة التأمين لا تستلزم إجراء اختبار لمدى كفاية الالتزامات يستوفى الحد الأدنى من الشروط الوارد بيانها فى الفقرة "16"، يتعين على شركة التأمين :

(أ) أن تحدد القيمة الدفترية للالتزامات التأمينية ذات الصلة * مخصوماً منها القيمة الدفترية لكل من :

(1) أية تكاليف إقتناء ذات صلة .

و (2) أية أصول معنوية ذات صلة، مثل تلك الأصول التى يتم إقتناؤها فى حالة تجميع الأعمال أو نقل المحافظ التأمينية (راجع الفقرتين "31" و "32"). إلا أن أصول إعادة التأمين ذات الصلة لا تؤخذ فى الاعتبار لأن شركة التأمين تعاملها محاسبياً معاملة مستقلة (راجع الفقرة "20").

(ب) أن تحدد ما إذا كان المبلغ المبين فى البند (أ) أقل من القيمة الدفترية التى كان من المفترض أن يتم استيفاؤها إذا كانت إلتزامات التأمين المتصلة بها داخلة فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (28). فإذا كان المبلغ أقل، فعلى شركة التأمين أن تثبت الفرق بالكامل ضمن الأرباح أو الخسائر وعليها أيضاً أن تخفض القيمة الدفترية لتكاليف الإقتناء المؤجلة ذات الصلة أو الأصول المعنوية ذات الصلة أو أن ترفع القيمة الدفترية لالتزامات التأمين ذات الصلة.

18- إذا استوفى اختبار مدى كفاية الالتزامات لدى شركة التأمين الحد الأدنى من الشروط المبينة فى الفقرة "16"، يتم تطبيق الاختبار على المستوى الإجمالى المبين فى هذا الاختبار. وإذا لم يستوف اختبار مدى كفاية الالتزامات الحد الأدنى المذكور من الشروط، يتم إجراء المقارنة الوارد بيانها فى الفقرة "17" على مستوى مجموعات من العقود التأمينية التى تخضع لمخاطر مشابهة إلى حد كبير ويتم إدارتها مجتمعة كما لو كانت محفظة واحدة .

---

* الالتزامات التأمينية ذات الصلة هى تلك الالتزامات التأمينية وتكاليف الاقتناء المؤجلة ذات الصلة وما يتصل بها من أصول معنوية التى لا تقضى السياسات المحاسبية لشركة التأمين إجراء اختبار لمدى إستيفائها الحد الأدنى من الشروط الواردة فى الفقرة "16".

19- يعبر المبلغ الوارد فى الفقرة "17ب" (أى نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (28)) عن هوامش الاستثمار المستقبلى (راجع الفقرات من "27" إلى "29") وذلك فقط فى حالة ما إذا كان المبلغ المبين فى الفقرة "17أ" يعكس أيضاً تلك الهوامش .

اضمحلال قيمة أصول إعادة التامين :

20- إذا تعرض أصل إعادة التأمين الخاص بمعيدى التامين الصادر فى عقد اعادة التامين لاضمحلال فى قيمته يجب على معيد التامين الصادر تخفيض القيمة الدفترية للأصل بناءً على تعرضه لاضمحلال قيمته ويجب عليه أيضاً قيد الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتعرض أصل إعادة التامين لعوامل الاضمحلال فى القيمة على الحالات التالية دون غيرها:

(أ) إذا كانت هناك أدلة موضوعية نتيجة لوقوع حدث بعد الاعتراف الأولى لأصل إعادة التامين بان معيد التامين الصادر قد لا يحصل على جميع المبالغ المستحقة له بموجب شروط العقد .

و (ب) إذا كان لهذا اثر - قابل للقياس بدرجة يعتمد عليها - على المبالغ التى سوف يحصل عليها معيد التامين الصادر من شركة إعادة التامين .

التغييرات فى السياسات المحاسبية :

21- تنطبق الفقرات من "22" الى "30" على كل من التغييرات فى السياسات المحاسبية التى تدخلها شركة التأمين التى تطبق بالفعل معايير المحاسبة المصرية والتغييرات التى تدخلها شركات التامين التى تطبق معايير المحاسبة المصرية لأول مرة .

22- يجوز لشركة التامين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التامين ويقتصر ذلك فى حالة ما إذا كان من شأن التغيير أن يجعل القوائم المالية أكثر موضوعية لمتخذي القرار الاقتصادى وليست أقل مصداقية أو تجعلها أكثر

مصداقية و ليست اقل موضوعية. وتحكم شركة التامين على مدى الموضوعية والمصداقية باستخدام المعايير المبينة فى المعيار المصرى رقم (5) .

23- ولكى تبرر شركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية فيما يتصل بعقود التامين عليها ان تفصح عن التغيير الذى يجعل القوائم المالية الخاصة بها أقرب إلى الالتزام بمتطلبات المعايير المبينة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (5)، إلا انه ليس من المفترض أن يحدث هذا التغيير التزاماً كاملاً بتلك المعايير وفيما يلى تناولاً لبعض الأمور الهامة ذات الصلة:

(أ) أسعار الفائدة الحالية (الفقرة "24"),

(ب) استمرار الممارسات القائمة (الفقرة "25"),

(ج) الحيطة والحذر (الفقرة "26"),

(د) هوامش الاستثمار المستقبلية (الفقرات من "27" الى "29")،

(ه) محاسبة الظل (المحاسبة المقابلة) (الفقرة "30") .

أسعار الفوائد السوقية الحالية :

24- يجوز لشركة التامين ولكن لا يلزمها تغيير سياستها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزامات التامين المخصصة * بحيث تعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية وتثبت التغيرات التى تطرأ على تلك الالتزامات ضمن الأرباح أو الخسائر، وعندئذ يجوز لها أيضاً إتباع سياسات محاسبية تتطلب تقديرات واقتراحات حالية أخرى بالنسبة للالتزامات المخصصة. ويسمح الاختيار في هذه الفقرة لشركة التامين بتغيير سياساتها المحاسبية للالتزامات المحددة دون تطبيق هذه السياسات بشكل متناسق مع كافة الالتزامات كما قد يتطلب معيار المحاسبة المصرى رقم (5). وإذا حددت شركة التأمين التزامات لهذا الاختيار، عليها الاستمرار فى تطبيق أسعار الفائدة السوقية الحالية (وإن أمكن التقديرات والافتراضات الحالية الأخرى) بانتظام فى جميع الفترات على جميع هذه الالتزامات إلى أن تنقضى .

* فى هذه الفقرة تتضمن التزامات التأمين تكاليف الاقتناء المؤجلة ذات الصلة والأصول المعنوية ذات الصلة، مثل تلك التى تمت مناقشتها فى الفقرتين "31" و"32"

استمرار الممارسات القائمة :

25- يجوز لشركة التأمين ان تستمر فى الممارسات التالية إلا أن البدأ فى إتباع أى منها يؤدى إلى عدم الوفاء بمتطلبات الفقرة "22" :

(أ) قياس قيمة الالتزامات التأمينية بقيمتها المستقبلية (أى بدون خصمها وصولاً لنقيمة الحالية).

(ب) قياس قيمة الحقوق التعاقدية فى أتعاب إدارة الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة التى يتم تحديدها فى ضوء الأتعاب الحالية التى يتقاضاها مشاركو السوق الآخرون عن خدمات مماثلة. وغالباً ما تكون القيمة العادلة فى بداية تلك الحقوق التعاقدية مساوية لتكاليف نشأة هذه الحقوق التى تم سدادها ، ما لم تكن أتعاب إدارة الاستثمار المستقبلية والتكاليف المتعلقة بها تتغير بصورة مختلفة عن المتغيرات السوقية .

(ج) استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لعقود التأمين (وتكاليف الاقتناء المؤجلة المتعلقة بها وما يتصل بها من أصول معنوية، إن وجدت) الخاصة بالشركات التابعة، فيما عدا ما هو مسموح به فى الفقرة "24". ان لم تكن تلك السياسات المحاسبية موحدة فيجوز لشركة التأمين أن تغير تلك السياسات إذا لم ينشأ عن ذلك التغيير سياسات محاسبية أكثر تنوعاً علاوة على استيفاء الشروط الأخرى المنصوص عليها فى هذا المعيار .

الحيطة والحذر :

26- لا يجب على شركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين لمجرد تجنب الحرص المفرط. إلا أنه إذا كانت شركة التأمين تقوم بالفعل بقياس عقود التأمين الخاصة بها بحرص كاف، فعليها ألا تلجأ الى حرص إضافى .

هوامش الاستثمار المستقبلية :

27- لا يجب على شركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية فيما يتصل بعقود التأمين بغية استبعاد هوامش الاستثمار المستقبلية. إلا أن هناك ثمة احتمال موضوعى

بأن القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين ستصبح أقل موضوعية وأقل مصداقية إذا ما تبنت سياسة محاسبية تعكس هوامش استثمار مستقبلية فى قياس عقود التأمين ما لم تؤثر هذه الهوامش على المدفوعات التعاقدية. وفيما يلى مثالان للسياسات المحاسبية التى تعكس تلك الهوامش:

(أ) استخدام سعر الخصم الذى يعكس العائد المقدر على أصول شركة التأمين .

أو(ب) تقدير العوائد المستقبلية على تلك الأصول باستخدام سعر عائد تقديرى، ثم خصم تلك العوائد التقديرية بسعر عائد مختلف وتضمين النتيجة فى قياس قيمة الالتزامات .

28- يجوز لشركة التأمين ان تتجاوز الاحتمال الوارد بيانه فى الفقرة "27" وذلك إذا ما صاحب تغيير السياسات المحاسبية زيادة فى درجة الموضوعية والثقة فى قوائمها المالية بما يكفى لتجاوز النقص فى مدى الموضوعية والثقة التى تسبب فيها تضمين هوامش استثمار مستقبلية، ومثال ذلك أن السياسات المحاسبية التى تتبعها إحدى شركات التأمين فيما يخص عقود التأمين تتضمن افتراضات تتسم بالحرص المفرط وتم وضعها منذ بداية ممارسة النشاط، وكذلك سعر خصم تحدده الجهة الرقابية بدون الرجوع مباشرة الى ظروف السوق وتجاهل بعض الخيارات والضمانات الضمنية. يتعين على شركة التأمين، فى هذه الحالة، أن تعمل على أن تكون قوائمها المالية أكثر موضوعية مع عدم المساس بمدى إمكانية الاعتماد عليها وذلك عن طريق التحول إلى أساس محاسبى شامل موجه لخدمة المستثمر و مستخدم على نطاق واسع ويتضمن ما يلى:

(أ) التقديرات والافتراضات الحالية .

و(ب) تعديل معقول (ولكن بعيد عن الحرص المفرط) بما يعكس درجة المخاطرة وعدم التأكد .

و(ج) قياسات تعبر عن كل من فرق القيمة بالزيادة والقيمة الزمنية للخيارات والضمانات الضمنية.

و (د) سعرالخصم السارى بالسوق حتى وإن كان هذا السعر يعبر عن العائد المقدر على أصول شركة التأمين.

29- فى بعض مناهج القياس، يتم استخدام سعر الخصم لتحديد القيمة الحالية لهامش الربح المستقبلى، ثم ينسب هامش الربح المشار إليه إلى فترات مختلفة باستخدام معادلة ما. وفى هذه المناهج يكون تاثير سعر الخصم على قياس الالتزامات تأثيراً غير مباشر، وعلى وجه الخصوص فإن استخدام سعر خصم أقل ملائمة يكون له أثر ضئيل أو يكاد يكون معدوم الأثر على قياس الالتزامات عند بدء ممارسة النشاط بينما انه فى بعض المناهج الأخرى فإن سعر الخصم يحدد قياس الالتزامات بصورة مباشرة. وفى الحالة الأخيرة وبسبب أن استخدام سعر خصم مرتبط بالعائد على الأصول يكون له أثر أكثر أهمية فانه من المستبعد أن تكون شركة التأمين قادرة على تجاوز الاحتمال المبين فى الفقرة"27".

محاسبة الظل :

30- فى بعض النماذج المحاسبية، يكون للأرباح أو الخسائر المحققة على أصول شركة التأمين اثر مباشر على قياس بعض أو كل من (أ) الالتزامات التأمينية، (ب) تكاليف الاقتناء المؤجلة ذات الصلة، (ج) الأصول المعنوية ذات الصلة ، مثل تلك الوارد بيانها فى الفقرتين "31" و"32". ويجوز لشركة التأمين، ولكن لا يلزمها، ان تغير سياستها المحاسبية بحيث يؤثر الربح أو الخسارة المسجلة وغير المحققة على تلك القياسات بذات الطريقة التى تؤثر بها الأرباح أو الخسائر المحققة. ويتم إثبات التعديل الخاص بالالتزامات التأمينية (أو تكاليف الاقتناء المؤجلة أو الأصول المعنوية) ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ويقتصر ذلك على حالة ما إذا كانت المكاسب أو الخسائر غير المحققة تم إثباتها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. وأحياناً ما توصف هذه الممارسة بـ"محاسبة الظل" .

عقود التأمين التى يتم إقتنائها من خلال تجميع الأعمال أو نقل المحافظ التأمينية:

31- **التزاما بمعيار المحاسبة المصرى رقم (29) "تجميع الأعمال" يتعين على شركة التأمين، فى تاريخ الاقتناء، أن تقيس بالقيمة العادلة الالتزامات التأمينية التى يتم تحملها والأصول المخصصة التى يتم اقتنائها عند تجميع الأعمال. إلا انه يجوز لشركة التأمين، وليست ملزمة بذلك، أن تستخدم نموذجاً موسعاً يعمل على تقسيم القيمة العادلة لعقود التأمين المشتراه الى مكونين:**

(أ) **التزام يتم قياسه طبقاً للسياسات المحاسبية التى تتبعها شركة التأمين فيما يتصل بعقود التأمين التى تصدرها .**

و(ب) **أصل معنوى يمثل الفرق بين (1) القيمة العادلة للحقوق والالتزامات التأمينية المقتناه و(2) المبلغ الوارد بيانه فى البند (أ) .**

ويكون القياس اللاحق لهذا الأصل متوافق مع قياس الالتزام التأمينى المتعلق به .

32- **يجوز لشركة التأمين التى تشترى محفظة من عقود التأمين ان تستخدم طريقة النموذج الموسع الوارد بيانها فى الفقرة "31" .**

33- **تستبعد الأصول المعنوية الوارد بيانها فى الفقرتين "31" و"32" من نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (23) "الأصول غير الملموسة" إلا أن كل من معيار المحاسبة المصرى رقم (31) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (23) ينطبقا على قوائم العملاء وعلاقات العملاء التى تعبر عن التوقعات الخاصة بالعقود المستقبلية التى لا تعد جزءاً من حقوق التأمين التعاقدية والتزامات التأمين التعاقدية التى كانت قائمة فى تاريخ تجميع الأعمال أو نقل ملكية المحفظة التأمينية .**

أشكال المشاركة الاختيارية :

أشكال المشاركة الاختيارية فى عقود التأمين

34- **تتضمن بعض عقود التأمين شكلاً من أشكال المشاركة الاختيارية بالإضافة إلى ما يسمى "عنصر مضمون". وبالنسبة لشركة التأمين المصدرة لذلك العقد:**

(أ) يجوز لها، ولكن لا يجب عليها، أن تقيد العنصر المضمون مستقلاً عن شكل المشاركة الاختيارية. وإذا لم تقم الشركة بقيد تلك العناصر على حدة عليها أن تبوب العقد برمته ضمن الالتزامات. أما إذا قامت بتبويب تلك العناصر كل على حدة، يجب عليها أن تبوب العنصر المضمون ضمن الالتزامات.

(ب) عليها إذا قامت بقيد شكل المشاركة الاختيارية مستقلاً عن العنصر المضمون أن تبوب ذلك الشكل إما ضمن الالتزامات أو على انه بند مستقل من بنود حقوق الملكية. ولا يحدد هذا المعيار كيفية تحديد مصدر العقد لما إذا كان الشكل المذكور يعد التزاماً أو حق ملكية. ويجوز لشركة التأمين أن تقسم الشكل المذكور الى جزء يعد التزام وجزء يعد حق ملكية، كما يجب عليها استخدام سياسة محاسبية موحدة للتعامل مع هذا التقسيم ولا يجوز لها أن تصنف ذلك الشكل على أنه فئة وسطية لا تنتمى لأى من الالتزامات أو حقوق الملكية .

(ج) **يجوز لها قيد جميع أقساط التأمين التى تم استلامها كإيرادات بدون فصل أى جزء منها يتصل بمكون حقوق الملكية. ويتم قيد التغيرات الناتجة فى العنصر المضمون وفى الجزء المبوب ضمن الالتزامات من شكل المشاركة الاختيارية ضمن الأرباح أو الخسائر. وإذا تم تبويب شكل المشاركة الاختيارية كلياً او جزئياً ضمن حقوق انملكية يجوز ان يتم عزو جزء من الأرباح أو الخسائر الى ذلك الشكل (بذات الطريقة التى يجوز بها عزو جزء منه إلى حقوق الأقلية) وتقوم شركة التأمين بإثبات الجزء المذكور من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بمكونات حقوق الملكية الخاصة بشكل المشاركة الاختيارية كتخصيص للأرباح أو الخسائر وليس كمصروفات أو إيراد (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (1) " عرض القوائم المالية ") .**

(د) عليها إذا كان العقد يحتوى على مشتقات ضمنية داخل نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم(26) أن يطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على المشتقات الضمنية المذكورة .

(هـ) يجب عليها فى جميع الأحوال غير المبينة فى الفقرات من "14" إلى "20" وفى البنود من (أ) الى (د) من الفقرة " 34" أن تستمر فى تطبيق سياساتها المحاسبية القائمة على تلك العقود ما لم تغير تلك السياسات المحاسبية بحيث تلتزم بالفقرات من "21" الى "30" .

أشكال المشاركة الاختيارية فى الأدوات المالية

35- تسرى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة "34" أيضاً على الأدوات المالية التى تحتوى على أشكال المشاركة الاختيارية بالإضافة إلى ما يلى:

(أ) إذا قامت شركة التأمين بتبويب شكل المشاركة الاختيارية برمته ضمن الالتزامات يجب عليها أن تطبق إختبار مدى كفاية الالتزامات الوارد فى الفقرات من "15" الى "19" على العقد برمته (أى على كل من العنصر المضمون وشكل المشاركة الاختيارية). ولا تلتزم الشركة بأن تحدد المبلغ الذى سينتج عن تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على العنصر المضمون .

(ب) إذا قامت شركة التأمين بتبويب جزء من الشكل المذكور أو كله كبند مستقل من بنود حقوق الملكية فلا يجوز ان تكون الالتزامات المسجلة بالنسبة للعقد برمته أقل من قيمة المبلغ الذى من المفترض أن ينتج عن تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على العنصر المضمون ويتضمن ذلك المبلغ القيمة الاسمية لخيار التنازل عن العقد ولكن لا يجب ان يتضمن القيمة الزمنية إذا كانت الفقرة "9" تعفى ذلك الخيار من القياس بالقيمة العادلة. ولا يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المبلغ الذى كان من المفترض أن ينتج عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) على العنصر المضمون كما أنها غير ملزمة بعيد هذا المبلغ

بشكل مستقل. علاوة على ذلك ، فإن الشركة ليست ملزمة بتحديد ذلك المبلغ إذا كان إجمالى الالتزامات المثبتة بالدفاتر اكبر من ذلك المبلغ بشكل واضح .

(ج) على الرغم من كون هذه العقود بمثابة أدوات مالية فانه يجوز لشركة التأمين أن تستمر فى قيد اقساط التأمينات الخاصة بتلك العقود ضمن بند الايرادات كما لها أن تستمر فى قيد الزيادة الناجمة فى القيمة الدفترية للالتزامت ضمن بند المصروفات .

الإفصاح :

شرح المبالغ المعترف بها

36- يجب على شركة التأمين الافصاح عن المعلومات التى تحدد وتفسر المبالغ الواردة فى قوائمها المالية الناشئة عن عقود التأمين .

37- من أجل الالتزام بنص الفقرة "36" يجب على شركة التأمين الإفصاح عما يلى:

(أ) سياساتها المحاسبية المطبقة على عقود التأمين وما يتصل بها من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات .

و (ب) الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المسجلة (وإذا كانت الشركة تعرض قائمة بتدفقاتها النقدية مستخدمة الطريقة المباشرة، يجب ان تفصح عن التدفقات النقدية) الناتجة عن عقود التأمين. علاوة على ذلك إذا كانت شركة التأمين هى معيد التأمين الصادر فى عقد إعادة تأمين عليها الإفصاح عما يلى:

(1) الأرباح أو الخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين.

و(2) إذا كان معيد التأمين الصادر يقوم بتاجيل واستهلاك الأرباح أو الخسائر الناشئة عن شراء إعادة التأمين فيتعين عليه الإفصاح عن قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة.

و (ج) الطريقة المستخدمة فى تحديد الافتراضات ذات الأثر الهام على قياس المبالغ المعترف بها الوارد بيانها فى البند (ب). وعلى شركة التأمين - متى أمكن ذلك - أن تفصح عن قيم تلك الافتراضات .

و (د) أثر التغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى قياس الأصول والالتزامات التأمينية بما يكشف بشكل مستقل عن أثر كل تغيير يكون له منفرداً تأثير هام على القوائم المالية .

و (هـ) تسوية للتغيرات فى التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين وما يتصل بها من تكاليف الاقتناء المؤجلة إن وجدت .

طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن عقود التأمين:

38- يجب على شركة التأمين أن تفصح عن المعلومات التى تساعد مستخدمى قوائمها المالية على تقييم طبيعة ومدى الخطر الناتج عن عقود التأمين .

39- التزاماً بما ورد فى الفقرة " 38" على شركة التأمين ان تفصح عما يلى :

(أ) أهدافها فى إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وسياستها المتبعة لتخفيف حدة تلك المخاطر.

و (ب) ملغاة .

و (ج) معلومات بشأن مخاطر التأمين (قبل وبعد التخفيف من حدة المخاطر عن طريق إعادة التأمين) بما فى ذلك المعلومات الخاصة بما يلى:

(2) مدى حساسية الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية للتغيرات التى تطرأ على المتغيرات التى لها تأثير هام عليها .

(3) تركز مخاطر التأمين بما في ذلك وصف لكيفية تحديد الإدارة لمثل هذا التركز ووصف الخاصية المشتركة التي تحدد كل تركز (على سبيل المثال نوع الحدث المؤمن عليه أو المنطقة الجغرافية أو العملة).

(4) التعويضات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة (أى تطور التعويضات) ويجب أن يرجع الإفصاح عن تطور التعويضات إلى الفترة التى نشأت فيها أول مطالبه هامة والتى لا يزال هناك شك

فيما يتعلق بقيم وتوقيتات التعويضات المتعلقة بها، إلا أنه لا يلزم الرجوع لأكثر من عشرة أعوام. ولا تلتزم شركة التأمين بالإفصاح عن هذه المعلومات الخاصة بالمطالبات التى تم استجلاء عنصر الشك فى قيمتها وتوقيتاتها خلال سنة واحدة.

و (د) المعلومات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تتطلبها الفقرات من "31" إلى "42" من معيار المحاسبة المصرى رقم (40) إذا كانت عقود التأمين تقع فى نطاق ذلك المعيار. ومع هذا :

(1) لا يحتاج المؤمن إلى الإفصاح عن تحليل لتواريخ الأستحقاق والمطلوبة طبقاً للفقرة "39(أ)" من معيار المحاسبة المصرى رقم (40) إذا أفصحت بدلاً من ذلك عن معلومات عن التوقيتات المتوقعة لصافى التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الاعتراف بإلتزامات التأمين. ويأخذ ذلك شكل تحليل للتوقيتات المتوقعة للمبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى .

(2) إذا استخدمت شركة التأمين طريقة بديلة لإدارة حساسية شروط السوق مثل تحليلات القيم الضمنية فيمكنها أستخدام تحليل الحساسية لإستيفاء المطلوب فى الفقرة "40 (أ)" من معيار المحاسبة المصرى رقم (40). وعلى مثل شركة التأمين هذه أن تقدم الإفصاحات المطلوبة فى الفقرة "41" من معيار المحاسبة المصرى رقم (40).

و(هـ) معلومات بشأن التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق تحت بند المشتقات الضمنية التى يحتوى عليها عقد التأمين إذا لم تكن شركة التأمين ملزمة أو لم تقم بقياس المشتقات الضمنية بقيمتها العادلة .

39أ - لتطبيق ما جاء فى الفقرة "39(ج)(1)" على شركة التأمين أن تفصح عن (أ) أو (ب) كالآتى :

(أ) تحليل حساسية يبين كيف كان الربح أو الخسارة وحقوق الملكية ستتأثر إذا كانت التغيرات فى الخطر المتغير ذو العلاقة من الممكن وقوعها فى نهاية الفترة المالية والطرق والإفتراضات المستخدمة فى إعداد تحليل الحساسية. وأية تغيرات من الفترة السابقة تمت على هذه الطرق أو الأفتراضات. ومع هذا فإذا استخدمت شركة تأمين طريقة بديلة لإدارة حساسية شروط السوق مثل تحليلات القيم الضمنية فيمكنها استيفاء هذا الطلب بالإفصاح عن تحليل الحساسية البديل والإفصاحات المطلوبة فى الفقرة "41" من معيار المحاسبة المصرى رقم (40).

(ب) معلومات نوعية عن الحساسية ومعلومات عن تلك الشروط الواردة فى عقود التأمين والتى لها تأثير هام على مبلغ وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤمن .

ملحـــق

تعريف عقد التأمين

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (37) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

ت1 يعتبر هذا الملحق دليلاً لتعريف عقد التأمين، ويتناول الأمور التالية :

(أ) عبارة " الحدث المستقبلى غير المؤكد" (الفقرات من "ت2" إلى "ت4")

(ب) الدفع عينا (الفقرات من "ت5" إلى "ت7")

(ج) المخاطر التأمينية والمخاطر الأخرى (الفقرات من "ت8" إلى "ت17")

(د) أمثلة عقود التأمين (الفقرات من "ت18" إلى "ت21")

(هـ) مخاطر التأمين الهامة (الفقرات من "ت22" إلى "ت28")

(و) تغيير مستوى الخطر التأمينى (الفقرتين "ت29" و"ت30")

الحدث المستقبلى غير المؤكد

ت2 عدم التأكد (أو المخاطرة) هو أساس عقد التأمين وبالتالى فإن أحد الأمور التالية يكون غير مؤكد عند بداية عقد التأمين:

(أ) ما إذا كان الحدث المؤمن منه سوف يقع

أو (ب) متى سوف يقع

أو (ج) مقدار ما ستدفعه شركة التأمين إذا وقع هذا الحدث .

ت3 يكون الحدث المؤمن منه فى بعض عقود التأمين هو أكتشاف الخسارة خلال مدة العقد ، وحتى لو نشأت الخسائر عن حدث تم قبل بداية العقد . وفى عقود التأمين الأخرى يكون الحدث المؤمن منه حدثاً يحصل خلال مدة العقد وإن تم إكتشاف الخسارة بعد إنتهاء مدة العقد .

ت4 تغطى بعض عقود التأمين أحداثاً حدثت فعلاً إلا أن أثرها المادى لا يزال غير مؤكد ومثالها هو عقد إعادة التأمين الذى يغطى شركة التأمين المباشرة فى مواجهة التطور المعاكس للمطالبات التى تم إعلام حامل الوثيقة بها ، ويكون الحدث المؤمن منه فى هذه العقود هو أكتشاف القيمة النهائية لهذه المطالبات .

الدفع العينى

ت5 تتطلب أو تسمح بعض عقود التأمين بأن يتم الدفع عيناً ومثال ذلك قيام شركة التأمين باستبدال المادة المسروقة بشكل مباشر بدلاً من دفع التعويض لحامل الوثيقة ، والمثال الآخر هو أن تستخدم شركة التأمين مستشفى مملوكة لها وطاقمها الطبى لتقديم الخدمات الطبية التى تغطيها العقود

ت6 إن بعض عقود الخدمات ذات الأتعاب الثابتة والتى يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث غير مؤكد تلبى تعريف عقد التأمين فى هذا المعيار إلا أنها غير منظمة كعقود تأمين فى بعض الدول . ومثال ذلك عقد الصيانة الذى يوافق فيه مقدم الخدمة على إصلاح أداة معينة بعد تعطلها ، ويستند بدل الخدمة الثابت على رقم متوقع من الأعطال إلا أنه لا يكون من المؤكد أن آلة ما ستتعطل. ويؤثر تعطل الأدوات بشكل معاكس على مالكها ويعوض العقد المالك (عيناً لا نقداً). والمثال الآخر هو عقد لخدمات تعطل السيارات حيث يوافق مقدم الخدمة فى مقابل مبلغ سنوى محدد على تقديم خدمات صيانة على الطرق أو قطر السيارة إلى مركز صيانة قريب حيث يوافق الأخير على إجراء التصليحات أو تغيير القطع.

ت7 إن تطبيق هذا المعيار على العقود المنصوص عليها فى الفقرة ب6 لن ينطوى فى الغالب على عبء يفوق تطبيق معايير المحاسبة المصرية التى كانت ستطبق لو كانت هذه العقود خارج نطاق هذا المعيار .

(أ) ليس من المحتمل أن يكون هناك إلتزامات مادية عن التعطل والعطب الذى سبق أن حصل .

(ب) إذا أنطبق معيار المحاسبة المصرى رقم (11) " الإيراد" فإن مقدم الخدمة سيعترف بالإيرادات بالرجوع إلى نسبة الإتمام (ويخضع ذلك أيضاً إلى معايير أخرى محدده). وهذا التوجه مقبول أيضاً بموجب هذا المعيار والذى يسمح لمقدم الخدمة أن :

(1) يستمر فى سياساته المحاسبية الحالية لتلك العقود ما لم تتضمن ممارسات من تلك التى حظرتها الفقرة "14" .

و(2) أن يحسن من سياساته المحاسبية المطبقة إذا كان ذلك مسموحاً بموجب الفقرات من "22" إلى "30".

(ج) يدرس مقدم الخدمة ما إذا كانت تكلفة تلبية إلتزاماته التعاقدية لتقديم الخدمة تتجاوز الإيرادات التى تم الحصول عليها مقدماً، ومن أجل ذلك يقوم بتطبيق إختبار ملاءة الإلتزام الوارد فى الفقرات "15" إلى "19" من هذا المعيار. وإذا لم ينطبق هذا المعيار على هذه العقود فيطبق مقدم الخدمة معيار المحاسبة المصرى رقم (28) من أجل تحديد ما إذا كانت هذه العقود محملة بخسارة .

(د) من المستبعد بالنسبة لهذه العقود أن تضيف متطلبات الإفصاح فى هذا المعيار أية إفصاحات جوهرية إلى تلك التى تتطلبها المعايير الأخرى .

التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى

ت8 يشير تعريف عقد التأمين إلى مخاطر التأمين والتى يعتبرها هذا المعيار مخاطر، خلافاً للمخاطر المالية، يتم نقلها من حامل العقد إلى شركة التأمين. إن العقد الذى يعرض شركة التأمين إلى المجازفة المالية دون وجود مخاطر تأمين حقيقية ليس عقد تأمين .

ت9 يتضمن تعريف المخاطر المالية فى قائمة تعريف المصطلحات على أنها قائمة من المتغيرات المالية وغير المالية وتتضمن هذه القائمة متغيرات غير مالية ليست محددة بأحد أطراف العقد كما هو الحال فى مؤشر خسائر الزلازل فى منطقة معينة أو مؤشر درجة الحرارة فى مدينة معينة، وهو يستثنى المتغيرات غير المالية المحددة بأحد أطراف العقد كما هو الحال فى حصول أو عدم حصول حريق يؤدى إلى تلف أو تدمير أصول ذلك الطرف. كما أن مخاطرة تغير القيمة العادلة للأصول غير المالية ليست مخاطرة مالية إذا كانت القيمة العادلة لا تعكس التغير فى سعر السوق بالنسبة لهذه الأصول ... سب (متغير مالى) بل

أيضاً حالة أصول غير ملموسة محددة يحوزها أحد أطراف العقد (متغير غير مالى). وعلى سبيل المثال إذا كان ضمان القيمة المتبقية لسيارة يعرض الضامن إلى مخاطرة التغير فى الحالة المادية للسيارة فإن هذه المخاطرة هى مخاطرة تأمينية لا مخاطرة مالية .

ت10 تعرض بعض عقود التأمين شركة التأمين إلى مخاطر مالية بالإضافة إلى مخاطر التأمين الهامة. وعلى سبيل المثال فإن العديد من عقود التأمين على الحياة يضمن حداً أدنى من العائد لحامل الوثيقة (بما يخلق المخاطرة المالية) والمنفعة الملتزم بها بعد الوفاة والتى تتجاوز بشكل هام فى بعض الأحيان رصيد حساب حامل الوثيقة (بما يخلق مخاطرة تأمين فى شكل مخاطرة الوفاة). وتعتبر هذه العقود عقود تأمين .

ت11 بموجب بعض العقود ينشأ عن الحدث المؤمن منه إلتزام بدفع المبلغ المتصل بمؤشر السعر . إن مثل هذه العقود هى عقود تأمين بشرط أن يكون الدفع مشروطاً عندما يكون من الممكن أن يكون الحدث المؤمن منه هاما. وعلى سبيل المثال فإن دخل سنوى مشروط مدى الحياة مرتبط بمؤشر غلاء المعيشة ينقل المخاطرة التأمينية لأن الدفع يصبح واجباً بسبب حدث غير محدد وهو بقاء المستفيد من الدخل السنوى على قيد الحياة. إن الإرتباط بمؤشر الأسعار هو عبارة عن مشتق خفى إلا أنه ينقل المخاطرة التأمينية. وإذا كان النقل الناتج للمخاطرة التأمينية هام فإن المشتق الضمنى يلبى تعريف عقد التأمين، وفى مثل هذه الحالة لا ينبغى أن يكون مستقلاً ويقاس بالقيمة العادلة (أنظر الفقرة "7" من هذا المعيار).

ت12 يشير تعريف مخاطر التأمين إلى المخاطر التى تقبل بها شركة التأمين من حامل الوثيقة. بكلمات أخرى مخاطرة التأمين هى مخاطرة موجودة سابقاً وقد انتقلت من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين وبالتالى فإن المخاطرة الجديدة التى نشأت من العقد هى ليست مخاطرة تأمينية .

ت13 يشير تعريف عقد التأمين إلى التأثير المعاكس على حامل الوثيقة. ولا يحدد التعريف ما تدفعه شركة التأمين بمبلغ يساوى التأثير المالى الذى ينطوى عليه الحدث المعاكس. وعلى سبيل المثال فإن التعريف لا يستثنى تغطية "الجديد مقابل القديم" التى تتضمن دفع مبلغ كاف لحامل الوثيقة للسماح باستبدال الأصل التالف بأصل جديد. وبطريقة مماثلة فإن التعريف لا يحدد ما يتم دفعه بموجب عقد تأمين على الحياة بالخسائر المالية التى تلحق بورثة المتوفى ولا يستبعد دفع المبالغ المحددة سلفاً مقابل الخسارة الناتجة عن الوفاة أو عن الحادث .

ت14 تتطلب بعض العقود الدفع إذا وقع حدث معين غير مؤكد إلا انها لا تتطلب التأثير المعاكس على حامل الوثيقة كشرط مسبق للدفع. إن مثل هذا العقد ليس عقد تأمين وإن كان الحائز سيستخدم العقد من أجل التقليل من التعرض للأخطار المحتملة. وعلى سبيل المثال إذا استعمل حامل العقد مشتقاً للتحوط لمتغير غير مالى ذو علاقة مرتبط بالتدفقات النقدية من أصول المنشأة فإن المشتق ليس عقد تأمين لأن الدفعات ليست مشروطة على كون حامل العقد قد تأثر بشكل سلبى من إنخفاض التدفقات النقدية المتأتية من أصوله. وبالعكس فإن عقد التأمين يشير إلى حدث غير مؤكد الوقوع والذى بسببه يلحق بحامل الوثيقة تأثير سلبى بحيث يكون ذلك شرطاً مسبقاً للدفع. إن هذا الشرط التعاقدى المسبق لا يتطلب من شركة التأمين أن تتحقق ما إذا كان الحدث من الناحية العملية قد سبب التأثير المعاكس إلا أنه يسمح لشركة التأمين بالإمتناع عن الدفع إذا لم تكن مقتنعة بأن الحدث هو الذى سبب التأثير المعاكس .

ت15 إن إنقضاء أو استمرار المخاطرة (أى مخاطرة أن يقوم الطرف الآخر بالإلغاء بشكل مبكر أو متأخر عن التاريخ الذى توقعته شركة التأمين عند تسعير العقد) لا يكون خطراً تأمينياً لأن الدفع إلى الطرف المقابل ليس مشروطاً على حدث مستقبلى غير مؤكد يؤثر بشكل سلبى على الطرف المقابل. وكذلك فإن مخاطر المصروفات (أى مخاطر الزيادات غير المتوقعة فى التكاليف الإدارية المترافقة

مع نفقات خدمة العقد فضلاً عن النفقات المتصلة بالحدث المؤمن منه) ليس مخاطرة تأمينية لكون الزيادة غير المتوقعة فى النفقات لا تؤثر بشكل معاكس على الطرف المقابل .

ت16 بالتالى فإن العقد الذى يعرض شركة التأمين إلى مخاطرة منقضية أو مستمرة أو مخاطرة مصروفات لا يكون عقد تأمين ما لم يكن يعرض شركة التأمين إلى مخاطرة تأمينية. إلا أنه وإذا كان مصدر العقد يقلل من المخاطر باللجوء إلى عقد ثان لنقل جزء من المخاطرة إلى طرف آخر فإن العقد الثانى يعرض هذا الطرف الآخر إلى مخاطرة تأمينية.

ت17 لا يمكن لشركة تأمين أن تقبل مخاطر تأمين جوهرية من حامل الوثيقة إلا إذا كانت شركة التأمين مؤسسة منفصلة عن حامل الوثيقة. وفى حالة شركة التأمين التبادلى فإن المشارك فى هذا التأمين يقبل بالمخاطرة من كل حامل وثيقة ويقوم بتجميع هذه المخاطر، وعلى الرغم من أن حاملى الوثائق يتحملون هذه المخاطر المجمعة مجتمعين بصفتهم مالكين فإن المشارك لا يزال يعتبر أنه قد قبل المخاطرة التى تعتبر أساس عقد التأمين .

أمثلة لعقود التأمين :

ت18 فيما يلى أمثلة لعقود تعتبر عقود تأمين وذلك إذا كان نقل مخاطر التأمين جوهرياً :

(أ) التأمين ضد السرقة أو تلف الممتلكات .

(ب) التأمين ضد المسؤولية عن المنتج، المسؤولية المهنية أو المدنية أو النفقات القانونية .

(ج) التأمين على الحياة وترتيبات الجنازة المدفوعة مسبقاً (مع أن الوفاة حدث محقق إلا أنه من غير المؤكد متى سيحصل أو كما هو الحال فى بعض عقود التأمين ليس مؤكداً ما إذا كانت الوفاة ستقع خلال المدة التى يغطيها عقد التأمين).

(د) الرواتب العمرية الطارئة مدى الحياة ورواتب التقاعد (أى العقود التى تنص على التعويض عن حدث مستقبلى مؤكد أى – بقاء المؤمن أو المتقاعد على قيد الحياة – لمساعدة المؤمن له أو المتقاعد فى المحافظة على مستوى معين من المعيشة والذى بغير ذلك سيؤثر سلبياً عليه ببقائه على قيد الحياة.

(هـ) الإعاقة والتغطية الطبية.

(و) ضمانات الكفالة وضمانات الأمانة وضمانات حسن التنفيذ وضمانات العطاءات (العقود التى تنص على التعويض فى حال عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ إلتزام تعاقدى، على سبيل المثال الإلتزام بإقامة بناء).

(ز) تأمين الدين الذى يتضمن دفع مبلغ معين لتعويض حامل الوثيقة عن خسارة تكبدها بسبب مدين لم يقم بالدفع فى ميعاد الاستحقاق بموجب الشروط الأصلية أو المعدلة لأداة دين. ويمكن لهذه العقود أن تتخذ أشكالاً قانونية عديدة كالكفالة المالية أو خطاب الضمان أو منتج مشتق لتعثر المدين أو عقد التأمين، غير أنه بالرغم أن هذه العقود تلبى تعريف عقد التأمين فإنها تلبى كذلك تعريف عقد الضمان المالى فى معيار المحاسبة المصرى رقم (26) وهى ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (40) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (26) وليس هذا المعيار (راجع الفقرة "4(د)")، وبالرغم من ذلك إذا أكدت فى السابق الجهة المصدرة لعقود الضمان المالى أنها تعتبر هذه العقود عقود تأمين واستخدمت المحاسبة التى تنطبق على عقود التأمين فإنه يمكن للجهة المصدرة أن تختار تطبيق إما معيار المحاسبة المصرى رقم (26) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (40) أو هذا المعيار على عقود الضمان المالى هذه .

(ح) ضمان المنتجات: تقع ضمانات المنتجات التى تصدر من طرف آخر بشأن البضائع التى يبيعها المصنع أو الموزع أو تاجر التجزئة ضمن نطاق هذا المعيار إلا أن الضمانات التى يتم إصدارها مباشرة من قبل المصنع أو

الموزع أو تاجر التجزئة تقع خارج هذا النطاق لكونها ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (11) ومعيار المحاسبة المصرى رقم (28).

(ط) تامين الملكية (أى تأمين ضد أكتشاف عيوب فى ملكية الأرض ولم تكن هذه العيوب ظاهرة عند تحرير عقد التأمين)، وفى هذه الحالة يكون الحدث المؤمن منه هو اكتشاف العيوب فى الملكية لا العيوب ذاتها .

(ى) المساعدة فى السفر (التعويض النقدى أو العينى لحامل الوثيقة عن الخسائر التى يتكبدها خلال السفر). وتتناول الفقرات "ت6" و "ت7" بعض العقود من هذا النوع .

(ك) سندات الكوارث التى تنص على تخفيض الدفعات أو الفوائد أو كليهما من حيث المبدأ فى حال تحقق حدث معين يلحق تأثيرات معاكساً بمصدر السند (ما لم يكن الحدث المحدد لا يخلق مخاطرة تأمينية هامة، ومثال ذلك هو حدوث تغيير فى معدل الفائدة أو سعر صرف العملة الأجنبية).

(ل) التبادلات التأمينية وسائر العقود التى تتطلب الدفع على أساس التغيير فى المناخ أو التغيير الجيولوجى أو المتغيرات المادية الأخرى المحددة لأحد أطراف العقد .

(م) عقود إعادة التأمين .

ت19 لا تعتبر الأمثلة التالية عقود تأمين :

(أ) عقود الاستثمار التى تأخذ قانونياً شكل عقود التأمين إلا أنها لا تعرض شركة التأمين لمخاطر تأمين هامة مثل عقود التأمين على الحياة التى لا تتحمل فيها شركة التأمين مخاطرة وفاة كبيرة (وهذه العقود هى أدوات مالية غير تأمينية أو عقود خدمات، راجع الفقرتين "ت20" و "ت21")

(ب) العقود التى تأخذ شكل عقود التأمين لكنها تنقل كافة مخاطر التأمين الهامة إلى حامل الوثيقة من خلال أساليب نافذة وغير قابلة للإلغاء تحدد الدفعات المستقبلية التى يتحملها حامل الوثيقة كنتيجة مباشرة للخسائر المؤمن منها ومثالها بعض عقود إعادة التأمين المالية أو العقود

الجماعية (تكون هذه العقود عادة أدوات مالية غير تأمينية أو عقود خدمات (راجع الفقرتين " ت20" و"ت21").

(ج) التأمين الذاتى أى الاحتفاظ بالمخاطر التى يمكن تغطيتها بالتأمين (حيث لا يوجد هناك عقد تأمين كون الأمر لاينطوى على اتفاق مع طرف آخر).

(د) العقود (كعقود المقامرة) التى تتطلب الدفع فى حال حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد إلا أنها لا تتطلب – كشرط تعاقدى مسبق للدفع – أن يؤثر الحدث تأثيراً معاكساً على حامل الوثيقة. إلا أن هذا لا يستثنى تفاصيل الدفع المعدة مسبقاً من تحديد الخسائر الناتجة عن حدث معين كوفاة أو حادث (راجع أيضاً الفقرة "ت13").

(هـ) المشتقات التى تعرض أحد الأطراف لمخاطرة مالية غير تأمينية لكونها تتطلب من ذلك الطرف أن يقوم بالدفع الذى لا يستند إلا على التغيير فى واحد أو أكثر من العوامل التالية :

معدلات الفائدة المحددة، سعر الورقة المالية أو السلعة، سعر صرف العملة الأجنبية، مؤشر الأسعار، أو معدل أو معامل أو مؤشر الدين، أو أى متغير آخر بشرط أن يكون المتغير غير محدد بالنسبة لطرف العقد فى حالة المتغير غير المالى (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (26)).

(و) عقود الضمانات المالية (أو خطابات الضمان أو المنتج المشتق لتعثر المدين أو عقد تأمين الدين الذى يتطلب الدفع، حتى وإن لم تلحق خسارة بحامل الوثيقة بسبب عدم قيام المدين بالدفع فى تاريخ الاستحقاق (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (26)).

(ز) العقود التى تتطلب الدفع على أساس متغير مناخى أو جيولوجى أو مادى لا يخص طرف معين فى العقد (توصف شيوعاً بالمشتقات المناخية).

(ح) سندات الكوارث التى تنص على دفعات مخفضة من المبلغ الأصلى أو الفائدة أو كلاهما على أساس متغير مناخى أو جيولوجى أو متغير فيزيائى آخر لا يخص طرف معين فى العقد .

ت20 إذا نشأ عن العقود الموصوفة فى الفقرة "ت19" أصول وإلتزامات مالية تكون هذه العقود ضمن نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (26) مما يعنى من بين أمور أخرى أن أطراف العقد قد طبقوا ما يسمى بمحاسبة الودائع التى تتضمن ما يلى :

(أ) أن يعترف أحد الأطراف بالمقابل الذى يتم الحصول عليه كإلتزام مالى وليس كإيراد .

(ب) أن يعترف الطرف الآخر بالمقابل المدفوع كأصل مالى وليس كمصروف .

ت21 إذا لم ينشأ عن العقود الواردة فى الفقرات "ت19" أصول والتزامات مالية فإن معيار المحاسبة المصرى رقم (11) ينطبق عليها. ويقضى المعيار (11) بأن الإيرادات المرتبطة بمعاملة تتضمن تقديم الخدمات يتم الاعتراف بها بالرجوع إلى نسبة إتمام المعاملة إذا كان من الممكن تقدير ناتج المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه .

مخاطر التأمين الهامة :

ت22 لا يكون العقد عقد تأمين إلا إذا نقل مخاطر التأمين الهامة. وتتناول الفقرات من "ت8" إلى "ت21" مخاطر التأمين وتتناول الفقرات التالية ما إذا كانت مخاطر التأمين هامة أم لا .

ت23 لا تكون مخاطر التأمين هامة إلا إذا كان من شأن الحدث المؤمن منه أن يؤدى بشركة التأمين إلى دفع مزايا هامة إضافية بأى صورة كانت باستثناء المعاملات التى تفتقد للمضمون التجارى (أى التى تكون ضعيفة الأثر على اقتصاديات المعاملة). وإذا كانت المنافع الهامة الإضافية واجبة الأداء فى المعاملات ذات المضمون التجارى فإن الشرط الوارد فى الجملة السابقة يمكن تحقيقه حتى وإن كان الحدث المؤمن منه بعيد الإحتمال أو إذا كانت القيمة الحالية (أى المرجحة الاحتمال) للتدفقات النقدية الطارئة تشكل جزءاً صغيراً من القيمة المتوقعة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية الباقية .

ت24 تشير المزايا الإضافية الواردة فى الفقرة "ت23" إلى المبالغ التى تتجاوز تلك التى كانت سوف تستحق فى حال حصول الحدث المؤمن منه (باستثناء تصور عدم وجود مضمون تجارى). وتتضمن هذه المبالغ الإضافية نفقات التعامل مع المطالبات وتقديرها إلا أنها لا تشمل ما يلى :

(أ) الخسارة من إمكانية مطالبة حامل الوثيقة عن الخدمات المستقبلية. وعلى سبيل المثال فإن عقد التأمين على الحياة المتصل بالاستثمار، أو وفاة حامل الوثيقة يعنى أن شركة التأمين سوف لن تتمكن من ممارسة خدمات إدارة الأستثمار وأن تتقاضى مقابلاً عنها، إلا أن هذه الخسارة الإقتصادية لشركة التأمين لا تعكس المخاطرة التأمينية تماماً كما لا يتحمل مدير الصندوق التبادلى مخاطر تأمينية فيما يتعلق بالوفاة المحتملة للعميل، وبالتالى فإن الخسارة المحتملة لأتعاب الأستثمار المستقبلى ليست ذات صلة عند تقدير مخاطر التأمين التى انتقلت من خلال العقد .

(ب) التنازل بسبب الوفاة عن الأعباء التى كانت ستترتب على الإلغاء أو التنازل وذلك لكون العقد قد أنشأ هذه الأعباء، حيث أن التنازل عن هذه الأعباء لا يعوض حامل الوثيقة عن المخاطر الموجودة سابقاً، إلا أنه ليس ذى صلة عند تقييم مقدار المخاطر التأمينية التى ينقلها العقد .

(ج) الدفع المشروط بحدث لا يؤدى إلى خسائر جسيمة لحامل العقد. على سبيل المثال فى حالة العقد الذى يتطلب من شركة التأمين أن تدفع مليون جنيه إذا أدى التلف المادى لأصل إلى خسارة غير جسيمة للحائز قد تكون جنيه واحد وفى هذا العقد فإن الحائز ينقل إلى شركة التأمين المخاطرة غير الجسيمة المتمثلة بخسارة جنيه واحد وفى نفس الوقت فإن العقد ينشئ مخاطرة غير تأمينية تتمثل بأن شركة التأمين ستدفع 999.999 جنيه فى حال حصول الحدث المحدد . ولأن شركة التأمين لا تقبل مخاطر التأمين الهامة من الحائز فإن هذا العقد لا يكون عقد تأمين .

(د) إستعادات إعادة التأمين المحتملة، حيث يحاسبها شركة التأمين بشكل منفصل .

ت25 على شركة التأمين أن تقيم مدى **أهمية مخاطر التأمين لكل عقد** على حدة بالرجوع إلى طبيعة البيانات المالية* **إلا أن المخاطر التأمينية قد تكون جسيمة** حتى وإن كان ثمة إحتمال بسيط للخسائر **المادية لكامل مجموعة من العقود**، إن التقييم لكل عقد على حدة يسهل تصنيف **العقد كعقد تأمين، إلا انه وفى حالة** مجموعة من العقود الصغيرة المتجانسة والمعروف **تكونها من عقود تنقل كامل المخاطرة** التأمينية فلا يكون على شركة التأمين **أن تفحص كل عقد من المجموعة** للوصول إلى عدد قليل من العقود غير المشتقة التى **تنقل مخاطر التأمين غير الهامة** .

ت26 ويتبع الفقرات من **"ت23" إلى "ت25" أنه إذا كان العقد** ينص على دفع مبلغ عند الوفاة يتجاوز **المبلغ المستحق فى حال البقاء على قيد الحياة** فإن هذا العقد عقد التأمين ما لم **يكن المبلغ المستحق عند الوفاة غير هام** (يقيم بالرجوع إلى العقد لا إلى مجموعة العقود). **وكما تبين الفقرة "ت24(ب)"** فإن التنازل عند الوفاة عن الإلغاء **أو التخلى عن التغييرات لا يدخل فى التقييم** إذا كان هذا التنازل لا يعوض **حامل الوثيقة عن المخاطر الموجودة سابقاً** وبالمثل فإن العقد السنوى الذى **يدفع بموجبه مبالغ معتادة على مدى بقى حياة** حامل الوثيقة هو **عقد تأمين ما لم يكن إجمالى دفعات الحياة الطارئة غير هام**.

ت27 تشير الفقرة **"ت23" إلى مزايا إضافية قد تتضمن شرط دفع** المزايا بشكل سابق فى حال **حصول الحدث المؤمن منه سابقاً وإلى أن الدفع** لم يتم تحديده بالنظر إلى القيمة **الزمنية للنقود، ومثال ذلك هو التأمين** مدى الحياة مقابل مبلغ محدد (بعبارة أخرى **التأمين الذى يتضمن دفع مبلغ عند الوفاة** متى توفى حامل الوثيقة دون وجود **تاريخ إنتهاء لهذه التغطية**). إذ من المؤكد أن حامل الوثيقة سيتوفى إلا أن **موعد الوفاة غير معروف، حيث ستلحق خسارة** بشركة التأمين على هذه العقود **المنفردة فى حالة وفاة حامل الوثيقة** مبكراً حتى وإن لم يكن هناك خسارة إجمالية على **كامل مجموعة العقود** .

* لهذه الغاية فإن العقود التى يتم الدخول بها **بشكل متزامن** مع طرف مقابل فرد (أو العقود المتكافلة) تشكل عقداً واحداً .

ت28 إن لم يكن عقد التأمين مقسوماً إلى مكون إيداعى ومكون تأمينى فإن أهمية نقل المخاطر التأمينية يتم تقييمها بالرجوع إلى المكون التأمينى. ويتم تقييم أهمية المخاطر التأمينية التى يتم نقلها من خلال مشتق ضمنى بالرجوع إلى المشتق الضمنى .

تغيير مستوى المخاطرة التأمينية

ت29 لا تنقل بعض عقود التأمين أية مخاطر تأمين لشركة التأمين من البداية على الرغم من أنها تنقل المخاطرة التأمينية فى وقت لاحق. فعلى سبيل المثال إن عقداً يوفر عائداً استثمارياً معيناً ويتضمن خياراً يمنح حامل الوثيقة حق استعمال عوائد الأستثمار عند الأستحقاق لشراء وثيقة دخل سنوى مشروط مدى الحياة لصالح مؤمنين آخرين مقابل النسب السنوية الحالية التى تتقاضاها شركة التأمين عندما يمارس حامل الوثيقة هذا الخيار. ولاينقل العقد أى مخاطر تأمينية إلى شركة التأمين حتى يتم اللجوء إلى هذا الخيار حيث تظل شركة التأمين حرة فى التسعير السنوى على الأسس التى تعكس المخاطرة التأمينية التى تنتقل إليها فى ذلك الوقت. إلا أنه إذا حدد العقد نسبة سنوية (أو أساس لتحديدها) فإن العقد ينقل المخاطرة التأمينية إلى شركة التأمين من البداية .

ت30 إن العقد الذى يعتبر عقد تأمين يبقى عقد تأمين إلى حين إنجاز أو أنتهاء كافة الحقوق والإلتزامات .

الفصل التاسع

ربحية السهم الواحد

المعيار المحاسبى الدولى رقم (33)

المعيار المحاسبى المصرى رقم (22)

محتويات هذا الفصل :

- الإطار العام لربحية السهم الواحد.
- شرح المعيار المحاسبى الدولى والمصرى.
  - ـ مقدمة .
  - ـ أهداف ونطاق المعيار.
  - ـ عوائد السهم الأساسية .
  - ـ حساب ربحية السهم الواحد الأساسية .
  - ـ حساب ربحية السهم الواحد المخفضة.
  - ـ حالات عملية وتدريبية محلولة.
- ملحق : المعيار المحاسبى المصرى رقم (22) المعدل 2015 .

نصيب السهم الواحد من الارباح

المعيار المحاسبى الدولى رقم (33)

ربحية السهم الواحد (Earnings Per Share) :

مقدمة :

صدر معيار المحاسبة الدولى رقم 33 الخاص بكيفية القياس والإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح ، وتبعه المعيار المصرى رقم 22 والذى يتناول نفس الموضوع ، ويمثل نصيب السهم الواحد من الأرباح مؤشراً يستخدمه كل من المستثمرين الحاليين والمرتقبين من أجل قياس ربحية المنشأة ، والهدف من حسابه هو التعرف على مدى كفاءة المنشأة فى إستخدام الموارد التى يوفرها حملة الأسهم العادية ، كما يستخدم فى حساب العديد من المؤشرات فى بورصة الأوراق المالية

مثل:

1- مضاعف السعر للأرباح = السعر السوقى للسهم العادى / ربحية السهم الواحد

ويعبر هذا المؤشر عن عدد المرات التى يمكن من خلالها تغطية القيمة السوقية للسهم فى تاريخ معين من خلال ربحية السهم السنوية وفقاً لآخر ميزانية معتمدة أو بمعنى آخر سعر السوق لكل جنيه ربح.

2- نسبة التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية = ربحية السهم العادى الموزعة / ربحية السهم العادى الواحد

ويعكس هذا المؤشر سياسة توزيع الأرباح التى تتبعها المنشأة ، وهو الآمر الذى يؤثر على معاملات الأفراد فى بورصة الأوراق المالية.

وتحسب ربحية السهم الواحد بكل بساطة عن طريق قسمة صافى الدخل (أو الخسارة) على عدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن صافى الربح القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية هو 300000 جنيه وأن عدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة هو 100000 سهم .

فإن ربحية السهم الواحد = $\frac{300000 \text{ جنيه}}{100000 \text{ سهم}}$ = 3 جنيه / لكل سهم

أولاً : الهدف من المعيار :

إذا افترضنا أن أرباح إحدى المنشآت فى عامى 1998 ، 1999 (تنتهى السنة فى 31 / 12 من كل عام) كانت كما يلى :

بيـــــان	1998	1999
صافى الربح المتاح لحملة الأسهم العادية (بالمليون جنيه)	40	48
عدد الأسهم العادية فى 31 / 12 (بالمليون جنيه)	1	2

وكانت الزيادة فى الأسهم العادية خلال عام 1999 ناتجة عن إصدار أسهم جديدة نقداً فى 1999/7/1 ، بينما لم يتغير عدد الأسهم خلال عام 1998 .

إن النظرة المبدئية السريعة قد توحى بتحسن آداء المنشاة خلال عام 1999 مقارنة بعام 1998 وذلك نتيجة زيادة الأرباح من 40 مليون جنيه عام 1998 إلى 48 مليون جنيه عام 1999 ، إلا أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك ، فالأرباح فى عام 1998 كانت توزع على عدد أقل من الأسهم وبالتالى فإن ربحية السهم الواحد تكون = 40 مليون جنيه ربح ÷ مليون سهم = 40 جنيه .

أما لحساب ربحية السهم الواحد فى عام 1999 فيجب إيجاد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام 1999 بالأخذ فى الحسبان أن هناك مليون سهم تسهم فى تحقيق أرباح المنشاة من بداية العام ، وأيضا هناك مليون سهم جديدة تسهم فى تحقيق الأرباح ولكن من 1999/7/1 أى لمدة 6 شهور وبالتالى فإن المتوسط المرجح هو :

مليون سهم × 1 سنة + مليون سهم × $\frac{6}{12}$ = 1.5 مليون سهم .

وتكون ربحية السهم الواحد فى عام 1999 = $\frac{48 \text{ مليون جنيه ربح}}{1.5 \text{ مليون سهم}}$ = 32 جنيه

وهكذا يتضح أن نصيب السهم العادى من الأرباح قد انخفض من 40 جنيه فى عام 1998 إلى 32 جنيه فى عام 1999 .

وقد جاء إلزام الشركات بحساب نصيب السهم من الأرباح والإفصاح عن هذا الرقم نتيجة وجود طلب من جموع المستثمرين على إيجاد مؤشر ملخص ودقيق عن آداء المشروع ، ورغم أن الهيئات المحاسبية قد حذرت من استخدام أى مقياس وحيد لآداء الشركات لأنه سوف يكون مضللاً ويخفى الكثير من التفصيلات الهامة والتى تكون ضرورية لتقييم آداء الشركات بشكل صحيح وموضوعى ، إلا أن المطالب المتزايدة على هذا المقياس (ربحية السهم الواحد) دفع الهيئات المحاسبية إلى تقديم معيار يرشد الشركات إلى الطريقة المناسبة لحساب وقياس المعلومات المتعلقة بربحية السهم الواحد وكيفية الإفصاح عنها ، وكذلك منع استخدام أى مؤشرات أو أساليب قياس آخرى مضللة.

ولم يكن هناك معيار دولى للإفصاح عن ربحية السهم الواحد حتى عام 1997، ولكن عندما ظهر مدى الإحتياج إليه ، كانت هذه فرصة للقيام ببحث مشترك حول هذا الموضوع من خلال الهيئات المحلية والدولية المكلفة بوضع المعايير ، وكان نتيجة هذا البحث هو تقديم المسودة رقم 52 للمعايير الدولية وتبع ذلك إصدار المعيار المحاسبى الدولى رقم 33 والذى يتناول متطلبات القياس والإفصاح عن ربحية السهم الواحد ، وتبع ذلك إصدار المعيار المحاسبى المصرى رقم 22 والذى يتناول نفس الموضوع.

وهكذا فإنه يمكن تلخيص أهداف المعيار فيما يلى (فقرة 1):

توضيح المبادئ التى تستخدم فى تحديد وعرض معلومات ربحية السهم الواحد وذلك بوضع القواعد الإرشادية الصحيحة لهذا الحساب وكيفية الإفصاح عنه ، وهو ما يؤدى إلى تحسين مقارنة الآداء بين مختلف الشركات عن نفس الفترة المحاسبية وبين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركات.

وعلى الرغم من أن ربحية السهم الواحد تحسب من خلال قسمة صافى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

المتداولة خلال الفترة (المقام) فإن البسط (صافى الربح) يتأثر بالسياسات وبدائل القياس والتقييم المحاسبى المستخدمة لتحديد الربح ، حيث يتاح أمام الإدارة العديد من البدائل المختلفة (مثل سياسات تسعير المنصرف من المخزون وطرق الإهلاك ، ومعالجة مصاريف البحوث والتطوير ... إلخ) ويؤدى إتباع كل منها إلى نتيجة مختلفة، ورغم ذلك فإن تعدد البدائل والسياسات المحاسبية المتبعة يخرج عن نطاق هذا المعيار ، ولكن محور التركيز هو مقام النسبة (أى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة) وذلك من خلال وضع القواعد الإرشادية الصحيحة لتحديد هذا الرقم بالأخذ فى الإعتبار التغيرات التى تحدث فى عدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة وتوقيت حدوثها ، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى بالفعل إلى تحسين التقارير المالية .

خلاصة الهدف من المعيار :

لقد كان المستثمرين والأطراف المعنيون يفكرون دائما فى وسائل بسيطة لتقييم تقدم وأداء الشركات ، وهو ما يمثل إحصاء ملخص يعرف بربحية السهم الواحد ، والتى تقدم رقم واحد يمثل صافى ناتج العمليات التى أجريت فى فترة معينة من منظور ملاك الأسهم العادية ، ولقد حاول المتخصصون فى المحاسبة خلال السنوات الماضية أن يبينوا لجمهور المستثمرين خطورة الإعتماد على أى مقياس أو مؤشر لأنه يكون فردى ومكثف ويؤدى إلى إختزال وإخفاء الكثير من المعلومات التفصيلية والتى تكون ضرورية جداً لكى نتفهم العمليات التى تقوم بها منشأة ما ، إلا أنهم لم يستطيعوا مقاومة الطلب على هذا المعيار ، ولذلك حاول المتخصصون فى المحاسبة ان يضعوا خطوطاً إرشادية تضمن صلاحية مثل هذه المقاييس وأن يتم تطبيقها بصورة سليمة والوفاء بمتطلبات الإفصاح بالشكل الملائم.

كما تم التركيز على مقام النسبة لأن معظم مشكلات تحديد ربحية السهم الواحد تكون متعلقة بحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة .

1- الشركات المقيدة فى البورصة :

1/1 يطبق هذا المعيار على الشركات التى تكون أسهمها العادية الحالية والمحتملة مقيدة فى أسواق الأوراق المالية المصرية وأيضاً الشركات التى فى طريقها لإصدار أسهم عادية فعلية أو محتملة فى سوق الأوراق المالية.

1/2 عند عرض كل القوائم المالية للشركة القابضة والقوائم المالية المجمعة فإن المعلومات التى يتطلبها هذا المعيار تعد وتعرض على أساس المعلومات المجمعة فقط حيث ينصرف إهتمام مستخدمى القوائم المالية للشركة القابضة عادة إلى معرفة نتائج أعمال المجموعة ككل.

2- الشركات غير المقيدة فى البورصة :

2/1 يُحسب نصيب السهم فى الأرباح ويتم الإفصاح عنه طبقاً لهذا المعيار بالنسبة للشركات التى ليس لها أسهم عادية حالية أو محتملة مقيدة فى البورصة وطالما أنها ترغب فى الإفصاح عن نصيب السهم فى الأرباح.

2/2 بالرغم من أن الشركات التى ليس لها أسهم عادية حالية أو محتملة مقيدة بالبورصة غير ملزمة بالإفصاح عن نصيب السهم فى الأرباح، إلا أنه رغبت تلك الشركات فى الإفصاح عن ذلك ، يكون من الواجب عليها تطبيق مبادئ هذا المعيار حفاظاً على إمكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات المختلفة.

وتوضح هذه الفقرات ما يلى :

- **الشركات الملزمة بتطبيق هذا المعيار تشمل :**
  - **الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية.**
  - **الشركات التى فى طريقها لإصدار أسهم عادية فى سوق الأوراق المالية.**
  - **الشركات القابضة والتابعة على مستوى نتائج أعمال المجموعة ككل.**
  - **الشركات غير المقيدة فى البورصة ولكنها ترغب فى الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح.**

إن الأمر لا يقتصر على الشركات التى لها أسهم عادية حالية فقط ولكنه يمتد أيضاً إلى الأسهم العادية المحتملة والتى تنتج من وجود أوراق مالية (أسهم ممتازة أو سندات أو ديون) قابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو أدوات مالية (خيارات Options أو ضمانات Warrants) تعطى لأصحابها الحق فى الحصول على أسهم عادية وفقاً لشروط معينة.

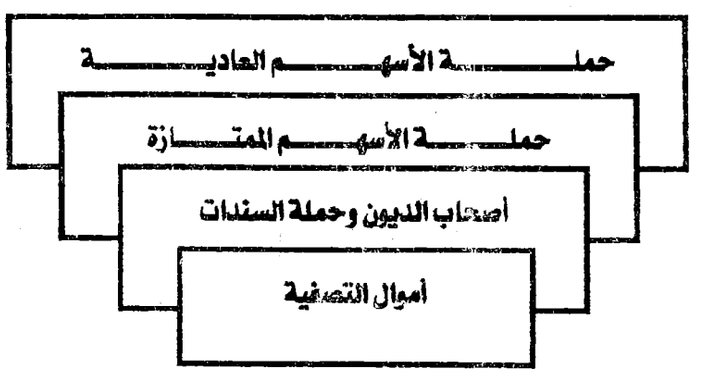
ثالثاً : التعاريف :

تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار طبقاً للمعانى المذكورة قرين كل منها :

- الأسهم العادية (Ordinary Shares) :

هى تلك الأسهم التى تأتى فى المرتبة الأخيرة بعد الأسهم الأخرى المصدرة ، وتعرف أيضا بـ Common Stock.

مثال :



- الأسهم العادية المحتملة (Potential Common Stock) :

هى ورقة مالية أو أداة مالية تمكن صاحبها من الحصول على أسهم عادية فى فترة التقرير أو بعد نهاية فترة التقرير.

فعلى سبيل المثال :

يمكن لحامل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أن يقوم بتحويل سنداته إلى أسهم عادية وفقاً لشروط نشرة الإكتتاب فى السندات.

- الخيارات (Option) :

هى أداة مالية تعطى لمالكها الحق فى شراء أسهم عادية طبقاً لإتفاقية تتم عند دفع قيمة محددة بما فى ذلك الخيارات التى يتم منحها وكذلك إتفاقيات شراء الأسهم التى تعطى للعاملين فى المنشأة.

- الضمانات (Warrant) :

هى صك مالى يعطى لمالكه الحق فى شراء حصة من الأسهم العادية وفقاً للشروط الواردة فى الصك ، وعادة ما يتم ذلك عند دفع القيمة المحددة.

- الأداة المالية : هى أى عقد ينشأ عنه :
  - أصل مالى لمنشأة ما.
  - والتزام مالى أو أداة حق من حقوق الملكية لمنشأة أخرى ، وذلك فى آن واحد.

- أداة حق الملكية : هى أى عقد يتم بموجبه إثبات حق فى صافى أصول منشأة ما بعد خصم جميع التزاماتها.
- القيمة العادلة : هى القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين ، ولديهما الرغبة فى التبادل وعلى دراية بظروف السوق ويتعاملان بإرادة حرة وفى عمليات مستقلة بذاتها.

تشارك الأسهم العادية فى صافى الربح للفترة بعد أنواع الأسهم الأخرى مثل الأسهم الممتازة ، ومن الممكن أن يكون للمنشأة أكثر من فئة واحدة من الأسهم العادية (وذلك فى بعض الدول) ، وفى هذه الحالة يكون للاسهم العادية من ذات الفئة نفس الحقوق فى استلام توزيعات الأرباح.

ويمكن أن نقوم بعقد مقارنة بين حملة السندات والديون طويلة الأجل وحملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية من خلال الجدول التالى :

وجه المقارنة	أسهم عادية	أسهم ممتازة	ديون طويلة الأجل
أ- مخاطر الإستثمار	مرتفعة	متوسطة	منخفضة نسبيا
ب- إلتزام الشركة بإعادة سداد أصل المبلغ	لا	لا	نعم
ج- شكل العائد	توزيعات أرباح	توزيعات أرباح	فوائد ، ويترتب عليها وفر ضريبى
د- إلتزام الشركة بسداد التوزيعات والفوائد	فقط بعد الإعلان عن التوزيعات	فقط بعد الإعلان عن التوزيعات	فى تواريخ ثابتة
هـ- التقلبات فى القيمة السوقية وفى ظل الظروف العادية	مرتفعة	متوسطة	منخفضة

من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلى :

أ- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

ب- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

ج- الديون المستحقة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

د- خيارات وضمانات الأسهم التى تمنح أصحابها حق الحصول على أسهم عادية وفقاً لشروط معينة (يلاحظ أن المشتقات المالية لم تدخل إلى سوق الاوراق المالية فى مصر بعد ولذلك تم إهمال هذا البند عند وضع المعيار المصرى).

هـ- خطط مشاركة العاملين فى ملكية الشركات والتى تتضمن نظم تملك العاملين لاسهم عادية كجزء من مكافاتهم وأى نظم أخرى لشراء العاملين للأسهم.

- **الزيادة (ضد التخفيض)** Ant dilution :

هى الزيادة فى ربحية السهم الواحد أو التقليل فى الخسارة الصافية للسهم والتى تنتج من إدخال الأوراق المالية الخافضة فى حسابات ربحية السهم الواحد.

- **ربحية السهم الواحد الأساسية** (Basic Earnings Per Share – Basic EPS)

مقدار الأرباح المحققة خلال الفترة والمتاحة لكل سهم من الأسهم العادية المتداولة (أو القائمة) خلال فترة التقرير.

- **إختيار الشراء** (Call Option) :

هو عقد يسمح لمالكه بشراء كمية معينة من الأسهم بسعر متفق عليه مقدماً (سعر ثابت) مع محرر العقد وذلك خلال فترة معينة.

- **سعر الشراء (الإسترداد)** Call Price :

هو المبلغ الذى يمكن به إستعادة الأوراق المالية بواسطة المُصدر بإختياره.

- **الإصدار المحتمل** (Contingent Issuance) :

هو إصدار محتمل لأسهم تأخذ شكل الأسهم العادية والذى يعتمد على ممارسة حقوق التحويل Conversion rights ، والإختيارات Options أو الضمانات Warrants والوفاء بشروط معينة أو اى ترتيبات مشابهة.

- **إتفاق الإصدار المحتمل** (Contingent Stock Agreement) :

هو إتفاق على إصدار أسهم عادية (عادة ما يتم ذلك من خلال عمليات إندماج المنشآت فى ظل طريقة الشراء) والتى تعتمد على تلبية شروط معينة (ويمكن الرجوع إلى أسهم الإصدار المحتملة).

- **الأسهم المحتملة القابلة للإصدار** (Contingently Issuable Shares):
هى الأسهم القابلة للإصدار **مقابل جزء نقدى بسيط أو** بدون مقابل نقدى وذلك فى ظل شروط معينة وطبقاً **لإتفاقية الأسهم المحتملة.**

- **الأوراق المالية القابلة للتحويل** (Convertible Security):
هى الأوراق المالية **القابلة للتحويل إلى أشكال أخرى** للأوراق المالية وذلك بالإعتماد على معدل التحويل ، **على سبيل المثال أسهم ممتازة** قابلة للتحويل إلى أسهم عادية على أساس إثنين **لواحد (سهمين من الأسهم العادية** لكل سهم من الأسهم الممتازة).

- **الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية** (Income Available to Common Stockholders):
هو الدخل (أو الخسارة) **من أنشطة التشغيل المستمرة** أو صافى الدخل (أو صافى الخسارة) بعد إستبعاد **توزيعات الأسهم الممتازة.**

- **الأسهم العادية المحتملة** (Potential Common Stock):
هى ورقة مالية أو **أداة تمكن مالكها من الحصول على** أسهم عادية فى فترة التقرير أو بعد نهاية **فترة التقرير.**

- **السهم الممتاز** (Preferred Stock):
هى ورقة مالية **لها حقوق تفضيلية (ممتازة) عن** السهم العادى.

- شراء إختيار الشراء (Purchased Call Option):
هو عقد يسمح **للمنشأة المصدرة له بشراء كمية محددة** من أسهمها من محرر العقد بسعر ثابت أو **محدد لفترة معينة.**

- **خيار البيع** (Put Option):
هو العقد الذى يسمح لمالكه **ببيع كمية محددة** من الأسهم لمحرره بسعر محدد مقدماً خلال فترة معينة.

- **سعر الإسترداد** (Redemption Price):
هى القيمة التى تكون من خلالها ورقة مالية مطلوبة للإسترداد فى تاريخ إستحقاقها أو تحت ترتيب معين للأموال.

- **طريقة أسهم الخزانة العكسية** (Reverse Treasury Stock Method):
هى طريقة للإعتراف **بالأثر المنخفض لربحية السهم الواحد عند تطبيق** إلتزام معين ، وتفترض هذه الطريقة أن العوائد المستخدمة لشراء سهم عادى مسترد (طبقاً لشروط خيار الشراء) **سوف تزيد من الأسهم المصدرة التى تتم بمتوسط السعر** السوقى خلال الفترة.

- **إصدار الحقوق** (Rights Issue):
هو عرض يقدم للمساهمين الحاليين لشراء المزيد من الأسهم العادية للشركة طبقاً لإتفاقية وبقيمة محددة (عادة ما تكون أقل من القيمة العادلة لها بشكل جوهرى) لفترة معينة.

- **طريقة المجموعتين** (Two – Class Method):
هى طريقة تستخدم للاوراق المالية والتى تكون غير قابلة للتحويل إلى أسهم عادية ، ولهذا لا يمكن إستخدام طريقة إذا تم التحويل ، وتحسب هذه الطريقة ربحية السهم الواحد بمعالجة الأوراق المالية المشاركة (غير القابلة للتحويل) بالرغم من كونها أسهم عادية ولكن بمعدل توزيعات مختلفة عن الأسهم العادية الأصلية.

- **سعر التحويل** (Conversion Price):
وهو السعر الذى يحدد عدد الأسهم العادية التى يتم تحويل الورقة المالية إليها، فعلى سبيل المثال فإن دين قيمته الأسمية 100 جنيه يتم تحويله إلى خمسة أسهم عادية يعنى أن سعر التحويل يساوى 20 جنيه.

- **معدل التحويل** (Conversion Rate) :

هو نسبة لـ :

1. **عدد الأسهم العادية التى يتم إصدارها بعد التحويل مقابل وحدة من الأوراق المالية القابلة للتحويل.**

مثال : تحويل الأسهم الممتازة عند معدل ثلاثة أسهم عادية لكل سهم ممتاز.

- **قيمة التحويل** (Conversion Value) :

عبارة عن القيمة السوقية الحالية للأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها بعد تحويل ورقة مالية قابلة للتحويل وبعد خصم أى مدفوعات نقدية تتطلبها عملية التحويل.

- **التخفيض** ((Dilution (Dilutive)) :

هو الإنخفاض فى ربحية السهم الواحد أو الزيادة فى صافى خسارة السهم الناتجة من إفتراض تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل أو أن الخيارات والضمانات تم ممارستها أو أن أى أسهم إحتمالية تم إصدارها بعد تحقق شروط معينة، ويُشار إلى الأوراق المالية التى تتسبب فى هذا التخفيض بأنها أوراق مالية خافضة.

- **ربحية السهم المخفضة** (Diluted Earnings Per Share) :

هى مقدار صافى الربح لكل سهم عادى عن فترة معينة والتى تعكس أقصى درجات التخفيض التى يمكن أن تنتج عن عمليات تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو ممارسة حقوق الإختيار والإصدارات الأخرى المحتملة التى تؤدى بمفردها إلى إنخفاض ربحية السهم الواحد ويكون لها أثر تراكمى مخفض لربحية السهم.

- **الإفصاح المزدوج** (Dual Presentation) :

وهو عبارة عن عرض وتقديم ربحية السهم الواحد من خلال رقمين مختلفين ودون أفضلية لأحدهما عن الآخر وذلك عند عرض قائمة الدخل وهما :

الرقم الأول : ربحية السهم الواحد الأساسية .

الرقم الثانى: ربحية السهم الواحد المخفضة .

- **ربحية السهم الواحد** (Earnings Per Share) :

هو مقدار الأرباح عن الفترة والمخصصة لكل سهم عادى ، ويستخدم هذا المصطلح فى المعيار 33 ليشير إلى صافى الدخل (الأرباح) للسهم أو صافى الخسارة لكل سهم ، ويجب أن يستخدم بدون لغة مشروطة وذلك فى حالة عدم تبادل أى أوراق مالية قابلة للتحويل يحتمل أن تؤدى إلى تخفيض ربحية السهم الواحد أو أى خيارات أو ضمانات أو أى إتفاقيات أخرى خاصة بالإصدار المحتمل للأسهم العادية.

- **سعر التنفيذ** (Exercise Price) :

مقدار ما يجب دفعه مقابل سهم عادى عند تنفيذ عقود الخيارات والضمانات.

- **طريقة إذا تم التحويل** (If – Converted Method) :

وهى عبارة عن طريقة لحساب بيانات ربحية السهم الواحد والتى تفترض تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل فى بداية أول فترة يتم رفع التقارير عنها (أو وقت الإصدار إذا كان تالياً) وتستخدم هذه الطريقة فى ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

- **خيار** (Option) :

الحق فى شراء أسهم عادية وفقاً لإتفاق على دفع مقدر محدد يشتمل على خيارات مضمونة وإتفاقية شراء الأسهم من الموظفين.

- **سعر الإستهلاك** (Redemption Price) :

هو المقدار المطلوب لإستهلاك الورقة المالية عند الإستحقاق أو فى ظل وجود ترتيبات لإستهلاك القروض.

- **سهم ذو مرتبة مرتفعة** (Senior Security) :

يستخدم هذا التعبير فى ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP فى الولايات المتحدة ليشير إلى الورقة المالية ذات الحقوق المالية التفضيلية والتى لا تمثل أسهمها عادية أو ما فى حكمها ، ومن الأمثلة على هذه الورقة المالية الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

- **وقت الإصدار (Time of Issuance):**

هو وقت التوصيل إلى إتفاق بشأن الشروط والإعلان عنها وذلك على الرغم من أن الإتفاق يخضع إلى تدابير أخرى مثل موافقة الإدارة وحملة الأسهم.

- **طريقة أسهم الخزانة (Treasury Stock Method):**

وهى طريقة لإستخدام العوائد التى يمكن الحصول عليها من ممارسة الخيارات Option والضمانات **Warrants** فى حساب ربحية السهم الواحد ، وهى تفترض أن يتم إستخدام أى عوائد فى شراء أسهم عادية بنفس أسعار السوق الحالية ، ولم يصف المعيار الدولى هذه الطريقة ولكنة يستخدم طريقة مختلفة للحساب لتحقيق نفس النتيجة.

- **المتوسط المرجح لعدد الأسهم (Weighted–Average Number of Shares):**

هى عدد الأسهم التى يتم تحديدها من خلال الربط بين أمرين :

- **الأمر الأول : مقدار الوقت فى فترة معينة يتم فيها تداول عدد معين من أسهم ورقة مالية محددة .**
- **الأمر الثانى : الوقت الإجمالى لهذه الورقة.**

مثال :

إذا كان هناك مائة سهم يتم تداولها خلال الربع الأول من السنة المالية وثلاثمائة سهم يتم تداولها خلال الفترة المتبقية من السنة فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم يكون 250 وهى عبارة عن (100× $\frac{1}{4}$ + 300 × $\frac{3}{4}$)

رابعاً : قياس نصيب السهم من الأرباح :

قبل أن نتناول كيفية قياس نصيب السهم من الأرباح يجب التفرقة بين هيكل رأسمالى بسيط وهيكل رأسمالى معقد ، حيث :

- **الهيكل البسيط لرأس المال :**

هو الهيكل الذى يقتصر على أسهم عادية حالية فقط ، وهو ما يعنى عدم وجود أسهم عادية محتملة والتى تنتج من وجود أوراق مالية أو ديون قابلة للتحويل الى

أسهم عادية أو عقود مستقبلة مثل الخيارات والضمانات ، ويلاحظ أن جميع الشركات المصرية تقريباً والملزمة بتحديد والإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح تقع فى هذه الفئة ، ولذلك ننصح القارئ بالتركيز على الهيكل البسيط لرأس المال فى ظل الظروف الحالية.

- **الهيكل المعقد لرأس المال :**

هو الهيكل الذى ينشأ عنه أسهم عادية حالية ومحتملة ، والأسهم العادية المحتملة تنتج من وجود أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو خيارات أو ضمانات ينتج عنها إحتمال إصدار أسهم عادية فى المستقبل ، والأسهم العادية المحتملة تعنى إحتمال زيادة عدد الأسهم العادية (المقام) وبالتالى ينعكس أثرها فى تخفيض صافى الربح.

جدول يوضح أهم الفروق بين الهيكل البسيط والهيكل المعقد لرأس المال

وجه المقارنة	الهيكل البسيط	الهيكل المعقد لرأس المال
• المفهوم	هو الهيكل الذى يقتصر على اسهم عادية حالية فقط	هو الهيكل الذى يتضمن أسهم عادية حالية ومحتملة وتنتج الأخيرة من وجود أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وكذلك ضمانات وخيارات.
• مشاكل قياس نصيب السهم من الأرباح	تنتج هذه المشكلات من الأحداث الفعلية التى تحدث خلال الفترة وتؤثر على عدد الأسهم المتداولة ومن أهم هذه الأحداث : • إصدار أسهم عادية • شراء الشركة لأسهمها (أسهم خزانة) وإعادة إصدار(بيع) هذه الأسهم • توزيعات الأسهم(أسهم مجانيه). • تجزئة الأسهم (مثل إصدار5 أسهم مقابل كل سهم) • تجميع الأسهم (عكس التجزئة) • التحويل إلى أسهم عادية خلال الفترة • إندماج الشركات وحسب الطريقة المستخدمة (إندماج المصالح أم الشراء)	نفس مشاكل القياس فى الهيكل البسيط لرأس المال ويضاف إليها الأحداث المحتملة التى يمكن أن يترتب عليها وجود أسهم عادية مثل تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وممارسة الخيارات والضمانات

تابع جدول يوضح أهم الفروق بين الهيكل البسيط والهيكل المعقد لرأس المال

وجه المقارنة	الهيكل البسيط	الهيكل المعقد لرأس المال
• متطلبات الإفصاح	الإفصاح عن ربحية السهم الواحد الأساسية	الإفصاح المزدوج : هو الإفصاح الذى يتم من خلال إظهار رقمين لربحية السهم الواحد وذلك عند عرض قائمة الدخل وهما: أ- ربحية السهم الواحد الأساسية: والتى تعبر عن الأحداث الفعلية المؤثرة على عدد الأسهم العادية. ب- ربحية السهم الواحد المخفضة: ويعكس هذا البيان الأحداث الفعلية والأحداث التى كان من المحتمل حدوثها وتؤثر على عدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ، ويتم إظهار ربحية السهم الواحد المخفضة فى جميع الحالات حتى لو لم يحدث تحويل للأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو لم يتم ممارسة الخيارات والضمانات ، وذلك حتى يتم الإفصاح عن مخاطر تخفيض صافى الربح لو استخدم حق التحويل أو تم ممارسة الخيارات والضمانات ، وهو ينطبق على العام التالى لأنه لو لم يستخدم حق التحويل أو ممارسة الخيارات والضمانات هذا العام فإن هذه الأحداث قد تتم فى العام التالى.

قياس ربحية السهم الواحد فى ظل هيكل رأسمالى بسيط :

تُحسب ربحية السهم الواحد الأساسية من خلال قسمة صافى أرباح أو خسائر الفترة المتاحة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ، ويوضح هذا الأمر أن الغرض من حساب ربحية السهم الواحد هو أن يحدد مقدار العوائد المتاحة لكل سهم من الأسهم العادية ، وينشأ التعقيد لان صافى الربح لا يمثل بالضرورة العوائد المتاحة لحملة الأسهم العادية (فقد يكون هناك أسهم ممتازة أو مشاركة للعاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح بنص القانون كما فى بعض الدول مثل مصر) ، كذلك تطرأ تغييرات خلال الفترة على عدد الأسهم العادية المتداولة.

لذلك فإن هناك بعض التعديلات التى يتم إدخالها تتناول كلا من بسط ومقام النسبة المستخدمة لحساب ربحية السهم الواحد كما يتضح من الآتى :

- **البسط :**

1) إن رقم صافى الربح المستخدم كبسط فى العمليات الحسابية لرقم ربحية السهم الواحد يجب أن يعكس أية مطالبات للأوراق المالية الممتازة أولاً. (أى يتم توزيعات الأسهم الممتازة قبل حساب البسط).

وتبرير هذا التخفيض هو أنه يجب تلبية مطالبات الأوراق المالية ذات المرتبة الأعلى قبل أن يحصل حملة الأسم العادية على أى دخل ، وعادة ما تكون هذه الأوراق المالية فى صورة أسهم ممتازة ، ويخصم من صافى الربح مقدار الأرباح التى تم الإعلان عنها خلال العام للأسهم الممتازة ، ويلاحظ :

يتحدد المبلغ الخاص بنصيب حملة الأسهم الممتازة من الأرباح والذى يتم خصمه من صافى ربح الفترة كما يلى :

أ- توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح والتى يتم إعلان توزيعها عن الفترة.

ب- إذا كانت الأسهم الممتازة متراكمة الأرباح[1] فإنه يجب خصم أرباح الأسهم الممتازة من صافى الدخل (أو إضافتها للخسارة) سواء المعلن عنها أو غير المعلن عنها ، وإذا لم يكن للأسهم الممتازة حقوق تراكمية فى التوزيعات وتم إلغاء توزيعات الفترة الحالية فلا يجب خصم مثل هذه التوزيعات عند حساب ربحية السهم الواحد ، وبالنسبة للتوزيعات المتأخرة والتى يتم دفعها فى الفترة الحالية فإنها لا تؤثر على حساب ربحية السهم الواحد فى الفترة الحالية وذلك لأن مثل هذه التوزيعات يكون قد تم أخذها فى الإعتبار بالفعل عند حساب ربحية السهم الواحد عن الفترة السابقة ، ومع ذلك فإنه يجب الإفصاح عن مقدرات المتأخرات ، وكذلك عن كل ما يؤثر على الحقوق المقدمة للأوراق المالية ذات المرتبة الأعلى عند حساب ربحية السهم.

2) عند تحديد صافى ربح أو خسارة الفترة يؤخذ فى الإعتبار كافة بنود الدخل والمصروفات (تشغيلية أو غير تشغيلية ، عادية أو غير عادية) والتى تحققت خلال الفترة بما فى ذلك الضرائب المحملة للفترة والبنود غير العادية وبعد إستبعاد نصيب حقوق الملكية.

3) لتحديد الأرباح المتاحة الخاصة بحملة الأسهم العادية فإنه يجب خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة فى الأرباح[2]

ووفقاً لما سبق فإن بسط النسبة يكون عبارة عن صافى الأرباح المتاحة للتوزيع على حملة الاسهم العادية وبعد إستبعاد :

- ضرائب الدخل .
- توزيعات حملة الأسهم الممتازة .
- أنصبة العاملين ومجلس الإدارة وأصحاب الحصص من الأرباح.

---

1 - تعنى الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح أن عدم كفاية الأرباح فى سنة ما لا يؤدى إلى سقوط حق حملة الأسهم الممتازة فى الحصول على نصيبهم من الأرباح ، وإنما ترحل وتجمع مع المستحق فى السنة المالية التالية وتحصل على الأرباح المجمعة معاً ، وإذا لم تكفى تجمع على أرباح السنة التالية وهكذا. أما الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح فتعنى أن عدم كفاية الأرباح لإجراء التوزيعات المستحقة على حملة الأسهم الممتازة يؤدى إلى سقوط حقهم فى المطالبة بها.

2 - راجع المادة (196) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981.

المقـــام :

يظهر فى مقام النسبة المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام ، والغرض من ذلك هو إيجاد توزان زمنى بين البسط والمقام ، حيث يظهر فى البسط صافى الربح القابل للتوزيع عن العام ، ولذلك يجب أن يظهر فى المقام عدد الأسهم التى أسهمت فى تحقيق تلك الأرباح خلال العام ، ولذلك لا يصلح لحساب النسبة عدد الأسهم العادية المتداولة خلال يوم معين أو فى بداية العام أو فى نهاية العام ، وإنما يجب حساب المتوسط المرجح خلال العام ، فإذا افترضنا أن صافى الربح القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية خلال عام 1998 هو 6 مليون جنيه ، وأن عدد الأسهم فى 1998/1/1 كان 1.5 مليون سهم عادى ، وقد أصدرت الشركة فى 1998/7/1 عدد 1.5 مليون سهم عادى أيضاً ليصل عدد الأسهم العادية فى نهاية العام 1998/12/31 إلى 3 مليون سهم عادى ، فإذا أردنا حساب ربحية السهم الواحد العادى :

$$\text{فهل يحسب على أساس عدد الأسهم العادية أول العام} = \frac{\text{600000 جنيه}}{\text{150000 سهم}} = \text{4ج / للسهم}$$

$$\text{أم يُحسب على أساس عدد الأسهم العادية آخر العام} = \frac{\text{600000 جنيه}}{\text{300000 سهم}} = \text{2ج / للسهم}$$

أم تُحسب على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام كما يلى:

$$\frac{\text{600000 جنيه}}{\text{1500000 سهم} + \text{1500000 سهم} \times \frac{6}{12}} = \text{2.67 جنيه / للسهم}$$

واضح أن المعادلة الأخيرة هى الأصوب لأنها تعبر عن عدد الأسهم المتداولة فعلاً خلال العام والتى أسهمت فى تحقيق الأرباح خلال العام.

لاحظ أن الفكرة الأساسية لحساب المقام تقوم على :

ترجيح عدد الأسهم بالفترة التى أسهمت فيها تلك الأسهم فى تحقيق الأرباح ، ففى المثال السابق فإن الأسهم الموجودة من أول العام قد أسهمت فى تحقيق الربح عن العام كله ، أما الأسهم التى أصدرت فى 7/1 فقد أسهمت فى تحقيق الربح لمدة ستة شهور فقط.

ويتأثر المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام بالعديد من العوامل مثل:

- تجزئة الأسهم (مثل إصدار خمسة أسهم مقابل كل سهم).
- تجميع الأسهم (عكس التجزئة مثل إصدار سهم واحد مقابل كل 5 أسهم).
- أسهم المنحة (الأسهم المجانية).
- إصدار أسهم جديدة.
- إصدار أسهم مقابل الإندماج.
- الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- عقود الإختيار والضمانات.
- أسهم الخزانة.

- **أسهم الخزانة** (Treasury Stock) :

إذا قامت الشركة بإعادة شراء أسهمها (أسهم خزانة) ، فإن عدد الأسهم التى تم شراؤها يجب أن يستبعد عند حساب ربحية السهم الواحد وذلك من تاريخ الشراء والإستحواذ على تلك الأسهم ، ونفس المنطق يطبق على الأسهم الجديدة التى تتم من خلال إصدار أسهم عادية خلال الفترة ، فالأسهم الجديدة التى يتم إصدارها تدخل فى الحساب عن الفترة التى تلى تاريخ الإصدار وحتى نهاية الفترة المالية ، والمنطق وراء هذه المعالجة هو أن تلك الأسهم لم تكن مستخدة فى توليد الأرباح قبل إصدارها، بينما أسهمها فى توليد الربح يبدأ من تاريخ إصدارها ، ولهذا السبب فإن الحساب الصحيح لربحية السهم الواحد يتم عن الفترة التى أسهمت فيها تلك الأسهم فى تحقيق الأرباح ، ونفس المنطق يُطبق على إعادة الإستحواذ على أسهم الشركة (أسهم

الخزانة) وذلك لأن اعتبارات الصلة بين تلك الأسهم وتوليد الأرباح لم تعد متوافرة بعد تاريخ الإستحواذ (أى لم تعد هذه الأسهم ذات صلة بتوليد الأرباح بعد الشراء).

- **توزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم (A Stock Dividend or Split) :**

بالنسبة لتوزيعات الأسهم (أى الأسهم المجانية التى توزعها الشركة) أو تجزئة الأسهم فإنها لا تولد إضافات حقيقية ولكنها فقط تؤدى إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة، ويقرر المعيار أن الزيادة فى الأسهم نتيجة تجزئة الأسهم أو توزيعات الأسهم أو النقص فى الأسهم نتيجة تجميع الأسهم (عكس التجزئة) يجب أن تدخل فى حساب ربحية السهم الواحد بأثر رجعى لتشمل الفترة المعنية بالكامل ، ولهذا فإن توزيعات الأسهم أو تجزئة الأسهم التى تحدث فى نهاية العام ، تُعامل على أنها متداولة عن الفترة المعنية كلها ، والسبب فى ذلك هو أن توزيعات الأسهم أو تجزئتها ليس لها تأثير على نسبة ملكية المساهم العادى ، ولذلك فإن الإنخفاض فى ربحية السهم المفصح عنها تعطى انطباعات خاطئة عن نقص الربحية عندما يكون ذلك مجرد زيادة فى الأسهم المتداولة بسبب توزيعات الأسهم أو تجزئتها.

- **الأسهم الناتجة عن الإندماج :**

وتظهر تعقيدات أخرى عندما يحدث اندماج بين منشآت الأعمال أثناء الفترة، وتعتمد معالجة الأسهم الإضافية على طبيعة عملية الإندماج.

- **تسجيل العملية بإستخدام طريقة اندماج المصالح**

Pooling of Interests

وطبقاً لهذه الطريقة فإنه يتم تسجيل الأصول والخصوم بالقيمة الدفترية ، وبالتالى لا تظهر شهرة نتيجة الإندماج ، كذلك يُؤخذ فى الحسبان الأرباح أو الخسائر الناتجة قبل الإندماج ، ولذلك فإن الأسهم الإضافية تقدر وكأنه قد تم إصدارها منذ بداية العام وتدخل فى حساب ربحية السهم الواحد على هذا الأساس.

- **تسجيل العملية بإستخدام طريقة الشراء :**

وطبقاً لهذه الطريقة فإن الأمر يبدو وكأن الشركة الدامجة قد اشترت أصول وخصوم الشركة المندمجة بقيمتها السوقية ، ولذلك تسجل الأصول والخصوم بالقيمة السوقية ويمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية شهرة موجبة أو سالبة بحسب الأحوال ، ولا يُؤخذ فى الحسبان الأرباح أو الخسائر المحققة قبل الإندماج ، ولذلك فإن الأسهم الناتجة عن الإندماج تعتبر مصدره ومتداولة من تاريخ الإستحواذ (الشراء).

وكما هو واضح من العرض السابق فإن السبب فى المعالجة المختلفة يرجع غلى المعالجة التى تتم فى قائمة الدخل فى حالتى التجميع أو الشراء ، ففى حالى تجميع المصالح فإن الدخل الناتج من الشركة المندمجة يدخل فى القوائم المالية عن العام كله ، بينما فى حالة الشراء فإن الدخل يدخل فقط عن الفترة التى تلى عملية الإندماج (الشراء).

علماً بأن طريقة اندماج المصالح قد ألغيت وأصبحت الطريقة الوحيدة لمعالجة اندماج منشآت الأعمال هى طريقة الشراء.

حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة
فى ظل هيكل رأسمالى بسيط

العملية	الأثر على حساب المتوسط المرجح
• الأسهم العادية المتداولة فى بداية الفترة	• زيادة عدد الأسهم المتداولة بنفس عدد الأسهم المتوافرة فى بداية العام
• إصدار أسهم عادية خلال الفترة	• تحسب الزيادة فى عدد الأسهم المتداولة وفقاً لعدد الأسهم الجديدة المصدرة مرجحة بالمدة المتبقية من العام (أى من تاريخ الإصدار حتى نهاية العام)
• التحويل إلى أسهم عادية	• تُحسب الزيادة فى عدد الأسهم المتداولة وفقاً لعدد الأسهم المحولة مرجحة بالمدة المتبقية من العام (من تاريخ التحويل حتى نهاية العام)
• شراء الشركة لأسهمها (وتسمى أسهم خزانة)	• انخفاض عدد الأسهم المتداولة بحسب أسهم الخزانة المشتراه مرجحة بالفترة المتبقية من العام (من تاريخ الشراء حتى نهاية العام)
• توزيعات الاسهم (أسهم مجانية) وتجزئة الأسهم	• زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الاسهم المصدر كتوزيعات أسهم أو الناتجة من التجزئة
• تجميع الأسهم (مثال إصدار سهم واحد مقابل كل 3 أسهم)	• تخفيض عدد الأسهم المتداولة بنفس النقص الناتج عن التجميع
• طريقة تجميع المصالح (الغيت)	• زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الأسهم المصدرة
• طريقة الشراء	• زيادة عدد الأسهم المتداولة بحسب عدد الأسهم المصدرة مرجحة بالفترة المتبقية من العام (من تاريخ الإندماج)

أمثلة :

مثال (1) : يتناول التعديلات نتيجة أسهم الخزانة :

بلغت الأرباح المتاحة للتوزيع على حملة الأسهم العادية خلال عام 1998 – 5مليون جنيه ، وكان عدد الأسهم المتداولة فى **1998/1/1** هو 300000 سهم وقامت الشركة بشراء بعض أسهمها وعددها **60000** سهم فى 1998/5/31 ، كما قامت بإعادة إصدار **20000** سهم منها فى **1998/9/30**.

ولتحديد ربحية السهم الواحد يتبع ما يلى :

(1) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام 1998

$$= 300000 \times \frac{5}{12} + 240000 \times \frac{4}{12} + 260000 \times \frac{3}{12}$$

$$= 125000 + 80000 - 65000 = 270000 \text{ سهم}$$

(2) ربحية السهم الواحد

$$= \frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم}} = \frac{5000000 \text{ ج}}{270000 \text{ سهم}} = 18.52 \text{ جنيه / للسهم}$$

مثال (2) :

بلغت الأرباح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية فى عام 1998 لإحدى الشركات المساهمة 5 مليون جنيه.

فإذا كان عدد الأسهم المتداولة فى **1998/1/1** هو مليون سهم عادى وقد قررت الشركة فى 1998/7/1 توزيع سهم مجانى لكل سهم فإذا أردنا حساب ربحية السهم الواحد :

فإننا نعتبر أن الأسهم المجانية موجودة منذ بداية العام وذلك لأنها فعلاً ساهمت فى توليد الأرباح المحققة خلال السنة بأكملها لأنها كانت موجودة فى صورة احتياطى ولا يخرج الأمر عن كونه تغيير فى تركيبة حقوق الملكية.

ولذلك فإن ربحية السهم الواحد = $\frac{5000000}{2000000}$ = 2.5 جنيه

ونفس الآمر السابق إذا حدث تجزئة للأسهم.

وهكذا فإن القواعد الإرشادية لحساب المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال العام تشمل :

أ- ان المتوسط المرجح الصحيح هو إجمالى الأسهم المتداولة كل يوم مقسوماً على عدد أيام الفترة ، ويكون مسموحاً أحياناً بحساب هذا المتوسط على أسس شهرية أو ربع سنوية إذا كان التغير فى عدد الأسهم المتداولة بسيطاً ولا تؤثر كثيراً على الدقة.

ب- تعامل الأسهم المجانية وتجزئة الأسهم والتى تصدر فى أى وقت خلال السنة معاملة الأسهم الأصلية الموجودة فى بداية العام ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الأسهم المجانية هى عبارة عن تغيير تركيبة حق الملكية أى تحويل جزء من المال الإحتياطى إلى أسهم عادية ولأن المال الإحتياطى متوافر من بداية العام لذلك تعامل الأسهم الناتجة عنه بنفس المعاملة ، ونفس الآمر بالنسبة لتجزئة الأسهم والتى لا تتضمن سوى تخفيض القيمة الأسمية وبالتالى زيادة عدد الأسهم الموجودة أصلاً من بداية العام.

أما الأسهم المجانية أو تجزئة الأسهم الذى يحدث خلال السنة فى مقابل الأسهم المباعة بحقوق الإختيار فإنها تعامل نفس معاملة تلك الأسهم وتحسب من تاريخ استخدام حق الإختيار (إذا كان تاريخ التجزئة أو الأسهم المجانية لاحقاً لها).

ج- تعامل الأسهم التى يتم إصدارها خلال العام مقابل الإندماج بين منشأتين وعلى أساس القيم الدفترية للمنشأتين وهو ما يطلق عليه طريقة دمج المصالح

Pooling of Interest على أساس أنها صدرت فى أول العام وليس من تاريخ الإصدار ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كل من المنشأتين كانت قائمة منذ بداية العام وتزاول نشاطها ولا يخرج الآمر عن تجميع أرباحها وعناصر قوائمها المالية (ملغاة فى المعايير الدولية والمصرية).

أما إذا تم الدمج على أساس القيمة الدفترية للمنشأة المندمج فيها بالإضافة إلى القيمة السوقية للمنشأة المندمجة ، فإن الأسهم المصدرة مقابل ذلك تحسب من تاريخ إصدارها أسهم جديدة مقابل حصة عينية ولذلك تُحسب من تاريخ حدوثها.

د- تُحسب الإصدارات الجديدة لزيادة رأس المال من تاريخ الإصدار وحتى نهاية الفترة ، كما يُحسب من تاريخ الإصدار أيضاً ممارسة حق اختيار الأسهم Stock Option Exercised.

ه- تُحسب الفترة الفعلية لأسهم الخزانة من تاريخ الشراء أو البيع مع ملاحظة أن شراء أسهم الخزانة يظهر بالسالب لانه يمثل نقص فى عدد الأسهم المتداولة.

ولتوضيح ذلك نعرض المثال التالى بكيفية حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام.

مثال (3) :

بلغت الأرباح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية فى عام 1998 لإحدى الشركات المساهمة 5 مليون جنيه.

تاريخ (عام 1995)	المعاملات المتعلقة بالأسهم العادية	عدد الأسهم
1 يناير 1998	عدد الأسهم الأصلية (المتداولة)	1.200
2 فبراير 1995	ممارسة حق اختيار الأسهم	200
15 إبريل	اصدار 5% أسهم مجانية	70
16 أغسطس	إصدار أسهم مقابل اندماج المصالح	400
2 سبتمبر	بيع نقدى	300
18 أكتوبر	إعادة شراء أسهم خزانة	100
		2.070

تاريخ التغيير	الأسهم المتداولة		الناتج
	عدد الأسهم	عدد الأيام	الأسهم×الأيام
1 يناير	1200		
التعديلات المحسوبة على أساس بداية العام لتوزيع أسهم مجانية 5%	60		
اصدار مقابل الاندماج	400		
1 يناير بعد التعديل	1660	32	53.120
2 فبراير- ممارسة حق اختيار الأسهم	200		
+ 5% أسهم مجانية	10		
	210		
	1870	212	396.440
2 سبتمبر – بيع مقابل نقدية	300		
	2170	46	99.820
18 أكتوبر إعادة شراء أسهم خزانة	(100)		
	2.070	75	155.250
		365	704.630

المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال عام 1995 = $\frac{704.630}{365}$ = 1.930 سهم

ويتضح مما سبق أن الأسهم المصدرة مقابل الإندماج (تجميع المصالح) قد تم تضمينها فى حساب ربحية السهم الواحد EPS منذ بداية الفترة ، كما يلاحظ أنه فى

حالة شراء أسهم الخزانة فقد دخلت فى حساب EPS من تاريخ الشراء فقط وليس من بداية الفترة ، كما يلاحظ تسوية توزيعات الأسهم المجانية بصورة رجعية أى تطبيقها منذ بداية الفترة (أى تشمل السنة كلها).

وبالنسبة لعمليات اصدار الأسهم (كنتيجة لحقوق الإختيار أو البيع) وكذلك إعادة شراء الأسهم فإن كل هذه الأمور تتضمن تغييرات فى هيكل الملكية ولذلك تدخل فى الحساب من تاريخ التعامل فقط.

مثال (4) :

معلومات البسط	معلومات المقام
أ- الدخل من العمليات المستمرة قبل البنود غير العادية 130000 جنيه.	أ- الأسهم العادية المتداولة فى 1999/1/1 – 100000 سهم.
ب- الخسارة غير العادية (الصافى بعد الأثر الضريبى) 30000 جنيه .	ب-الأسهم المصدرة نقداً فى 1999/4/1 – 20000 سهم.
ج - صافى الدخل 100000 جنيه .	ج- أسهم مصدرة بنسبة 10% فى صورة توزيعات أسهم (أسهم مجانية) وتم الإعلان عنها فى يوليو 1999 – 12000 سهم.
د- أسهم ممتازة متراكمة الأرباح 6% القيمة الاسمية للسهم 100 جنيه وعدد الأسهم 1000 سهم تم إصدارها وتداولها (أى القيمة 100000 جنيه).	د- أسهم خزانة مشتراه فى 1999/10/1.

عند حساب البسط وهو الأرباح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية فإننا يجب أن نستبعد أولاً مطالبات أصحابات الأوراق المالية الممتازة (أى حقوق حملة الأسهم الممتازة) وذلك حتى نصل إلى الأرباح التى يجوز توزيعها على حملة الأسهم

العادية ، ولأن الأسهم الممتازة فى هذا المثال متراكمة الأرباح ، لذلك فإن أصحاب الديون الممتازة يكون لهم دين قدره 6000 جنيه بغض النظر عن إعلان الإدارة عن توزيعات أسهم ممتازة من أرباح عام 1999 ويتم استقطاعها من البسط للوصول إلى صافى الربح القابل للتوزيع على حملة الأسهم العادية ، ويلاحظ أن أى أرباح ممتازة متراكمة ومتأخرة من فترات سابقة يتم تجاهلها عند حساب ربحية السهم الواحد عن الفترات السابقة ، ولاحظ أيضاً أن مبلغ الـ 6000 جنيه كان سيتم خصمها فى حالة الأسهم الممتازة غير المتراكمة إذا تم الإعلان عن توزيع هذه القدر خلال هذه الفترة.

وفيما يلى حساب ربحية السهم الواحد :

ربحية السهم الواحد :

أ- محسوبة على أساس الدخل من العمليات المستمرة وقبل البنود غير العادية:

$$= \frac{\text{6000 – 130000}}{\text{الأسهم العادية المتداولة}} = \text{1 جنيه}$$

ب- محسوبة على أساس صافى الدخل :

$$= \frac{\text{600 - 100000}}{\text{الأسهم العادية المتداولة}} = \text{0.76 جنيه}$$

ويلاحظ :

أن المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال العام يبلغ 124000 سهم وسنوضح كيفية حسابها كما يلى :

ترتكز عملية حساب المقام على تحديد المتوسط المرجح البسيط لا يكون مناسباً بسبب وجود بعض الأمور المعقدة ، ويوضح الجدول التالى إحدى الطرق المستخدمة لحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة .

البند	عدد الأسهم المتداولة الفعلية	×	الجزء المتبقى من العام بالشهور	عدد مرات الأسهم للجزء المتبقى من العام
عدد الأسهم المتداولة فى بداية العام 1999/1/1	110000 / (100000+100000×10%)	×	12/12	=110000
الأسهم المصدرة فى 1999/4/1	22000 / (20000+20000×10%)	×	9/12	=16500
شراء أسهم الخزانة 1999/10/1	10000	×	3/12	=12500
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة				124000 سهم

تذكر أن توزيعات الأرباح فى صورة أسهم والمعلنة فى يوليو (تسمى أسهم مجانية) تحسب بأثر رجعى من بداية العام وذلك لأنها تحول وتمول من الأحتياطيات والتى تكون متوافرة بالفعل من بداية العام ، لذلك فإن إسهامها فى صافى الربح يُحسب من بداية العام ، ولذلك فإنه بالنسبة للفترة من 1/1 إلى 4/1 فإن عدد الأسهم

المتداولة هو **110000** سهم عبارة عن **100000** سهم متداولة من بداية العام +10% نصيبها من توزيعات الأرباح فى صورة أسهم ، وبالنسبة للأسهم الجديدة التى تم إصدارها فى **1999/4/1** فإنها تحسب من تاريخ إصدارها وحتىنهاية العام أى 9 شهور ولكن نظراً لأن تاريخ إصدارها (4/1) سابق لتاريخ الإعلان عن توزيعات أرباح فى صورة أسهم (أسهم مجانية) والذى تم فى يوليو 1999 لذلك فإنها تستفيد من هذه الميزة ويكون عدد الأسهم فى تاريخ الإصدار عبارة عن :

200000 سهم مصدر + نصيبه 10% من توزيعات الأسهم المجانية أى 20000 سهم + **20000 × 10% = 22000** سهم.

وهكذا يتضح أن اعلان توزيعات الأرباح فى صورة الأسهم (أسهم مجانية) قد أدى إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة بـ 12000 سهم عبارة عن **10% × 100000** سهم متداولة فى بداية العام + **10% × 20000** سهم مصدرة فى **1999/4/1**.

كما يُلاحظ أن شراء أسهم الخزانة يتطلب استبعاد هذه الأسهم عن المدة المتبقية بعد الإستحواذ عليها ، ولذلك لأن هذه الأسهم فقدت قدرتها فى التأثير على الربح ولم تعد متاحة عقب عملية شرائها ، ولأجل استكمال المثال السابق فقد قمنا بقسمة البسط السابق الذى حصلنا عليه على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة للتوصل إلى ربحية السهم الواحد :

أ- عن الدخل من العمليات المستمرة وقبل البنود غير العادية

$$= \frac{130000 - 6000 \text{ جنيه}}{124000 \text{ سهم}} = 1 \text{ جنيه}$$

ب- عن الدخل الصافى

$$= \frac{100000 - 6000 \text{ جنيه}}{124000 \text{ سهم}} = 0.76 \text{ جنيه}$$

أن الأرقام التى قمنا بحسابها أعلاه والخاصة بربحية السهم الواحد العادى وفقاً لصافى الدخل هى الافصاح الوحيد المطلوب عند عرض قائمة الدخل كما يكون من المطلوب كذلك الافصاح عن 24 جنيه خسارة لكل سهم **300000** جنيه خسارة غير عادية ÷ **124000** سهم) وذلك بسبب البنود غير العادية وذلك أما فى مقدمة قائمة الدخل أو فى الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

وقد تقدم المعيار الدولى خطوة آخرى للأمام وذلك بالمطالبة بالافصاح عن الارقام المتوقعة لربحية السهم الواحد الاساسية والمخفضة لسهم ما عن الفترة فى حالة اصدار أسهم لا يحدث بها تغيير فى الموارد ، مثل توزيعات الارباح فى صورة أسهم مجانية أو تجزئة الأسهم بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل اصدار القوائم المالية (أى خلال الفترة اللاحقة للميزانية) ، ويرجع ذلك إلى أن عدم الافصاح عن هذه المعاملات يمكن أن يؤثر على قدرة مستخدمى القوائم المالية فى القيام بعمليات تقييم مناسبة وإتخاذ قرارات سليمة ، ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن إعداد ربحية السهم الواحد يتم باستخدام الارقام الواردة فى قائمة الدخل وبدون إدخال أى تعديلات عليها بأثر رجعى وفقاً للرأى **ES2** وكما هو الحال فى ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى الولايات المتحدة لأن مثل هذه المعاملات لا تعكس مقدار المال المستخدم فى توليد صافى الربح أو الخسارة عن هذه المدة .

وتنشأ بعض الأمور المعقدة حينما يحدث اندماج لمنشآت الأعمال خلال هذه الفترة ، فالتعامل مع الاسهم الاضافية الناتجة عن الاندماج يعتمد على طبيعة الاندماج، فإذا تم تسجيل عملية الاندماج فى الدفاتر باستخدام طريقة اتحاد المصالح فإنه يفترض أن الاسهم الاضافية قد تم إصدارها فى بداية العام وبدون النظر فى وقت حدوث الاندماج وعلى العكس من ذلك فإذا كان هذا الاندماج قد تم بطريق الاستحواذ (الشراء) فإننا نعتبر أن الاسهم قد تم إصدارها وتداولها من تاريخ الاستحواذ أن السبب فى هذا الاختلاف فى التعامل يكمن فى المعالجة التى تتم فى قائمة الدخل ، ففى حالة اندماج المصالح نجد أن دخل الشركة التى تم اكتسابها يدخل فى بيانات العام بالكامل بينما فى

حالة الاستحواذ نجد أن الدخل لا يدخل فى بيانات العام إلا عن طريق الفترة التى تلى الاستحواذ .

ويدرك المعيار أن هناك بلاد معينة تسمح بإصدار الأسهم العادية مع عدم سداد قيمتها بالكامل ولهذا فإن المسودة الخاصة بالمعيار تشترط انضمام الورقة المالية المدفوع جزء منها كمعادلة للأسهم العادية من ناحية المشاركة فى الارباح والعكس صحيح (وذلك خلال العام المالى) ومثل الأرباح الموزعة على الأسهم المدفوعة بالكامل ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى حالة الأسهم التى يحتمل إصدارها (أى الاسهم العادية التى يتم إصدارها بعد إكتمال شروط معينة مثل تحقيق مستوى معين من الأرباح أو المبيعات فإن ES2 تطالب بأن نتعامل مع هذه الأسهم على إنها متداولة ويتم تضمينها فى عملية حساب ربحية السهم الواحد الأساسية وذلك فى حالة تلبية جميع الشروط المطلوبة .

ويقدم المعيار أمثل على مواقف يمن من خلالها إصدار أسهم عادية او يتم فيها تخفيض عدد الأسهم المتداولة ودون التسبب فى إحداث أى تغييرات فى موارد الشركة، هذه الأمثلة تشتمل على إصدار علاوات (أسهم مجانية) أو عنصر علاوات فى إصدارات آخرى مثل الحقوق (لحملة الأسهم الحاليين) أو إنخفاض فى رأس مال دون إعادة تمويله ، ففى كل هذه الحالات السابقة فإن تعديل عدد الأسهم العادية المتداولة قبل الحدث يتم كما لو كان هذا الحدث قد وقع فى بداية الفترة ، على سبيل المثال ففى إحدى إصدارات العلاوات على أساس ثلاثة سهم مقابل واحد فإنا نجد أن عدد الأسهم المتداولة قبل الاصدار قد تضاعف بمعامل 4 (فإذا كان عدد الأسهم قبل ا لاصدار 1000 سهم فإنه يصبح بعد الاصدار 4000 سهم) ، لقد قمنا بتلخيص لهذه المواقف ومواقف آخرى مشابهة فى الجدول الموضح فيما بعد .

وفى حالة أسهم الحقوق نجد أن عدد الأسهم العادية المستخدمة فى حساب ربحية السهم الواحد الأساسية هو عدد الأسهم العادية المتداولة قبل الاصدار ويتم مضاعفته من خلال المعامل التالى :

القيمة العادلة قبل تنفيذ الحقوق المباشرة

القيمة العادلة النظرية بدون ممارسة الحقوق

وهناك عدة طرق لحساب القيمة النظرية للأسهم على أساس القيمة بدون ممارسة الحقوق ، وتقترح المسودة ES2 أن يتم الحصول على ذلك من خلال إضافة القيمة العادلة المتراكمة للأسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة إلى العوائد الناتجة عن تنفيذ الحقوق وقسمة الإجمالى على عدد الأسهم المتدالة بعد التنفيذ ، ولكنى نوضح أكثر لنفترض أن المنشأة تمتلك حاليا 10000 سهم متداول والقيمة السوقية للسهم الواحد 15 جنيه بينما تعرض على كل حامل سهم أن يكون له الحق فى اكتساب سهم آخر جديد بسعر 10 جنيه لكل 4 أسهم يمتلكها ، لذلك فإن القيمة النظرية العادية المتوقعة تكون :

10000 سهم × 15 جنيه / سهم + 2500 سهم × 10 جنيه / سهم

12500 سهم

$$= \frac{175000}{12500} = 14 \text{ جنيه}$$

بد قياس ربحية السهم الواحد فى ظل هيكل رأسمالى معقد :

إن حساب ربحية السهم الواحد فى ظل هيكل رأسمالى معقد يشتمل على كل الأمور المعقدة التى سبق مناقشتها فى ظل الهيكل البسيط لرأس المال مع بنود جديدة إضافية ، وكما سبق وأن قمنا بتعريف الهيكل البسيط لرأس المال بإنه الهيكل الذى يكون فيه أسهم عادية حالية فقط ، ومن ثم فإن الهيكل الرأسمالى المعقد هو ذلك الهيكل الذى يتضمن أوراق مالية محتملة التحويل إلى أسهم عادية إذا تم ممارسة هذا الأمر وهو ما يحمل فى طياته احتمالات زيادة عدد الأسهم العادية المحتملة وبالتبعية تخفيض ربحية السهم الواحد ويطلق عليها الأوراق المالية الخافضة (Dilutive Securities) ، أما إذا كان تأثير أى أوراق مالية محتملة هو رفع ربحية السهم الواحد المخفضة ، وذلك لأن الغرض من حساب ربحية السهم الواحد المخفضة فى ظل

الهيكل الرأسمالى المعقد هو الافصاح عن مخاطر تخفيض صافى الربح لو تم تنفيذ وممارسة حقوق تحول الأوراق المالية الآخرى إلى أسهم عادية .

وعليك أن تلاحظ أن الهيكل المعقد يتطلب إفصاحاً مزدوجاً لكل من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم الواحد المخفضة ، وهكذا يتم استخدام كل من الأسهم العادية المتداولة وكل الأوراق المالية الآخرى الخافضة لحساب ربحية الواحد المخفضة .

ويلاحظ أنه فى الحالات التى تكون فيها ربحية السهم الواحد الأساسية عبارة عن خسارة فإن المعيار رقم 33 يمنع أى شركة من الافصاح عن رقم ربحية السهم الواحد المخفضة لإنها ستقدم صورة أفضل فى ظل هذه الظروف .

ولكى نقوم بحساب ربحية السهم الواحد المخفضة فإنه يجب أن يؤخذ فى الحسبان تأثيرات الأسهم العادية المحتملة الخافضة على كلا من البسط (صافى الربح القابل للتوزيع على حملة الاسهم العادية) والمقام (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة) .

وطبقاً للمعيار فإن البسط الذى يمثل صافى الربح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية عن الفترة يجب أن يتم تسويته بأى انعكاسات ضريبية تحدث نتيجة الأوراق المالية المحتملة الخافضة (على سبيل المثال السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية حيث تعتبر فائدة السندات من التكاليف واجبة الخصم من وجهة النظر الضريبية أما إذا تحولت السندات إلى اسهم عادية فإن الفائدة لن تعتبر من التكاليف).

ولذلك يتم أخذ الانعكاسات الضريبية فى حالة وجود أى بند من البنود التالية:

أ الفوائد المحققة خلال الفترة للأسهم العادية المحتملة الخافضة .

ب-أية توزيعات أرباح تحققت خلال الفترة للأسهم العادية المحتملة الخافضة (مثل توزيعات الارباح للأسهم الممتازة) ويكون قد تم خصم هذه الارباح للتوصل إلى صافى الربح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية .

ج- أية تغييرات آخرى فى الدخل أو المصروفات يمكن أن تنتج عن تحويل الأسهم العادية المحتملة الخافضة .

فعلى سبيل المثال فإن تحويل السندات إلى أسهم عادية سوف يخفض من مصروف الفوائد مما ينتج عنه زيادة فى الارباح خلال هذه الفترة ، وسوف يؤثر ذلك بالتبعية على الأنصبة التى تعتمد على رقم الربح مثل النصيب الذى يخص خطة مشاركة العاملين فى الارباح ، أن تأثير هذه التغييرات المتتابعة يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب بسط نسبة ربحية السهم المخفظة .

ويجب تسوية المقام أيضاً (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية) وذلك من خلال الرقم المعدل المرجح للأسهم العادية التى كان سيتم تداولها على افتراض تحويل كل الأسهم العادية المحتملة الخافضة .

ربحية السهم الواحد المخفضة Diluted Earnings per share

تعرف الأرباح المخفضة للسهم بإنها الارباح الخاصة بكل سهم من الاسهم العادية بعد الأخذ فى الاعتبار تأثير كل الاسهم العادية المحتملة والتى كانت متداولة أثناء الفترة ، ولها خصائص مخفضة لربحية السهم .

ولحساب ربحية السهم الواحد المخفضة فإن الأمر يتطلب القيام بالخطوات التالية :

أ – تحديد كل الأوراق المالية الخافضة المحتملة .

ب- حساب تأثير (التخفيض) الأوراق المالية الخافضة على صافى الدخل والاسهم العادية المحتملة .

تعريف الأوراق المالية الخافضة المحتملة

Identification of Potentially Dilutive Securities

تعرف الأوراق المالية الخافضة المحتملة كما تم وصفها من قبل بإنها تلك الأوراق المالية التى تكون هناك إمكانية لتنفيذها أو ممارستها وتقلل ربحية السهم الواحد ، وهناك أمثلة للأوراق المالية الخافضة الموضحة بواسطة المعيار الدولى والأمريكى SFAS 128 وهى الديون القابلة للتحويل ، والأسهم والضمانات

والأوراق المالية المشاركة والأسهم العادية ذات المرحلتين والأسهم المحتمل إصدارها.

الأوراق المالية القابلة للتحويل Convertible Securities

الأوراق المالية القابلة للتحويل هو نوع من الأوراق المالية الخافضة المحتملة، والأوراق المالية من هذا النوع لها طبيعة مزدوجة ، فالأوراق المالية القابلة للتحويل تتكون من عنصرين مميزين هما : الحق فى الحصول على فائدة وحق المشاركة المحتملة فى الأرباح عندما تصبح أسهما عادية وذلك عند استخدام هذا الحق فيما بعد، وبسبب هذا الحق الثانى ، فإن هذه الأوراق المالية تدخل فى حساب ربحية السهم الواحد المخفضة .

الاختيارات والضمان Options & Warrants

تستمد الخيارات والضمانات قيمتها الكلية بصفة عامة من الحق فى الحصول على الأسهم العادية بأسعار محددة خلال فترة زمنية معينة .

الأوراق المالية المشاركة والأسهم العادية المزدوجة

Participating Securities & Two-Class Common Stock

يشتمل هيكل رأس المال لبعض المنشآت على أوراق مالية قد تشارك فى توزيعات الأرباح مع حملة الأسهم العادية وفقا لمعادلة أو صيغة محددة مسبقاً أو نوع من الأسهم العادية يشارك فى توزيعات الارباح بمعدلات مختلفة عن النوع الأخر من الأسهم العادية ولكن بدون حقوق أسبقية أو أفضلية . وبالنسبة لطريقة إذا تم التحويل فإنها سوف تستخدم للأوراق المالية القابلة لتحويل إلى أسهم عادية وذلك إذا كان لها أثر تخفيضى على ربحية السهم ، أما تلك الأوراق المالية التى لا تكون قابلة للتحويل إلى أى نوع من الأسهم العادية فإن طريقة المجموعتين هى التى تستخدم لحساب ربحية السهم الواحد .

طريقة المجموعتين The Two – Class Method

إن طريقة المجموعتين هى تخصيص للأرباح بشكل يحدد ربحية السهم الواحد لكل مجموعة من الأسهم العادية أو الأوراق المالية المشاركة ، وذلك وفقا للتوزيعات المعلنة (أو المتراكمة) وحقوق المشاركة فى الأرباح غير الموزعة ، وفى ظل هذه الطريقة فإن الطريقة فإن الدخل من العمليات المستمرة (أو صافى الدخل) سوف يتم تخفيضه بمقدار توزيعات الأرباح المعلنة فى الفترة الجارية لكل مجموعة من الأسهم وأيضا بمقدار التوزيعات التعاقدية التى يجب دفعها فى الفترة الجارية وبالنسبة للأرباح المتبقية فإنها سوف تخصص للأسهم العادية والأوراق المالية المشاركة لدرجة أن كل ورقة مالية قد تشارك فى الارباح وذلك إذا كانت كل الأرباح الخاصة بالفترة قد تم توزيعها ، وبالنسبة للأرباح الإجمالية التى تخص كل ورقة مالية فإنها سوق تتحدد بإضافة القيمة المخصصة كتوزيعات وأيضا القيمة المخصصة بطبيعة المشاركة والأرباح الإجمالية المخصصة بكل ورقة سوف تقسم على عدد الأسهم المتداولة لكل ورقة والتى وفقا لها يتم تخصيص الأرباح لتحديد ربحية السهم الواحد لكل ورقة مالية.

الإصدارات المحتملة للأسهم العادية

Contingent Issuances of Common Stock

نشير هنا إلى الإصدارات المحتملة للأسهم العادية (مثل اكتتاب الأسهم) ، فإذا كانت الأسهم تصدر فى المستقبل دون قيود على الإصدار بخلاف مرور الوقت ، فإنه يجب اعتبارها حينئذ وكإنها مصدرة ويتم معاملتها على إنها متداولة وذلك عند حساب ربحية السهم الواحد (فقرة 91 من SFAS 128) ، وهناك إصدارات آخرى تعتمد على شروط معينة يتم تطبيقها وتقييمها من وجهة نظر مختلفة ، وبالنسبة للمعيار الأمريكى 128 فإنه يستخدم أمثلة لذلك مثل الحفاظ على مستويات الأرباح الجارية وتحقيق زيادة معينة فى الأرباح ، وإذا كان الشرط هو مجرد الحفاظ على مستويات الارباح الجارية وتحقيق زيادة معينة فى الارباح ، حينئذ فإن الأسهم تعتبر متداولة للفترة الكلية وتؤخذ فى الاعتبار عند حساب ربحية السهم الواحد المخفضة ، وذلك إذا كان لها آثار خافضة ، أما إذا كان الشرط يتطلب زيادة الأرباح خلال فترة زمنية

معينة، فإن حساب ربحية السهم الواحد المخفضة سوف يشمل تلك الأسهم التى سوف يتم اصدارها بناءاً على افتراض أن القيمة الجارية للأرباح سوف تظل دون تغيير ، وذلك إذا كان التأثير مخفضاً.

وبالنسبة لأرباح السهم الواحد التى تم الافصاح عنها مسبقاً فإنه يجب إلا يعاد عرضها من أجل الإعتراف بالأسهم المصدرة الناتجة عن تحقيق مستوى الأرباح .

وإذا كان الإصدار المحتمل يعتمد على مرور الوقت وسعر السوق للسهم (فإنه يؤثر بشكل عام على عدد الأسهم التى يتم إصدارها) ولابد أن تتوافر هذه الشروط من أجل إدخال الأسهم المحتملة القابلة للأصدار فى حساب ربحية السهم المخفضة ، وبالنسبة للمجلس فإنه يمنع إعادة بيانات ربحية السهم الواحد وذلك فى حالة حدوث تذبذبات فى سعر السوق فى فترات مستقبلية .

حساب ربحية السهم الواحد المخفضة **Computation of DEPS**

الخطوة الثانية فى العملية هى حساب ربحية السهم الواحد المخفضة DEPS ، وهناك طريقتان أساسيتان تستخدمان لدمج تأثيرات الأوراق المالية الخافضة وربحية السهم (مع استبعاد الأوراق المالية المشاركة والاوراق المالية العادية ذات المجموعتين) وهما :

أ ـ طريقة أسهم الخزانة The Treasury Stock Method

ب- طريقة إذا تم التحويل The if-Converted Method

طريقة أسهم الخزانة

تستخدم هذه الطريقة لتنفيذ معظم الضمانات أو الخيارات وتتطلب أن يتم حساب ربحية السهم الواحد كما لو كانت الخيارات أو الضمانات قد تم تنفيذها فى بداية الفترة (أو تاريخ الإصدار إذا كان ذلك لاحقا) ، وأن الأموال التى يتم الحصول عليها من تنفيذ الضمانات أو الخيارات يتم استخدامها لشراء أسهم عادية بمتوسط سعر السوق لهذه الفترة .

على سبيل المثال إذا كان لدى المنشأة ضمانات متداولة لـ 1000 حصة من الأسهم العادية القابلة للتنفيذ وبسعر 10 جنيه نكل سهم ومتوسط سعر السوق لكل سهم عادى هو 16 جنيه للسهم ، ووفقاً لطريقة أسهم الخزانة يحدث الأتى :

أ ـ سوف تحصل الشركة على 10000 جنيه عند تنفيذ الضمانات عبارة عن (1000 سهم × 10 جنيه للسهم) ، ولأن الشركة ملزمة بإصدار 1000 سهم عند تنفيذ الضمانات وتحصل مقابلها على 10000 جنيه فقط تمكنها من شراء 625 سهم بسعر السوق (10000 جنيه ÷ 16 جنيه سعر السوق للسهم) .

فإن الزيادة الصافية فى المقام (والتى تؤثر على تخفيض ربحية السهم الواحد) هى 375 سهم (عبارة عن الفرق بين الأسهم المصدرة وهى 1000 سهم والاسهم المشتراه 625 سهم) ، أما إذا كان سعر التنفيذ أكبر من متوسط سعر السوق ، فإن التنفيذ يجب ألا يتم وذلك لأن نتيجة هذا الأمر سوف تكون عكس التخفيض ، وفى هذه الحالة فإن ربحيةالسهم الواحد المقدمة فى الفترات السابقة بشكل مقارن يجب ألا يتم إعادة تقديمها لتعكس التغير فى سعر السوق .

يجب زيادة المقام من خلال التخفيض الصافى كما يلى :

التخفيض الصافى = الأسهم المصدرة ـ الأسهم التى يعاد شراؤها

حيث :

الأسهم المصدرة = العائدات المحصلة ÷ سعر التنفيذ

الأسهم التى يعاد شراؤها = العائدات المحصلة ÷ متوسط سعر السوق للسهم

طريقة إذا تم التحويل :

تستخدم هذه الطريقة مع الأوراق المالية التى تشارك فى الوقت الحالى فى أرباح الشركة من خلال الحصول على فائدة أو توزيعات أرباح ومن خلال كونها أوراق مالية ممتازة (ذات أولوية) ، ولكن هناك إمكانية للمشاركة فى الأرباح مثلها مثل الأسهم العادية ، وتشير هذه الطريقة إلى أن الورقة المالية القابلة للتحويل يمكن أن تشارك فقط فى أرباح الشركة من خلال صفة واحد فقط (أما فى شكلها قبل التحويل أو

فى شكل أسهم عادية إذا تم التحويل) ، وهكذا فإن الأمر يستدعى إدخال تعديلات عل كلا من البسط والمقام فى معادلة ربحية السهم الواحد إذا تم إفتراض التحويل ، فعلى سبيل المثال السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية تؤثر على البسط والمقام إذا تم التحويل إلى أسهم عادية كما يلى :

أ يتم استبعاد الفائدة المدفوعة لحملة السندات من المصروفات وبالتالى يزيد صافى الدخل ، كما يتم اخذ الأثر الضريبى فى الحسبان ، فوجود الفائدة ضمن المصروفات يؤدى إلى تخفيض صافى الدخل الخاضع للضريبة ومن بعده الضريبة المستحقة فعلى سبيل المثال :

تبلغ الفوائد التى تسدد مقابل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم 10000 جنيه وسعر الضريبة على أرباح الشركات 40% .

عند سداد الفوائد وقدرها 10000 جنيه يتحقق وفر ضريبى قدره 4000 جنيه إذن صافى النقص فى الدخل يكون 6000 جنيه .

وإذا تم التحويل إلى أسهم عادية فإنه يضاف للبسط 6000 جنيه .

ب. يترتب على التحويل من سندات إلى أسهم عادية زيادة فى المتوسط المرجح لعد الأسهم المتداولة وهى تمثل المقام .

طريقة إذا تم التحويل

البسط

يعاد حساب الدخل القابل للتوزيع على حملة الاسهم العادية ليعكس عملية التحويل كما يلى :

- إعادة إضافة مصروف فوائد السندات ناقصاً الآثر الضريبى .
- توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل حتى لا يتم طرحها بعد ذلك .
- إضافة المصروفات الآخرى الخاصة بالإصدارات القابلة للتحويل .

المقام

الأسهم العادية المتداولة إذا تم تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل فى بداية الفترة أو فى تاريخ الاصدار إذا كان لاحقاً .

ملخص :

تستخدم طريقة إذا تم التحويل فى حالة وجود أوراق مالية قابلة للتحويل بينما تستخدم طريقة أسهم الخزانة فى حالة وجود خيارات وضمانات ، ورغم ذلك توجد مواقف معينة حددها المعيار رقم FASB 128 والتى لا تعد العبارة السابقة صحيحة بالنسبة لها وتشمل :

أ عندما تتضمن الاختيارات أو الضمانات شروطاً تسمح أو تتطلب تخفيض الديون أو الأوراق المالية الآخرى للمصدر لكل أو جزء من السعر الخاص بالتنفيذ فإن طريقة إذا تم التحويل هى التى يجب أن تستخدم .

ب. إذا كانت شروط الاختيارات أو الضمانات تتطلب استخدام العوائد الناتجة من التنفيذ لسداد الديون الحالية ، فإن طريقة إذا تم التحويل هى التى يجب أن تستخدم .

ج بالنسبة للأوراق المالية القابلة للتحويل والتى تتطلب السداد النقدى عند التحويل فإنها تعتبر مساوية للضمانات ، ولذلك فإن طريقة أسهم الخزانة هى التى يجب أن تستخدم .

التقديم المزدوج لربحية السهم الواحد :

Dual Presentation of Earnings Per Share

إن ربحية السهم الواحد المخفضة DEPS هى عبارة عن افصاح شكلى يعكس التخفيض الذى يمكن أن يحدث فى ربحية السهم الواحد فى حالة ما إذا كانت كل الاصدارات المحتملة للأسهم العادية سوف تخفض من ربحية السهم الواحد وسوف تحدث فى بداية الفترة (أو تاريخ الإصدار إذا كان بعد ذلك) ، أن مفهوم الافصاح عن ربحية السهم الواحد المزدوجة يميز بين عدم وجود تخفيض لربحية السهم الواحد أو وجود تخفيض محتمل وهو ما يوفر لمستخدمى القوائم المالية معلومات عن المدى الحقيقى لربحية السهم الواحد المحتملة ، وتتضمن ربحية السهم الواحد المخفضة جميع الاصدارات التى لها حق قانونى فى أن تصبح أسهماً عادية وتطبق أو تستخدم هذا الحق ، ومن ثم يتم قياس وتوقع كل التخفيض الممكن فى ربحية السهم الواحد .

والافصاح المزدوج لكل من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم الواحد المخفضة يجب إظهارهما فى مقدمة قائمة الدخل ، والقاعدة العامة للحساب هى مراعاة مبدأ التحفظ ، وبالنسبة لربحية السهم الواحد المخفضة فإنها تأخذ فى الاعتبار كل الأوراق المالية الآخرى المخفضة وبصفة خاصة الأوراق المالية التى تؤدى إلى تخفيض ربحية السهم الواحد بالفعل ، وهكذا فإنه فى معظم الحالات تكون ربحية السهم الواحد المخفضة أقل من ربحية السهم الواحد الاساسية ، وهناك إستثناء قد يحدث عند عدم وجود أوراق مالية مخفضة ، وبالنسبة لربحية السهم الواحد المخفضة فإنها لا يمكن أن تكون أكبر من ربحية السهم الأساسية ، ولكن قد يحدث تساوى بينهما إذا كانت كل الأوراق المالية المخفضة غير قابلة للتخفيض .

لاحـــظ أن :

مجلس معايير المحاسبة المالية فى الولايات المتحدة توصل إلى نتيجة مفادها أن المنشأة يمكن أن تفصح عن الأنشطة غير المستمرة ، والبنود غير العادية ، والاثر التراكمى لتغيير الطرق المحاسبية فى خلال الفترة ، كما أنها سوف تستخدم الدخل من العمليات المستمرة كرقم رقابى من أجل تحديد ما إذا كانت الاسهم العادية المحتملة

التى تدخل فى حساب ربحية السهم الواحد المخفضة أم لا ، وبالنسبة للدخل من العمليات المستمرة (أو أى بنود آخرى للدخل تسبق التوصل إلى رقم صافى الدخل) سوف تتم تسويته بتوزيعات الأسهم الممتازة .

أمثلة على حساب ربحية السهم الواحد فى ظل هيكل رأسمالى معقد :

كل الأمثلة المستقلة التالية يتم تقديمها لتوضيح المبادئ السابق شرحها وبالنسبة للتوجيهات الإجرائية فهى مفصلة بطريقة تسمح للقارئ بفهم كيفية الحساب دون الرجوع إلى النصل الأصلى .

مثال على طريقة أسهم الخزانة :

افترض أن صافى الدخل يبلغ 50000 جنيه وأن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة قد حسبت على إنها 10000 سهم ، وبالنسبة للمعلومات الإضافية الخاصة بهيكل رأس المال فهى موضحة كما يلى :

أ. 4% توزيعات الاسهم الممتازة متراكمة الأرباح وغير قابلة للتحويل إلى أسهم عادية وقيمة الأسهم 100000 جنيه صادرة ومتداولة عن العام كله .

ب. الاختيارات والضمانات الخاصة بشراء 1000 سهم عادى بسعر 8 جنيه للسهم، ومتوسط سعر السوق للسهم العادى خلال العام كان 10 جنيه ، وكانت الاختيارات والضمانات متداولة طوال العام .

الخطوة الأولى فى حل هذه المشكلة هى تحديد ربحية السهم الواحد الأساسية ، ويتم حسابها كما يلى :

$$= \frac{\text{صافى الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$= \frac{50000 \text{ جنيه} - 4000 \text{ جنيه}}{10000 \text{ سهم}} = 4.6 \text{ جنيه}$$

والخطوة الثانية هى حساب ربحية السهم الواحد المخفضة والتى تعتمد على الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة والأوراق المالية الآخرى المخفضة ، ويلاحظ أن

الاختيارات والضمانات هى الأوراق المالية الوحيدة المفخضة فى هذا المثال ، وعلى أية حال – فإنك يجب أن تلاحظ وتتذكر أن الاختيارات الوحيدة المخفضة لربحية السهم الواحد تحدث عندما يكون (متوسط سعر السوق أكبر من سعر التنفيذ) وبالنسبة لطريقة أسهم الخزانة المستخدمة فى حساب عدد الأسهم التى يتم إضافتها إلى المقام فهى موضحة كما يلى :

العوائد الناتجة من التنفيذ المفترض للاختيارات والضمانات

= 1000 سهم × 8 جنيه = 8000 جنيه

عدد الأسهم المصدرة 1000 سهم

عدد الأسهم التى يعاد شرائها باستخدام العوائد 8000 سهم

= 8000 جنيه ÷ 10 جنيه سعر السوق

عدد الاسهم المفترض اصدارها ولا يعاد شرائها 200 سهم

ويمكن استخدام طريقة بديلة لحساب عدد الاسهم المخفضة والتى تضاف للمقام وذلك كما يلى :

= (متوسط سعر السوق – سعر التنفيذ ÷ متوسط سعر السوق) × عدد الاسهم الخاصة بالخيارت أو الضمانات = عدد الاسهم التى لا يعاد شرائها

= (10 جنيه – 8 جنيه ÷ 10 جنيه) × 1000 سهم = 200 سهم

وهكذا يمكن حساب ربحية السهم الواحد المخفضة بالأخذ فى الاعتبار أثر تطبيق طريقة اسهم الخزانة :

= المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة + عدد الاسهم الزائدة نتيجة تطبيق الاختيارات والضمانات

= (صافى الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ (50000 جنيه – 4000 جنيه ÷ 10000 سهم + 200 سهم) = 4.51 جنيه

لاحظ أن الاختيارات والضمانات خفضت ربحية السهم الواحد من 4.60 جنيه إلى 4.51 جنيه .

جدول يوضح حساب ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة :

البنود	ربحية السهم الأساسية		ربحية السهم المخفضة	
	البسط	المقام	البسط	المقام
صافى الدخل	50000		50000	
توزيعات أسهم ممتازة	(4000)		(4000)	
الاسهم العادية المتداولة		10000 سهم		10000 سهم
الاختيارات والضمانات				200
الإجمالى	46000 ج	10000 سهم	46000ج	102000 سهم
ربحية السهم الواحد	46000	= 4.6 جنيه	46000	=4.51 جنيه
	10000		102000	

مثال على طريقة إذا تم التحويل :

سوف نفترض مرة أخرى أن صافى الدخل يقدر بـ 50000 جنيه والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة يقدر بـ 10000 سهم ، والمعلومات التالية مقدمة بخصوص هيكل رأس المال .

أ 7% فوائد للديون القابلة للتحويل إلى أسهم عادية ، وهى عبارة عن 200 سند كل منها يمكن تحويله إلى 40 سهم عادى وبالنسبة للسندات فإنها متداولة عن

العام كله ، وسعر ضريبة الدخل 40% ، وتم اصدار السندات بقيمة إسمية 1000 جنيه لكل سند . ولم يتم تحويل أى سندات إلى أسهم عادية خلال العام .

ب. 4% أسهم ممتازة متراكمة الأرباح قابلة للتحويل إلى أسهم عادية والقيمة الإسمية 100 جنيه وعدد الأسهم المصدرة 1000 سهم ومتداولة خلال العام ، وكل سهم ممتاز قابل للتحويل إلى سهمين عاديين ولم يتم تحويل أى أسهم ممتازة إلى أسهم عادية خلال العام .

الخطوة الأولى : حساب ربحية السهم الواحد الأساسية :

وهى تحسب بنفس الطريقة فى المثال السابق أى أن ربحية السهم الواحد الأساسية هى 4.6 جنيه .

الخطوة الثانية : حساب ربحية السهم الواحد المخفضة :

وتشمل الأوراق المالية الخافضة ، وفى هذا المثال من المفترض أن السندات القابلة للتحويل قد حولت فى بداية السنة ، وتأثير هذا الافتراض سيكون مزدوجاً على البسط والمقام :

فمن ناحية إذا تم تحويل السندات إلى أسهم عادية ، فلن تكون هناك فائدة تعاقدية تقدر بـ 14000 جنيه (200000 × 7%) ، وبالإضافة إلى ذلك سيؤدى الأمر إلى زيادة عدد الأسهم العادية فى المقام بما يعادل 8000 سهم (200 سند × 40 سهم عادى) من الأسهم العادية المتداولة خلال العام ، وهناك نقطة تحذيرية يجب الانتباه إليها ولابد من ذكرها هنا وهى أثر عدم وجود 14000 جنيه كمصروف فوائد لأنه سيؤدى إلى زيادة صافى الدخل بنفس المقدار ولكنه سوف يؤدى فى الوقت نفسه إلى زيادة ضرائب الدخل بمقدار 40% وبالتالى فإن الأثر الصافى لعدم وجود مصروفات فوائد سيكون 8400 جنيه (عبارة عن 14000 جنيه × (1 – سعر الضريبة)) ، ويتم حساب ربحية السهم الواحد المخفضة كالآتى (تعكس التأثيرات التى سبق شرحها من قبل للأسهم الممتازة المخفضة) :

$$\text{ربحية السهم الواحد المخفضة} = \frac{\text{صافى الدخل + مصروف الفوائد الصافى بعد الضرائب – توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم المصدرة عند تحويل السندات إلى أسهم عادية}}$$

$$= \frac{4000 - 8400 + 50000}{8000 + 10000} = 3.2 \text{ جنيه}$$

ويتضح من ذلك أن السندات القابلة للتحويل قد خفضت ربحية السهم الواحد من 4.6 جنيه إلى 3.2 جنيه .

ومن أجل تحديد الأثر التخفيضى للأسهم الممتازة فإنه يفترض أن كل الأسهم الممتازة قد تم تحويلها فى أول يوم ممكن من السنة وهو فى هذا المثال 1 يناير ، ويكون لهذا الافتراض تأثير مزدوج على البسط والمقام .

أ. فإذا تم تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية فلن تظهر توزيعات الأسهم الممتازة وقدرها 4000 جنيه فى البسط .

ب. عند تحويل الأسهم الممتازة إلى اسهم عادية فإن هذا الأمر سيؤدى إلى وجود أسهم إضافية تصل إلى 2000 سهم من الأسهم العادية المتداولة خلال العام (لأن معدل التحويل 2 : 1 إذن 1000 سهم ممتازة تتحول إلى 2000 سهم عادى) .

وبالنسبة لربحية السهم الواحد المخفضة فإنها تأخذ فى الاعتبار الآثار الناتجة من الافتراضيين السابقين :

$$\text{ربحية السهم الواحد المخفضة} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم المصدرة عند تحويل الأسهم الممتازة}}$$

$$= \frac{50000 \text{ جنيه} + 8400 \text{ جنيه}}{20000 \text{ سهم}} = 2.92 \text{ جنيه}$$

وبالنسبة للأسهم الممتازة القابلة للتحويل فهى أيضا أسهم خافضة وذلك لإنها خفضت ربحية السهم الواحد من 4.60 جنيه إلى 2.92 جنيه .

وهكذا فإن كلا من السندات القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل قد قللت ربحية السهم الواحد من 4.60 جنيه إلى 2.92 جنيه ولاستكمال الشرح الوافى والكامل لأولويات الأوراق المالية المخفضة أنظر المثال الشامل فى الملاحق ، وفى هذا المثال فإن السندات القابلة للتحويل يتم أخذها فى الاعتبار أولاً قبل إدخال الأسهم الممتازة القابلة للتحويل وذلك لإنها الأكثر تخفيضاً لربحية السهم الواحد .

ويلخص الجدول التالى الحسابات التى عملها فى هذا المثال :

البنود	ربحية السهم الأساسية		ربحية السهم المخفضة	
	البسط	المقام	البسط	المقام
صافى الدخل	50000		50000	
توزيعات أسهم ممتازة	(4000)			
الاسهم العادية المتداولة		10000 سهم		10000 سهم
تحويل أسهم ممتازة				2000 سهم
تحويل سندات			8400ج	8000 سهم
الإجمالى	46000 ج	10000 سهم	58400ج	20000 سهم
ربحية السهم الواحد	46000 / 10000 = 4.6 جنيه		58400 / 20000 =2.92 جنيه	

وفى المثال السابق كانت الأوراق المالية الخافضة والمحتملة متداولة عن العام كله ، ولم يتم عمل أى تحويلات أو تنفيذ أثناء العام ، فإذا لم تكن الأوراق المالية المحتملة متداولة عن العام كله ، فإنه يتم ترجيح البسط والمقام حسب الفترة الزمنية المتبقية والمنقضية ، فعلى سبيل المثال افترض أن السندات القابلة للتحويل فى المثال السابق كانت قد تحولت وأصدرت مقابلها أسهم عادية أثناء العام الحالى فى أول يوليو ومع افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن ربحية السهم الواحد المخفضة سوف يتم حسابها كما يلى :

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافى الدخل + صافى مصروف الفوائد بعد الضرائب}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم المصدرة عند تحويل الأسهم الممتازة والسندات}}$$

$$= \frac{50000 \text{ جنيه} + \frac{1}{2} \times 8400 \text{ جنيه}}{10000 + 2000 + \frac{1}{2} \times 8400} = 3.39 \text{ جنيه}$$

وفى هذه الحالة ، فإن الديون القابلة للتحويل تكون خافضة سواء كانت متداولة أو غير متداولة عن العام بأكمله .

فإذا كانت التحويلات الفعلية أو التنفيذات تحدث أثناء العام فإن الأسهم العادية المصدرة سوف تكون متداولة من تاريخ الاصدار ومن ثم تكون الأسهم متضمنة داخل حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة ، وهذه الأسهم تكون مرجحة من وقت إصدارها ، أفترض أن كل السندات فى المثال السابق قد حولت فى أول يوليو إلى 8000 سهم عادى فإنه يجب ملاحظة التأثيرات التالية :

أ. بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية فإن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة سوف يزيد بنسبة :

8000 سهم × $\frac{6 \text{ شهور}}{12 \text{ شهر}}$ أو 4000 سهم وسوف يزيد الدخل بما يعادل 4200 جنيه صافى بعد الضريبة وذلك لأن السندات لم تعد متداولة .

ب. بالنسبة لربحية السهم الواحد المخفضة فإن طريقة إذا تم التحويل يتم تطبيقها على الفترة من 1 يناير إلى 1 يولية لأن السندات خلال هذه الفترة كانت خافضة وسوف يضاف إلى صافى الدخل (البسط) مبلغ يعادل 4200 جنيه وهو صافى الفائدة بعد أخذ الأثر الضريبى فى الحسبان ، وكذلك يضاف للمقام 4000 سهم عادى (8000 سهم × $\frac{1}{2}$)

ج يكون التأثير الصافى للبندين 1 ، 2 هو نفس التأثير بالنسبة للفترة سواء أكانت هذه السندات الخافضة متداولة فى الفترة كلها أو محولة أثناء تلك الفترة .

عرض بيانات ربحية السهم الواحد :

أن السبب فى التمييز بين الهيكل البسيط لرأس المال والهيكل المعقد هو أن البيان رقم 128 (FASB) يتطلب عرضاً مختلفاً لكليهما ، ويقرر البيان رقم 128 أنه يجب أن يعرض فى صلب قائمة الدخل الخاص بكل منهما بالنسبة للبنود التالية (عند تطبيقها) :

أ – الدخل من العمليات المستمرة .

ب- صافى الدخل .

وبالنسبة للمنشآت التى تفصح عن الدخل من الأنشطة غير المستمرة ، والبنود غير العادية ، والأثر التراكمى للتغير فى المبدأ المحاسبى فإنها سوف تفصح عن ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة بالنسبة لهذه البنود المحددة أما فى صلب قائمة الدخل أو فى الملاحظات التى يتم عملها على القوائم المالية ، وهذه الشروط لابد من إتمامها بغض النظر عما إذا كان الهيكل بسيطاً أو معقداً .

والفرق فيما بين الهيكلين هو أن الهيكل البسيط لرأس المال يتطلب افصاحاً فردياً لكل بند من بنود الدخل (الدخل من العمليات المستمرة ، الدخل من العمليات غير المستمرة ، الدخل من البنود غير العادية ، صافى الدخل) بينما يتطلب الهيكل المعقد إفصاحاً مزدوجاً لربحية السهم الأساسية والمخفضة لكل بند مما سبق .

ربحية السهم الواحد المخفضة السنوية :

إذا كان هناك دخل سنوى للمنشأة من العمليات المستمرة يشمل خسائر فى ربع أو أكثر من السنة ، فإن حساب ربحية السهم الواحد المخفضة السنوية يجب أن تشمل جميع الأرباع على أساس المتوسط المرجح المربعى ، ولذلك فإن الاختيارات التى تكون فى الأموال ربع من الأرباع التى فيها خسارة يجب أن تدخل فى مقام السنة عند حساب ربحية السهم الواحد ، وبالمثل فإن الأسهم المحتملة تستبعد بسبب الخسارة من العمليات المستمرة فى الربع ، ويجب أن تدخل فى ربحية السهم الواحد المخفضة السنوية .

خامساً : متطلبات الافصاح الآخرى :

سوف يتم الافصاح عن البنود الإضافية التالية بواسطة المنشآت لكل فترة يتم فيها عرض قائمة الدخل :

1. حساب البسط والمقام لكل من ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة للدخل من العمليات المستمرة ، ويجب أن تشمل الحسابات تأثير كل الأوراق المالية المؤثرة على ربحية السهم الواحد .
2. تأثير توزيعات الأسهم الممتازة فى التوصل إلى الدخل القابل للتوزيع عند حساب ربحية السهم الواحد الأساسية .
3. الأوراق المالية التى يمكن أن تخفض من ربحية السهم الواحد الأساسية فى الفترة المستقبلية ولكنها لم تدخل فى ربحية السهم الواحد المخفضة للفترة الحالية لإنها كانت غير مخفضة (أى تؤدى إلى زيادة ربحية السهم وليس تخفيضها) .

وبالإضافة إلى الفترة التالية التى يتم تقديم قائمة الدخل عنها ، فإنه يكون من الضرورى وجود وصف للمعاملات التى تحدث بعد تاريخ الميزانية والتى ينتج عنها تغير معنوى فى عدد الأسهم المتداولة فى تاريخ الميزانية .

سادساً : قضـــــايا آخـــــرى :

تتعلق هذه القضايا بمعالجة ربحية السهم الواحد للوفر الضريبى الناتج لتوزيعات الأرباح على الأسهم غير المخصصة الداخلة ضمن خطة ملكية العاملين لأسهم المنشأة .

ففى ظل البيان رقم SFAS 109 فإن الوفر الضريبى الناتج عن التوزيعات المدفوعة غير المخصصة والتى تخص الأسهم العادية لا يسوب ESOP والمملوكة لها فإنها تعامل كعبء على الارباح المحتجزة ولكنها يجب ألا تستبعد من صافى الدخل عند حساب ربحية السهم الواحد ، وعليك أن تلاحظ أيضاً أن هذا الأمر يطبق أيضاً على الأسهم الممتازة لايسوب والقابلة للتحويل وذلك عند استخدام طريقة إذا تم التحويل ، وعلى أية حال فإنه فى ظل SOP 63-6 فإن التوزيعات المدفوعة للأسهم غير المخصصة لا تعتبر عبء على الارباح المحتجزة ، ونظراً لرقابة العاملين على

استخدام التوزيعات للأسهم غير المخصصة ، لذلك فإن هذه التوزيعات لا تعتبر توزيعات لأغراض إعداد التقارير المالية .

أ – خطة ملكية العاملين لأسهم المنشأة :

تقوم هذه الخطة على اقتراض الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من إحدى المؤسسات المالية وذلك لصالح العاملين بالمنشأة ، حيث تستخدم هذه الأموال فى شراء أسهم من رأس المال تلك المنشأة ، وتعامل التوزيعات على تلك الأسهم كعبء تحميلى على الإيرادات إذ تخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة .

ب- متطلبات الافصاح فى ظل المعيار الدولى (أو المعيار المصرى) :

1. يجب أن تقوم الشركات بالافصاح عن كل من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم المخفضة فى مقدمة الدخل ، ويجب إبراز كلا م النسبتين بنفس الدرجة .
2. يجب الافصاح عن المقادير المستخدمة كبسط فى حساب أرقام كلا من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم الواحد المخفضة جنباً إلى جنب مع التسويات المتعلقة بهذه المقادر لصافى الربح أو الخسارة عن نفس الفترة .
3. يجب الإفصاح كذلك عن المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية المستخدمة كمقام فى حساب ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة بالإضافة إلى تسوية تلك المقامات مع بعضها البعض ومع رأس مال الأسهم العادية المصدرة فى تاريخ الميزانية .
4. لكى تقدم الشركة معلومات خاصة بالمتغيرات المستقبلية المحتملة لربحية السهم الواحد ، فإنه يجب على الشكة أن تفصح عن الظروف الهامة التى ربما تؤثر على قياس كلا من ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة وذلك عن كل أداة مالية وأية عقود آخرى قد تولد أسهما عادية محتملة ، ويجب تلخيص هذه المعلومات من خلال الافصاح عن :

أ أقصى عدد للأسهم العادية سيتم تداوله فى الفترات المستقبلية فى حالة إذا ما تم تنفيذ وتحويل كل الأدوات والحقوق الممكنة والقابلة للتحويل إلى أسهم عادية وذلك للتوصل إلى كل الأسهم العادية المحتملة الخافضة المتداولة فى تاريخ الميزانية .

ب. التسوية السنوية لصاح أرباح حملة الأسهم العادية والتى قد تحتاج إليها إذا تم تنفيذ أو تحويل كل الأسهم العادية المحتملة المخفضة .

5. يجب أن تعتمد حسابات ربحية السهم الواحد المخفضة على صافى أرباح أو خسائر الفترة ، ومع ذلك إذا اختارت إحدى الشركات أن تقدم هذه الحسابات على أساس عنصر آخر محقق لصافى الدخل أو الخسارة بخلاف صافى الربح أو الخسارة فيجب حساب هذه المقادير باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الذى يتحدد وفقاً لشروك المعيار .
6. يجب الافصاح عن مقادير ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن الفترة وبغض النظر عن التغييرات التالية فى الافتراضات والشروط المستخدمة فى حساب ربحية السهم الواحد المخفضة عن الفترات السابقة .
7. ومع ذلك يجب إعادة بيان حسابات ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة عن كل الفترات للأسباب التالية :

أ. أى تغيير فى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ينشأ نتيجة لوقوع أحداث معينة أدت إلى تغيير عدد الأسهم دون إحداث تغييرات مشابهة فى موارد الشركة .

ب. تأثير الأخطاء الجوهرية والتسويات الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية وذلك طبقاً للمعالجة الموضحة فى المعيار الدولى رقم (8) .

ج تأثير اندماج الأعمال الذى يؤدى إلى اتحاد المصالح .

8. فى حالة وقوع أحداث بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل اصدار القوائم المالية والتى ينتج عنها تغيير كبير فى عدد الأسهم العادية المتداولة أو عدد الأسهم المحتملة المتداولة ، فإنه يجب على الشركة أن تفصح عن وصف للعمليات التى تحدث بالإضافة إلى توضيح مقادير ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة عن هذه الفترة ، ومن الأمثلة على هذه الأحداث أو العمليات : إصدار أسهم مقابل نقد أو عند استخدام العوائد فى إعادة تسديد الديون أو الأسهم الممتازة أو شراء أسهم خزانة أو تحويل الأوراق المالية المحتملة إلى أسهم عادية أو إصدار ضمانات أو خيارات أو إصدار أسهم بدون إحداث تغيير فى موارد الشركة .

ملحق (1)

مثـــال شـــامل

إن الأمثلة الموجودة داخل الشرح السابق للمعيار تمثل طريقة مبسطة لتحديد ما إذا كانت الاختيارات أو الضمانات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أو السندات القابلة للتحويل لها تأثيرات مخفضة على ربحية السهم الواحد أم لا ، فإذا كان رقم ربحية السهم الواحد المخفض والمحسوب أقل من ربحية السهم الواحد الأساسية فإن ذلك يعنى أن الأوراق المالية مخفضة بالفعل ، وتعتبر هذه الطريقة كافية إذا كان لدى المنشأة ورقة مالية واحدة محتملة ومخفضة ، ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك وكان للمنشأة أكثر من ورقة مالية محتملة فإنه لابد من استخدام إجراءات الترتيب المعقدة الواردة فى البيان رقم 128 الصادر من FASB .

فعلى سبيل المثال افترض الحقائق التالية الخاصة بهيكل رأس المال لإحدى المنشآت :

أ. الدخل من الأنشطة المستمرة وصافى الدخل 50000 جنيه ولا يتم الافصاح عن الدخل من العمليات المستمرة فى قائمة الدخل للمنشأة .

ب. المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة 10000 سهم .

ج. سعر الضريبة 40% .

د. هناك اختيارات شراء 1000 سهم من الأسهم العادية بسعر 8 جنيه لكل سهم والاختيارات كانت قائمة طوال العام .

ه. هناك اختيارات شراء 2000 سهم من الأسهم العادية بسعر 13 جنيه ومتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال العام كان 10 جنيه .

و. 7% سندات قابلة للتحويل ، 200 سند كل منها قابل للتحويل إلى 40 سهم عادى، وكانت السندات قائمة عن العام كله ، وتم إصدار السندات بقيمة إسمية تصل إلى 1000 جنيه لكل سند ، ولم يتم تحويل أى سندات خلال العام .

ز. 4% أسهم ممتازة متراكمة الأرباح وقابلة للتحويل إلى أسهم عادية بقيمة إسمية 100 جنيه ، وعدد الأسهم المصدرة والقائمة طوال العام تبلغ 1000 سهم ،

ويمكن تحويل كل سهم ممتاز إلى سهم عادى واحد وبالنسبة للأسهم الممتازة فقد صدرت بالقيمة الإسمية ولم يتم تحويل أى منها إلى أسهم عادية .

لاحظ أنه عند تطبيق الإجراءات الموضحة أدناه ، فإنه يتم الرجوع إلى بعض الجداول الموجودة فى شرح المعيار وذلك لأن الحقائق المذكورة فى هذا المثال هى نفسها ما سبق ذكره فى الأمثلة السابقة وما هى إلا تجميع للحقائق المستخدمة للأمثلة الموضحة فى هذا المعيار .

ومن أجل تحديد كلا من ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة سوف يتم عمل الإجراءات التالية :

أ. حساب رقم ربحية السهم الواحد الأساسية كما لو كان هيكل رأس المال بسيطاً .

ب. تحديد الأوراق المالية الخافضة .

ج. حساب تأثيرات كل حصة عند إصدارها أو تحويلها وذلك للأوراق المالية الخافضة المحتملة على أساس فردى .

د. ترتيب تأثيرات كل حصة من الأقل للأكبر .

ه. إعادة حساب ربحية السهم الواحد (خطوة "1" أعلاه) بإضافة الأوراق المالية الخافضة المحتملة فى التوقيت المحدد بالبدء بالاقل تأثيراً على ربحية السهم الواحد .

و. الاستمرار فى إضافة الأوراق المالية الخافضة المحتملة إلى أن يتم إضافة كل الأوراق المالية أو حتى نصل إلى إضافة الورقة المالية التى تزيد من ربحية السهم الواحد (غير المخفضة) .

وبتطبيق الإجراءات السابقة يلاحظ ما يلى :

ربحية السهم الواحد الأساسية :

$$= \frac{\text{صافى الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$= \frac{\text{50000 جنيه – 4000 جنيه}}{\text{10000 سهم}} = 4.6 \text{ جنيه}$$

تحديد الأوراق المالية الخافضة المحتملة :

أ الخيارات (وتتمثل فى نوعين) .

ب. 7% سندات قابلة للتحويل .

ج 4% أسهم ممتازة قابلة للتحويل .

ربحية السهم الواحد المخفضة :

تأثيرات كل سهم ناتج عن التحويل أو إصدار أوراق مالية خافضة محتملة .

أ – الخيـــــارات :

تقتصر الخيارات الخافضة على خيارات شراء 1000 سهم بسعر 8 جنيه أما خيارات شراء 2000 سهم بسعر 13 جنيه فهى غير مخفضة (لأن سعر التنفيذ أكبر من متوسط سعر السوق) ولذلك لا تدخل الأخيرة فى الحسبان .

عوائد تنفيذ الخيارات = 1000 سهم × 8 جنيه = 8000 جنيه .

الأسهم التى يمكن إعادة شرائها = 8000 ÷ 10 سعر السوق= 800 جنيه

الأسهم الخافضة = 1000 سهم – 800 سهم = 200 سهم .

$$= \frac{\text{الزيادة أو النقص فى صافى الدخل}}{\text{الزيادة فى رقم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$= \frac{\text{صفر}}{\text{200 سهم}} = \text{صفر جنيه}$$

ب– 4% أسهم ممتازة قابلة للتحويل ، ويترتب على التحويل زيادة عدد الأسهم المتداولة بـ 1000 سهم عند تحويل الأسهم كلها ، وينتج عن ذلك استبعاد إجمالى التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم الممتازة لإنها لن تسدد فى ظل التحويل إلى أسهم عادية وبالتالى فإن صافى الدخل (البسط) سوف يزيد بمقدار 4000 جنيه الى كانت تسدد ويكون الأثر كما يلى :

$$= \frac{\text{الزيادة أو النقص فى صافى الدخل}}{\text{الزيادة فى رقم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$= \frac{\text{4000 جنيه}}{\text{1000 سهم}} = \text{4 جنيه}$$

ب– 7% سندات قابلة للتحويل (أنظر المثال السابق الخاص بتحويل السندات) :

$$= \frac{\text{الزيادة أو النقص فى صافى الدخل}}{\text{الزيادة فى رقم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة}}$$

$$= \frac{\text{8400 جنيه}}{\text{8000 سهم}} = 1.05 \text{ جنيه}$$

ترتيب تأثيرات كل حصة :

أ	الخيارات	صفر
ب.	7% سندات قابلة للتحويل	1.05 جنيه
ج	4% أسهم ممتازة قابلة للتحوين	4 جنيه

- **إعادة حساب ربحية السهم الواحد بإضافة الورقة المالية الخافضة المحتملة بالترتيب السابق (خطوة 4) :**

أ – ربحية السهم الواحد المخفضة : إضافة الخيارات :

$$= \frac{\text{صافى الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم غير المشتراه باستخدام نواتج تنفيذ الخيارات}}$$

$$= \frac{50000 \text{ جنيه} + 4000 \text{ جنيه}}{10200 \text{ سهم}} = 4.51 \text{ جنيه}$$

ب– ربحية السهم الواحد المخفضة بإضافة الخيارات + 7٪ سندات قابلة للتحويل :

$$= \frac{\text{صافى الدخل + مصروف الفوائد الصافى بعد الضرائب – توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم غير المشتراة باستخدام عوائد تنفيذ الخيارات} + \text{الأسهم المصدرة عند تحويل السندات إلى أسهم عادية}}$$

$$= \frac{8400 + 4000 - 50000}{800 + 200 + 10000} = 2.99 \text{ جنيه}$$

جـ ربحية السهم الواحد المخفضة بإضافة الخيارات + 7٪ سندات قابلة للتحويل + 4٪ أسهم ممتازة قابلة للتحويل :

$$= \frac{\text{صافى الدخل + مصروف الفوائد الصافى بعد الضرائب}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة} + \text{الأسهم غير المشتراة نتيجة استخدام عوائد تنفيذ الخيارات} + \text{الأسهم المصدرة نتيجة تحويل السندات والأسهم الممتازة}}$$

$$= \frac{8400 + 50000}{1000 + 800 + 200 + 10000} = 3.04 \text{ جنيه}$$

ويتضح من العرض السابق أن الحالة (ب) هى التى تمثل أقصى تخفيض يمكن أن يحدث لربحية السهم الواحد وهو ما يعنى أن :

ربحية السهم الواحد المخفضة هى 2.99 جنيه ، كما يلاحظ أن إضافة 4% أسهم ممتازة قابلة للتحويل قد أدى إلى زيادة ربحية السهم الواحد المخفضة من 2.99 جنيه إلى 3.04 جنيه ، وعلى ذلك فإن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل تعتبر غير خافضة ولذلك يتم استبعادها عند حساب ربحية السهم الواحد المخفضة .

وهناك افصاح مزدوج لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يجب تقديمه فى مقدمة قائمة الدخل ، وسوف يظهر كما يلى :

صافى الدخل	50000 جنيه
ربحية السهم العادى الواحد	4.60 جنيه
ربحية السهم العادى الواحد مع افتراض التخفيض	2.99 جنيه

مـــلاحظة :

تم حساب ربحية السهم الواحد بقسمة الدخل القابل للتوزيع لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام وبالنسبة لربحية السهم المخفضة فقد تم حسابها بافتراض إصدار كل الخيارات ، 4% أسهم ممتازة متراكمة الارباح ، 7% سندات قابلة للتحويل ، وبالتالى فإن الدخل المتاح لحملة الاسهم العادية قد تم تسويته ليعكس استبعاد آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة وصافى مصروف الفوائد بعد الأثر الضريبى وذلك بالنسبة للسندات القابلة للتحويل ، وكذلك تسوية المقام بعدد الأسهم العادية القابلة للإصدار مع افتراض تحويل الاسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل وتنفيذ واستخدام كل الخيارات من بداية العام ، حيث أضيفت إلى عدد الأسهم العادية المتداولة .

خافية عن عوائد السهم الواحد

المعيار المحاسبى الدولى رقم (IAS 33)

- **مقدمة :**

من مقاييس أداء الكيان الرئيسية رقم عائد سهمه (EPS) . وهو عنصر هام فى نسبة السعر: العوائد وغالباً ما يستخدم فى أغراض تقييم منشآت الأعمال. ومع ذلك فعوائد السهم تكون جيدة فقط بقدر ما يكون أساس احتسابها جيداً. وإذا لم تكن هناك قواعد إرشادية تبين كيف ينبغى احتساب مثل هذا المقياس، فسوف تكون لدى الكيانات القدرة على اشتقاق مقياس يعرض مركزاً مواتياً حتى عندما لا يكون ذلك هو الواقع .

بعبارة بسيطة، يتم احتساب عوائد السهم على أنها الأرباح المثبتة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة . وعلى الرغم من أن الكيانات تنتهج سياسات محاسبية مختلفة قد تؤثر على أرباحها المثبتة فى التقارير المالية، إلا أنه مطلوب منها احتساب عدد الأسهم بطريقة متسقة وثابتة. ويقلل وضع مثل هذه القواعد الإرشادية على الحد الأدنى قدرة الكيان على إثبات رقم عوائد سهم تم ضبطه وتعديله ليتلاءم مع ظروف معينة. ويحسن اتساق وثبات الاحتساب التقارير المالية للكيان وقدرة المستخدمين على عقد مقارنات مفيدة بين الكيانات المختلفة .

- **أهـــداف الفصل :**

عند الإنتهاء من قراءة هذا الفصل، ينبغى أن تكون قادراً على :

- فهم الغرض من عوائد السهم. والهدف من IAS 33 – عوائد السهم .
- إظهار معرفة باحتساب أساس عوائد السهم .
- تعديل وضبط EPS وفق التغييرات فى عدد الأسهم الناتجة – مثلاً – من إصدار علاوة .
- فهم ما هى أرقام عوائد السهم المخفضة diluted والمعدلة adjusted .
- فهم متطلبات الإفصاح الواردة فى IAS 33 .

• **أهداف ونطاق وتعريفات IAS 33 :**

أن الهدف من IAS 33 هو وضع مبادىء لاحتساب وعرض عوائد السهم لتحسين مقارنات الأداء بين الكيانات المختلفة فى الفترة المحاسبية الواحدة وبين الفترات المحاسبية المختلفة للكيان الواحد . حيث أن عوائد السهم مقياس للأداء يقوم على الأرباح المثبتة للكيان، فمن المهم فهم أن الكيانات ربما تكون قد تبنت سياسات محاسبية مختلفة عند احتساب أرباحها .

ويسرى IAS 33 على الكيانات التى يتم تداول أسهمها العادية فى أسواق عامة أو على وشك الصدور فى أسواق عامة. وعندما يعرض كيان القوائم المالية للمجموعة والقوائم المالية للكيان الفردى معاً، تكون إفصاحات عوائد السهم مطلوبة فقط فى القوائم المالية المجمعة. ومع ذلك، مسموح للكيان بالإفصاح عن المعلومات المتصلة بعوائد السهم فى القوائم المالية للكيان الفردى (IAS 33-2, IAS 33-4).

• **عوائد السهم الأساسية:**

مطلوب من الكيان احتساب وعرض مبلغ عوائد سهم أساسى على الربح أو الخسارة عن الفترة القابلة للارجاع إلى حاملى الأسهم العادية للكيان الأم. وإذا كان الكيان قد أثبت "العمليات المستمرة" بشكل منفصل ، فإنه يكون مطلوباً من أيضاً إثبات رقم عوائد سهم أساسى بناءً على الربح أو الخسارة المستمرة عن الفترة (IAS 33-9) .

وإذا كان الكيان قد أوقف العمليات خلال الفترة، ينبغى احتساب رقم عوائد سهم بناءً على هذه النتائج (IAS 33-68) .

ويتم احتساب مبلغ عوائد السهم الأساسى بقسمة الربح أو الخسارة وثيقة الصلة (البسط) على العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة (المقام) خلال الفترة (IAS 33-10) .

$$\frac{\text{صافى الربح (الخسارة) عن الفترة القابل للارجاع لحملة الأسهم العادية}}{\text{العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال الفترة}}$$

وينبغى إدراج الأسهم عموماً فى العدد المتوسط المرجح للأسهم من التاريخ الذى يكون فيه التعويض مقابل إصدارها مستحق القبض (ويكون هذا التاريخ هو تاريخ إصدارها بوجه عام) .

• **احتساب العوائد :**

للوصول إلى الربح أو الخسارة القابلة للارجاع لحملة الأسهم العادية من الضرورى خصم أى أرباح أسهم أو تكاليف تمويلية أخرى فيما يتعلق بالأسهم الممتازة . ومثل هذه التعديلات سوف تشمل التكلفة التمويلية المرتبطة بأى علاوة استرداد مستحقة الدفع على الأسهم الممتازة. ويتم عادة إدراج الأرباح على الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد فى قائمة الدخل كتكاليف تمويل طبقاً لـ IAS 32 – الأدوات المالية : العرض. وعندما لا يكون ربح سهم قد تم الإعلان عنه فيما يتعلق بأسهم ممتازة غير تراكمية، وينبغى عدم إجراء خصم فى هذه الحالة . ومع ذلك عندما يكون للكيان أسهم ممتازة تراكمية ، وينبغى خصم سنة واحدة من أرباح الأسهم بغض النظر عن متى يتم الإعلان عن ربح السهم وصرفه فعلياً (IAS 33-12) .

• **مثـــال إيضاحى (1) :**

تبين قائمة دخل كيان ربحاً بعد خصم الضريبة قدره 10 آلاف جنيه . ويوجد للكيان فئتان من رأس مال الأسهم الممتازة المصدرة :

- 10 آلاف جنيه 8% أسهم ممتازة قابلة للاسترداد مصنفة كدين ضمن القوائم المالية. وقد تم إدراج ربح السهم ذى الصلة فى قائمة الدخل كتكلفة تمويل .
- 5 آلاف جنيه 10% أسهم ممتازة غير قابلة للاسترداد مصنفة ضمن حقوق الملكية. وربح السهم ذو الصلة مدرج فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية.

وقد تم خصم أرباح الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد بالفعل للتوصل إلى الربح بعد خصم الضريبة. ويجب خصم أرباح الأسهم الممتازة غير القابلة للاسترداد البالغة 500 جنيه للتوصل إلى الربح القابل للارجاع لحملة الأسهم العادية وقدره 9500 جنيه.

• احتساب العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية:

يستخدم العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية عند احتساب رقم عوائد السهم الأساسى ، ويأخذ ذلك فى الاعتبار التغيرات فى عدد الأسهم خلال الفترة ونقطة البداية هى عدد الأسهم التى كانت متداولة فى بداية الفترة . ويتم بعد ذلك تعديل هذا العدد وفق الأسهم التى تم إصدارها أو إلغاؤها خلال الفترة . وعندما يكون عدد الأسهم قد تغير خلال الفترة، ينبغى تطبيق عامل ترجيح زمنى، وهو عدد الأيام التى كانت الأسهم متداولة فيها كنسبة من العدد الكلى للأيام فى الفترة .

• مثـــال إيضاحى (2) :

كان لأحد الكيانات 10 ملايين سهم مصدرة فى 1 يناير 2003، ونهاية سنته هى 31 ديسمبر. وخلال عام 2003 ، حدثت الأحداث التالية :

- 2003/4/1 تم إصدار 2 مليون سهم لشراء شركة تابعة.
- 2003/10/1 تم إصدار 4 ملايين سهم لتدبير نقود لسداد القروض .

ويتم احتساب العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية كالتالى :

عدد الأسهم المتداولة فى بداية الفترة:

= 10 مليون × 12÷12 = 10ر0 مليون

2 مليون سهم إضافى مصدرة فى 4/1 كتعويض للاستحواذ وموجودة فترة الـ9 شهور المتبقية من السنة :

= 2 مليون × 9÷12 = 1ر5 مليون

4 ملايين سهم إضافى مصدرة فى 10/1 مقابل نقود، وموجودة فى الفترة المتبقية من السنة وهى 3 شهور :

= 4 ملايين × 3÷12 = 1ر0 مليون

العدد المتوسط المرجح للأسهم المتداولة :

= 10ر0 + 1ر5 + 1ر0 = 12ر5 مليون

إن إصدارى الأسهم فى المثال (2) ينتج عنهما زيادة فى موارد الكيان فى صورة نقود وأصول صافية مدرة للربح على التوالى. وحيث أن هذه الموارد الإضافية كانت متاحة فقط خلال جزء من فترة المحاسبة، فقد تم وزن (ترجيح) عدد الأسهم زمنياً بشكل متناسب .

ولكن عندما يكون قد حدث تغيير فى عدد الأسهم بدون حدوث تغيير مقابل فى موارد الكيان – مثلاً – إصدار علاوة أسهم، فإن العدد المتوسط المرجح للأسهم ينبغى تعديله عن طريق افتراض أن هذا العدد الجديد للأسهم كان متداولاً دائماً. ولذلك يفترض هذا التعديل أن الإصدار الجديد للأسهم حدث فى بداية أسبق فترة مثبتة . وينبغى أيضاً تعديل احتساب عوائد السهم عن الفترات المقارنة المثبتة فيما يتعلق بمثل هذه الإصدارات .

وتشمل الأمثلة على الأحوال التى يتغير فيها عدد الأسهم ولكن دون حدوث تغيير مناظر فى الموارد ما يلى :

- إصدار علاوة أسهم (أو أرباح أسهم) : وفى هذه الحالة يتم إصدار أسهم لحملة الأسهم الحاليين بدون تعويض (أى أن الأسهم يتم إعطاؤها مجاناً) . وفى حالة أرباح الأسهم ، يتم إصدار الأسهم إلى حملة الأسهم بدلاً من أن يدفع الكيان أرباح أسهم نقدية. وفى مثل هذه الظروف ، يزداد عدد الأسهم ، ولكن دون أن يحدث تغيير فى موارد (أصول) الكيان – و
- تجزئة السهم : وفى هذه الحالة يقوم الكيان بتجزئة كل سهم مصدر حالياً. على سبيل المثال : يوجد لكيان حالياً 1000 سهم متداول سعر السهم الواحد 10 جنيه. ويقوم الكيان بإعادة تنظيم تمويله ، ولذلك يرغب فى تجزئة الأسهم إلى وحدات سعر الواحدة منها 5 جنيه . وبعد إجراء التجزئة سيكون هناك 2000 سهم سعر السهم الواحد 5 جنيه . إن موارد الكيان لم تتغير .

● **مثـــال إيضاحى (3) :**

فى 1 يناير 2003 ، كان لدى الكيان 20 مليون سهم عادى . وخلال عام 2003، وقعت الأحداث التالية :

- 2003/5/31 : إصدار 6 ملايين سهم نقداً .
- 2003/9/30 : إصدار علاوة أسهم 1 مقابل 2 .

صافى الربح عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 كان 8 ملايين جنيه .

- عوائد السهم عن 2003 :

الأسهم المتوسطة المرجحة:

العدد المتوسط المرجح للأسهم فى بداية السنة

= 20 مليون × 12/12 = 0ر20 مليون

6 ملايين سهم مصدرة نقداً فى 5/31 ، وموجودة 7 شهور

6 مليون × 12/7 = 3ر5 مليون

إصدار علاوة أسهم 1 مقابل 2 فى 9/30 – نظراً لعدم استلام موارد إضافية، عدل عدد الأسهم عن كامل الفترة .

- بالنسبة للأسهم المتداولة فى بداية السنة :

= 20 مليون × 5ر × 12/12 = 0ر10 مليون

- بالنسبة للأسهم المصدرة فى 5/31 :

= 6 مليون × 5ر × 12/7 = 1ر75 مليون

- العدد المتوسط المرجح للأسهم عن الفترة هو :

= 0ر20 مليون + 3ر5 مليون + 0ر10 مليون + 1ر75 مليون = 25ر35 مليون

- عوائد السهم عن 2003 :

= 8 مليون ÷ 35ر25 مليون = 0ر227 جنيه

● **عوائد السهم المخفضة :**

يشترط IAS 33 الإفصاح عن رقم عوائد السهم المخفض. ويأخذ رقم عوائد السهم المخفض فى الاعتبار أى أدوات قابلة للتحويل مثل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل المصدرة فعلاً ، عارضاً مقياس أداء يبين التأثير الذى ستحدثه هذه الأدوات على حساب عوائد السهم الأساسى إذا حدث التحويل. والتخفيض هو فى الأساس تخفيض فى رقم عوائد السهم (أو زيادة فى خسارة السهم) سوف ينتج عنه تحويل الأدوات المصدرة القابلة للتحويل كنتيجة لوجود المزيد من الأسهم المصدرة .

● **احتساب العوائد :**

إن نقطة البداية عند احتساب الربح أو الخسارة المستخدمة فى رقم عوائد السهم المخفض هى عوائد السهم الأساسية ، ومع ذلك بعد تحويل الأدوات القابلة للتحويل، لن يكون الكيان مضطراً بعد ذلك لدفع تكاليف التحويل على الأدوات القابل للتحويل. وسوف يكون من حق حملة الأسهم بدلاً من ذلك المشاركة فى الربح الصافى القابل للارجاع إلى حملة الأسهم العادية من خلال امتلاكهم أسهم إضافية. ولذلك ينبغى زيادة الربح الصافى بمقدار تكاليف التمويل التى لم تعد مستحقة الدفع على هذه الأدوات القابل للتحويل.

● **احتساب العدد المتوسط المرجح للأسهم :**

العدد المتوسط المرجح للأسهم هو ذلك المستخدم لعوائد السهم الأساسية زائد عدد الأسهم التى كان سيتم إصدارها إذا تم تحويل الأدوات القابلة للتحويل. ومن المفترض أن التحويل حدث فى بداية أسبق فترة مثبتة – أى أنها كانت موجودة دائماً .

يجب افتراض تحويل كل الأدوات التى يحتمل أن تكون أسهم عادية. ويتضمن ذلك ليس فقط الدين القابل للتحويل أو الأسهم الممتازة بل أيضاً خيارات الأسهم على سبيل المثال: ويتم إدراج كل هذه الأدوات فى الاحتساب إذا كان تحويلها المفترض سيؤدى إلى تخفيض فى عوائد السهم الأساسية (زيادة فى عوائد السهم أو انخفاض

فى خسارة السهم) . ولمعرفة ما إذا كانت مثل هذه الأدوات ذات تأثير خافض ينبغى تقرير تحويلها باستخدام الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة .

وفى حالة الاحتفاظ بخيارات أسهم ذات تأثير خافض ، يفترض أن العائدات المستلمة من ممارستها ناتجة من إصدار أسهم بالسعر السوقى المتوسط . وإذا كان عدد الأسهم من هذا الحساب أقل من العدد الفعلى للأسهم المطلوب إصدارها عند الممارسة، يفترض عندئذ أن الأسهم الإضافية تم إصدارها مجاناً .

● **العرض والإفصاح :**

مطلوب من الكيان عرض أرقام عوائد السهم الأساسية والمخفضة عن الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة فى صلب قائمة الدخل . وينبغى عرض أرقام عوائد السهم الأساسية والمخفضة بدرجة متساوية من الوضوح والبروز عن كل الفترات المثبتة – أى أن الأرقام المقارنة مطلوبة كذلك. وتكون أرقام عوائد السهم مطلوبة حتى عندما يكون الكيان قد حقق خسارة أثناء الفترة، وفى هذه الحالة سوف تمثل الأرقام المثبتة خسارة السهم .

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان الكيان قد أوقف عمليات خلال الفترة، ينبغى إثبات رقم عوائد السهم الأساسى والمخفض بناءً على النتائج الموقوفة للكيان. ويجوز عرض هذا الرقم إما فى صلب قائمة الدخل أو كجزء من الإيضاحات.

وينبغى على الكيان الإفصاح عما يلى فيما يتعلق بأرقام عوائد السهم الأساسية والمخفضة :

- المبالغ المستخدمة كبسط فى كلا الحسابين ومطابقة بين تلك المبالغ والربح أو الخسارة المثبتة القابلة للارجاع إلى الكيان الأم عن الفترة .
- العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية المستخدم كمقام فى كلا الحسابين – و
- مطابقة بين العدد المتوسط المرجح للأسهم المستخدم فى حساب عوائد السهم الأساسى والعدد المستخدم فيما يتعلق بعوائد السهم الأساسية . وينبغى التعريف بالتعديلات الفردية بشكل منفصل فى المطابقة .

وإذا حدثت معاملات أسهم بعد تاريخ الميزانية العمومية وكان عدد الأسهم سيتغير بدرجة كبيرة عن تكل المستخدمة فى الحساب لو حدث الإصدار قبل هذا التاريخ، ينبغى الإفصاح عن هذه الحقيقة .

ومسموح للكيان إثبات رقم عوائد السهم الذى تم تعديله وفق أحداث محددة بالإضافة إلى رقمى عوائد السهم الأساسى والمخفض. ومن الممكن أن تكون الأمثلة على مثل هذه الأرقام الإضافية الخاصة بعوائد السهم حذف الأرباح أو الخسائر الـOne-off التى نشأت خلال الفترة من – مثلاً – بيع ماكينة كبيرة . وفى هذه الظروف ، قد يرغب الكيان فى إثبات أرقام عوائد سهم أكثر "انتظاماً" . وفى هذه حالة إثبات أرقام عوائد السهم الإضافية هذه ، ينبغى احتسابها بناءً على نفس الرقم المتوسط المرجح للأسهم المستخدم من أجل عوائد السهم الأساسية والمخفضة وإذا لم يكن رقم الربح أو الخسارة المستخدم فى الحساب بنداً سطرياً فى صلب قائمة الدخل، ينبغى عرض مطابقة مع مثل هذا البند. وينبغى عرض ارقام عوائد سهم إضافية فى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .

● **ملخص الفصل :**

تعد عوائد السهم (EPS) أحد مقاييس أداء الكيان الرئيسية والغرض الرئيسى منها هو السماح لمستخدمى القوائم المالية بمقارنة كيان بأخر وهم واثقون من أن الأثنين يستخدمان نفس القواعد الإرشادية الخاصة بأعداد التقارير .

وقد غطى هذا الفصل :

- فهم دور عوائد السهم كمقياس للأداء.
- فهم الحسابات المطلوبة لاشتقاق رقم عوائد السهم الأساسى.
- فهم عوائد السهم المخفض .
- معرفة متطلبات العرض والإفصاح فى IAS 33 .

عوائد السهم الواحد

مفاهيم وقواعد وأمثلة

1ـ خلفية ومقدمة:

1-1 **عوائد السهم (EPS)** : هي ببساطة رقم ربح مقسوم على عدد من الأسهم. ويركز **المعيار على تحديد عدد الأسهم** التي سيتم استخدامها في الحسابات ويقدم قواعد **إرشادية محدودة** حول احتساب رقم الربح. وقد أدى الاستخدام المستمر لنسبة **مضاعف السعر/الربح (P/E)** بواسطة مستخدمي القوائم المالية كمؤشر للأداء **في البورصة إلى الحاجة** إلى معيار حول عوائد السهم التي تمثل مكون رئيسي في **نسبة السعر / الأرباح.**

2-1 **ومع ذلك فإن** وجود أي تناقض في السياسات المحاسبية بين الكيانات سوف ينتج **عنه انعدام قابلية** مقارنة رقم عوائد السهم ، ويحسن المعيار IAS/33 التقارير **المالية عن طريق** ضمان وجود حد أدنى من الثبات والاستمرارية والاتساق في **أحتساب المقام** عند حساب عوائد السهم.

3-1 **يسري IAS/33** على :

- **الكيانات التي** تكون أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتملة متداولة في **أسواق مالية** عامة أو التى تكون بصدد إصدار أسهم في أسواق مالية عامة.
- **الكيانات التي تختار** الإفصاح طواعية.

4-1 **عندما يتم عرض** معلومات الشركة الأم والمجموعة معا ، يكون الافصاح مطلوبا **فقط عن عوائد** سهم المجموعة ، وإذا كانت الشركة الأم تفصح عن معلومات عن **عوائد السهم** في حساباتها المنفصلة ، فإن هذه المعلومات ينبغي عدم الافصاح **عنها في القوائم المالية** المجمعة.

2ـ تعريفات المصطلحات الرئيسية (طبقا لـ IAS-33) :

- **السهم العادي** : أداة حقوق ملكية متأخرة في المرتبة لكل فئات أداة حقوق **الملكية الأخرى.**
- **السهم العادي المحتمل** : أداة مالية أو عقد آخر قد تعطي حاملها حقا في أسهم **عادية.** (الأمثلة هي الخيارات والكفالات والالتزامات المالية أو أدوات حقوق **الملكية القابلة للتحويل** إلى أسهم عادية).
- **عوائد السهم الأساسية**: تحتسب بقسمة الربح أو الخسارة القابلة للأرجاع إلى **حملة الأسهم العادية** على متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة المرجح خلال **فترة المحاسبة.**
- **التخفيف** : انخفاض في عوائد السهم أو زيادة في خسارة السهم نتيجة الإفتراض **أن الأسهم العادية المحتملة سوف تتحقق.**
- **انعكاس التخفيف**: زيادة في عوائد السهم أو إنخفاض في خسارة السهم نتيجة **الافتراض أن الأسهم العادية المحتملة سوف تتحقق (أى يتم التحويل فعلاً)**

3ـ الأسهم العادية:

1-3 **يشترك "السهم العادي"** في الربح عن الفترة فقط بعد أن تكون أنواع الأسهم **الأخرى مثل الأسهم الممتازة** قد حصلت على حصتها.

2-3 قد يكون للكيان أكثر من فئة واحدة من الأسهم العادية على سبيل المثال : يوجد للكيان (A) فئتان من الأسهم "العادية" فئة X وفئة Y . إذا كانت الفئة X تستحق ربح سهم ثابت قدره 10 دولارات للسهم زائد ربح سهم بنسبة 5% ، وكانت الفئة Y تستحق ربح سهم بنسبة 5% فقط ، فان الفئة X من الأسهم لا تكون أسهم عادية حيث أن ربح السهم الواحد الثابت (10 دولارات) يخلق تفضيلا عن الفئة (Y) وبالتالي تأتي أسهم الفئة (Y) فى مرتبة تالية لأسهم الفئة (X).

4 ـ عرض عوائد السهم:

4-1 ينبغي أن يعرض الكيان في صلب قائمة الدخل كلا من عوائد السهم الأساسية والمخففة dilution عن الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة القابلة للإرجاع لحاملي الأسهم العادية للشركة الأم ، والربح أو الخسارة القابلة للإرجاع إلى حاملي الأسهم العادية للشركة الأم بالنسبة لكل فئة من الأسهم العادية ذات الحقوق المختلفة.

4-2 يجب عرض عوائد السهم الأساسية والمخففة بدرجة بروز متساوية عن كل الفترات المعروضة ، حتى إذا كانت المبالغ سالبة . وفي حالة إثبات عملية موقوفة، يجب الإفصاح عن المبالغ الأساسية والمخففة للسهم من العمليات الموقوفة في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

5 عوائد السهم الأساسية:

5-1 عوائد السهم الأساسية:

$$\frac{\text{صافي الربح أو الخسارة القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية}}{\text{متوسط العدد المرجح من الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة}}$$

5-2 يتم احتساب العوائد كما يلي :

- مبالغ قابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالربح أو الخسارة من العمليات المستمرة وصافي الربح أو الخسارة.
- بعد خصم كل النفقات بما في ذلك الضرائب وحصص الأقلية.
- بعد خصم كل أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة عن الفترة سواء كانت معلنة أم لا.
- بعد خصم أرباح الأسهم الممتازة غير التراكمية المعلنة عن الفترة.
- بعد إجراء التعديلات الأخرى المتصلة بالأسهم الممتازة.

(تم تجاهل توزيعات أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة عن الفترات السابقة).

عوائد السهم الأساسية:

عدد الأسهم العادية هو متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة المرجح خلال الفترة :

- عدد الأسهم العادية في بداية الفترة يضاف إلى عدد الأسهم المصدرة خلال الفترة ناقص عدد الأسهم المعاد شراؤها في الفترة.
- تضرب الأسهم المصدرة والمعاد شراؤها في عامل ترجيح زمني تبعا للتوقيت الذي وقع فيه الحدث.
- يتم إدراج الأسهم من تاريخ استحقاق قبض التعويض.
- يتم إدراج الأسهم المدفوعة جزئيا كأسهم تسوية بقدر ما تستحق الاشتراك في أرباح الأسهم خلال الفترة بالنسبة إلى سهم عادي مدفوع بالكامل. بقدر ما لا تستحق الأسهم المدفوعة جزئيا الاشتراك في أرباح الأسهم خلال الفترة تعامل على إنها معادلة للكفالات أو الخيارات.
- والاسهم المصدرة بشكل محتمل يتم إدراجها عند استيفاء الشروط.
- الأسهم العادية المصدرة كجزء من اندماج أعمال ما يتم إدراجها من تاريخ الاستحواذ.

5-3 يتضمن IAS/33 قواعد إرشادية حول تواريخ الاعتراف المناسبة بالأسهم المصدرة في ظروف مختلفة (فقرة 21).

5-4 يجوز للكيان أن يزيد أو يخفض أسهمه العادية بدون تغير في موارده. ومن أمثلة ذلك اصدارات العلاوة (أسهم مجانية) ، توزيعات أرباح الأسهم ، عمليات تجزئة الأسهم (أي حينما يتم إصدار الأسهم بدون تعويض) وعمليات تجزئة الأسهم العكسية (دمج وتجميع الأسهم). في هذه الأحوال يتم تعديل عدد الأسهم المتوسطة المرجح تماشيا مع المعاملة كما لو كان الحدث وقع في بداية الفترة. ويجب تعديل كل الفترات المعروضة في ضوء مثل هذه الأحداث.

5-5 إذا حدث إصدار العلاوة (الأسهم المجانية) ، ربح السهم والأحداث الأخرى المماثلة بعد تاريخ الميزانية العمومية ، ولكن قبل التصريح بإصدار القوائم المالية فإن

حسابات عوائد السهم ينبغي أن تعكس هذه التغيرات. ويسري ذلك أيضا على الفترات السابقة وعوائد السهم المخففة.

6-5 يتم أيضا تعديل عوائد السهم الأساسية والمخففة في ضوء :

- تأثيرات الأخطاء والتعديلات الناتجة من التغيرات في السياسات المحاسبية والتى تتم بأثر رجعي ولكن غير المعدلة في ضوء .
- التغيرات في الافتراضات المستخدمة في حسابات عوائد السهم أو من أجل تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية (IAS/33) ، الفقرة (64-65).

دراسة الحالة (1):

حقائق:

يوجد للكيان (A) ربح بعد خصم الضريبة قدره 15 مليون دولار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002لم يتم إدراج توزيعات (تخصيصات) الربح التالية في هذا المبلغ:

(1) متأخرات أرباح الأسهم الممتازة عن سنتين منتهيتين في 31 ديسمبر 2002. 4 مليون

(2) أرباح الأسهم العادية 5 مليون

(3) علاوة أسهم ممتازة مستحقة الدفع عند الاسترداد 1 مليون

(4) ربح استثنائي (بالصافي من الضريبة) 4 مليون

حدثت معاملات الأسهم هذه خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 ، وكان لدى الكيان 3 ملايين سهم عادي متداول بقيمة دولار واحد للسهم في 1 يناير 2002.

التاريخ	الأسهم العادية المصدرة / المتداولة	
1 يناير	250 ألف	مصدرة بقيمة 5 دولارات للسهم الواحد – 1 دولار مدفوع حتى تاريخه

1 أبريل	600 ألف	تستحق الاشتراك في أرباح الأسهم بالقدر المدفوع
1 يوليو	(400 ألف)	السعر السوقي الكامل 3 دولارات لكل إصدار أسهم.
		شراء الأسهم الذاتية (أسهم الخزانة) على أساس 3.5 دولار للسهم الواحد

المطلوب : أحسب عوائد السهم الأساسية.

الحـــل:

الربح بعد خصم الضريبة	15 مليون دولار
زائد = الربح الاستثنائي	4 مليون دولار
ناقص = أرباح الأسهم الممتازة (السنة الجارية)	(2) مليون دولار
تخصيص الأسهم الممتازة	(1) مليون دولار
الربح المتاح لحملة الأسهم العادية	(16) مليون دولار

التاريخ	عدد الأسهم (بالألف)	الترجيح (بالشهور)	المتوسط المرجح (بالألاف)
×2/1/1	3000	1	3000
×2/1/1	(5/1 × 250)	1	50
×2/1/4	600	12/9	450
×2/1/7	(400)	12/6	(200)
			3300

$$\text{عوائد السهم الأساسية} = \frac{\text{(بالآلاف)}}{3.300/16.000} = 4.85 \text{ دولار}$$

دراسة الحالة (2):

حقائق:

أجرى الكيان عملية تجزئة في 2002/12/31 تمت بمقتضاها منح سهمين لكل سهم مملوك ، وفي 2001 كانت عوائد السهم الأساسية المثبتة هي 3.30 دولار.

المطلوب :

إشرح التأثير على عوائد السهم الأساسية المحتسبة في دراسة الحالة (1) وعوائد السهم الأساسية عن السنة السابقة أذكر التأثير على أجابتك إذا كانت تجزئة الأسهم قد حدثت في 1 فبراير 2003 قبل اعتماد القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 .

الحـــل:

2001 : عوائد السهم الأساسية 3.3 دولار × 3/1 = 1.1 دولار

2002 : عوائد السهم الأساسية $\frac{16.000}{(2 \times 3.300 + 3.300)}$ = 1.62 دولار

إذا كانت تجزئة الأسهم قد حدثت في 1 فبراير 2003 ، كان ذلك سيؤخذ في الاعتبار عند الاحتساب ، حيث أن مثل هذة الاحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية ينبغي تعديلها بأثر رجعي (IAS 33 ، فقرة 64) .

معلومة عمليـــة :

تضيف شركة كلاريانت المحدودة وهي كيان سويسري في قوائمها المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003 ايضاحاً يفيد بأن اقتراحا سيتم تقديمه في الاجتماع السنوي العام بزيادة رأس مالها المملوك بواسطة إصدار حقوق. ويتبع الإفصاح القواعد الارشادرية الواردة في 33 IAS(فقرة 70 د) التي تنص على ضرورة الإفصاح عن معاملات الأسهم العادية المحتملة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية .

6 إصدارات الحقـــوق :

6-1 من الممكن أن تصدر الشركات أدوات رأسمالية تعطى حملة الأسهم الحاليين الحق في شراء أسهم عادية بسعر أقل من سعر السوق ، ويوجد" لإصدارات الحقوق " هذه نفس تأثير إصدار أسهم بالسعر السوقي الكامل ثم إصدار علاوة مباشرة إلى حملة الأسهم. ومن أجل عكس عنصر العلاوة ، يكون العدد الواجب استخدامه في حساب عوائد السهم الواحد الأساسية عن كل الفترات السابقة لإصدار الحقوق هو عدد الأسهم العادية المتداولة قبل إصدار الحقوق مضروباً في العامل التالي :

$$\frac{\text{القيمة العادلة للسهم الواحد قبل ممارسة الحقوق مباشرة}}{\text{القيمة العادلة النظرية للحقوق السابقة / السهم}}$$

6-2 - القيمة العادلة النظرية للحقوق السابقة / السهم هي مجموع القيمة السوقية للأسهم المتداولة قبل ممارسة الحقوق وعوائد إصدار الحقوق مقسوما على مجموع الأسهم المصدرة بعد ممارسة الحقوق.

6-3 – بعد ممارسة إصدار الحقوق ، يتم وزن عدد الأسهم في الإصدار عن النسبة المتبقية في السنة كما سيحدث في حالة إصداره بالسعر السوقي الكامل. وهكذا يتم التعامل مع عنصر العلاوة في إصدار الحقوق عن طريق تطبيق العامل السابق قبل الإصدار ، ويتم التعامل مع عنصر السعر السوقي الكامل عن طريق تقسيم الوقت/الوزن (الترجيح) بعد الإصدار.

دراسة الحالة (3):

حقائق:

الكيان (B) صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية عن السنة المنتهية في :

31 ديسمبر 2001	2.100
31 ديسمبر 2002	3.500

وقد بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة في 1 يناير 2002 مبلغ 800 ألف.

قدم الكيان (B) لحملة الأسهم الحاليين إصدار حقوق هو سهم واحد مقابل 5 أسهم بسعر 6 دولارات للسهم الواحد ستتم ممارسته في 1 أبريل 2002. وقد كانت القيمة السوقية لأسهم الكيان (B) في ذلك التاريخ 10 دولارات للسهم الواحد.

المطلوب:

أحسب عوائد السهم الأساسية عن السنتين 2001 و 2002

الحـــل:

القيمة النظرية للحقوق السابقة / السهم $= \frac{(800.000 \times 10 \text{ دولار} + 160000 \times 6 \text{ دولار})}{960.000} = 9.33$ دولار

عامل التعديل هو : $\frac{10.00 \text{ دولار}}{9.33} = 1.07$

عوائد السهم الأساسية عن 2002 $= \frac{3.500}{\{(12/9 \times 960) + 1.07 \times 12/3 \times 800\}}$

$= 3.75$ دولار

عوائد السهم الأساسية 2001 $= \frac{2.100}{1.07 \times 800} = 2.45$ دولار

7- عوائد السهم المخففة:

7-1 تعد عوائد السهم المخففة إحصاءً هاماً بالنسبة للمحللين والمستثمرين المحتملين لأنها تبين تأثير جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة التى كانت متداولة خلال السنة مع عوائد السهم . وتشمل الأسهم العادية المحتملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وكفالات وخيارات الأسهم والأسهم التي يجوز إصدارها للموظفين كجزء من مكافآتهم أو كجزء من خطط أخرى لشراء الأسهم ، والأسهم القابلة للإصدار بشكل عرضي عند شراء منشأة ما مثلا.

7-2 عند احتساب عوائد السهم المخففة (diluted) سيكون هناك تعديلات في كل من شق "العوائد" وشق "السهم الواحد" عند الحساب. وإذا كان السهم العادي المحتمل أنشأ أي دخل أو نفقة خلال الفترة ، فأن تأثيره على الربح يجب عكسه حيث أن الأفتراض هو أنه قد تم تحويله الآن إلى أسهم عادية ما كانت لتنشئ ذلك الدخل أو النفقة (فمثلاً عند تحويل السند إلى سهم عادى لن يترتب عليه فائدة) .

7-3 وهكذا فإن الربح الصافي القابل للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية يتم تعديله وفقا لتأثيرات العناصر التالية بعد خصم الضريبة.

أ - أرباح الأسهم الممتازة على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.

ب - الفائدة على أدوات رأس المال مثل السندات القابلة للتحويل.

جـ - التغيرات الأخرى في الدخل أو النفقة على سبيل المثال التغييرات في الربح في النقطتين (أ) و(ب) أعلاه قد تعني أن الموظفين يجوز أن يحصلوا على زيادة أو أنخفاض في نصيبهم من الأرباح بسبب خطة ما للأشتراك في الأرباح . ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند احتساب الأرباح الصافية المستخدمة في حساب عوائد السهم المخففة.

7-4 - تعتبر الأسهم العادية المخففة (dilutive) إنها محولة في بداية الفترة أو في تاريخ الإصدار ، إذا تم إصدار سهم جديد محتمل (مخفف) خلال الفترة.

7-5 ينبغي أن يعكس معدل التحويل أو سعر الممارسة المعدل أو السعر الأكثر ملائمة لحملة الأسهم العادية المحتملة.

7-6 يتم إدراج الأسهم العادية المحتملة التي انقضت أو تم الغاؤها عن الفترة التي كانت متداولة فيها. ويتم إدراج الأسهم العادية المحتملة التي تم تحويلها خلال الفترة في:

(أ) عوائد السهم المخففة حتى تاريخ التحويل.

(ب) العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية بعد تاريخ التحويل وسوف يستخدم هذا الرقم الأخير عندئذ في حساب كل من عوائد السهم الأساسية وعوائد السهم المخففة.

2-7 عند احتساب عوائد السهم المخففة (diluted) سيكون هناك تعديلات في كل من شق "العوائد" وشق "السهم الواحد" عند الحساب. وإذا كان السهم العادي المحتمل أنشأ أي دخل أو نفقة خلال الفترة ، فأن تأثيره على الربح يجب عكسه حيث أن الأفتراض هو أنه قد تم تحويله الآن إلى أسهم عادية ما كانت لتنشئ ذلك الدخل أو النفقة (فمثلاً عند تحويل السند إلى سهم عادى لن يترتب عليه فائدة) .

3-7 وهكذا فإن الربح الصافي القابل للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية يتم تعديله وفقا لتأثيرات العناصر التالية بعد خصم الضريبة.

أ - أرباح الأسهم الممتازة على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.

ب - الفائدة على أدوات رأس المال مثل السندات القابلة للتحويل.

جـ - التغيرات الأخرى في الدخل أو النفقة على سبيل المثال التغييرات في الربح في النقطتين (أ) و(ب) أعلاه قد تعني أن الموظفين يجوز أن يحصلوا على زيادة أو أنخفاض في نصيبهم من الأرباح بسبب خطة ما للأشتراك في الأرباح . ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند احتساب الأرباح الصافية المستخدمة في حساب عوائد السهم المخففة.

4-7 - تعتبر الأسهم العادية المخففة (dilutive) إنها محولة في بداية الفترة أو في تاريخ الإصدار ، إذا تم إصدار سهم جديد محتمل (مخفف) خلال الفترة.

5-7 ينبغي أن يعكس معدل التحويل أو سعر الممارسة المعدل أو السعر الأكثر ملائمة لحملة الأسهم العادية المحتملة.

6-7 يتم إدراج الأسهم العادية المحتملة التي انقضت أو تم الغاؤها عن الفترة التي كانت متداولة فيها. ويتم إدراج الأسهم العادية المحتملة التي تم تحويلها خلال الفترة في:

(أ) عوائد السهم المخففة حتى تاريخ التحويل.

(ب) العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية بعد تاريخ التحويل وسوف يستخدم هذا الرقم الأخير عندئذ في حساب كل من عوائد السهم الأساسية وعوائد السهم المخففة.

7-7 يتم إدراج الأسهم القابلة للإصدار بشكل طارئ أو عرضي في حساب عوائد السهم المخففة من بداية الفترة أو تاريخ اتفاقية الظروف الطارئة إذا تم الوفاء بالشروط. وفي حساب عوائد السهم الأساسية ، ويتم إدراج هذه الأسهم من تاريخ الوفاء بالشروط ، وليس بداية الفترة / تاريخ إتفاقية الظروف الطارئة.

8-7 يمكن أن يكون للأسهم العادية المحتملة المصدرة بواسطة شركة تابعة أو شقيقة أو حليفة للمنشأة تأثير مخفف أو مضعف على عوائد سهم الشركة المصدرة للقوائم المالية ويجب عكسه في الحساب. على سبيل المثال: من الممكن أن يكون للشركة التابعة كفالات أسهم يمكن ممارستها لشراء أسهم في الشركة التابعة. ومن الممكن أن تغير ممارسة كفالات الأسهم حصة الأقلية في الشركة التابعة ، ومن ثم الربح القابل للإرجاع إلى حصة الأقلية ، وهكذا سوف يتغير الربح المجمع القابل للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية مع التأثير الناتج عن حساب عوائد السهم المخففة.

دراسة الحالة (4):

حقائق:

حقق الكيان (A) ربحا صافيا قابلا للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية بمبلغ 2 مليون دولار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001.

وكانت هناك 10 ملايين سهم عادي متداول عن السنة بأكملها . ومنذ يناير 2000 كانت هناك أسهم قروض قابلة للتحويل (5%) بقيمة 800 ألف دولار مصدرة . وشروط التحويل هي لكل 100 دولار قيمة أسمية للسهم ما يلى :

في 30 يونيو 2001	120 سهما عاديا
30 يونيو 2002	150 سهما عاديا
30 يونيو 2003	140 سهما عاديا

افترض أن الفائدة على أسهم القروض من المسموح أن تتمتع بإعفاء ضريبى بنسبة 30%.

7-7 يتم إدراج الأسهم القابلة للإصدار بشكل طارئ أو عرضي في حساب عوائد السهم المخففة من بداية الفترة أو تاريخ اتفاقية الظروف الطارئة إذا تم الوفاء بالشروط. وفي حساب عوائد السهم الأساسية ، ويتم إدراج هذه الأسهم من تاريخ الوفاء بالشروط ، وليس بداية الفترة / تاريخ إتفاقية الظروف الطارئة.

8-7 يمكن أن يكون للأسهم العادية المحتملة المصدرة بواسطة شركة تابعة أو شقيقة أو حليفة للمنشاة تأثير مخفف أو مضعف على عوائد سهم الشركة المصدرة للقوائم المالية ويجب عكسه في الحساب. على سبيل المثال: من الممكن أن يكون للشركة التابعة كفالات أسهم يمكن ممارستها لشراء أسهم في الشركة التابعة. ومن الممكن أن تغير ممارسة كفالات الأسهم حصة الأقلية في الشركة التابعة ، ومن ثم الربح القابل للإرجاع إلى حصة الأقلية ، وهكذا سوف يتغير الربح المجمع القابل للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية مع التأثير الناتج عن حساب عوائد السهم المخففة.

دراسة الحالة (4):

حقائق:

حقق الكيان (A) ربحا صافيا قابلا للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية بمبلغ 2 مليون دولار عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001.

وكانت هناك 10 ملايين سهم عادي متداول عن السنة بأكملها . ومنذ يناير 2000 كانت هناك أسهم قروض قابلة للتحويل (5%) بقيمة 800 ألف دولار مصدرة . وشروط التحويل هي لكل 100 دولار قيمة أسمية للسهم ما يلى :

في 30 يونيو 2001	120 سهما عاديا
30 يونيو 2002	150 سهما عاديا
30 يونيو 2003	140 سهما عاديا

افترض أن الفائدة على أسهم القروض من المسموح أن تتمتع بإعفاء ضريبى بنسبة 30%.

المطلوب:

أحسب عوائد السهم الأساسية والمخففة (أفترض عدم حدوث تحويل خلال السنة).

الحـــل : عوائد السهم الأساسية هي

10.000/2.000 = 20 / السهم الواحد.

عوائد السهم المخففة:

التأثير على الفوائد :	
الربح عن عوائد السهم الأساسية	2000
يضاف: الفائدة الموفرة	40
يخصم: الإعفاء الضريبي	(12)
العوائد المعدلة	2.028

عدد الأسهم العادية إذا تم تحويل أسهم القروض :

عوائد السهم الأساسية – الأسهم العادية	10.000
عند التحويل ، الشروط الأكثر ملاءمة (100/150×800.000)	1.200
	11.200

9-7 تكون خيارات الأسهم وغيرها من ترتيبات شراء الأسهم الأخرى مخففة (dilutive) بقدر ما ينتج عنها إصدار أسهم عادية مقابل أقل من القيمة العادلة .

ويريد IAS 32 :

(أ) تعتبر الخيارات / ترتيبات شراء الأسهم أنها قد مورست بسعر الممارسة .

(ب) تتم بعد ذلك تحويل العائد " المعتبرة " إلى عدد من الأسهم بالقيمة العادلة .

(ج) يعتبر الفرق بين الأسهم أنه قد تم إصداره وأن الأسهم التى كان سيتم اصدارها بالسعر السوقى الكامل هى التخفيف dilution وأسهم مصدرة مقابل " تعويض معدومة " .

المطلوب:

أحسب عوائد السهم الأساسية والمخففة (أفترض عدم حدوث تحويل خلال السنة).

الحـــل : عوائد السهم الأساسية هي

10.000/2.000 = 20 / السهم الواحد.

عوائد السهم المخففة:

التأثير على الفوائد :	
الربح عن عوائد السهم الأساسية	2000
يضاف: الفائدة الموفرة	40
يخصم: الإعفاء الضريبي	(12)
العوائد المعدلة	2.028

عدد الأسهم العادية إذا تم تحويل أسهم القروض :

عوائد السهم الأساسية	10.000
عند التحويل ، الشروط الأكثر ملاءمة (100/150×800.000)	1.200
	11.200

9-7 تكون خيارات الأسهم وغيرها من ترتيبات شراء الأسهم الأخرى مخففة (dilutive) بقدر ما ينتج عنها إصدار أسهم عادية مقابل أقل من القيمة العادلة .

ويرد IAS 32 :

(أ) تعتبر الخيارات / ترتيبات شراء الأسهم أنها قد مورست بسعر الممارسة .

(ب) تتم بعد ذلك تحويل العائد " المعتبرة " إلى عدد من الأسهم بالقيمة العادلة .

(ج) يعتبر الفرق بين الأسهم أنه قد تم إصداره وأن الأسهم التى كان سيتم اصدارها بالسعر السوقى الكامل هى التخفيف dilution وأسهم مصدرة مقابل " تعويض معدومة " .

دراسة الحالة (5):

حقائق:

صافى الربح عن سنة 2001	3 مليون دولار
الأسهم العادية المتداولة خلال 2001	10 مليون دولار
متوسط القيمة العادلة لسهم عادى واحد: 2001	8 دولارات
أسهم الخيارات خلال 2001 القابلة للتحويل بـ 6 دولار للسهم	2 مليون

المطلوب : احسب عوائد السهم الأساسية والمخففة diluted .

الحـــل : عوائد السهم الأساسية

$$\frac{\text{3 مليون دولار}}{\text{10 مليون دولار}} = .30$$

عوائد السهم المخففة:

أسهم الخيارات 2 مليون

عدد الأسهم التي كان سيتم إصدارها بالقيمة العادلة إذا حولت

(2 مليون × 6 دولارات = 12 مليون دولار) = 12 مليون دولار/8 دولارات

= (1.5 مليون)

ولذلك فالأسهم التي ليس لها تعويض

(2 مليون – 1.5 مليون) (0.5 مليون)

عوائد السهم المخففة =

$$\frac{\text{3 مليون دولار}}{\text{10.5 مليون دولار}} = .20 \text{ / السهم}$$

11-7 يتم إدراج أي أسهم عادية محتملة انقضت أو تم الغاؤها في حسابات عوائد السهم المخففة عن الفترة التي كانت متداولة فيها. وهكذا فإن خيارات الأسهم التي أنتهى أجلها خلال الفترة سيتم إدراجها في الحساب ووزنها في الفترة التي كانت متداولة فيها.

دراسة الحالة (5):

حقائق:

صافى الربح عن سنة 2001	3 مليون دولار
الأسهم العادية المتداولة خلال 2001	10 مليون دولار
متوسط القيمة العادلة لسهم عادى واحد: 2001	8 دولارات
أسهم الخيارات خلال 2001 القابلة للتحويل بـ 6 دولار للسهم	2 مليون

المطلوب : احسب عوائد السهم الأساسية والمخففة diluted .

الحـــل : عوائد السهم الأساسية

$$\frac{\text{3 مليون دولار}}{\text{10 مليون دولار}} = .30$$

عوائد السهم المخففة:

أسهم الخيارات 2 مليون

عدد الأسهم التي كان سيتم إصدارها بالقيمة العادلة إذا حولت

(2 مليون × 6 دولارات = 12 مليون دولار) = 12 مليون دولار/8 دولارات

= (1.5 مليون)

ولذلك فالأسهم التي ليس لها تعويض

(2 مليون – 1.5 مليون) (0.5 مليون)

عوائد السهم المخففة =

$$\frac{\text{3 مليون دولار}}{\text{10.5 مليون دولار}} = .20 \text{ / السهم}$$

11-7 يتم إدراج أي أسهم عادية محتملة أنقضت أو تم الغاؤها في حسابات عوائد السهم المخففة عن الفترة التي كانت متداولة فيها. وهكذا فإن خيارات الأسهم التي أنتهى أجلها خلال الفترة سيتم إدراجها في الحساب ووزنها في الفترة التي كانت متداولة فيها.

12-7 تكون الأسهم العادية المحتملة إذا كان تحويلها المعتبر إلى أسهم عادية سيخفض صافي الربح السهم من العمليات العادية المستمرة. وهكذا "فالرقم الأساسى" هو صافي الربح من العمليات المستمرة . وهكذا "فالرقم الأساسى" هو صافي الربح من العمليات المستمرة وتأثير الأسهم العادية المحتملة على هذا" الرقم هو الذى يحدد ما إذا كان إصدار الأسهم العادية المحتملة أم.

13-7 يتم تجاهل تأثيرات الأسهم العادية المحتملة الـ antidilutive عند احتساب عوائد السهم المخففة (diluted). ويراعى إصدار للأسهم العادية المحتملة فرديا، مرتبا من الأكثر تخفيفا most dilutive إلى الأقل تخفيفا Least dilutive. وأرباح الصافي من العمليات المستمرة هو صافي الربح الأنشطة الاعتيادية بعد خصم أرباح الأسهم الممتازة وبعد استبعاد البنود المتصلة بالعمليات المتوقفة.

دراسة الحالة (6):

حقائق:

مقتطفات من القوائم المالية لمجموعة AB وهي شركة عامة محدودة في السنة المالية المنتهية في 30 أبريل 1×20

	<u>بالمليون</u>
الربح من العمليات المستمرة	35.000
الخسارة على العمليات الموقوفة (إعفاء ضريبي 500 مليون دولار	(1.500)
ضريبة الدخل	(7.500)
حصة الاقلية (الخسارة على الأنشطة الموقوفة 500 مليون دولار)	(1.500)
تخصيص الأسهم الممتازة – أرباح أسهم (سنتان)	(30)
- أخرى	(5)
رأس مال الأسهم في 30 أبريل 2001	
اسهم عادية بسعر دولار واحد	1000
5% أسهم ممتازة قابلة للتحويل	300

معلومات أخرى:

(أ) في 1 يناير 2001 تم أصدار 48 مليون سهم عادي عند الاستحواذ على شركة CD على أساس تقييم بمبلغ 190 مليون دولار وإذا حققت CD أرباحا تراكمية زائدة عن 8.000 مليون دولار حتى 30 أبريل 2002 ، فإن 10 مليون سهم إضافية تكون قابلة للإصدار البايعين وإذا لم تصل الأرباح إلى ذلك المبلغ ، فإن 2 مليون سهم فقط تكون قابلة للإصدار في 30 أبريل 2002.

(ب) الأرباح عن الشهور الثلاثة حتى 30 أبريل 1×20 هي 1.200 مليون دولار.

(جـ) في 11 مايو 2001 ، كان هناك إصدار علاوة أسهم بمقدار سهم واحد مقابل 4 أسهم عادية ، والقوائم المالية معدة حتى 30 أبريل 2001 ولم يتم نشرها بعد.

(د) يوجد لدى الشركة نظام لخيارات الأسهم ، ومارس أعضاء مجلس الإدارة خيارات متصلة بـ 18 مليون سهم في 28 فبراير 2001 بسعر 3 دولارات للسهم الواحد. بالإضافة إلى ذلك ، تم منح خيارات خلال السنة في 1 مارس 2001 للاكتتاب في 10 ملايين سهم بسعر 2 دولار للسهم الواحد وكانت القيمة العادلة للأسهم في 1 مارس 2001 هى 4 دولارات وكان متوسط القيمة العادلة عن السنة 5 دولارات.

(هـ) الأسهم الممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية في1 مايو 2002 على أساس سهم عادي واحد مقابل كل سهمين ممتازين أو في 1 مايو 2003 على أساس سهم عادي واحد مقابل كل 4 أسهم ممتازة.

(و) تطبق الشركة نظاما للأشتراك في الأرباح يحصل الموظف بمقتضاه على علاوة بنسبة 5% من أرباح العمليات المستمرة بعد خصم الضرائب وأرباح الأسهم الممتازة.

(ز) يوجد لشركة XY وهي شركة تابعة مملوكة لـ AB بنسبة 100% سندات مصدرة قابلة للتحويل(8%) بقيمة 200 مليون دولار يمكن تحويلها إلى سهم عادي واحد لـ AB مقابل كل سندات بقيمة 10 دولارات ويتم تحصيل ضريبة الدخل بنسبة 33%.

المطلوب : أحسب عوائد السهم الأساسية والمخففة.

الحـــل :

عوائد السهم

العوائد = عوائد السهم الأساسية	
الربح بعد خصم الضرائب	26.000
حصة الأقلية	(1.500)
أرباح الأسهم الممتازة (سنة واحدة)	(15)
التخصيص	(5)
رأس مال الأسهم	24.480

	الأسهم بالملايين	الوزن	
1 مايو 2000 (1000- 48 – 18)	934	1	934
1 يناير 2001	48	12/4	16
28 فبراير 2001	18	12/2	3
			953
إصدارة علاوة الأسهم 1 مقابل 4			238
			1.191
عوائد السهم الأساسية = 24.480 ÷ 1.191= 20.6 دولار			24.480

العوائد: عوائد السهم المخففة	
الربح/ عوائد السهم الأساسية	12
الاسهم الممتازة (15+5)	20
مكافأة الموظفين (5% من 32 أعلاه)	(1.6)
	24.510.4
الاسهم العادية (أدناه)	1.370
عوائد السهم المخففة	17.89

الحسابات الـ antidilutive/dilutive

صافي الربح من العمليات المستخرى	35.000
الضرائب	(8.000)
حصة الاقلية	(2.000)
أرباح الأسهم الممتازة ..... الخ	
(5% ×300 = 15 زائد تخصيص 5)	(20)
	243.980

	الربح	الأسهم	عوائد الأسهم
صافي الربح عند العمليات المستمرة	24.980	1.191	20.97
الخيارات 18 مليون ×			
{(3-5)÷ 5} × (12-10)		6	
10 مليون × {(2-5)÷ 5} ×			
(12-2)		1	
	24.980	1.198	20.85
الأسهم القابلة للإصدار عرضيا		2	
	24.980	1.200	20.81
الأسهم الممتازة	20	150	
	25.000	1.350	18.52
السندات (18 مليون دولار× 0.67	12	20	
	25.012	1.370	18.25

ولذلك فان كل الاصدارات ومرتبة من الأكثر تخفيفا إلى الأقل تخفيفا.

ملاحظات شارحة:

أ - الأسهم القابلة للإصدار بشكل عرضي أو طارئ = الربح المستهدف البالغ 8.000 مليون دولار والمجموع حتى تاريخه هو 1.200 مليون دولار فقط.

ولذلك فإن عدد الأسهم الذي سيتم إدراجه هو العدد القابل للإصدار إذا كانت نهاية السنة الجارية هي نهاية الفترة الاحتمالية ، وإذا كان الحال كذلك لا يكون الربح قد بلغ المبلغ المستهدف وتكون 2 مليون سهم فقط قابل للإصدار.

ب- إصدار علاوة الأسهم برغم أن إصدار علاوة الآسهم كان بعد نهاية الفترة ، إلا أن القوائم المالية لم يكن قد تم نشرها بعد. وتؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند احتساب عوائد السهم الأساسية والمخففة.

جـ - خيارات الأسهم : ويتم إدراج خيارات الممارسة في عوائد السهم الأساسية ، (ومن ثم عوائد السهم المخففة) من تاريخ الممارسة وحتى تاريخ الممارسة (28 فبراير 1×20) ، يتم إدراجها في عوائد السهم المخففة فقط . وعند احتساب الأسهم المصدرة مقابل تعويض معدوم يستخدم متوسط القيمة العادلة وليس القيمة الجارية للسهم.

د - الأسهم الممتازة: يستخدم معدل التحويل الأكثر ملاءمة وهو سهم عادي واحد مقابل كل سهمين ممتازين.

هـ - سوف يتغير مبلغ الربح مستحق القبض بواسطة الموظفين عندما تستخدم تعديلات الربح المتصلة بالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل في حساب عوائد السهم المخففة.

دراسة الحالة (7):

حقائق:

يصدر كيان 4 ملايين سهم قابل للتحويل في 1 يناير 2001 . وتستحق السندات خلال 3 سنوات . يتم إصدارها بقيمتها الأسمية وهي 10 دولارات. وتجتذب السندات متأخرات فائدة ، ويمكن تحويل كل سند إلى سهمين عاديين ويمكن للشركة أن تسوى أصل بمبلغ السندات بأسهم عادية أو نقدا.

وعند إصدار السندات ، كانت الفائدة لدين مماثل بدون حقوق تحويل 10% . وفي تاريخ الأصدار ، كان السعر السوقي للسهم العادي 4 دولارات . ومن المحتمل أن تسوي الشركة العقد عن طريق إصدار أسهم.

الربح القابل للإرجاع لحملة الأسهم العادية حتى 31 ديسمبر 2001

الأسهم العادية المتداولة	33 مليون دولار
توزيع عوائد السند	10 مليون
الالتزام	30 مليون دولار
حقوق الملكية	10 مليون دولار
المجموع	40 مليون دولار

المطلوب : أحسب عوائد السهم الأساسية والمخففة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001

الحـــل :

عوائد السهم الأساسية $= \frac{\text{33 مليون دولار}}{\text{10 مليون}} = \text{3.3 دولار / السهم}$

عوائد السهم المخففة $= \frac{\text{(33 + فائدة 10\% لـ 30 مليون دولار)}}{\text{10 مليون + 8 مليون}}$

$$= \frac{\text{36 مليون دولار}}{\text{18 مليون}} = \text{2 دولار}$$

8 ـ العرض:

يجب على الكيان المتداولة أوراقه المالية في بورصة للأوراق المالية أو الذي يكون بصدد طرح أسهم للجمهور أن يعرض في صلب قائمة الدخل عوائد السهم الأساسية والمخففة عن (IAS/33-66).

- الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة القابلة للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية للكيان الأم.

- الربح أو الخسارة القابلة للإرجاع إلى حملة الأسهم العادية للكيان الأم عن الفترة فيما يتعلق بكل فئة أسهم عادية لها حق مختلف في الاشتراك في الربح عن الفترة.

يجب عرض عوائد السهم الأساسية والمخففة بدرجة متساوية من البروز عن كل الفترات المعروضة (IAS/33-66).

ويجب عرض عوائد السهم الأساسية والمخففة حتى إذا كانت المبالغ سالبة (أي خسارة السهم) (IAS/33-69).

إذا أثبت الكيان عملية موقوفة ، يجب الإفصاح عن المبالغ الأساسية والمخففة/السهم عن العملية الموقوفة ، سواء في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (iAS/33-66).

9 ـ الايضاحات:

- ينبغي عرض عوائد السهم الأساسية والـ Diluted في صلب قائمة الدخل عن كل فئة من فئات الأسهم العادية.
- يتم عرض عوائد السهم الأساسية والمخففة Diluted بدرجة متساوية من البروز.
- إذا أثبت الكيان عملية موقوفة ، ينبغي عليه إثبات المبالغ الأساسية والمخففة / السهم عن العملية الموقوفة.
- ينبغي أن يثبت الكيان عوائد السهم الأساسية والمخففة حتى إذا كانت خسارة السهم.
- المبالغ المستخدمة في البسط عند احتساب عوائد السهم الأساسية والمخففة ومطابقة لكل المبالغ مع الربح أو الخسارة القابلة للإرجاع إلى الشركة الأم عن الفترة.
- العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية المستخدمة باعتبارها المقام عند احتساب عوائد السهم الأساسية والمخففة ومطابقة كل مقام مع الآخر.

- الأدوات (بما في ذلك الأسهم القابلة للإصدار احتماليا) التي يمكن أن يكون لها تأثير مضعف Dilutive لعوائد السهم الأساسية في المستقبل ، ولكن لم يتم إدراجها في حساب عوائد السهم المخففة diluted لأنها antidilutive عن الفترة أو الفترات المعروضة.
- وصف لمعاملات الأسهم العادية أو معاملات الأسهم العادية المحتملة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية ، وكانت ستغير بشكل كبير عدد الأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتملة في نهاية الفترة لو أن تلك المعاملات حدثت قبل نهاية فترة المحاسبة ، وتشمل الأمثلة إصدارات وعمليات استرداد الأسهم العادية والكفالات warrants والخيارات.

معلومة عملية :

تطبق شركة بيلفينجر بيرجر وهي كيان ألماني IAS 33 عن طريق الافصاح عن معلومات أكثر من أرقام عوائد السهم الأساسية والمخففة وهي تفصح في صلب قائمة دخلها من عوائد سهم معدلة مستبعد منها بنود استثنائية وتأثير ذلك هو خفض عوائد السهم الأساسية، ومع ذلك لا يتبع الكيان IAS 33 حيث أن عوائد السهم المخففة يتم الافصاح عنها في الإيضاحات وليس في صلب قائمة الدخل.

أسئلة الاختيار من أجابات متعددة:

1 - يوجد لدى الكيان (A) سهم عادي من فئة (A) ليس له حق تصويت يحق له ربح سهم ثابت بنسبة 6% سنويا . السهم العادي من فئة (A) سوف:

(أ) يتم ادراجه في حساب "السهم الواحد" بعد التعديل في ضوء ربح السهم الثابت.

(ب) يتم إدراجه في حساب "السهم الواحد" لعوائد السهم بدون إجراء تعديل في ضوء ربح السهم الثابت.

(جـ) لا يتم إدراجه في حساب "السهم الواحد" لعوائد السهم.

(د) يتم إدراجه في حساب عوائد السهم المخففة.

الإجابة : (جـ).

2- يتم احتساب عوائد السهم قبل محاسبة أي البنود التالية:

(أ) أرباح الأسهم الممتازة عن الفترة

(ب) أرباح الأسهم العادية.

(جـ) الضرائب.

(د) خصة الأقلية.

الإجابة : (ب).

3 - عندما يجري كيان إصدار علاوة أسهم / تجزئة أسهم / إصدار أرباح أسهم أو حقوق، فإن :

(أ) لا يتم تعديل عوائد سهم السنة السابقة وفقا للإصدار.

(ب) يتم تعديل عوائد سهم السنة السابقة في ضوء الإصدار.

(جـ) يتم فقط ذكر التأثير على عوائد سهم السنة السابقة.

(د) يتم فقط تعديل عوائد السهم المحققة عن السنة السابقة.

الإجابة : (ب)

4 - في حالة تحويل خيار أسهم في 31 مارس 2001 فإن :

(أ) الأسهم العادية المحتملة (خيار الأسهم) يتم إدراجها في عوائد السهم المخففة حتى 31 مارس 2001 وفي عوائد السهم الأساسية من تاريخ التحويل إلى نهاية السنة (الأثنان مرجحان تبعا لذلك).

(ب) لايتم إدراج الأسهم العادية في حساب عوائد السهم المحققة ، ولكن يتم إدراجها في عوائد السهم الأساسية.

(جـ) لا يتم إدراج الأسهم العادية في عوائد السهم الأساسية ، ولكن يتم إدراجها في عوائد السهم المخففة (ted.

(د) يتم إدراج تأثيرات خيار الأسهم فقط في حسابات عوائد سهم السنة السابقة.

الإجابة : (أ).

5- عند احتساب ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة Dilutive يكون رقم الربح المستخدم بأعتباره "الرقم الأساسى" هو:

(أ) صافي الربح بعد خصم الضرائب (بما في ذلك العمليات المدفوعة).

(ب) صافي الربح من العمليات المستمرة.

(جـ) صافي الربح قبل خصم الضرائب (بما في ذلك العمليات الموقوفة).

(د) الربح المحتجز عن السنة بعد توزيع أرباح الأسهم.

الأجابة : (ب).

6 - ينبغي إدراج الأسهم العادية المحتملة المصدرة بواسطة الشركة التابعة في حساب عوائد السهم المخففة حيث أن يحتمل أن يكون لها تأثير على الربح الصافي عن الفترة وعدد الأسهم الواجب إدراجها في الحساب.

(أ) صح

(ب) خطا

الأجابة: (أ).

7 - تحتاج الشركة إلى الأفصاح عن عوائد سهم مخففة فقط إذا كانت مختلفة عن عوائد السهم الأساسية بمبلغ كبير.

(أ) صح (ب) خطأ

الأجابة : (ب)

8- إذا حدث إصدار علاوة أسهم بين نهاية السنة وتاريخ التصريح بالقوائم المالية ، فإن:

(أ) يتم تعديل عوائد السهم عن السنة الجارية والسابقة معا.

(ب) يتم فقط تعديل عوائد السهم عن السنة الجارية.

(جـ) لا يتم إجراء تعديل في عوائد السهم.

(د) يتم فقط تعديل عوائد السهم المخففة.

الأجابة : (أ).

9- إذا تم إصدار جديد للأسهم نظير مقابل نقدي بين نهاية السنة وتاريخ تصريح القوائم المالية ، فإن:

(أ) يتم تعديل عوائد السهم عن السنة الجارية والسابقة معا.

(ب) يتم فقط تعديل عوائد السهم عن السنة الجارية

(جـ) لا يتم إجراء تعديل في عوائد السهم.

(د) يتم فقط تعديل عوائد السهم المخففة.

الأجابة : (جـ)

10- يتم تعديل العدد المتوسط المرجح للأسهم المتداولة خلال الفترة عن كل الفترات (بخلاف تحويل الأسهم العادية المحتملة) في ضوء:

(أ) أي تغير في عدد الأسهم العادية بدون تغير في الموارد.

(ب) أي تعديل خاص بالسنة السابقة.

(جـ) أي إصدار جديد للأسهم نظير مقابل نقدي.

(د) أي أدوات قابلة للتحويل مسواة نقدا.

الأجابة : (أ).

11- عندما يتم إصدار أسهم عادية ولكن دون دفع قيمتها كاملة ، تتم معاملة الأسهم العادية في حساب عوائد السهم الأساسية.

(أ) بنفس طريقة معاملة الأسهم العادية المدفوعة بالكامل.

(ب) ككسر من سهم عادي بقدر ما تكون مستحقة للإشتراك في أرباح الأسهم.

(جـ) بنفس طريقة معالجة الكفالات أو الخيارات ويتم إدراجها فقط في عوائد السهم المخففة.

(د) يتم تجاهلها من أجل أغراض عوائد السهم الأساسية والمخففة.

الأجابة : (ب)

نصيب السهم فى الارباح

المعيار المحاسبى المصرى رقم (22) المعدل 2015

هـدف المعيـار

1- يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التى يتحدد ويُعرض بموجبها معلومات عن"نصيب السهم فى الأرباح" بما يؤدى إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم منوجود قيود على بيانات "نصيب السهم فى الأرباح"تنشأ بسبب اختلاف السياسات المحاسبية التى يمكن تطبيقها فى تحديد "الأرباح" فإن استخدام مقام محدد متفق عليه يحسن من التقارير المالية – لذا يركز هذا المعيار على "المقسوم عليه" فى المعادلة المستخدمة فى حساب نصيب السهم فى الأرباح.

نطاق المعيـار

2- يُطبق هذا المعيار على:

(أ) القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المنفردة لمنشأة:

(1) يتم تداول أسهمها العادية القائمة أوالمحتملة بسوق لـلأوراق المالية (سوق مصرى أو أجنبى بما فى ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

أو (2) قدمت قوائمها المالية- أوتقوم بإجراءات لتقديم تلك القوائم - للهيئة العامة للرقابة المالية أو لهيئة مماثلة اوجهة رقابية أخرى بغرض إصدار أسهم عادية فى سوق عام.

و(ب) القوائم المالية المجمعة (لمجموعة) لها منشأة أم:

(1) يتم تداول أسهمها العادية القائمة أوالمحتملة بسوق لـلأوراق المالية (سوق مصرى أو أجنبى بما فى ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).

أو(2) قدمت قوائمها المالية- أو تقوم بإجراءات لتقديم تلك القوائم - للهيئة العامة للرقابة المالية أو لهيئة مماثلة أو جهة رقابية أخرى بغرض إصدار أسهم عادية فى سوق عام.

3- على المنشأة التى تفصح عن "نصيب السهم فى الأرباح" أن تقوم بحساب"نصيب السهم فى الأرباح"الخاص بها والإفصاح عنه بما يتفق مع هذا المعيار.

4- عندما تقوم منشأة بعرض كل من القوائم المالية المجمعة والقوائم المالية المستقلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (42)"القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (17) على الترتيب فإن الأمر يحتاج منها إلى عرض الإفصاحات التى يتطلبها هذا المعيار عن"نصيب السهم فى الأرباح" على أساس المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية المستقلة.

4أ- تقوم المنشأة بعرض"نصيب السهم فى الأرباح "فى قائمة الأرباح أو الخسائر (الدخل) فقط.

تعريفات

5- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار طبقاً للمعنى المذكور قرين كل منها:

<u>الأثر المضاد للتخفيض</u>: هو الزيادة فى نصيب السهم فى الأرباح أو النقص فى نصيب السهم من الخسارة الناشئة (أو الناشئ) من افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل ستُحول، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع / الشراء) ستُمارس، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.

<u>اتفاقية أسهم مشروطة</u>: هى اتفاقية لإصدار أسهم تعتمد على تحقق شروط محددة.

<u>الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار</u>:هى أسهم عادية قابلة للإصدار بدون مقابل نقدى أو بمقابل نقدى ضئيل أو بأى مقابل آخر وذلك عند تحقق شروط محددة منصوص عليها فى اتفاقية أسهم مشروطة.

<u>الأثر العادى للتخفيض</u>: هو النقص فى نصيب السهم فى الأرباح أو الزيادة فى نصيب السهم من الخسارة الناشئ (أو الناشئة) من افتراض أن الأدوات المالية القابلة للتحويل ستُحول، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع / الشراء) ستُمارس، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.

الخيارات والحقوق وما فى حكمهما: هى أدوات مالية تعطى الحق لحاملها فى شراء أسهم عادية.

السهم العادى: هو أداة ملكية تعد حقوقها تالية لحقوق كافة فئات أدوات الملكية الأخرى.

السهم العادى المحتمل: هو أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح الحق لحامله فى امتلاك أسهم عادية.

خيارات البيع على الأسهم العادية: هى عقود تعطى الحق لحاملها فى بيع أسهم عادية بسعر محدد خلال فترة معينة.

6- تشارك الأسهم العادية فى صافى أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم - مثل الأسهم الممتازة- قد شاركت فيها. وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئةٍ واحدة من فئات الأسهم العادية علماً بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق فى الحصول على توزيعات أرباح.

7- من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلى:

(أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما فى ذلك الأسهم الممتازة) القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

(ب) الخيارات والحقوق فى الحصول على أسهم.

(ج) الأسهم التى يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية مثل تلك المتعلقة بشراء منشأة او انشطة اعمال "Businesses" أو أصول أخرى.

8- تُستخدم فى هذا المعيار المصطلحات المُعرّفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (25) "الأدوات المالية: العرض" طبقاً للمعانى المحددة لكل منها فى فقرة "11" من معيار المحاسبة المصرى رقم (25) ما لم يذكر صراحة على خلاف ذلك. ويُعرف معيار المحاسبة المصرى رقم (25) الأداة المالية والأصل المالى والالتزام المالى وأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة كما يقدم إرشادات توضيحية عن كيفية تطبيق تلك التعريفات.

القياس

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

9- على المنشأة أن تقوم بحساب قيم "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم - وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.

10- يتم حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بقسمة صافى الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام) .

11- يتمثل الهدف من الإفصاح عن "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى تقديم مؤشر لقياس حصة كل سهم عادى من أسهم الشركة الأم فى أداء المنشأة خلال فترة التقرير (الفترة المالية).

الأرباح

12- من أجل حساب"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فإن المبالغ المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والتى تتمثل فى كل من:

(أ) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم من العمليات المستمرة.

و(ب) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم.

ستكون هى المبالغ المحددة فى(أ) و(ب) أعلاه معدلة بالمبالغ التالية المتعلقة بالأسهم الممتازة المبوبة كحقوق ملكية (بعد خصم الأثر الضريبى لها):

- توزيعات أرباح تلك الأسهم الممتازة
- والفروق الناتجة عن تسوية تلك الأسهم الممتازة
- والآثار المماثلة الأخرى لتلك الأسهم الممتازة.

12-أ تتحدد للعاملين وفقاً لما يراه مجلس الإدارة حصص من الأرباح التى تقرر منشأة توزيعها وتخصم تلك الحصص من خلال قائمة توزيعات الأرباح شأنها فى ذلك

شأن حصص المساهمين فى الأرباح تطبيقاً لأحكام قانون شركات الأموال رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وعندما يقترح مجلس إدارة منشأة مشروعاً لتوزيع الأرباح خلال الفترة التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية الجارية للمنشأة وقبل تاريخ اعتماد تلك القوائم المالية للإصدار ويتضمن ذلك المشروع المقترح للتوزيع حصة للعاملين ومكافأة لأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المقترح توزيعها عندئذ يمكن للمنشأة أن تخصم التوزيعات المقترحة للعاملين ولأعضاء مجلس الإدارة من مبالغ "الأرباح المعدلة" المشار إليها بالفقرة "12" أعلاه من هذا المعيار وذلك عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وبشرط أن تفصح صراحة عن أن المبالغ التى تم خصمها لا زالت تحت اعتماد الجمعية العامة لمساهمى المنشأة على اعتبار أن الجمعية العامة هى وحدها التى تملك سلطة اعتماد تلك التوزيعات أو تعديلها أو رفضها طبقاً لأحكام ذات القانون. وقد تختلف حصص العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح التى يتقرر توزيعها خلال الفترة الجارية (التى تعد القوائم المالية فى نهايتها) عن المبالغ التى قد تكون المنشأة سبق وأن خصمتها ضمن إفصاح "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" عن العام المنصرم (تحت اعتماد الجمعية العامة). وفى هذه الحالة يتعين على المنشأة أن تقوم بإعادة عرض معلومات المقارنة التى تظهر ضمن إفصاح العام الجارى وذلك بتسوية الفرق الناتج عن ذلك الاختلاف سواء بالإضافة إلى أو الخصم من مبالغ "الأرباح المعدلة " والمشار إليها فى الفقرة "12" أعلاه. وتسرى أحكام الفقرة "12أ" عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" بالقوائم المالية المجمعة للمنشأة الأم والتى تدرج بها نتائج أعمال الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة. كما تسرى أحكام الفقرة "12أ" أيضاً عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" فى القوائم المالية المستقلة للمنشأة الأم وكذا القوائم المالية المستقلة أو القوائم المالية المنفردة التى تعدها الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة حسب الأحوال.

13- تتضمن الأرباح أو الخسائر المحددة عن الفترة والمنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كافة بنود الدخل والمصروف المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعترف بها خلال الفترة بما فى ذلك "عبء الضريبة وتوزيعات الأرباح "على الأسهم الممتازة المبوبة كالتزامات (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (1)).

14- يُعَدّ مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (بعد الضريبة) المخصوم من أرباح أو خسائر الفترة هو:

() المبلغ المعلن خلال الفترة من أى توزيعات أرباح للأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة).

و(ب) المبلغ الواجب توزيعه خلال الفترة من أرباح الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة) سواء أكان قد تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعها. ولا يتضمن مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة عن الفترة أية توزيعات للأسهم مجمعة الأرباح سددت أو أعلن عنها خلال الفترة الجارية وتتعلق بفترات سابقة.

15- إن الأسهم الممتازة – التى تتقرر بموجبها توزيعات أولية منخفضة لكى تُعَوَضْ منشأة عن إصدار تلك الأسهم الممتازة بخصم، أو التى يتقرر بموجبها توزيعات تفوق مثيلتها السوقية فى فترات لاحقة لكى يُعَوَضْ المستثمرين عن شراء تلك الأسهم الممتازة بعلاوة – يشار إليها فى بعض الأحيان بالأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد"Increasing rate preference shares". ويتم استهلاك أى مبلغ أصلى لخصم أو علاوة إصدار تتعلق بـ "الأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد" على الأرباح المحتجزة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى"the effective interest method" وتعامل كتوزيعات ممتازة بغرض حساب "نصيب السهم فى الأرباح".

16- قد يتم إعادة شراء الأسهم الممتازة بموجب عرض قدم من المنشأة لحاملىتلك الأسهم. وتمثل الزيادة فى القيمة العادلة للمقابل المدفوع لحاملى

الأسهم الممتازة عن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عائداً بالنسبة لحاملى الأسهم الممتازة وتكلفة على الأرباح المحتجزة للمنشأة. ويتم خصم هذا المبلغ عند حساب الربح أو الخسارةالمنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم.

17- قد تشجع منشأة التحويل المبكر للأسهم الممتازة القابلة للتحويل من خلال التغييرات الإيجابية على شروط التحويل الأصلية أو بسداد مقابل إضافى. وتمثل الزيادة فى القيمة العادلة للمدفوع من الأسهم العادية أو أى مقابل آخر عن القيمة العادلة للأسهم العادية القابلة للإصدار بموجب شروط التحويل الأصلية عائداً بالنسبة لحاملى الأسهم الممتازة، ويخصم عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم.

18- تضاف أية زيادة فى القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عن القيمة العادلة للمقابل المدفوع فى تسويتها عند حساب الربح أوالخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم.

الأسهم

19- من أجل حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

20- يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتماليةأن يتغير مبلغ رأس مال المساهمين خلال الفترة نتيجة وجود عدد أكبر أو أقل من الأسهم القائمة فى أى وقت. ويمثل المتوسط المرجح لعددالأسهم العادية القائمة خلال الفترة: عدد الأسهم العادية القائمة أول الفترة على أن تُعدل بعدد الأسهم العادية التى أعيد شرائها (أسهم الخزينة) أو أصدرت بمعرفة المنشأة خلال الفترة ومضروبة فى عامل الوقت المرجح. ويمثل عامل الوقت المرجح عدد الأيام التى يظل فيها عدد الأسهم قائماً منسوبة إلى إجمالى عدد أيام الفترة، ويعد التقريب المعقول للمتوسط المرجح أمراً مقبولاً فى كثير من الحالات.

21- مع مراعاة عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح المحلية السارية – تُدرجْ عادة الأسهم ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من التاريخ الذى يعترف فيه بالمبلغ المستحق مقابل إصدار الأسهم (عادة ما يكون تاريخ إصدار الأسهم) - ومثال ذلك:

(أ) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل مبالغ نقدية عندما تكون النقدية مستحقة الاستلام.

و(ب) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجة لإعادة الاستثمار الاختيارى لتوزيعات الأرباح - فى أسهم عادية أو ممتازة – وذلك عندما تبدأ المنشأة فى سداد التوزيعات.

و(ج) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجة تحويل أداة دين إلى أسهم عادية اعتباراً من التاريخ الذى تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).

و(د) تدرج الأسهم العادية المصدرة عوضاً عن الفوائد على أصل أو عن أدوات مالية أخرى وذلك من التاريخ الذى تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).

و(هـ) تدرج الأسهم العادية المصدرة فى مقابل تسوية التزام على منشأة وذلك من التاريخ الذى تجرى فيه التسوية.

و(و) تدرج الأسهم العادية المصدرة كمقابل لاقتناء أصل (بخلاف النقدية) وذلك من التاريخ الذى يتم فيه الاعتراف بالاقتناء.

و(ز) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل خدمات يتم تقديمها إلى المنشأة وذلك عند تقديم أو تأدية تلك الخدمات.

ويتحدد التوقيت الذى تدرج فيه الأسهم العادية بناءً على الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار تلك الأسهم. ويجب إعطاء عناية خاصة لجوهر أى عقد مرتبط بالإصدار.

22- تُدرج الأسهم العادية المصدرة كجزء من مقابل الشراء المُحوّل – فى معاملة لتجميع الأعمال - ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من تاريخ الاقتناء، وذلك لأن المنشأة المقتنية تدرج أرباح وخسائر المنشأة المقتناة فى قوائم الدخل والدخل الشامل الخاصة بها اعتباراً من تاريخ الاقتناء.

23- عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" تُدرجْ الأسهم العادية التى سوف يتم إصدارها عند تحويل "أداة قابلة للتحويل الإلزامى" وذلك اعتباراً من التاريخ الذى يتم فيه إبرام العقد المتعلق بالأداة.

24- تُعامل "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" كأسهم قائمة وتدرج فىحساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فقط اعتباراً من التاريخ الذى تستوفى فيه كافة الشروط الضرورية (أى عندما تكون الأحداث قد وقعت). ولا تعد الأسهم التى يتوقف إصدارها فقط على مرور الوقت "أسهماً مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن مرور الوقت هو من الأمور اليقينية التى لا ريب فيها. ولا تعامل الأسهم العادية القائمة "القابلة للاستعادة بشروط معينة"(أى التى تخضع للاستدعاء) كأسهم قائمة ويتم استبعادها عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح"حتى يحل التاريخ الذى لا تصبح فيه تلك الأسهم خاضعة للاستدعاء.

25- ملغاة.

26- يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ولكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث – بخلاف ما يتعلق منها بتحويل الأسهم العادية المحتملة - التى غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغيير مقابل فى موارد المنشأة.

27- قد تُصدرْ أسهم عادية أو قد يتم تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تغيير مقابل فى الموارد ومثال ذلك:

(أ) الرسملة[1] أو إصدار أسهم منحة (يشار إليهما فى بعض الأحيان بالأسهم المجانية).

و(ب) وجود عنصر مجانى فى أى إصدار آخر مثلما يحدث عندما تتضمن حقوق الاكتتاب للمساهمين الحاليين عنصراً مجانياً.

و(ج) تجزئة الأسهم.

و(د) التجزئة العكسية للأسهم (دمج الأسهم).

28- عند إصدار رأس مال خصماً على الأرباح المرحلة أو الاحتياطيات، أو عند إصدار أسهم مجانية أو عند تجزئة الأسهم - تصدر أسهم عادية للمساهمين الحاليين بدون مقابل إضافى وبالتالى يزيد عدد الأسهم العادية القائمة دون زيادة فى موارد المنشأة. وفي هذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل هذا الحدث بنسبة التغير فى عدد الأسهم العادية القائمة كما لو كان هذا الحدث قد تم فى بداية أقدم فترة مالية معروضة فى القوائم المالية[2]. وعلى سبيل المثال:فى حالة إصدار "سهمين مقابل كل سهم" كتوزيعات أسهم مجانية – عندئذٍ يتم ضرب عدد الأسهم العادية القائمة قبل ذلك الإصدار x "3" للوصول إلى إجمالى عدد الأسهم العادية الجديد أو ضربها x "2" للوصول إلى عدد الأسهم العادية الإضافية.

29- يترتب عادةً على دمج الأسهم العادية تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تخفيض مقابل فى موارد المنشأة. ومع ذلك فعندما يكون التأثير الشامل لمعاملة دمج الأسهم هو بمثابة إعادة شراء سهم بالقيمة العادلة عندئذٍ يكون التخفيض فى عدد الأسهم القائمة هو نتيجة لتخفيض مقابل فى الموارد– مثلما يحدث عندما تكون عملية دمج الأسهم مقترنة

---

(1) يختلف معنى الرسملة الوارد فى إطار معيار المحاسبة المصرى رقم (14) "تكاليف الاقتراض" عن المعنى المقصود فى هذه الفقرة وأى فقرات أخرى بهذا المعيار حيث تعنى هنا إصدار أسهم رأس مال دون أن تقابلها زيادة فى موارد المنشأة وهو معنى مماثل للأسهم المجانية. وقد تتم الرسملة على سبيل المثال وذلك بإصدار أسهم عادية تحويلاً من أرباح مرحلة أو احتياطيات.

(2) يعنى ذلك تعديل عدد الأسهم العادية لرأس المال القائمة ضمن الأرصدة الافتتاحية لأرقام المقارنة المعروضة بالقوائم المالية وذلك بنفس نسبة التغير فى عدد الأسهم التى حدثت خلال الفترة الجارية.

بتوزيع كوبون خاص – وعندئذٍ يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة – التى تحدث بها معاملة الدمج المقترنة بتوزيع الكوبون الخاص - بالتخفيض فى عدد الأسهم العادية وذلك اعتباراً من التاريخ الذى يتم فيه الاعتراف بتوزيع الكوبون الخاص.

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

30- على المنشأة أن تقوم بحساب قيمة "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم، وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.

31- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فعلى المنشأة أن تُعدِل الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وذلك بالآثار الناتجة عن كافة الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (المُخفِضة).

32- يتوافق الهدف من حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" مع الهدف من حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى أنه يقدم مؤشراً لقياس نصيب كل سهم عادى فى أداء المنشأة– ولكنه يأخذ فى اعتباره تأثير كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" القائمة خلال الفترة- ونتيجة لذلك:-

(أ) تُعدّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وذلك بتعليتها بقيمة "توزيعات الأرباح والفوائد" المعترف بها خلال الفترة والتى تتعلق بالأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (وذلك بعد خصم الضريبة منها) – كما تُعدّل تلك الأرباح أو الخسائر أيضاً بأى تغييرات أخرى فى الدخل أو المصروفات والتى قد تنتج من تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية.

و(ب) يُعدّل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وذلك بتعليته بالمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التى كانت ستنشأ بافتراض تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية.

الأرباح.

33- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تقوم المنشأة بتعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم احتسابها طبقاً للفقرة "12" بالمبالغ التالية (بعد خصم الضريبة):

(أ) أية توزيعات أو بنود أخرى متعلقة بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" قد خصمت عند تحديد الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم حسابها طبقاً للفقرة "12".

و(ب) أية فوائد معترف بها خلال الفترة وتتعلق بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

و(ج) أى تغيرات أخرى فى بنود الدخل أو المصروف قد تنجم عن تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

34- بعدما يتم تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية لا تنشأ البنود المحددة فى الفقرة 33 (أ)-(ج) مجدداً- وبدلاً من ذلك - يصبح للأسهم العادية الجديدة المُحوّلة الحق فى المشاركة فى الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم. ولذلك فإن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم المحسوبة وفقاً للفقرة "12" تُعدّل بالبنود المحددة فى الفقرة 33 (أ)- (ج) وبأية ضرائب متعلقة بها. وتتضمن المصروفات المرتبطة بـ "الأسهم العادية المحتملة" تكاليف المعاملة والخصم والتى يتم المحاسبة عنهما طبقاً لطريقة الفائدة الفعلية (راجع الفقرة "9" من معيار المحاسبة المصرى رقم (26) "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس").

35- قد يؤدى تحويل "الأسهم العادية المحتملة" بالتبعية إلى تغيرات فى بنود الدخل أوالمصروف - فعلى سبيل المثال: قد يؤدى التخفيض فى مصروف الفائدة المرتبط بـ "الأسهم العادية المحتملة"- إذا ما تم تحويلها لأسهم عادية – وما ينتج عن ذلك من زيادة فى الربح أو تخفيض فى الخسارة إلى زيادة فى العبء المتعلق بنظام "مشاركة العاملين فى الأرباح". ولأغراض حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعدّلا لأرباح أو الخسائر المتسوية إلى ملاك الأسهم العادية للمنشاة الأم بمثل تلك النوعية من التغيرات على بنود الدخل أو المصروف.

الأسهم

36- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" ينبغى أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية والمحسوب طبقاً للفقرتين"19" و"26"- مضافا إليه المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تُصدرْ عند تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية. وتعتبر المنشاة أن "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" قد تم تحويله إلى أسهم عادية فى بداية الفترة أو فى التاريخ الذى تُصدرْ فيه الأسهم العادية المحتملة- إذا كان ذلك التاريخ تالياً لبداية الفترة.

37- ينبغى تحديد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" لكل فترة معروضة بشكل مستقل. ومن ثم فلا يمكن النظر إلى عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"عن الفترة المنقضية من العام حتى تاريخه على أنها تمثل متوسطا مرجحاً لعدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" والمدرجة فى المعادلة المتعلقة بكل فترة دورية [3].

(3) يعنى هذا أن عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" لمنشاةٍ ما فى نهاية الربع الثالث من العام – مثلاً – يجب أن تتحدد عن فترة التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ بمعزل عن الفترات الأخرى – وعلى المنشاة ألا تقوم بتحديد هذا العدد على أساس حساب متوسط مرجح لعدد الأسهم العادية "المحتملة المؤدية للتخفيض" باستخدام المتوسطات المرجحة لعدد الأسهم القائمة التى توصلت إليها فى نهاية كل ثلاثة أشهر على حده.

38- يتم ترجيح الأسهم العادية المحتملة طبقاً للفترة التى تكون فيها تلك الأسهم قائمة. وتدرج "الأسهم العادية المحتملة" التى يتم إلغائها أو سقوط الحق فى ممارستها خلال الفترة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عن ذلك الجزء من الفترة التى كانت قائمة خلاله فقط. وبالنسبة للأسهم العادية المحتملة التى تُحولْ إلى أسهم عادية خلال الفترة فإنها تدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" من بداية الفترة وحتى تاريخ التحويل – واعتباراً من تاريخ التحويل فإن الأسهم العادية الناشئة عن ذلك التحويل تدرج فى حساب كل من"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" و"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

39- يتحدد عدد الأسهم العادية التى من شأنها أنتُصدرْ عند تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"وذلك على أساس شروط "الأسهم العادية المحتملة". وفى حالة وجود أكثر من أساس للتحويل يفترض استخدام معدل التحويل أو سعر الممارسة الذى يحقق أقصى استفادة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.

40- قد تُصدِر شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - إلى أطراف أخرى بخلاف المنشاة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر – أسهماً عادية محتملة قابلة للتحويل إما إلى أسهم عادية للمنشاة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشاة الشقيقة، أو إلى أسهم عادية للمنشاة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر (الذين يعرضون قوائم مالية). فإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتملة للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة تأثيراً مُخفِضاً على "النصيب الأساسى السهم فى الأرباح" للمنشاة التى تعرض قوائم مالية عندئذٍ تُدرج تلك الأسهم المحتملة فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض

41- يجب النظر إلى الأسهم العادية المحتملة على أنها مؤدية للتخفيض فقط عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض نصيب السهم فى أرباح (أو زيادة نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة.

42- تستخدم المنشأة "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة" المنسوبة للمنشأة الأم "كرقم حاكم" لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة هى أسهم مؤدية للتخفيض أو مضادة للتخفيض. وتُعدّل الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة للمنشأة الأم طبقاً للفقرة رقم "12" ولا تدخل فيها البنود الخاصة بالعمليات غير المستمرة.

43- تُعدّ الأسهم العادية المحتملة أسهماً ذات أثر "مضاد للتخفيض" عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدى إلى زيادة نصيب السهم من أرباح (أو إلى تخفيض نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فلا يفترض تحويل أو ممارسة (أو إصدار آخر بخلاف التحويل أو الممارسة) أسهم عادية محتملة من التى سيكون لها أثر مضاد للتخفيض على "نصيب السهم فى الأرباح"[4].

44- من أجل تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة "مؤدية للتخفيض" أو "مضادة للتخفيض"- يُنظرْ لكل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بشكل منفصل بدلاً من النظر إليها بشكل إجمالى. وقد يؤثر التسلسل الذى يُنظرْ به إلى الأسهم العادية المحتملة على تحديد ما إذا كانت تلك الأسهم مؤدية للتخفيض من عدمه. ولهذا فمن أجل تعظيم تأثير التخفيض على "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" إلى أقصى حد ممكن يُنظرإلى كل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بتسلسل يعكس ترتيب الأسهم من الأكثر

(4) أى أنه عندما تقوم المنشأة بحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم بغرض تحديد "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فيجب عليها ألا تفترض تحويل أو ممارسة أو إصدار أى من الأسهم العادية المحتملة إذا تبين لها أن تحويل أو ممارسة أو إصدار تلك الأسهم سيكون له أثر مضاد للتخفيض.

تسبباً فى التخفيض إلى الأقل تسبباً فيه (أى تُدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "أقل عائد على كل سهم إضافى" فى حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح قبل أن تدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "العائد الأعلى على كل سهم إضافى". وبصفة عامة تدرج أولاً الخيارات والحقوق فى الأسهم العادية لأنها لا تؤثر على بسط المعادلة.

الخيارات والحقوق فى أسهم وما فى حكمهما

Options, warrants and their equivalents

45- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"، فعلى المنشأة أن تفترض قيام حاملى الخيارات والحقوق (فى الأسهم العادية للمنشأة) بممارسة تلك الخيارات والحقوق المؤدية للتخفيض. ويُنظر للمتحصلات المُفترضة من ممارسة تلك الأدوات المالية كما لو كانت قد تم استلامها من إصدار أسهم عادية وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. هذا ويعالج الفرق بين عدد الأسهم العاديةالمصدرة[5]، وعدد الأسهم العادية التى كانت من شأنها أن تصدر وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة وذلك على إنها تمثل إصداراً لأسهم عادية بدون مقابل.

46- تُعدّ الخيارات والحقوق فى الأسهم المصدرة لمنشأة "مؤدية للتخفيض" إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم عادية بأقل من متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. وتكون قيمة التخفيض هى متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة مخصوماً منه سعر الإصدار.

ومن ثم فمن أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعامل الأسهم العادية المحتملة على أنها تتكون من العنصرين التاليين معاً:-

(5) إن لفظ "الأسهم المصدرة" فى سياق هذه الفقرة يقصد بها عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار طبقاً لما تنص عليه صراحة شروط عقود الخيارات أو الحقوق التى تنظمها - وهى الأسهم التى قد تصدر فعلاً فى حالة قيام حاملى تلك الأدوات المالية بممارسة حقوقهم بالكامل فى الأسهم العادية المصدرة للمنشأة.

(أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية وفقاً لمتوسط سعرها السوقى خلال الفترة. ويفترض أن تكون تلك الأسهم مُسعَرة بشكل عادل وأنها لا تمثل أسهم مؤدية للتخفيض ولا مضادة للتخفيض ويتم تجاهلها عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

(ب) عقد لإصدار باقى الأسهم العادية بدون مقابل. ولا تُولِد تلك الأسهم العادية أية متحصلات ولا يكون لها تأثير على الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الأسهم العادية القائمة، ولذلك تعد تلك الأسهم "مؤدية للتخفيض" وتضاف إلى عدد الأسهم العادية القائمة عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

47- يكون للخيارات والحقوق تأثيراً مخفضاً فقط عندما يتجاوز متوسط السعر السوقى للأسهم العادية خلال الفترة سعر الممارسة للخيارات أوالحقوق (أى عندما يكون سعر ممارسة تلك العقود أقل من سعر السوق– "in the money"). ولا تقوم المنشأة بتعديل "نصيب السهم فى الأرباح" - الذى سبق لها عرضه - بأثر رجعى يعكس التغيرات فى أسعار الأسهم العادية.

47أ- بالنسبة لخيارات الأسهم والترتيبات الأخرى – المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم والتى ينطبق عليها معيار المحاسبة المصرىرقم (39) "المدفوعات المبنية على أسهم"– فإن سعر الإصدار المشار إليه فى الفقرة "46" وسعر الممارسة المشار إليه فى الفقرة "47" يتضمن القيمة العادلة لأى سلع أو خدمات من المقرر توريدها للمنشأة فى المستقبل بموجب "عقد خيار الأسهم أو الترتيبات الأخرى" المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم.

48- على المنشأة أن تعالج "خيارات الأسهم" ذات الشروط المحددة أو القابلة للتحديد وكذا الأسهم العادية التى لم يُكتسب الحق فيها بعد- والتى تخص العاملين بها – كخيارات عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" على الرغم من أن تحققها قد يكون مشروطاً باكتساب الحق فيها ، وتعامل المنشأة كلاهما كأسهم قائمة فى تاريخ المنح. وبالنسبة لخيارات الأسهم

الممنوحة للعاملين والمبنية على أدائهم فإنها تعامل بمثابة "أسهم مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن إصدارها يتوقف على استيفاء شروط محددة بالإضافة إلى مرور الوقت.

الأدوات القابلة للتحويل Convertible Instruments

49- عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يؤخذ فى الاعتبار "التأثير المخفض" للأدوات القابلة للتحويل وذلك طبقاً للفقرات"33" و "36".

50- تُعد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل "مضادة للتخفيض"كلما كان مبلغ توزيع الربح المعلن لها أو المتراكم عنها فى الفترةالجارية لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل يتجاوز "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح". وبالمثل – يعد الدين القابل للتحويل "مضاد للتخفيض" كلما كانت فائدته (مخصوماً منها الضريبة والتغيرات الأخرى فى الدخل أو المصروف) لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل تتعدى "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح".

51- قد يؤثر الاسترداد أو التحويل التحفيزى للأسهم الممتازة القابلة للتحويل فقط على جزء من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والتى كانت قائمة من قبل. وفى مثل تلك الحالات فإن الزيادة فى المقابل المشار إليها فى الفقرة رقم "17"تُنسب إلى الأسهم المستردة أو المحولة بغرض تحديد ما إذا كانت الأسهم الممتازة القائمة المتبقية هى أسهم "مؤدية للتخفيض". وتؤخذ الأسهم المستردة أو المحولة فى الاعتبار بمعزل عن الأسهم التى لا تُسترد أو تُحول.

الأسهم المشروطة القابلة للإصدار Contingently issuable shares

52- كما هو الحال عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فإن الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار تُعامل كأسهم قائمة وتدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عندما تتحقق شروط إصدارها (أى إذا تمت الأحداث). وتدرج الأسهم المشروطة القابلة للإصدار من بداية الفترة

(أو من تاريخ اتفاقية الأسهم المشروطة لو كان لاحقاً لبداية الفترة). وإذا لم تتحقق الشروط فإن عدد الأسهم المشروطة القابلة للإصدار التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم التى كان سيتم إصدارها لو كانت نهاية الفترة هى نهاية الفترة الشرطية. ولا يُسمح بتعديل أرقام المقارنة عندما تنتهى الفترة الشرطية دون أن تستوف الشروط.

53- إذا كان شرط إصدار الأسهم هو تحقيق مستوى معين من الأرباح فى فترة معينة أو المحافظة عليه وتم تحقيق ذلك المستوى فى نهاية الفترة المعروضة ولكن كان يجب الحفاظ عليه لفترة إضافية تتعدى الفترة المعروضة ، عندئذٍ تعامل الأسهم العادية الإضافية باعتبارها قائمة وذلك عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كان تأثيرها مُخفِضاً. وفى هذه الحالة فإن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"يعتمد على عدد الأسهم العادية التى كان من شأنها أن تصدر لو كان مستوى العوائد فى نهاية الفترة المعروضة هو ما قد تحقق فى نهاية الفترة المشروطة. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهى الفترة المشروطة نظراً لأن العوائد قد تتغير فى أى فترة مستقبلية نتيجة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

54- قد يعتمد عدد الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدارعلى السعر السوقى للأسهم العادية فى المستقبل، وفى هذه الحالة فإذا كان التأثير مخفضاً فإن حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"يعتمد على عدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تصدر لو كان السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المالية هو ما قد وصل إليه السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المشروطة.

وإذا ما اعتمد الشرط على متوسط الأسعار السوقية للسهم على مدى فترة زمنية تتعدى نهاية الفترة المعروضة عندئذٍ يستخدم متوسط الأسعار السوقية للفترة المنقضية فى الحساب. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة

القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهى الفترة المشروطة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

55- وقد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على تحقق عوائد مستقبلية وأسعار مستقبلية للأسهم العادية. وفى مثلتلك الحالات فإن عدد الأسهم العادية التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" سيعتمد على كلا الشرطين (أى الأرباح حتى نهاية الفترة الجارية والسعر السوقى الجارى للسهم فى نهاية تلك الفترة المالية). ولا تؤخذ "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى الاعتبار عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"إلا إذا تحقق هذين الشرطين معاً.

56- فى حالاتٍ أخرى قد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على شرطٍ آخر بخلاف الأرباح أوأسعار السوق(مثل: افتتاح عدد معين من منافذ بيع بالتجزئة). وفى مثل تلك الحالات – وعلى افتراض أن يبقى الموقف الجارى للشرط دون تغيير حتى نهاية الفترة المشروطة – فعندئذٍ يتم حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"بأن تدرج عدد "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" على أساس مدى تحقق ذلك الشرط فى نهاية الفترة المالية الجارية.

57- بالنسبة إلى "الأسهم العادية المحتملة المشروطة القابلة للإصدار"- بخلاف تلك المغطاة باتفاقية إصدار أسهم مشروطة مثل "الأدوات القابلة للتحويل المشروطة الإصدار" – فإنها تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" كما يلى:

() تحدد المنشأة ما إذا كان بإمكانها أن تفترض أن الأسهم العادية المحتملة سيتم إصدارها على أساس الشروط المُحدَدَة لإصدارها وفقاً لأحكام الأسهم العادية المشروطة الواردة فى الفقرتين "52" إلى "56"

و(ب) إذا ما كان يتعين إدراج تلك الأسهم المحتملة ضمن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فإن المنشأة تقوم بتحديد تأثيرها على حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك إما باتباع الأحكام

الخاصة بالخيارات والحقوق الوارد ذكرها فى الفقرات من "45" إلى "48"أو الأحكام الخاصة بالأدوات القابلة للتحويل الوارد ذكرها بالفقرات من "49" إلى "51"أو الأحكام الخاصة بالعقود التى يمكن تسويتها فى صورة أسهم عادية أو نقداً والوارد ذكرها بالفقرات من "58" إلى "61" أو وفقاً لأى أحكام أخرى حسبما يكون ذلك ملائماً.

ومع ذلك فلأغراض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يراعى ألا يفترض ممارسة أو تحويل مثل تلك الأسهم المحتملة المشروطة إلا بعد أن يفترض ممارسة أو تحويل ما قد يكون قائماً من أسهم عادية محتملة مماثلة لها والغير معلق إصدارها على تحقق شروط معينة.

العقود التى قد يتم تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً

58- إذا ما أبرمت منشاة عقداً يمكن تسويته إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيارالمنشاة، فعلى المنشاة أن تفترض أن العقد سيتم تسويته بإصدار أسهم عادية وأن تدرج الأسهم العادية المحتملة الناتجة من هذا الافتراض فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا ما كان تاثير تلك الأسهم "مؤدياً للتخفيض".

59- عندما يُعرضْ مثل ذلك العقد - للأغراض المحاسبية - كأصل أو التزام أو عندما يكون له مكونين أحدهما يمثل أداة حقوق ملكية والآخر التزام، فعلى المنشاة أن تقوم بتعديل البسط (فى المعادلة) بأية تغيرات فى الأرباح أو الخسائر من تلك التى كان يمكن لها أن تنشأ خلال الفترة لو كان ذلك العقد قد بُوبَ بالكامل كأداة حقوق ملكية. ويعد ذلك التعديل مماثلاً للتعديلات المطلوبة بالفقرة "33".

60- أما بالنسبة للعقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيار حامل الأداة، فعلى المنشاة أن تختار التسوية المؤدية للتخفيض ذات الأثر الأكبر من بين التسوية النقدية أو التسوية بأسهم وذلك عند حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

61- ومن أمثلة العقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً- أداة الدين التى تعطى للمنشأة فى تاريخ استحقاقها حقاً غير مشروط فى تسوية أصل الدين إما نقداً أو مقابل أسهم المنشأة ذاتها. ومن الأمثلة الأخرى على مثل تلك العقود - خيار البيع المُتعهَدْ به "خيار مُحررْ من قبل المنشأة" والذى يعطى لحامله الخيار فى تسويته إما بأسهم عادية أو نقداً.

خيارات مشتراة Purchased Options

62- لا تدخل عقوداً مثل خيارات البيع المشتراة وخيارات الشراء المشتراة (أى عقود الخيارات التى تحتفظ بها المنشأة على أسهمها العادية) فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك لأن أخذها فى الاعتبار من شانه أن يكون له أثر "مضاد للتخفيض"[6]. وبصفةٍ عامة فإن خيار البيع ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أعلى من سعر السوق فى حين أن خيار الشراء ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أقل من سعر السوق.

خيارات البيع المحررة Written Put Options

63- تؤخذ فى الاعتبار عند حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كانتذات تاثير "مؤدى للتخفيض"، العقود التىتتطلب منالمنشأة إعادة شراء أسهمها مثل "خيارات البيع المحررة التى تتعهد المنشأة بموجبها بشراء أسهمها إذا ما طلب حامل الأسهم بيعها "أو "عقود الشراء المستقبلية لأسهم المنشاة ذاتها"

فإذا كانت تلك العقود قابلة للممارسة خلال الفترة أو كما يطلق عليها " in the money" (أى عندما يكون سعر الممارسة أو التسوية المنصوص

---

(6) ويرجع السبب فى ذلك إلى ما قد يحدث من نقص فى عدد الأسهم العادية المصدرة للمنشاة إذا ما قررت المنشاة ممارسة ما لديها من عقود خيارات مشتراة سواء أكانت "خيارات بيع" أو "خيارات شراء" حيث سيترتب على ممارسة المنشاة ببيع أسهمها لنفسها أو شراء أسهمها من نفسها – وبالتالى ففى كلتا الحالتين سيقل عدد الأسهم فى بسط المعادلة بينما ستظل الأرباح على حالها مما يترتب عليه نشاة أثر "مضاد للتخفيض" من ممارسة المنشاة لتلك الخيارات.

عليه بتلك العقود أعلى من متوسط سعر السوق للسهم العادى عن تلك الفترة) يتم حساب التأثير المحتمل المؤدى للتخفيض فى"نصيب السهم فى الأرباح" كما يلى:

(أ) يُفترضْ أن المنشأة ستقوم فى بداية الفترة بإصدار عدداً من الأسهم العادية كافياً لجمع المقابل المنصوص عليه فى التعاقد (ويحسب ذلك العدد وفقاً لمتوسط السعر السوقى للسهم العادى خلال الفترة).

و(ب) يُفترضْ أن مقابل إصدار الأسهم المشار إليه فى الفقرة "63أ" سيتم استخدامه فى الوفاء بشروط التعاقد (أى فى إعادة شراء الأسهم العادية بالعدد المقرر الحصول عليه وفقاً للعقد).

و(ج) تدرج الزيادة فى الأسهم العادية (أى الفرق بين عدد الأسهم العادية المفترض إصدارها وفقاً للفقرة"63أ" وعدد الأسهم العادية المقرر الحصول عليها وفقاً للفقرة "63ب") بالمعادلة المستخدمة فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

التعديلات بأثرٍ رجعى لأرقام المقارنة المعروضة

64- إذا زاد عدد الأسهم القائمة سواءً العادية منها أو المحتملة نتيجة للرسملة (أى على سبيل المثال نتيجة تحويل أرباح محتجزة أو احتياطيات إلى رأس مال مصدر) أو بسبب إصدار أسهم مجانية أو بسبب تجزئة أسهم ،أو إذا نقص عددها نتيجة للتجزئة العكسية للأسهم"دمج الأسهم"- فينبغى تعديل كل من "النصيب الأساسى"و"النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح عن كل الفترات المالية المعروضة وذلك بأثر رجعى. وإذا حدثت هذه التغيرات بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ولكن قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار فينبغى أن تُبنى المعادلات المستخدمة فىحساب وعرض "نصيب السهم فى الأرباح" فى تلك القوائم المالية وغيرها من القوائم المالية المعروضة (أى أرقام المقارنة المعروضة) على أساس العدد الجديد للأسهم. ويتعين الإفصاح عن حقيقة أن المعادلات المستخدمة تعكس مثل تلك التغيرات فى عدد الأسهم.

بالإضافة إلى ما سبق ينبغى تعديل كل من"النصيب الأساسى" و"النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح لكل الفترات المعروضة وذلك بـ "الآثار الناتجة عن الأخطاء" و"التسويات المترتبة على التغييرات فى السياسات المحاسبية" والتى تتم المحاسبة عنهما بأثر رجعى.

65- لا تقوم المنشأة بتعديل"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" لأى فترةٍ سابقة معروضة بأثر التغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى معادلات حساب "نصيب السهم فى الأرباح"أو تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية[7].

العرض

66- على المنشأة أن تعرض فى قائمة الدخل "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" لكل من "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة والمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأةالأم" و"الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم" عن الفترة المالية وذلك لكل فئةٍ من فئات الأسهم العادية التى لها حق مختلف فى المشاركة فى أرباح الفترة. وعلى المنشأة أن تعرض "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح"بنفس القدر من الأهمية عن كافة الفترات المعروضة.

67- يُعرض"نصيب السهم فى الأرباح" لكل فترة تعرض عنها قائمة دخل. وإذا ما شهدت فترة واحدة على الأقل نشأة "نصيب مخفض للسهم فى الأرباح" فيجب أن يتم احتسابه لكل الفترات المعروضة حتى ولو تساو مع "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح". وإذا تساوى "نصيب السهم الأساسى فى الأرباح" مع "نصيب السهم المخفض فى الأرباح" فمن الممكن أن يتحقق

---

(7) عنى ذلك أنه لا حاجة للمنشأة لأن تعيد عرض "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" الذى يظهر ضمن أرقام المقارنة للفترة الجارية والذى سبق لها أن أفصحت عنه خلال الفترات المالية السابقة المعروضة إذا شهدت الفترة المالية الجارية تغيرات على الافتراضات التى سبق للمنشأة استخدامها فىحساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" خلال تلك الفترات السابقة أو إذا تم تحويل الأسهم العادية المحتملة التى كانت قائمة فى نهاية الفترات السابقة المعروضة إلى أسهم عادية خلال الفترة الجارية.

العرض المزدوج لهذين المؤشرين وذلك فى سطر واحد فى قائمة الدخل المشار إليها بالفقرة "67أ" أدناه[8].

67-أ تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وفقاً لمتطلبات الفقرتين "66" و "67" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "10أ" من معيار المحاسبة المصرى رقم (1).

68- فى حالة وجود عمليات غير مستمرة لمنشأة فعلى المنشأة أن تفصح عن مبالغ النصيب الأساسى والمخفض للسهم من الارباح للعمليات غير المستمرة إما فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

68-أ- تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح للعمليات غير المستمرة وفقاً لمتطلبات الفقرة "68" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "81" من معيار المحاسبة المصرى رقم (1) أو فى الإيضاحات المتممة.

69- على المنشأة أنتعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" حتى لو كانت المبالغ المعروضة سالبة (أى عندما يوجد نصيب للسهم فى الخسائر).

الإفصاح

70- على المنشأة أن تفصح عما يلى:

(أ) المبالغ المستخدمة كبسط فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية التى تربط تلك المبالغ بأرباح أو خسائر الفترة المنسوبة للمنشأة الأم على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات المالية التى تؤثر على نصيب السهم فى الأرباح[9].

(8) بأن يكون المسمى المستخدم للإفصاح عن هذين المؤشرين فى ذلك السطر هو - على سبيل المثال - "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح

(9) أىمدى تأثر "نصيب السهم فى الأرباح" من كل نوع من تلك الأدوات على حده.

و(ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية بين تلك المقامات وبعضها البعض على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات التى تؤثر على نصيب السهم فى الأرباح.

و(ج) أى أدوات (بما فى ذلك الأسهم المشروطة القابلة للإصدار) التى من المحتمل أن تؤدى إلى تخفيض "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى المستقبل وعلى الرغم من ذلك لم تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" بسبب كونها مضادة للتخفيض فى الفترة (الفترات) المعروضة.

و(د) شرح لما يحدث من معاملات على الأسهم العادية أو معاملات على الأسهم العادية المحتملة (بخلاف تلك المعاملات التى يتم المحاسبة عليها وفقاً للفقرة "64") بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية والتى كانت ستؤثر تأثيراً جوهرياً على عدد الأسهم العادية أو عدد الأسهم العادية المحتملة القائمة فى نهاية الفترة لو كانت تلك المعاملات قد حدثت قبل تاريخ انتهاءالفترة المالية.

71- ومن أمثلة المعاملات الواردة فى الفقرة "70د"ما يلى:

(أ) إصدار أسهم بمقابل نقدى.

و(ب) إصدار أسهم عندما يستخدم مقابل إصدارها فى سداد دين أو سداد أسهم ممتازة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية.

و(ج) استرداد أسهم عادية قائمة.

و(د) تحويل أو ممارسة أسهم عادية محتملة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية إلى أسهم عادية.

و(هـ) إصدار خيارات أو ضمانات حقوق أو أدوات قابلة للتحويل.

و(و) تحقق شروط من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم مشروطة قابلة للإصدار.

ولا يتم تعديل مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح" بأثر تلك المعاملات التى تحدث بعد نهاية الفترة المالية نظراً لأن تلك الأنواع من المعاملات لا تؤثر على مبلغ رأس المال المستخدم فى توليد أرباح أو خسائر الفترة.

72- قد تشتمل الأدوات المالية والعقود الأخرى المولدة لأسهم عادية محتملة على شروط وأحكام تؤثر على قياس النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح. وقد تحدد تلك الشروط والأحكام ما إذا كانت أى من الأسهم العادية المحتملة هى أسهم مؤدية للتخفيض - وإذا كانت كذلك فإنها تحدد تأثير تلك الأسهم المؤدية للتخفيض على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وأية تعديلات مترتبة عنها على مبالغ الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية. ويشجع هذا المعيار الإفصاح عن شروط وأحكام تلك الأدوات المالية والعقود الأخرى ما لم يكن ذلك الإفصاح مطلوباً وفقاً لمعايير أخرى من معايير المحاسبة المصرية (راجع معيار المحاسبة المصرىرقم (40) "الأدوات المالية: الإفصاح").

73- إذا قامت منشأة - بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح- بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات التى تظهر بقائمة منفصلة للدخل بخلاف ما يقتضيه هذا المعيار، فينبغى أن يتم احتساب تلك المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد وفقاً لهذا المعيار. وينبغى الإفصاح عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم من المبالغ المتعلقة بذلك المُكون بنفس القدر من الأهمية وعرضها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وعلى المنشأة أن توضح الأساس الذى تحدد (تحددت) بناء عليه قيمة (قيم) البسط وما إذا كانت مبالغ نصيب السهم معروضة قبل أو بعد خصم الضريبة. وإذا استُخدم أحد المكونات الذى

لا يظهر كبند مستقل فى قائمة الدخل تلك فينبغى على المنشأة أن تعرض تسوية بين المكون المستخدم وبند معروض فى قائمة الدخل المنفصلة المشار إليها فى الفقرة "73أ" أدناه.

73أ- تنطبق الفقرة "73" على المنشأة التى تقوم- بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح- بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات الذى يظهر بقائمة الدخل.

الفصل العاشر

مفاهيم وأنواع المشتقات
كمقدمة لدراسة
معايير المحاسبة للأدوات المالية

محتويات هذا الفصل :

- المفاهيم الأساسية للمشتقات المالية .
- أنواع المشتقات المالية .
- عقود الخيارات.
- العقود المستقبلية والعقود الآجلة.
- عقود المبادلات (المقايضات).
- مفاهيم وقواعد وأمثلة .

المفاهيم الاساسية للمشتقات المالية

تمهيد ومفاهيم أساسية

مقدمة عن مفهوم المشتقات :

المشتقات Derivatives هى عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أى الأصول التى تمثل موضوع العقد Underlying Asset) والأصول التى تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية .. الخ . وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد ومن أهم المشتقات :

- عقود الاختيارات Options .
- العقود المستقبلية Futures Contracts .
- عقود المبادلات Swaps .
- أدوات مالية أخرى Other Instruments .

ولتفهم كيف تعمل المشتقات ، أفترض أنك اشتريت عقد اختيار يتيح لك شراء سهم معين فى المستقبل وبسعر يحدد الآن (ربما يختلف عن السعر الحالى) فإذا ارتفع سعر السهم السوقى الموجود فى العقد الذى اشتريته ، فإن قيمة العقد الذى معك سوف تزيد أيضاً لأنها تشتق أو تعتمد على قيمة الأصل محل العقد ، وبالطبع إذا هبطت أسعار السهم السوقية إلى أدنى من السعر المحدد فى العقد للتنفيذ ، فإن قيمة عقدك تنتهى وتصبح عديمة القيمة.

ولكى تدخل فى عقد اختيار شراء أو أى مشتقة أخرى ، فإن الطرف الثانى المقابل لك يجب ان يكون راغباً فى أن يبيع لك ، ولذلك فإن توقعات أطراف العقود المشتقة تكون دائماً عكسية .

ولتقريب فكرة المشتقات الى الذهن ، فإننا نفترض أنك تملك منزلاً وترغب فى بيعه ، وسعر المنزل السوقى هو 75000 جنيه ، ويوجد شخص يرغب فى شراء المنزل ولكنه لا يملك النقدية الكافية لسداد قيمة المنزل ، ولذلك تقدم إليك هذا الشخص بعرض يتلخص فى أنه سوف يدفع لك فوراً مبلغ 2000 جنيه مقابل أن تعطيه الحق فى شراء المنزل بنفس السعر أى 75000 جنيه وذلك لمدة ستين يوماً وبفرض أنك وافقت على هذا الاتفاق ، لذلك فإنك سوف تعطى المشترى الحق فى أن يختار بين شراء المنزل بهذا السعر أو عدم الشراء ، ومقابل ذلك تحصل على مبلغ 2000 جنيه السابق الاشارة اليها ، ولاحظ أنك بمجرد التعاقد فلن تستطيع بيع المنزل لاى شخص آخر لمدة ستين يوماً ، وإذا لم يختار المشترى تنفيذ شراء المنزل حتى نهاية هذه المدة فإنه يكون من حقك بعدها بيع المنزل.

فإذا ارتفعت أسعار العقارات خلال المدة المحددة وأصبح السعر السوقى للمنزل فرضاً 80000 فإن المشترى سوف يختار بديل التنفيذ لأنه يشترى منزل بمبلغ محدد فى العقد وهو 75000 جنيه فى حين أن قيمته السوقية 80000 جنيه ويحقق مكسب من وراء ذلك قدره 5000 جنيه وإذا طرحنا منه المبلغ المدفوع بداية وقدره 2000 فإن الربح الصافى سوف يكون 3000 جنيه ، ولكن إذا وجد المشترى خلال الفترة الحدد منزل أفضل أو مماثل بسعر منخفض وليكن 72000 فإنه لن يشترى منزلك وفى هذه الحالة يخسر المشترى مبلغ 2000 جنيه الذين دفعهم بداية وتكسبهم أنت ويمكنك بعد انتهاء المهلة المحددة أن تبحث عن شخص آخر ليشترى منزلك.

ولاحظ أيضاً أنه بقيامك بيع عقد اختيار لشراء منزلك لمدة 60 يوماً فإنك تفقد فرصة بيع المنزل لمدة 60 يوماً وإذا لم يمارس المشترى حق الاختيار فإنك سوف تبحث عن فرصة أخرى لبيع المنزل لشخص آخر .

وهكذا فإن مفهوم المشتقات يتلخص فيمايلى :

أ - هى عقود .

ب - تتم تسويتها فى تاريخ مستقبلى .

جـ - لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئى صغير مقارنة بقيمة العقود.

د - تعتمد قيمتها (أى المكاسب أو الخسائر) على الأصل المعنى أى الأصل موضوع العقد (أى تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد ولذلك سميت بالمشتقات) .

ويتضمن العقد :

أ - تحديد سعر معين للتنفيذ فى المستقبل .

ب - تحديد الكمية التى يطبق عليها السعر .

جـ - تحديد الزمن الذى يسرى فيه العقد .

د - تحديد الشئ محل العقد والذى قد يكون :

- سعر فائدة محدد .
- سعر ورقة مالية .
- سعر سلعة .
- سعر صرف أجنبى .
- مؤشر أسعار .
- تقييم أو مؤشر ائتمانى .
- تغيرات مماثلة .

المتعاملون فى عقود المشتقات

1 - **المتحوطون** : Hedgers

يهتم المتحوطون بتخفيض المخاطرة التى يتعرضون لها ، والمشتقات تسمح لهم بتحسين درجة التأكد ولكنها لا تضمن تحسين النتائج .

2 - **المضاربون** : Speculators

ويراهنون على تحركات الأسعار المستقبلية ، لذلك يستخدمون المشتقات لمحاولة تحقيق كسب .

3 - **المراجحون** : Arbitrageurs

ويدخلون عندما يكون هناك فرق لأصل معين بين سوقين أو أكثر وذلك بالشراء من السوق منخفض السعر والبيع فى نفس الوقت فى السوق مرتفع السعر وبالتالى يحققون ربح عديم المخاطرة .

الأنواع الرئيسية لعقود المشتقات

- عقود الاختيار Options
- العقود المستقبلية Futures Contracts
- العقورد الآجلة Forwars Contracts
- عقود المبادلات Swaps

<u>وسوف نتناول هذه العقود بالتفصيل فى الفصول التالية :</u>

- مخاطر التعامل فى المشتقات .
  - مخاطر الائتمان .
  - مخاطر التمويل .
  - المخاطر التشغيلية .
  - المخاطر القانونية .
  - مخاطر أسعارالصرف .
  - مخاطر أسعار الفائدة .
  - مخاطر السوق .

أنواع المشتقات المالية Derivatives

المشتق أو الورقة المالية المشتقة هى أداة مالية تعتمد قيمتها على قيم متغيرات أخرى أصلية ، وفى السنوات الأخيرة اكتسبت الأوراق المالية المشتقة أهمية متزايدة فى مجال التمويل ، ويتم الآن تداول عمليات التسليم الآجل Futures وخيارات البيع / الشراء الآجل Options بنشاط فى كثير من البورصات ، ويتم تداول العقود الآجلة Forward والمبادلات Swaps ، وأنواع أخرى مختلفة كثيرة لخيارات الشراء / البيع الآجل والتى يتم التداول عليها بانتظام خارج البورصات بواسطة مؤسسات مالية وعملائها فيما يطلق عليه " السوق غير النظامية أو غير الرسمية للأوراق المالية " . وتشكل الأوراق المالية المشتقة الأخرى والأكثر تخصصاً جزءاً من إصدار سندات أو أسهم .

وتعرف المشتقات أيضاً بأنها " مطالبات محتملة " أى "Contingent Claims" ويستخدم هذان المصطلحان كبديل لبعضهما البعض وفى كثير جداً من الأحيان تكون المتغيرات التى ترتكز عليها الأوراق المالية المشتقة هى أسعار الأوراق المالية المتداولة ، فخيار شراء / بيع الأسهم Option هو مشتق تعتمد قيمته على سعر السهم ، ومع ذلك فإن المشتقة يمكن أن تعتمد قيمتها على أى متغير تقريباً من أسعار الخنازير إلى كمية الثلوج المتساقطة على منتجع تزلج معين .

<u>ويهدف هذا الجزء إلى تحقيق ثلاثة أهداف على النحو التالى :</u>

الأول : دراسة خصائص المشتقات الشائعة الاستخدام فى الواقع العملى .

الثانى : تقديم إطار نظرى يمكن فى إطاره تفسير كيفية تقييم المشتقات واستخدامها فى الحماية ضد المخاطر .

الثالث : توضيح المعالجة المحاسبية للأدوات المالية (الاعتراف ، القياس، الافصاح) .

وهذا الفصل يعمل على تقديم نظرة عامة على العقود الآجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية Futures Contracts وعقود الاختيارات Options .

وفى الفصول التالية سوف نناقش هذه الأدوات وأسلوب تداولها بمزيد من التفاصيل .

أولا : العقود الآجلة : Forward Contracts

العقود الآجلة هى مشتقة بسيطة أى أنها :

" اتفاق على شراء أو بيع أصل فى وقت مستقبلى معين مقابل سعر معين "

ويكون العقد عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المنشآت ، ولا يتم تداوله فى البورصات عادة .

ويتخذ أحد الطرفين فى العقد الآجل مركزاً طويلاً ويوافق على شراء الأصل محل العقد فى تاريخ مستقبلى محدد مقابل سعر محدد تم الاتفاق عليه أما الطرف الثانى فيتخذ مركزاً قصيراً ويوافق على بيع الأصل فى نفس التاريخ مقابل نفس السعر ، وسوف يشار للسعر المحدد فى العقد الآجل باسم سعر التسليم Delivery Price ووقت الدخول فى العقد يتم اختيار سعر التسليم بحيث تكون قيمة العقد الآجل صفر بالنسبة للطرفين ، ويعنى ذلك أن اتخاذ مركز قصير أو طويل لا يكلف شيئاً .

وتتم تسوية العقد الآجل عند استحقاقه حي يقوم حائز المركز القصير (البائع) بتسليم الأصل إلى حائز المركز الطويل مقابل مبلغ نقدى مساوى لسعر التسليم ، ومن المتغيرات الرئيسية التى تقرر قيمة أى عقد أجل فى وقت ما السعر السوقى للأصل .

وكما ذكرنا من قبل تكون قيمة العقد الآجل صفراً عند الدخول فيه فى بادىء الأمر، وفيما بعد يمكن أن تكون قيمة موجبة أو سالبة حسب التحركات فى

سعر الاصل ، على سبيل المثال : إذا ارتفع سعر الأصل بشكل حاد بعد ابرام العقد تصبح قيمة المركز الطويل فى العقد الآجل موجبة وقيمة المركز القصير سالبة .

السعر الآجل : Forward price

يعرف السعر الآجل لعقد ما بأنه سعر التسليم الذى يجعل قيمة ذلك العقد صفراً ويستتبع ذلك أن السعر الآجل وسعر التسليم يكونان متساويان وقت الدخول فى العقد ، ومع مرور الوقت يصبح السعر الآجل معرضاً للتغيير على حين يظل سعر التسليم كما هو بالطبع ، ولذلك فإن الاثنين غير متساويين – إلا بالحظ والمصادفة – فى أى وقت لاحق لبدء العقد ، وبصفة عامة يتفاوت السعر الآجل فى أى وقت معين مع تفاوت مدة استحقاق العقد موضوع البحث ، فعلى سبيل المثال :

السعر الآجل لعقد شراء أو بيع خلال ثلاثة شهور يختلف عن ذلك الخاص بعقد شراء أو بيع خلال ستة شهور .

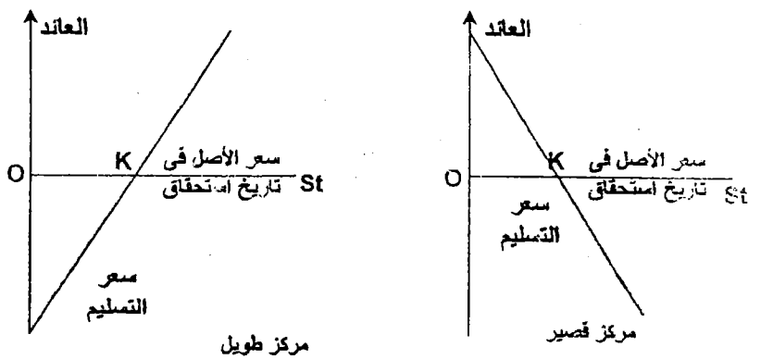
وتدخل المؤسسات فى عقود آجلة مدرجة فى البورصات الأجنبية فى المعتاد ، ويعرض الجدول 1-1 عروض أسعار صرف الجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى فى 8 مايو1995 ، ويشير عرض الأسعار الأول أنه – مع تجاهل العمولات وتكاليف المعاملات الأخرى – يمكن شراء الجنيه الاسترلينى أو بيعه فى السوق الفورية (أى مقابل تسليم فورى) بسعر 1.6080 دولار للجنيه الواحد .

أما العرض السعرى الثانى فيشير إلى أن السعر الآجل (أو سعر الصرف الآجل) لعقد شراء أو بيع الجنيه الاسترلينى فى 30 يوماً هو 1.6076 دولار للجنيه الواحد ، أما سعر الصرف الثالث فيشير إلى أن السعر الآجل لعقد شراء أو بيع الاسترلينى فى 90 يوماً هو 1.6056 دولار للجنيه الواحد ... وهلم جرا .

◄ جدول (1-1) :

عروض أسعار الصرف الفورية الآجلة للجنيه الاسترلسنى فى مايو 1995:

فورى spot	1.6080
30 يوماً آجل	1.6076
90 يوماً آجل	1.6056
180 يوماً آجل	1.6018



سعر التسليم – k

سعر الأصل فى تاريخ الاستحقاق = st

♦ **العوائد (المردودات) المستمدة من العقود الآجلة**

افترض أن مستثمراً دخل فى عقد آجل طويل فى 8 مايو 1995 لشراء مليون جنيه استرلينى فى 90 يوماً بسعر صرف قدره 1.6065 .

إن هذا العقد سوف يلزم المستثمر بشراء مليون جنيه استرلينى نظير 1605600 دولار ، فإذا ارتفع سعر الصرف الفورى إلى 1.6500 – مثلاً – فى نهاية الـ 90 يوماً سوف يكسب المستثمر 44400 دولار أمريكى وهى ناتج :

(1650000 – 1605600) =

وذلك لأن الجنيهات الاسترلينية يمكن أن تباع بـ 1650000 دولار فور شرائها ، وبالمثل إذا هبط الصرف الفورى إلى 1.55 فى نهاية الـ 90 يوماً ، فإن المستثمر سوف يخسر 55600 دولار لأن العقد الآجل سوف يؤدى بالمستثمر إلى دفع مبلغ يزيد عن السعر السوقى للإسترلينى بمقدار 55600 دولار أمريكى .

وبوجه عام ، يكون العائد المتولد من الكركز الطويل فى عقد آجل لوحدة واحدة من أصل ما هو :

St - K

حيث :

K هى سعر التسليم وst السعر الفورى للأصل عند موعد استحقاق العقد ، ويعود ذلك إلى أن حائز العقد ملزم بشراء أصل قيمته st مقابل k وبالمثل فإن العائد المتولد للمركز القصير فى عقد آجل لوحدة واحدة من أصل ما يكون :

K - St

وهذه العوائد يمكن أن تكون سالبة أو موجبة ، ويتضح فى الشكل 1- 1 ، وحيث أن الدخول فى عقد آجل لا يكلف شيئاً يكون العائد هو مجموع المكسب أو الخسارة التى تعود على المستثمر من وراء العقد .

ثانياً : العقود المستقبلية : futures Contracts

على غرار العقد الآجل ، فإلإن العقود المستقبلية هى إتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما فى وقت معين فى المستقبل بسعر معين ، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية فى البورصات ، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد ، ونظراً لأن طرفى العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة ، فإن البورصة توفر آلية تعطى كلا من الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم .

وأكبر البورصات التى يتم تداول العقود المستقبلية فيها هى مجلس شيكاغو للتجارة (CBOT) وبورصة شيكاغو ميركانتايل (CME) وفى هذه البورصات وغيرها تشكل مجموعة عريضة جداً من السلع والأصول المالية والأصول الأخرى محلاً للعقود المختلفة .

وتشمل السلع أجزاء من لحوم الخنازير ، الماشية الحية، السكر ، الصوف، الأخشاب ، النحاس ، الالومنيوم ، الذهب ، القصدير ، أما الأصول المالية فتشمل مؤشرات الأسهم ، العملات ، أذون الخزانة ، وسندات الخزانة.

ومن أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية FutuersCobtracts والعقود الآجلة Cobtracts Forward أنه لا يتم تحديد موعد دقيق بالضبط للتسليم فى العقود المستقبلية ، ويشار للعقد بشهر تسليم ، وتحدد البورصة الفترة أثناء الشهر التى يجب إجراء التسليم فيها ، وبالنسبة للسلع تكون مدة التسليم هى الشهر كله عادة ، ولحائز المركز القصير الحق فى اختيار الوقت الذى سيقوم فيه بالتسليم خلال فترة أو مدة التسليم ، ويتم عادة تداول عقود ذات شهور تسليم عديدة مختلفة فى وقت واحد ، وتحدد البورصة المقدار الذى سيسلم من الأصل بموجب عقد واحد ، وكيف سيتم تقديم عرض بسعر العمليات الآجلة وربما أيضاً حدود المبالغ التى يمكن لأسعار العمليات الآجلة أن تتحرك فى نطاقها ، فى أى يوم واحد ، وفى حالة سلعة ما تحدد البورصة أيضاً جودة المنتج ومكان التسليم ، تأمل على سبيل المثال :

حالة عقد مستقبليات بالقمح الجارى تداوله حالياً فى مجلس شيكاغو للتجارة، أن حجم العقد 5000 بوشيل ، وتوجد عقود متاحة بـ 5 شهور تسليم (مارس ، مايو، يوليو ، سبتمبر ، ديسمبر) حتى 18 شهراً فى المستقبل ، وتحدد البورصة درجات أو أصناف القمح التى يمكن أن تسلم وأماكن التسليم .

ويتم نشر أسعار العمليات المستقبلية بانتظام فى الصحف المالية فى الولايات المتحدة ، افترض أنه فى أول سبتمبر كان سعر عمليات ديسمبر الخاصة بالذهب 500

دولار ، وهذا هو السعر – مع استبعاد العمولات – الذى يمكن أن يوافق المستثمر على شراء أو بيع الذهب به مقابل تسليم ديسمبر ، ويتم تحديده فى البورصة بنفس الطريقة التى تحدد بها الأسعار الأخرى (أو وفقاً لقانون العرض والطلب) وإذا أراد عدد أكبر من المستثمرين إتخاذ مركز طويل وليس قصير يرتفع السعر أما إذا كان العكس صحيحاً يهبط السعر .

ثالثاً : عقود الاختيارات (الخيارات) : Optiobs

تم تداول عقود خيارات الشراء / البيع الآجل للأسهم أول مرة فى بورصة منظمة عام 1973، ومنذ ذلك الوقت حدث نمو كبير فى أسواق خيارات الشراء / البيع الآجل، ويتم تداول هذه الخيارات الآن فى بورصات كثيرة حول العالم ، ويتم تداول كميات كبيرة من خيارات الشراء / البيع الآجل فى الأسواق غير الرسمية بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الآخرى، وتشمل الأصول موضوع الخيارات كل من الأسهم، مؤشرات الاسهم العملات، أدوات الدين ، السلع ، والعقود المستقبلية .

وهناك نوعان أساسيان من خيارات الشراء / البيع الآجل ، فخيار الشراء الآجل Call Option يعطى حائزه الحق فى شراء الصك محل العقد فى تاريخ معين ومقابل سعر معين ، أما خيار البيع الآجل Put Option فيعطى حائزه الحق فى بيع الأصل محل العقد فى ميعاد معين ومقابل سعر معين ، ويعرف الثمن فى العقد بأسم سعر الممارسة ، أما التاريخ أو الموعد فى العقد فيعرف بأسم تاريخ انتهاء سريان العقد أو تاريخ الممارسة أو تاريخ الاستحقاق .

وعقود اختيارات الشراء / البيع الآجل الامريكية يمكن أن تمارس فى أى وقت حتى انتهاء الصلاحية ، أما عقود اختيارات الشراء / البيع الآجل الاوربية فيمكن أن تمارس فقط فى تاريخ إنتهاء الصلاحية ذاته، ومعظم الخيارات التى يتم تداولها فى البورصات تكون أمريكية ويسهل تحليل عقود الاختيارات الاوربية عن العقود الأمريكية .

ومما يجدر التأكيد عليه أن خيار الشراء / البيع الآجل يعطى حائزه الحق فى فعل شىء معين ولكن لا يتعين عليه بالضرورة أن يمارس هذا الحق ، وهذا هو الفارق الأساسى بين عقود الخيارات من ناحية والعقود الآجلة من ناحية أخرى ، حيث يكون الحائز ملزماً بشراء أو بيع الأصل موضوع العقد أو العمليات الآجلة ، لاحظ أيضاً أنه بينما لايكلف الدخول فى عقد آجل أو مستقبلى شيئاً فإنه توجد تكلفة للدخول فى عقد لخيارات الشراء / البيع الآجل وهى العلاوة .

- أمثلـــــة :

افترض أن هناك مستثمر يشترى 100 خيار شراء آجل أوربى فى أسهم IBM بسعر ممارسة 100 دولار ،افترض أيضاً أن سعر السهم الجارى 98 دولاراً، وأن تاريخ انتهاء صلاحية الحق يحل خلال شهرين وأن سعر الخيار 5 دولارات .

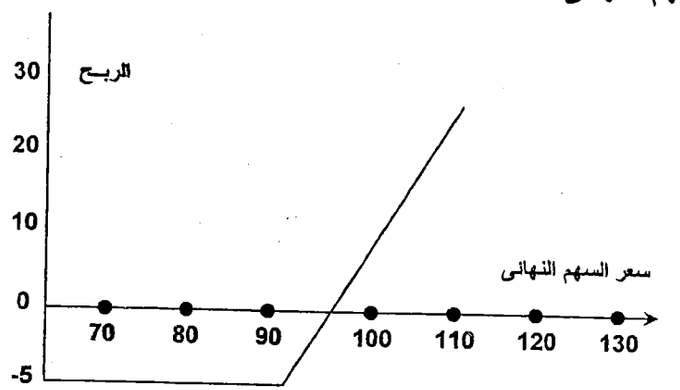
وحيث أن عقود الخيار أوربية ، لايستطيع المستثمر أن يمارسها إلا فى تاريخ إنتهاء الصلاحية نفسه ، فإذا كان سعر السهم فى هذا اليوم أقل من 100 دولار ، فسوف يختار مشترى العقد عدم تنفيذ الخيار أو الحق المتاح له (ويرجع ذلك إلى أنه لا توجد جدوى من الشراء فى هذه الحالة ، فكيف يشترى شخص سهم بـ 100 دولار سعر الممارسة ، فى حين أن قيمته السوقية التى يمكن الشراء بها أقل من 100 دولار) .

وفى مثل هذه الظروف يخسر المستثمر كامل مبلغ الاستثمار المبدئى أى العلاوة المدفوعة 5X100 أى 500 دولار ، أما إذا كان سعر السهم أكبر من 100 دولار فى تاريخ انتهاء الصلاحية ، فإن مشترى الخيار سوف يمارس حقه فى الشراء – أفترض مثلاً – أن سعر السهم 115 دولار ففى هذه الحالة فإن المستثمر (مشترى عقد الخيار) يستطيع أن يشترى 100 سهم بسعر 100 دولار السهم الواحد فى حين أنه يباع فى السوق بمبلغ 115 وإذا بيعت هذه السهم فوراً فإن المستثمر يحقق مكسب قدره 15 دولار فى السهم الواحد ، أو ما مجموعه 1500 دولار ، وذلك مع تجاهل تكاليف

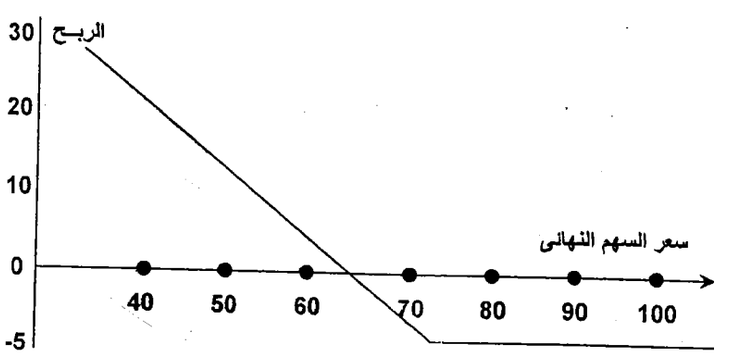
المعاملات ، وعندما يتم أخذ التكلفة المبدئية لعقد الاختيار فى الحسبان (أى 5 دولار لكل سهم ، يكون صافى ربح المستثمر 10 دولار للسهم الواحد أو 1000 دولار (ويتجاهل هذا الحساب القيمة الزمنية للنقود) ويوضح الشكل (2-1) كيف تختلف خسارة أو ربح المستثمر فى الخيار الواحد مع اختلاف سعر السهم النهائى ، لاحظ أنه فى بعض الحالات يمارس المستثمر خيار الشراء ومع ذلك يتكبد خسارة فى المجموع ولنأخذ الموقف الذى يكون فيه سعر السهم 103 دولار فى انتهاء الصلاحية ، وأن المستثمر سوف يمارس حقه فى الشراء ولكنه سوف يخسر 200 دولار إجمالاً وهى الفرق بين العلاوة التى دفعها وقدرها 500 دولار (5X 100 سهم) والمكسب المحقق من ممارسة خيار الشراء (3 X100 سهم) ، وهذا أفضل من عدم ممارسة الخيار لأنه سوف يخسر فى هذه الحالة مقدار العلاوة كله والبالغ 500 دولار وعلى حين أن مشترى خيار الشراء الآجل يأمل فى أن يرتفع سعر السهم ، فإن مشترى خيار البيع الآجل يأمل أن ينخفض السعر ، افترض مثلاً أن مستثمر ما يشترى 100 خيار بيع آجل أوربى فى أسهم شركة كوكا كولا بسعر ممارسة 70 دولاراً ، أفترض أيضاً أن سعر السهم الجارى هو 66 دولاراً وأن تاريخ انتهاء سريان الحق يحل خلال ثلاثة شهور وأن سعر عقد الخيار هو 7 دولارات ، ولان الحقوق أوربية ، فسوف تمارس فقط فى تاريخ انتهاء الصلاحية وإذا كان سعر السهم أعلى من 70 دولاراً فى ذلك اليوم فإن المستثمر أن يمارس الخيار ويخسر فى هذه الحالة مقدار العلاوة ، أما إذا كان سعر السهم منخفضاً فرضاً 50 دولاراً فى ذلك اليوم ، فى هذه الحالة فإن المستثمر يستطيع أن يشترى 100 سهم بسعر السهم الواحد 50 دولاراً ووفقاً لشروط عقد خيار البيع يستطيع أن يبيع نفس هذه الاسهم بسعر 70 دولاراً ليحقق بذلك مكسب قدره 20 دولار للسهم أى 2000 ربح كلى (أيضاً مع تجاهل تكلفة المعاملات) وعندما توضع التكلفة المبدئية لشراء عقد الخيار فى الحسبان يكون صافى ربح المستثمر هو 13 دولاراً فقط للسهم الواحد أو 1300 دولار للربح الكلى ، وبالطبع إذا كان سعر السهم النهائى أكثر من 70 دولاراً فإن صلاحية

خيار البيع الآجل تنتهى دون الاستفادة منه، ويخسر المستثمر 7 دولارات فى السم الواحد أو 700 دولار .

ويوضح شكل (3-1) كيف يختلف ربح أو خسارة المستثمر بإختلاف سعر السهم النهائى .



شكل (1_2) الربح من شراء حق شراء آجل أوربى لأسهم IBM
سعر الممارسة 100 دولار



شكل (1_3) ربح شراء خيار بيع آجل لأسهم كوكاكولا
سعر الخيار 7 دولار وسعر الممارسة 70 دولار

وكما ذكرنا من قبل فإن أغلبية خيارات بيع / شراء الأسهم الآجل أمريكية وليست أوربية ، ويعنى هذا أن المستثمرين المذكورين فى الأمثلة السابقة لا يتعين عليهم بالضرورة الانتظار حتى موعد إنتهاء الصلاحية لكى يمارسوا حقوق الاختيار ، وسوف نرى فى الفصل التالى أن هناك بعض الظروف التى يكون فيها من الأمثل ممارسة حقوق الاختيار فى العقود الأمريكية قبل تاريخ الاستحقاق (أى قبل التاريخ النهائى لسريان العقد) .

♦ **مراكز خيارات الشراء / البيع الآجل** Option Positions

يوجد جانبان لكل عقد اختيار (سواء اختيار شراء / أو بيع) ، فعلى أحد هذين الجانين يوجد المستثمر الذى يتخذ المركز الطويل (أى الذى اشترى حق الاختيار) ، وعلى الجانب الآخر يوجد المستثمر الذى اتخذ مركزاً قصيراً (أى الذى باع حق الاختيار) ، ويحصل بائع الخيار على نقد فوراً (العلاوات) ولكنه يتحمل التزامات محتملة فيما بعد ، وربحه أو خسارته عكس ربح أو خسارة مشترى حق الاختيار ، ويوضح الشكلان (5-1) ، (4 -1) التباين فى الربح والخسارة مع تباين سعر السهم النهائى بالنسبة لبائعى خيارات الشراء / البيع الآجل الواردين فى الاشكال (3-1) ، (2-1) .

♦ **العوائد أو المردودات :**

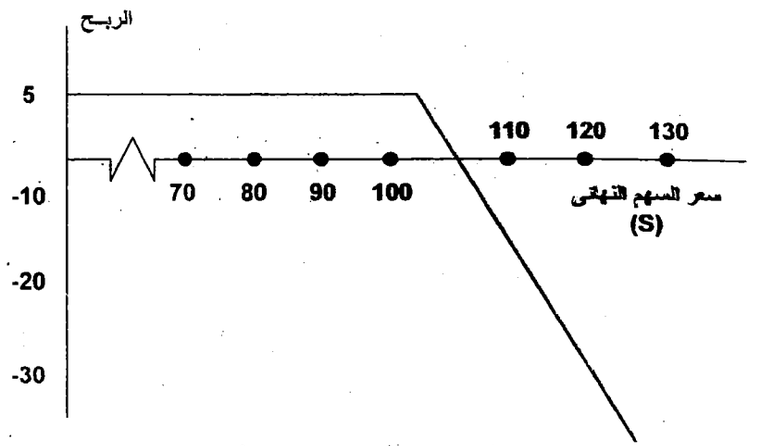
توجد أربعة مراكز خيارات أساسية ممكنة :

1 - مركز طويل فى خيار شراء أجل .

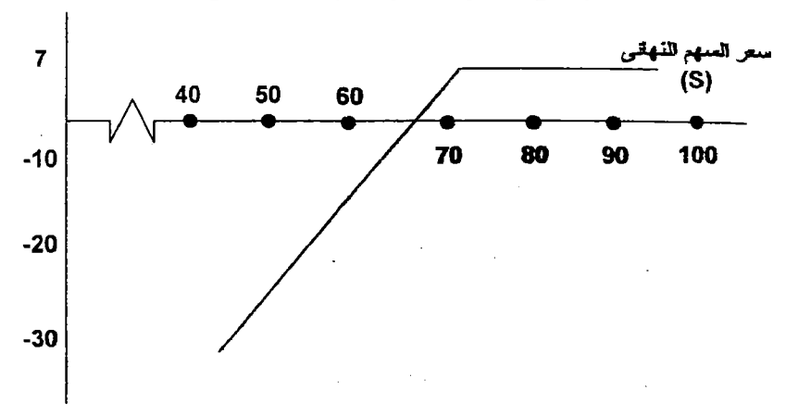
2 – مركز طويل فى خيار بيع أجل .

3 – مركز قصير فى خيار شراء أجل .

4 – مركز قصير فى خيار بيع أجل .



شكل (1.4) الربح من بيع خيار شراء آجل لأسهم IBM
سعر الخيار 5 دولار سعر الممارسة 100 دولار



شكل (1.5) الربح من بيع خيار بيع آجل لأسهم IBM
سعر الخيار 7 دولار سعر الممارسة 70 دولار

ويكون من المفيد فى أغلب الأحيان تمييز مراكز الخيارات الأوربية من حيث المردود العائد على المستثمر فى تاريخ الاستحقاق ، ولا يتم عندئذ إدراج التكلفة المبدئية للخيار (حق الاختيار) فى الحسبان .

إذا كانت X هى سعر الممارسة وST هى السعر النهائى للأصل محل حق الاختيار.

فإن المردود المتولد من مركز طويل فى خيار شراء أجل اوربى يكون :

$$Max (ST - X,0)$$

ويعكس هذا الأمر حقيقة أن حق الاختيار سوف يمارس إذا كان :

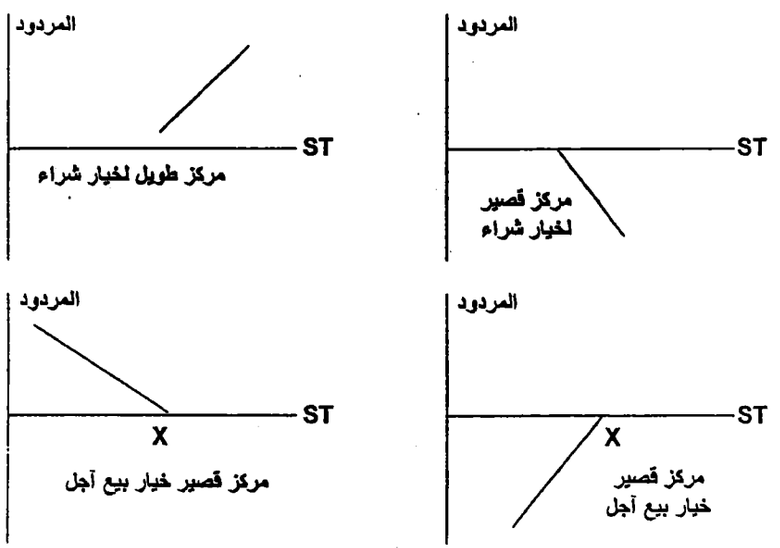
$$ST > x$$ ولن يمارس إذا كان $$x \leq ST$$

ويكون المردود العائد على حائز المركز القصير فى حق شراء أوربى

$$- max (ST - X,0)$$

أو

$$Min (X - ST,0)$$



شكل (1.6) مردودات وعوائد المراكز فى خيارات الشراء/البيع الآجل الأوربية
سعر الممارسة X ، سعر الأصل عند الاستحقاق ST

أما المردود العائد على حائز المركز الطويل فى خيار البيع الأوربى فيكون:

$$\max (X - ST, 0)$$

ويكون المردود العائد من المركز القصير فى خيار البيع الأوربى :

$$\min (ST - X, 0)$$

الأنواع الأخرى من المشتقات :

أن خيارات الشراء الآجل وخيارات البيع الآجل الموصوفة فى هذا الفصل يطلق عليها أحياناً " المشتقات المعيارية " Standard Derivatives أو " الفانيليا السادة " Plain Vanilla ، وفى الأعوام الأخيرة لجأت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتصميم مشتقات مبتكرة وغير معيارية لتلبية حاجات العملاء ، وفى بعض الأحيان تباع هذه بواسطة المؤسسات المالية مباشرة إلى عملائها من المؤسسات ، وفى أحوال كثيرة تضاف إلى إصدارات الأسهم أو السندات لجعل هذه عبارة عن محفظة تضم اثنين أو أكثر من عقود اختيار الشراء / أو البيع الآجل من نوع " الفانيليا السادة " ، أما البعض الآخر فيكون أكثر تعقيداً بكثير ، إن أمكانيات تصميم مشتقات جديدة غير معيارية ومثيرة للاهتمام تبدو غير محدودة .

ونقدم فيمايلى ثلاثة أمثلة لمشتقات تبدو فى ظاهرها معقدة ولكنها فى الحقيقة يمكن أن تحلل لمحفظة من خيارات البيع / الشراء الآجل من نوع "الفانيليا السادة" .

مثال : (1 – 1) إصدار سندات شركة ستاندراد أويل :

فى عام 1986 ، أصدرت شركة ستاندارد أويل بعض السندات التى لم يحصل حاملوها على فائدة ، وعند حلول موعد استحقاق السند ، وعدت الشركة بصرف مبلغ 1000 دولار زائد مبلغ اضافى يتحدد بناءاً على سعر البترول فى ذلك الوقت ، وكان المبلغ الاضافى يساوى حاصل ضرب 170 فى أى زيادة فى سعر البرميل عند الاستحقاق عن 25 دولاراً ، ومع ذلك فقد تحدد حد أقصى للمبلغ الاضافى المدفوع بما

يعادل 2550 دولار (وهو ما يعادل سعر 40 دولار للبرميل الواحد) . أى الزيادة 15 عن السعر المحدد وهو 25 مضروبة فى المعامل المحدد وهو 170 .

وقد وفرت هذه السندات لحاملها حصة أو مصلحة فى سلعة ذات أهمية جوهرية بالنسبة لمصير الشركة ، فإذا ارتفع سعر السلعة كانت الشركة فى مركز جيد يسمح لها بصرف المبلغ الاضافى لحملة السندات .

مثال : (2 – 1) ICON :

فى عام 1985 قام اتحاد المصرفيين الاحتكارى بتطوير ICONs(Index Currency Option Notes (ICONs) وهو عبارة عن سندات ينتلف بموجبها المبلغ المحصل بواسطة حامل السند تبعاً لسعر صرف العملات الأجنبية ، ونرمز لاثنين من أسعار الصرف وهما X1 وX2 و X1>X2 .

فإذا كان سعر الصرف فى تاريخ استحقاق أعلى من X1 يحصل حامل السند على كامل القيمة الأسمية ، أما إذا كان أقل من X2 فلا يحصل حامل السند على شئ، وإذا كان يقع بين X2 & X1 يتم الحصول على جزء من القيمة الأسمية الكاملة ، وكان أول إصدار من سندات ICON لحساب بنك اليابان للائتمان طويل الأجل ، ووفقاً لذلك الأمر ICON ، فإنه إذا كان سعر صرف الين اليابانى – الدولار الأمريكى أكبر من 169 ين للدولار الواحد عند تاريخ الأستحقاق (فى عام 1993) يحصل حامل السند على 1000 دولار .

أما إذا كان أقل من 169 ين للدولار الواحد ، يكون المبلغ الذى يحصل عليه حامل السند :

$$1000 - \max \{ 0,1000 (\frac{169}{S} - 1) \}$$

وعندما يكون سعر الصرف أقل من 84.5 لا يحصل حامل السند على شئ عند حلول موعد الاستحقاق .

مثال : (3 – 1) العقود الآجلة المرنة : Range Forward Contract

العقود الآجلة المرنة تحظى بشعبية وقبول واسع فى أسواق الصرف الأجنبى ، افترض أنه فى 8 مايو 1995 وجدت شركة امريكية أنها ستحتاج إلى الجنيه الاسترلينى خلال 90 يوماً وتواجه أسعار الصرف الموضحة فى الجدول (1-1) فى بداية هذا الفصل ، أن بإمكانها أن تدخل فى عقد آجل مدته 90 يوماً للشراء بـ 1.6056 ، أما العقد الآجل المرن والبديل لذلك فيتضمن تحديد مدى أو نطاق من أسعار الصرف ومن ضمنه السعر الآجل لنفس المدة وهو 1.6056 ، افترض أن الحيز أو المدى المختار يبدأ من 1.5700 وينتهى عند 1.6400 ، والعقد الآجل المرن يكون الغرض منه إذن ضمان أنه إذا كان السعر الفورى فى 90 يوما أقل من 1.5700 تدفع الشركة 1.5700 وإذا وقع بين 1.5700 و 1.6400 تدفع الشركة السعر الفورى ، أما إذا كان أكبر من 1.6400 فإنها تدفع فقط 1.6400 .

أمثلة أخرى أكثر تعقيداً :

مثلما ذكر من قبل لا يوجد حدود للابتكارات الممكنة فى مجال المشتقات ويتم تداول بعض خيارات الشراء / البيع الآجل فى الأسواق غير الرسمية ،وعوائدها متوقفة على القيمة القصوى التى يحل عليها متغير ما خلال فترة زمنية معينة ، والبعض الآخر تتوقف عوائده على القيمة المتوسطة لمتغير ما أثناء فترة زمنية معينة ، والبعض الثالث تكون أسعار ممارسته دالات للوقت (أو الزمن) والبعض الرابع يتميز بأن ممارسة حق واحد تعطى الحامل حقاً آخر تلقائيا ، والبعض الخامس تتوقف عوائده على مربع سعر فائدة مستقبلى ما ... الخ .

وحتى يومنا هذا ، تمثلت المتغيرات المبنية عليها خيارات الشراء / البيع الآجل وغيرها من الأدوات المالية المشتقة فى أسعار الأسهم مؤشرات الأسهم ، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف وأسعار السلع .

ومع ذلك يمكن استخدام متغيرات أخرى ، وقد حدث ذلك فى بعض الأحوال . على سبيل المثال عرف عن مشغلى منحدرات التزلج على الجليد أنهم يقومون بإصدار سندات يتوقف عائدها على كمية الثلوج المتساقطة على منتجع معين ، وعرف عن البنوك أنها تقوم بخلق أدوات إيداع تتوقف فائدتها المدفوعة على أداء فريق كرة القدم المحلى .

خامساً : أنواع المتاجرين فى المشتقات : Types of Traders

يمكن تصنيف المتاجرين فى المشتقات إلى :

1 - المتحوطين ضد المخاطر Hedgers
2 - المضاربين Speculators
3 - المراجحين Arbitrageurs

وسوف تلقى نظرة على كل فئة :

1 - المتحوطـون :

يهتم المتحوطون بالاقلال من المخاطرة التى يواجهونها بالفعل ، افترض أن شركة أمريكية ما تعلم أن عليها أن تدفع مبلغ مليون جنيه استرلينى لواحد من موردیها البريطانيين خلال 90 يوماً ، وهى تواجه مخاطرة كبيرة متصلة بسعر الصرف ، وتتوقف تكلفة تسديد المبلغ – بالدولار الامريكى – على سعر صرف الجنيه الاسترلينى فى 90 يوماً .

وباستخدام الأسعار المذكورة فى الجدول (1-1) فى بداية الفصل تستطيع الشركة أن تختار التحوط عن طريق الدخول فى عقد آجل طويل لشراء مليون جنيه استرلينى خلال 90 يوماً مقابل 1605600 دولار أمريكى ، ويكون تأثير ذلك هو تقييد (تحديد) سعر الصرف الذى سيسرى على الاسترلينى الذى تحتاجه .

ولا يتطلب هذا التحوط باستخدام أسعار الصرف الآجلة دفعة مبدئية ، وفى بعض الظروف يوفر للشركة مبلغاً مالياً كبيراً ، على سبيل المثال : إذا ارتفع سعر

الصرف إلى 1.7000 يكون حال الشركة أفضل فى حالة ممارستها للتحوط ، إذا تحقق فى هذه الحالة مكسب قدره 94400 دولاراً ، وفى حالات أخرى قد تتمنى الشركة لو أنها لم تقدم على ممارسة التحوط ، على سبيل المثال إذا هبط سعر الصرف إلى 1.5000 ففى هذه الحالة يؤدى التحوط إلى أن يكون الناتج أسوأ بمقدار 105600 دولار مقارنة بحالة عدم القيام بالتحوط ، ويؤكد هذا المثال أن الغرض من التحوط هو جعل الناتج أكثر تأكداً ولكنه لا يحسن النتائج بالضرورة .

وكبديل للعقد الآجل ، تستطيع الشركة أن تشترى عقد خيار شراء آجل لتملك مليون جنيه استرلينى بسعر صرف معين مثلاً 1.6000 فى 90 يوماً ، وإذا ثبت أن سعر الصرف الفعلى فى نهاية 90 يوما هو 1.6000 ، فإن الشركة تمارس خيار الشراء وتشترى ما تحتاجه من الاسترلينى نظير 1600000 دولار بموجب العقد ، أما إذا ثبت أن سعر الصرف الفعلى أقل من 1.6000 فإن الشركة تشترى الاسترلينى من السوق بالطريقة المعتادة (وتتخلى عن خيار الشراء الآجل لأنها تصبح عديمة القيمة) ، وهذه الاستراتيجية تمكن الشركة من تأمين نفسها ضد تحركات أسعار الصرف غير المواتية والاستفادة فى الوقت نفسه من التحركات المواتية ، وبالطبع فإن هذا التأمين له تكلفة ، فعلى حين لا تتطلب العقود الآجلة تكلفة مبدئية فإن عقود الاختيار الآجلة لها تكلفة ممثلة فى العلاوة المدفوعة لشراء العقد .

2 - المضاربون :

على حين أن المتحوطين يريدون أن يتفادوا التعرض للتقلبات والتحركات السعرية الخاصة بأصل معين، فإن المضاربين يرغبون فى إتخاذ مركز فى السوق وهم أما يراهنون على أن السعر سيرتفع أو يراهنون على أن السعر سينخفض .

ويمكن استخدام العقود الآجلة للمضاربة ، والمستثمر الذى يعتقد أن قيمة الاسترلينى سترتفع بالنسبة للدولار الأمريكى يمكنه أن يضارب عن طريق اتخاذ

مركز طويل فى عقد آجل مدته 90 يوماً للاسترلينى افترض أنه فى الموقف المذكور فى الجدول (1-1) ثبت أن سعر صرف الاسترلينى الفعلى الفورى فى 90 يوماً هو 1.700 ، أن المستثمر الذى يدخل فى مركز طويل فى عقد آجل مدته 90 يوماً سوف يكون قادراً على شراء الجنيهات مقابل 1.6056 على حين أن قيمة الاسترلينى 1.7000 دولار وبذلك يحقق مكسب قدره 0944. فى الجنيه الاسترلينى الواحد .

ويوجد فرق مهم بين المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة والمضاربة عن طريق شراء الأصل (فى هذه الحالة الأصل هو العملة) فى السوق الفورية ، وهو أن شراء قدر معين من الأصل فى السوق الفورية يتطلب دفعة نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية لما يتم شراؤه ، أما الدخول فى عقد آجل بنفس مقدار الأصل فإنه لا يتطلب أى دفعة نقدية مبدئية ، وهكذا فإن المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة يوفر إذن للمستثمر مستوى أعلى بكثير من الرافعة المالية مقارنة بالمضاربة باستخدام الأسواق الفورية .

كذلك فإن خيارات البيع / الشراء الآجل تعطى المزيد من الرافعة المالية عندما تستخدم ، ولتوضيح هذه النقطة افترض أن سعر سهم ما هو 32 دولاراً وأن هناك مستثمر يشعر أنه سيرتفع لذلك فإنه يشترى خيار شراء آجل بسعر ممارسة 35 دولار وبعلاوة 50. دولار للخيار الواحد ، وفى ظل هذا العقد فإن السعر إذا لم يرتفع عن 35 دولار أثناء مدة عقد الخيار فإن المستثمر سوف يخسر 50. دولار فى الخيار الواحد (أو المبلغ المستثمر كعلاوة بنسبة 100%) .

ومع ذلك إذا ارتفع السعر إلى 40 دولار فسوف يحقق المستثمر ربحاً قدره 4.5 دولاراً فى الخيار الواحد وهى عبارة عن :

$$= \{ (40 - 35) - .50 \}$$

وهذا الربح الصافى يعادل نسبة 900% من الاستثمار المبدئى فى العلاوة والذى كان 50 دولار .

3 - المراجحـــون :

فى هذا النوع من المضاربة يتم تحقيق ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن فى مـاملات فى سوقين أو أكثر ، حيث تكون المضاربة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق (أو عدم توازن) بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما والسعر النقدى .

ويمكن توضيح مفهوم المراجحة arbitrage من خلال مثال بسيط للغاية .

أفترض أن سهم معين يتم تداوله فى بورصات الأسهم فى لندن ونيويورك ، وافترض أن سعر السهم 172 دولار فى نيويورك ، 100 جنيه استرلينى فى لندن فى الوقت الذى كان فيه سعر الصرف 1.75 دولار للجنيه الاسترلينى الواحد ، وهكذا يستطيع الشخص الذى يمارس عملية المراجحة أن يشترى 100 سهم من أسهم هذه الشركة فى نيويورك ويبيعها فى سوق لندن ، ويحصل بذلك على ربح عديم المخاطرة هو :

= ($ 1.75 X 100) – ($ 1.72 X 100)

أى ربح قدره 300 دولار وذلك فى ظل غياب تكلفة المعاملات ، مع ملاحظة أن تكاليف المعاملات من شأنها أن تقضى على الربح بالنسبة للمستثمر الصغير ، من سوق الأسهم وسوق الصرف الأجنبى ، ولذلك فإنها تجد فرصة المراجحة جذابة جداً ، وتحاول استغلالها إلى أقصى درجة ممكنة .

وفرصة المراجحة مثل الفرصة التى سبق أن ذكرناها سالفاً لتونا لا يمكن أن تصمد طويلاً . فمع قيام المراجحين بشراء الأسهم فى نيويورك (فى المثال

السابق) فإن قوى العرض والطلب سوف تدفع سعر الدولار إلى الارتفاع وبالمثل عندما يبيعون الأسهم فى لندن فإن سعر الاسترلينى سوف ينخفض ، وبسرعة كبيرة سوف يصبح السعران متعادلان بسعر الصرف الجارى ، والواقع أن وجود أشخاص لديهم نهم كبير للربح باستخدام المراجحة يجعل من المستبعد وجود تفاوت كبير بين سعر الاسترلينى وسعر الدولار أصلاً .

وتعميماً لهذا المثال ، يمكننا القول بأن مجرد وجود المراجحين يعنى أن عدد قليل جداً هو الذى يجد فرصة المراجحة ملحوظة فى الأسعار المسجلة فى معظم الأسواق المالية .

سادساً : ملخـــص :

من التطورات المثيرة للاهتمام فى الأسواق المالية على مدى الأعوام العشرين الماضية تنامى شعبية المشتقات ، وفى كثير من المواقف يجد المتحوطون والمضاربون أن التداول أو المتاجرة فى المشتقات لأصل ما أكثر جاذبية من تداول الأصل ذاته أو المتاجرة فيه ، ويتم تداول بعض المشتقات فى البورصات أما البعض الآخر فيتم توفيره للعملاء من المؤسسات بواسطة المؤسسات المالية أو يضاف للإصدارات الجديدة للأوراق المالية ، ولا يبدو أن هناك نقصاً فى الأفكار الجديدة فى هذا المجال .

ويعمل هذا الكتاب على تقييم المشتقات والهدف هو تقديم إطار موحد يمكن من خلاله تقويم المشتقات وليس فقط خيارات الشراء / البيع الآجل أو العمليات المستقبلية والآجلة ، كما يهدف الجزء التالى من الكتاب إلى إبراز المعالجة المحاسبية للأدوات المالية .

كما ألقينا نظرة فى هذا الفصل على العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الاختيار ، والعقد المستقبلى أو العقد الآجل يتضمن التزاماً بشراء أو بيع

أصل ما فى وقت معين فى المستقبل بسعر ما ، ويوجد نوعان من عقود الاختيار (الخيارات) وهما :

عقود اختيار الشراء وعقود اختيار البيع ، وفى النوع الأول يحصل حائز الخيار على الحق فى شراء أصل ما بحلول موعد معين مقابل سعر معين أما خيار البيع الآجل فيعطى حائزه الحق فى بيع أصل ما بحلول تاريخ معين مقابل سعر معين ، ويتم تداول العقود الآجلة المستقبلية والخيارات الأن لمجموعة كبيرة جداً من الأصول المختلفة .

أن المشتقات تعد ابتكارات ناجحة جداً فى أسواق المال ، ويمكن تصنيف المتعاملين أو المتاجرين فى المشتقات إلى ممارسى تحوط (Hedgers) ومضاربين ، ويكون ممارسو التحوط فى وضع يواجهون فيه مخاطرة مرتبطة بسعر أصل ما وهم يستخدمون المشتقات للاقلال من المخاطرة أو القضاء عليها ، أما المضاربون فيرغبون فى المراهنة على التحركات المستقبلية فى سعر أصل ما ، ويستخدمون المشتقات للحصول على رافعة مالية زائدة ، أما المراجحون فيهدفون إلى الاستفادة من الفرق بين الأسعار فى سوقين مختلفين ، فإذا رأوا مثلاً أن سعر الخيارات لأصل ما لا يسير بشكل منسجم ومتوازى مع السعر النقدى يتخذون مراكز مقابلة أو عكسية فى السوقين للحصول على ربح ما (أى الشراء للأصل من السوق منخفض السعر والبيع لنفس الأصل فى السوق مرتفع السعر) .

النوع الأول
عقـــود الاختيـــارات
المفاهيم الأساسية

مفهوم عقود الاختيار : Options

عقد الاختيار هو إتفاق للتعامل فى تاريخ مستقبلى محدد وبسعر محدد ولكن فقط إذا رغب مشترى العقد فى حدوث هذا التعامل ، وبطبيعة الحال فإن رغبة مشترى العقد فى التعامل سوف تتوافر إذا كانت التحركات السعرية المستقبلية للشئ محل العقد فى صالحه ، وفى الحالات التى يمتلك فيها حائز العقد فى الشراء فإنها تسمى خيارات الشراء Call Option ، أما الحالات التى يمتلك فيها حائز العقد الحق فى البيع فإنها تسمى خيارات البيع Put Option ، والتاريخ المستقبلى المحدد للتنفيذ يسمى تاريخ انتهاء صلاحية العقد Expiration Date والسعر المحدد فى العقد للتنفيذ يسمى سعر التنفيذ Exercise Price ، وهناك العديد من عقود الاختيارات التى تعطى الحق فى التنفيذ فى أى وقت حتى تاريخ إنتهاء صلاحية العقد (أى فى أى يوم من تاريخ إبرام العقد وحتى آخر يوم محدد فى العقد للتنفيذ) وهذه العقود تسمى بعقود الاختيار الأمريكية American Options أما عقود الاختيار التى يتاح فيها فقط التنفيذ فى آخر يوم لصلاحية العقد فتسمى عقود الاختيار الأوربية European Options .

وبالمقارنة بالعقود المستقبلية ، فإن عقود الاختيار تنشأ نتيجة لرغبة من الطرفين ، فأحد الأطراف يشترى حق الاختيار للتعامل فى تاريخ لاحق والطرف الآخر يبيع هذا الحق ، ويطلق على البائع مصطلح محرر عقد الاختيار Writer ، بالنسبة للمشترين فى عقود الاختيار فإنهم يختارون بين الشراء (فى حالة عقود اختيار الشراء) أو البيع (فى حالة عقود اختيار البيع) وفقط إذا كان هذا الأمر سوف يحقق مصلحتهم التى اشتروا العقود من أجلها ، ومالك حق خيار الشراء

يشترى فى حالة إذا ما ارتفع سعر الأصل موضوع العقد عن سعر التنفيذ فى تاريخ إنتهاء صلاحية العقد ، أما مالك حق خيار البيع فإنه يبيع فى حالة إذا ما انخفض سعر الأصل عن سعر التنفيذ فى تاريخ تنفيذ العقد ، ويملك مشترى عقد الاختيار فرصة تحقيق مكاسب محتملة غير محدودة ، فى حين تكون خسارته القصوى محدودة بمقدار العلاوة التى يدفعها لشراء الحق فى الاختيار ، بينما يكون محرر العقد أو بائعه على العكس من ذلك فخسارته غير محددة بمبلغ معين فى حين أن مكسبه محدود بمقدار ما يحصل عليه من علاوة ، ولهذا السبب فإن محرر العقد يطلب سعر للعقد وهو العلاوة وذلك ليقوم بتحرير عقد الاختيار .

ويعرف البعض الخيار Option عادة على أنه الحق فى الاختيار بين عدة بدائل ، وفى أسواق الأسهم فإن عقد الخيار هو الحق فى شراء أو بيع سهم معين بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة ، وقيمة عقد الخيار سوف تشتق من Derived (أو تعتمد على Depends Upon) الورقد المالية الأصلية والتى يكون الخيار هو الحق فى شرائها أو بيعها ، ولذلك يشار إلى عقود الاختيار بأنها أوراق مالية مشتقة Derivative Securities وتأخذ عقود الخيارات أشكال متنوعة تشمل خيار الشراء Calls وخيارات البيع Puts والضمانات Warrants .

ويعرف البعض الاخر الخيار بانه عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع باعطاء مشترى الحق (وليس التزام) فى ان يشترى منه او يبيع له شئ ما (سلعة او اداه مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو فى تاريخ معين ، ولذلك يشار الى محرر عقد الخيار The Option Writer على انه بائع الخيار Option Seller ، وهو ما يعطى هذا الحق للمشترى فى مقابل مبلغ من المال يسمى سعر الخيار Option Price أو مكافأة (علاوة) الخيار Option Premium والسعر الذى يباع او يشترى به الأصل يسمى سعر التنفيذ Exercise Price أو Strike Price .

وفى العقود التى يمنح فيها المشترى الحق فى شراء أصل معين من محرر العقد (البائع) فانه يشار اليها بعقود خيارات الشراء Call Option ، أما الحالات التى يخول فيها المشترى الحق فى بيع أصل معين لمحرر العقد فانها تسمى عقود خيارات البيع Put Option .

ويمكن ايضا تصنيف عقود الخيارات حسب التاريخ الذى يمكن خلاله للمشترى ممارسة حق الخيار ، وفى عقود الخيارات التى يعطى فيها الحق للمشترى فى ان يمارس اختياراته فى اى وقت وخلال فترة سريان العقد فانها تسمى عقود الخيار الامريكية American Option بينما يوجد نوع آخر من العقود والتى سوف تمارس فقط فى تاريخ انتهاء العقد والتى يشار اليها بأنها عقود الخيار الاوروبية European Option ويوضح الجدول التالى الحقوق والالتزامات لكل أطراف عقود الاختيار الامريكية .

جدول يوضح الحقوق والالتزامات لأطراف عقود الاختيار الأمريكية

أنواع العقود	محرر العقد أو البائع		مشترى العقد	
	الالتزامات	الحقوق	الالتزامات	الحقوق
عقود اختيار الشراء Call Option	الالتزام ببيع الشئ محل العقد للمشترى (مشترى عقد الخيار) وبسعر التنفيذ المحدد وفى أو قبل تاريخ إنتهاء صلاحية العقد .	يستلم مكافأة أو علاوة من مشترى العقد وتسمى سعر الخيار	يلتزم بدفع المكافأة أو العلاوة لمحرر العقد أو ما يسمى بسعر الخيار	يملك الحق فى أن يشترى (أو لا يشترى) إذا رغب فى ذلك الشئ محل العقد من محرر العقد بسعر التنفيذ المحدد وفى أو قبل إنتهاء صلاحية العقد .

عقود اختيار البيع Put Option	الالتزام بشراء الشئ محل العقد من المشترى (إذا اختار المشترى ذلك) وبسعر التنفيذ المحدد فى العقد وفى أو قبل تاريخ إنتهاء صلاحية العقد .	يستلم مكافأة أو علاوة من مشترى العقد وتسمى سعر الخيار .	يلتزم بدفع المكافأة أو العلاوة لمحرر العقد أو ما يسمى بسعر الخيار .	يملك الحق فى أن يبيع الشئ محل العقد إلى محرر العقد أو بائعه وبسعر التنفيذ المحدد فى العقد وفى أو قبل تاريخ إنتهاء صلاحية العقد .

أنواع عقود الاختيار

أولاً : الأنواع الرئيسية
- خيارات الشراء
- خيارات البيع
- الضمانات

ثانياً : حسب تاريخ تنفيذ العقد
- عقود الاختيار الامريكية
- عقود الاختيار الأوربية

ثالثاً : حسب التغطية
- مغطاة
- غير مغطاة

رابعاً : حسب الربحية
- مربحة
- غير مربحة
- متعادلة (متكافئة)

أنواع عقود الاختيار الرئيسية

(أ) عقود خيارات الشراء : Call Options

هو عقد بين طرفين ، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق فى الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك فى تاريخ مستقبلى محدد وبسعر يحدد مسبقاً فى العقد ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشترى مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلاوة أو سعر الخيار ، وبطبيعة الحال فإن المشترى سوف يدفع العلاوة للحصول على حق الاختيار ، كما أنه سوف ينفذ العقد ويشترى الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلى عن سعر التنفيذ المحدد فى العقد .

(ب) عقود خيارات البيع : put Options

هو عقد بين طرفين ، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر (المشترى) الحق فى الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك فى تاريخ مستقبلى محدد وبسعر يحدد مسبقاً فى العقد ، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشترى مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلاوة أو سعر الخيار وبطبيعة الحال فإن المشترى سوف يدفع العلاوة للحصول على حق الاختيار ، كما أنه سوف يبيع الأصل محل العقد إذا انخفض السعر المستقبلى عن سعر التنفيذ المحدد فى العقد .

(جـ) الضمانات : Warrants

يمكن النظر إلى الضمانات على أنها عقود اختيارات شراء تصدر بواسطة الشركات على أسهمها وعادة ما تكون لفترات زمنية طويلة مقارنة بعقود الاختيارات .

أنواع عقود الاختيار حسب تاريخ تنفيذ العقد

عقود الاختيار الأمريكية : American Options

هى عقود يسمح فيها لمشترى العقد بأن يمارس حقه فى الاختيار وذلك بالتنفيذ فى أى وقت خلال فترة سريان العقد .

- **عقود الاختيار الأوربية :** European Options

هى عقود يسمح فيها لمشترى العقد بأن يمارس حقه فى اختيار تنفيذ العقد فقط فى تاريخ انتهاء صلاحية العقد .

أنواع عقود الاختيار حسب التغطية

- **عقود اختيار الشراء المغطاة :** Covered Call Option

هى عقود يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد أى أنه يستطيع أن يغطى التزامه بالبيع إذا اختار مشترى العقد تنفيذ العقد .

- **عقود اختيار الشراء غير المغطاة :** Uncovered (Naked) Call Option

هى عقود لا يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد، ولذلك إذا اختار مشترى العقد التنفيذ فإن البائع سيضطر إلى شراء الأصل من السوق ثم تسليمه للمشترى .

أنواع عقود الاختيار حسب الربحية

- **بالنسبة لمشترى عقد اختيار الشراء فإنه :**

♦ يحقق أرباح إذا كان السعر السوقى أكبر من سعر التنفيذ المحدد فى العقد ، فعلى سبيل المثال إذا كان سعر التنفيذ المحدد فى العقد هو 1000 جنيه وعند التنفيذ كان سعر السوق 1400 جنيه ، فإن مشترى العقد سوف يحقق أرباح قدرها 400 جنيه .

♦ ويكون عقد اختيار الشراء غير مربح إذا كان السعر السوقى أقل من سعر التنفيذ ، ففى المثال السابق إذا انخفض السعر السوقى إلى 700 جنيه بينما سعر التنفيذ المحدد فى العقد 1000 جنيه فإن مشترى العقد لن يختار التنفيذ، لأنه لن يشترى أصل بـ 1000 جنيه فى حين أنه يباع فى السوق بمبلغ 700 جنيه .

ويكون عقد اختيار الشراء متكافئ إذا تساوى سعر السوق مع سعر التنفيذ.

♦ ويحدث العكس بالنسبة لعقود اختيار البيع .

♦ ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الجدول التالى :

بيـــــــان	عقود اختيار الشراء	عقود اختيار البيع
الخيار المربح In-The-Money	سعر السوق > سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ
الخيار غير المربح Out-of-The-Money	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ
الخيار المتكافئ At-The-Money	سعر السوق = سعر التنفيذ	سعر السوق = سعر التنفيذ

المصطلحات Glossary

- **عقود الاختيار الأمريكية :** American Option

هو عقد اختيار يسمح لحامله أو مشتريه بممارسة حق الاختيار بين بدائل فى أى وقت حتى تاريخ إنتهاء صلاحية العقد المحدد .

- **الاختيار المتعادل (المتكافئ) :** At-The-Money Option

هو الخيار الذى يكون فيه سعر التنفيذ تقريباً مساوياً لسعر السهم السوقى .

- **خيار الشراء المغطى :** Covered Call Option

بيع عقد اختيار ويمتلك محرر العقد السهم محل العقد .

الأداة المشتقة : Derivative Instrument

هى استثمار تعتمد قيمته على ، أو تشتق من ، استثمار آخر يسمى الأصل الأساسى أو السهم الأساسى .

■ **عقود الاختيار الأوربية :** European Option

هو عقد اختيار يسمح لحامله أو مشتريه لتنفيذ الاختيار فقط فى تاريخ إنتهاء صلاحية العقد .

■ **سعر التنفيذ :** Exercise Price

سعر العملية المحدد فى عقد الاختيار أو السعر الذى سوف ينفذ الخيار على أساسه ويسمى أيضاً Strike Price .

■ **العقد الآجـــل :** Forward Contract

هو اتفاق بين طرفين متعاملين لتسليم أصل فى وقت ثابت محدد فى المستقبل وبسعر محدد .

■ **العقد المستقبلى :** Futures Contract

هو اتفاق بين متعاملين وغرفة مقاصة البورصة لتبادل أصل وفقاً لشروط نمطية وفى تاريخ ثابت محدد فى المستقبل وبسعر محدد .

■ **الهامش المبدئى :** Initial Margin

هى أموال تكون مطلوبة من كل من البائع والمشترى لعقد مستقبلى لايداعها فى حساب يسمى حساب الهامش لدى غرفة المقاصة بالبورصة وذلك كنوع من الضمان أو إبداء حسن النية لوفاء أطراف العقد بالتزاماتهم .

■ **الخيار المربح :** In-the-Money Option

هو الخيار الذى يكون فيه سعر التنفيذ إيجابياً فى علاقته بالسعر السوقى للسهم وهناك :

▪ **خيار البيع المربح** In-The-Money Put Option

وهو خيار البيع الذى تكون فيه القيمة السوقية للسهم أقل من سعر تنفيذ عقد الاختيار على هذا السهم .

▪ **خيار الشراء المربح** In-The-Money Call Option

وهو خيار الشراء الذى يكون فيه سعر التنفيذ أقل من القيمة السوقية للسهم محل العقد .

■ **الخيار غير المربح** Out-of-The-Money Option

وهو الخيار الذى يكون فيه سعر التنفيذ غير إيجابى فى علاقته بالسعر السوقى للسهم وهناك :

▪ **خيار البيع غير المربح** Out-The-Money Put Option

وهو خيار البيع الذى تكون فيه القيمة السوقية للسهم أعلى من سعر تنفيذ الخيار على السهم محل العقد .

▪ **خيار الشراء غير المربح** Out-The-Money Call Option

وهو خيار الشراء الذى تكون فيه القيمة السوقية للسهم أقل من سعر التنفيذ الوارد فى عقد الخيار على نفس السهم .

■ **عقد الاختيار** Option

هو أداة استثمارية تعطى لحائزها الحق فى أن يشترى (فى خيارات الشراء) أو يبيع (فى خيارات البيع) شئ ما بسعر ثابت محدد أما فى تاريخ محدد (العقود الأوربية) أو فى أى وقت خلال فترة سريان العقد (العقود الأمريكية) .

■ **مكافأة أو علاوة عقد الاختيار** Option Premium

هى السعر المدفوع للحصول على حق الاختيار وتسمى سعر الخيار .

■ **سعر التسويـــة** Settlement Price

هو سعر الاغلاق التقريبى لعقد مستقبلى ويتحدد بواسطة لجنة خاصة فى البورصة فى نهاية كل يوم تعامل .

■ **السوق الفورية** **Spot Market**

هو سوق التداول الذى يتم فيها تبادل النقد والأصول المملوكة بين المشترى والبائع .

■ **اختيار الشراء غير المغطى** **Uncovered (Naked) Call Option**

وهو قيام شخص ما يبيع عقد خيار على سهم لا يملكه ، وفى حالة رغبة مشترى العقد فى شراء السهم فإن البائع سوف يضطر إلى شراء السهم من السوق وتسليمه للمشترى.

■ **اختيار البيع غير المغطى** **Naked Put Option**

اختيار البيع الذى لا يقوم فيه محرر العقد بإيداع أموال مقابلة لقيمة تنفيذ العقد (أى أموال لتكون بمثابة ضمانة للتنفيذ) .

■ **ممارسة حق الاختيار** **Exercise an Option**

المشترى فى عقد الاختيار يقوم بتصفية مركزه وذلك من خلال تنفيذ الشروط الواردة فى العقد .

■ **سعر التنفيذ :**

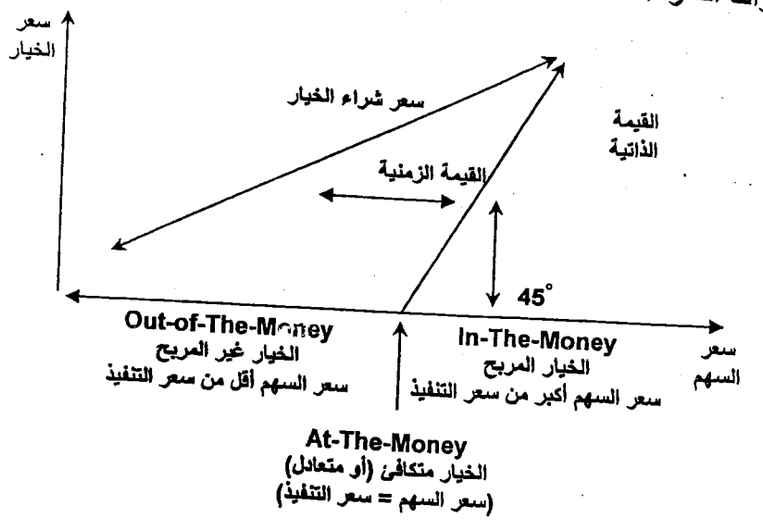
هو السعر المحدد مسبقاً فى عقد اختيار الشراء والذى يسمح لمشترى العقد بشراء الأصل المحدد فى العقد به ، أو هو السعر المحدد مسبقاً فى عقد اختيار البيع والذى يسمح لمشترى العقد ببيع الأصل المحدد فى العقد به .

■ **الخيار المستقبلى** **Futures Option**

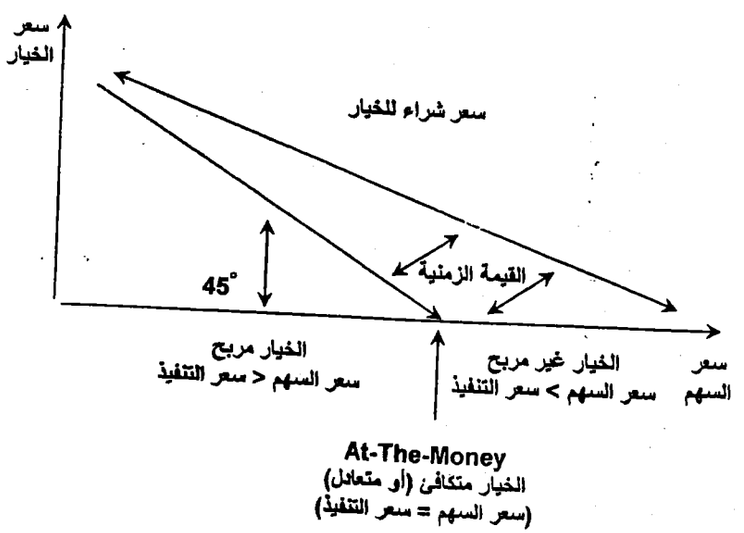
هو حق اختيار فى عقد مستقبلى .

العلاقة بين أسعار عقود الاختيار وأسعار الأسهم وأسعار التنفيذ

أ - خيارات الشراء



ب - خيارات البيع



النوع الثانى
العقود المستقبلية والعقود الآجلة
العقود الفورية والعقود الآجلة

مفاهيم أساسية:

● **العقد الفورى :** Spot Contract

هـو إتفـاق بـين مـشترى وبـائع فـى زمـن معين ولـيكن صفـر أى الآن حيث يوافق بـائع الأصل على تسليم الأصل فوراً ويوافق مشترى الأصل على دفع ثمن الأصل فوراً .

مثال :

إذا دخلت مكتبة وقمت بشراء أدوات كتابية نقداً وتسلمت الأصل .

● **العقد الآجل :** Forward Contract

هو إتفاق تعاقدى بين مشترى وبائع يحدث الآن (أو فى زمن Zero) وذلك لتبادل أصل مقابل نقد فى تاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن .

● **العقد المستقبلى :** Futures Contract

هـو عقـد معيـارى منظم بواسطة بورصـة منظمـة ، وهـو أيضاً إتفـاق بـين مشترى وبـائع الآن (أو فـى زمـن Zero) لتبـادل أصل مقابـل نقد وذلك فـى تـاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن .

وهكذا فإن العقد المستقبلى يتشابه بدرجة كبيرة مع العقد الآجل .

الاختلافات بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
ـ نوع العقود	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد.	نمطية وتتداول فى سوق منظمة وهى البورصة .
ـ ثبات السعر المحدد فى العقد	يظل السعر ثابت خلال فترة العقد، ويتم دفع المبلغ الإجمالى من المشترى إلى البائع فى نهاية مدة العقد.	يتم مراقبة الأسعار بصفة يومية وهذا يعنى أن سعر العقد سوف يعدل كل يوم حسب السعر المستقبلى لتغيرات الشىء محل العقد، ولذلك فإن تسوية نقدية فعلية سوف تحدث بين البائع والمشترى استجابة لملاحظات التحركات السوقية فى أسعار العقد .
ـ تسليم الأصل محل التعاقد تتضمن كلا من العقود الآجلة والعقود المستقبلية شروط ومواصفات للتسليم	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة.	لا يتم عادة إنهاء العقد بتسليم الأصل أو الشىء موضوع العقد، وفى حقيقة الأمر فإن نسبة لا تتجاوز 2% من العقود المتداولة يتم إنهاؤها بالتسليم.

- تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد.	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية، ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات لهامش مبدئى.	يتم مراقبة التحرات السوقية فى نهاية كل يوم تعامل ، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل ، حيث يتطلب الأمر إيداع هامش (مبلغ من المال) لكل من المشترى والبائع، وهذا الهامش سوف يعكس التحركات السعرية للأصل موضوع العقد، فمع كل تغير فى السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسب يضاف للهامش ويجوز سحبه ، ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب إيداعها مرة أخرى ليصل الهامش إلى الحد المطلوب.
- ضمانات تنفيذ الالتزامات الوارد فى العقد .	- نوايا أطراف العقد والملاءة التى يتمتعون بها . - عادة ما تبرم هذه العقود ما بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملائها (شركة، أو جهة.)	- غرفة المقاصة تكون هى الطرف الآخر من أى عقد مستقبلى، فكل مشترى فى أى عقد مستقبلى تكون غرفة المقاصة هى البائع له وأيضاً كل بائع تكون هى المشترى منه.

	- لايمكن تصفية العقد قبل استحقاقه إلا لدى طرفيه وبموافقتهما .	
- المزايـــــا :	- مرونة فى التفاوض على أى شروط مرغوبة من طرفى العقد. - سهولة الاستخدام .	- تنطوى على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة بالعقود الآجلة. - تكون أكثر سيولة من العقود الآجلة ، فأى طرف إذا رغب فى تصفية موقفه فى أى يوم يستطيع أن يدخل فى مركز عكس مركزه الأصلى، فإذا كان قد دخل كمشترى فى العقد يستطيع أن يصفى مركزه بالدخول كبائع فى عقد مماثل والعكس صحيح.
-العيـــوب :	- يتعرف أطراف العقد الآجل لمخاطرة ائتمان والتى تنتج عن عدم قدرة أحد طرفى العقد على الوفاء بالتزاماته. - أقل سيولة ، حيث لا يتمكن أى طرف من الخروج من العقد إلا بايجاد آخر يحل محله ويقبله الطرف الآخر.	- لآن العقود نمطية ومحددة الشروط. بواسطة البورصة، لذلك لا يمكن تطويعها لتلبية رغبات أطراف العقد .

الاختلافات بين عقود الاختيار Options والعقود المستقبلية Futures Contracts:

لاحظ أنه خلافاً للأطراف الداخلة فى العقود المستقبلية فإن المشترى فى عقود الاختيار يملك الحق (وليس الالتزام) فى أن يقوم بالتعامل، بينما محرر العقد (أو بائعه) يقع عليه عبء الالتزام بانجاز العقد إذا رغب المشترى فى ذلك، بينما فى حالة العقود المستقبلية فإن كل منهما يقع عليه الالتزام بانجاز العقد، وبالطبع،فإن مشترى العقد المستقبلى لا يدفع لبائع العقد علاوة مقابل الدخول فى العقد، بينما مشترى عقد الخيار يدفع للبائع علاوة أو مكافاة أو ما يطلق عليه سعر الخيار، وهكذا فإن خصائص المخاطر / والعوائد لكل من العقدين (الخيار والعقد المستقبلى) سوف تختلف أيضاً ، ففى حالة العقد المستقبلى فإن مشترى العقد سوف يحقق مكاسب باستمرار كلما زاد سعر العقد المستقبلى، ويتحمل خسائر مستمرة كلما انخفض السعر، والعكس سوف يحدث لبائع العقد المستقبلى، بينما عقود الاختيار لا تتضمن مثل هذه العلاقات من العوائد والمخاطر المنتظمة ، فأقصى ما يمكن أن يخسره مشترى عقد الاختيار هو المكافاة أو العلاوة والتى يطلق عليها سعر الخيار، ومع ذلك فإنه بينما يظل مشترى عقد الاختيار محتفظاً بكل المكاسب المحتملة فإن المكاسب المحققة سوف تخفض بمقدار سعر الخيار، وأقصى ما يمكن أن يكسبه محرر عقد الخيار (البائع) هو سعر الخيار (أى العلاوة) ويقابل ذلك مواجهة مخاطر جوهرية غير محدودة ، وهذا الاختلاف هام جداً لأن المستثمر يمكن أن يستخدم العقود المستقبلية للحماية ضد المخاطر المنتظمة Symmetric Risk ، كما يستخدم عقود الاختيار للحماية ضد المخاطر غير المنتظمة Asymmetric Risk .

● العقود المؤجلة : Forward Contracts

العقد الآجل هو اتفاق بين طرفين لتبادل أصل بسعر محدد فى تاريخ محدد ، وفى ظل هذا العقد فإن المشترى يلتزم بشراء أصل ويلتزم البائع بهذا السعر فى التاريخ المحدد للتنفيذ .

- والعقود الآجلة لا تكون بصفة عامة معيارية ، وهذا يعنى أن كلاً من البائع والمشترى يتفاوضان على شروط العقد، ولذلك فإنهما يمتلكان حرية التصرف وابتداع أى شروط يرونها لأى سلعة، وهكذا يبرز فى هذه العقود المرونة المتاحة لأطراف العقد .
- والعقود الآجلة لا تتمتع بالسيولة مقارنة بالعقود المستقبلية، فإذا رغب البائع أو المشترى فى الخروج من الاتفاق الآجل فإنه يحتاج إلى أن يجد شخص آخر يحل محله ويقبل أن يتم بيع العقد له .
- تتضمن العقود الآجلة مشكلة محتملة وهى المتعلقة بمخاطر الائتمان Credit Risk أو مخاطر العجز Default Risk وهى المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أحد أطراف العقد الآجل على الوفاء بالتزاماته ، فالعقد لن ينفذ كما هو مخطط له إذا عجز المشترى عن تدبير النقدية التى يحتاجها لشراء الأصل أو إذا عجز البائع عن تسليم الأصل محل العقد .
- يتحدد الربح أو الخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلى للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذى تم تضمينه فى العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين .
- تتحقق قيمة العقد الآجل فقط فى تاريخ إنتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد ، وكذلك لا توجد أى نقود يتم تحويلها من طرف إلى أخر قبل تاريخ إنتهاء صلاحية العقد .

وإذا ارتفع سعر السوق أعلى من سعر التنفيذ فإن المشترى يحقق مكاسب (ويحقق البائع خسارة) وذلك لأن الأصل فى هذه الحالة سوف يباع بأقل من قيمته الجارية ، بينما إذا هبط السعر إلى أقل من سعر التنفيذ الوارد فى العقد فإن

المشترى سوف يخسر بينما يكسب البائع وذلك لأن الأصل سوف يباع بسعر أعلى من قيمته الجارية .

● **العقود المستقبلية :** **Futures Contracts**

تتشابه العقود المستقبلية مع العقود الآجلة بدرجة كبيرة، بل أن الكثيرون يعتبرون العقود المستقبلية نوع من العقود الآجلة، ولكنها نمطية ومنظمة وتتداول فى بورصات منظمة لذلك .

ويوجد اختلافان أساسيان بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية كما يلى :

- الأول : تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر سيولة أقل وذلك لأنها تتداول فى بورصات عقود مستقبلية رئيسية ، وتتمتع العقود المستقبلية بشروط وخواص نمطية مثل جودة وكمية الأصل محل العقد وتواريخ إنتهاء صلاحية العقد ، وهذه النمطية أو المعيارية تسمح للعقود المستقبلية بأن تتداول فى الأسواق الثانوية (أى البورصات) مثلها مثل الأسهم العادية، فإن أى شخص يشترى (أو يبيع) عقد مستقبلى يستطيع أن يصفى موقفه أو يقابل التزاماته ببيع (أو شراء) نوع مطابق لهذا العقد .

- الثانى : تتمتع العقود المستقبلية بمخاطر ائتمان أو مخاطر عجز عن الوفاء بالالتزامات أقل وذلك مقارنة بالعقود الآجلة ، ويرجع ذلك إلى أن العقود المستقبلية تتطلب من الطرفين إيداع أموال تسمى الهامش المبدئى كضمان وإبداء لحسن النية وذلك لدى السماسرة والذين يقومون بدورهم بإيداع هامش لدى غرفة المقاصة ، وتكون متطلبات الهامش المبدئى عادة ما بين 3% ، 6% من قيمة العقد .

وهذه الاعتمادات المالية سوف يضاف إليها أو يسحب منها لحساب الهامش يومياً، وبما يعكس التغيرات السعرية اليومية فى العقد المستقبلى (ففى نهاية كل يوم تعامل فإن لجنة البورصة المعينة تحدد سعر الإقفال على وجه التقريب والذى يسمى سعر التسوية Settlement Price وذلك لكل عقد مستقبلى) ، وهكذا فإن العقد المستقبلى سوف تجرى له تسوية نقدية كل يوم من خلال هذه العملية ، والمعروفة باسم مراقبة التحركات السعرية فى السوق "Marking to the Market" وهى مشابهة للأسهم العدية ، وإذا أصبح الهامش الذى قدمه المستثمر (أحد أطراف العقد) منخفضاً جداً فإن هناك حد آخر للهامش أقل من الهامش المبدئى (يصل عادة إلى نحو 75% منه) ويسمى هامش الصيانة ولا يجوز أن يقل حساب الهامش عنه وإذا انخفض حساب الهامش عن حدها من الصيانة فإن السمسار يطلب من المستثمر تعلية رصيد الهامش إلى مستوى الهامش المبدئى وإذا لم يستجب المستثمر لهذا الطلب، يقوم السمسار بإقفال حسابه وذلك ببيع العقد فى البورصة .

وهكذا فإنه بخلاف المشترى أو البائع فى العقود المستقبلية فإن بورصة العقود المستقبلية أصبحت طرف نظير أو مقابل فى كل العمليات، أى أنها الطرف البائع لكل المشترين والطرف المشترى لكل البائعين .

وإذا عجز مستثمر معين عن الوفاء بالتزاماته Default فإن البورصة وليس أى مستثمر آخر تغطى هذه الخسائر الناشئة عن هذا العجز، ولكن التسوية اليومية لحسابات الهوامش من خلال نظام مراقبة تحركات الأسعار السوقية كل يوم

ومتطلبات هامش الصيانة تمنع عجز المستثمر من النمو وعدم مراجعة الرصيد حتى تاريخ استحقاق العقد .

وعملية التسوية اليومية هامة لإغلاق كل عقد فى كل يوم تعامل ثم فتح العقد حسب سعر التسوية الجارى، وهذه العملية تؤكد أن الخسائر التى تحدث سوف تكون بمقادير صغيرة عبر الفترة، بخلاف حدوث خسارة كبيرة فى تاريخ انتهاء صلاحية العقد، والأطراف التى لا تتمكن من إيداع متطلبات الأموال حسب التسوية اليومية فإن عقودهم سوف تصفى .

وهكذا يمكن وصف العقود المستقبلية بأنها "سلسلة من العقود الآجلة كل يوم" "A Series of Forward Contract Each Day" ، فبالأمس تم تسوية العقد، واليوم يتم تحرير العقد مرة أخرى ، وسوف يبدو الأمر وكأن العقد المستقبلى مثل عقد آجل تم شراؤه بالأمس وينقضى اليوم ويحل محله سعر عقد أجل جديد يعكس التسوية اليومية .

● دور غرفة المقاصة بالنسبة للعقود المستقبلية :

كما هو الحال فى كل بورصة للعقود المستقبلية ، فإن غرفة المقاصة تؤدى وظائف عديدة ، وأحد هذه الوظائف هو ضمان أن كل من طرفى المعاملة سوف يفى بتعهداته ، ولمعرفة أهمية هذه الوظيفة فى العقود المستقبلية دعنا ننظر إلى المشاكل المحتملة والتى ظهرت فى العقود المستقبلية عند ظهورها فى بدايات أسواق العقود الآجلة، افترض أن لدينا طرفين يرغبان فى الدخول فى عقد مستقبلى هما أ ، ب ، والشخص (أ) هو المشترى والشخص (ب) هو البائع ، وكل منهما يعتقد أنه بامكانه الوفاء بالتزاماته فى تاريخ تسوية العقد، وافترض أنه فى تاريخ تسوية العقد أن سعر الأصل موضوع العقد فى السوق النقدية هو 70 دولار ، وفى هذه الحالة فإن (ب) أى الطرف البائع يمكنه أن يشترى الأصل بمبلغ 70 دولار

ويسلمه إلى الطرف الآخر المشترى وهو (أ) والذى فى الحقيقة سوف يدفع 100 دولار للطرف (ب) وهو السعر المتفق عليه فى العقد ، وإذا افترضنا أن (أ) لن يكون بمقدوره أن يدفع 100 دولار أو رفض القيام بالدفع ، ففى هذه الحالة يفقد الطرف (ب) فرصة تحقيق أرباح قدرها 30 دولار ، ثم افترض بدلاً من ذلك أن سعر الأصل محل التعاقد فى السوق النقدى هو 150 دولار ، وذلك فى تاريخ التسوية، وفى هذه الحالة فإن الشخص (أ) سوف يكون مستعداً وراغباً للموافقة على تسليم الأصل ودفع السعر المتفق عليه وهو 100 دولار، ولكن على الجانب الآخر فإن الشخص (ب) البائع قد لا يكون فى مقدوره أو يرفض تسليم الأصل، ففى هذه الحالة فإن الشخص (أ) سوف يفقد فرصة تحقيق ربح قدره 50 دولار .

وغرفة المقاصة (أو التسوية) Clearinghouse وجدت لمواجهة هذه المشكلة، فعندما يأخذ أى مستثمر مركز معين (طويل أو قصير) فى أسواق العقود المستقبلية فإن غرفة المقاصة تأخذ الجانب المقابل (أى إذا أخذ المستثمر مركز قصير فإن غرفة المقاصة تأخذ فى المقابل المركز الطويل والعكس صحيح) .

وتوافق أيضاً على تنفيذ شروط العقد الموضوعة هلم جرا ضمن العقد ، ولأن غرفة المقاصة سوف تكون هى الطرف المقابل فى العقد فإن المستثمر لن يساوره القلق فى الملاءة المالية أو سلامة الطرف المقابل له فى العقد ، وتكون العلاقة بين الطرفين الداخلين فى العقد منتهية وغرفة المقاصة بهذا الشكل تعتبر نفسها المشترى لكل بائع والبائع لكل مشترى ، وهكذا يكون المستثمرون أحراراً فى تصفية مراكزهم وبدون توريط الطرف الآخر فى العقد الأصلى وكذلك بدون أن يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته .

ولهذا السبب فإننا عرفنا العقود المستقبلية بأنها اتفاق بين طرف معين وغرفة المقاصة المنظمة على التبادل .

وبجانب هذه الوظيفة لضمان تنفيذ المعاملات فإن غرفة المقاصة تجعل من السهل على أطراف العقد المستقبلى أن يحل نفسه من الارتباط بالعقد، وذلك بأخذ مركز جديد معاكس لمركزه السابق قبل تاريخ التسوية ، فإذا افترضنا أن الشخص (أ) فى المثال السابق يرغب فى الخروج من مركزه فى العقد المستقبلى (أى تصفية مركزه) ، فإنه لن يتجه إلى الطرف الآخر (ب) ويعمل معه على تصفية المركز أو إنهاء العقد الأصلى ، وإنما بدلاً من ذلك فإن (أ) يستطيع الخروج وتصفية مركزه من خلال بيع عقد مستقبلى مطابق ، وبعيداً عن ذلك فإن غرفة المقاصة معنية بتسجيل يوضح أن الشخص (أ) قد اشترى وباع عقد مستقبلى مطابق، وفى تاريخ التسوية فإن الشخص (ب) لن يستلم الأصل من (أ) ، ولكن سوف يتجه إلى غرفة المقاصة لتسلم الأصل الذى اشتراه طالما أن مركز العقد المستقبلى ما زال مفتوحاً ، وبنفس الطريقة فإن الشخص (ب) إذا رغب فى الخروج من العقد قبل تاريخ الاستحقاق فإنه يستطيع أن يشترى عقد مستقبلى مطابق وذلك لتصفية مركزه .

● خصائص المخاطرة / العائد فى العقود المستقبلية :

عندما يأخذ أى مستثمر مركز فى السوق بشراء عقد مستقبلى ، فإنه يقال عنه بأنه "مركز طويل" "Long Position" أو Long Futures ، وبدلاً من ذلك إذا بدأ مستثمر مركزه بالدخول كبائع فى عقد مستقبلى فإنه يطلق عليه "مركز قصير" "Short Position" أو Short Futures .

ومشترى العقد المستقبلى سوف يحقق ربح إذا زاد السعر المستقبلى للشىء محل العقد، بينما بائع العقد المستقبلى سوف يحقق ربح إذا انخفض السعر المستقبلى، على سبيل المثال : افترض أنه بعد شهر واحد من أخذ كلاً من (أ) ، (ب) فى المثال السابق لمراكزهما فى العقد المستقبلى (حيث السعر المحدد فى العقد

لتبادل الأصل هو 100 دولار) ، فإذا زاد السعر المستقبلى للأصل إلى 120 دولار، فى هذه الحالة فإن (أ) الطرف المشترى للعقد المستقبلى يستطيع عندئذ بيع العقد المستقبلى وتحقيق ربح قدره 20 دولار ، وبالتالى فإنه فى تاريخ التسوية يوافق على شراء الأصل محل العقود بمبلغ 100 دولار ، وكذلك بيعه فى نفس التاريخ بمبلغ 120 دولار ، أما الطرف الآخر من العقد وهو (ب) فسوف يحقق خسارة قدرها 20 دولار .

أما إذا هبط السعر المستقبلى إلى 40 دولار وقام (ب) بشراء عقد فإنه سوف يحقق ربح قدره 60 دولار ، وذلك لأنه يوافق على بيع أصل بمبلغ 100 دولار ، بينما يمكنه الآن أن يشتريه بمبلغ 40 دولار ، بينما يحقق (أ) فى هذه الحالة خسارة قدرها 60 دولار ، وهكذا ، فإنه عندما ينخفض السعر المستقبلى فإن مشترى العقد المستقبلى يحقق خسارة ، بينما بائع العقد المستقبلى يحقق ربح .

● متطلبات الهامش : Margin Requirements

- عندما يتخذ المستثمرون مراكز معينة (قصير أو طويل) فى عقد مستقبلى، فإن كل مستثمر يجب أن يودع حد أدنى من المبالغ ، وذلك بنسبة من العقد تحددها البورصة ، ويطلق على هذا المقدار الهامش المبدئى Initial Margin ويستخدم هذا الهامش كضمان للوفاء بالالتزامات التى تقع على المستثمر من ناحية ، وكإبداء لحسن النية من ناحية أخرى .

ويرجع تقديم هذا الهامش إلى السماسرة وبالتبعية إلى غرفة المقاصة إلى أنه بعد إبرام العقد فإنه تجرى تسوية يومية نتيجة التحركات السعرية اليومية فى الأصل موضوع العقد، ولأنه مع كل تغير يومى فى السعر فإن أحد طرفى العقد المستقبلى سوف يحقق أرباحاً فى حين يحقق الطرف الآخر خسائر، وتتم التسوية اليومية لحساب الهامش لكل من الطرفين ، فالطرف الذى يكسب نتيجة تحركات

أسعار الأصل محل العقد تضاف الزيادة إلى حساب هامشه ويجوز له سحب هذه الزيادة فى حين أن الطرف الذى يخسر سوف يقل حساب هامشه ويطلب منه إضافة نقدية لحساب الهامش ليظل عند نفس المستوى ، وتتكرر هذه العملية مع كل تحركات سعرية وفى كل يوم تداول .

- وهناك بعض البورصات التى تسمح بنوع آخر من الهامش يسمى هامش الصيانة Maintenance Margin ، وذلك بالإضافة إلى الهامش المبدئى وهامش الصيانة يقل بدرجة معينة عن الهامش المبدئى (عادة ما يكون نحو 75% منه) ولكن هامش الصيانة يمثل الحد الأدنى الذى لا يجوز أن يقل حساب الهامش عنه ، وفى حالة هبوط الهامش عن هامش الصيانة فإن السمسار يقدم طلب لتعلية الرصيد فوراً إلى المستثمر، وإذا لم يستجب المستثمر لتعلية الرصيد إلى الهامش المبدئى بسرعة فإن السمسار يقوم بتصفية الحساب (من خلال بيع العقد) .

النوع الثالث
عقود المبادلات (المقايضات) Swaps
تمهيد ومفاهيم أساسية

أولاً : مفهوم عقود المبادلة :

عقد المبادلة Swaps هو إتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، فعلى سبيل المثال الطرف (أ) يوافق على دفع معدل فائدة ثابت على مبلغ معين (فرضاً مليون دولار) كل سنة لمدة 5 سنوات، وذلك لطرف آخر، وليكن (ب) ، والطرف (ب) سوف يدفع معدل فائدة متغير (أى سوقى ويعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب) على نفس المبلغ المحدد وهو مليون دولار، وذلك كل سنة لمدة 5 سنوات ، والأطراف التى توافق على الدخول فى المبادلة تسمى Counterparties وترتبط التدفقات النقدية التى يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقيمة عملات أجنبية، ولذلك يوجد نوعان أساسيان للمبادلات هما مبادلات أسعار الفائدة Interest Rate Swaps ومبادلات العملة Currency Swaps .

ويمكن إرجاع منشأ عقود المبادلات إلى عام 1970 ، عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية، أما أول عقد مبادلة لأسعار الفائدة فقد حدث فى عام 1981 نتيجة إتفاق بين شركة IBM مع World Bank ، ومنذ ذلك التاريخ نمت هذه السوق بسرعة، ويوضح الجدول التالى مقدار عقود المبادلات المتداولة عن السنوات من عام 1987 حتى 1997 ، ويوضح الجدول أنه فى عام 1997 فإن عقود مبادلات أسعار الفائدة كانت تزيد عن 22 تريليون دولار للقيمة الإجمالية الأصلية المتداولة وقدرها تريليون دولار وهو ما يعنى أنها تمثل نحو 93% من عقود المبادلات أما النسبة الباقية وقدرها 7% فقد كانت لعقود العملات .

جدول يبين قيمة عقود المبادلات المتداولة

(القيمة بالبليون دولار)

السنة	إجمالى عقود مبادلات أسعار الفائدة	إجمالى عقود مبادلات العملات
1987	682ر9	182ر8
1988	1010ر2	316ر8
1989	1539ر3	434ر8
1990	2311ر5	577ر5
1991	3065ر1	807ر2
1992	3850ر8	860ر4
1993	6177ر8	899ر6
1994	8815ر6	914ر8
1995	12810ر7	1197ر4
1996	19170ر9	1559ر6
1997	22115ر4	1584ر8

وكما سبق أن ذكرنا فإن عقد المبادلة هو إتفاق بين طرفين ويطلق عليهما Counterparties لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية بعملة واحدة أو بعملات مختلفة، والأنواع الأكثر أهمية من عقود المبادلات هى مبادلات أسعار الفائدة ومبادلات العملة .

وفى مبادلة أسعار الفائدة، فإن أحد الأطراف سوف يدفع فائدة تعتمد على معدل متغير (أو كما نفضل أن نسميه عائم أو معوم) ، بينما الطرف الآخر سوف يقوم بدفع معدل فائدة ثابت، بينما فى عقود مبادلات العملة فإن أحد الأطراف سوف يدفع على الدولار بمعدل متغير (أو عائم) ، بينما يدفع الطرف الآخر على عملة أخرى وليكن الين الياباني بمعدل ثابت .

والتغيرات فى معدلات الفائدة تحدد الرابحون والخاسرون فى مبادلات أسعار الفائدة، بينما التغيرات فى أسعار الفائدة فى البلدين ، وكذلك التغيرات فى أسعار الصرف بين العملتين تحددان الرابحون والخاسرون فى عقود العملة.

والمشاركون فى سوق المبادلات لهم دوافع مختلفة فهى تغطى رغبات المضاربين والمراجحين والمتحوطين، ومع ذلك فإن الدافع الأساسى لعقود المبادلات والغرض الرئيسى من سوق المبادلات هو قيام المنشآت بصياغة وإدارة مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف الكامنة فى أعمالهم .

وسوف نناقش فى هذا الفصل النوع الشائع لعقود مبادلة أسعار الفائدة ومبادلة العملات وهو المعروف باسم (مبادلات الفانيليا السادة) .

• مبادلات أسعار الفائدة : Interest Rate Swaps

فى عقود مبادلات أسعار فائدة الفانيليا السادة، فإن أحد الأطراف الداخلة فى المبادلة يوافق على أن يدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة ، وفى نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التى تعتمد على معدلات الفائدة العائمة (أو المتغيرة) . وهذا الطرف يطلق عليه Pay-Fixed ، وفى المقابل يوافق الطرف الآخر الداخل فى عقد المبادلة على استلام سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة مقابل دفع سلسلة من معدلات الفائدة العائمة (المتغيرة) ويطلق على هذا الطرف Receive-Fixed .

وتغطى إتفاقية المبادلة فترة معينة وهى التى تحدد لسداد الفوائد والتى تمثل فحوى Tenor عقد المبادلة، ويتحدد مقدار مدفوعات الفائدة الدورية على أساس مبلغ وهمى أو اعتبارى يسمى National Principal ، وهذا الأصل الوهمى يمثل كمية نظرية أو أسمية تستخدم فقط كمقياس لتحديد مقدار التدفقات النقدية التى تسدد وفقاً لإتفاقية المبادلة .

وللتعرف على طبيعة مبادلة أسعار الفائدة بوضوح، فإننا نقدم مثال نفترض فيه أن عقد المبادلة يغطى فترة خمس سنوات ويتضمن مدفوعات سنوية على مبلغ قدره 1 مليون دولار كأصل اعتبارى لحساب مقدار الفوائد فقط ودعنا نفترض أن أحد طرفى العقد هو (أ) يدخل فى عقد المبادلة كطرف يدفع فائدة ثابتة بنسبة 9% للطرف الآخر (ب) وفى المقابل فإن الطرف (ب) يتسلم الفائدة الثابتة مقابل موافقته على دفع معدل فائدة متغيرة أو عائم وفقاً لسعر الفائدة بين البنوك فى السوق الدولية والمسمى LIBOR وذلك للطرف الآخر (أ) .

لاحظ أن سعر الفائدة LIBOR هو سعر لندن للفائدة بين البنوك ، وهو يعبر عن سعر الفائدة الذى تستخدمه البنوك العالمية الكبيرة لإقراض البنوك الأخرى، والقروض المحددة على أساس سعر LIBOR تتحدد على أساس تفاوض خاص يغطى فترات متنوعة من تواريخ الاستحقاق، ومعظم فترات الاستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد إلى سنة .

ومقادير أسعار LIBOR تظهر يومياً فى عمود "Money Rates" فى وول ستريت جورنال، وأسعار الفائدة المتغيرة أو العائمة فى أسواق عقود المبادلات غالباً ما تتحدد على أساس مساوى لسعر LIBOR والذى يطلق عليه أيضاً LIBOR Flat .

وفى مثالنا فإن إتفاقية المبادلة تقوم على أساس أن يدفع الطرف (أ) 9% على مبلغ أسمى مليون دولار أى 90000 دولار كل سنة إلى الطرف (ب) ، بينما يدفع الطرف (ب) إلى الطرف (أ) فى المقابل مقدار من الفائدة يعتمد على تحركات أسعار الفائدة المتعلقة بسعر LIBOR وتاريخ استحقاق LIBOR المطبق سوف يعتمد على الفترة المحددة فى العقد لمبادلة الفوائد، وهى فى هذا المثال سنة ، وذلك لأن المدة المحددة فى عقد المبادلة فى المثال المذكور تم تحديدها على أساس

سنة وإذا افترضنا أن سعر LIBOR عند إبرام عقد المبادلة هو 8ر75% ، وهو سوف يكون مختلفاً بصفة أساسية عن السعر الثابت فى عقد المبادلة.

ونظرياً، فإن الطرفين يتبادلان أصل المبلغ وقدره مليون دولار، ومع ذلك فإنه من الناحية العملية ، فإن تبادل نفس المبلغ بين الطرفين لا يكون له قيمة عملية، وبالتبعية فإن المبلغ الأصلى (مليون دولار) لن يتم تبادله، ولكن هذا المبلغ الاعتبارى يستخدم فقط لتحديد قيمة مبالغ الفائدة التى تسدد ، ولكن لن يتم تبادله من طرف إلى آخر، وهكذا فإن مبلغ المليون دولار يعرف بأنه المبلغ الذى تحسب على أساسه مبالغ التدفقات النقدية المتبادلة بين طرفى عقد المبادلة .

وبصفة عامة ، فإن تحديد سعر LIBOR يحدث فى تاريخ تسوية واحد ومع المدفوعات التى تحدث فى تاريخ التسوية التالى، ويوضح الجدول التالى التدفقات النقدية المحددة فى إتفاقية المبادلة فى الزمن Zero وأسعار LIBOR المستقبلية تكون غير معروفة ، وفى كل فترة فإن مدفوعات الفائدة الدورية الثابتة سوف تكون 90000 دولار ، وبصفة عامة فإن مدفوعات الفائدة المتغيرة (العائمة) فى أى زمن T سوف تعتمد على سعر LIBOR فى الزمن (T-1) ، وهكذا فإنه فى بداية إتفاقية المبادلة فإنه يجب تحديد سعر LIBOR لأنه سوف يكون السعر المطبق على الفترة الأولى من مدفوعات الفائدة، ولذلك فإن أول مدفوعات فائدة متغيرة بعد سنة من الدخول فى عقد المبادلة سوف تكون هى الفائدة على LIBOR فى تاريخ إبرام العقد أى 8.75% وهى تعادل مبلغ 87500 دولار ، وبالنسبة لمدفوعات الفائدة المتغيرة فى الفترة الثانية أى فى الفترة T = 2 فإنها سوف تتحدد على أساس سعر LIBOR فى الفترة T = 1 والذى لا يكون معروفاً عند إبرام العقد ، ويوضح الجدول أن سعر LIBOR فى نهاية المدة المحددة للعقد (أى فى نهاية الخمس سنوات) يقع أمامها N/A ، وهذا معناه أن هذا السعر غير

وللتعرف على طبيعة مبادلة أسعار الفائدة بوضوح، فإننا نقدم مثال نفترض فيه أن عقد المبادلة يغطى فترة خمس سنوات ويتضمن مدفوعات سنوية على مبلغ قدره 1 مليون دولار كأصل اعتبارى لحساب مقدار الفوائد فقط ودعنا نفترض أن أحد طرفى العقد هو (أ) يدخل فى عقد المبادلة كطرف يدفع فائدة ثابتة بنسبة 9% للطرف الآخر (ب) وفى المقابل فإن الطرف (ب) يتسلم الفائدة الثابتة مقابل موافقته على دفع معدل فائدة متغيرة أو عائم وفقاً لسعر الفائدة بين البنوك فى السوق الدولية والمسمى LIBOR وذلك للطرف الآخر (أ) .

لاحظ أن سعر الفائدة LIBOR هو سعر لندن للفائدة بين البنوك ، وهو يعبر عن سعر الفائدة الذى تستخدمه البنوك العالمية الكبيرة لإقراض البنوك الأخرى، والقروض المحددة على أساس سعر LIBOR تتحدد على أساس تفاوض خاص يغطى فترات متنوعة من تواريخ الاستحقاق، ومعظم فترات الاستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد إلى سنة .

ومقادير أسعار LIBOR تظهر يومياً فى عمود "Money Rates" فى وول ستريت جورنال، وأسعار الفائدة المتغيرة أو العائمة فى أسواق عقود المبادلات غالباً ما تتحدد على أساس مساوى لسعر LIBOR والذى يطلق عليه أيضاً LIBOR Flat .

وفى مثالنا فإن إتفاقية المبادلة تقوم على أساس أن يدفع الطرف (أ) 9% على مبلغ أسمى مليون دولار أى 90000 دولار كل سنة إلى الطرف (ب) ، بينما يدفع الطرف (ب) إلى الطرف (أ) فى المقابل مقدار من الفائدة يعتمد على تحركات أسعار الفائدة المتعلقة بسعر LIBOR وتاريخ استحقاق LIBOR المطبق سوف يعتمد على الفترة المحددة فى العقد لمبادلة الفوائد، وهى فى هذا المثال سنة ، وذلك لأن المدة المحددة فى عقد المبادلة فى المثال المذكور تم تحديدها على أساس

سنة وإذا افترضنا أن سعر LIBOR عند إبرام عقد المبادلة هو 8ر75% ، وهو سوف يكون مختلفاً بصفة أساسية عن السعر الثابت فى عقد المبادلة.

ونظرياً، فإن الطرفين يتبادلان أصل المبلغ وقدره مليون دولار، ومع ذلك فإنه من الناحية العملية ، فإن تبادل نفس المبلغ بين الطرفين لا يكون له قيمة عملية، وبالتبعية فإن المبلغ الأصلى (مليون دولار) لن يتم تبادله، ولكن هذا المبلغ الاعتبارى يستخدم فقط لتحديد قيمة مبالغ الفائدة التى تسدد ، ولكن لن يتم تبادله من طرف إلى آخر، وهكذا فإن مبلغ المليون دولار يعرف بأنه المبلغ الذى تحسب على أساسه مبالغ التدفقات النقدية المتبادلة بين طرفى عقد المبادلة .

وبصفة عامة ، فإن تحديد سعر LIBOR يحدث فى تاريخ تسوية واحد ومع المدفوعات التى تحدث فى تاريخ التسوية التالى، ويوضح الجدول التالى التدفقات النقدية المحددة فى إتفاقية المبادلة فى الزمن Zero وأسعار LIBOR المستقبلية تكون غير معروفة ، وفى كل فترة فإن مدفوعات الفائدة الدورية الثابتة سوف تكون 90000 دولار ، وبصفة عامة فإن مدفوعات الفائدة المتغيرة (العائمة) فى أى زمن T سوف تعتمد على سعر LIBOR فى الزمن (T-1) ، وهكذا فإنه فى بداية إتفاقية المبادلة فإنه يجب تحديد سعر LIBOR لأنه سوف يكون السعر المطبق على الفترة الأولى من مدفوعات الفائدة، ولذلك فإن أول مدفوعات فائدة متغيرة بعد سنة من الدخول فى عقد المبادلة سوف تكون هى الفائدة على LIBOR فى تاريخ إبرام العقد أى 8.75% وهى تعادل مبلغ 87500 دولار ، وبالنسبة لمدفوعات الفائدة المتغيرة فى الفترة الثانية أى فى الفترة T = 2 فإنها سوف تتحدد على أساس سعر LIBOR فى الفترة T = 1 والذى لا يكون معروفاً عند إبرام العقد ، ويوضح الجدول أن سعر LIBOR فى نهاية المدة المحددة للعقد (أى فى نهاية الخمس سنوات) يقع أمامها N/A ، وهذا معناه أن هذا السعر غير

مطلوب لأنه لن يطبق، وذلك لأنه لن يستخدم فى تحديد أى تدفقات نقدية متعلقة بعقد المبادلة .

جدول يوضح التدفقات النقدية لمبادلات سعر الفائدة

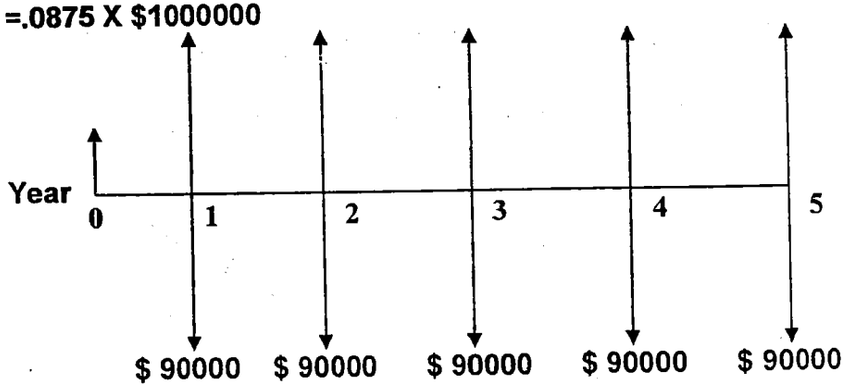
السنة	$LIBOR_T$	التزام الفائدة المتغيرة الذى يدفعه (ب) إلى (أ)	التزام الفائدة الثابت الذى يدفعه (أ) إلى (ب)
0	8.75%		
1	$LIBOR_1$ = ?	$LIBOR_0$ X $ 1000000 = .0875 X $ 1000000 = $ 87500	90000
2	$LIBOR_2$ = ?	$LIBOR_1$ X $ 1000000	90000
3	$LIBOR_3$ = ?	$LIBOR_2$ X $ 1000000	90000
4	$LIBOR_4$ = ?	$LIBOR_3$ X $ 1000000	90000
5	$LIBOR_5$ = ?	$LIBOR_4$ X $ 1000000	90000

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالى :

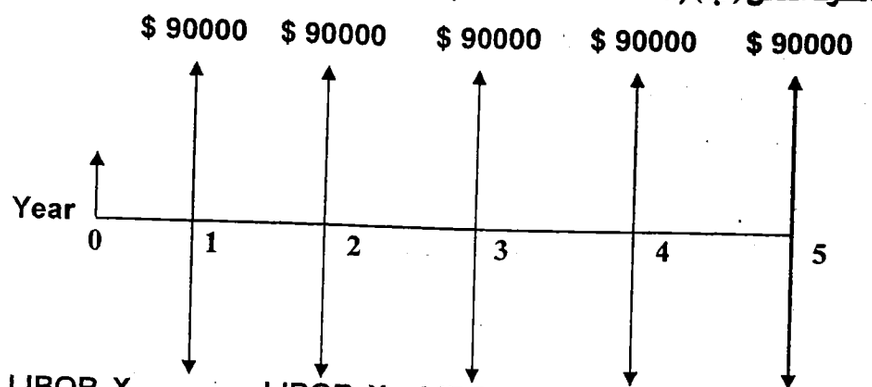
- الطرف الأول (أ) (Pay – Fixed)

$LIBOR_0$ X 1000000 =.0875 X $1000000

$LIBOR_1$ X 1000000 | $LIBOR_2$ X 1000000 | $LIBOR_3$ X 1000000 | $LIBOR_4$ X 1000000



- الطرف الثانى (ب) (Receive – Fixed)



$LIBOR_0$ X 1000000 =.0875 X $1000000 = $ 87500

$LIBOR_1$ X $1000000 | $LIBOR_2$ X $1000000 | $LIBOR_3$ X $1000000 | $LIBOR_4$ X $1000000

وبينما معظم عقود المبادلات "تحدد مقدماً وتدفع مؤخراً" أى Determined in Advance and Paid in Arrears ، إلا أن بعض اتفاقيات المبادلات تحدد مدفوعات مقدماً ومثل هذه المبادلات يطلق عليها In – Advance Swaps ، ومثل هذه المبادلات التى تدفع مقدماً فإن المدفوعات المستحقة تعبر عن القيمة الحالية للالتزام المؤخر .

وأول مدفوعات سوف تحدث فى الفترة T = 0 Zero ، والمدفوعات بسعر الفائدة الثابتة سوف تكون القيمة الحالية لمبلغ 90000 دولار ، بينما المدفوعات بسعر الفائدة المعوم (أو المتغير) سوف تعبر عن قيمة حالية لمبلغ 87500 دولار والتى تخصم بمعدل LIBOR قدرة 8.75% ، وهكذا فإن المدفوعات بالمعدل المعوم سوف تكون 80785.62 دولار وتكون المدفوعات بسعر فائدة ثابت بعد خصمها 82785.62 ، وسوف يتم تبادل صافى المدفوعات فقط، أى الفرق بين

مقدارى الفائدة، والمدفوعات فى الفترة الأولى سوف تتم من الطرف (أ) إلى الطرف (ب) وتكون $82758.62 - $80459.77 = $2298.85 .

وعلى نفس المثال، دعنا نفترض الآن أننا بعد سنة من إبرام اتفاق المبادلة أى فى الزمن T = 1 وأن سعر LIBOR الآن (أى بعد سنة من إبرام عقد المبادلة) وصل إلى 10% وفقاً لعقد المبادلة المسمى In-Advance Swap فإن المدفوعات فى السنة T = 1 سوف تكون كما يلى :

الطرف الذى يدفع بسعر فائدة معوم سوف يدفع قيمة حالية وفقاً لالتزاماته كما يلى :

$100000 = $1000000 × 10.

ويتم خصمها بسعر فائدة LIBOR أى بسعر 10% وهذا يساوي $90909.09 = (1.10) / $100000 ، ومدفوعات الفائدة الثابتة التى يكون لها قيمة حالية $90000 ستكون $81818.18 = 1.1 / $90000 ، وهذا يعنى أن دافع سعر الفائدة المتغير أى الطرف (ب) سوف يقدم صافى مدفوعات قدرها 9090.91 إلى الطرف (أ) .

● **مبادلات أسعار الصرف : Foreign Currency Swaps**

فى مبادلات العملة من نوع الفانيليا السادة فإنه يوجد طرف يمتلك عملة معينة ويرغب فى حيازة عملة مختلفة، وتنشأ المبادلة عندما يقوم أحد أطراف المعاملة بتقديم أصل معين بعملة معينة لطرفه الآخر الداخل فى المعاملة وذلك بغرض تبادل كمية مساوية من عملة أخرى، وكل طرف سوف يدفع الفائدة على العملة التى يتسلمها فى المبادلة ، وهذه الفوائد المدفوعة يمكن أن تكون إما بأسعار ثابتة أو بأسعار عائمة (متغيرة) .

فعلى سبيل المثال، الطرف (ج) يملك مارك المانى ويرغب فى مبادلة هذه الماركات بدولارات أمريكية، وأيضاً الطرف (د) يملك دولارات أمريكية ويرغب فى مبادلة هذه الدولارات بماركات المانية، ومع هذه الاحتياجات فإن الطرفين (ج) (د) يكونان على استعداد للدخول فى مبادلة عملة، ويوجد أربعة حالات لهذه المبادلة كما يلى :

أ – الطرف (ج) يدفع معدل ثابت على الدولارات المستلمة، والطرف (د) يدفع معدل ثابت على الماركات المستلمة.

ب – الطرف (ج) يدفع معدل متغير (معوم) على الدولارات المستلمة والطرف (د) يدفع معدل ثابت على الماركات المستلمة .

جـ - الطرف (ج) يدفع معدل ثابت على الدولارات المستلمة ، والطرف (د) يدفع معدل متغير على الماركات المستلمة.

د – الطرف (ج) يدفع معدل متغير على الدولارات المستلمة، والطرف (د) يدفع معدل متغير على الماركات المستلمة.

ومع أن كل الأشكال الأربعة لمدفوعات الفائدة موجودة فى السوق، فإن الشكل السائد هو النوع الثانى أى :

دفع معدل متغير على الدولار مقابل دفع معدل ثابت على عملة أجنبية أخرى وهى معروفة باسم مبادلات عملة فانيليا سادة أى : "Plain Venilla Currency Swap" وقبل أن نقوم بتحليل مبادلة الفانيليا السادة (أى معدل متغير على الدولار / ومعدل ثابت على عملة أجنبية أخرى) ، فإننا سوف نبدأ بحالة مبسطة ، وأبسط نوع من مبادلات العملة ينشأ عندما يدفع كل طرف معدل ثابت من الفائدة على العملة التى يتسلمها ، وتتضمن مبادلات العملة القائمة على معدل ثابت مقابل معدل ثابت ثلاث مجموعات مختلفة من التدفقات النقدية وهى :

- الأولى : عند بداية المبادلة فإن كلا من الطرفين يقوم بتبادل فعلى للنقدية، وتختلف هذه المبادلة عن مبادلة أسعار الفائدة فى أن كل من الطرفين يسدد بعملة واحدة ، ويمكن أن يسدد فقط صافى القيمة .

- الثانى : أن أطراف المبادلة يجعلون مدفوعات الفائدة دورية للطرف الآخر وذلك خلال الفترة المحددة فى اتفاقية المبادلة، وهذه المدفوعات سوف تكون بالكامل وليس بالصافى .

- الثالث : عند إنتهاء المبادلة ، فإن أطراف المبادلة تعيد مرة أخرى تبادل أصل المبلغ .

وكمثال لمبادلة عملة بمعدل ثابت مقابل معدل ثابت، دعنا نفترض أن سعر الصرف الفورى الحالى بين المارك الالمانى والدولار الأمريكى هو 2.5 مارك لكل دولار ، وهكذا فإن قوة المارك تعادل 40. دولار ، وبفرض أن سعر الفائدة فى الولايات المتحدة هو 10% وأن سعر الفائدة فى ألمانيا هو 8% وأن الطرف (ج) يملك 25 مليون مارك .

ويرغب فى مبادلات هذه الماركات بدولارات أمريكية، وفى المقابل يوجد فى السوق طرف آخر (د) مستعد لدفع 10 مليون دولار للطرف (ج) عند بداية المبادلة، ونفترض أيضاً أن مدة عقد المبادلة هى 7 سنوات وأن أطراف المبادلة سوف يسددون مدفوعات الفائدة سنوياً، وبأخذ أسعار الفائدة الواردة فى هذا المثال، فإن الطرف (د) سوف يدفع 8% فوائد على مبلغ قدره 25 مليون مارك التى يتسلمها، ولذلك فإن المدفوعات السنوية من الطرف (د) إلى الطرف (ج) سوف تكون 2 مليون مارك .

والطرف (ج) يستلم 10 مليون دولار ويدفع فوائد بمعدل 10%، ولذلك فإن الطرف (ج) سوف يدفع 1 مليون دولار فى كل سنة للطرف (د) ، ولأن هذه

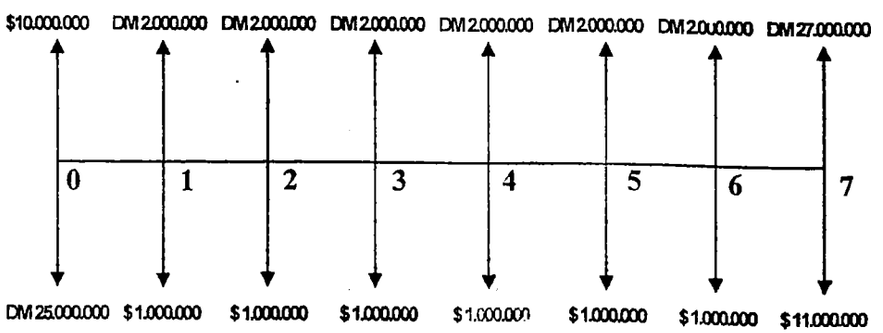
المدفوعات سوف تتم بعملات مختلفة، لذلك فإن ايجاد الصافى لن يطبق فى الواقع العملى ، وبدلاً من ذلك فإن كل طرف سوف يؤدى مدفوعات الفائدة بالكامل.

وفى نهاية السبع سنوات، فإن الطرفين سوف يتبادلان أصل المبلغ مرة أخرى، وفى مثالنا فإن الطرف (ج) سوف يدفع 10 مليون دولار للطرف (د) والطرف (د) سوف يدفع 25 مليون مارك للطرف (ج) ، وهذه المدفوعات النهائية سوف تنهى المبادلة.

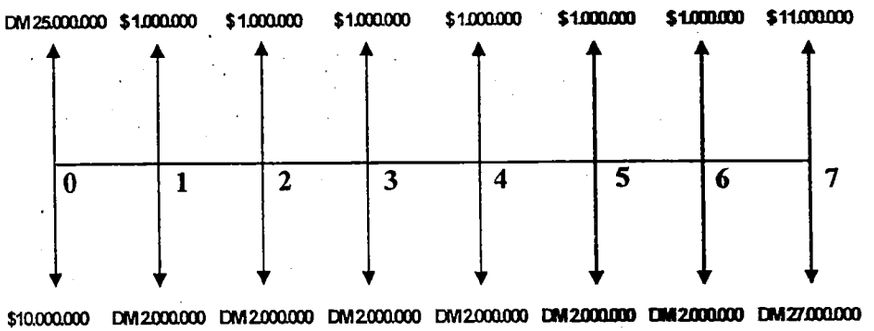
ويبين الشكل التالى التدفقات النقدية لمبادلة العملة من نوع المعدل الثابت مقابل المعدل الثابت، وذلك بالنظر إلى موقف كل طرف .

ففى الزمن T=0 Zero فإن المبلغ الأصلى سوف يتم تبادله بين الطرفين (25 مليون مارك مقابل 10 مليون دولار) وفى نهاية كل سنة من السنوات السبع فإنه سوف يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة، وأخيراً فإنه فى نهاية عقد المبادلة أى فى زمن T = 7 فإن أصل المبلغ يتم تبادله مرة أخرى .

شكل يوضح موقف الطرف (ج) :



شكل يوضح موقف الطرف (د) :



وكما سبق أن ذكرنا فإن مبادلة العملة القائمة على سعر ثابت مقابل سعر متغير هى النوع السائد فى مبادلات العملة والتى تعتبر نوع من أنواع مبادلات العملة من الفانيليا السادة ، وفى هذا النوع من المبادلات فإن أطراف العقد تتبادل أصل المبلغ فى بداية المبادلة ولكن أحد الطرفين سوف يدفع سعر ثابت كفائدة على العملة الأجنبية التى يتسلمها ، بينما يدفع الطرف الآخر سعر فائدة معوم (أو متغير) (أى فانيليا سادة) فى مبادلة عملة، وبافتراض أنه تم تنظيم عقد مبادلة بين شركة أمريكية وشركة يابانية وبفرض أن الدولار الواحد يعادل 120 ين يابانى وذلك عند بداية المبادلة، وبافتراض أن المبلغ الأصلى المستخدم سوف يكون 10 مليون دولار ، و1200 مليون ين يابانى ومدة المبادلة 4 سنوات ومبنية على أساس مدفوعات سنوية ، وسعر الفائدة الثابت لمدة أربع سنوات هو 7% ، وتعد ا لشركة الأمريكية بسداد هذا السعر الثابت، ومن جانبها فإن الشركة اليابانية تعد بدفع سعر LIBOR المعوم فى كل سنة والذى يبلغ حالياً 5% .

ويوضح الجدول التالى مدفوعات التدفقات النقدية وذلك على أساس أن مبادلات أسعار الصرف تتحدد مقدماً وتدفع مؤخراً، وكما سبق أن أوضحنا فى

مبادلات أسعار الفائدة ، وعلى أية حال فإنه يمكن فى بعض الأحيان السداد مقدماً فى مبادلات أسعار الصرف ، وكما سبق أن أوضحناه أيضاً .

ويوضح الجدول التالى والشكل الذى بعده التدفقات النقدية فى مبادلة العملة من نوع الفانيليا السادة ، وذلك بالنظر إلى موقف كل طرف من طرفى المبادلة .

جدول يوضح التدفقات النقدية لمبادلات العملة

التزامات بالين الشركة اليابانية تدفع للشركة الأمريكية	التزامات بالدولار الشركة اليابانية تدفع للشركة الأمريكية	$LIBOR_T$	السنة
$ 10000000	¥ 1200000000	%5	0
	$LIBOR_0$ X $ 10000000 =	$LIBOR_1$ = ?	1
¥ 84000000	.05 X $ 10000000 =500000		
¥ 84000000	$LIBOR_1$ X $ 10000000	$LIBOR_2$ = ?	2
¥ 84000000	$LIBOR_2$ X $ 10000000	$LIBOR_3$ = ?	3
¥ 84000000+	$LIBOR_3$ X $ 10000000 +	N/A	4
¥ 1200000000	$ 10000000		

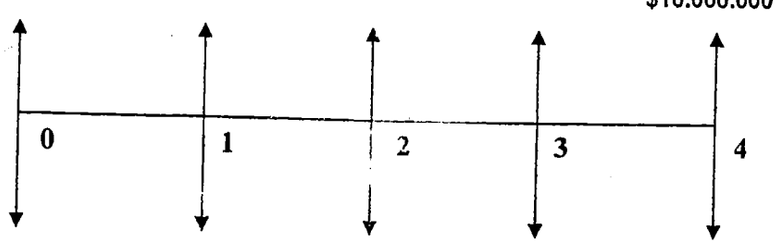
شكل يوضح موقف كل من الطرفين (أ ، ب):

موقف الشركة الأمريكية (تدفع سعر ثابت بالين)

$LIBOR_0$ X $10.000.000 = $LIBOR_1$ X $LIBOR_2$ X $10.000.000

.05 X $10.000.000 = $10.000.000 $ .000.000 $LIBOR_3$ X

¥ 1.200.000.000 $ 500.000 $10.000.000



$ 10.000.000 ¥ 84.000.000 ¥ 84.000.000 ¥ 84.000.000 ¥ 1.284.000.000

موقف الشركة الأمريكية (تدفع سعر متغير بالدولار)

